

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا  
فرع اللغة



٣٠١٠٢٠٠٠٦٦٢٨

# شرح المنهج في اختصار الملحمة

لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الأندلسى ( ٧٨٠ هـ )

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إعداد الطالبة

فاطمة عبد الله أحمد الكحلاني

إشراف الدكتور

محمد بن أحمد العمري

المجلد الأول

١٤١٧ / ١٩٩٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص المقالة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فهذه الرسالة المقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية هي تحقيق لأحد الكتب القيمة فيتراثنا العريق ألا وهو : "شرح المنحة في اختصار الملحقة" لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي . ومؤلف الكتاب هو أحد علماء القرن الثامن الهجري ، وقد ألف كتابه هذا في مرحلة نضجه الفكري فجاء متضمنا خلاصة فكره النحوى . والكتاب هو شرح لمنظومة في النحو ، ألفها المؤلف نفسه اختصارا لمنظومة الحريري المعروفة بـ "ملحة الإعراب" .

وينقسم عملي في هذه الرسالة إلى جزأين يتم أحدهما الآخر ، فالجزء الأول هو دراسة وافية عن الكتاب ومؤلفه ، والجزء الثاني هو تحقيق للثلث الأول من الكتاب إلى نهاية باب المبتدأ .

أما القسم الخاص بالدراسة فقد جعلته في باب الأول يقع في ستة فصول تشتمل على الحديث عن المؤلف (اسمه ونسبة حياته ووفاته وصديقه الرعيني وعصره وشيوخه ومكانته العلمية وتلاميذه وشعره وأثاره العلمية) ، وأما الباب الثاني فيتضمن الحديث عن الكتاب نفسه ويقع في ستة فصول أيضا ، يتلوها وصف نسخة الكتاب ومنهج التحقيق . وقد عرضت في هذه الفصول منهج المؤلف في كتابه و اختياراته ومذهبة النحوى ومصادر الكتاب وشواهده وبعض المأخذ الذى أخذت عليه .

وبعد فقد سعيت جاهدة لإخراج هذا الكتاب على الصورة التي أرادها المؤلف ، أو هي أقرب ماتكون إليها ، ولا يخفى ما في ذلك من صعوبة ومشقة بوجود نسخة وحيدة للكتاب ، فأدعوا الله العلي القدير أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم إنه خير مسئول ، وهو حسي ونعم الوكيل .

الطالبة المشرف عميد كلية اللغة العربية

سید حسن

د. محمد سعيد العمر

الاسم : خالمة عبدالله التحلافي

التواقيع :

2018/19

الْمَقْطُوْنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على جزيل نعمه ، وتواتر آلاته ومتنه ، والصلوة والسلام على النبي  
المتضى ، والحبيب المرجحى ، سيدنا محمد صفوة الأنبياء ، وأفصح البلغاء ، وعلى آله  
وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فتحقيق المخطوطات علم واسع وفن دقيق ، يحتاج إلى عمل دؤوب ،  
وصبر شديد ، ودقة باللغة ، ولكن ثرته طيبة ساعفة تستحق كل هذا الجهد والعناء ،  
لذا فقد رأيت أن أركب هذا المركب الصعب ، خدمةً للغة القرآن الكريم ، ووفاءً  
لعلمائنا الفضلاء ، متوكلاً على الله ، راجية عونه وتوفيقه . وقد وقع اختياري  
على كتاب (شرح المنحة في اختصار الملحقة) لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن جابر  
الأندلسي ، ليكون تحقيقه ودراسته هما موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير في النحو  
والصرف ، وقد دفعني إلى هذا الاختيار أمران :

أحدهما : أنَّ مؤلف الكتاب عُرف بيديعيته المعروفة بـ ( بديعية العميان ) ، فبرز أدبياً  
وشاعراً له أسلوب فني رقيق ، ولكنه لم يعرف نحوياً له عمق فكري ، ومكانة علمية  
عالية ، وشخصية مميزة في نقد كثير من آراء النحاة الذين سبقوه ، وقدرة فائقة على  
التعليق والترجيح ، فشخصيته النحوية لم تأخذ نصيبها من الشهرة ، لذا أردت  
الكشف عن بعض جهوده في هذا المجال ، ممثلةً في كتابه (شرح المنحة) ، وأرجو من  
الله أن يكون عملي الذي قمتُ به لائقاً بمكانته العلمية ، وبمستواه الشامخ الرفيع .

والثاني : أنَّ لهذا الكتاب أهمية خاصة من بين مؤلفات ابن جابر النحوية ، وتمثل هذه  
الأهمية في كون مخطوطته التي اعتمدتُ عليها في تحقيقه هي النسخة الوحيدة ، فهي  
من المخطوطات النادرة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنَّ الكتاب يمثل قمة النضج  
الفكري عند المؤلف ، فقد ألقَّه في زمان متأخر بعد أن اكتملت شخصيته العلمية ،  
ونضجت آراؤه ، فجاء مُتضمناً خلاصة فكره النحوي .

وقد عرضتُ الأمر على أستاذِي الجليل ، فحمد لي اختياري ، وبدأتُ العمل  
مستعينة بالله ، مرتسمة خطّة عملٍ فيه على النحو التالي :

قسمتُ البحث إلى قسمين :

القسم الأول : دراسة عن المؤلف والكتاب .

القسم الثاني : النصُّ المحقق ، وهو تحقيقُ الثلث الأول من كتاب ( شرح المنحة ) إلى آخر باب المبدأ .

فأمّا القسم الأول الذي يتضمّن الدراسة فيقع في بابين :

الباب الأول : تكلّمتُ فيه عن ابن جابر في ستة فصول :

الفصل الأول : المؤلّف ( عصره - اسمه ونسبه - مولده وحياته - وفاته - صديقه الرعّيبي ) .

الفصل الثاني : شيوخه .

الفصل الثالث : مكانته العلمية .

الفصل الرابع : شعره .

الفصل الخامس : تلاميذه .

الفصل السادس : آثاره العلمية .

الباب الثاني : تحدثتُ فيه عن الكتاب في ستة فصول ، يتلوها وصف نسخة الكتاب ومنهج التحقيق .

الفصل الأول : مدخل إلى دراسة الكتاب .

الفصل الثاني : منهج المؤلّف في كتابه .

الفصل الثالث : آراؤه و اختياراته ومذهبُه النحوي .

الفصل الرابع : مصادر الكتاب .

الفصل الخامس : شواهدَه .

الفصل السادس : مأخذُه على الكتاب .

وأمّا القسم الثاني فتضمن النصُّ المحقق تقويم الفهارس الفنية .

وقد حاولت أن أسلك في هذا البحث ما اهتدت إليه مناهج التحقيق في الشكل والمضمون ، مقتدية بكتاب العلماء الذين سبقوني في هذا المجال ، آخذة الأحسن من هنا وهناك ، فبذللت جهدي في توثيق الأقوال ، وتحريج الشواهد ، وتدقيق العبارة ، وتقصيل المحمل ، وتوضيح المبهم ، فجاءت التعليقات كثيرة لحاجة الكتاب إلى ذلك . وقد واجهتني صعوبة الحصول على الرسائل العلمية لتوثيق أقوال العلماء الذين قد حُقّقت كتبهم ، فاضطررت في بعض الأحيان للرجوع إلى المخطوطات الأصلية .

و قبل أن أختتم حديثي أود أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة ، وأخص بالشكر أستادي الفاضل الدكتور محمد العمري المشرف على هذه الرسالة ، الذي رعى هذا البحث منذ بدايته حتى استوى على هذه الصورة ، وقد كانت توجيهاته القيمة وملحوظاته السديدة خير مرشد ومعين لي ، وكذلك الدكتور سليمان العайд والدكتور عياد الشبيبي والدكتور مطر بن أحمد آل ناصر والدكتور محمد خاطر ، فعسى الله أن يجزيهم عنِّي خير الجزاء ، و يجعل ذلك في موازين أعمالهم .

وبعد فقد سعيت جاهدة لإخراج هذا الكتاب على الصورة التي أرادها المؤلف ، أو هي أقرب ما تكون إليها ، ولا يخفى ما في ذلك من صعوبة ومشقة بوجود نسخة وحيدة للكتاب ، فإن وفقت في مسعاي بذلك من فضل ربّي ، وإن تكن الأخرى - لا قدر الله - فعذرني أنني قد بذلت كل ما في وسعي من جهد وطاقة ووقت ، وأدعوا الله العلي القدير أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم إنَّه خير مسئول ، وهو حسي ونعم الوكيل .

### الطالبة

فاطمة بنت عبد الله بن أحمد الكحلاني

**القسم الأول**

**دراسة عن المؤلف والكتاب**

## **الباب الأول**

### **دراسة عن مؤلف الكتاب**

**الفصل الأول : المؤلف (عصره - اسمه ونسبه -**

**مولده وحياته - وفاته - صديقه الرعيني )**

**الفصل الثاني : شيوخه**

**الفصل الثالث : مكانته العلمية**

**الفصل الرابع : شهرته**

**الفصل الخامس : تلاميذه**

**الفصل السادس : آثاره الهممية**

# **الفصل الأول**

# **المؤلف**

وفيه خمسة مباحث :

**المبحث الأول : عصر المؤلف**

**المبحث الثاني : اسمه ونسبه**

**المبحث الثالث : مولده وحياته**

**المبحث الرابع : وفاته**

**المبحث الخامس : صديقه الرئيسي**

## ١- عصر المؤلف (٦٩٨ هـ - ٧٨٠ هـ)

من البدهيات المسلم بها أنَّ الإنسان يتأثر بالعصر الذي يعيش فيه سلباً وإيجاباً، وقد عاش محمد بن جابر الأندلسي حياته شطرين : شطراً في الأندلس حيث ولد ونشأ وتلقى علومه ، وشطراً في بلاد المشرق حيث استكمل تلقى العلم وصنف ونظم .

## أ- في الأندلس (٦٩٨ هـ - ٧٣٨ هـ)

ففي الأندلس أظلَّ ابنَ جابر عصْرَ بني الأَحْمَر<sup>(١)</sup> ، الذين كانت دولتهم تمثِّل آخر عهد المسلمين بالأندلس ، وقد ولَدَ بالمرِيَّة<sup>(٢)</sup> حيث نشأ وعاش إلى أن غادر الأندلس إلى المشرق ، وكانت المرِيَّة تحت حكم بني الأَحْمَر منذ سنة (٦٤٣ هـ)<sup>(٣)</sup> ، عندما دخلها الغالب بالله محمد بن يوسف بن نصر<sup>(٤)</sup> .

وفي الفترة التي عاشها ابن جابر في المرِيَّة ، كانت هذه المدينة الأندلسية تحاول استرجاع بعض ازدهارها القديم الذي فقدته عندما استولى عليها النصارى سنة

(١) تأسست دولة بني الأَحْمَر أو بني نصر في الأندلس سنة (٦٣٥ هـ) ، على يد قائد عربي أندلسي هو : الغالب بالله محمد بن يوسف بن نصر ، المعروف بابن الأَحْمَر . وقد اخضعت هذه الدولة في الركن الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة إيبيريا ، وعارضتها غرناطة ، واستمر ملك بني الأَحْمَر حتى سقوط غرناطة آخر معقل للإسلام في يد النصارى سنة (٨٩٧ هـ) . ينظر : اللمحَة البدريَّة في الدولة النصريَّة ٤٢ - ٤٩ ، وفتح الطيب ٤٤٦/١ - ٤٥٠ ، ودراسات في تاريخ المغرب والأندلس ، ٢٢٩ - ٢٢٤ ، ويُوسف الأول ابن الأَحْمَر ١٧ - ٣٤ .

(٢) المرِيَّة : بالفتح ثم الكسر ، وتشديد الياء بقطفين من تحتها ، والمرِيَّة هي مدينة كبيرة تقع جنوب شرق الأندلس ، سُنْ أهل الشغور والمدن الأندلسية ، واسم المرِيَّة مشتق من وظيفتها أو من الفرض الذي أقيمت من أجله ؛ إذ كانت تَحْدُّ في الأصل مرأى ومحرساً برياً لمدينة بجاية القريبة منها . وقد بناها الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر سنة (٣٤٤ هـ) ، على شاطئ خليج واسع عميق يحيطها من الرباح ، فأصبحت أهم موانئ الأندلس وأشهرها . ينظر : معجم البلدان ١١٩/٥ - ١٢٠ ، والروض المطار ٥٣٧ ، وفتح الطيب ١٦٢ و ١٦٣ ، وتاريخ مدينة المرِيَّة الإسلامية ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٤٩ و ٣٧ و ١٠١ .

(٣) ينظر : تاريخ مدينة المرِيَّة الإسلامية ١٠١ .

(٤) أبو عبد الله محمد بن يوسف بن نصر الخزرجي الأنباري ، لقب بالغالب بالله ، ولد في أرجونة ونشأ بها ، وهو مؤسس دولة بني الأَحْمَر في الأندلس التي تعرف بالدولة النصريَّة وذلك سنة (٦٣٥ هـ) . توفي سنة (٦٧١ هـ) . ينظر : اللمحَة البدريَّة في الدولة النصريَّة ٤٢ - ٤٩ ، وفتح الطيب ٢١٦/١ ، ويُوسف الأول ابن الأَحْمَر سلطان غرناطة ١٩ - ٢٢ .

(٥٤٢ هـ) اثنين وأربعين وخمسمائة<sup>(١)</sup> ، وقد حاول المُوحِّدون بعد استرداد المدينة سنة (٥٥٢ هـ) اثنين وخمسين وخمسمائة أن يُصلحوا ما أفسدته أيدي النصارى ، وكذلك فعل من بعدهم ، حتى أصبحت المريّة منذ بداية القرن السابع الهجري المياء التجاري الأول في الأندلس<sup>(٢)</sup> ، كما أدى كثرة سقوط التغور الأندلسية في أيدي النصارى في هذه الحقبة إلى اتساع المريّة وازدهارها ، فقد وفدت إليها مسلمو الأندلس الذين أنفوا الحياة في بلادهم في ظل الحكم المسيحي ، فأصبحت هذه المدينة من أهم تغور مملكة غرناطة<sup>(٣)</sup> .

وفي سنة (٧٠٩ هـ) هاجم النصارى المريّة وبدلوا جهوداً هائلة للاستيلاء عليها ، ولكن المسلمين تحكوا من ردهم وكبدواهم خسائر فادحة<sup>(٤)</sup> ، وبعد ذلك أخذت مدينة المريّة بالذبول شيئاً فشيئاً ، وقد ساعد على ذلك أن التجارة البحريّة ، التي يعتمد عليها اقتصاد هذه المدينة ، لم تعد تسلم من أخطار القرصنة الأرغونيين<sup>(٥)</sup> ، كما اضمرحت البحريّة الإسلاميّة في الأندلس وتدهورت بسبب الحروب المتواصلة بين المسلمين أنفسهم<sup>(٦)</sup> ، وأخيراً وبعد مقاومة شديدة وصمود طويل ، سقطت المريّة في يد النصارى سنة (٨٩٥ هـ) خمس وسبعين وثمانمائة<sup>(٧)</sup> .

### الحياة العلمية في عصر الدولة الناصرية

ازدهرت الحركة العلمية في مملكة غرناطة في هذا العصر ، وظهر فيها الكثير من

(١) كانت مدينة المريّة قبل أن يستولي عليها النصارى في قمة حضارتها ، فلم يكن بالأندلس كلها أيسر من أهلها مالاً ، ولا أوسع منهم أحوالاً ، فكانت مركزاً للتجارة ، ثم دخلها الإفرنج واستولوا عليها سنة (٥٤٢ هـ) ودام بقاوئهم فيها عشر سنين ، فهدموا أبياتها ، وغيروا ماحسنهَا ، وسيوا أهلها ، ثم استطاع المسلمون استرجاعها في عهد المُوحِّدين سنة (٥٥٢ هـ) . ينظر : معجم البلدان ١١٩/٥ و ١٢٠ ، ومعيار الاختيار ١٠٢ - ١٠٠ ، والروض المغارب ٥٣٨ ، ونفح الطيب ١٦٢/١ و ١٦٣ ، والخلل السندي ١١٨/١ ، وتاريخ مدينة المريّة الإسلاميّة ٩٤ و ٩٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ .

(٢) ينظر : تاريخ مدينة المريّة الإسلاميّة ٩٨ .

(٣) ينظر : المرجع السابق ١٠٢ ، ويوفى الأول ابن الأحمر ملطان غرناطة ١٨ .

(٤) ينظر : المرجع السابق .

(٥) ينظر : تاريخ مدينة المريّة الإسلاميّة ١٧٢ .

(٦) ينظر : المرجع السابق ٤ .

(٧) ينظر : المرجع السابق ١٠٥ .

العلماء الأفذاذ في المحالات المختلفة <sup>(١)</sup> ، فمِنْ بَرَزَ من الْكُتُبِ في تلك الفترة : على ابن الجياب ، والشريف أبو القاسم محمد بن أحمد الحسني السُّبْتِي (٧٦٠ هـ) ، وأبو بكر يحيى بن مسعود الحاربي ، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن بُرطَال (٧٥٠ هـ) ، ومحمد بن محمد بن جزي الكلبي (٧٥٧ هـ) ، وأحمد بن علي بن خاتمة الانصارى الأديب والشاعر والمؤرخ (٧٧٠ هـ) صاحب كتاب "مزية المريّة على غيرها من البلاد الأندلسية" ، وعلى رأس هؤلاء جمِيعاً لسان الدين ابن الخطيب (٧٧٦ هـ) ، فقد كان القطب الذي التفت حوله الأدباء . ومن بَرَزَ في علم النحو : أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب (٧٨٢ هـ) وكان نحويًا وعالماً بالفقه ، وأبو عبد الله محمد بن علي بن الفخار الإلبيري (٧٥٤ هـ) ، وأحمد بن يوسف الرعيسي (٧٧٩ هـ) ، ومن أعلام الفقه في هذا العصر : محمد بن أحمد التلمساني (٧٧١ هـ) ، وأبو القاسم محمد ابن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤١ هـ) ، ومن أبرز المؤرخين : لسان الدين ابن الخطيب ، وابن خاتمة ، وأبو البقاء خالد بن عيسى البلوي (٧٦٧ هـ) ، وعلى ابن عبد الله بن محمد الجذامي الباهي (٧٩٢ هـ) ، ومحمد بن يحيى بن بكر المالكي (٧٤١ هـ) . كما ظهر علماء في الطب والفلسفة والحساب مثل : أبي زكريا يحيى بن هذيل حكيم غرناطة وفيلسوفها (٧٥٣ هـ) ، ومحمد بن محمد البلوي عالم الفرائض والحساب المتوفى سنة (٧٣٨ هـ) .

## ب- في بلاد الشام (٧٣٨ هـ - ٧٨٠ هـ)

في سنة (٧٣٨ هـ) خرج ابن جابر من الأندلس حاجًا <sup>(٢)</sup> ، وبعد ذلك اتجه إلى مصر ، ومنها إلى دمشق ، وأخيراً حَطَ رحاله في مدينة حلب سنة (٧٤٣ هـ) <sup>(٣)</sup> . وكانت مصر والشام <sup>(٤)</sup> منذ النصف الثاني من القرن السابع الهجري تعيش في

(١) ينظر : المحة البرية ٧١ و٩٥ و١٠٤ و١٠٥ ، والاطلسة ٢٣٩/١ ، وشنرات النسب ٢٦٠/٦ ، والأعلام ٥/١٤٠ و٢٥/٧ و٢٧ .  
١٣٨ ، ويوسف الأول ابن الأخر ١٥٣ - ١٦٥ و١٥٨ - ١٦٣ ، وتاريخ قضاة الأندلس ١٤٨ و١٧١ ، وتاريخ مدينة المرية ١٨٢ .

(٢) ينظر : غایة النهاية ٦٠/٢ .

(٣) ينظر : نكت المميان ٢٤٥ ، والواي بالوفيات ١٥٧/٢ .

(٤) كانت بلاد الشام في ذلك العصر تُعدُّ جُزءاً متمماً لمصر لا قطراً مستقلاً ب نفسه و سياساته ، فهي أشبه بأمارة سلطانها الأكبر في مصر ، ويتولاها نوابه . ينظر : خطط الشام ١٣٠/٢ .

ظل دولة المماليك البحرية<sup>(١)</sup> ، التي قامت على أنقاض الدولة الأيوبية ، وأصبحت من أعظم مراكز القوى في العالم الإسلامي بسبب قدرتها على إيقاف الزحف المغولي .

وحين وصل ابن جابر إلى بلاد المشرق ، كانت مصر والشام تعيش آخر عصر الاستقرار والأمان في ظل دولة المماليك البحرية ، وذلك في نهاية الولاية الثالثة للسلطان الناصر محمد بن قلاوون<sup>(٢)</sup> ، الذي توفي سنة (٧٤١ هـ) بعد أن استمر حكمه في المرة الثالثة اثنين وثلاثين عاماً<sup>(٣)</sup> ، كانت من أزهى عصور التاريخ المصري والشامي في زمن المماليك ، وأكثرها ازدهاراً ورقياً واستقراراً<sup>(٤)</sup> ، وقد جاءت وفاة الناصر محمد إيذاناً بانتهاء فترة الاستقرار والرخاء ، وحلت الإضطرابات في البلاد ، وتواتر عزل الولاية والنواب ، وجرى من تقلبات الملوك والنواب واضطراهم مالما يجر في مئات من السنين<sup>(٥)</sup> ، ودخلت دولة المماليك البحرية طوراً جديداً اتسم بالاضطرابات والفتن والصراع السياسي ، وذلك بسبب كثرة عدد السلاطين الذين اعتلوا العرش وصغر سنهم ، فمعظمهم كانوا أطفالاً لم يبلغوا سن الرشد<sup>(٦)</sup> . وتكتفي الإشارة إلى أنه بلغ عدد السلاطين الذين تولوا العرش بعد وفاة الناصر محمد إلى نهاية دولة

(١) المماليك البحرية هم الذين اشتراهم الملك الصالح نجم الدين أيوب ، ليكونوا له حنداً وحرساً؛ لأنه لم يكن محباً من الأكراد جيش الدولة الأيوبية ، وقد بني لهم قلعة بجزيرة الروضة بالذيل سنة (٦٣٨ هـ) سُميّت بقلعة الروضة أو قلعة الجزيرة ، وأسكنهم فيها ، ولذا سُمّوا بالبحرية ، وقد قامت دولتهم آخر سنة (٦٤٨ هـ) واستمر حكمهم في مصر والشام إلى سنة (٧٨٤ هـ) ، ثم انتقلت مقاييس الأمور إلى المماليك الشراكسة الذين اشتراهم السلطان قلاوون الصالحي ، ووضعهم في قلعة صلاح الدين ، ولذلك سُمّوا بالبرجية نسبة إلى أبراج القلعة وعِيزاً لهم عن المماليك البحرية ، وقد استمر حكمهم في مصر والشام إلى سنة (٩٢٢ هـ) . ينظر : التحوم الراهنة ٦/٣٢٠ و ٧/٣٧١ ، والأيوبيون والمماليك في مصر والشام ٢٥٢ ، والمحروب الصليبية في المشرق والمغرب ١٢٤ و ١٢٥ .

(٢) تولى الناصر محمد بن قلاوون الملك في مصر والشام ثلاث مرات : المرة الأولى سنة (٦٩٣ هـ) وكان عمره لا يتجاوز تسعة سنوات ، وعزل من السلطة سنة (٦٩٤ هـ) . ينظر : البداية والنهاية ١٣/٣٣٤ و ٣٣٨ ، والتحوم الراهنة ٤١/٨ و ٥٥ ، وسط التحوم العوالي ٤/٢١ . والمرة الثانية من سنة (٦٩٨ هـ) إلى سنة (٧٠٨ هـ) . ينظر : البداية والنهاية ١٤/٣ و ٤٧ ، والتحوم الراهنة ٨/١١٥ و ٢٢٩ ، وسط التحوم العوالي ٤/٢٢ . والمرة الثالثة من سنة (٧٠٩ هـ) إلى أن توفي سنة (٧٤١ هـ) . ينظر : البداية والنهاية ١٤/١٥ و ١٩٠ ، والتحوم الراهنة ٨/٣٧٨ و ٣/٩ ، وسط التحوم العوالي ٤/٢٣ .

(٣) ينظر : البداية والنهاية ١٤/١٩٠ و ١٩٠/١٤ ، والتحوم الراهنة ٩/٣٢٥ ، وخطط الشام ٢/١٤٥ ، وتاريخ المماليك البحرية ١١٣ .

(٤) ينظر : التحوم الراهنة ٩/٤٩ و ١٠/٩٧ ، وخطط الشام ٢/١٤٥ ، وتاريخ المماليك البحرية ١٠٥ و ١٠٩ ، والأيوبيون والمماليك في مصر والشام ٢٧٧ .

(٥) ينظر : خطط الشام ٢/١٤٦ و ١٤٧ .

(٦) ينظر : الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ٢٨٠ ، وتاريخ المماليك البحرية ١٢٠ و ١٣٦ ، ودولة بن قلاوون في مصر ٥٣ و ٦٦ .

المماليك البحريية اثني عشر سلطاناً ، وهم ثانية من أولاد الناصر محمد وأربعة من أحفاده ، وكان مجموع مدة حكمهم ثلاثة وأربعين سنة ، من عام ( ٧٤١ هـ ) إلى عام ( ٧٨٤ هـ ) <sup>(١)</sup> ، وحسبنا أن نعلم أن بعض هؤلاء الأبناء والأحفاد لم يبق في الحكم سوى مدة يسيرة لا تتجاوز عدة أشهر <sup>(٢)</sup> ، وبعضهم تولى الملك وسيّنه لا يتجاوز الحادية عشرة <sup>(٣)</sup> ، وقد عجز هؤلاء السلاطين الأطفال عن الوقوف في وجوه الأمراء ، فكانوا يُولّون ويُعزّلون أو يُقتلون بحسب أهواء أمراء ذلك العهد الذين ازداد نفوذهم ، واشتد التنافس بينهم .

ولم يكن ضعف السلاطين وتنافسهم على عرش مصر العاملين الوحديين اللذين ساعدا على انتشار الفوضى ، بل يضاف إلى ذلك انصراف بعض السلاطين إلى الجنون ، وانغماسهم في الترف <sup>(٤)</sup> ، قال ابن تغري بردى عن السلطان الكامل سيف الدين شعبان بن محمد بن قلاوون : " كان من أشد الملوك ظلماً وعسفاً وفسقاً ، وفي أيامه - مع قصر مدتة - خربت بلاد كثيرة لشغفه باللهو ، وعكرفه على معاقة الخمور ، وسمّ الأغاني ، وبيع الإقطاعات بالبذل " <sup>(٥)</sup> .

هذا عن الأحوال الداخلية لدولة المماليك في عصر أبناء الناصر محمد وأحفاده ، أما في الخارج فإن اضطراب الأحوال الداخلية وعدم وجود رجل قوي أفقد الدولة مكانتها وهبّتها ، فلم يلبث الصليبيون أن طمعوا في أراضيها ، فدخلوا الإسكندرية سنة ( ٧٦٧ هـ ) وعاثوا فيها الفساد <sup>(٦)</sup> ، يقول ابن كثير : " ووردت الأخبار بما وقع من الأمر الفظيع بمدينة الإسكندرية من الفرج - لعنهم الله - ، وذلك أنهم وصلوا إليها في يوم الأربعاء الثاني والعشرين من شهر الله المحرم ، فلم يجدوا بها نائباً ولا

(١) ينظر : سبط النجوم العروي ٤/٢٢ ، وخطط الشام ١٤٥/٢ ، والأيوبيون والمماليك في مصر والشام ٢٨١ .

(٢) ينظر : البداية والنهاية ١٤/٢٠٠ - ٢٠٢ ، والنجوم الراحلة ١٦/١٠ و ٢١ و ٤٨ و ٧٠ ، وسط النجوم العروي ٤/٢٣ و تاريخ المماليك البحريّة ١٢٢ .

(٣) ينظر : النجوم الراحلة ١٠/١٨٧ ، وحسن الحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٢/١١٨ ، وتاريخ المماليك البحريّة ١٢٤ و ١٢٦ .

(٤) ينظر : دولة بنى قلاوون في مصر ٥٥ .

(٥) ينظر : النجوم الراحلة ١٠/١٤٠ .

(٦) ينظر : الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ٢٨٣ .

جيشاً، ولا حافظاً للبحر ولا ناصراً، فدخلوها يوم الجمعة بكرة النهار، بعدما حرقوا أبواباً كثيرة منها، وعاثوا في أهلها فساداً، يقتلون الرجال، ويأخذون الأموال، ويأسرون النساء والأطفال<sup>(١)</sup>، ثم خرجوا منها وفروا راجعين من حيث أتوا.

ولعل هذه الصورة الموجزة كافية لأن تعطينا فكرة عامة عن العصر الذي عاش فيه ابن حاير، والذي عم فيه الاضطراب وعدم الاستقرار، مما ترك آثاراً واضحة في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

### الحياة الاجتماعية في عصر المماليك

اتسعت الهوة بين طبقات المجتمع في ظل النظام الظبقي الذي أتسم به عصر المماليك، فكان هناك ثراء مفرط في جانب، وفقر مدقع في جانب آخر<sup>(٢)</sup>، فالمماليك والأمراء وأرباب الدولة والتجار عاشوا في ترف ورفاهية "حيث خلف كثير منهم عند وفاته القناطير المقنطرة من الذهب، عدا الأمتعة الثمينة والخيول، وآلاف المماليك المشترأة"<sup>(٣)</sup>، وإلى جانب هذه الطبقة المنعمَة كانت هناك طبقة الفلاحين والعوام، الذين اكتنطت بهم المدن الكبرى، ويمثلون الجمهوَر الأكبر في البلاد، وقد عاش أفراد هذه الطبقة في ضيق وعسر وشظف من العيش<sup>(٤)</sup>.

وقد أثرت الاضطرابات والفتنة التي شهدتها ذلك العصر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إذ كان يصاحب تلك الفتنة إغلاق الأسواق والحوانيت والأبواب التي تفصل بين أحياء المدينة ودورها، فتتعطل جميع مظاهر النشاط البشري، وربما استمرت الأوضاع على ذلك بضعة أسابيع، يقاسي الناس طواها الجوع والفوضى والفزع<sup>(٥)</sup>. كما كانت تخل بالبلاد فترات من القحط والمجاعة

(١) ينظر : البداية والنهاية ٣١٤/١٤.

(٢) ينظر : العصر المماليكي في مصر والشام ٣٢٠.

(٣) ينظر : نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك ١٣٥، وينظر كذلك : النجوم الزاهرة ١٧/٩ - ٢٢، و ٤٤/١٠، و دولة بنى قلاوون في مصر ٥٨.

(٤) ينظر : العصر المماليكي في مصر والشام ٣٢٤، ونظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك ١٣٥.

(٥) ينظر : نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك ١٢٩.

والغلاء<sup>(١)</sup> ، ويشير ابن كثير إلى فترة من هذه الفترات التي مرت على البلاد في سنة (٧٤٣ هـ) بقوله : " وفي أواخر هذا الشهر غلا السعر جداً ، وقل الخبز ، وازدحم الناس على الأفران زحمة عظيمة ، ... وكثير السؤال وجائع العيال "<sup>(٢)</sup> .

وما زاد أحوال البلاد سوءاً انتشار وباء الطاعون سنة (٧٤٩ هـ) ، فأفني أعداداً كبيرة من الناس ، وتأثرت الحياة الاقتصادية بما حدث حتى كادت تتوقف تماماً ، واحتلّ الأمن وفسدت الأحوال وانتشر السلب والنهب ، وهكذا فقد ترتب على هذا الوباء نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة<sup>(٣)</sup> .

### الحياة العلمية في عصر المماليك

ازدهرت الحركة العلمية في مصر والشام في عصر المماليك البحرية ازدهاراً كبيراً ، وغدت البلاد مركزاً عظيماً من مراكز الحركة الفكرية ، ويرجع السبب في ذلك إلى ما أصاب العالم الإسلامي من خراب ودمار على أيدي المغول في العراق ، وعلى أيدي النصارى في الأندلس ، لذا فقد أصبحت مصر والشام ملاداً للعلماء والأدباء تهوي إليهما الأفقاء من كل ناحية ، وما شجع على ذلك أيضاً تكرييم سلاطين المماليك للعلم والعلماء وعنايتهم بهم وإغراق الأموال عليهم ، وفي هذا يقول ابن خلدون : " ونحن لهذا العهد نرى أنَّ العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر ، لما أنَّ عمرانها مستبحر ، وحضارتها مستحكمة منذآلاف السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع وتنفست ، ومن جملتها تعليم العلم ، .... وذلك أنَّ أمراء الترك في دولتهم يخشون عاديه سلطانهم على من يتخلفوونه من ذريتهم لما لهم من الرق أو الولاء ، ولما يخشى من معاطب الملك ونكباته ، فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط ، ووقفوا عليها الأوقاف المغلقة ، يجعلون فيها شركاً لولدهم ، ينظر إليها أو يصيب منها ، مع ما فيهم غالباً من الجنوح إلى الخير ، والتماس الأجرور في المقاصد والأفعال ، فكثرت الأوقاف

(١) ينظر : كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المحاجات في مصر للمقربي .

(٢) ينظر : البداية والنهاية ٢٠٨/١٤ .

(٣) ينظر : البداية والنهاية ٢٢٥/١٤ - ٢٢٠ ، ورحلة ابن بطوطة ١٠٠ ، والنجوم الظاهرة ١٩٥/١٠ - ٢١١ ، والتاريخ السياسي لشرق الأردن في العصر المملوكي الأول ٢٥٨ و ٢٦٠ ، والأيوبيون والمماليك في مصر والشام ٢٨٢ .

لذلك ، وعظمت الغلات والفوائد ، وكثير طالب العلم ومعلمه بكثرة جرایتهـ  
منها ، وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ، ونفقت بها أسواق  
العلوم ، وزخرت بحارها ، والله يخلق ما يشاء " <sup>(١)</sup> .

وخير ما يدل على ازدهار الحركة العلمية في هذا العصر هو عظم الثروة العلمية  
التي وصلتنا منه ، فدور الكتب في جميع أنحاء العالم مشحونة بألف المخطوطات  
التي ترجع إلى عصر سلاطين المماليك <sup>(٢)</sup> . وهناك مظهر آخر يعبر أيضاً عن هذا  
الازدهار في الحركة العلمية وهو العناية الفائقة بإنشاء المؤسسات التعليمية من مدارس  
ومساجد وخوانق ورباط وزوايا <sup>(٣)</sup> ، ومن هذه المدارس على سبيل المثال : المدرسة  
المصورية التي أنشأها الملك المنصور قلاوون <sup>(٤)</sup> ، والمدرسة الناصرية نسبة إلى الناصر  
محمد بن قلاوون <sup>(٥)</sup> ، ومدرسة السلطان حسن نسبة إلى السلطان حسن بن الناصر  
محمد بن قلاوون <sup>(٦)</sup> . وبدون الكتب والمكتبات لا تستطيع المدارس أن تؤدي مهمتها ،  
لذلك لم يقصر المماليك في إنشاء المكتبات العامة والخاصة ، فقد حرصوا على تزويد  
المدارس التي يقيمونها بالمكتبات ، كما أقاموا مكتبات في معظم المدارس التي ورثوها  
من الأيوبيين <sup>(٧)</sup> .

وقد شهدت مصر والشام في هذا العصر ظهور علماء أفادوا بروزاً في المجالات المختلفة  
من العلوم والأداب والفنون <sup>(٨)</sup> ، فمِنْ اشتهر من علماء اللغة والنحو : أبوحيان الأندلسي  
(٧٤٥ هـ) ، وأبن هشام المصري (٧٦١ هـ) ، والحسن بن قاسم المرادي المعروف  
بابن أم قاسم (٧٤٩ هـ) ، والسمين الحلبي (٧٥٦ هـ) ، وأبن عقيل عبد الله بن

(١) ينظر : مقدمة ابن خلدون ٤٢٤ .

(٢) ينظر : الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ٣٥٥ ، والمدرسة البحرية في مصر والشام ٩٥ و ١١٢ .

(٣) ينظر : الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ٣٦٢ . وينظر كذلك : البداية والنهاية ١٨٤/١٤ و ١٨٩ و ١٩٢ و ٢٠١ و ٢٠٣ و ٢١٧ و ٢٢٧ ، ورحلة ابن بطوطة ٩٦ .

(٤) ينظر : البداية والنهاية ٣١٧/١٣ ، والنحوم الراحلة ٩٦/١٠ .

(٥) ينظر : البداية والنهاية ٣٤٧/١٣ ، والنحوم الراحلة ١٧٨/٩ .

(٦) ينظر : النحوم الراحلة ١٢٣/٩ ، وسط النحوم العوالى ٢٦/٤ .

(٧) ينظر : المدرسة البحرية في مصر والشام ١١٠ ، والعصر المماليكي في مصر والشام ٣٤٥ و ٣٤٦ .

(٨) ينظر : خطط الشام ٤٥/٤ - ٤٨ ، والمدرسة البحرية في مصر والشام ٢٧٥ - ٢٩٥ ، ونظم التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك ١٤٩ - ١٥١ ، والأيوبيون والمماليك في مصر والشام ٣٥٦ - ٣٦٢ .

عبد الرحمن (٧٦٩ هـ) ، وناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف الخلي (٧٧٨ هـ) ، وأبو إسحاق السفاقسي (٧٤٢ هـ) . ومن اشتهر في مجال الشعر والأدب : الشهاب محمود الخلي صاحب كتاب : "حسن التوسل في معرفة صناعة الترسل" والمتوفى سنة (٧٥٥ هـ) ، وابن الصاحب الخلي محمد بن يعقوب (٧٦٣ هـ) ، وابن نباته المصري (٧٦٨ هـ) ، وابن أبي حجلة (٧٧٦ هـ) . كما ظهرت طائفة كبيرة من المؤرخين الذين تركوا تراثاً ضخماً ومنهم : ابن سيد الناس (٧٣٤ هـ) ، والأدفوي (٧٤٨ هـ) صاحب كتاب : "الطالع السعيد الجامع لأسماء نجاء الصعيد" ، وابن دقمق المصري (٨٠٩ هـ) صاحب كتاب "نزة الأنام في تاريخ الإسلام" ، وعبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١ هـ) صاحب كتاب "طبقات الشافعية" ، وابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) ، والمقرizi (٨٤٥ هـ) صاحب كتاب "السلوك لمعرفة دول الملوك" ، وأبو الحasan ابن تغري بردي (٨٧٤ هـ) صاحب كتاب "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" ، وصلاح الدين الصفدي (٧٦٤ هـ) صاحب كتاب "الواقي بالوفيات" ، ومحمد بن شاكر الكتبني (٧٦٤ هـ) صاحب كتاب : "فوات الوفيات" ، وشمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ) . وفي العلوم الدينية بُرِزَ كثيرون من العلماء منهم : نقى الدين السبكي (٧٥٦ هـ) ، وابن كثير (٧٧٤ هـ) ، وجمال الدين المزري (٧٤٢ هـ) ، وابن قيم الجوزية (٧٥١ هـ) . ومنْ بُرِزَ في مجال العلوم والطُّبُّ : الدميري (٨٠٨ هـ) صاحب كتاب : "حياة الحيوان الكبير" ، وعلي بن إبراهيم بن الشاطر الفلكي (٧٧٧ هـ) ، وسليمان بن داود كبير الأطباء بدمشق (٧٣٢ هـ) .

وكان هناك ظاهرة امتازت بها الحياة الفكرية في عصر المماليك ، وهي الإقبال الشديد على تأليف الموسوعات الصخمة <sup>(١)</sup> ، ومن أشهر هذه الموسوعات : "نهاية الأرب في فنون الأدب" للنويري (٧٣٢ هـ) ، و "صبح الأعشى في صناعة الإنسا" للقلقشندي (٨٢١ هـ) ، و "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" لابن فضل الله العمري (٧٤٨ هـ) .

(١) ينظر : الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ٣٦٠ ، ونظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك ١٥٠ .

وفي هذه البيئة العلمية الغنية التي سادت مصر وبلاد الشام عاش ابن حاير ، وشق طريقه وسط هذا الحشد الهائل من العلماء النوابغ .

هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن جابر الْهَوَارِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ  
الْمَالِكِيُّ الْمَرِبِّيُّ، ويُعرف بابن جابر الأندلسى الضرير<sup>(١)</sup>. والْهَوَارِيُّ - بالفتح وتشديد  
الواو - نسبة إلى قبيلة هوارة<sup>(٢)</sup>، وهي قبيلة كبيرة بالغرب تشعبت منها قبائل كثيرة ،  
وتفرقت في بلاد المغرب والأندلس<sup>(٣)</sup>. والمربي - بيعاين ثقيلتين - نسبة إلى المربية ،  
وهي المدينة الأندلسية التي ولد وعاش فيها شطراً من حياته .

وقد اختلف المؤرخون في كيفية النسبة إلى المربية ، فيرى أبو نصر ابن مَاكُولا  
أنَّ المنتسب إليها يقال له : المربي - بفتح الميم ، وتشديد الراء المكسورة -<sup>(٤)</sup> ، وإلى  
هذا ذهب السمعاني<sup>(٥)</sup> ، وابن الأثير<sup>(٦)</sup> ، والسيوطى<sup>(٧)</sup> ، وياقوت الحموي<sup>(٨)</sup> ، وابن  
الجزري<sup>(٩)</sup> . وأما ابن بطوطة فقد نسبه إليها بقوله : المروي<sup>(١٠)</sup> ، ولم أجد من ذكر

(١) تنظر أخباره في : مسالك الأنصار في مالك الأنصار ٤١٢/١٧ و ٤١٣ ، ونكت المحيان ٢٤٤ - ٢٤٦ ، والواقي بالوفيات ١٥٧/٢ و ١٥٨ ، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣٣٠/٢ - ٣٣٣ ، ورحلة ابن بطوطة ٢٢٨ ، وأعلام المغرب والأندلس ، ٢٠٥ - ٢٠٠ ،  
غایة النهاية ٦٠/٢ ، والسلوك (القسم الأول) ٣٥٠/٣ ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شعبه ٤٣ ، والدرر الكامنة ٧٠/٥ و ٧١ ، وإنباء الغمر بأبناء العمر ٢٩٠/١ و ٢٤٤ ، والنجم الزاهرة ١٩٢/١١ ، وبغية الوعاة ١٤ ، ومفتاح السعادة ١٩٥/١ ، ودرة العجال في أسماء الرجال ٢٤٢/٢ و ٢٤٣ ، وفتح الطيب ٣٨/١ و ٦٦٤/٢ و ٦٨٧ - ٦٦٤/٦ و ٣٧١ - ٣٥٧ و ٢١٣/٦ ، وكشف الظلون ١٥٢ و ١٥٥ و ٢٣٤ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ١٢٧١ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ ، وشذرات الذهب ٦/٢٦٨ ، وسمط النجسوم العوالى ٤/٢٨ ، والروض النضر في ترجمة أدباء العصر ٤٧١/١ و ٤٧١/٢ و ٢٦٨/٢ و ٢٧٥ ، ومعجم المؤلفين ٢٩٤/٧ ، والأعلام ٣٢٨/٥ ،  
وهدية العارفين ١٧٠/٢ ، وجرجي زيدان ١٣٠/٣ ، ومعجم سركيس ٦٠ و ٦١ ، والبدعيات في الأدب العربي ٧٧ - ٧٥  
و ٤ - ٢٦٨ ، وب مجلة الفتح الأعداد (١١٦ و ١١٧ و ١١٨) سنة ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ م ، ومقدمة تحقيق : طرح لفبة ابن معط للرعين . كما وردت كثير من أخباره في مصادر ترجمة صديقه الرعيني الذي ذكره .

(٢) ينظر : الواقي بالوفيات ١٥٧/٢ ، والدرر الكامنة ٥/٧٠ ، وتصير المتبه بتحرير المشتبه ٤/١٤٦٣ .

(٣) ينظر : التاج (هور) ٣/٢٢٤ .

(٤) ينظر : الإكمال ٧/٣١٥ .

(٥) ينظر : الأنساب ٥/٢٦٨ .

(٦) ينظر : اللباب في تهذيب الأنساب ٣/٢٠١ .

(٧) ينظر : لب اللباب في تحرير الأنساب ٢٤٣ .

(٨) ينظر : معجم البلدان ٥/١١٩ .

(٩) في غایة النهاية ٦٠/٢ عند ترجمة ابن جابر قال عنه ابن الجزري : "المرسى" ، وهو تحرير ، لأنَّ النسبة إلى المربية لا تكون كذلك ، ويؤكد ذلك أنه عندما ترجم عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع ، وهو من أهل المربية ، قال عنه : "المربي" . ينظر : غایة النهاية ١/٣٩٤ .

(١٠) ينظر : رحلة ابن بطوطة ٢٣٨ .

هذه النسبة غيره<sup>(١)</sup>. وأمّا المَرِيْيٌ - بِيَاعِينَ ثقيلتين - فقد ذكر هذه النسبة : الصُّفْدِي<sup>(٢)</sup> ، والذَّهَبِي<sup>(٣)</sup> ، وابن حجر<sup>(٤)</sup> .

وقد رجحَتْ هذه النسبة الأخيرة - وهي "المَرِيْيٌ" - مع صحة النسبتين السابقتين لأسباب هي :

أولاً : أنّها كُتبت هكذا في مقدمة كتاب "شرح المنحة في اختصار الملحقة" ، الذي هو موضع تحقيقى .

ثانياً : أن الصُّفْدِي قد ذكر هذه النسبة ، وهو يَعْرُف ابن جابر معرفةً وثيقةً ، فقد كان معاصرًا له ، والتقي به وتحدث إليه ، واستجازه ابن جابر فأجازه ، فلا يمكن أن تَخْفَى عليه النسبة التي عُرف بها ابن جابر .

ثالثاً : أن مخطوطة "المنحة في اختصار الملحقة" لابن جابر ، التي كُتبت بخط أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ ابْنَ يُوسُفَ بْنَ مَالِكَ الرُّعَيْنِيِّ ، ابن أخِي الرُّعَيْنِيِّ - صديق ابن جابر - كما ثبتت في آخرها ، قد جاء في مقدمتها نسبة ابن جابر إلى المَرِيْيٍ ، ولكنها غير واضحة ، فيحتمل رسمُها أن تكون : المَرِيْيٌ والمَرِيْنِيِّ (٥) ، وبالرجوع إلى كتب الأنساب يتضح لنا أن المَرِيْنِيِّ - بالفتح ثم الكسر ثم ياء ساكنة ثم نون - نسبة إلى آل مَرِيْنِ (٦) ، والمَرِيْنِيِّ - بضم الميم وكسر الراء - نسبة إلى مُرِيْنٍ وهي قرية بمرو<sup>(٧)</sup> . فيرجح إذاً أنها : المَرِيْيٌ .

(١) جاء في إعجم الأعلام ٢٣٦ : "المَرِيْيَة مدينة كبيرة بالأندلس .... والسبة إليها (مرئي) - بتشديد الراء - ، وهي على ذلك نسبة شاذة ؛ إذ القاعدة فيما تُحْمَم باء مشددة بعد حرفين أن تُحذف إحداثها ، وتُقلب الثانية وأواها ، كما في النسبة إلى (غَنِيٍّ) وهو حني من غطfan ، فإنه يُقال : (غَنِيٍّ) ، وقد نص على هذه النسبة الشاذة في (مرئي) السيوطي في لب اللباب ، والسعاني في الأنساب " .

(٢) ينظر : نكت المheiman ٢٤٤ ، والواقي بالوفيات ٢/١٥٧ .

(٣) ينظر : المشتبه في الرجال ٢/٥٨٥ .

(٤) ينظر : تبصير المشتبه بتحرير المشتبه ٤/١٣٦١ .

(٥) ينظر : "م" لوجة (٤٦/١) .

(٦) ينظر : المشتبه في الرجال ٢/٥٨٥ ، وتبصير المشتبه ٤/١٣٥٨ .

(٧) ينظر : الأنساب ٥/٢٦٧ و ٢٦٨ ، وتبصير المشتبه ٤/١٣٥٨ ، ولب اللباب ٢٤٢ .

## ٣- مولده وحياته

### أ- مولده

ولد ابن حابر الأندلسي سنة ثمان وتسعين وستمائة (٦٩٨ هـ) في مدينة المَرِيَّة الأندلسية<sup>(١)</sup> ، قال الصلاح الصفدي : " اجتمعت به مرات وسألته عن مولده فقال سنة ثمان وتسعين وستمائة بالمرية "<sup>(٢)</sup> .

### ب- حياته ورحلاته

مرث حياة ابن حابر بمرحلتين :

المرحلة الأولى : وهي التي قضاهَا في الأندلس حيث ولد ونشأ بالمرية ، ولا نعرفُ عن حياته شيئاً في هذه الفترة إلا أنه أصيب بالجلدري في أو اخر السنة الخامسة من عمره فصار ضريراً . وقد اشتغل في هذه المرحلة بتلقى العلم ، فتلمذ على أيدي العديد من العلماء : فقرأ القرآن والنحو على علي بن محمد بن أبي العيش ، والفقه لمالك - رضي الله عنه - على أبي عبد الله محمد بن سعيد الرندي ، وسمع على أبي عبد الله محمد الزواوي صحيح البخاري غير كامل<sup>(٣)</sup> ، كما قرأ على أبي الحسن علي بن عمر القيحاطي<sup>(٤)</sup> ، ويبدو أنه ذهب إلى غرناطة<sup>(٥)</sup> للأخذ عنه ، فقد كان القيحاطي يقعد بمسجد غرناطة للتدرис<sup>(٦)</sup> ، وربما كانت زيارته هذه لغرناطة هي بداية معرفته بصديقه ورفيق رحلته أبي جعفر أحمد بن يوسف الرعنبي .

وفي هذه المرحلة لم يكن ابن حابر قد عُرِفَ بعد ، ولا ذاع صيته ، إذ كان يسعى بجهدٍ ومثابرة في طلب العلم ، فلم يعلُّ بمحمه إلا في بلاد المشرق بعد أن جلس

(١) ينظر : الدرر الكامنة ٧٠/٥ ، وبغية الوعاة ١٤ ، وفتح السعادة ١٩٥/١ .

(٢) ينظر : نكت الطهان ٢٤٥ ، والواقي بالوفيات ١٥٧/٢ .

(٣) ينظر : الواقي بالوفيات ٢١٥٧/٢ ، والدرر الكامنة ٧٠/٥ ، وبغية الوعاة ١٤ ، وفتح السعادة ١٩٥/١ ، ودرة الحال ٢٤٢/١ .

(٤) ينظر : غاية النهاية ٦٠/٢ .

(٥) غرناطة : بفتح أوله وسكون ثانية ، قيل أصلها أغروناطة بالألف في أولها ثم أسقطها العامة ، وقيل أصلها بغير ألف ، وكلاهما أجمي . ومعنى غرناطة : رُمَانة بلسان عجم الأندلس ، سُمِّي البلد لحسنه بذلك . ينظر : معجم البلدان ١٩٥/٤ ، والإحاطة ٩١/٩٩ ، واللمحة البدوية في الدولة النصرية ٢١ - ٢٧ ، والحلل السندي ١٢٩/١ .

(٦) ينظر : الدياج المذهب ١١٠/٢ .

للتدریس فظہرت براعته وعلمه ، قال المقری <sup>(١)</sup> : " وأيضاً فإنَّ كليهما غريب عندها بالغرب ؛ لكونهما ارتحلا قبل أن يشتهرَا كُلَّ الاشتئار ، وكان خبرهما في الشرق أشهر " .

المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة من حياة ابن جابر سنة مائة وثلاثين وسبعين (٧٣٨ هـ) <sup>(٢)</sup> ، عندما رَحَلَ من الأندلس متوجهًا إلى بلاد المشرق للحج وطلب العلم ، جاء في الإحاطة <sup>(٣)</sup> : " محسوبٌ من طلبتها الجلة ، ومعدود فيمن طلع بأفقها من الأهلة ، رَحَلَ إلى المشرق وقد أصيَّبَ بِصَرَهُ ، واستهان في جنب الاستفادة بمشقة سفره ، على بيان عذرِه ، ووضوح ضرره " .

وقد اتَّخذ لنفسه رفيقاً في رحلته هذه هو أبو جعفر أحمد بن يوسف الرُّعيني ، الذي لازمه في حله وترحاله ، فاقترنَتْ حياتهما معاً ، قال ابن الجوزي <sup>(٤)</sup> : " وكان بينهما من الاتفاق ما يتعجب منه " ، واشتهرَا بالأعمى والبصير ، فكان ابن جابر يؤلَّف وينظم ، والرُّعيني يكتب <sup>(٥)</sup> . قال لسان الدين ابن الخطيب <sup>(٦)</sup> : " رَحَلَ إلى المشرق ، وتضاءَرَ بِرَجُلٍ من أصحابنا يُعرف بأبي جعفر الإلبيري ، صارا روحين في جسد ، ووقع الشعر منهَا بين لَحَّيِي أسد ، وشَمَّرا للكُدُّية ، فكان وظيف الكفيف النظم ، ووظيف البصير الكَتُب " ، وجاء في نفح الطيب على لسان علي بن لسان الدين ابن الخطيب <sup>(٧)</sup> : " نعم الرجلُ ورفيقه أبو جعفر ، أحسن اللَّهُ تعالى إليهما ، فلقد أحسنَا الصُّحبة في الغُربة ، وانفردَا بالنزاهة والفضل وعلوَ الهمة " .

وبيَّنما الصديقان في طريقهما إلى الحج مَرَّا ببلاد المغرب ثم بالديار المصرية <sup>(٨)</sup> ، وقضيا فيها فترة من الزمن ، والتقيا بأبي حيان وأخذَا عنه قليلاً <sup>(٩)</sup> ، ثم واصلاً طريقهما

(١) ينظر : نفح الطيب ٢٧١/٧ .

(٢) ينظر : غاية النهاية ١٥١/١ ، ٦٠/٢ ، والدرر الكامنة ٤٠٤/١ .

(٣) ينظر : الإحاطة في أخبار غرناطة ٣٣٠/٢ .

(٤) ينظر : غاية النهاية ٦٠/٢ .

(٥) ينظر : الدرر الكامنة ٧١٥ ، وبغية الوعاة ١٤ ، ودرة المحاجل ٢٤٢/١ .

(٦) ينظر : الإحاطة في أخبار غرناطة ٣٣٠/٢ .

(٧) ينظر : نفح الطيب ٣٠٢/٧ .

(٨) ينظر : الدرر الكامنة ٧٠٥ ، ومقدمة تحقيق : شرح ألفية ابن معط ١٢ .

(٩) ينظر : غاية النهاية ٦٠/٢ ، وإنباء الغمر ٢٤٤/١ ، وبغية الوعاة ١٤ .

لأداء فريضة الحج ، وقيل بل توجهها إلى الحج ، وبعد ذلك دخل مصر وبلاد المغرب <sup>(١)</sup> وأيّاً كان صحيحاً من الروايتين فالخلاصة أنهما قد حجاً ودخلوا مصر وبلاد المغرب .

وفي سنة إحدى وأربعين وسبعين (٧٤١ هـ) قدموا إلى بلاد الشام ، ودخلوا دمشق <sup>(٢)</sup> ، ونزلوا بدار الحديث الأشرفية <sup>(٣)</sup> ، وسمعا الحديث من شيوخ العصر كالحافظ المزي وأحمد بن علي الجزار وابن كاميار <sup>(٤)</sup> ، وابن عبد الهادي ومحمد بن أبي بكر بن أحمد الدايم وجماعة غيرهم <sup>(٥)</sup> ، قال ابن الجوزي <sup>(٦)</sup> : " ثم قدم دمشق وسمع بها الكثير مع صاحبه أحمد بن يوسف بن مالك " . وفي أنساء مقامهما في دمشق قصداً بعلبك حيث سمعا الشاطبية من فاطمة بنت اليونيني بإجازتها عن الكمال الضرير <sup>(٧)</sup> .

وفي سنة ثلاثة وأربعين وسبعين (٧٤٣ هـ) توجهها من دمشق إلى حلب <sup>(٨)</sup> ، واستوطنا إلبيرة <sup>(٩)</sup> من أعمال حلب ، وأمضيا فيها بقية حياتهما . وقد نقل المقرئ عن علي بن لسان الدين ابن الخطيب قوله : " هما الآن بـإلبيرة من حلب ، تحت إنعام ولطف ، تُتحث إلـيهما الرـواحـل ، وتـتـضـرب إلـيهـما آبـاطـ النـجـب " <sup>(١٠)</sup> ، وقد حدثنا بـحلـبـ وإلـبيـرةـ عنـ المـزـيـ بـصـحـيـعـ الـبـخارـيـ ، وـدرـسـاـ بـهـمـاـ الـعـلـومـ ، وـكـانـاـ أـهـلـ الـفـتـيـاـ فـيـهـمـاـ <sup>(١١)</sup> ،

(١) ينظر : الواقي بالوفيات ٣٠٦/٨ ، وغاية النهاية ١٥١/١ .

(٢) ينظر : الواقي بالوفيات ٣٠٥/٨ و ٣٠٦ .

(٣) توحد داران للحديث بهذا الاسم ، إحداهما : دار الحديث الأشرفية الجوانية جوار باب القلعة الشرقي ، والثانية : دار الحديث الأشرفية البرانية بسفح جبل قاسيون ، وكلاهما أمرَ ببنائهما الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل ، ويبدو أنَ الأولى هي المقصودة ؛ لأنَ المزي جلس فيها للتدريس ، وهو من شيوخ ابن حابر . ينظر : الدارس في تاريخ المدارس ١٩/١ و ٣٥ و ٤٧ .

(٤) ينظر : غاية النهاية ١٥١/١ ، والدرر الكامنة ٧١/٥ ، وبغية الوعاة ١٤ ، وشذرات الذهب ٦ .

(٥) ينظر : الدرر الكامنة ٤٠٣/١ . ولعل منهم : فخر الدين الملقن ، ومحمد بن إبراهيم (خطيب الصالحة) ، وثمين الدين السلاوي .

(٦) ينظر : غاية النهاية ٦٠/٢ .

(٧) ينظر : غاية النهاية ١٥١/١ و ٦٠/٢ .

(٨) ينظر : نكت الهميان ٢٤٤ ، وغاية النهاية ٦٠/٢ ، والسلوك (القسم الأول) ٢٢٥/٣ ، والدرر الكامنة ٧١/٥ ، وبغية الوعاة ١٤ .

(٩) إلبيرة : بوزن كثيرة ، وهي بلد قرب سهل يربط بين حلب والثور الرومية ، وهي قلعة حصينة ولها رستاق واسع ، وقد أسماهما الأتراك العثمانيون " بيره جك " . ينظر : معجم البلدان ٥٢٦/١ ، ومجلة الفتح - العدد رقم (١١٧) - ٢٧ ربى الثاني سنة ١٣٤٧ هـ .

(١٠) ينظر : نفح الطيب ٣٠٢/٧ ، وينظر كذلك : مقدمة تحقيق : شرح ألفية ابن معط للرعبي ١٢ .

(١١) ينظر : أعلام المغرب والأندلس ٢٠٠ .

وأجاراً من أدرك حياتهما <sup>(١)</sup> ، ومِمَّن سمع منها : ابن عشائر <sup>(٢)</sup> وابن الجزري <sup>(٣)</sup> والبرهان الحلي <sup>(٤)</sup> .

وقد حجَّ ابن حابر مع صديقه وجاوراً مراراً بعد أنْ أقاما في إلْبيرة وكانا يمران في طريقهما بالبلاد الشامية ، فقد دخلا حِمْص وحَمَّة وماردين <sup>(٥)</sup> وطرابُلس <sup>(٦)</sup> . ثم تزوج ابن حابر في أخرىات حياته ، وكان هذا مدعاه لانفصاله عن صديقه ، قال ابن العماد الحنبلي <sup>(٧)</sup> : " لم يزالا هكذا - أي صديقين - على طول عمرهما ، إلى أن اتفق أنَّ ابن حابر تزوج ، فوقع بينه وبين رفيقه فتهاجرَا " ، وقال ابن حجر إنَّ تلميذهما وصاحبهما الشيخ برهان الدين سبط ابن العجمي ذكر له ذلك <sup>(٨)</sup> . ولكن هذه الفرقـة العارضة لم تمح ما كان بين الصديقين من مشاعر الود والصدقة ، ويظهر ذلك واضحًا حين توفي الرُّعيـي الذي أدركـته المـنيـة قبل صديقه بـعام واحـد ، فقد حزن عليه ابن حابر حـزناً شـديـداً ورـثـاه <sup>(٩)</sup> .

وفي سنة ثمانين وسبعمائة (٧٨٠ هـ) توفي ابن حابر بإلْبيرة <sup>(١٠)</sup> . ومِمَّن ذكره ابن فضل الله العمري في المسالك <sup>(١١)</sup> ، قال ابن العماد <sup>(١٢)</sup> : " وكتب ابن فضل الله في المسالك عن ابن حابر شيئاً من شعره ، ومات قبله بدهر ، وذكر أنه حرص على أن يجتمع به ، فلم يتفق ذلك " ، وذكره أيضاً الرحالة ابن بطوطـة عند ذكر سلطـان مـارـدين الملك الصالـح ابن الملك المنصور ، فقال مـانـصـهـ : " وله المـكارـم الشـهـيرـة ، وليـس بـأـرضـ الـعـرـاقـ " .

(١) ينظر : الدرر الكامنة ٧١/٥ ، وبغية الوعاة ١٤ ، ودرة الحال ٦٢/١ .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ٤٠٣/١ ، و ٣٤١/٥ .

(٣) ينظر : غاية النهاية ١٥١/١ ، و ٦٠/٢ .

(٤) ينظر : غاية الوعاة ١٤ ، وفتاح السعادة ١٩٥/١ .

(٥) ماردين : مدينة من ديار ربيعة بعمل الموصل ، وفيها قلعة كبيرة مشهورة . ينظر : الروض المطار <sup>٥١٨</sup> .

(٦) ينظر : غاية النهاية ١٥١/١ ، و ٦٠/٢ ، والسلوك (القسم الأول) ٣٢٥/٣ ، ومقدمة تحقيق : شرح ألفية ابن معط للرعـيـن <sup>١٢</sup> .

(٧) ينظر : شذرات الذهب ٦/٢٦٨ .

(٨) ينظر : الدرر الكامنة ٧١/٥ .

(٩) ينظر : المصدر السابق ٤٠٤/١ ، وتـظر مـرـثـيـهـ في مـقـدـمةـ تـحـقـيقـ شـرـحـ أـلـفـيـهـ اـبـنـ معـطـ للـرـعـيـن <sup>٥٦</sup> .

(١٠) ينظر : غاية النهاية ٦٠/٢ ، وشذرات الذهب ٦/٢٦٨ .

(١١) ينظر : مـالـكـ الأـبـصـارـ فيـ مـالـكـ الـأـمـصـارـ ٤١٢/١٧ و ٤١٣ .

(١٢) ينظر : شذرات الذهب ٦/٢٦٨ .

ومصر أكرم منه ، ويقصده الشعراء والفقراء فـي حِزْل لهم العطايا جَرِيًّا على سَنَنِ  
أبيه ، قصده أبو عبد الله محمد بن جابر الأندلسي المروي الكفيف مادحًا فأعطاه  
عشرين ألف درهم <sup>(١)</sup> ، كما ذكره عبد الملك بن حسين العصامي في كتابه " سط  
النحوم العوالي " <sup>(٢)</sup> . بمناسبة يتيمن منَ الشعْر فـالهـمـا سـنـةـ ثـلـاثـ وـسـبـعينـ وـسـبـعـمـائـةـ  
( ٧٧٣ هـ ) ، لـمـاـ أـمـرـ الـمـلـكـ الـأـشـرـفـ شـعـبـانـ بـنـ حـسـينـ بـنـ قـلـاـوـونـ أـنـ يـسـمـ الـأـشـرـافـ  
بـالـدـيـارـ الـمـصـرـيـةـ وـالـشـامـيـةـ عـمـائـهـمـ بـعـلـامـةـ خـضـرـاءـ تـمـيـزـاـ لـهـمـ عـنـ النـاسـ ، فـقـعـلـ ذـلـكـ ،  
قال العصامي : " فقال في ذلك العـلـامـةـ أـبـوـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ جـابـرـ الـضـرـيرـ الـنـحـوـيـ ،  
صاحب شـرـحـ الـأـلـفـيـةـ الـمـشـهـورـ بـالـأـعـمـىـ - رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ - :

جَعَلُوا لِأَبْنَاءِ النَّبِيِّ عَلَامَةً      إِنَّ الْعَلَمَةَ شَأنٌ مَنْ لَمْ يُشْهِرْ  
نُورُ النُّبُوَّةِ فِي كَرِيمٍ وَجَوَاهِئِهِمْ      يَعْنِي الشَّرِيفَ عَنِ الطَّرَازِ الْأَخْضَرِ .

(١) يـنـظـرـ : رـحـلـةـ اـبـنـ بـطـوـطـةـ . ٢٢٨ـ .

(٢) يـنـظـرـ : سـطـ النـحـومـ العـوـالـيـ . ٤/٢٨ـ .

#### ٤- وفاته

توفي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حابر الأندلسي سنة ثمانين وسبعمائة ( ٧٨٠ هـ ) بالبيرة من أعمال حلب <sup>(١)</sup> . وقد ذكر بعض المؤرخين <sup>(٢)</sup> أنه توفي عن سبعين سنة ، والتحقيق أنه توفي عن الثتين وثمانين سنة ، فقد ذكر الصلاح الصفدي أنه سأله عن مولده فقال : سنة ثمان وتسعين وستمائة ( ٦٩٨ هـ ) <sup>(٣)</sup> .

---

(١) ينظر : غاية النهاية ٦٠/٢ ، والسلوك (القسم الأول) ٣٥٠/٣ ، وطبقات النحاة واللغويين ٤٣ ، وإناء الفمر ٧١/٥ ، وبغيضة الوعاة ١٤ ، ودرة الحجال ٢٤٣/١ .

(٢) ينظر : السلوك (القسم الأول) ٣٥٠/٣ ، والنجم الزاهرة ١٩٢/١١ .

(٣) ينظر : الرواقي بالوفيات ٢/١٥٧ .

## ٥- طبیقه الرُّعَینی

### اسمہ و مولده

هو شهاب الدين أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعَینی<sup>(١)</sup> الغرناطي الماليكي الإلبيري<sup>(٢)</sup>، وقد ذكرت كتب التراجم أنه ولد بعد السبعمائة للهجرة ولم تحدّد التاريخ الذي ولد فيه<sup>(٣)</sup>، ما عدا ما ذكره الصلاح الصفدي في ترجمته فقال: "و سأله عن مولده فقال: سنة ثمان أو تسع وسبعمائة"<sup>(٤)</sup>، ويؤيد قول الصفدي هذا قول ابن حجر إنّه مات عن سبعين سنة<sup>(٥)</sup>.

ولم يعُن المؤرخون البلدة التي ولد بها، وربما ولد في مدينة غرناطة بالأندلس التي نسب إليها ونشأ فيها.

### حياته ورحلاته

نشأ أبو جعفر الرُّعَینی في غرناطة، وتلّمذ على عدد من علمائها، فقرأ بالسبعين على الأستاذ أبي الحسن علي بن عمر القيحاطي، وقرأ النحو والفقه على الأستاذ أبي عبد الله محمد بن علي المولاني الإلبيري، وسمع منه القصيدة اللامية والتيسير<sup>(٦)</sup>، كما قرأ الفقه أيضاً على الأستاذ أبي عبد الله البياني، وعلى القاضي أبي عبد الله بن بگر<sup>(٧)</sup>.

(١) الرُّعَینی: بضم الراء وفتح العين المهملة، وسكنون الياء المثلثة من تحتها وبعدها نون، هذه النسبة إلى ذي رُعين، وهو أحد أقبائل اليمن، نسب إليه خلق كثير. ينظر: معجم مقيمات ابن حلكان ١٤٤.

(٢) ينظر ترجمته في: الواقي بالوفيات ٨/٣٠٥ - ٣٠٧ ، وغاية النهاية ١/١٥١ ، والسلوك (القسم الأول) ٣٢٥/٣ ، والدرر الكامنة ١/٤٠٣ ، وإباء الغمر بأبناء العمر ١/٢٤٤ ، والنجوم الزاهرة ١١/١٨٩ ، وبغية الوعاة ١٧٦ ، ومفتاح السعادة ١/١٩٥ ودرة الحال ١/٦٢ ، وفتح الطيب ٢/٦٧٥ - ٦٨٩ و٣٤٧ و٧/٣٤٨ و٣٧١ - ٣٧٧ ، وكشف الظعنون ١/٢٣٤ و٣٦٢ ، وشنرات الذهب ٦/٢٦٠ ، وروضات الجنات ١/٣١٢ ، وإيضاح المكون ١/١١١ و٢/٨١ ، وهدية العارفين ١/١١٤ ، والأعلام ١/٢٧٤ ، ومقدمة تحقيق كتابه شرح ألفية ابن معط ، كما وردت كلّ من أعيباره في مصادر ترجمة ابن حابر.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ١/٤٠٣ ، وبغية الوعاة ١٧٦ ، ودرة الحال ١/٦٢ .

(٤) ينظر: الواقي بالوفيات ٨/٣٠٥ .

(٥) ينظر: الدرر الكامنة ١/٤٠٤ .

(٦) ينظر: الواقي بالوفيات ٨/٣٠٥ ، وغاية النهاية ١/١٥١ . ورعا أراد (لامية الشاطبي) في القراءات .

(٧) ينظر: الواقي بالوفيات ٨/٣٠٥ و٣٠٦ .

وفي سنة ثمان وثلاثين وسبعين (٧٣٨ هـ) خرج أبو جعفر من غرناطة مصاحباً لابن حاير في رحلته إلى المشرق<sup>(١)</sup>، ولازمه بعد ذلك في كُلّ أمره، فكان من حاله ما سبق في ترجمة رفيقه<sup>(٢)</sup>.

وقد تتلمذ أبو جعفر الرعيي على جميع الذين أخذ عنهم ابن حاير في رحلتهما بحكم الملازمة والصحبة، ثم استقر به المطاف مع صاحبه في إلبيرة قرب حلب، وحجّا عدة مرات وجاؤها<sup>(٣)</sup>. وقد حدث أبو جعفر بحلب وإلبيرة، وانتفع به أهل تلك البلاد<sup>(٤)</sup>، وسمع منه أبو المعالي ابن عشائر<sup>(٥)</sup> والبرهان الحلبي<sup>(٦)</sup>، كما سمع منه أبو حامد ابن ظهيرة وأجازه<sup>(٧)</sup>، وقال ابن الحزري<sup>(٨)</sup>: "قرأت عليه قصيدة القيجاطي بدمشق، وكذلك التيسير في أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعينة" ، وأجاز لمن أدرك حياته<sup>(٩)</sup>.

ولم يفارق أبو جعفر صديقه ابن حاير إلا بعد أن تزوج ابن حاير في آخر حياته، وتوفي قبله بسنة، وذلك بحلب في منتصف شهر رمضان سنة تسع وسبعين وسبعينة (٧٧٩ هـ) عن سبعين سنة، ورثاه ابن حاير<sup>(١٠)</sup>.

## مكانته الهممية

شهد المؤرخون لأبي جعفر الرعيي بالمكانة العلمية والأدبية المتميزة، وتحدثوا عنه بكل إجلال وتكريم، فهو عالم جليل جمع بين العلم والأدب والخلق الكريم. يقول

(١) ينظر: غایة النهاية ١٥١/١.

(٢) ينظر: مبحث حياة ابن حاير ورحلاته، وينظر كذلك: غایة النهاية ١٥١/١، ٤٠٣/١، وبقية الوعاة ١٧٦، وشندرات الذهب ٢٦٠/٦.

(٣) ينظر: غایة النهاية ١٥١/١، والسلوك (القسم الأول) ٣٢٥/٣.

(٤) ينظر: إنباء الغمر ٤٠٤/١.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة ٤٠٣/١ و ٤٠٤.

(٦) ينظر: بقية الوعاة ١٤، ومفتاح السعادة ١٩٥/١.

(٧) ينظر: بقية الوعاة ١٧٦، وشندرات الذهب ٢٦٠/٦، وروضات الجنات ٣١٢/١.

(٨) ينظر: غایة النهاية ١٥١/١.

(٩) ينظر: بقية الوعاة ١٤، ومفتاح السعادة ١٩٦/١، ودرة الحجال ٦٢/١.

(١٠) ينظر: غایة النهاية ١٥١/١، والسلوك (القسم الأول) ٣٢٥/٣، والدرر الكامنة ٤٠٤/١، والتجوم الراهرة ١٨٩/١١، وبقية الوعاة ١٧٦، وشندرات الذهب ٢٦٠/٦، ومقدمة تحقيق: شرح ألفية ابن معط للرعيي ٥٦.

عنه معاصره الصلاح الصفدي في قصيدة أجازه بها بعد أن كتب إليه مستحيزاً :

يَا فَاضِلًا فِي النُّهَى وَالْعِلْمِ مَنْمَاهُ  
وَلِلْهَدِي وَمَحْلُّ الْفَضْلِ مَرْمَاهُ

ثم يقول :

وَلِيُسْ مُثْلِكُ مَنْ يَعْنِي الإِجَازَةَ مِنْ  
إِذْ لَسْتُ أَهْلًا فِي النَّحْرِ قَصْرَ بِي  
لَكِنْ أَطْعَتُ امْتَالًا مَا أَمْرَتَ بِهِ  
مُثْلِي إِنَّ صَرِيحَ الْعُقْلِ يَأْبِيَاهُ  
عَنِ الْلَّحَاقِ بِشَأْوِ رُمْتُ أَدْنَاهُ  
وَقَدْ أَجَزْتُكَ مَالِي فَارْضَ لَقِيَاهُ<sup>(١)</sup>

وقال عنه لسان الدين ابن الخطيب : " دمث متخلق متواضع ، أوحد في العربية ، حسن المعاملة " <sup>(٢)</sup> .

ووصفه المقرizi بقوله : " وكان حسن الأخلاق ، عالماً بال نحو والتصريف والبديع ، له مشاركة في علم الحديث وغيره ، ويد طولى في الأدب ، ولله عدهة مصنفات في النحو والبديع والعروض " <sup>(٣)</sup> .

وذكره ابن حجر فقال : " وكان أبو جعفر مقتدرًا على النظم والنشر ، عارفاً بال نحو وفنون اللسان ، ديناً ، حسن الخلق ، حلو المخاضرة ، كثير التوالي في العربية وغيرها ، خطه خط حسن على طريق المغاربة " <sup>(٤)</sup> .

## الثانية

اجتمع لأبي جعفر الرعيبي مع إتقانه لعلوم العربية وبروزه فيها موهبة شعرية أصلية ، وقد صقلت هذه الموهبة بطول مصاحبة الشاعر الفذ ابن جابر ، قال ابن حجر : " فكان ابن جابر ينظم والغرناتي يكتب ، ثم نبغ الغرناتي في النظم أيضًا " <sup>(٥)</sup> ، ووصفه ابن العماد بقوله : " وكان أبو جعفر شاعراً ماهراً عارفاً بفنون الأدب " <sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : الواقي بالوفيات ٣٠٦/٨ و ٣٠٧ .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ٤٠٤/١ .

(٣) ينظر : السلوك (القسم الأول) ٣٢٥/٣ .

(٤) ينظر : الدرر الكامنة ٤٠٤/١ .

(٥) ينظر : الدرر الكامنة ٧٠/٥ و ٧١ .

(٦) ينظر : شذرات الذهب ٢٦٠/٦ .

وقد حفظت لنا الكتب التي ترجمت لأبي جعفر بعض النماذج من شعره ، فمن ذلك القصيدة التي كتبها إلى الصلاح الصدفي مستحيزاً ، ومطلعها :

الناسُ في الفضلِ أكفاءٌ وأشباهُ  
والكلُّ يزعمُ ما لمْ تُحْوِيْ كفَاهُ  
واستثنِنَّ مِنْهُمْ صلاحَ الدِّينِ فَهُوَ فَتَىٰ  
إِذَا دُعِيَ الفَضْلُ لَا رَدَّ لِدُعَوَاهُ<sup>(١)</sup>

ومن ذلك أيضاً ما نقله السيوطي<sup>(٢)</sup> من شعره وهو قوله :

قَلَمًا يُرْعِي غَرِيبُ الْوَطَنِ  
لَا تُعَادُ النَّاسُ فِي أُوْطَانِهِمْ  
خَالِقُ النَّاسِ بَخْلُقٌ حَسَنٌ  
وَإِذَا مَا شَتَّتَ عِيشًا بَيْنَهُمْ

ومنه ما ذكره ابن تغري بردي قال : " ومن شعره ما كتبه عن ألقية الشيخ يحيى بن معط :

يَا طَالِبَ النَّحْوِ ذَا اجْتِهَادٍ  
تَسْمُو بِهِ فِي الْوَرَى وَتَحْيَا  
أَرْجُوزَةً لِلإِمَامِ يَحْيَىٰ " <sup>(٣)</sup>

وأكثر من أورد من شعر أبي جعفر الرعيني هو المقرئ ، فقد نقل في كتابه *فتح الطرب*<sup>(٤)</sup> العديد من مقطوعاته الشعرية ، ومن ذلك قوله :

هَذِهِ عَشْرَةٌ تَقْضِيْتُ وَعَنِّي  
مِنْ أَلِيمِ الْبَعَادِ شَوْقٌ شَدِيدٌ  
وَإِذَا مَا رَأَيْتَ إِطْفَاءَ شَوْقِي

وقال في العروض على مذهب الخليل :

خَلُّ الْأَنَامِ وَلَا تَخَالطُ مِنْهُمْ  
أَحَدًا وَلَوْ أَصْفَى إِلَيْكَ ضَمَائِرَهُ  
إِنَّ الْمَوْفَقَ مَنْ يَكُونُ كَائِنًا  
مُتَقَارِبٌ فَهُوَ الْوَحِيدُ بَدَائِرِهِ

وقال مقتبساً من القرآن :

إِذَا ظَلَمَ الْمَرءُ فَاصْبِرْ لَهُ  
فِي الْقَرْبِ يُقْطَعُ مِنْهُ الْوَتَيْنِ

(١) ينظر : الواقي بالوفيات ٣٠٦/٨ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ١٧٦ ، وكذلك *فتح الطيب* ٣٧٥/٧ .

(٣) ينظر : النجوم الزاهرة ١٨٩/١١ .

(٤) ينظر : *فتح الطيب* ٢/٦٧٥ - ٦٧٩ و ٦٨٤ - ٦٨٩ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٧١ و ٣٧٥ .

فقد قال رَبُّكَ وَهُوَ الْقَوِيُّ " وَأُمْلَى لَهُمْ إِنَّ كَيْدَهُ مُتَّسِعٌ "

وَمِنْ قَوْلِهِ فِي النَّسِيبِ :

لَمْ أَعَدَا فِي النَّاسِ عَقْرَبًا صَدَغَهَا  
كَفْتَ أَذَاهُ مِنَ السُّورِيِّ بِالْبَرِّقِ  
وَالصَّبَحُ تَحْتَ حَمَارِهَا مُتَّسِعٌ  
عَنَّا مَتَى شَاءَتْ تَقُولُ لَهُ اطْلَعَ

### شيوخه

تلمذ الرعيني لطائفة جليلة من علماء عصره ، وقد نصَّتْ كتب الستراجم على بعض هؤلاء العلماء ، فمنهم من أخذ عنه بغرناطة قبل رحيله إلى المشرق ، ومنهم من التقى به في مصر والشام وهو برقة صديقه ابن حابر <sup>(١)</sup> .

أما شيوخه الذين أخذ عنهم في غرناطة فهم :

١- أبو الحسن علي بن عمر القيجاطي <sup>(٢)</sup> (ت : ٧٣٠ هـ) .

ذكر الصلاح الصفدي أن أبا جعفر قرأ بالسبعين على الأستاذ أبي الحسن علي بن عمر القيجاطي في غرناطة <sup>(٣)</sup> .

٢- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن بكر <sup>(٤)</sup> (ت : ٧٤١ هـ) .

هو محمد بن يحيى بن محمد بن بكر ، أبو عبد الله الأشعري المالكي ، ويعرف بابن بكر <sup>(٥)</sup> ، قال ابن الخطيب : كان من صدور العلماء ، وأعلام الفضلاء ، زاهية ومعرفة وتقناً ، عارفاً بالأحكام القراءات ، مبززاً في الحديث تاريخاً وإسناداً وتعديلاً وبخريجاً ، حافظاً للأنساب والكتاب ، قائماً على العربية ، مشاركاً في الأصول والفروع واللغة والعروض والفرائض والحساب ، حسن التخلق ، عطوفاً على الطلبة . ولـي قضاء

(١) جاء في مقدمة تحقيق كتاب شرح ألفية ابن معط للرعيني ص ١٧ و ١٨ و ٢١ - ٢٤ أن من شيوخه : محمد بن عبد الله بن مظفر ومحمد بن أحمد المطربي ، وإبراهيم بن علي بن فرجون ، وفخر الدين الملقن عثمان بن سالم ، وعبد الرحمن بن علي التكريبي ، وخطيب الصالحي : محمد بن إبراهيم ، ومحمد بن عمر السلاوي ، وإن المرابط محمد بن عثمان ، وإبراهيم بن محمد - أبو إسحاق الحلبي - .

(٢) سرد ترجمة القيجاطي عند الحديث عن شيخه ابن حابر .

(٣) ينظر : الوافي بالوفيات ٢٠٥/٨ ، وينظر كذلك : غایة النهاية ١٥١/٦ و ٥٥٧ .

(٤) تنظر ترجمته في : الإحاطة ١٧٦/٢ - ١٨٠ ، والدرر الكامنة ٣٨/٦ .

(٥) ابن بكر بتشديد الكاف ، هكذا قال الصفدي . ينظر : الوافي بالوفيات ٣٠٦/٨ .

مالقه ثم ولي القضاء والخطابة بغرناطة ، وكان يُقرئ فوناً جمّة ، فدرس العربية والفقه والأصول ، وأقرأ القرآن وعلم الفرائض والحساب ، وعقد مجالس الحديث شرعاً وسماعاً . مات شهيداً في الواقعة الكبرى بظاهر طريف سنة إحدى وأربعين وسبعمائة ( ٧٤١ هـ ) .

وقد ذكر الصفدي أنّ أبي جعفر الرعيبي قرأ الفقه على قاضي الجماعة أبي عبد الله بن بكر ، وسمع عليه صحيح البخاري <sup>(١)</sup> .

#### ٣- أبو عبد الله محمد بن علي الخولاني <sup>(٢)</sup> (ت : ٧٥٣ هـ) .

هو محمد بن علي بن أحمد الخولاني الأندلسي ، أبو عبد الله المعروف بابن الفخار الإلَّيْري . جاء في الدرر الكامنة <sup>(٣)</sup> : " شيخ الجماعة في العربية غير مدافع ، جدد بالأندلس ما كان درس من لسان العرب بعد أبي علي الشلوبيين ، وكان له مشاركة في القراءات والفقه والعروض والتفسير ، وخطب بالجامع الأعظم ، وتصدر للتدريس بالمدرسة المنصورية ، وقلّ في الأندلس من لم يأخذ عنه " ، توفي بغرناطة سنة ثلاثة وخمسين وسبعمائة ( ٧٥٣ هـ ) .

وقد ذكر ابن الجوزي أنّ أبي جعفر قرأ على ابن الفخار بغرناطة ، وأخذ عنه القراءات ، وسمع منه القصيدة اللامية <sup>(٤)</sup> والتيسير ، وأثنى عليه خيراً <sup>(٥)</sup> ، كما ذكر الصفدي أنّه قرأ عليه النحو والفقه <sup>(٦)</sup> .

#### ٤- أبو عبد الله البياني <sup>(٧)</sup> (ت : ٧٥٣ هـ) .

ذكر الصفدي أنّ أبي جعفر قرأ الفقه على الأستاذ أبي عبد الله البياني <sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر : الوان بالوفيات ٣٠٥/٨ .

(٢) تنظر ترجمته في : غاية النهاية ٢٠٠/٢ ، والدرر الكامنة ٣٠٩/٥ ، وشذرات الذهب ١٧٦/٦ .

(٣) ينظر : الدرر الكامنة ٣٠٩/٥ .

(٤) ر بما أراد : (لامية الشاطبي) في القراءات .

(٥) ينظر : غاية النهاية ١٥١/١ ، و ٢٠٠/٢ .

(٦) ينظر : الوان بالوفيات ٣٠٥/٨ .

(٧) تنظر ترجمته في : الديجاج المنصب ٢٧٦ ، ودرة المحاجل ٤٩/٢ .

(٨) ينظر : الوان بالوفيات ٣٠٥/٨ .

وهو محمد بن إبراهيم بن محمد ، السّيّارِي الغرناطيّ ، المعروف بالبِيَانِيّ ، أقرأ الفقه  
ودرسه ، وانتصب للفتيا ، وكان مشاركاً في العربية والفرائض والأصول وغيرها ،  
درس بالمدرسة النّصريّة . والبِيَانِي نسبة إلى بيانة ، وهي كورة كبيرة قرب قرطبة <sup>(١)</sup> .

وأمام شيوخ الرعيل الذين التقى بهم في رحلته إلى المشرق <sup>(٢)</sup> فهم :

#### ٥- الحافظ المزّي (ت : ٧٤٢ هـ) .

قدم أبو جعفر إلى دمشق وسمع فيها الحديث من الإمام العلامة أبي الحجاج يوسف  
ابن عبد الرحمن المعروف بالحافظ المزّي <sup>(٣)</sup> .

#### ٦- أحمد بن علي الجَزَرِي (ت : ٧٤٣ هـ) .

ذكر بعض من ترجم للرعيل <sup>(٤)</sup> أنه سمع الحديث في دمشق من أحمد بن علي  
الجزري .

#### ٧- ابن كاميار (ت : ٧٤٣ هـ) .

ذكر السيوطي <sup>(٥)</sup> أنّ أبي جعفر أخذ الحديث عن ابن كاميار في دمشق .

#### ٨- محمد بن أبي بكر بن عبد الدايم (ت : ٧٤٣ هـ) .

جاء في الدرر الكامنة <sup>(٦)</sup> : " دخلاً دمشق وسمعاً من محمد بن أبي بكر بن عبد الدايم " .

#### ٩- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت : ٧٤٤ هـ) .

ذكر ابن حجر <sup>(٧)</sup> أنّ أبي جعفر سمع من ابن عبد الهادي في دمشق .

(١) ينظر : معجم البلدان ١/٥١٨ ، ولبّ الباب ٥٠ .

(٢) مفرد ترجمة هؤلاء العلماء عند الحديث عن شيخ ابن حاير في فصل : شيوخه .

(٣) ينظر : غایة النهاية ١٥١/١ ، وبغية الوعاة ١٧٦ ، وإنباء الغمر ٢٤٤/١ .

(٤) ينظر : إنباء الغمر ٢٤٤/١ ، وبغية الوعاة ١٤ ، وشذرات الذهب ٢٦٠/٦ .

(٥) ينظر : بغية الوعاة ١٤ .

(٦) ينظر : الدرر الكامنة ١/٤٠٣ .

(٧) ينظر : المصدر السابق .

## ١٠ - أبو حيان الغناطي (ت : ٧٤٥ هـ) .

التقى الرُّعِيْنِي بِأَبِي حِيَان فِي مِصْر وَأَخْذَ عَنْهُ قَلِيلًا ، قَالَ ابْنُ الْجَزْرِي<sup>(١)</sup> : " قَدْمَ الْقَاهِرَة فَأَخْذَ عَنْ أَبِي حِيَان قَلِيلًا " ، وَمِنْ ذَكْرِ أَنَّهُ أَخْذَ عَنْ أَبِي حِيَان : ابْنُ حَجْر<sup>(٢)</sup> وَالسِّيُوطِي<sup>(٣)</sup> وَابْنُ الْعَمَاد<sup>(٤)</sup> .

## ١١ - فَاطِمَة بُنْتُ الْيُونِيْنِي .

قَالَ ابْنُ الْجَزْرِي<sup>(٥)</sup> : " ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَى بَعْلَبَكَ وَسَمِعَ الشَّاطِبِيَّةَ مِنْ فَاطِمَةِ بُنْتِ الْيُونِيْنِي بِإِحْزاْنِهَا مِنَ الْكَمَالِ الْفَضِيرِ<sup>(٦)</sup> " .

## تَلَاهِيَّة

جلس أبو جعفر الرعيبي للقراء والتدريس بحلب وإلبيرة ، وانتفع به أهل تلك البلاد<sup>(٧)</sup> ، قال ابن حجر<sup>(٨)</sup> : " حَدَثَ أَبُو جَعْفَرَ بِحَلْبِ وَإِلْبِيرَةِ " ، وقال السيوطي<sup>(٩)</sup> : " أَجَازَ لِمَنْ أَدْرَكَ حِيَاتَهُ " . وقد نصَّت كتب الترجم على عدد من هؤلاء التلاميذ الذين أخذوا عنه<sup>(١٠)</sup> ومنهم :

(١) ينظر : غایة النهاية ١٥١/١ .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ٤٠٣/١ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة ١٧٦ .

(٤) ينظر : شذرات الذهب ٦٢٠/٦ .

(٥) ينظر : غایة النهاية ١٥١/١ .

(٦) هو أبو الحسن علي بن شجاع بن سالم الماهي العباسي المصري الشافعي ، صاحب الشاطبي وزوج ابنته ، قرأ على الشاطبي وسمع تيسير منه وقرأ عليه الشاطبي ، انتهت إليه رئاسة الإقراء ، وكان إماماً يجري في فنون من العلم ، وفيه تعدد وتواضع ولبن ومروءة ، توفي سنة إحدى وستين وستمائة . تنظر ترجمته في : غایة النهاية ١٥٤٤ و ٥٤٥ ، وشذرات الذهب ٣٠٦/٥ .

(٧) ينظر : إنشاء الغمر ٢٤٤/١ .

(٨) ينظر : الدرر الكامنة ٤٠٣/١ .

(٩) ينظر : بغية الوعاة ١٤ ، وينظر كذلك : درة الحال ٦٢/١ .

(١٠) جاء في مقدمة تحقيق شرحه لألفية ابن معط ص ٣٢ - ٣٨ أن من تلاميذه : سليمان بن داود المصري ، وعمر بن أحمد بن المهاجر ، وعلي بن عبد الله القاضي علاء الدين البيري ، وعمر بن محمود زين الدين الكركي ، ومحمد بن أحمد العجلوني ، وموسى بن محمد بن جمعة الأنصاري ، والدادياني ، وطاهر بن الحسن بن حبيب ، والأمير جمال الدين يوسف بن أحمد البيري ، وعمد بن خليل الحاضري ، والحسن بن أحمد الحصوني ، ومحمد بن أحمد بن العجمي .

**١- أبو المعالي محمد بن علي بن عشائر<sup>(١)</sup> (ت : ٧٨٩ هـ) .**

ذكر ابن حجر أنَّ أبا المعالي سمع من أبي جعفر الرعيبي<sup>(٢)</sup> .

**٢- أبو حامد محمد بن عبد الله بن ظهيرة<sup>(٣)</sup> (ت : ٨١٧ هـ) .**

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن ظهيرة ، أبو حامد القرشي المخزومي المكي الشافعي ، يُعرف كأبيه بابن ظهيرة ، فقيه محدث حافظ نحوي شاعر ، ولد بمكة ونشأ بها وأخذ عن علمائها ، وعنِّي بالحديث فرحل فيه إلى بلاد كثيرة ، وأجاز له جمْ غَفِير ، وانتهت إليه رياضة الشافعية بيده ، ولُقب عالم الحجاز ، ولي قضاء مكة وعزل وأعيد مراراً ، ومات وهو على القضاء سنة (٨١٧ هـ) ، وله أسئلة تسلُّل على باع واسع في العلم ، أجاته عليه الشیخ البليقی وُتُّرِفَ بالأسئلة المکیة .

وقد ذكر بعض من ترجم لأبي جعفر أنه أجاز أبا حامد ابن ظهيرة<sup>(٤)</sup> .

**٣- أبو الحسن محمد بن محمد المعروف بابن الجزری<sup>(٥)</sup> (ت : ٨٣٣ هـ) .**

ذكر ابن الجزری أبا جعفر الرعيبي بلقب : "شيخنا" ، وقال إنَّه قرأ عليه قصيدة القيحاطي عنه والتيسير بدمشق في أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة<sup>(٦)</sup> .

**٤- الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي<sup>(٧)</sup> (ت : ٨٤١ هـ) .**

ذكر السيوطي<sup>(٨)</sup> إنَّ البرهان الحلبي سمع من أبي جعفر الرعيبي .

## مؤلفاته

ترك لنا أبو جعفر الرعيبي مؤلفات تشهد بتمكنه في علوم العربية ، وهذه المؤلفات هي :

(١) سرد ترجمته عند الحديث عن تلميذ ابن حابر في فصل : تلاميذه .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ٤٠٣/١ .

(٣) تنظر ترجمته في : إحياء الفجر ١٥٧/٧ - ١٥٩ ، والدليل الشافي على المنهل الصافي ٦٤٥/٢ ، والضوء الالمعنوي ٩٣/٨ - ٩٥ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة ١٧٦ ، وشندرات الذهب ٢٦٠/٦ ، وروضات الجنات ٣١٢/١ .

(٥) سرد ترجمته عند الحديث عن تلميذ ابن حابر في فصل : تلاميذه .

(٦) ينظر : غایة النهاية ١٥١/١ و ٥٥٨ و ٦٠/٢ .

(٧) سرد ترجمته عند الحديث عن تلميذ ابن حابر في فصل : تلاميذه .

(٨) ينظر : بغية الوعاة ١٤ .

## ١ - طراز الحلة وشفاء الغلة<sup>(١)</sup> .

وهو شرح لبديعية رفيقه ابن جابر المسماة : " الحلة السيرًا في مدح خير الورى "<sup>(٢)</sup> ، ويُعدُّ هذا الكتاب من أهم مؤلفات أبي جعفر الرعيني <sup>(٣)</sup> ، يقول الأستاذ علي أبو زيد محقق كتاب " الحلة السيرًا " في مقدمة التحقيق <sup>(٤)</sup> : " طراز الحلة وشفاء الغلة ، وهو شرح مطول على بديعية ابن جابر لصديقه أبي جعفر الرعيني ، وهو من الشروح الكبيرة الغنية بمعادتها ، ويُعدُّ خير مثال لشروح البديعيات على الإطلاق ، بل إنَّ أبي جعفر قد سلك في شرحه هذا مسلكًا لم أقف على مثيل له بين جميع شروح البديعيات التي عدَتُ إليها ، ومن هاهنا جاء تميُّزها ، وتفردُه بالأسلوب الجديد ، والمادة الغنية المتنوعة ، وهو - فيما أرى - خير كتاب درس أنواع البديع دراسة نظرية وتطبيقية " .

والكتاب محقق في جامعة بغداد سنة ( ١٩٧١ م ) ، حقيقه : حذام جمال الدين

الألوسي - رسالة ماجستير - <sup>(٥)</sup> .

## ٢ - اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر<sup>(٦)</sup> .

وهو محقق في جامعة أم القرى سنة ( ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ ) ، حقيقه : عبد الله حامد النمرى - رسالة ماجستير - .

(١) ينظر : الدرر الكامنة ٤٠٤/١ ، ونبغي الوعاة ١٤ ، ودرة الحجّال ٦٢/١ ، وكشف الظنو ٢٣٤ و ٦٨٨ و ٤/٨١ ، وروضات الجنات ٣١٢/١ ، وإيضاح المكون ٨١/٢ ، ومعجم ما ألف عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ٣٢٦ و ٣٢١ ، والبديعيات في الأدب العربي ٧٧ .

(٢) سير ذكرها ضمن مؤلفات ابن جابر .

(٣) ذكر جرجي زيدان ( ١٣٠/٣ ) أنَّ طراز الحلة هو شرح لابن جابر الأندلسي على بديعية الحلة السيرًا ، وأنَّها موجودة في الأسكندرية وفي دار الكتب المصرية ، وقد قال الأستاذ أحمد تيمور في الرد على هذا القول : " فإنَّ الصواب فيه أنَّ طراز الحلة ليس أصلًا لشرح الناظم بل لشرح رفيقه أبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي ، وهو شرح جيد كثير الفوائد عندى منه نسخة مغربية الخط ... " . ينظر : مجلة الفتح - العدد ( ١١٨ ) ٤ جمادى الأولى سنة ( ١٢٤٧ هـ ) .

(٤) مقدمة الحلة السيرًا في مدح خير الورى ١٩ .

(٥) ينظر : فهرس المطبوعات العراقية ٣١٥/٢ ، وللكتاب خطوطه موجودة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم ( ١٢١٤٢ ) ، وفي جامعة الإمام محمد بن سعود برقم ( ٤٩٦٦ ) مصورة من تشريحني ، وينظر : فهرس مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، وفهرس المخطوطات المصورة في الأدب والبلاغة والقدر بجامعة الإمام محمد بن سعود ٥٠٣ .

(٦) ينظر : هدية العارفين ١١٤/١ ، وإيضاح المكون ١١١/١ ، ومعجم المؤلفين ٢١٣/١ .

٣- رد الشوارد إلى حكم القواعد<sup>(١)</sup> .

٤- شرح ألفية ابن معط .

جاء في حواشي الدرر الكامنة<sup>(٢)</sup> في ترجمة الرعاعي أنه " شرح ألفية ابن معط شرحاً عظيماً حافلاً في أحد عشر مجلداً بخطه ، وهو خطٌ حسنٌ على طريق المغاربة ، أبان في هذا الشرح عن علم جم ، واطلاع كثير ، ونظر دقيق " ، وقد ذكره المقريزي أيضاً<sup>(٣)</sup> . ولهذا الكتاب مصورة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بعكة المكرمة ، تحت رقم (٥٠٧)<sup>(٤)</sup> ، وقد حقق الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد السفر الأول منه للحصول على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .

٥- تحفة الأقران فيما قرئ بالشليل من حروف القرآن<sup>(٥)</sup> .

لهذا الكتاب نسخة خطية ، تقع ضمن مجموعة تحتفظ به المكتبة الوطنية في باريس تحت رقم (٤٤٥٢) ، وقد حققه الدكتور على حسين البابا سنة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

٦- رفع الحِجَاب عن تبييه الكتاب<sup>(٦)</sup> .

وهو شرح لمنظومة رفيقه في الصاد والظاء ، وللكتاب نسخة خطية في المجموع السابق الذي فيه كتاب (تحفة الأقران) .

٧- رسالة في السيرة والولد النبوى .

وهي مخطوطه بدار الكتب المصرية برقم (٤٩٤) بمحاميع<sup>(٧)</sup> .

(١) ذكره أبو جعفر الرعاعي في كتابه " اقتضاف الأزاهر " . قال : " وقد مهدنا في كتابنا رد الشوارد إلى حكم القواعد .... " .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ١/٤٠٤ .

(٣) ينظر : السلوك (القسم الأول) ٣٢٥/٣ .

(٤) ينظر : فهرس التحور بمذكر البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى ٢٥٨ ، وهذه المصورة صورت من مكتبة برلين بالمانيا برقم (٧٦٤) .

(٥) ينظر : كشف الظنون ١/٣٦٢ ، وهدية العارفين ١/١١٤ ، ومعجم المؤلفين ١/٢١٣ .

(٦) ينظر : هدية العارفين ١/١١٤ .

(٧) ينظر : معجم ما ألف عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ١١٧ ، والأعلام ١/٢٧٤ .

٨ - وللرعيني وابن جابر تأليف فيمن اجتمعا به في رحلتهما .  
ذكره ابن فرحون ، وأبوزر ، والطباخ الحلبي <sup>(١)</sup> .

---

(١) ينظر : مقدمة تحقيق شرح ألفية ابن معط للرعيني ٥٥ .

**الفصل الثاني**

**شيوخه**

## شيوخه

تتلذد ابن حاير على جماعة من كبار علماء عصره ، ففي المريّة قرأ القرآن والقراءات والنحو والفقه على أيدي كبار أئمتها ، وقد وقفت على عدد منهم وهم :

### ١- علي بن محمد بن أبي العيش<sup>(١)</sup>

هو علي بن محمد بن أبي العيش الأنباري ، نزيل المريّة وأصله من مرسية ، خرج منها سنة ثلث وسبعين وستمائة (٦٧٣ هـ) لاستيلاء الروم عليها ، تولى قضاء المريّة ، وقال عنه لسان الدين ابن الخطيب<sup>(٢)</sup> : "الشيخ الخطيب ، الأستاذ مولى النعمة على أهل طبقته بالمرية" ، ولا تعرف سنة وفاته على وجه التحديد<sup>(٣)</sup> .

وقد ذكر بعض الذين ترجموا لابن حاير<sup>(٤)</sup> أنه قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن علي بن محمد بن أبي العيش .

### ٢- أبو عبد الله محمد بن سعيد الرُّندي

لم أجده له ترجمة<sup>(٥)</sup> ، والرُّندي بالضم والسكون ودال مهملة نسبة إلى رندة ، وهي معقل حصين بالأندلس<sup>(٦)</sup> .

وقد ذكر الصلاح الصفدي<sup>(٧)</sup> أنَّ ابن حاير قرأ الفقه لمالك - رضي الله عنه - على أبي عبد الله محمد بن سعيد الرُّندي .

(١) تنظر ترجمته في : درة الحجال ٣/٢٣٣ و ٢٣٤ .

(٢) ينظر : الإحاطة ١/٤٠ .

(٣) جاء في درة الحجال أنَّ سنة وفاته (٧٤) - مع وجود فراغ بين الرقمين - ، فيبدو أنَّ هناك طمساً في المخطوط ، ولا يمكن أن تكون وفاته سنة (٧٠٤) ؛ لأنَّ ابن حاير أخذ عنه ، وهو مولود سنة (٦٩٨ هـ) ، كذلك أخذ عنه ابن خاله الذي توفي سنة (٧٧٠ هـ) وله نيف وسبعون سنة ، فربما كانت وفاته سنة (٧٢٤) أو (٧٣٤) . ينظر : غاية النهاية ١/٨٧ ، درة الحجال ٣/٢٣٤ .

(٤) ينظر : نكت الهميان ٢٤٥ ، الدرر الكامنة ٥/٧٠ ، وبغية الوعاة ١٤ .

(٥) ولكن لسان الدين ابن الخطيب ذكر في الإحاطة (٣٢٨/٣) أنَّ مصور بن علي الزواوي قرأ شيئاً من العربية على الأستاذ أبي عبد الله الرُّندي .

(٦) ينظر : معجم البلدان ٢/٧٣ ، وآثار البلاد وأخبار العباد ٥٣٢ ، وبغية الوعاة ٤٣٨ ، ولب الألباب ١١٨ .

(٧) ينظر : الواقي بالوفيات ٢/١٥٧ ، وينظر كذلك : الدرر الكامنة ٥/٧٠ ، وبغية الوعاة ١٤ .

### ٣- أبو عبد الله محمد بن يعقوب الزواوي <sup>(١)</sup> (ت : ٧٣٠ هـ) .

هو محمد بن يعقوب بن يوسف المنحلاطي الزواوي ، أبو عبد الله ، من أهل بجاية ويُعرف بالزواوي ، كان فقيهاً حافظاً مستبصراً في حفظ المسائل والفروع ، ولد في قضاء بجاية ، ثم أخر عنده . قدم المرية في حدود سنة (٧١٥) رسولاً من بجاية إلى المغرب ، فاجتاز عليها في قُقوله إلى بجاية ، واجتمع عليه طلبة المرية وفقهاه لأخذ عنه . توفي سنة ثلاثين وسبعين (٧٣٠ هـ) .

وقد ذكر بعض من ترجم لابن حابر <sup>(٢)</sup> أنه أخذ الحديث عن أبي عبد الله الزواوي ، وذكر الصفدي <sup>(٣)</sup> أنه سمع عليه صحيح البخاري غير كامل .

### ٤- أبو الحسن علي بن عمر القيحياطي <sup>(٤)</sup> (ت : ٧٣٠ هـ) .

هو علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني ، أبو الحسن القيحياطي - بفتح القاف بعدها ياء ساكنة ثم جيم <sup>(٥)</sup> - ، قال عنه ابن الخطيب <sup>(٦)</sup> : أوحد زمانه علماً وتكلفاً وتواضعاً وتفتناً ، ورد غرناطة مستدعى عام اثنى عشر وسبعين (٧١٢ هـ) ، وقعد بمسجدها الأعظم يُقرئ فنوناً من العلم ، من قراءات وفقه وعربيه وأدب ، وولي الخطابة ، وناب عن بعض القضاة ، وكان حسن السيرة ، عظيم الفع ، قصده الناس وأخنووا عنه ، وكان أديباً لوذعياً فكهاً ، له تأليف وشعر ونشر ، مات بغراطة سنة ثلاثين وسبعين (٧٣٠ هـ) .

قال ابن الجزري متحدثاً عن ابن حابر : " خرج من الأندلس حاجاً سنة ثمان وثلاثين وسبعين ، بعد أن قرأ بها على علي بن عمر القيحياطي " <sup>(٧)</sup> .

وفي سنة ثمان وثلاثين وسبعين (٧٣٨ هـ) ترك ابن حابر بلاد الأندلس متوجهًا

(١) تنظر ترجمته في : درة الحجال ١٠١/٢ و ١٠٢ .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ٥/٧٠ ، وبغية الوعاة ١٤ ، ودرة الحجال ١/٢٤٢ .

(٣) ينظر : نكت الهميان ٢٤٥ .

(٤) تنظر ترجمته في : الكشية الكامنة ٣٧ - ٤٠ ، والديجاج المذهب ٢/١١٠ ، وغاية النهاية ١/٥٥٧ ، ودرة الحجال ٣/٢٣٩ .

(٥) ينظر : غاية النهاية ١/٥٥٧ .

(٦) ينظر : غاية النهاية ١/٥٥٨ ، وبغية الوعاة ٣٤٤ .

(٧) ينظر : غاية النهاية ٢/٦٠ .

إلى المشرق حاجاً وطالباً للعلم<sup>(١)</sup> ، فالتقى في مصر والشام ومكة والمدينة بعدد كبير من العلماء الأفذاذ ، وأخذ عنهم ، وقد ذكرت لنا كتب الترجم بعضها منهم وهم :

**٥- أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن ، الحافظ المزّي<sup>(٢)</sup> (ت : ٧٤٢ هـ) .**

هو الإمام الحافظ الكبير جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضايعي الكلبي الحلبي الدمشقي المزّي<sup>(٣)</sup> ،قرأ شيئاً من الفقه على مذهب الإمام الشافعى ، وبرع في التصريف واللغة ، ثم شرع في طلب الحديث وله عشرون سنة ، وسمع الكثير ورحل ، قال بعضهم إنّ مشيخته نحو ألف ، ولّي دار الحديث الأشرفية ثلاثة وعشرين سنة ، ومن مؤلفاته : " تهذيب الكمال في أسماء الرجال " و " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف " ، وتوفي بالطاعون سنة اثنين وأربعين وسبعين (٧٤٢ هـ) .

وقد ذكر معظم الذين ترجموا لابن حابر أنّه سمع من الحافظ المزّي ، وحدث عنه في حلب بصحيحة البخاري<sup>(٤)</sup> .

**٦- أحمد بن علي الجَزَري<sup>(٥)</sup> (ت : ٧٤٣ هـ) .**

هو أبو العباس أحمد بن علي بن الحسن الجَزَري ثُمَّ الصالحي الهكاري ، سكن حماة ثم دمشق ، وحدث كثيراً ، قال الذهبي : تفرد وقصده الطلبة ، وكان كثير الذكر والتلاوة ، وكانت الرحلة إليه ، مات سنة ثلاث وأربعين وسبعين (٧٤٣ هـ) .

وقد ذكر ابن حجر أنّ ابن حابر سمع الحديث من أحمد بن علي الجَزَري ، وحدث عنه بحلب<sup>(٦)</sup> .

**٧- محمد بن أبي بكر بن عبد الدايم<sup>(٧)</sup> (ت : ٧٤٣ هـ) .**

هو محمد بن أبي بكر بن عبد الدايم المقدسي ، سمع الكثير من حده ،

(١) ينظر : غاية النهاية ١/١٥١ ، ٦٠/٢ ، والدرر الكامنة ١/٤٠٤ .

(٢) تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٦/٢٢٨ - ٢٣٣ ، والدارس في تاريخ المدارس ١/٣٥ ، وشذرات الذهب ٦/١٣٦ .

(٣) المزّي : بالكسر وتشديد الراء المكسورة . ينظر : بصير المتبه ٤/١٣٥٩ .

(٤) ينظر : الدرر الكامنة ٥/٧١ ، وإنباء الغمر ١/٢٤٤ و ٢٩٠ ، وبغية الوعاة ١٤ ، وشذرات الذهب ٦/٢٦٠ .

(٥) تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة ١/٢٤٤ .

(٦) ينظر : إنباء الغمر ١/٢٤٤ و ٢٩٠ ، والدرر الكامنة ٥/٧١ ، وينظر كذلك : بغية الوعاة ١٤ ، وفتح السعادة ١/١٩٥ .

(٧) تنظر ترجمته في : الوابي بالوفيات ٢/٢٧٣ ، والدرر الكامنة ٥/١٣٦ و ١٣٧ .

ومن محمد بن اسماعيل خطيب مردا ، قال الصفدي <sup>(١)</sup> : " وأجاز لي بخطه سنة مائة وعشرين وسبعمائة ( ٧٢٨ هـ ) بدمشق " . واحتلقو في سنة وفاته ، فقال الذهبي إنّه توفي سنة ثلاثة وأربعين وسبعمائة ( ٧٤٣ هـ ) <sup>(٢)</sup> ، وقال الصفدي <sup>(٣)</sup> سنة ست وثلاثين وسبعمائة ( ٧٣٦ هـ ) . وقد ذكر ابن حجر <sup>(٤)</sup> أنّ ابن جابر سمع في دمشق من محمد بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الدايم .

#### ٨- ابن كاميار ( ت : ٧٤٣ هـ ) <sup>(٥)</sup>

زين الدين أبو محمد عبد الرحيم بن إبراهيم بن كاميار - بكسر الميم وتحقيق التحتانية - ابن أبي نصر ، القرويين ، كان شيخاً صالحاً من طلبة دار الحديث الأشرفية ، وخرج له البرزالي جزءاً من حديثه .

ذكر السيوطي <sup>(٦)</sup> أنّ ابن جابر سمع الحديث بدمشق عن ابن كاميار ، وذكر ابن حجر <sup>(٧)</sup> أنه حدث عنه بحلب .

#### ٩- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي <sup>(٨)</sup> ( ت : ٧٤٤ هـ )

هو الإمام شمس الدين محمد بن الشيخ عماد الدين أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل ثم الدمشقي الصالحي ، من كبار الخنابلة ، ويقال له : ابن عبد الهادي نسبة إلى جده الأعلى ، أخذ من ابن تيمية والمزي والذهبي ، قال عنه ابن كثير <sup>(٩)</sup> : " الشيخ الإمام العالم العلامة الناقد البارع في فنون العلوم ... حصل من العلوم ما

(١) ينظر : الواي بالوفيات ٢٧٣/٢ .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ٥/١٣٧ .

(٣) ينظر : الواي بالوفيات ٢٧٣/٢ .

(٤) ينظر : الدرر الكامنة ١/٤٠٣ .

(٥) تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١/٤٢١ ، ٢/٤٢١ ، والدرر الكامنة ٢/٤٦١ .

(٦) ينظر : بغية الوعاة ١٤ ، وينظر كذلك : مفتاح السعادة ١/١٩٥ .

(٧) ينظر : الدرر الكامنة ٥/٧١ .

(٨) تنظر ترجمته في : الواي بالوفيات ٢/١٦١ ، ١/١٦١ ، والبداية والنهاية ٥/٢١٠ ، ١٤٠/١٤ ، والدرر الكامنة ٥/٦٣ - ٦١ ، وشذرات الذهب ٦/١٤١ .

(٩) ينظر : البداية والنهاية ١٤/٢١٠ .

لا يبلغه الشيوخ الكبار ، وتفنن في الحديث وال نحو والتصريف والفقه والتفسير والأصولين والتاريخ القراءات ، وله مجاميع وتعاليم مفيدة كثيرة ، وكان حافظاً جيداً لأسماء الرجال وطرق الحديث ، عارفاً بالجرح والتعديل ، بصيراً بعلل الحديث ، حسن الفهم له ... " ، صنف ما يزيد على سبعين كتاباً منها : " شرح التسهيل " و " العلل " في الحديث ، و " الأحكام " في فقه المذاهب ، ومات بدمشق سنة أربع وأربعين وسبعين (١) هـ (٧٤٤ هـ) ولم يبلغ الأربعين ، قال الصفدي (١) : " اجتمعت به غير مرّة وكانت أسأله أسئلة أدبية وأسئلة نحوية فأجده كأنه كان البارحة يراجعها لاستحضاره ما يتعلّق بذلك " .

وقد ذكر ابن حجر (٢) أنّ ابن جابر سمع من ابن عبد الهادي في دمشق .

#### ١٠ - أبوحيان الغرناطي (٣) (ت : ٧٤٥ هـ) .

هو محمد بن يوسف بن علي بن حيّان أثير الدين أبوحيّان الأندلسي الجياني الغرناطي ، الإمام الحافظ شيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة والثقة ، ولد في غرناطة وسمع الكثير في بلاد الأندلس وإفريقيا ، وتنتقل إلى أن أقام بالقاهرة ، وقد ذكر أنّ عدّة من أخذ عنهم أربعين وخمسون عالماً ، ومن مصنفاته : " البحر المحيط " و " التذليل والتكميل " في شرح التسهيل ، و " عقد الالائ " في القراءات ، وتوفي سنة خمس وأربعين وسبعين في القاهرة بعد أن كفَّ بصره .

وقد ذكر الذين ترجموا لابن جابر أنّه سمع بالقاهرة من أبي حيّان (٤) ، وقال ابن الجوزي (٥) إنّ سماعه عنه كان يسيراً ، ولكن يبدو أنّ ابن جابر قد أعجب بأبي حيّان إعجاباً شديداً ، فنجد في كتابه " شرح المحة " ، ولا يذكر اسمه إلا

(١) ينظر : الباقي بالوفيات ١٦٢/٢ .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ٤٠٣/١ .

(٣) تنظر ترجمته في : نكت الهميان ٢٨٠ ، وغاية النهاية ٢٨٥/٢ و ٢٨٦ ، والدرر الكامنة ٥٨/٦ - ٦٥ ، والتحsom الراهنة ١١١/١٠ ، وبغية الوعاء ١٢١ ، وشذرات الذهب ١٤٥/٦ .

(٤) ينظر : إنباء الغمر ٢٤٤/١ ، وبغية الوعاء ١٤ ، ودرة الحال ٢٤٢/١ ، وشذرات الذهب ٦٢٠/٦ .

(٥) ينظر : غاية النهاية ٦٠/٢ .

مبسوقاً بلفظ "الشيخ"<sup>(١)</sup>، وكذلك في شرحه لألفية ابن مالك<sup>(٢)</sup>، كما كان يحترم آرائه ويدافع عنها.

### ١١- ابن فَرْحُون<sup>(٣)</sup> (ت : ٧٩٩ هـ)

أبو الوفاء إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فَرْحُون بن محمد بن فَرْحُون ، الْيَعْمَرَى المدْنِي ، برهان الدين .

ولد ونشأ بالمدينة وسمع بها من الوادي آشي ، والزبير بن علي الأسواني ، والجمال المطري ، برع وصنف وجمع ، ومن مؤلفاته : "البصرة في أدب القضاء" و "كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب" و "الديجاج للذهب في معرفة أعيان علماء الذهب" ، توفي سنة (٧٩٩ هـ) .

سمع عليه مع رفيقه الرعيني صحيح البخاري ، وكان الرعيني هو القارئ ، كما حضرا عليه قراءة كتابه "العدة في إعراب العمدة"<sup>(٤)</sup> .

### ١٢- فاطمة بنت اليوني

قال ابن الجوزي<sup>(٥)</sup> : " ثم توجّها إلى بعلبك فسمعا الشاطئية من فاطمة بنت اليوني بإجازتها من الكمال الضرير " ، ولم أجده ترجمتها<sup>(٦)</sup> .

وقد ذكر لنا ابن حاير في كتابه الذي بين أيدينا "شرح المنحة في اختصار

(١) ينظر : شرح المنحة ٢٠ و ٢٥٨ و ٢٦٥ ، ولوحة (١/١٥٧، ١/١٦١، ١/١٦٨، ١/١٦٩، ١/١٨٠، ١/١٨١ ... ) وغيرها كثير .

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لوحة (٣/١، ٣/٢، ٣/٣ ...) وغيرها .

(٣) ينظر : الدرر الكامنة ١/٥٢ و ٥٣ ، ودرة الحال ١/١٨٢ ، وشذرات الذهب ٢٥٧/٦ .

(٤) ينظر : مقدمة تحقيق شرح ألفية ابن معط للرعيني ١٨ .

(٥) ينظر : غایة النهاية ٢/٦٠ .

(٦) وجدت ترجمة لحدثة اسمها : فاطمة بنت علي بن محمد بن أحمد اليونيني العلبي ، ولدت سنة (٦٦٥ هـ) ، وتوفيت سنة (٧٣٠ هـ) . (ينظر : الدرر الكامنة ٤/٤ ، وأعلام النساء ٤/٨٤) . ولكن لا أستطيع القول بأنها هي فاطمة بنت اليوني التي أخذ عنها ابن حاير في بعلبك ؛ وذلك لأن ابن الجوزي ذكر أن الكمال الضرير أجازها ، وهو متوفى سنة (٦٦١ هـ) ، والتي وجدتها ولدت سنة (٦٦٥ هـ) ، ثم إنها توفيت سنة (٧٣٠ هـ) ، والتي ذكرها ابن الجوزي أخذ عنها ابن حاير بعد سنة (٧٤٠ هـ) .

الملحة "<sup>(١)</sup>" ، أَنَّ من شيوخه الذين أخذ عنهم : أبو الحسن بن أبي القيس ، قال : " خرّجَهُ الشِّيخُ أَبُو جعْفَرَ ابْنُ عَبْدِ النُّورِ مِنْ خَاتَةِ الْأَنْدَلُسِ - وَهُوَ شِيخُ شِيَخِنَا أَبِي الحَسْنِ ابْنِ أَبِي الْقَيْسِ - "<sup>(٢)</sup> .

ومكانةُ الشِّيخِ هَا أَسْمَى مَعْانِي الإِجْلَالِ وَالتَّكْرِيمِ عِنْدَ ابْنِ جَابِرٍ ، وَيَتَضَعُ لَنَا ذَلِكُ مِنْ خَلَالِ قَصَّةٍ ذَكَرَهَا فِي "شِرْحِ الْمُنْحَةِ" قَالَ : "اسْتَغْنُوا عَنْ ذَلِكَ"<sup>(٣)</sup> بِنَاءً لِلْفَعْلِ الْمُضَارِعِ لِلْمُفْعُولِ مَقْرُونًا بِلَامِ الْأَمْرِ مَصْرُوفًا لِلْغَائِبِ فَيَقُولُونَ : "لِيْعْنَ زِيدٌ بِحَاجَتِهِ" ، وَعَدْمِ بَنَاءِ صِيَغَةِ الْأَمْرِ لِلْفَاعِلِ مَوْضِعَ قَدْ غَلَطَ فِيهِ الْأَكَابِرُ ، ذَكَرُوا أَنَّ الْمَازِنِيَ حَضَرَ مَجْلِسَ أَبِي عِيَدَةَ ، فَسَأَلَ بَعْضُ الْمُحَاضِرِينَ أَبِي عِيَدَةَ : كَيْفَ يُبَيِّنُ الْأَمْرُ مِنْ "عِنْ زِيدٍ بِحَاجَتِهِ" لِلْمُفْعُولِ ؟ فَقَالَ : "أَعْنَ" بِضمِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ التَّوْنِ ، فَفَهِمَ أَبُو عِيَدَةَ مِنْ حَالِ الْمَازِنِيِ الْإِنْكَارِ ، [فَقَالَ] <sup>(٤)</sup> لِمَ تَأْتِي مَحَلِسِي إِذَا كُنْتُ تُخْطَئُنِي ؟ فَقَالَ الْمَازِنِيُّ : آتِيَ بِمَحَلِسِكَ لِمَا يَأْتِي لِهِ النَّاسُ ، يَعْنِي لِعُلُمِ الْلُّغَةِ لَا لِعُلُمِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَقَالَ لِهِ أَبُو عِيَدَةَ : يَا هَذَا إِذَا حَضَرْتَ بِمَحَالِسِ الْعُلَمَاءِ فَتَأَدَّبْ . وَصَدَقَ أَبُو عِيَدَةَ ، فَإِنَّهُ مَنْ جَلَسَ بَيْنَ يَدِي عَالَمٍ لِلْإِسْتِفَادَةِ ، فَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَتَأَدَّبَ مَعَهُ ، وَإِنْ سَمِعَ مِنْهُ هَفْوَةً لَمْ يُفْسِهَا ، وَنَبَهَهُ عَلَيْهَا فِي خَلْوَةٍ بِأَحْسَنِ تَبَيِّهٍ وَأَقْرَبَهُ إِلَى طَرِيقِ الْأَدَبِ ، وَقَدْ سَمِعْنَا وَاسْتَقْرَرْنَا فَمَا رَأَيْنَا أَحَدًا أَسَاءَ الْأَدَبَ عَلَى شِيَخِهِ فَأَفْلَحَ "<sup>(٥)</sup> . وَهَذِهِ هِيَ أَخْلَاقُ الْعُلَمَاءِ .

(١) يَنْظَرُ : شِرْحُ الْمُنْحَةِ لَوْحَةٌ (٢٦٧ / بِ) .

(٢) لَمْ أَجِدْ تَرْجِمَةً هَذِينِ الْعَالَمَيْنِ .

(٣) بِرِيدٍ : عَنْ بَنَاءِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلَهُ مِنَ الْأَمْرِ .

(٤) زِيَادَةً يُلْتَسِمُ بِهَا الْمَعْنَى .

(٥) يَنْظَرُ : شِرْحُ الْمُنْحَةِ لَوْحَةٌ (١٢١ / أِ). - ٤٠ -

**الفصل الثالث**

**مكانته العلمية**

## مكانته العلمية

نال ابن جابر مكانة علمية رفيعة بين علماء عصره ، فقد أجمع المؤرخون الذين ترجعوا له على أنه برع في علوم العربية ، واقترب ذلك بموهبة أدبية فذة . جاء في الإحاطة : " وجرى ذكره في الإكليل بما نصه : محسوب من طلبتها الجلة ، ومعدود فيما طلع بأفقها من الأهلة " <sup>(١)</sup> ، وقال المقرizi : " وهو علامه قرنه في الأدب والنحو والتصريف مع كثرة العبادة " <sup>(٢)</sup> ، وقال عنه ابن الجوزي : " شيخنا إمام بارع " <sup>(٣)</sup> .

وعلوم العربية عند ابن جابر - وعند غيره من العلماء المسلمين - هي الوسيلة والأداة التي بها يفهمون كتاب الله وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - فهماً صحيحاً ، وفي ذلك يقول : " أما بعد ، فإن علم العربية من الكلام بمنزلة الملاع من الطعام ... فوجب على منْ أراد أن يكون من أهل التحقيق ، ويسلك في فهم السنة والكتاب واضح الطريق ، أن يملاً وطابه من علمه ، و يجعله دليلاً بين يدي فهمه ؛ لأنَّ من تكلم في تفسير معاني السنة والكتاب ، وهو غير محقق لعلم العربية ، فقد تكلم بغير الصواب ؛ إذ لا يفهم مقصود المحاطب منْ جهل لغة الخطاب ، وإنما الألفاظ بين الناظر والمُعاني بمنزلة الحجاب ، وبسبب عدم التحقيق في علم العربية زلت في فهم الكتاب والسنة أقدام رجال ، ففهموا عن الله ورسوله ما ليس ب صحيح ، فهووا في مهوا كل ضلال ، نسأل الله أن يعصمنا من الزلل ، وأن يسلك بنا خلال العلم السالمة من الخلل " <sup>(٤)</sup> ، لذا فإنَّ ابن جابر تمكَّنَ من علم العربية ، لأنها الوسيلة الضرورية التي استطاع بها أن يتلقَّى علوم الحديث والفقه ويفهمها على الوجه الصحيح ، فبرز فيها وحاز السبق ، وحدَّث بحلب وإلبيرة <sup>(٥)</sup> ، وكان أهل

(١) ينظر : الإحاطة في أخبار غرناطة ٢/٣٣٠.

(٢) ينظر : السلوك (القسم الأول) ٣/٣٥٠.

(٣) ينظر : غاية النهاية ٢/٦٠.

(٤) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن حابر لوحه (١/١).

(٥) ينظر : الدرر الكامنة ٥/٧١ ، وبغية الوعاة ١٤.

الفتيا فيهما<sup>(١)</sup> . قال ابن تغري بردي : " كان عالماً في فنون كثيرة ، وله نظم ونشر ، وله مصنفات كثيرة "<sup>(٢)</sup> ، وقال الأمير أبو الوليد اسماعيل بن يوسف بن الأحرر : " تحلى بعلوم بارعة ، ومحاسن لأشتات الفوائد جامحة ، وهو سراج الأدب المتقد الضياء ، والمستولي على أمد المكارم والحياة "<sup>(٣)</sup> .

ومع إجماع المؤرخين الذين ترجموا لابن جابر على علمه وفضله ، إلا أنها نجد أن لسان الدين ابن الخطيب عندما ترجم له في كتابه : " الإحاطة في أخبار غرناطة "<sup>(٤)</sup> لم يوفه حقه ، فاختصر في ذلك اختصاراً شديداً مع أنه أطال فيمن دونه من أهل عصره ، لذا فقد انبرى ابنه علي بن لسان الدين ابن الخطيب يدافع عن ابن جابر مبيناً فضله ومكانته قال : " نعم الرجلُ ورفيقه أبو حضر أحسن الله تعالى إليهما ، فلقد أحسنا الصحبة في الغربة ، وأنفردا بالتزاهة والفضل وعلوّ الهمة ، إلا أنَّ المصنف قصر فيهما بعض قصور ، ومنهما يطلبُ الإغضاء والصفح ، فالرجل مات ، وذكرُ الأموات بالخير مشروع ، وهذا والله الشرف الباهر بقطرهما علمًا و عملاً ، أمنع الله تعالى بهما "<sup>(٥)</sup> ، ثم علق على قول أبيه : " وانقطع الآن خبرهما "<sup>(٦)</sup> بقوله : " مما الآن بإلبيبة من حلب ، تحت إنعام ولطف ، تحيطُ إليهما الرواحل ، وتُضربُ إليهما آباط النجُب "<sup>(٧)</sup> . ثم قال معلقاً على قصيدة لابن جابر : " عارضة قوية ، ونزعة خفاجية ، وكيف لا والشيخ أبو عبد الله صدر صدور الأندلس علمًا ونظمًا ونحوًا ، زاده الله تعالى من فضله "<sup>(٨)</sup> .

وقال الشيخ ابن مرزوق<sup>(٩)</sup> معلقاً على كلام لسان الدين : " ما أُنْصَفَ الْمَصْنَفُ "

(١) ينظر : أعلام المغرب والأندلس . ٢٠٠ .

(٢) ينظر : النجوم الزاهرة ١٩٢/١١ .

(٣) ينظر : أعلام المغرب والأندلس . ٢٠٠ .

(٤) ينظر : الإحاطة ٢/٢٣٠ .

(٥) ينظر : نفع الطيب ٧/٢٠٢ .

(٦) ينظر : الإحاطة ٢/٢٣٠ .

(٧) ينظر : نفع الطيب ٧/٢٠٣ .

(٨) ينظر : نفع الطيب ٧/٢٣٠ و ٣٠٤ .

(٩) هو محمد بن أحمد بن مرزوق العجيسي ، أبو عبد الله شمس الدين ، فقيه وجيه خطيب ، من أعيان تلمسان ، أنسى عليه ابن خلدون ، وأسهب المقرئ في ترجمته ، رحل إلى المشرق ، وأقام بمصر ثم عاد إلى تلمسان ، له العديد من الكتب ، وتوفي سنة (٧٨١ هـ) . ينظر : الأعلام ٥/٢٢٨ .

هذا الفاضل في ترجمته ، وقدره شهير ، ومكانه من الفضيلة كبير ، وعلمه غزير ، ولعله لم يطلع إلا على ما أودعه <sup>(١)</sup> ، وقال المقرئ : " ولا خفاء أن لسان الدين لم يستوف حقوق الشمس ابن حابر الهواري المذكور ، مع أن له محسن جمة " <sup>(٢)</sup> .

كما جمع ابن حابر إلى علمه وسعة اطلاعه خلقاً نبيلاً وأدبًا جمًا ، قال علي بن لسان الدين ابن الخطيب عنه وعن صديقه : " انفرداً بالتزاهة والفضل وعلوّ الهمة " <sup>(٣)</sup> .

---

(١) ينظر : نفح الطيب ٣٠٥/٧ .

(٢) ينظر : المصدر السابق .

(٣) ينظر : نفح الطيب ٣٠٢/٧ .

## **الفصل الرابع**

**شهر**

## الشروع

برز ابن حاير في مجال الأدب ، ونال مكانةً رفيعة ؛ إذ كان يملأ موهبة شعرية فذة ، صُقلت بطول الدراسة ، وتغذّت بالتجارب العديدة التي مرّ بها في أثناء رحلته ، ففاض شعره رقياً سلساً ، مليئاً بالعاطفة الصادقة ، والإحساس الوجداني العميق . قال عنه الأمير أبو الوليد ابن الأحمر : " وهو سراج الأدب المتقد الضياء ، والمستولي على أمد المكارم والحياء " <sup>(١)</sup> ، وقال الصفدي : " ينظم الشعر جيداً ، وأنشدني منه كثيراً " <sup>(٢)</sup> ، وقال ابن فضل الله العمري : " جمع الفضل موزعاً ، ونزع حتى لم يجد في قوس الأدب متزعاً ، وتصعدَ البلاغة حتى راد أكتافها ، ورماض أصنافها " <sup>(٣)</sup> .

وقد سلك ابن حاير في نظمه للشعر طريقين :

**الأول** : طريق المنظومات التعليمية ، ويتبين هذا فيما نظمه من الكتب العلمية ، كنظمه لفصيح ثعلب ولكافية المتحفظ <sup>(٤)</sup> .

**والثاني** : طريق الشعر الوجداني بأغراضه المتعددة ، وقد حفظت لنا كتب التراجم الكثير من مقطوعاته <sup>(٥)</sup> ، ومن ذلك قصيدة غزلية يقول في مطلعها :

سُلُواْ حُسْنَ ذاكَ الْخَالِ فِي صَفْحَةِ الْخَدِّ  
مَتَى رَقَمُواْ بِالْمَسْكِ فِي نَاعِمِ الْوَرَدِ  
وَقُولُوا لِذاكَ الشَّغَرِ فِي ذَلِكَ الْلَّمَى  
مَتَى كَانَ شَأنُ الدُّرِّ يَوْجُدُ فِي الشَّهَدِ <sup>(٦)</sup>

قال علي بن لسان الدين ابن الخطيب عن هذه القصيدة : " عارضة قوية ، ونزعة خفاجية " <sup>(٧)</sup> .

(١) ينظر : أعلام المغرب والأندلس . ٢٠٠ .

(٢) ينظر : نكت الحسيني . ٢٤٥ .

(٣) ينظر : مسالك الأنصار في مالك الأنصار . ٤١٢/١٧ .

(٤) ينظر فصل : آثاره العلمية .

(٥) ينظر في ذلك : الإحاطة ٢/٢٣٠ - ٣٣٣ ، وأعلام المغرب والأندلس ٢٠٠ - ٢٠٥ ، وفتح الطلب ٢/٦٦٤ - ٦٨٧ ، و ٣٠٥/٧ - ٣٧١ ، والروض النضر ١/٤٧١ و ٢/٢٧٥ .

(٦) ينظر : الإحاطة ٢/٢٣٠ ، وفتح الطلب ٧/٣٠٣ .

(٧) ينظر : فتح الطلب ٧/٣٠٤ .

ويقول متغزاً أيضاً :

قَمَرٌ قَدْ حَارَ شِعْرِي فِي صُفَاتِهِ  
أَنَّ مَاءَ الْوَرْدِ يَجْرِي مِنْ لَثَابِتِهِ<sup>(١)</sup>

شَعْرٌ كَاللَّيلِ يَسْلُو تَحْتَهُ  
نَقْلٌ لِلْمُسْوَالِكُ عَنْ مَبْسُومِهِ

وَمِنْ شِعْرِهِ فِي الشَّوْقِ إِلَى مَحْبُوبِتِهِ :

تَرَى عَنْدَهُ الْأَجْفَانَ مَنْهَلَةَ الدَّمْسَعِ  
نَرَلَنَا فَقَبْلَنَا ثَرَى ذَلِكَ الرَّبْعَ<sup>(٢)</sup>

تَرَامَى بَنَا فِي الْبَيْدِ شَوْقٌ إِلَى الْحَمْيِ  
فَلَمَّا رَأَيْنَا رَبْعَ مَنْ سَكَنَ الْخَشَائِحَ

وَلِهِ فِي الْفَخْرِ وَمَدْحِ الْأَمْرِيْرِ أَبِي الْحَجَاجِ قَصْبِيَّةٌ طَوِيلَةٌ جَاءَ فِي مَطْلِعِهَا :

وَلِي بِمَدَارِكِ الْمَحْدِيِّ اهْتِمَامٌ  
وَصَحْبَةُ مَعْشَرِ الْمَحْدِيِّ هَامُوا  
عَلَى قُنْنِ النَّجُومِ لَهُمْ مَقَامٌ  
كَمَا مَالَتْ بِشَارِبِهَا الْمَدَامُ<sup>(٣)</sup>

عَلَيْ لَكِلٍّ مَكْرَمَةً ذَمَامُ  
وَأَحْسَنُ مَا لَدِيَ لِقَاءُ حَرَّ  
وَإِنِّي حِينَ أَنْسَبْتُ مِنْ أَنْاسٍ  
عِيلٌ بِهِمْ إِلَى الْمَحْدِيِّ ارْتِيَاحٌ

وَقَالَ عَنْهَا عَلِيُّ بْنُ لِسَانِ الدِّينِ أَبِي الْحَطِيبِ : " نَزْعَةُ مَعْرِيَّةٍ " <sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ يُضْمِنُ شِعْرِهِ خَلاصَةً تِجَارِبِهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

قَدْ صَدَّ عَنْ حُسْنِ الْوَفَاءِ رِجَالُهُ  
خِلَالٌ حَمَدَتْ وِدَادُهُ وَخِلَالُهُ<sup>(٥)</sup>

إِنِّي سَئَمْتُ مِنَ الزَّمَانِ لِطُولِهِ ما  
وَمِنَ النَّوَادِيرِ فِي زَمَانِكَ أَنْ تَرَى

وَقَوْلُهُ :

أَرَاحَ يَدِي مِنْ أَنْ يُقِيدَهَا الْمَذْلُولُ  
تَرَوْحُ الْلَّيَالِي وَهُوَ فِي عُنْقِهِ غُلُولُ<sup>(٦)</sup>

أَرَى حَيْدِي عَنْ كُلِّ طَارِئِ نِعْمَةٍ  
فَمَنْ أَخْذَ الْمَعْرُوفَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ

وَفِي الشَّوْقِ إِلَى وَطَنِهِ " الْمَرِيَّةَ " يَقُولُ :

(١) يَنْظَرُ : فَنْحُ الطَّيْبِ ٣٥٧/٧ .

(٢) يَنْظَرُ : فَنْحُ الطَّيْبِ ٣٥٣/٧ .

(٣) يَنْظَرُ : الإِحْاطَةُ ٢/٣٣٣ - ٣٣١ ، وَأَعْلَامُ الْمَغْرِبِ وَالْأَنْدَلُسِ ٢٠٠ - ٢٠٥ ، فَنْحُ الطَّيْبِ ٣٠٤/٧ .

(٤) يَنْظَرُ : فَنْحُ الطَّيْبِ ٣٠٤/٧ .

(٥) يَنْظَرُ : فَنْحُ الطَّيْبِ ٣٥٢/٧ .

(٦) يَنْظَرُ : فَنْحُ الطَّيْبِ ٣٥٧/٧ .

أَخْبَارُهُ بِالْحَسْنَ تُكْتَبُ بِالْذَّهَبِ  
ثُمَّ اسْتَرَدَ الدَّهَرُ مِنَّا مَا وَهَبَ<sup>(١)</sup>

لِلَّهِ عِيشٌ بِالْمَرْيَةِ قَدْ ذَهَبَ  
وَهَبَتْ لَنَا تَلْكَ الْلَّيَالِي مَدَةً

وفي التورية بأسماء الكتب يقول :

فَلَمَّا رَأَتْهُ قُلْنَ هَذَا مِنَ الْأَكْفَانِ  
شَمَائِلُ كُمْ فِيهِنَّ مِنْ نُكْتَ تُلْفَى  
قَلَائِدُ قَدْ رَاقَتْ جَوَاهِرُهَا رَصْفَانِ  
مَسَالِكُ تَهْذِيبٌ لِتَبَيِّنِهِ مَنْ أَغْفَى  
لَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ حَاصلِ الْمَحْدِ مُسْتَصْفِى<sup>(٢)</sup>

عِرَائِسُ مَدْحِي كَمْ أَتَيْنَ لِغَيْرِهِ  
نَوَادِرُ آدَابِي ذَخِيرَةُ مَاجِدٍ  
مَطَالِعُهَا هَنَّ الْمَشَارِقُ لِلْعُلَالِ  
رَسَالَةُ مَدْحِي فِيكَ وَاضْحَىَ، وَلِي  
فِيَا مُنْتَهَى سَوْلِي وَمَحْصُولُ غَايَيْتِي

قال في نفح الطيب : " وقد اشتغلت هذه الآيات الخمسة على التورية بعشرين كتاباً " <sup>(٣)</sup>.

وقد يُورِّي أَيْضًا بِالْعِلُومِ ، فِي عِلْمِ الْعَرْوَضِ يَقُولُ :

فَمَا التَّنَافَرُ فِي الْفَرْزَلَانِ تَنْقِيَصٌ  
لِأَجْلِ ذَلِكَ قَلْبِي فِيهِ مَوْقُوسٌ<sup>(٤)</sup>

إِنْ صَدَ عَنِّي فَإِنِّي لَا أُعَاتِبُهُ  
شَوْقِي مَدِيدٌ وَحْبِي كَامِلٌ أَبَدًا

وفي علم الحساب يقول :

يُضْرِبُ الْقَلْبُ حِينَ يُرْسِلُ سَهْمَهُ  
ضَاعَ قَلْبِي مَا بَيْنَ ضَرْبٍ وَقَسْمَهُ<sup>(٥)</sup>

قَسْمَ الْقَلْبَ فِي الْفَرَمِ بِلَحْظَهِ  
هَذِهِ فِي هَوَاهُ يَا قَوْمُ حَالِي

ويقول في علم الخط :

أَلْفُ أَبْنِ مَقْلَهَ فِي الْكِتَابِ كَقَدَهُ  
وَالْعَيْنُ مُثْلُ الْعَيْنِ لِكِنْ هَذِهِ

(١) ينظر : نفح الطيب ٣٥٥/٧.

(٢) ينظر : نفح الطيب ٦٦٥/٢.

(٣) ينظر : المصدر السابق .

(٤) ينظر : نفح الطيب ٦٧٩/٢.

(٥) ينظر : نفح الطيب ٦٨١/٢.

(٦) ينظر : نفح الطيب ٦٨٢/٢.

وأماماً في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - فله ديوان<sup>(١)</sup> ، قال المقرئ : " له ديوان شعر وأمداح نبوية في غاية الإجاده "<sup>(٢)</sup> ، وله البدعية المشهورة المسماة : " الحلة السيرأ في مدح خير الورى " ، قال عنها صديقه الرعيني الذي شرحها : " لما كانت القصيدة المنظومة في علم البدع المسمى بالحللة السيرأ في مدح خير الورى ، التي أنشأها صاحبنا الإمام العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن جابر الأندلسي ، نادرة في فهـا ، فريدة في حسنها ، يُجَنِّي ثُرُّ البلاغة من غصنها ، وتنهلُ سواكبُ الإجاده من مُزنها ، لم ينسج على منواها ، ولا سمحت قريحة بمناثلها ... "<sup>(٣)</sup> . كما نظم أيضاً قصيدة من العشرات على حروف المعجم في مدح الرسول - صلى الله عليه وسلم - بدأها بالنسبـ ، وسمـها " المقصورة الفريدة " ، وقد أوردها المقرئ في نفحة<sup>(٤)</sup> ، وجاء في مطلعها :

لـمـا رأـيـ منـ حـسـنـهاـ ماـ قـدـ رـأـيـ  
وـكـانـ قـلـبيـ قـبـلـ هـذـاـ قـدـنـأـيـ  
بـادـرـ قـلـبيـ لـلـهـوـيـ وـماـ اـرـتـأـيـ  
فـقـرـبـ الـوـجـدـ لـقـلـبـيـ حـبـهـاـ

وله أيضاً قصيدة ورثـ فيها بأسماء سور القرآن الكريم ، مادحاً النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ويقول في أولها :

حق الثناء على المبعوث بالبررة رجالهم والنـاءـ اـسـتوـضـحـواـ خـبـرـهـ	في كـلـ فـاتـحـةـ لـلـقـوـلـ مـعـتـبـرـهـ
عمـتـ فـلـيـسـتـ عـلـىـ الـأـنـعـامـ مـقـتـصـرـهـ	في آل عمران قدماً شاع مبعثـهـ
	من مـدـ لـلـنـاسـ مـنـ نـعـمـاءـ مـائـدـهـ

قال المقرئ : " ولو لم يكن من محاسنه إلا قصيـتهـ التيـ فيـ التـورـيـةـ بـسـورـ الـقـرـآنـ وـمـدـحـ النـيـ - صلى الله عليه وسلم - لـكـفـيـ ، وهيـ مـنـ غـرـ القـصـائـدـ ، وـكـثـيرـ منـ النـاسـ يـنـسـبـهاـ لـلـقـاضـيـ الشـهـيرـ عـالـمـ الـمـغـرـبـ أـبـيـ الـفـضـلـ عـيـاضـ "<sup>(٥)</sup> ، وـكـنـتـ أـنـاـ فيـ أـوـلـ

(١) هذا الديوان مازال مخطوطـاً . يـنظـرـ : فـصلـ آثارـهـ الـعلـمـيـةـ .

(٢) يـنظـرـ : فـتحـ الطـيـبـ ٦٦٤/٢ .

(٣) يـنظـرـ : فـتحـ الطـيـبـ ٦٧٦/٢ .

(٤) يـنظـرـ : فـتحـ الطـيـبـ ٣٠٦/٧ - ٣٢٣ ، وـيـنظـرـ كـذـلـكـ فـصلـ : آثارـهـ الـعلـمـيـةـ .

(٥) يـنظـرـ : فـتحـ الطـيـبـ ٣٢٤/٧ .

(٦) القاضـيـ عـيـاضـ بـنـ مـوسـىـ بـنـ عـيـاضـ الـيـحـصـيـ الـبـسـيـ ، أـبـيـ الـفـضـلـ ، عـالـمـ الـمـغـرـبـ وـإـمـامـ أـهـلـ الـحـدـيـثـ فـيـ وـقـتـهـ ، وـلـيـ قـضـاءـ سـبـهـ ثـمـ قـضـاءـ غـرـنـاطـةـ ، وـتـوـفـيـ بـمـراـكـشـ مـسـمـوـاـ مـسـنـةـ (٥٤٤ـ هـ) . يـنظـرـ : الأـعـلـامـ ٩٩/٥ .

الاشغال مِنْ يعتقد صحة تلك النسبة ، حتى وقفتُ على شرح البديعية الموصوفة لرفيقه أبي جعفر فإذا هي منسوبة للنااظم ابن حابر <sup>(١)</sup> ، وقال بعد أن ذكر هذه القصيدة : " ولعمري إنَّ ما أبدأه هذا الناظم من ذلك لا يُحَارِي ولا يُسْأَرِي ، وإنَّ في مثله لحكمة واعتباراً ، قوافِّي محلها متمكنة سهلة ، وألفاظ تسلب العقول من أولِ وهلة ، ومعانٍ رائقة ، وتوريات فائقه ، وزاد ذلك كله مدحُ خير العالمين - عليه الصلاة والسلام - حُسْن طلاؤه ، وانسجاماً ورقَّة وحلاؤه ، فالله ينفع بالقصد في ذلك والنية ، ويُبلغ الجميع غاية الأمنية " <sup>(٢)</sup> .

ولابن حابر قصيدة في مدح المدينة المنورة <sup>(٣)</sup> يقول في مطلعها :

هناؤكم يا أهلَ طيبة قد حَقَّا  
بالقربِ من خير الورَى حَزَّتُم السبقا  
فلا يتحرَّك ساكنٌ منكم إلى سواها وإنْ حَارَ الزَّمانُ وإنْ شَقَا <sup>(٤)</sup>

وكذلك له قصيدة أخرى مطولة في فضائل الصحابة العشرة وأهل البيت - رضوان الله عليهم - ، وقد أورد المقرئ قسماً كبيراً منها في نفحه <sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : نفح الطيب ٣٢٣/٧ ، وينظر كذلك : أزهار الرياض في أخبار عياض ٤/٢٥٢ .

(٢) ينظر : أزهار الرياض في أخبار عياض ٤/٢٥٨ .

(٣) قال الرركلي : " وفي المجموع (٩٧٨ د) بجريدة الرباط قصيدة له في مدح المدينة المنورة (١٨) يتَّأَ في الورقة (١١٩ - ١١٨) " .  
ينظر : الأعلام ٥/٢٢٨ .

(٤) ينظر : نفح الطيب ٧/٢٠٥ .

(٥) ينظر : نفح الطيب ٧/٣٥٩ - ٣٦٧ .

## الفصل الخامس

تلاوة ذم

## تلاميذه

بعد أن استقر المقام بابن حابر في مدينة إلبيرة<sup>(١)</sup> ، جلس فيها للإقراء والتدريس ، قال الأمير أبو الوليد اسماعيل بن يوسف بن الأحمر<sup>(٢)</sup> : " استوطن مدينة حلب من الشام ، ودرس بها العلوم ، وكان أهل الفتيا بها " ، وقال السيوطي عن ابن حابر وصديقه الرعيبي : " قطنا حلب وحدثها بها عن المزي بصحيح البخاري "<sup>(٣)</sup> ، وجاء في الدرر الكامنة<sup>(٤)</sup> : " وانتفع به أهل تلك البلاد وحدثها بها عن المزي والبخاري وابن كاميار وغيرهم " .

إذاً فقد كان تلميذ ابن حابر كثرين ، جلس لهم في إلبيرة جلوساً عاماً ، يدرّسهم ويقرئهم الحديث والنحو والأدب ، فانتفع به أهل تلك البلاد وغيرهم ، قال علي بن لسان الدين ابن الخطيب : " مما الآن يلبيرة من حلب ، تحت إنعام ولطاف ، تحيث إليهما الرواحل ، وتُضربُ إليهما آباط النجُب "<sup>(٥)</sup> . وبسبب كثرة تلاميذه عَمِّ المؤرخون الذين ترجموا له فقالوا إنه أجاز لمن أدرك حياته<sup>(٦)</sup> ، ولكن بعضهم ذكر له تلميذ بأعينهم ، أخذوا عنه ، ودرسوه على يديه ، وهم :

### ١- ابن المهاجر<sup>(٧)</sup> (ت : ٧٧٨هـ) .

عمر بن أحمد بن عبد الله بن المهاجر ، زين الدين الخلبي ، قال ابن حجر :

" تفقه على زين الدين الباريني ، وأخذ عن أبي عبد الله وأبي جعفر الأندلسين ، وكتب الإنماء بحلب ، وكان له نظم حسن " . ذكر ولده عبد الرحمن أنه مات سنة ٧٧٨هـ .

(١) إلبيرة هي من أعمال حلب .

(٢) ينظر : أعلام المغرب والأندلس ٢٠٠ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة ١٤ .

(٤) ينظر : الدرر الكامنة ٧١/٥ .

(٥) ينظر : نفح الطيب ٣٠٢/٧ .

(٦) ينظر : الدرر الكامنة ٧١/٥ ، وبغية الوعاة ١٤ ، وشنرات الذهب ٦/٢٦٨ .

(٧) ينظر : الدرر الكامنة ١٧٩/٤ ، والدليل الشافي ٤٩٤ .

## ٢- أبو المعالي ابن عشائر<sup>(١)</sup> (ت : ٧٨٩ هـ) .

هو محمد بن علي بن محمد بن أبي حامد بن أبي المكارم عبد المنعم بن أبي العشائر ، أبو المعالي الحلبي الشافعي ، حفظ القرآن وقرأ في الفقه على الزين الباريبي وغيره ، وقرأ الأصول على تاج الدين السبكي ، واعتنى بالحديث فسمع بيلاده من صلاح الدين الصفدي والخطيب شمس الدين أحمد ابن العجمي وغيرهم . كان فاضلاً عالماً حسن الخطأ جداً ، جيد الضبط والشعر ، له تعاليق وتخاريج ومحاجمات مفيدة ، وخطب بجامع حلب بعد أبيه ، وكان بلغاً مفوحاً ، وكان سريع الحفظ جداً ، مات بمصر سنة تسع وثمانين وسبعين (٧٨٩ هـ) .

قال ابن حجر<sup>(٢)</sup> : "أخذ عن الأعميين وغيرهما العربية" ، والأعميان هما : ابن جابر والرعيبي<sup>(٣)</sup> ، وقال عن ابن جابر : "سمع منه أبو المعالي ابن عشائر"<sup>(٤)</sup> .

## ٣- علاء الدين البيري<sup>(٥)</sup> (ت : ٧٩٤ هـ) .

علي بن عبد الله بن يوسف ، القاضي علاء الدين البيري الحلبي ، نشا بحلب وتعانى الأدب ، فمهر في النظم والنشر والإنشاء ، وله تصانيف حيدة في ذلك منها : "تلورين الحريري من تكوين البيري" .

قال ابن حجر : "أخذ عن أبي جعفر وأبي عبد الله الأندلسين في العربية وغيرها" .

## ٤- خطيب سرمين<sup>(٦)</sup> (ت : ٨٠١ هـ) .

أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر ، العجلوني ، نزيل حلب ، ويعرف بخطيب سرمين ، قرأ بحلب على أبي حفص الباريبي ، وسمع من ابن العجمي وغيره ، ووعظ بحلب ومكة ، وكانت له عناية بقراءة الصحيحين وضبطهما .

(١) تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٣٤١/٥ ، وشذرات الذهب ٣٠٩/٦ .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة ٣٤١/٥ .

(٣) ينظر : إحياء الفجر ٢٤٤/١ .

(٤) ينظر : الدرر الكامنة ٤٠٣/١ .

(٥) ينظر : الدرر الكامنة ٤٨٩/٤ و ٩٠ ، والدليل الشافي ٤٩٤/١ .

(٦) ينظر : الضوء اللماع ٣٢/٧ ، وشذرات الذهب ١٠/٧ .

قال ابن العماد : " كتب عن أبي عبد الله بن حابر الأعمى المغربي قصيده  
البدعية ، وحدث بها عنه " .

#### ٥- أبو البركات الأنباري <sup>(١)</sup> (ت : ٨٠٣ هـ) .

موسى بن محمد بن جمعة بن أبي بكر ، قاضي القضاة شرف الدين  
الأنباري الحلبي الشافعي . قال السخاوي : " تفقه بالأدريسي وبالشمس محمد  
العرافي شارح الحاوي ، ثم ارتحل إلى القاهرة فأخذ بها عن الإسنوي ، واللّاوي  
المنفلوطي والبلقيني وغيرهم " . ومن مؤلفاته : " شرح الغاية القصوى " للبيضاوي .

ذكر ابن خطيب الناصرية <sup>(٢)</sup> أنه أخذ النحو والأدب عن أبي جعفر ورفيقه  
ابن حابر .

#### ٦- الداديني <sup>(٣)</sup> (ت : ٨٠٣ هـ) .

أبو بكر بن سليمان بن صالح ، الشرف الداديني ، نسبة إلى دادين ، وهي قرية من  
عمل سرمين من غربيات حلب . أخذ النحو بحلب عن أبي عبد الله وأبي جعفر  
الأندلسين ، وتفقه بها على أبي حفص الباري ، وبدمشق على التاج السبكي . برع في  
الفقه وأصوله ، ودرس في المدرسة الصاحبة ، وولي القضاء بحلب مدة ، كان دينًا عالماً  
مداؤماً على التصنيف والإفتاء والكتابة .

#### ٧- ابن حبيب <sup>(٤)</sup> (ت : ٨٠٨ هـ) .

طاهر بن الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب ، الشيخ زين الدين  
أبو العزّ الحلبي ، قال السخاوي : " .. اشتغل وحصل ولازم الشّيّخين أبا جعفر  
الغرناطي وابن حابر وغيرهما ، وكتب الخط المنسوب ، وبرع في الأدب وغيره ،  
ونظم تلخيص المفتاح ، والسراجية في فرائض الحنفية ، ومحاسن الاصطلاح للبلقيني ،

(١) ينظر : الضوء الامامي ١٨٩/١٠ ، شذرات الذهب ٣٩/٧ .

(٢) ينظر : مقدمة شرح ألفية ابن معط للرعبي ٣٤ .

(٣) ينظر : الضوء الامامي ٣٤/١١ .

(٤) ينظر : الضوء الامامي ٤/٣٥ ، وشذرات الذهب ٧٥/٧ .

وشرح البردة وخمسها ، وذيل على تاريخ أبيه بطريقته " .

#### ٨- إِسْتَدَار بِجَاسٍ<sup>(١)</sup> (ت : ٨١٢ هـ) .

الأمير جمال الدين يوسف بن أحمد بن محمد بن أحمد ، البيري الحلبي ، نزيل القاهرة ، تزيّاً في أول أمره بزيّ الفقهاء ، فحفظ القرآن وكتباً في الفقه والعربيّة ، ثم تزيّاً بزي الجند ، وقدم مصر فخدم الإِسْتَدَار بجاساً فُعِرِفَ به ، وتزوج ابنته ، وعظّم قدره ، وأخذ أمره يظهر حتى صار حاكم الدولة ومديراً لها على الحقيقة . وقد جزوzi ببعض ظلمه في الدنيا ، فُقُتل بعد أن عُوقب أياماً بأنواع من العذاب .

قال السحاوي : " حفظ كتبًا في الفقه والعربيّة منها ألفية ابن معط وعرضها على أبي عبد الله بن جابر الأندلسي ، وأخذ عنه في شرحها له بحلب ، وسمع عليه بدعيته وغيرها " .

#### ٩- الْحَاضِرِي<sup>(٢)</sup> (ت : ٨٢٤ هـ) .

محمد بن خليل بن هلال ، الشیخ عز الدين الحاضري الخليوي الحنفي ، كان إماماً عالماً . أخذ عن الجمال بن العديم ، والشرف موسى الأنصاری ، والسراج الهندي . ارتحل إلى دمشق ، ودخل القاهرة غير مرّة ، وشرح توضیح ابن هشام وشذوره ، وحشّى على مغنه ، واختصر جلاء الأفهام لابن القیم ، وشرح بعض المنوار ، والفوائد الغیاثیة في المعانی والبيان لعبد الرحمن الإینجی .

قال السحاوي : " أخذ النحو عن أبي عبد الله وأبي جعفر الأندلسین " .

#### ١٠- مُحَمَّد بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزْرِي<sup>(٣)</sup> (ت : ٨٣٣ هـ) .

هو أبو الحسن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزری ، شمس الدين الدمشقي الشیرازی الشافعی ، شیخ الإقراء في زمانه ، ومن حفاظ الحديث ، ولد ونشأ

(١) ينظر : الضوء اللامع ٢٩٤/١٠ - ٢٩٧ ، وشذرات الذهب ٩٩/٧ .

(٢) ينظر : الضوء اللامع ٢٣٢/٧ - ٢٣٤ ، وشذرات الذهب ١٦٨/٧ .

(٣) تنظر ترجمته في : غایة النهاية ٢٤٧/٢ - ٢٥١ ، والضوء اللامع ٢٥٥/٩ - ٢٦٠ ، وشذرات الذهب ٢٠٤/٧ .

في دمشق ، وبنى فيها مدرسة سماها دار القرآن ، أجازه وأذن له بالإفتاء شيخ الإسلام ابن كثير ، رحل إلى مصر مراراً ، ودخل بلاد الروم ، ثم رحل إلى شيراز وولي قضاءها ومات فيها ، وله تصانيف كثيرة منها : "النشر في القراءات العشر" و "غاية النهاية في طبقات القراء" وغيرها كثير ، توفي سنة ثلات وثلاثين وثمانمائة (٨٣٣ هـ) .

قال ابن الجوزي في ترجمة ابن جابر : "شيخنا إمام بارع" ثم قال مثيراً إليه وإلى صديقه الرعيبي : "قرأتُ عليهما قصيد القيحاطي عنه ، والتيسير وغير ذلك في أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة (٧٧١ هـ)" <sup>(١)</sup> .

## ١١- الشيخ برهان الدين الحلبي <sup>(٢)</sup> (ت: ٨٤١ هـ)

هو الشيخ الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي ، أبو الوفاء سبط ابن العجمي ، مات أبوه وهو صغير فكفلته أمُّه ، حفظ القرآن ، وقرأ في الفقه على جماعة كالبلقيسي وابن الملقن ، وفي اللغة على المجد الفيروزآبادي ، وأخذ النحو عن ابن جابر الأندلسي ورفيقه أبي جعفر ، قال السحاوي <sup>(٣)</sup> : "وَقَرَأْتُ بِخَطْهِ" مشائخه في الحديث نحو المائتين ، ومن رویت عنه شيئاً من الشعر دون الحديث بضع وثلاثون ، وفي العلوم غير الحديث نحو الثلاثين " . ارتحل إلى بلاد كثيرة ثم استقر بحلب ، وقد اجتهد في الحديث اجتهاداً كبيراً ، له تصانيف كثيرة منها : "التلقيح لفهم قارئ الصحيح" و "المقتفى في ضبط ألفاظ الشفا" ، ومات مطعوناً سنة إحدى وأربعين وثمانمائة وهو يتلو ، ولم يغب له عقل . قال السحاوي : "وَقَدْ حَدَثَ بِالكَثِيرِ ، وَأَخَذَ عَنِ الْأَئمَّةِ طبقةً بَعْدَ طبقةٍ ، وَصَارَ شِيخُ الْحَدِيثِ بِالْبَلَادِ بِلَا مَدْافِعٍ" <sup>(٤)</sup> .

وقد ذكر السحاوي <sup>(٥)</sup> والسيوطى <sup>(٦)</sup> أنَّ البرهان الحلبي سمع من ابن جابر .

(١) ينظر : غاية النهاية ٦٠/٢ .

(٢) تنظر ترجمته في : الدليل الشافي على النهل الصافى ٢٦/١ ، والضوء اللامع ١٢٨/١ - ١٤٥ ، وكشف الظنون ١٣٠/١ و ٣٤٣ و ١٠٥٤/٢ ، وال الدر الطالع ٢٨/١ - ٢٠ .

(٣) ينظر : الضوء اللامع ١٣٩/١ - ١٤٠ .

(٤) ينظر : المصدر السابق .

(٥) ينظر : المصدر السابق .

(٦) ينظر : بغية الوعاة ١٤ ، وينظر كذلك : شذرات الذهب ٢٣٧/٧ و ٢٣٨ .

## ١٢- محمد بن عبد الرحمن العكاري <sup>(١)</sup>

جاء في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية عند الحديث عن كتاب : " حلية الفصيح في نظم الفصيح " <sup>(٢)</sup> : " وقد ورد في الورقة ( ٥٨ / ب ) قراءة محمد بن عبد الرحمن العكاري على الناظم ، جاء فيها قوله : الحمد لله ، قرأت من أول هذا الكتاب وهو حلية الفصيح في نظم الفصيح على شيخنا ناظمه الشيخ الإمام العالم العامل العلامة حجة العرب ، ومحجة الأدب أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي الهواري الأندلسي فسح اللهم في مدته إلى قوله :

باب المقول للإناث دون تا      من ذلك المختص فيما ثبتنا

ثم سمعت باقيه عليه بقراءة شهاب الدين أحمد بن كمال الدين يونس الغزي الشهير بابن الصَّعِيف <sup>(٣)</sup> ، يلي ذلك إجازة من قبل الناظم برواية كل آثاره ، كان ذلك في صفر سنة ٧٨٠ هـ .

## ١٣- أحمد بن يونس الغزي <sup>(٤)</sup>

### ٤- أحمد بن محمد بن يوسف بن مالك الرعيعي <sup>(١)</sup>

هو ابن أخي أبي جعفر الرعيعي صديق ابن جابر ، وهو ناسخ المجموع الذي يحتوي على كتب للرعيعي وابن جابر <sup>(٢)</sup> .

(١) لم أجد ترجمته .

(٢) ينظر : فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ( علوم اللغة العربية : اللغة - البلاغة - العروض - الصرف ) ص ١٧٤ و ١٧٥ .

(٣) ينظر : وصف نسخة الكتاب ، ومقدمة تحقيق شرح ألفية ابن معط للرعيعي ٨ .

**الفصل السادس**

**آثاره العلمية**

## آثاره العلمية

على امتداد اثنين وثمانين عاماً عاشها ابن حابر في المغرب والشرق ، ألف العديد من المؤلفات التي تشهد بتمكنه في علوم العربية ، وهذه أسماء مصنفاته التي ذكرها المؤرخون الذين ترجموا له :

### ١- شرح ألفية ابن مالك .

قال السيوطي : " من تصانيف ابن حابر شرح الألفية لابن مالك ، وهو كتاب مفيد يعني بالإعراب للأبيات ، وهو جليل جداً نافع للمبتدئين " <sup>(١)</sup> ، وأكثر الذين ترجموا لابن حابر ذكرها هذا الكتاب <sup>(٢)</sup> .

وللكتاب نسخ خطية كثيرة <sup>(٣)</sup> منها : في المكتبة الأزهرية ، والمكتبة الظاهرية بدمشق ، ومكتبة الخزانة العامة بالرباط ، ومكتبة الأوقاف العامة في الموصل ، وجامعة برنستون بأمريكا ، ومكتبة مدريد ، وفي تشسترتبي ، وفي الإسكندرية ، وفي باريس ، وهناك صورات لعدد من هذه النسخ في مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى ، وفي جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض .

وقد حقق الكتاب في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة (١٤١٠ هـ) ، حققه : الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن المهوسي - رسالة دكتوراه - . كما ذكر الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد في مقدمة تحقيقه لشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، أنه قد قام بتحقيق شرح ألفية ابن مالك لابن حابر ، قال : " ولقد أفادت كثيراً من هذا الشرح البخليل في تحقيق شرح ابن حابر الأندلسي ، المتوفي

(١) ينظر : بغية الوعاة ١٤ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ١٤ ، ومفتاح السعادة ١٩٥/١ ، ودرة الحال ٢٤٢/١ ، وكشف الظنون ١٥٢/١ ، وشذرات الذهب ٢٦٨/٦ ، ومعجم المؤلفين ٢٩٤/٧ .

(٣) ينظر : فهرس المصورات الميكروفيلية الموجودة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - قسم التحصي - ص ٢٥٣ - ٢٥٠ ، وفهرس المخطوطات المصورة في التحصي والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٢٩ و ١٣٠ ، وفهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل ١٤٣/١ ، والأعلام ٣٢٨/٥ ، وبروكلمان بالعربية ٢٨١/٥ .

سنة ( ٧٨٠ هـ ) ، الذي وفقني الله تعالى لتحقيقه ، ونفض غبار المكتبات عنه

... " (١) .

وجاء في خاتمة الكتاب : " قال المؤلف - رحمه الله تعالى - : وقد فرغ هذا  
الإملاء بمكة - شرفها الله تعالى - في سلخ ذي القعدة سنة ست وخمسين وسبعيناً ،  
وذلك حسب الاختصار ، وكلال الأفكار ، و Shawqil al-asfar ، وقلة مطالعة الأسفار ،  
نسأل الله تعالى أن ينفع به ، ويجزل لنا الثواب بسيبه ، وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم ، ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين ،  
وحسيناً الله ونعم الوكيل " (٢) .

## ٢- شرح ألفية ابن معط .

قال السيوطي : " أخبرني بعض أدباء صندوق قدم علينا القاهرة أنه رأى له شرحاً  
على ألفية ابن معط في ثمانين مجلدات ، ولم أقف عليه " (٣) ، وقد ذكره أيضاً طاش  
كيري زاده (٤) وابن العماد الحنبلي (٥) وغيرهم (٦) .

## ٣- عمدة المتلفظ في نظم كفاية المتحفظ (٧) .

وهي أرجوزة نظم فيها ابن حابر كتاب " كفاية المتحفظ " الذي ألفه أبو إسحاق  
إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد الأحداني (٨) في اللغة ، وقد فرغ منها سنة سبعين وسبعيناً  
( ٧٧٠ هـ ) . وأول المنظومة :

(١) ينظر : مقدمة التحقيق لشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٤.

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن حابر لosome (٤١١ / ١) .

(٣) ينظر : بغية الوعاة ١٤ .

(٤) ينظر : مفتاح السعادة ١ / ١٩٥ .

(٥) ينظر : شذرات الذهب ٦ / ٢٦٨ .

(٦) ينظر : درة الحال ١ / ٢٤٣ ، وكشف الظنون ١ / ١٥٥ ، وهدية العارفين ٢ / ١٧٠ .

(٧) ينظر : الدرر الكامنة ٥ / ٧١ ، وبغية الوعاة ١٤ ، وكشف الظنون ٢ / ١٥٠ ، وشذرات الذهب ٦ / ٢٦٨ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ٢٩٤ .

(٨) إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد الأحداني ، أبو إسحاق ، لغوي من أهل طرابلس الغرب ، له مؤلفات منها : " كفاية المتحفظ " وكتابان في العروض ، ومحتصر في علم الأنساب ، و " الأزمنة والأ nomine " . ينظر : الأعلام ١ / ٣٢ .

وَجَادَ إِحْسَانًا بِهِ وَأَنْعَمَ  
إِذْ كُنْتُ أَكْمَلْتُ الْفَصِيحَ نَظِمًا  
فَأَنْظِمُ الْوَارِدَ فِي الْكَفَايَةِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا عَلَّمَ  
وَبَعْدَ فَقَدْ رَأَيْتُ حَتَّمًا  
أَنْ أَنْضِي عَزْمَةَ ذِي عِنَائِيَةٍ

وآخرها :

وَآخِرُ الْفَصِيحَ وَالْأَبْوَابِ  
مُحَمَّدًا تَنْمِي عَلَى الدُّوَامِ

فَهَذِهِ خَاتَمَةُ الْكِتَابِ  
فَهَمَدُ اللَّهُ عَلَى الإِقْتَامِ

وللكتاب نسختان خطيتان في دار الكتب المصرية : إحداهما برقم ( ١٥٦ ) لغة - تيمور ، والثانية برقم ( ٣٣٥ ) لغة - تيمور ، وله نسخة أخرى في دار الكتب الظاهرية برقم ( ٨٧٥٦ ) ، ومنها مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ( ف ٢٢٩٣ ) <sup>(١)</sup> ، كما له نسخة خطية تقع ضمن مجموعة تحفظ به المكتبة الوطنية في باريس تحت رقم ( ٤٤٥٢ ) .

#### ٤- الحلة السيراء <sup>(٢)</sup> في مدح خير الورى <sup>(٣)</sup> .

وهي بديعية في مدح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على طريقة الصفي الحلي ، نظمها ابن حاير على قافية الميم ، وتسمى أيضاً : بديعية العميان . وأوّلها :

بِطَيْبَةِ اَنْزِلْ وَيَمْ سَيِّدَ الْأَمْمِ وَانْشُرْ لَهُ الْمَدْحَ وَاثْرُ أَطِيبَ الْكَلِمِ <sup>(٤)</sup>

وختامها :

لَكِنْ وَإِنْ طَالَ مَدْحِي لَا أَفِي أَبِدًا فَأَجْعَلْ لُلْعُدْرَ وَالْإِقْرَارَ مُخْتَمِي <sup>(٥)</sup>

(١) ينظر : فهرس المخطوطات المصورة في النحو الصرف واللغة والعرض بمجموعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٤٩٩ و ٥٠٠ ، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - علوم اللغة العربية : اللغة والبلاغة والعرض والصرف - ١٧٩ و ١٨٠ .

(٢) السيراء والسيراء : ضرب من البرود ، وقيل هي برود فيها خطوط صفر ، وقيل برود يخالطها الحبر . ينظر : اللسان ( سمر ) ٣٩٠/٤ .

(٣) ينظر : الدرر الكاسنة ٥/٧١ ، ودرة الحال ١/٢٤٢ ، وفتح الطيب ٢/٦٦٤ ، وكشف الظنون ١/٢٣٤ و ٦٨٨ ، وحرجي زيدان ٣/١٣٠ ، وبمحة الفتح - العدد ١١٦ - ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٤٧ - نشر فيها الأستاذ عبد الله محلص مقاله باسم : " بديعية العميان ، المسماة الحلة السيراء في مدح خير الورى " .

(٤) ينظر : الحلة السيراء ٢٨ .

(٥) ينظر : الحلة السيراء ١٥٥ .

قال السيوطي : " والحلة السيرا في مدح خير الورى ، وهي بديعية نظمها عالٌ ، لكنه أدخل فيها بذكر أنواع من البديع كثيرة جداً " <sup>(١)</sup> ، ويبيّن الأستاذ علي أبو زيد في كتاب " البديعيات في الأدب العربي " أن ذلك ليس عيباً في البديعية ، يقول : " فهي بالقياس إلى غيرها من البديعيات قد أحبت بالكثير من الأنواع ، إذا لم يُقدر القصد والغاية منها والذي يقتصر على أنواع البديع فقط " <sup>(٢)</sup> ، كما يرى أن ذلك إنما هو من مميزاتها ، يقول : " وبذلك كله ترى أن هذه البديعية تميّز عن سواها بمجموعة من الأمور :

- ١- الاقتصار على أنواع البديعية المحسنة .
- ٢- الفصل بين أنواعه اللفظية والمعنوية .
- ٣- تقسيم النوع الواحد إلى أجزاء في تلك المرحلة المبكرة من تاريخ البديعيات " <sup>(٣)</sup> .

وللكتاب نسخة خطية في برلين <sup>(٤)</sup> ، ونسختان في دار الكتب الظاهرية بدمشق <sup>(٥)</sup> ، وقد حققه الأستاذ عبد الله مخلص سنة ( ١٩٢٩ م ) <sup>(٦)</sup> ، ثم حققه الأستاذ علي أبو زيد سنة ( ١٩٨٥ م ) <sup>(٧)</sup> .

ولابن حابر شرح مختصر على بدعيته هذه <sup>(٨)</sup> ، كما شرحها أيضاً صديقه أبو جعفر الرعيني ، وسمى شرحه : " طراز الحلقة وشفاء الغلة " <sup>(٩)</sup> .

(١) جاء في بغية الوعاة ١٤ : "... لكنه أدخل فيها ذكر أنواع من البديع كثيرة جداً" ، يقول الأستاذ أحمد تيمور في مجلة الفتح - العدد ( ١١٨ ) - ٤ جمادي الأولى - سنة ١٣٤٧ هـ : " هذه الحلقة حرفاً طابع الكتاب أو ناسخ أصله ، وصوتها : نظمها عالٌ ، ولكنها أدخل فيها بذكر أنواع من البديع كثيرة جداً ؛ لأن ابن حابر لم يزد في بدعيته شيئاً على من تقدمه ، ولكنه بالعكس أهمل فيها نظم عدة أنواع نظمها قبله صفي الدين الحلبي ، وقد راجعت العبارة في نسخة مخطوطه عددي من بغية الوعاة ، فوجئت بها كما ذكرت " .

(٢) ينظر : البديعيات في الأدب العربي ٢٦٨ .

(٣) ينظر : البديعيات في الأدب العربي ٢٦٧ .

(٤) ينظر : جرجي زيدان ٣ / ١٣٠ .

(٥) ينظر : فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - علوم اللغة العربية : اللغة والبلاغة والعروض والصرف - ٢٧٠ و ٢٧١ .

(٦) ينظر : معجم ما ألف عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ٣٢١ ، يقول الدكتور صلاح الدين المنجد إن الكتاب طبع بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م ، بتحقيق الأستاذ عبد الله مخلص .

(٧) ينظر : الحلقة السيرا في مدح خير الورى - تحقيق : على أبو زيد - عالم الكتاب - ١٦ - سنة ١٩٨٥ م - ١٤٠٥ هـ .

(٨) ينظر : الأعلام ٣٢٨/٥ ، ومعجم المؤلفين ٢٩٤/٧ ، والبديعيات في الأدب العربي ٧٧ ، ومجلة الفتح - العدد ( ١١٦ ) - ٢٠ - ربيع الثاني - سنة ١٣٤٧ .

(٩) ينظر : الفصل الأول - المبحث الخامس ( صديقه الرعيني ) عند ذكر مؤلفاته .

## ٥- المِنْحَةُ فِي اختصار المُلْحَّةِ وَشِرْحُهَا<sup>(١)</sup>.

وهذا الشرح هو الذي أقام بتحقيق جزء منه في هذا الكتاب .

## ٦- حلية الفصيح في نظم ما قد جاء في الفصيح<sup>(٢)</sup>.

نظم ابن حاير فصيح ثعلب في أرجوزة طويلة تقع في ثمانين وستمائة وألف بيت ، وقد أتَّها في إلْبِرَة سنة سبع وأربعين وسبعمائة (٧٤٧ هـ) ، وأولها :

الحمد لله على ما سدَّدَهُ  
فهو الذي أهمنا أنْ نَحْمِدَهُ  
وآخرها :

هذا ختامُ حليةِ الفصيح  
في نَظْمٍ مَا قَدْ جَاءَ فِي الفَصِيحِ

وللكتاب عدة نسخ خطية<sup>(٣)</sup> ، منها : في دار الكتب الظاهريّة بدمشق ، وفي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وفي دار الكتب بالقاهرة ، وفي باريس وتشستربي ومانشستر ، وقد ذكر الزركلي أنه مطبوع<sup>(٤)</sup> .

## ٧- غاية المرام في تثليث الكلام<sup>(٥)</sup>.

لهذه المنظومة نسخة خطية في باريس تقع ضمن مجموع برقم (٤٤٥٢) .

## ٨- قصيدة في الفرق بين الظاء والضاد<sup>(٦)</sup>.

وهي منظومة ميمية جمع فيها ابن حاير لفاظ "الظاء" العربية ، ليفرق بينها وبين "الضاد" ، وشرحها صديقه الرعيني ، وسمى شرحه : "رفع الحجاب عن تبييه الكتاب" .

(١) ينظر : الأعلام / ٥ ٣٢٨ ، وبروكلمان بالعربية ١٥٤/٥ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ١٤ ، ودرة الحال ١ ٢٤٢ ، وكشف الظoron ٢ ١٢٧٣ و ١٢٧٤ ، وشنرات الذهب ٦ ٢٦٨ ، وبروكلمان بالعربية ٢١٢/٢ .

(٣) ينظر : حرجي زيدان ٣ / ١٣٠ ، وبروكلمان ٢ / ٢١٢ ، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريّة - علوم اللغة العربيّة : اللغة والبلاغة والعروض والصرف - ١٧٤ و ١٧٥ ، وفهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود ٣٩٦ ، وفهرس المخطوطات المchorة في النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود ٤٠٦ .

(٤) ينظر : الأعلام / ٥ ٣٢٨ .

(٥) ينظر : المرجع السابق .

(٦) ينظر : حرجي زيدان ٣ / ١٣٠ ، والأعلام / ٥ ٣٢٨ .

وجاء في أوها :

حمدُ الإلهِ أَحْلٌ مَا يُتَكَلِّمُ  
بَدْءاً بِهِ وَلَهُ الشَّاءُ الْأَدُومُ

ثم قال :

لِلظَّاءِ بِالضَّادِ التَّبَاسُ يُعْلَمُ  
لِيَبْيَنَ أَنَّ الْغَيْرَ ضَادُ يُرَسِّمُ

وَأَقُولُ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ  
فَرَأَيْتُ حَصْرَ الظَّاءِ أَكْدَ وَاجِبٍ

وختتمها بقوله :

كَثُرَتْ فَوَائِدُهَا لَمْ يَتَفَهَّمُ  
بُدْئَ الْكَلَامُ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُخْتَمُ  
طَرَّأً أَصْلِيَ آخِرًا وَأَسْلَمُ

هَذِي ضَوَابِطٌ إِنْ تَقِيلُ فَإِنَّهَا  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَشَاءَ  
وَعَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ

وللقصيدة نسخة خطية في باريس تقع ضمن مجموع برقم (٤٤٥٢) ، وأخرى في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية<sup>(١)</sup> ، وذكر الزركلي أنه اقتني "نسخة منها مضبوطة ضبطاً جيداً"<sup>(٢)</sup> .

#### ٩- قصيدة يُراد بها التفريق بين المقصور والمددود<sup>(٣)</sup> .

جاء في أول القصيدة :

عَلَى نِعْمَةِ الْعِلْمِ الْحَقِيقَةِ بِالشَّكْرِ

لَكَ الْحَمْدُ مُوصُلًا لَدِي السُّرُّ وَالْجَهَرِ

وقال في آخرها :

فَقَدْ ضَاعَ عُمْرٌ لِيَسْ يُعْمَرُ بِالْبَرِّ  
صَلَاةً تَنِيلُ الْفَوْزَ فِي مَوْقِفِ الْحَشْرِ

وَلَا تَجْعَلْ اللَّهُمَّ عُمْرِي مُضِيًعاً  
وَصَلَّى عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ وَصَاحِبِهِ

وللقصيدة نسخة خطية في باريس تقع ضمن مجموع برقم (٤٤٥٢) ، ونسخة

(١) ينظر : فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود ٤٣٣ .

(٢) ينظر : الأعلام ٥/٣٢٨ .

(٣) ينظر : جرجي زيدان ٣/١٣٠ .

مصوّرة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن القدس<sup>(١)</sup>.

#### ١٠ - أربع منظومات في العروض .

جاء في فهرس المخطوطات المصورة - في النحو والصرف واللغة والعروض - بجامعة الإمام محمد بن سعود أنّ لابن حاير منظومة في العروض ، وهي مصوّرة من تشنتربي ، ومحفوظة في الجامعة تحت رقم (ف ٣٤٨٦)<sup>(٢)</sup> ، كما أنّ له أربع منظومات في العروض - إحداها المنظومة السابقة - ، تبدأ إحداها بقوله :

ليحصل ما أرجوه منه ويكملا  
بحمد إله العرش أبداً أولاً  
والثانية بقوله :

الحمد لله حمد الشاكرين على  
أن راض صعب المعاني فاغتدت ذلا  
والثالثة بقوله :

الحمد لله الغني المعطي  
مرسل خير خلقه بالقسط  
والرابعة بقوله :

الحمد لله ولـي الحمد مرشدنا إلى طريق الرشد

وتقع هذه المنظومات ضمن مجموع تحفظ به المكتبة الوطنية في باريس تحت رقم (٤٤٥٢) .

#### ١١ - نظم العقددين في مدح سيد الكونين<sup>(٣)</sup>.

وهو ديوان شعر لابن حاير في مدح الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، مرتب على حروف الهجاء ، وسمّاه الزركلي وجرجي زيدان : "العين في مدح سيد الكونين" . وأوّل قصيدة منه مطلعها :

رَحَلُوا فَكِيفَ يَطِيبُ بَعْدُ ثَوَاءُ  
أَمْ هَلْ لِدَاءُ الشُّوقِ مِنْكَ دَوَاءُ  
وختمه بقصيدة يائية جاء في آخرها :

(١) ينظر : فهرس المخطوطات المصورة في النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود ٤٨٨ .

(٢) ينظر : المرجع السابق ٥٣٤ .

(٣) ينظر : الأعلام ٣٢٨/٥ ، وجرجي زيدان ١٣٠/٣ ، ومعجم المؤلفين ٢٩٤/٧ .

**بَسْطَتْ يَدِي وَاثْقَأْ أَنَّهُ  
سُتْمَلُ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ يَدِيَا**

وللديوان نسختان خطيتان في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، إحداهما برقم (٤٩١) ، والثانية برقم (١٢١٨٤)<sup>(١)</sup> ، ونسخة في برلين<sup>(٢)</sup> ، ونسخة في دار الكتب المصرية برقم (١٠٦٦) تيمور ، ومنها مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية<sup>(٣)</sup> .

## ١٢ - نفائس الملح وعرايس المدح .

جاء في هدية العارفين أنّ لابن حاير ديوان شعر في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - واسمه : "نفائس الملح وعرايس المدح"<sup>(٤)</sup> ، وهو مرتب على حروف الهجاء على طريقة المغاربة ، وقد جاء في مقدمته : "... وقد جمعت في مدحه - صلى الله عليه وسلم - دواوين يتبع بعضها بعضاً ، ثم جئت بهذا الديوان كالغرة الواضحة في جبينها ...".

## ١٣ - سبيل الرشاد إلى نفع العباد .

وهي قصيدة في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - ، طبعت بتحقيق الشيخ أحمد عبد المنعم الشهير بالدمنهوري ، سنة (١٣٥٥ هـ) في مصر<sup>(٥)</sup> .

## ١٤ - المقصد الصالح في مدح الملك الصالح<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ١٧٧/٣ .

(٢) ينظر : جرجي زيدان ١٣٠/٣ .

(٣) ينظر : فهرس المخطوطات المصورة في الأدب والبلاغة والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٢٢ .

(٤) ينظر : هدية العارفين ٢/١٧٠ .

(٥) ينظر : القصيدة الأندلسية ١/٣٧ .

(٦) ينظر : معجم سركيس ٦٦ .

(٧) ينظر : الأعلام ٥/٢٢٨ . والملك الصالح هو صالح بن الملك المنصور غازى بن المظفر فراً أرسلان بن السعيد غازى بن أرتق أرسلان ، كان من أهل ملوك ماردین من بين أرتق حزماً وعزمًا ، وكرماً وشجاعة ، وكان يحب الفقهاء والفضلاء وبجالسهم ، دام في سلطنة ماردین أربعة وخمسين سنة إلى أن توفي بها سنة (٦٧٦٦ هـ) ، وله ألف الرعيبي "اقتطاف الأزاهر والنقاط الجواهر" ومدحه بقصيدة في أوله . ينظر : الدرر الكامنة ٢/٣٥٨ و ٣٥٩ ، والمنهل الصافي ٦/٣٢٩ و ٣٣٠ .

## ١٥ - قصيدة في أسماء سور القرآن .

ذُكرت هذه القصيدة في هدية العارفين <sup>(١)</sup> ، ويبدو أنها هي التي نقلها المقري <sup>(٢)</sup> وأشارت إليها عند الحديث عن شعر ابن حابر .

## ١٦ - وسيلة الآبق .

وهي أرجوزة جمع فيها ابن حابر أسماء الصحابة والتابعين على ما رواه أبو نعيم ، ومنها نسخة مخطوطة في مكتبة الجزائر <sup>(٣)</sup> .

## ١٧ - المقصورة .

وقد ذكرها الزركلي <sup>(٤)</sup> ، ويبدو أنها هي التي ذكرها المقري في نفحه ، وقال إنها تُسمى : "المقصورة الفريدة" <sup>(٥)</sup> ، وعدة أبياتها (٣٠٠) بيت ، ولها نسخة خطية تقع ضمن مجموعة تحفظ به المكتبة الوطنية في باريس تحت رقم (٤٤٥٢) .

## ١٨ - قصيدة عن المدينة المنورة .

ذكر الزركلي <sup>(٦)</sup> أنّ لابن حابر قصيدة في مدح المدينة المنورة ، وهي موجودة بخزانة الرباط ، ويبدو أنها هي التي وردت في نفح الطيب <sup>(٧)</sup> .

## ١٩ - فوائد الإعراب أو عجالة الراجز .

وهي أرجوزةنظم فيها قواعد الإعراب ، ومنها نسخة خطية تقع ضمن مجموعة تحفظ به المكتبة في باريس تحت رقم (٤٤٥٢) .

## ٢٠ - ولابن حابر والرعيني تأليف فيمن اجتمعوا به في رحلتهما <sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر : هدية العارفين ٢/١٧٠ .

(٢) ينظر : نفح الطيب ٧/٢٢٢ .

(٣) ينظر : جرجي زيدان ٣/١٣٠ .

(٤) ينظر : الأعلام ٥/٣٢٨ .

(٥) ينظر : نفح الطيب ٧/٣٠٦ .

(٦) ينظر : الأعلام ٥/٣٢٨ .

(٧) ينظر : نفح الطيب ٧/٣٠٥ .

(٨) ينظر : مقدمة تحقيق : شرح ألفية ابن معط للرعيني ٥٥ .

## مقدمة

إن كتاب "شرح المِنْحَة في اختصار المُلْحَة" - الذي هو موضوع الدراسة - هو شرح لابن جابر الأندلسي على منظومته النحوية : "المنحة في اختصار المُلْحَة" ، التي اختصر فيها منظومة الحريري المسماة : "مُلْحَة الإعراب" ، لذلك كان لا بد قبل الولوج إلى دراسة هذا الكتاب من إلقاء الضوء على "مُلْحَة الإعراب" ومؤلفها ، ثم على "منحة الإعراب" المختصرة عنها والتي قام هذا الكتاب على شرحها ، ثم إعطاء لمحة سريعة عن هذا الشرح .

وقد قسمت هذا المدخل إلى خمسة أقسام أساسية ، كل منها يأخذ بطرف الآخر ويكمله لنخرج في النهاية بقاعدة متباعدة لإقامة بناء دراستنا ، وهذه الأقسام هي :

أولاً : الحريري [ نسبة وحياته - مكانته العلمية - وفاته وآثاره ] .

ثانياً : مُلْحَة الإعراب .

ثالثاً : المِنْحَة في اختصار المُلْحَة .

رابعاً : بين مُلْحَة الحريري ومنحة ابن جابر .

خامساً : كتاب ( شرح المِنْحَة في اختصار المُلْحَة ) [ نظرة عامة إلى الكتاب - الهدف من تأليفه - توثيق اسم الكتاب - توثيق نسبته إلى المصنف - زمن تأليفه ] .

## الباب الثاني

# دراسة الكتاب

- الفصل الأول : مدخل إلى دراسة الكتاب**
- الفصل الثاني : منهج المؤلف في كتابه**
- الفصل الثالث : اختياراته - ومذهبه الندوة**
- الفصل الرابع : مصادر الكتاب**
- الفصل الخامس : شواهد**
- الفصل السادس : مأخذ علم الكتاب**
- الفصل السابع : وصف نسخة الكتاب**
- الفصل الثامن : منهج التدقيق**

# **الفصل الأول**

## **مدخل إلـه دراسة الكتاب**

و فيه خمسة مباحث :

**المبحث الأول : الدريري**

**المبحث الثاني : ملحة الإعراب**

**المبحث الثالث : المِنْهَةُ فِي اخْتِطَارِ الْمِلْحَةِ**

**المبحث الرابع : بين ملحة الدريري و منه**

**ابن جابر**

**المبحث الخامس : كتاب ( شرح المِنْهَةِ فِي**

**اخْتِطَارِ الْمِلْحَةِ )**

## [أولاً] : الحريري

### نسبة وموالده وحياته

هو الإمام أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحرامي الحريري البصري<sup>(١)</sup> ، الحريري نسبة إلى الحرير وعمله أو بيعه ، والحرامي نسبة إلى سكة بني حرام<sup>(٢)</sup> .

ولد الحريري ببلدة قرية من البصرة يُقال لها "المَشَان" ، وكان ذلك في حدود سنة (٤٤٦ هـ) ست وأربعين وأربعين للهجرة ، وسكن في سكة بني حرام أحد محال البصرة مما يلي الشط ، وذكروا أنه كان غنياً كثيراً المال .

ولما اشتهرت مقاماته وعلمت بلامعاته استدعاه من البصرة إلى بغداد وزير الخليفة المسترشد بالله أنوشروان بن خالد بن محمد القاشاني ، وجعله كاتب إنشاء ، وطلب منه إنشاء رسالة في واقعة عينها ، فانفرد في ناحية من الديوان ، وأخذ الدواة والورقة ومكت زماناً كثيراً ، فلم يفتح الله عليه بشيء ، فقام وهو خجلان ، ووقع الناس فيه بعد ذلك وقالوا إن المقامات ليست من تصنيفه ، وكان الذي ظهر من المقامات في ذلك الوقت أربعين مقامة ، فلما بلغ الحريري ما قاله الناس عمل العشر الآخر ، فتمت المقامات خمسين مقامة ، واعتذر من عيّه وحصاره في الديوان بما لحقه من المهابة ، وبأنه كره أن يتلزم بالمقام ببغداد ، فتضيع عليه أمواله بالبصرة ، ويبعده عن أهله ، ويتشعث عليه ما جمعه في مدة طويلة .

(١) تنظر ترجمته في : ترفة الأباء ٢٧٨ - ٢٨٠ ، وإنباء الرواة ٢٢/٣ - ٢٧ ، ومعجم الأدباء ٢٦١/١٦ - ٢٩٣ ووفيات الأعيان ٦٢/٤ - ٦٨ ، وإشارة التعين ٢٦٣ - ٢٦٥ ، وطبقات الشافعية للبكي ٤/٢٩٥ - ٢٩٧ ، والبداية والنهاية ١٩٢/١٢ - ١٩٣ ، والنحو الزاهرة ٢٢٥/٥ ، وبقية الوعمة ٣٧٨ ، ومفتاح السعادة ١/٢٢٣ - ٢٢٥ وشدرات الذهب ٤/٥٣ - ٥٠ ، وخزانة الأدب ٣/١١٧ - ١١٨ ، وروضات الجنات ٦/٢٧ - ٢٩ ، ومعجم المؤلفين ١٠٨/٨ ، والأعلام ٥/١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) سكة بني حرام : بفتح الحاء المهملة والراء ، وبعدها ألف بعدها ميم ، خطبة كبيرة بالبصرة ، وبنو حرام هم قبيلة من العرب تُسبوا إلى حرام بن سعد بن عدي بن فزارة بن ذبيان ، قال ياقوت : " وقد نسب أبو سعد - السمعاني - إلى هذه الخطبة أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري الحرامي صاحب المقامات ، المعروف أنه من أهل المشان من أهل البصرة " . ينظر : معجم البلدان (حرام) ٢/٢٣٤ ، ووفيات الأعيان ٤/٦٧ .

مکانیک الگومیتھ

كان الحريري أحد أئمة عصره في الأدب والبلاغة والفصاحة ، وقد أثنى عليه كثير من العلماء وشهدوا له بالفضل ، ومن ذلك :

- قول القفطي : "أحد أئمة أهل الأدب واللغة ، ومنْ لم يكن له في فنه نظير في عصره .  
فاق أهل زمانه بالذكاء والفصاحة وتميّق العبارات وتحسينها " (١) .

- وقول ياقوت الحموي : " كان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة ، وله تصانيف تشهد بفضله وتقرّ بُنْبَلِه ، وكفاه شاهداً كتاب المقامات التي أبْرَزَ بها على الأوائل وأعجز الأواخر " (٢) .

- وقول السبكي : " كان من البلاغة والفصاحة بالمحل الرفيع الذي تشهد به مقاماته التي لا نظير لها ، رشيق النظم والنشر ، حلو الألفاظ ، عذب العبارة ، إمام متقدم في الأدب وفنونه ، قال ابن السمعاني : لو قلت إنَّ مفتاح الإحسان في شعره كما أنَّ مختتم الإبداع بشره ، وأنَّ مسیر الحسن تحت لواء كلامه كما أنَّ خيم السحر عند أقلامه ، لما زلقتُ من شاهق الإنصاف إلى حضيض الاعتساف " (٢) .

وفاته وأثاره

قال القفطي <sup>(٤)</sup> : " سئل ولده عبد الله بن أبي محمد عن وفاة أبيه فقال : توفي في سنة (١٦٥ هـ) ست عشرة وخمسمائة ببني حرام من البصرة ، وكان له وقت توفي سبعون سنة ، رحمة الله ". وقد خلف ولدين هما : نجم الدين عبد الله بن القاسم الحريري ، وقاضي قضاة البصرة ضياء الإسلام عبيد الله بن القاسم الحريري <sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : إنباء الرواة ٢٣/٢٢ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء ١٦/٢٦٢ .

<sup>٣)</sup> ينظر : طبقات الشافية ٤/٢٩٦ .

(٤) ينظر : إنجاه الرواية ٣/٢٧ .

(٥) ينظر : وفيات الأعوان ٤/٦٧ ، وثذات الذهب ٤/٥٢ .

وقد ترك الحريري العديد من المؤلفات التي بينت لنا أنه كما وصف "أعجوبة الدهر ونادرة الزمان"<sup>(١)</sup>، ومن هذه المؤلفات :

## ١- المقامات

اشتهر الحريري بمقاماته التي اشتغلت على كثير من كلام العرب من لغاتها وأمثالها ورموز أسرار كلامها ، وهي عبارة عن خمسين مقامة أول ما وضع منها مقامة الحرامية .

وقد اعتبرت بشرح المقامات عدد كبير من أفضال العلماء ، فشرحوها شروحًا كثيرة<sup>(٢)</sup> ، عدّ منها بروكلمان ثمانية وعشرين شرحًا<sup>(٣)</sup> ، أكثرها محفوظ في مكتبات أوروبا .

وقد طبعت المقامات مرات عديدة في أوروبا ومصر وبيروت وتبريز وكلكتا<sup>(٤)</sup> ، كما ترجمت إلى اللاتينية والإنجليزية والفارسية والتركية ، وترجم بعضها إلى العبرية ونشر في المجلة الآسيوية<sup>(٥)</sup> .

## ٢- درة الغواص في أوهام الخواص<sup>(٦)</sup>

هو كتاب في التصويب اللغوي ، بين فيه الحريري أغلاط الكتاب فيما يستعملونه من الألفاظ بغير معناه أو غير موضعه ، يقول الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم في مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب : "تعقب - أي الحريري - فيه الكتاب والشعراء وأساليب العلية من المتأدين والمنشئين ، ونبه إلى أخطائهم ، وأشار إلى استعمال الفصيح من الألفاظ المستقيمة من الأساليب ، ثم حشى الكتاب بالحكايات الأدبية ، ووشّى التصويبات

(١) ينظر : شذرات الذهب ٤/٥٣ .

(٢) ينظر : كشف الظنون ٢/١٧٨٧ - ١٧٩١ ، وروضات الخفات ٦/٣٠ و ٣١ ، وبروكلمان ٥/١٤٧ - ١٥٠ ، وحرجي زيدان ٣/٤٠ .

(٣) ينظر : بروكلمان ٥/١٤٧ - ١٥٠ .

(٤) ينظر : بروكلمان ٥/١٤٥ ، وحرجي زيدان ٣/٣٩ ، ومعجم سركيس ٧٤٩ .

(٥) ينظر : بروكلمان ٥/١٤٥ ، وحرجي زيدان ٣/٣٩ ، والأعلام ٥/١٧٧ .

(٦) ينظر : نزهة الألباء ٢٧٨ ، وبغية الوعاة ٣٧٩ ، ومنتاج السعادة ١/٢٢٤ ، وكشف الظنون ١/٧٤١ ، وبروكلمان ٥/١٥١ .

بالنواود المستملحة ، والطرائف الجميلة ، والأشعار الرائقة <sup>(١)</sup> . وللكتاب شروح كثيرة منها : شرح شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي ، وشرح للشيخ محمود الآلوسي البغدادي .

### ٣- الرسالة السينية والرسالة الشينية

وقد طبعت في آخر المقامات وذلك في الطبعة الحسينية بمصر سنة (١٣٢٦ هـ) <sup>(٢)</sup> .

### ٤- الفرق بين الصاد والظاء

للحريري رسالة في الفرق بين الصاد والظاء مرتبة على حروف الهجاء ، منها نسخة في برلين ، كما أنّ له قصيدة في ثمانية عشر بيتاً من بحر الخفيف في الفرق بين الصاد والظاء <sup>(٣)</sup> .

### ٥- ديوان شعر

ذكر كثير من ترجموا للحريري أنّ له شعراً حسناً في ديوان <sup>(٤)</sup> ، وقد أشار بروكلمان إلى بعض قصائد للحريري موجودة في برلين <sup>(٥)</sup> .

### ٦- ديوان رسائل

أشار القبطي وابن خلkan والسيوطى <sup>(٦)</sup> وغيرهم <sup>(٧)</sup> إلى أنّ للحريري العديد من الرسائل الإنسانية .

### ٧- توضيح البيان

وقد ذكره الحاج خليفة والزركلي واستعمال باشا البغدادي <sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر : مقدمة تحقيق درة الغواص ٥ .

(٢) ينظر : معجم سركيس ٧٤٩ .

(٣) ينظر : بروكلمان ١٥١/٥ ، وجرجي زيدان ٤٠/٣ .

(٤) ينظر : إنباه الرواة ٢٥/٣ ، ووفيات الأعيان ٤/٦٦ ، وبغية الوعاة ٣٧٩ ، ومفتاح السعادة ١/٢٢٥ .

(٥) ينظر : بروكلمان ١٥١/٥ .

(٦) ينظر : إنباه الرواة ٣/٢٥ ، ووفيات الأعيان ٤/٦٦ ، وبغية الوعاة ٣٧٩ .

(٧) ينظر : الخزانة ٣/١١٧ ، وروضات الجنات ٦/٢٧ .

(٨) ينظر : كشف الظنون ١/٥٠٧ ، والأعلام ٥/١٧٧ ، وهدية العارفين ١/٨٢٧ .

## ٨- ملحة الإعراب وشرحها

وهي أرجوزة تعليمية في النحو ، وللحريري أيضاً شرح لها<sup>(١)</sup> ، وهذه الأرجوزة هي محل عنايتنا لذا سيرد الحديث عنها مفصلاً في المبحث التالي .

---

(١) ينظر : بغية الوعاة ٣٧٩ ، ومفتاح السعادة ٢٢٤/١ ، وكشف الظنو ١٨١٧/٢ .

## [ ثانياً ] : ملحة الإعراب

صنف الحريري أرجوزته الشهيرة في النحو والمسماة ( ملحة الإعراب ) ، وجعلها في نحو ( ٣٧٧ ) ثلاثة وسبعين بيتاً من الرجز المشطور المزدوج .

والملحة - في اللغة - هي الكلمة المليحة ؛ وقيل القبيحة ، وجمعها الملح<sup>(١)</sup> ، قال بحرق الحضرمي في شرحه للملحة<sup>(٢)</sup> : " والمملحة الواحدة من الملح - بضم الميم - : ما يُستملح من الكلام " ، وربما أطلق الحريري على منظومته هذا الاسم لعدوبتها وسلامتها مما يجعلها من الكلام المستملح .

وقد تناول الحريري في ملحته أكثر الأبواب النحوية ، وبعض الأبواب الصرفية مرتبةً على النحو التالي : بدأ بالمقدمات النحوية وأقسام الكلام ، ثم باب الاسم والفعل والحرف ، ثم باب النكرة والمعرفة ، ثم باب قسمة الأفعال ، ثم باب الفعل المضارع ، ثم باب الإعراب ، ثم باب إعراب الاسم المنصرف ، ثم باب الأسماء الستة ، ثم باب إعراب الاسم المنقوص ، ثم باب إعراب الاسم المقصور ، ثم باب الثنوية ، ثم باب الجمع الصحيح ، ثم باب حروف الجر ، ثم باب حروف القسم ، ثم باب الإضافة ، ثم باب كم الخبرية ، ثم باب المبتدأ والخبر ، ثم باب الاستغفال ، ثم باب الفاعل ، ثم باب مالم يسم فاعله ، ثم باب المفعول به ، ثم باب " ظنت " وأخواتها ، ثم باب اسم الفاعل المتنون ، ثم باب المصدر ، ثم باب المفعول له ، ثم باب المفعول معه ، ثم باب الحال ، ثم باب التمييز ، ثم باب كم الاستفهامية ، ثم باب الظروف ، ثم باب الاستثناء ، ثم باب " لا " في النفي ، ثم باب التعجب ، ثم باب الإغراء ، ثم باب التحذير ، ثم باب " إن " وأخواتها ، ثم باب " كان " وأخواتها ، ثم باب " ما " النافية ، ثم باب النداء ، ثم باب الترحيم ، ثم باب التصغير ، ثم باب النسب ، ثم باب التوابع ، ثم باب ما لا ينصرف ، ثم باب الضرورة الشعرية ، ثم باب العدد ، ثم باب إعراب الأفعال ، ثم باب الأمثلة الخمسة ، ثم باب الشرط ، ثم باب البناء ، ثم الخاتمة .

(١) ينظر : لسان العرب ( ملح ) ٦٠٢/٢ ، وتأج العروس ( ملح ) ٢٢٠/٢ .

(٢) ينظر : تحفة الأجياد وظرف الأصحاب ٦٠ .

ويتضح لنا بعد استعراض أبواب الملحمة أنَّ المصنف قد ترك بعض الأبواب النحوية ولم يعرض لها مثل : باب التنازع ، وباب نعم وبس وحذا ، وباب أ فعل التفضيل ، وباب الصفة المشبهة ، وباب الندبة ، وباب الاستغاثة وباب الاختصاص . كما لم يُعْنِ فيها إلا بثلاثة أبواب من التصريف هي : باب جمع التكسير ، وباب التصغير ، وباب النسب ، فاما الآخرين فقد أفرد لكلٍّ منها باباً مستقلاً<sup>(١)</sup> ، وأما الأول وهو جمع التكسير فقد تعرض لاعرابه فقط في آخر باب الجمع الصحيح<sup>(٢)</sup> .

وإذا نظرنا إلى ترتيب الأبواب في ( ملحمة الإعراب ) تبيّن لنا أنه ترتيب جيد ، ولكنه لا يرتقي في حُسن التسلسل إلى مستوى الترتيب الذي سار عليه ابن مالك في نظم الخلاصة الألفية ، فمثلاً نجد أنَّ الحريري يفصل بين بابي الإعراب والبناء ، فقد جعل الأول في بداية المنظومة<sup>(٣)</sup> والثاني في نهايتها<sup>(٤)</sup> ، في حين قرَّ ابن مالك بين البابين<sup>(٥)</sup> ، كما نجد أنَّ المحرورات<sup>(٦)</sup> في الملحمة تأتي قبل المرفوعات من الأسماء<sup>(٧)</sup> ، وعكس ابن مالك ذلك وجعل المرفوعات<sup>(٨)</sup> التي هي العمدة تسبق المحرورات<sup>(٩)</sup> ، وكذلك آخر الحريري بابي " كان " وأنوادها<sup>(١٠)</sup> و " إن " وأنوادها<sup>(١١)</sup> كثيراً بعد باب المبتدأ والخبر<sup>(١٢)</sup> ، بينما أتى بهما<sup>(١٣)</sup> ابن مالك بعده<sup>(١٤)</sup> مباشرةً .

(١) ينظر : شرح ملحمة الإعراب ١٦٦ و ١٧٨ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ص ٥٢ .

(٣) ينظر : شرح ملحمة الإعراب ٢٩ - ٣٥ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٢٤٨ .

(٥) ينظر : ألفية ابن مالك ٤ .

(٦) ينظر : شرح ملحمة الإعراب ٥٩ .

(٧) ينظر : المصدر السابق ٧٥ .

(٨) ينظر : ألفية ابن مالك ١٢ .

(٩) ينظر : المصدر السابق ٣٤ .

(١٠) ينظر : شرح ملحمة الإعراب ١٤٦ .

(١١) ينظر : المصدر السابق ١٤٢ .

(١٢) ينظر : المصدر السابق ٧٥ .

(١٣) ينظر : ألفية ابن مالك ١٥ و ١٧ .

(١٤) ينظر : المصدر السابق ١٢ .

وقد انتقد بعضُ من جاء بعد الحريري ملحته ، وقالوا إنَّ فيها حشوًّا لا يحتاج الكلام إليه ، قال ابن القواس<sup>(١)</sup> في شرحه لألفية ابن معط عند توضيحه لمعنى هذا البيت من الألفية :

أرجوزةً وجيزةً في النحو      عدتها ألف خلت من حشوٍ

" قوله : " خلت من حشو " يحتمل وجهين : أنه لا يذكر إلا ما لا يستغني عنه ، والثاني : أنه لم يذكر كلمة في أثناء النظم لغير فائدة كما فعل الحريري في ملحته "<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن الخباز<sup>(٣)</sup> في شرحه لهذا البيت أيضًا : " يريد أنه ليس في لفظها فضلاً كما فعل الحريري في ملحته ، فإنه قد يذكر نصف بيت أو ثلثة من غير فائدة تتميمًا للوزن "<sup>(٤)</sup> . وإذا نظرنا إلى الملحمة نظرةً فاحصةً وجدنا أنها لا تخلو من حشو في بعض المواضع<sup>(٥)</sup> مثل قوله :

والحرفُ ماليستْ له علامهُ      فليسْ على قولي تكن علامهُ

وقوله :

وما عدا ذلك فهو معرفهُ      لا يترى فيه صحيح المعرفهُ

وقوله :

والنصبُ فيها يا أخني بالألف      وجّرها بالياء فاعرف واعترف

ولكن ينبغي أن نلتمس العذر للحريري ، إذ إنَّ ملحته كانت من بدايات المنظومات النحوية ، ومن الطبيعي أن تحوّي بعض العيوب عند مقارنتها بما جاء بعدها ؛ لأنَّ

(١) هو عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن زيد بن جعه القواس الموصلي ، شارح ألفية ابن معط ، توفي سنة (٦٩٦ هـ) . تنظر ترجمته في بقية الوعاة ٣٠٧ .

(٢) ينظر : ابن القواس ١/١٨٧ .

(٣) هو أحد بن الحسين الإربلي الموصلي ، شمس الدين ابن الخباز ، نحوى ضرير ، توفي سنة (٦٣٩ هـ) وقيل (٦٣٧ هـ) ، ومن آثاره : " الغرة السمحفية في شرح الدرة الألفية " شرح لألفية ابن معط ، و " توجيه اللمع " شرح لكتاب اللمع لابن جنى . تنظر ترجمته في : إشارة التعين ٢٩ ، ونكت الهميان ٩٦ ، والنحومن الزاهري ٣٤٢/٦ ، وبقية الوعاة ١٣١ .

(٤) ينظر : الغرة المحففة في شرح الدرة الألفية ١/٦٠ .

(٥) ينظر : شرح ملحمة الإعراب للحريري ٩ و ١٢ و ١٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٥٣ وغيرها .

اللاحق يستفيد من سبقه ، ويحاول إصلاح العيوب التي وقع فيها ، ومع ذلك فكثير من الزيادات التي جاءت في الملحقة إنما هي حِكْمٌ ونصائح قِيمَة زَيَّنَ بها الحريري منظومته ليجتمع فيها العلم والأدب ، قال بحرق الحضرمي في شرحه للملحقة<sup>(١)</sup> : " ... فإنها - أي الملحقة - مع سهولة ألفاظها مشحونةً من العلم والأداب ، أما العلم فقد اشتملت مهامات علم النحو والتصريف ، وأما الأدب فما تضمنته أمثلتها من الحكم الجامع والأحكام النافعة التي من وفقَهُ اللَّهُ لامتثالها ، وفهم معانيها واستعمالها ، بلغ الرتبة العليا ، وحاز شرف الآخرة والأولى " ، ومن ذلك قول الحريري :

والأمرُ مبنيٌ على السكونِ      مثالٌ : احذِرْ صفةَ المبغونِ<sup>(٢)</sup>

وقوله :

تقولُ يازِيدُ أَغْدُ في يَوْمِ الْأَحَدِ      واسعَ إِلَى الْمُخْيَرَاتِ لَقِيتَ الرَّشَدَ<sup>(٣)</sup>  
وتتميز " مُلْحَّةُ الْإِعْرَابِ " بسهولة ألفاظها ، وعنوية نظمها ، فعباراتها واضحة جلية ، وأمثلتها كثيرة مكررة ظاهرة المعاني<sup>(٤)</sup> .

وأختتم الحديث عن هذه المنظومة بذكر ما قيل عنها من أنها مشهورة البركة ، قال بحرق الحضرمي في ختام شرحها<sup>(٥)</sup> : " .. فإنها - أي الملحقة - مشهورة البركة قلًّا أن يبتدىء بها طالب إلا وينجح له مطلوبه ويفلح ، وذلك لأنَّ نظمها تلميذ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي صاحب التبيه والمهذب ، وكان مجذبَ الدعوة كشيخه ، وقد اشتملت هذه المنظومة على دعواتٍ كثيرة لطالبيها كقوله : اسمع هُدْيَتَ الرَّشَدَ<sup>(٦)</sup> ، ولُقِيتَ الرَّشَدَ<sup>(٧)</sup> ، وقس على قوله تكن عَلَّامَهُ<sup>(٨)</sup> ، واحذِرْ هُدْيَتَ أن

(١) ينظر : تحفة الأحباب وظرفه الأصحاب ٦٠ .

(٢) ينظر : شرح ملحة الإعراب ١٨ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٢٢ ، وينظر كذلك صفحة ١٨٣ و ١٨٩ و ٢٢٦ و ٢٣٢ و ٢٤٤ .

(٤) ينظر : شرح ملحة الإعراب ٥ و ٩ و ١١ و ٢٧ و ٣٤ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٩٠ و ١٠٥ .

(٥) ينظر : تحفة الأحباب وظرفه الأصحاب ٦١ .

(٦) ينظر : شرح ملحة الإعراب ٢ .

(٧) ينظر : المصدر السابق ٢٢ .

(٨) ينظر : المصدر السابق ٩ .

ترى عنها<sup>(١)</sup> ، واحفظها عدك اللحن<sup>(٢)</sup> ، واحفظْ وقيتَ السهوَ ، وإن تخرجْ تُصادِفْ رشداً ، وأينما تذهب تلاقي سعداً<sup>(٣)</sup> .

وللحة الإعراب مخطوطات كثيرة<sup>(٤)</sup> ، وقد طبعت في باريس سنة (١٨٨٥ م) باعتناء المسيو بنتو ، ثم طبعت مرة أخرى في باريس سنة (١٩٠٤ م) مع ترجمة باللغة الفرنسية ، ثم طبعت في مصر وبيروت ودلهي عدة مرات ، كما نقلها المسيو بنتو إلى الفرنسية<sup>(٥)</sup> .

## مشروع ملحة الإعراب

تأخرت عنابة العلماء بـ "ملحة الإعراب" قرناً ونصفَ القرن من الزمان بعد نظمها ، ثم كثر المهتمون بها بعد تلك الهدأة ، وبخلّى اهتمامهم في التصدي لشرحها واختصارها ، ومن هؤلاء :

- ١ - أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت : ٥١٦ هـ) ، وهو الناظم نفسه<sup>(٦)</sup> . وقد طبع هذا الشرح في مصر عدة طبعات<sup>(٧)</sup> ثم طبع في الأردن<sup>(٨)</sup> .
- ٢ - أبو العباس أحمد بن المبارك الحوفي (ت : ٦٦٤ هـ)<sup>(٩)</sup> .
- ٣ - بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت : ٦٨٦ هـ)<sup>(١٠)</sup> ، ويُعرف بـ "ابن الناظم" .

(١) ينظر : المصدر السابق ١٤٦ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٢٤٩ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٢٤٦ .

(٤) ينظر : بروكلمان ١٥٢/٥ ، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (نحو) ٤٩٧ .

(٥) ينظر : بروكلمان ١٥٢/٥ ، وحرجي زيدان ٤٠/٣ ، ومعجم سركيس ٧٥٠ .

(٦) ينظر : كشف الظنون ١٨١٧/٢ ، وبروكلمان ١٥٢/٥ ، وفهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة بغداد ٢٢٢/٣ ، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (نحو) ٣٤٨ و ٣٥٠ ، وفهرس المخطوطات المصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود (المصورات) ١٨٩ و ١٩٠ .

(٧) ينظر : معجم سركيس ٧٥ .

(٨) ينظر : شرح ملحة الإعراب بتحقيق الدكتور : فائز فارس .

(٩) ينظر : كشف الظنون ١٨١٧/٢ ، وقد ورد اسمه في معجم المؤلفين ٥٧/٢ ، والأعلام ٢٠١/١ كالتالي : أبو العباس أحمد بن المبارك الحوفي .

(١٠) ينظر : كشف الظنون ١٨١٧/٢ ، وبروكلمان ١٥٢/٥ ، وفهرس المخطوطات المصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود (المصورات) ١٩١ .

- ٤- محمد بن حسن بن سباع الصائغ الدمشقي (ت : ٧٢٢ هـ) ، وسُمِّي شرحة "اللمحة في شرح الملحقة" <sup>(١)</sup> .
- ٥- أبو الحasan عبد الله بن عبد الحق ، وقد فرغ من شرحه في سنة (٧٣٥ هـ) <sup>(٢)</sup> .
- ٦- محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي (ت : ٧٨٠ هـ) له مختصر منظوم سماه "المتحة" ثم شرحه <sup>(٣)</sup> .
- ٧- ابن الوكيل أحمد بن موسى بن علي (ت : ٧٩١ هـ) ، وقد اختصر الملحقة نظماً ثم شرحها <sup>(٤)</sup> .
- ٨- عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت : ٨٠٢ هـ) <sup>(٥)</sup> .
- ٩- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن حسين بن رسّلان الرّملي الشافعي (ت : ٨٤٤ هـ) <sup>(٦)</sup> .
- ١٠- زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي (ت : ٨٤٦ هـ) ، وقد اختصر الملحقة نظماً <sup>(٧)</sup> .
- ١١- عبد الله بن أحمد بن عيسى المرداوي المقدسي الحنبلي ، فرغ من شرحه سنة (٨٤٧ هـ) <sup>(٨)</sup> .
- ١٢- محمد بن أحمد بن سعيد الحفصي المرادي المقدسي ، وقد ألف شرحة سنة (٨٤٩ هـ) <sup>(٩)</sup> ، وتوفي سنة (٨٥٥ هـ) <sup>(١٠)</sup> .

(١) ينظر : كشف الظنون ١٨١٨/٢ ، وإيضاح المكتوب ٥٥٢/٢ ، والأعلام ٨٧/٦ .

(٢) ينظر : كشف الظنون ١٨١٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ٦٧/٦ ، وفهرس مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود ١٨٦ .

(٣) ينظر : بروكلمان ١٥٤/٥ .

(٤) ينظر : كشف الظنون ١٨١٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ١٨٩/٢ .

(٥) ينظر : شذرات الذهب ١٧/٧ ، وكشف الظنون ١٨١٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ٨/٦ ، والأعلام ٥٨/٤ .

(٦) ينظر : شذرات الذهب ٢٤٨/٧ ، وكشف الظنون ١٨١٧/٢ ، وبروكلمان ١٥٤/٥ ، ومعجم المؤلفين ١/٢٠٤ ، والأعلام ١١٧/١ .

(٧) ينظر : كشف الظنون ١٨١٧/٢ .

(٨) ينظر : كشف الظنون ١٨١٨/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٩/٦ .

(٩) ينظر : بروكلمان ١٥٣/٥ .

(١٠) ينظر : معجم المؤلفين ٨/٢٦٤ .

- ١٣ - الشيخ سريحا بن محمد بن سريحا المصري المارديني ، وقد سمي شرحه " منحة الإعراب " ، وقد توفي سنة (٨٨٨ هـ) <sup>(١)</sup> .
- ١٤ - علي بن محمد بن علي القرشي القلصادي الأندلسي (ت : ٨٩١ هـ) <sup>(٢)</sup> .
- ١٥ - عبد الله بن أحمد بن علي بن إبراهيم بامخرمة - ابن محرمة اليمني - (ت : ٩٠٣ هـ) <sup>(٣)</sup> .
- ١٦ - جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ) ، وقد شرحها في ثلاثة كراسيس ثم اختصرها في مائة وعشرين بيتاً <sup>(٤)</sup> .
- ١٧ - جمال الدين محمد بن عمر بن بحرق الحضرمي (ت : ٩٣٠ هـ) ، وقد سُمِّي شرحه : " تحفة الأحباب وظرف الأصحاب " ، ومنه نسخ خطية كثيرة <sup>(٥)</sup> ، وقد طبع هذا الشرح في مصر عدة مرات <sup>(٦)</sup> .
- ١٨ - عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت : ٩٧٢ هـ) ، وسمى شرحه : " كشف النقاب " <sup>(٧)</sup> ، وهو مطبوع <sup>(٨)</sup> .
- ١٩ - عبد الملك بن عبد السلام بن دعسين اليمني (ت : ١٠٠٦ هـ) ، وسمى شرحه : " منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب " <sup>(٩)</sup> .
- ٢٠ - علي بن محمد بن مطير الحكمي اليمني الشافعي (ت : ١٠٤١ هـ) <sup>(١٠)</sup> .

(١) ينظر : كشف الظنون ٢/١٨١٨ .

(٢) ينظر : إيضاح المكتون ٢/٥٥٢ ، وبر كلمان ٥/١٥٣ .

(٣) ينظر : إيضاح المكتون ٢/٥٥٢ ، ومعجم المؤلفين ٦/٢٨ .

(٤) ينظر : كشف الظنون ٢/١٨١٧ ، وبر كلمان ٥/١٥٣ .

(٥) ينظر : شذرات الذهب ٨/١٢٦ ، وبر كلمان ٥/١٥٣ ، وإيضاح المكتون ٢/٥٥٢ ، وفهرس مخطوطات جامعة الإمام محمد ابن سعود ٥١ .

(٦) ينظر : تاريخ آداب العربية لجرجي زيدان ٣/٤٠ ، وبر كلمان ٥/١٥٣ .

(٧) ينظر : شذرات الذهب ٨/٣٦٦ ، وبر كلمان ٥/١٥٣ ، والأعلام ٤/٦٩ ، وفهرس مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود ص ٢٣٥ .

(٨) ينظر : معجم سركيس ١٤٣٣ .

(٩) ينظر : كشف الظنون ٤/٥٧٩ ، وبر كلمان ٥/١٥٤ ، ومعجم المؤلفين ٦/١٨٣ ، وفهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة بغداد ٣/٣٥٢ ، وفهرس المخطوطات المصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود (المصورات) ٢٨٤ .

(١٠) ينظر : معجم المؤلفين ٧/١٨٦ .

٢١ - عبد الحميد بن أحمد بن المعافى اليمني (ت : ١٠٥٠ هـ) ، وقد ألف شرحه سنة (١٠٢٦ هـ)<sup>(١)</sup>.

٢٢ - مصطفى بن أحمد بن منصور بن إبراهيم بن محب الدين الدمشقي ، الشهير بالمحبي (ت : ١٠٦١ هـ) ، وقد سُمِّي شرحه : "الحبر الحريرية في شرح الملحقة الحريرية"<sup>(٢)</sup>.

٢٣ - حسين بن إبراهيم والي المصري الأزهري (ت : ١٣٠٦ هـ)<sup>(٣)</sup> ، وقد طبع هذا الشرح في القاهرة سنة ١٢٩٣ هـ<sup>(٤)</sup>.

٢٤ - إسماعيل بن أحمد المخلawi ، وقد سُمِّي شرحه : "مفتاح الألباب"<sup>(٥)</sup>.

٢٥ - أشار بروكلمان إلى وجود شرح للملحقة مجهول المؤلف<sup>(٦)</sup>.

فهذه عدّة شروح الملحقة كما ظهرت لي من خلال كتب الترجم ، وهي من الكثرة بحيث تدل على أن الملحقة قد شغلت الناس ، كما يلاحظ أن مصنفي هذه الشرح مختلفوا الأماكن والديار ، فمنهم المصري والأندلسي واليمني والدمشقي والمقدسي ، مما يدل أيضاً على أن الملحقة قد طار صيتها إلى مختلف الربوع والأماكن .

(١) ينظر : بروكلمان ١٥٤/٥ ، ومعجم المؤلفين ٩٩/٥.

(٢) ينظر : بروكلمان ١٥٤/٥ ، وهدية العارفين ٤٤١/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٤١/١٢ ، وفهرس عخطوطات دار الكتب الظاهرية (الحمر) ١٦٤.

(٣) ينظر : بروكلمان ١٥٤/٥ ، وإيضاح المكتوب ٤٠٩/٢ ، وهدية العارفين ١/٣٣٠ ، ومعجم المؤلفين ٣٠٨/٣.

(٤) ينظر : بروكلمان ١٥٤/٥.

(٥) ينظر : المرجع السابق .

(٦) ينظر : المرجع السابق ١٥٣/٥ .

### [ثالثاً] : المِنْحَةُ فِي اختصارِ المِلْحَةِ

"المِنْحَةُ فِي اختصارِ المِلْحَةِ" هي أرجوزة تعليمية في النحو ، احتوت على نظم سهلٍ وعلمٍ حُمّ ، نظمها محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي على نهج أرجوزة الحريري "مِلْحَةُ الإِعْرَابِ" واختصاراً لها ، ومن هنا كانت تسميتها بـ : "المِنْحَةُ فِي اختصارِ المِلْحَةِ" .

جاء في مقدمة الأرجوزة : "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ ، كِتَابُ الْمِنْحَةِ فِي اختصارِ الْمِلْحَةِ تَأْلِيفُ شِيَخِنَا وَمَفِيدِنَا وَسِيدِنَا إِلَامِ الْعَالَمِ الرُّحْلَةَ<sup>(١)</sup> الْأَدِيبِ شِمسِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَابِرٍ الْهَوَارِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَرِيَّيِّ الْمَالَكِيِّ"<sup>(٢)</sup> ، كما أشار ابن جابر في خاتمة الأرجوزة إلى هذه التسمية حيث قال :

وَهَذَا فِي اختصارِ المِلْحَةِ      مِنْحَةُ عِلْمٍ يَا لَهَا مِنْ مِنْحَةٍ<sup>(٣)</sup>

ثم شرح هذا البيت بقوله : "هذا : فعل معناه خُذْ ، والمِلْحَةُ مَعْرُوفَةُ ، وقوله "مِنْحَةٌ" : اسم هذه الأرجوزة وهو [ ... ... ]<sup>(٤)</sup> ، والمنحة في اللغة : العطية "<sup>(٥)</sup> . قال الزبيدي<sup>(٦)</sup> : "مِنْحَةُ مَالًا" : وَهِيَ ، وَمِنْحَةُ : أَقْرَضَهُ ، وَمِنْحَةُ : أَعْطَاهُ ، وَالاسمُ الْمِنْحَةُ بِالْكَسْرِ ، وَهِيَ الْعَطْيَةُ" .

وقد اتبَعَ ابن جابر الأندلسي في نظمِه للمنحة النَّمْطَ الغَالِبَ على المنظومات النحوية ، فجعلها مختلفة القوافي من بحر الرجز ، وبلغ عدد أبياتها (٢١٥) خمسة عشر ومائتي بيتٍ كما جاء في أصل المنحة ، و (٢٤٤) أربعة وعشرين ومائتي بيتٍ كما جاء في شرح المنحة للمؤلف نفسه ، فقد أضاف في الشرح تسعة أبيات هي :

(١) الرُّحْلَةُ بضم الراءِ : من ألقاب أكابر العلماء والمحدثين ، والرُّحْلَةُ في اللغة ما يُرْجَلُ إِلَيْهِ ، لِقَبْ بِذَلِكَ لَأَنَّهُ فِي حِيزٍ أَنْ يُرْجَلُ إِلَيْهِ لِلأَخْذِ عَنْهُ أَوْ هُوَ مَبَالَغَةُ أَيْ أَنَّهُ كَبِيرُ التَّرَحَالِ . ينظر : صبح الأعشى ١٤٦ ، والألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار ٣٠٢ .

(٢) ينظر : "م" لوحة (٤٦/١) .

(٣) في "م" لوحة (٥٣/١) .

(٤) طمس في الأصل بقدر كلمتين .

(٥) ينظر : شرح المنحة في اختصار الملحقة لوحة (٣١٨/١) .

(٦) ينظر : ناج العروس (منع) ٢٢٢/٢ .

١- بيت واحد في باب قسمة الأفعال وهو :

ذِي أَرْبَعٍ وَصِلْ سِوَاهُ كَاسْتِينْ<sup>(١)</sup>

وَالْأَمْرُ مِنْ خَافَ كَخَفْ، وَاقْطَعَهُ مِنْ

٢- ثلاثة أبيات في باب جمع التكسير وهي :

أَوْ بَوْهُمْ كَفْلُكْ جَمْعًا<sup>(٢)</sup>  
مِنْهَا لَقْلَةُ كَوْزَنْ أَمْكَنَةُ  
أَعْرَبَ كَالْفَرَدُ حُكْمًا فَاطَرَدُ<sup>(٣)</sup>

غَيْرُ مُكْسَرًا بِلْفَظٍ وَضَعًا  
وَهُوَ عَلَى سَبْعَ وَعِشْرِينَ زِنَةٍ  
أَرْجُلٌ أَفْرَاسٌ وَغِلْمَةٌ وَقَدْ

٣- بيان في باب التنازع وهما :

رَجَحَ بَصْرٌ عَمْلًا لِثَانِي  
مِنْ أُولَئِنَّ أَعْمَلَ الثَّانِي يَحِبُّ<sup>(٤)</sup>

إِنْ عَامِلَانِ يَتَنَازَعُانِ  
وَعَكْسَ الْكَوْفِيَّ، وَحَذْفُ الْمُتَصِّبِ

٤- وثلاث أبيات في باب نعم وبش وحبذا وهي :

أَوْ مُضْمِرًا تَفْسِيرُهُ مِنْ بَعْدِ حَلَّ  
أَوْ خَيْرًا الْمُبْدَأُ لَنْ يَظْهُرَأُ  
ذُو الْمَدْحُ ، وَالْتَّمِيزُ بَعْدُ يُذَكَّرُ<sup>(٥)</sup>

نَعَمْ كَبِيسَ تَرْفُعُ اسْمًا فِيهِ " أَلْ "   
مُبْتَدًأ ذُو الْمَدْحُ وَالْلَّذِمْ جَرَى  
وَحَبَّذَا مُبْتَدًأ وَالْخَيْرُ

## محتوى المنشة وترتيب موضوعاتها

انتهج مصنف المنشة نهج الحريري في ملحته وسار على نفس ترتيب الأبواب النحوية فيها ، إلا أن المنشة جاءت أكثر شمولًا لموضوعات النحو من الملحة ، فقد تعرض ابن حاير لبعض الأبواب النحوية التي تركها الحريري مثل : باب جمع التكسير ، وباب التنازع ، وباب نعم وبش وحبذا ، وإن لم يستوفها كلها ، ولكنه تدارك ذلك في أثناء شرحه للمنحة ، فما فاته في أصل النظم تعرض له في الشرح .

(١) ينظر : شرح المنشة . ٨٧

(٢) ينظر المصدر السابق . ١٩٠

(٣) ينظر المصدر السابق . ١٩٢

(٤) ينظر المصدر السابق لوحة (١١٤ / ب).

(٥) ينظر المصدر السابق لوحة (١٨٩ / ب).

ولا تحتاج إلى التعليق على ترتيب أبواب المِنْحَة ، فما قيل عن ترتيب الأبواب في " مُلْحَةُ الْإِعْرَاب " <sup>(١)</sup> ينطبق على المِنْحَة ؛ لأنها سارت على نهجها ولها نفس ترتيب أبوابها كما تبيّن لنا .

## نظرة عامة على المِنْحَة

أول ما يلفت نظر القارئ للمِنْحَة هو عنوبة ألفاظها ، والسلاسة ، والإحكام في صياغتها ، ولا عجب في ذلك فابن حاير أديب وشاعر اشتغل بالأدب درساً وتصنيفاً ، وجعل مصنفاته تدور في فلكه ، وقد انعكست شاعريته على معالجته لقواعد النحو نظماً ، ومن الأمثلة على ذلك قوله في باب النكرة والمعرفة <sup>(٢)</sup> :

فَهُوَ مُنْكَرٌ كَرُبٌ رَاحِلٌ وَعَلَمٌ وَاسْمٌ بِهِ تُشَهِّدُ بـ " أَل " وَمَا لَهُنَّ قَدْ أَضَفْتَهُ إِذْ يُوجَدُ التَّعْرِيفُ حِينَ يَنْخَذِفُ	وَالاسْمُ إِنْ كَانَ لِرَبِّ قَابِلٍ ثُمَّ الْمَعَارِفُ هِيَ الضَّمِيرُ كَذَاكَ مُوصُولٌ وَمَا عَرَفْتَهُ وَقَبِيلٌ لَا تَعْرِيفَ مِنْ " أَل " فِي الْأَلْفِ
---	---

وقوله في باب الإعراب <sup>(٣)</sup> :

فِي الاسمِ وَالْفِعْلِ وَجَزْمِ جَعِلَةِ لَهُ فَأَصْلُ الرَّفعِ ضَمٌّ فِي الْأَخْرِيِّ فِي سَالِمٍ وَالْجَرُّ بِالْكَسْرِ يَكُونُ	إِعْرَابُهُمْ رَفْعٌ وَنَصْبٌ دَخَلًا فِي الْفِعْلِ ، وَالْجَرُّ فِي الاسمِ كَالظَّمِيرِ وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحَةِ وَاجْزَمْ بِالسُّكُونِ
---	---

كما ظهرت براعة ابن حاير واقتداره على النظم في حسن اختصاره لأبيات المِنْحَة ، فهو يضع القواعد الكثيرة في أبيات معدودة ، مع وضوح المعنى وسهولة التعبير ، ومن الأمثلة على ذلك : اختصاره لأبيات المِنْحَة في باب الأسماء السَّيَّة ، فالحريري يقول في هذا الباب <sup>(٤)</sup> :

(١) ينظر المبحث السابق : مُلْحَةُ الْإِعْرَاب .

(٢) ينظر : شرح المِنْحَة ٢٦ و ٢٧ و ٦٦ .

(٣) ينظر : شرح المِنْحَة ١٠٤ .

(٤) ينظر : مُلْحَةُ الْإِعْرَاب . ٣٦ .

في قول كُلَّ عَالَمٍ وراؤِ  
وَجْرُهَا بالياءِ ، فاعْرُفْ واعْتَرَفْ  
وَذُو فُوكَ وَحَمُو عُثْمَانَا  
فاحفَظْ مقايلِ حفْظَ ذي الذَّكَاءِ  
هُنْ حُرُوفُ الاعْتَلَالِ المُكْتَبِفُ

وَسْتَةٌ تَرْفَعُهُ سَا بِالْوَاوِ  
والنصب فيها يا أخَيٌّ يَا الْأَلْفَ  
وهي : أخوكَ وآبُو عَمْرَانَا  
ثُمَّ هَنْتُوكَ سادسُ الأَسْمَاءِ  
وَالْوَاوُ والياءُ جَمِيعًا وَالْأَلْفُ

ويقول ابن جابر في الباب نفسه <sup>(١)</sup> :

في نَصْبِهَا والياءُ جَرَّا إِنْ تُضَفْ  
وَأَحْرَفُ الْعِلَّةِ وَإِيْ تُنَظَّمْ

وَسْتَةٌ بِالْوَاوِ رَفِعًا وَالْأَلْفُ  
فُوكَ وَذُو أَخْ أَبْ هَنْ حَمُو

ومن ذلك أيضاً اختصاره لأبيات الملحقة في باب حروف الجر <sup>(٢)</sup> ، وباب الإضافة <sup>(٣)</sup> ،  
وباب الفاعل <sup>(٤)</sup> ، وباب المفعول به <sup>(٥)</sup> ، وباب الاستثناء <sup>(٦)</sup> ، وباب مala ينصرف <sup>(٧)</sup> ،  
وغير ذلك .

كما تجلّت قدرة ابن جابر وبراعته في النظم في صياغته لبعض التعريفات نظماً ،

ومن ذلك قوله في الاشتغال <sup>(٨)</sup> :

مُضْمِرَهُ لِلنَّصْبِ وَالرَّفْعِ سَبَبْ  
كَمْثَلٍ : زِيدٌ زَرَّتَهُ عِنْدَ الْغَدَارِ

وَالْأَسْمُ إِنْ قُدِّمَ عَنْ فَعْلٍ نَصَبْ  
مَفْعُولٌ فَعْلٌ مُضْمِرٌ أَوْ مِبْتَداً

وقوله في الفاعل <sup>(٩)</sup> :

مِنْهُ ، كَفَامُ النَّاسُ ، وَهُوَ يُرْفَعُ

وَالْفَاعِلُ : اسْمٌ بَعْدَ فَعْلٍ يَقَعُ

(١) ينظر : شرح المحة ١٢٧ .

(٢) ينظر : شرح الملة ٥٩ ، وشرح المحة ٢٠٩ .

(٣) ينظر : شرح الملة ٧٠ ، وشرح المحة ٣١١ .

(٤) ينظر : شرح الملة ٨٤ ، وشرح المحة لوحة (١٠٩ / ب) .

(٥) ينظر : شرح الملة ٩٢ ، وشرح المحة لوحة (١٢٦ / أ) .

(٦) ينظر : شرح الملة ١٢٤ ، وشرح المحة لوحة (١٧٧ / أ) .

(٧) ينظر : شرح الملة ١٩٥ ، وشرح المحة لوحة (٢٧٠ / ب) .

(٨) ينظر : "م" لوحة (٤٨ / ب) ، وشرح المحة لوحة (١٠٥ / ب) .

(٩) ينظر : "م" لوحة (٤٨ / ب) ، وشرح المحة لوحة (١٠٩ / ب) .

وقوله في المفعول معه<sup>(١)</sup> :

تَنْصِبُهُ بِالْفِعْلِ مَفْعُولاً مَعَهُ

مَا بَعْدَ وَأَوْ مَعَ تَصْحُّ مَوْضِعَهُ

وقوله في التمييز<sup>(٢)</sup> :

عَفْرَدٌ مُنْكَرٌ لَا بِالصِّفَاتِ

وَإِنَّمَا التَّمِيِّزُ تَفْسِيرُ الظَّواَتِ

## بين المنحة وشرحها

عند النظر إلى أرجوزة المنحة وشرحها يتضح لنا أن بينهما بعض الاختلافات، ويمكن أن نحصر هذه الاختلافات في مجالين هما : الأبيات والمواضيعات .

### أولاً : الأبيات

يبدو أن المصنف قام ببعض التعديلات والتغييرات في نص المنحة حين قام بشرحها، فنص المنحة الذي جعل أساساً للشرح مختلف في بعض الموضع عن نصها المنفرد ، والأول قد قوبل على نسخة المصنف ، والثاني قرئ عليه<sup>(٣)</sup> ، فقد زاد ابن حابير في نص المنحة المشروح تسعة أبيات : منها بيت واحد في باب قسمة الأفعال ، وثلاثة أبيات في باب جمع التكسير ، ويبيان في باب التنازع ، وثلاثة أبيات في باب نعم وبئس وحدها<sup>(٤)</sup> ، كما أدخل بعض التغييرات على ألفاظ عدد من الأبيات في نص المنحة المشروح ، ومن هذه التغييرات ما كان يسيراً لا يؤثر في المعنى كما في باب النداء<sup>(٥)</sup> وباب التوابع<sup>(٦)</sup> وباب العدد<sup>(٧)</sup> ، ومنها ما أدى إلى تغيير المعنى كما في باب إعراب الاسم المفرد والمكسر المنصريين وغير المنصريين<sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر : "م" لوحة (٤٩ / ١)، وشرح المنحة لوحة (١٥٣ / ب).

(٢) ينظر : "م" لوحة (٤٩ / ١)، وشرح المنحة لوحة (١٦٩ / ١).

(٣) ينظر فصل : وصف نسخة الكتاب.

(٤) ينظر صفحة ٧٧ من هذا البحث.

(٥) ينظر : البيت الخامس من هذا الباب في "م" لوحة (٥٠ / ب)، وشرح المنحة لوحة (٢٠٨ / ب).

(٦) ينظر : البيت الثاني من هذا الباب في "م" لوحة (٥١ / ب)، وشرح المنحة لوحة (٢٣٦ / ١).

(٧) ينظر : البيت الأول والثاني والثالث من هذا الباب في "م" لوحة (٥٢ / ١)، وشرح المنحة لوحة (٢٩٢ / ب).

(٨) ينظر : شرح المنحة ١١١ ، هامش رقم (٧).

## ثانياً : الموضوعات

تجاور المصنفُ في شرحه في كثير من الأحيان ما تنصُّ عليه المنظومة ، ففي بعض المواقف يبسط الكلام فيما ورد مختصراً في الأصل ؛ لأنَّه يرى أنَّها تحتاج إلى زيادة توضيح وتفصيل ، إما لشدة اختصارها في الأصل ، أو لأهميتها وكثرة استعمالها ، وفي مواقف أخرى يستطرد للحديث عن مسائل لم ترد في الأصل ، ولكنه يرى أنَّه لا غنى عن ذكرها في هذه الموقف ، وأكثر ما يفعل ذلك في نهاية الباب لتنمية الفائدة ، وفي مواقف أخرى يتعرض لأبواب نحوية غير موجودة في الأصل ، وذلك لأنَّ الأصل شديد الاختصار ، فجعل المصنف من الشرح تكملاً له ، فيما لم يستطع الأصل احتماله احتماله الشرح وبينَه ليكون الكتاب متاماً ، وقد فعل ابن حاير ذلك بمحذقٍ ودرائية ، فهو يضع المسألة أو الباب في موضعه المناسب وفي سياق حديث مشابه فلا يجدو شادداً أو قلقاً في موضعه ، بل يكون وكأنَّما الموضوع لا يتمُّ إلا به .

ومن الأمثلة على بسط الكلام في الشرح فيما ورد مختصراً في الأصل : في باب الاسم والفعل والحرف ، جاء الكلام عن علامات الفعل مختصراً في الأصل فبسط الحديث عنها في الشرح ، يقول : " هذا ما ذكره من الكلام على الاسم والفعل والحرف ، ويحتاج الكلام على علامات الفعل لبعض بسط ... " <sup>(١)</sup> . وفي باب النكرة والمعرفة ، فصل في الشرح الحديث عن كل واحد من المعرف في حين أكفى بتعديدهما في الأصل ، يقول : " ويفتقر هذا الكتاب للكلام عن حقيقة كلِّ واحدٍ من المعرف ، إذ ليس في أصل الكتاب باب لكل واحدٍ إلا المضاف ، وإنما عددها في هذين البتين مجرد عدد ، وأنا أفضلها لك على ترتيبها في الأصل ... " <sup>(٢)</sup> .

وفي باب التوابع <sup>(٣)</sup> جاء الحديث عن البديل شديد الاختصار في الأصل ، فبسط المصنف الكلام عنه في الشرح ، قال : " وبهذا انقضى الكلام على التوابع ، وقد جبرنا كثرة اختصارنا في الأصل بإطالة الكلام في الشرح ، وفيما ذكرنا كفاية

(١) ينظر : شرح المحة ٢٢ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٣١ .

(٣) ينظر : شرح المحة لوجهة (١/٢٣٥) .

ومن الأمثلة على الاستطراد للحديث عن مسائل لم ترد في الأصل :  
في باب الفاعل <sup>(٢)</sup> استطرد للحديث عن مسائلين لم يتعرض لهما في الأصل ، قال :  
" وما لم يتعرض له في الأصل مسائلان ، الأولى : تقديم الفاعل وتأخير المفعول ...  
والمسألة الثانية : مسألة حذف الفعل وإبقاء الفاعل ... " <sup>(٣)</sup> .

وفي باب إنّ وأخواتها <sup>(٤)</sup> يقول : " ولم يتعرض في الأصل لحكم : إنّ وأنّ وكأنّ  
إذا خفت ، ولا للعطف على موضع اسم إنّ ، وهما مسائلان تدعى الحاجة إليهما  
ونحن نذكرهما ... " <sup>(٥)</sup> .

وفي آخر باب التوابع <sup>(٦)</sup> يقول : " وقد يقى من أحكام النعت مسائل لم يتعرض  
لها في الأصل ، ونحن نذكر منها هنا مالا يستغني عنه ، المسألة الأولى ... " <sup>(٧)</sup> ثم  
شرح عشر مسائل .

ومن الأمثلة على تعرُضه لأبواب نحوية غير موجودة في الأصل :  
تعرُضه في آخر باب المصدر للكلام على اسم المصدر واسم الزمان واسم المكان <sup>(٨)</sup> .  
وفي نهاية باب التمييز <sup>(٩)</sup> يقول : " فأمّا أفعل التفضيل فليس له باب في المنحة وأنا  
أتبه على بعض أحكامه هنا في مسألة ، ثم أتبعها مسألة ثانية أذكر فيها الصفة المشبهة ؛  
لأنها أيضاً ليس لها موضع في المنحة ... " <sup>(١٠)</sup> .

(١) ينظر : شرح المنحة لوحة (٢٧٠ / ب) .

(٢) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٠٩ / ب) .

(٣) ينظر : المصدر السابق لوحة (١١٣ / ب) و (١١٤ / ب) .

(٤) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٩٣ / أ) .

(٥) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٩٧ / أ) .

(٦) ينظر : المصدر السابق لوحة (٢٢٥ / أ) .

(٧) ينظر : المصدر السابق لوحة (٢٣٧ / ب) .

(٨) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٤١ / ب) .

(٩) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٦٥ / ب) .

(١٠) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٧٠ / أ) .

كما تعرّض في آخر باب كان وأنواتها<sup>(١)</sup> لأفعال المقاربة قال : " وأمّا أفعال المقاربة فستتكلّم عليها إذا انقضى الكلام على أبيات الأصل لأنّه لم يتعرّض لها "<sup>(٢)</sup>.

وفي باب التوابع<sup>(٣)</sup> تعرّض للحديث عن عطف البيان مع أنه لم يرد في أصل المنحة ، يقول ابن حاير : " واعلم أنّ العطف قسمان : عطف بيان وعطف نسق ، ولم يتعرّض في الأصل لعطف البيان ، ولا بد من الكلام عليه حتى لا يخلو كتابنا هذا عنه ، ثم تتكلّم بعد ذلك على عطف النسق "<sup>(٤)</sup>.

وما يُذكّر في الاختلافات بين المنحة وشرحها أن " كم " الخبرية والاستفهامية جاءتا منفصلتين في أصل المنحة ، فال الأولى في باب كم الخبرية<sup>(٥)</sup> ، والثانية جاءت تحت باب التمييز<sup>(٦)</sup> ، بينما نجد في شرح المنحة أنّ أحكام كم الخبرية والاستفهامية جاءت في موضع واحد<sup>(٧)</sup> ، وقد ذكر ابن حاير أنّه إنّما فصل بينهما في نص المنحة تبعاً للحريري ، ولكنه رأى أنّه من الأفضل عند الشرح ضمّهما لتكميل الفائدة بذكرهما معاً ، ثم أحال في باب التمييز إلى ما ذكره من أحكام كم الاستفهامية في باب كم الخبرية<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر : شرح المنحة لوحة (١٩٨ / ب).

(٢) ينظر : المصدر السابق لوحة (٢٠٠ / ب).

(٣) ينظر : المصدر السابق لوحة (٢٣٥ / أ).

(٤) ينظر : المصدر السابق لوحة (٢٤٩ / أ).

(٥) ينظر : " م " لوحة (٤٨ / أ).

(٦) ينظر : المصدر السابق لوحة (٤٩ / ب).

(٧) ينظر : المصدر السابق لوحة ٣٤٣.

(٨) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٧٠ / أ).

## [ دابها ] بين ملحة الحريري ومنحة ابن جابر

ليس المقصود بهذا الباب إجراء مقارنة شاملة بين المُلْحَة والمِنْحَة ، وإنما أردت به توثيق صلة النسب بين الأرجوزتين بيان بعض أوجه الاتفاق والتشابه بينهما ، كما أردت أن أوضح أن الفرع على الرغم من اتصاله بالأصل إلا أنه اكتسح روحًا جديدة أعطته شخصية مستقلة ، فالتقارب الذي بين المِنْحَة والمُلْحَة لم يطمس روح ابن جابر وشخصيته التي تظهر بوضوح في منحته ، كما لم يمنع وجود العديد من أوجه الاختلاف بين الأرجوزتين . ويمكنا أن نتيّن أوجه الاتفاق والاختلاف بين المِنْحَة والمُلْحَة بصورة أوّلية إذا نظرنا إلى الأرجوزتين من نواحي معينة تمثل فيما يلي : المنهج العام ، والألفاظ ، ومعالجة الموضوعات ، والأسلوب .

### ١- المنهج العام

سار ابن جابر في منحته على نفس المنهج الذي سار عليه الحريري في مُلْحَته ، فقد تطرق إلى جميع الأبواب النحوية التي تطرق إليها الحريري بالترتيب نفسه<sup>(١)</sup> ، إلا أنه خالفه في باب إعراب الاسم المفرد والمكسّر المنصريين وغير المنصريين<sup>(٢)</sup> الذي هو عند الحريري باب إعراب الاسم المنصرف<sup>(٣)</sup> ، في بينما تعرض ابن جابر في هذا الباب إلى الاسم المفرد والمكسّر المنصريين وغير المنصريين حيث قال :

رُفُوك للمفرد والمكسّر      بالضمّ وانصيّة بفتح واكسير  
مصروفه جرّاً ونون ما صُرِف      ما لم تُعرفه بلام أو تُضِف

نجد أنّ الحريري لم يتعرض هنا إلا إلى إعراب الاسم المفرد المنصرف ، قال :

ونون الاسم الفريد المنصرف      إذا اندرجت قائلاً ولم تقف  
وقف على المنصوب منه بالألف      كمثل ما تكتب لا يختلف

(١) ينظر : مبحث ملحة الإعراب ، ومبحث المنهج في اختصار الملحمة .

(٢) ينظر : شرح المنهج ١١١ .

(٣) ينظر شرح الملحمة ٣٢ .

قولُ : عَمِرٌ قد أضافَ زَيْدًا  
وَخَالدٌ صَادَ الْفَدَا صَيْدًا  
وَإِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قد عَرَفْتَهُ  
وَأَقْبَلَ الْغَلامُ كَالْفَرَازِ

تُسْقَطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَافَهُ  
مَثَالُهُ : جَاءَ غُلَامُ الْوَالِي

ثم يذكر بعد ذلك في باب الجمجم الصحيح كيفية إعراب الاسم المكسر ، قال :

وَكُلُّ مَا كَسَرٌ فِي الْجَمْعِ  
كَالْأَسْدِ وَالْأَيَّاتِ وَالرُّبُوعِ  
فَهُوَ نَظِيرُ الْفَرِدِ فِي الْإِعْرَابِ  
(١) فَاسْمَعْ مَقَالِي وَاتَّبِعْ صَوَابِي

قال ابن حاير : " جمعنا في هذا الباب بين الاسم المفرد والمكسر سواء انصرف أو لم ينصرف ؛ لأن حكمهما في الإعراب واحد ... وفرق الحريري بينهما ، فجعل المفرد في باب ، وجعل التكسير في باب ، ولم يذكر في باب التكسير غير إعرابه ، فحصل تطويل بغيرفائدة ، فجمعناهما في هذا الباب قصداً للاختصار ، ووضعنا للتكسير باباً مشتملاً على نبذة من أحکامه في أبيات يسيرة ، كيلا تخلو هذه الأرجوزة منه ، وهو باب كبير في هذا العلم " (٢) . كما الحق ابن حاير ( كم الاستفهامية ) بباب التمييز ، وهمما بابان منفصلان عند الحريري (٣) . وألحق كذلك (الضرورات الشعرية) بباب ما لا ينصرف ، وهمما أيضاً بابان منفصلان في الملحقة (٤) . وجاء ( باب الجوازم الشرطية وغيرها ) عند ابن حاير شاملًا لثلاثة أبواب من الملحقة وهي : ( باب إعراب الأفعال ) و ( باب الأمثلة الخمسة ) و ( باب الشرط ) (٥) .

كذلك نجد أن ابن حاير تعرض في منحته لأبواب نحوية لم يتعرض لها الحريري وهي : باب جمع التكسير ، وباب التنازع ، وباب نعم وبئس وحذها ، وقد جاء باب جمع التكسير (٦) في الملحقة بعد باب جمع المؤنث المسلط (٧) ، بينما لم يفرد الحريري له باباً

(١) ينظر : شرح الملحقة . ٥٢ .

(٢) ينظر : شرح الملحقة . ١١١ .

(٣) ينظر : شرح الملحقة ( باب التمييز ) ١١٣ ، و ( باب كم الاستفهامية ) ١١٧ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ( باب ما لا ينصرف ) ١٩٥ ، و ( باب الضرورة الشعرية ) ٢٠٧ .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٢٢٦ و ٢٣٧ و ٢٤٦ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ١٨٩ .

(٧) ينظر : المصدر السابق ١٧٥ .

مستقلاً وإنما ذُيل به باب الجموع الصحيح<sup>(١)</sup> ، ولم يذكر في هذا الموضع سوى إعرابه . وجاء باب التنازع<sup>(٢)</sup> في الملحقة بعد باب الفاعل ، ولم يتعرض له الحريري في ملحته ، قال ابن حاير في أول باب التنازع : " أعلم أنَّ هذا الباب لم يتعرض له في الملحقة ، وقد تعرضنا له في منحتنا هذه زيادة في الفائدة ، إذ هو باب يُحتاج إليه " <sup>(٣)</sup> . وجاء باب نعم وبس وحبذا<sup>(٤)</sup> في الملحقة بعد باب التعجب ، بينما لم يتعرض له الحريري في الملحقة ، قال ابن حاير في أول الباب : " هذا الباب ليس هو في الملحقة ، فهو مما زدناه عليه " <sup>(٥)</sup> .

وفيما عدا هذه التغييرات والزيادات ، نجد أن منحة ابن حاير تسير على نهج الملحقة تماماً .

## - الألفاظ

لم يقتصر تأثير الملحقة بالملحقة على النهج العام ، بل تعدّاه إلى استخدام ألفاظ بعضها ، ومن الأمثلة على ذلك : قول الحريري في باب الحال :

**ثُمَّ كِلَا النَّوْعَيْنِ جَاءَ فَضْلَهُ مُنْكَرًا بَعْدَ تَمَامِ الْجَمَلَةِ<sup>(٦)</sup>**

ويقول ابن حاير في الباب نفسه :

**وَالْحَالُ تَأْتِي لِبِيَانِ الْهَيْئَةِ مَنْصُوبَةً بَعْدَ تَمَامِ الْجَمَلَةِ<sup>(٧)</sup>**

ويقول الحريري في هذا الباب أيضاً :

**وَمِنْهُ مَنْ ذَا بِالْفِنَاءِ قَاعِدًا وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا<sup>(٨)</sup>**

ويقول ابن حاير :

(١) ينظر شرح الملحقة . ٥٢

(٢) ينظر : شرح الملحقة لوحة (١ / ١١٤).

(٣) ينظر المصدر السابق .

(٤) ينظر شرح الملحقة لوحة (١ / ١٨٩).

(٥) ينظر المصدر السابق .

(٦) ينظر شرح الملحقة . ١٠٩

(٧) ينظر : "م" لوحة (٤٩ / ١).

(٨) ينظر شرح الملحقة . ١١١

فمنهُ هذا عبدُ عمرو قاعِدًا وَبَعْتُهُ بِدَرْهِمٍ فَصَاعِدًا<sup>(١)</sup>

وفي باب التصغير مثل الحريري بـ "الباب" وـ "النَّاب" وـ "مُنْطَلِقٍ" وـ "مُرْتَزِقٍ"  
قال :

وَالنَّابُ إِنْ صَغَرَتْهُ نَيْبٌ

وَالنَّابُ أَصْلُ جَمِيعِهِ أَنِيَابٌ<sup>(٢)</sup>

فافهم ، وفي مُرْتَزِقٍ : مُرَيْزِقٌ<sup>(٣)</sup>

وَصَغِيرُ الْبَابَ فَقَلْ : بُورَبٌ

لَانْ بَابًا جَمِيعُهُ أَبْوَابٌ

تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ : مُطَيلِقٌ

ومثل ابن حاير بالأمثلة نفسها قال :

كَذَا نَيْبٌ وَتَرْدُ الْأَلْفَاءِ

فِي النَّابِ يَاءٌ إِذْ حَكَوا أَنِيَابًا

تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ : مُطَيلِقٌ

وفي باب ما لا ينصرف يقول ابن حاير :

وَكُلُّ مَا تَأْنِيَهُ بِلَا أَلْفَ

وهو مأخذ من قول الحريري :

وَكُلُّ مَا تَأْنِيَهُ بِلَا أَلْفَ

### ٣- مُحالجة المُوضِعات

على الرغم من أنَّ المنحة سارت على نفس ترتيب أبواب الملحقة إلا أنَّ ابن حاير لم يلتزم بطريقة الحريري في معالجة قواعد كل باب على حدة ، فقد يغيّر في ترتيبها كما في باب ما لا ينصرف ، إذ يقول الحريري فيه :

(١) ينظر : "م" لوحه (٤٩ / ١).

(٢) ينظر : شرح المنحة ١٦٧.

(٣) ينظر : المصدر السابق ١٧٤.

(٤) ينظر : "م" لوحه (٥١ / ١).

(٥) ينظر : "م" لوحه (٥٢ / ١).

(٦) ينظر : شرح الملحقة ٢٠٠.

بمحراه في الحكم بغير فصلٍ  
 وقولهم "تغلب" مثل "تضرب"  
 لم ينصرف معرفاً مثل زحل  
 كذلك في الحكم و "إسماعيلا"  
 كقولهم : رأيت معديكربا  
 على اختلاف فإنه أحياناً  
 ورحمة الله على عثماناً  
 وما أتى منكراً منها صرف  
 فما على صارفها ملامٌ  
 نحو : سخا بأطيب الضيافة<sup>(١)</sup>

وأجر ما جاء بوزن الفعل  
 فقولهم "أحمد" مثل "أذهب"  
 وإن عدل فاعلاً إلى فعل  
 والأعجمي مثل "ميكائيلا"  
 وهكذا الإسمان حين ركبَا  
 ومنه ما سمي على فعلنا  
 تقول : مروان أتي كرمانا  
 فهذه إن عرفت لم تصرف  
 وإن عرها ألف لام  
 وهكذا تصرف في الإضافه

ويقول ابن حاير :

وامنع مركباً كمعديكربا  
 كمثل إسحاق وفعلان العلم  
 عن فاعلٍ مثل قطام وعمراً  
 تغلب والمحصوص مثل بذر  
 أو إن تعرفه بلام أو تضيف<sup>(٢)</sup>

ومثل هند منه لم يجب  
 معرفاً وعلماء عند العجم  
 كمثل عثمان ذو عدل ظهر  
 ووزن فعل غالب كيشكر  
 والكل في ضرورة الشعر صرف

وقد يضيف ابن حاير على القواعد التي أوردها الحريري في الباب شيئاً يرى أنه من  
 الضروري الإشارة إليه ، وقد يترك شيئاً منها لأنه يرى ألاّ ضير في ذلك ، ومن  
 الأمثلة على النوع الأول قول ابن حاير في باب الفعل المضارع :

مضارع فالواحد الهمزة له  
 لا شئين أو واحدة ياء خلا  
 يعرب فعل غيره والأول<sup>(٣)</sup>

ما زيد حرف من آنيت أوله  
 والنون إن زاد وللغيضة  
 ولهمما مع الخطاب التاء ولا

(١) ينظر شرح الملحقة . ٢٠٦ - ٢٠١ .

(٢) ينظر : "م" لوحه (١/٥٢) .

(٣) ينظر : "م" لوحه (١/٤٧) .

فهو يذكر أحرف المضارعة ويبين اختصاص كل حرف منها ، بينما يكتفى الحريري بذكرها حيث يقول :

أو نون جمِعٌ مُخْبِرٌ أو ياءٌ  
فإِنَّهُ المضارعُ الْمُسْتَعْلِي  
سواءً ، والتَّمَثَالُ فِيهِ : يَضْرِبُ  
مُسَمَّيَاتُ أَحْرَفَ الْمُضَارِعَةِ  
فاسْمَعْ وَعَ القَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ<sup>(١)</sup>

وإنْ وَجَدَتْ هَمْزَةً أو تاءً  
قَدْ أَحْقَتْ أَوْلَى كُلُّ فَعْلٍ  
وليس في الأفعال فَعْلٌ يُعْرَبُ  
والأَحْرُفُ الْأَرْبَعَةُ الْمُتَابَعَةُ  
وسمْطُهَا الْحاوِي لِهَا نَائِيَتُ

وفي باب " ما " النافية يقول الحريري :

في قَوْلِ سُكَانِ الْحِجَازِ قَاطِبَهُ  
كَوْلُهُمْ : لِيَسْ سَعِيدٌ صَادِقًا<sup>(٢)</sup>

و " ما " التي تُنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةَ  
فَقُولُهُمْ : مَا عَامِرٌ موافِقاً

ويقول ابن جابر في هذا الباب :

وأَنْصِبْ بـ " ما " كـ " لَيْسَ " مع نَفِي ظَهَرٍ وَارْفَعْ مَعَ إِلَّا أو تَقْدِيمُ الْخَبَرِ<sup>(٣)</sup>

ومن الأمثلة على النوع الثاني قول الحريري في باب ما لا ينصرف :

وَمِنْهُ مَا سُمِّيَ عَلَى فَعْلَانَا عَلَى اخْتِلَافِ فَائِهِ أَحْيَانًا<sup>(٤)</sup>

وقد ذكر ابن جابر في هذا الباب أنَّ العلم الذي على وزن فَعْلَان يُمنع من الصرف ، ولكنه لم يبيِّن أن ذلك يكون مع اختلاف حرقة الفاء فيه ، قال :

كَمْثُلِ إِسْحَاقَ وَفَعْلَانَ الْعَلَمِ	مُعْرَفًا وَعَلَمًا عَنْدَ الْعَجَمِ
عَنْ فَاعِلٍ مُثْلِ قُطَّامٍ أَوْ عُمَرٍ <sup>(٥)</sup>	كَمْثُلِ عُثَمَانَ وَذُو عَدْلٍ ظَهَرٌ

#### ٤ - الأسلوب

يدرك الناظر إلى الأرجوزتين أنَّ كليهما تتحلى بسلاسة الأسلوب ، وسهولة

(١) ينظر : شرح الملحقة ٢٤ - ٢٦ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١٥٠ .

(٣) ينظر : " م " لوحة (٥٠/ب) .

(٤) ينظر : شرح الملحقة ٢٠٤ .

(٥) ينظر : " م " لوحة (١٥٢/أ) .

الألفاظ ، ييد أن مُلْحَة الحريري هي أقرب للمبتدئين لما في نظمها من يسر ووضوح ، وإطالة في بيان القواعد وتوضيحها ، وإكثار من الأمثلة ، ومن الأمثلة التي تدلنا على ذلك قوله في باب الظروف :

وَغَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا  
وَالْفَرَسُ الْأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْدِ  
وَالزَّرْعُ تِلْقَاءَ الْحَيَا الْمَهَلَّ  
وَثُمَّ عُمْرُو فَادَنْ مِنْهُ وَاقْرُبَ  
وَنَخْلُهُ شَرْقِيْ نَهَرِ مُرَّةٍ<sup>(١)</sup>

تقول : صام خالد أيامًا  
وبات زيد فوق سطح المسجد  
والريح هبت يمنة المصلى  
وقيمة الفضة دون الذهب  
وداره غربي فيض البصرة

وابن حابر أيضاً يمتاز بسلسة الأسلوب وعدوبة الألفاظ مع الإحكام في صياغة القواعد النحوية ، وقد تبيّن لنا هذا عند الحديث عن المنحة ، ولكن مع ذلك نجد أن منحة ابن حابر ليست قريبة التناول للمبتدئين كما هو الحال مع مُلْحَة الحريري ، فهي وإن كانت واضحة إلا أنها تحتاج إلى جهد أكبر لاستيعابها وفهمها ، والسبب في ذلك هو شدة إيجازها ، ومن الأمثلة على ذلك قوله في باب الفاعل :

مِنْهُ كَقَامَ النَّاسُ، وَهُوَ يُرْفَعُ  
فَاعِلُهُ مَا لَمْ تَكُنْ أَضْمَرَتَا  
أَنْثَ وَالتَّحْيِيرُ فِيهَا حَاصِلُ  
وَإِنْ تَلَاقِ ذَا سَكُونٍ فَاَكْسِرِ<sup>(٢)</sup>

وَالْفَاعِلُ اسْمٌ بَعْدَ فَعْلٍ يَقْعُ  
وَوَحْدَ الْفَعْلَ وَلَوْ جَمَعْتَا  
وَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءَ حِيثُ الْفَاعِلُ  
غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ وَغَيْرُ الْمَضْمَرِ

وقوله في باب التعجب :

مِنَ الْثَّلَاثِيْ فَقُلْ : مَا أَفْضَلَ  
وَقَدْ بَنَوا أَفْعُلُ بِهِ فَإِنْ عُجِبَ  
أَوْ لَوْنِ ابْنِ الْفَعْلِ مِنْ ثُلَاثِ

وَإِنْ تَعْجَبْتَ بَنِيَتَ أَفْعَلَا  
زِيدًا فَرِيزُ ثُمَّ مَفْعُولُ نُصِبَ  
مِنْ خَلْقِيْ أَوْ مَا زَادَ عَنْ ثُلَاثَ

(١) ينظر : شرح الملحقة ١١٨ .

(٢) ينظر : "م" لوعة (٤٨ / ب) .

وَانصِبْ بِهِ مَصْدِرَ مَا مِنْهُ الْعَجَبْ      تَقُولُ : مَا أَشَدَّ صُفْرَةَ الْذَّهَبْ<sup>(١)</sup>

وَكَذَلِكَ بَابُ النَّدَاءِ<sup>(٢)</sup> ، وَبَابُ التَّصْغِيرِ<sup>(٣)</sup> ، وَبَابُ مَا لَا يَنْصَرِفِ<sup>(٤)</sup> .

وَلَا يُعُدُّ هَذَا نَقْصاً فِي الْمُنْحَةِ ، فَإِنْ لَمْ تَفِ بِحَاجَةِ الْمُبْتَدِئِينَ<sup>(٥)</sup> ، فَإِنَّ غَيْرَهُمْ مِمْنَ قَطَعُوا فِي عِلْمِ النَّحْوِ شَوْطًا سَيَجِدُونَ فِيهَا بُغْيَتِهِمْ ، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ يَدْلِي بِوَضْرَحٍ عَلَى قَدْرَةِ ابْنِ جَابِرِ الشَّعْرِيَّةِ ، فَقَدْ تَمَكَّنَ مِنْ اخْتِصَارِ أَبْيَاتِ الْمُنْحَةِ بِأَكْبَرِ قَدْرٍ مِنَ الْوَضْرَحِ يُمْكِنُ أَنْ تَسْعَفَهُ بِهِ الْأَلْفَاظُ الْمُوجَزَةُ ، فَهُوَ يُورِدُ كَثِيرًا مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالْأَحْكَامِ فِي أَقْلَمِ مَا يُمْكِنُ مِنَ الْأَبْيَاتِ ، مَعَ سَلَامَتِهَا مِنَ الْعَمْوَضِ وَالْتَّعْقِيدِ ، وَإِنْ لَمْ تَسْلِمْ مِنَ الإِيجَازِ .

(١) يَنْظُرْ : "م" لَوْحَةٌ (٥٠/١).

(٢) يَنْظُرْ : "م" لَوْحَةٌ (٥٠/٢).

(٣) يَنْظُرْ : "م" لَوْحَةٌ (٥١/١).

(٤) يَنْظُرْ : "م" لَوْحَةٌ (٥١/٢).

(٥) هَذَا مَعَ أَنَّ ابْنَ جَابِرَ ذَكَرَ أَنَّهُ أَفْهَمَ لِلْمُبْتَدِئِينَ . يَنْظُرْ مَبْحَثُ الْمُدْفَعَةِ مِنْ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ .

## [ خامساً ] : كتاب شرح المُنْحَة في اختصار المُلْحَة

### ١- نظرة عامة على الكتاب

كتاب "شرح المُنْحَة في اختصار المُلْحَة" هو شرح لـ محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي على أرجوزته المسماه "المنحة في اختصار الملحمة" ، وقد استطاع ابن جابر في هذا الكتاب أن يشرح أبواب النحو شرحاً شافياً كافياً لا تزيد فيه ولا تطويل ، بأسلوب سهل واضح وأفكار متسللة متراقبة . ويسمى المصنف كتابه بأنه شرح مختصر - وأشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب <sup>(١)</sup> ثم أخذ يرد هذا القول في مواضع متعددة منه <sup>(٢)</sup> - إلا أنه يوضح أن هذا الاختصار ليس بالشيء الذي يعيّب الكتاب ، قال في المقدمة : "... فصنفت لهم شرحاً مختصراً ، لا يعيّب منه الناظر طولاً ولا قصراً" <sup>(٣)</sup> ، والحق أنه كما وصفه وليس بالشرح المطول تطويلاً مملاً ، ولا بالاختصار مخلاً .

### ٢- الهدف من تأليفه

شرح المصنف في مقدمة الكتاب بالدافع الذي دفعه إلى تأليفه ، فقال بعد حمد الله والثناء عليه والصلوة والسلام على رسوله - صلى الله عليه وسلم - : "أما بعد فإنني لما صنفت الأرجوزة الموسومة بالمنحة في اختصار المُلْحَة ، رأيت جماعة من الطلبة قد أقبلوا بوجوههم عليها ، وصرفوا عنان اشتغالهم إليها ، وتشوقوا إلى أن يكون لها شرح يكشف لهم معانيها ، ويعين على فهمها معانيها ، فصنفت لهم شرحاً مختصراً ، لا يعيّب منه الناظر طولاً ولا قصراً ، يسهل سيلها وإن كان سهلاً ، وجعلتها تحفةً لمن يكون لها أهلاً ، نسأل الله أن ينفع بهذا التصنيف مؤلفه ومن نظر فيه ،

(١) ينظر : مقدمة شرح المُنْحَة ص ١ .

(٢) ينظر : شرح المُنْحَة ٣٦ و ٤٤ و ٦٦ و ١٨٨ و ٢١٢ و ٣٥٢ ، ولوحاتة (١٠٩ / أ) و (١١٨ / أ) و (١٢٤ / ب) و (١٣٧ / ب) .

(٣) ينظر : مقدمة شرح المُنْحَة ص ١ .

ويكمل لنا جزيل أجره ويو فيه<sup>(١)</sup> . فالكتاب إذا تعليمي أراد به المصنف تلبية حاجة طلابه، ويسير سبيل العلم لهم.

وفي أكثر من موضع في بدايات الكتاب يشير ابن حاير إلى أن كتابه موجه للمبتدئين من الطلاب ، ومن ذلك قوله : " فذكر أنه يقول في هذه الأرجوحة قولاً جاماً ، يعني : جاماً للمهماً من علم العربية التي لا بد منها للمبتدئ "<sup>(٢)</sup> ، قوله : " لم يتعرض لحدودها لأن مراده إفاده المبتدئين ، والحدود تبع عن ذهن المبتدئ ، فاكتفى بالعلامات "<sup>(٣)</sup> ، وتساءل هنا هل " شرح المنحة في اختصار الملحقة " كتاب وضع لتلبية حاجة المبتدئين من الطلاب ؟ الذي يبدوا لي أن المصنف قد أراد ذلك ووضعه في ذهنه عند شروعه في تأليف الكتاب ، ولكنه حاد بعد ذلك عن الهدف الذي أراده ، وأخذ يغوص في مسائل النحو وما تضمنته من خلافات وتعليقات ومناقشة للآراء ، فإذا بكتابه يلبي حاجة المبتدئ والمتلهي على حد سواء .

### ٣- توثيق اسم الكتاب

اسم الكتاب هو : " شرح المنحة في اختصار الملحقة " ، والذي يؤكّد ذلك ما يلي :

أ- كتب اسم الكتاب في صفحة العنوان كالتالي : " شرح المنحة في اختصار الملحقة " ، وهذه العبارة مكتوبة بخط مشابه لخط المخطوط .

ب- قول المصنف في مقدمة الكتاب : " أمّا بعد فإنّي لما صنفت الأرجوحة الموسومة بالمنحة في اختصار الملحقة ، رأيت جماعة من الطلبة قد أقبلوا بوجوههم عليها ، وصرفوا عنّي اشتغالهم إليها ، وتشوقوا إلى أن يكون لها شرح يكشف لهم معانيها ، ويُعيّن على فهمها معانيها ، فصنفت لهم شرحاً مختصراً ، لا يعيّب منه الناظر طولاً ولا قصراً .... "<sup>(٤)</sup> ، فهو يذكّر أن الكتاب هو شرح لأرجوزته المسماة " المنحة في اختصار الملحقة " .

(١) ينظر : مقدمة شرح المنحة ١ و ٢ .

(٢) ينظر : شرح المنحة ٧ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ١٦ .

(٤) ينظر : مقدمة شرح المنحة ١ .

#### ٤- توثيق نسبة الكتاب إلى المصنف .

ذكر بروكلمان والزركلي <sup>(١)</sup> أنَّ ابن جابر الأندلسي مؤلفاً اسمه "المنحة في اختصار الملحمة" ، ولم يذكر سوى بروكلمان <sup>(٢)</sup> أنَّ للمنحة شرحاً من تأليف المصنف نفسه ، ولكنَّ نسبة الكتاب لابن جابر ثابتة بما ذكره بروكلمان وبالأدلة التالية :

أ- بدأ الناسخ الكتاب بهذه العبارة : "بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، قال شيخنا وسيدنا ومفیدنا الإمام العالم العلامة الأديب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي المريسي المالكي - متعنا الله بحیاته - <sup>(٣)</sup> .

ب- جاء في مقدمة المصنف : "أما بعد فإنني لما صنفت الأرجوزة الموسومة بالمنحة في اختصار الملحمة ، رأيت جماعة من الطلبة قد أقبلوا بوجوههم عليها ، وصرفوا عنان اشتغالهم إليها ، وتشوّقوا إلى أن يكون لها شرح يكشف لهم معانيها ، ويعين على فهمها معانيها ، فصنفت لهم شرحاً مختصراً ، لا يعيّب منه الناظر طولاً ولا قصراً ... <sup>(٤)</sup>" فذكر المصنف أنه ألف أرجوزة المنحة ثم دعت الحاجة إلى شرحها فشرحها ، وسبق أن ذكرنا أنَّ الذين ترجموا لابن جابر ذكروا من مؤلفاته "المنحة في اختصار الملحمة" ، فهو إذاً مؤلف "شرح المنحة" ؛ لأنَّ مؤلف الكتایین واحد .

ج- نجد أنَّ المصنف أحال في أحد المواقع من هذا الكتاب إلى كتابه "شرح ألفية ابن مالك" قال : "وقد أمعنا الكلام في كيفية الإخراج ، والطرق الموصلة إلى معرفة الباقي في شرحنا لألفية ابن مالك فانظره هناك" <sup>(٥)</sup> ، وقد شرح ابن جابر الأندلسي ألفية ابن مالك <sup>(٦)</sup> ، وبالرجوع إلى هذا الشرح نجد مواطن شبه كثيرة بينه وبين "شرح المنحة" في أسلوب المصنف وعباراته ، ومن ذلك :

(١) ينظر : بروكلمان ١٥٤/٥ ، والأعلام ٥/٣٢٨ .

(٢) ينظر : بروكلمان ١٥٤/٥ .

(٣) ينظر : مقدمة شرح المنحة ١ .

(٤) ينظر : المصدر السابق .

(٥) ينظر : شرح المنحة لوحة (١/١٧٩) .

(٦) ينظر : الفصل الخامس من الباب الأول : آثاره العلمية .

١ - قال ابن جابر في شرح ألفية ابن مالك<sup>(١)</sup> : " واعلم أنَّ الكلام المصطلح عليه عندهم هو : اللفظ المركب المفيد بالوضع ، فاشترطوا فيه أربعة شروط : الأول أن يكون لفظاً ، والثاني : أن يكون مركباً ، وأقل ما يمكن التركيب من لفظين ، الثالث : أن يكون مفيداً ، ويعنون بالإفادة ما يحسن السكوت عليه ... ، الرابع : أن يكون بالوضع ، ومعنى الوضع أن يكون بقصد من المتكلم لإفادة السامع ... ، فاحترز بالشرط الأول وهو : أن يكون لفظاً من الكتابة والإشارة وحديث النفس العاري عن الألفاظ ، واحترز بالتركيب من اللفظ المفرد ... " ، وقال في شرح المنحة<sup>(٢)</sup> : " واعلم أنَّ الكلام يشترط فيه أربعة شروط : الأول : أن يكون لفظاً ، تحرزاً مما ليس بلفظ كالكتاب والإشارة وكلام النفس فإن ذلك ليس بكلام عند النحوين ، الشرط الثاني : أن يكون مركباً ، تحرزاً من المفردات فإن المفرد ليس بكلام عندهم ، الشرط الثالث : أن يكون مفيداً ، تحرزاً مما هو مركب وليس بمفيد ... الشرط الرابع : أن يكون بالوضع أي : بالقصد من المتكلم ... وقد حد النحويون الكلام بقولهم : لفظ مركب مفيد بالوضع ، فنصوا على الشروط الأربع " .

٢ - وقال في شرح الألفية<sup>(٣)</sup> : "... وألقاب البناء والإعراب واحدة في الصورة ، ولكن الفرق بينهما من وجهين : الأول أنَّ ألقاب البناء لا تتغير باختلاف العوامل ، وألقاب الإعراب تتغير باختلاف العوامل عليها ، والوجه الثاني : أنهم اصطلحوا على تسمية الضمة في الإعراب رفعاً ، وفي البناء ضمماً ، ولا يقولون للضم في البناء رفعاً ، ولا للرفع في الإعراب ضمماً ... ولا يُطلق لقب من ألقاب الإعراب في موضع البناء ، ولا لقب من ألقاب البناء في موضع الإعراب ، كما بینا في الرفع ، فحصلت التفرقة بالتسمية والتغيير" ، وقال في شرح المنحة<sup>(٤)</sup> : " واعلم أنَّ ألقاب البناء أربعة كألقاب الإعراب ، والفرق بينهما من جهتين : الأولى : التسمية ، فالضمة تسمى في المرب رفعاً اصطلاحاً ، وفي المبني ضمماً ... الوجه الثاني : اللزوم ، وذلك أنَّ ألقاب البناء لازمة لا تتغير ، وأنَّ ألقاب

(١) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لوحة (٦/١) .

(٢) ينظر : شرح المنحة ٧ .

(٣) ينظر : شرح الألفية لوحة (٢١/ب) .

(٤) ينظر : شرح المنحة ١٠٦ .

الإعراب غير لازمة ، فهي تتغير بحسب تغير العوامل الداخلية على المعرب " . وغير هذا من الأمثلة كثير <sup>(١)</sup> .

## ٥- زمن تأليفه

لم يذكر ابن جابر ولا أحد من ترجموا له متى ألف كتاب " شرح المنحة في اختصار الملحقة " ، ولكننا نجد أنه أشار فيه إلى شرحه لألفية ابن مالك فقال : " وقد أمعنَّ الكلام في كيفية الإخراج ، والطرق الموصلة إلى معرفة الباقي في شرحنا لألفية ابن مالك ، فانظره هنالك " <sup>(٢)</sup> . وقد فرغ ابن جابر من تأليف شرحه لألفية ابن مالك سنة ( ٧٥٦ هـ ) ست وخمسين وسبعمائة <sup>(٣)</sup> ، فيمكنا أن نحصر زمن تأليف " شرح المنحة " في الفترة الزمنية الواقعة بين سنة ( ٧٥٦ هـ ) ست وخمسين وسبعمائة وسنة ( ٧٨٠ هـ ) ثمانين وسبعمائة ، وهي السنة التي توفي فيها المصنف .

(١) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لوحدة ( ٢٤ / أ ) و ( ٢٦ / ب ) و ( ٢٧ / أ ) و ( ٢٩ / ب ) و ( ٣٠ / أ ) و ( ٣٢ / أ ) و ( ٣٦ / أ ) و ( ٣٧ / أ ) و ( ٤٠ / ب ) و ( ٤٢ / ب ) و ( ٥٣ / أ ) و ( ٥٤ / أ ) و ( ٥٩ / ب ) وغيرها .

(٢) ينظر : شرح المنحة لوحدة ( ١٧٩ / أ ) .

(٣) ينظر : الفصل الخامس من الباب الأول : آثاره العلمية .

**الفصل الثاني**

**منهج المؤلف في كتابه**

## منهج المؤلف في كتابه

يمكنا أن نتبين المنهج الذي سار عليه المؤلف بإلقاء الضوء على النقاط التالية :

### ١- ترتيب الكتاب

التزم المصنف في شرحه بترتيب الأبواب النحوية كما جاءت في أرجوزة المنحة ، فلم يقدم ولم يؤخر ولم ينقص شيئاً منها ، وإن كان في بعض الموضع قد زاد عليها ، فشرح أبواباً لم ترد فيها <sup>(١)</sup> .

وما يجدر الإشارة إليه أن المصنف يشير في أثناء الشرح إلى ناظم المنحة وكأنما هو شخص غيره ، فيتحدث عنه بصيغة الغائب ، مع أن الشارح هو الناظم نفسه <sup>(٢)</sup> .

### ٢- طريقة الشرح

اتسم شرحه بالوضوح والتفصيل ، فهو يورد الآيات التي يكون بقصد شرحها ويبين معناها الإجمالي ، ثم يجزئها ويشرّحها لفظاً ، وقد يعرض معانيها اللغوية ويبين مواقعها الإعرافية ، ثم يتناول المسائل النحوية التي تحويها بالشرح المفصل <sup>(٣)</sup> .

ولم يتلزم المصنف بطريقة واحدة في شرح آيات المنحة ، فقد يقسم الباب الواحد إلى فقرات ، تبدأ كل فقرة بإيراد بيت أو بيتين من نص المنحة يوردها ثم يأخذ في شرحها وإيضاحها <sup>(٤)</sup> ، وقد يفتح الباب بمقدمة يشرح فيها العنوان أو يحدده أو يوطئ للكلام في مسائله ، وبعد ذلك يورد آيات المنحة التي تتحدث عن هذا الباب ويأخذ

(١) ينظر : المبحث الثالث من الفصل الأول : المنحة في اختصار الملحمة ( بين المنحة وشرحها ) .

(٢) ينظر على سبيل المثال صفحة : ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٦ ، ولوحة ( ١٩٧ ) .

(٣) ينظر على سبيل المثال صفحة : ١٢ و ٨٧ و ٩٠ و ٩٥ و ١٠٤ و ١١٢ و ١٢٠ و ١٣٦ .

(٤) ينظر على سبيل المثال : باب الاسم والفعل والحرف ، وباب النكرة والمعرفة ، وباب جمع التكثير ، وباب المبدأ .

في شرحها<sup>(١)</sup> ، وقد يستهلّ الباب بإيراد أبيات المنحة دون أن تسبقها أي مقدمة ثم يشرحها<sup>(٢)</sup> ، وقد يشرح الباب النحوى بما يحويه من مسائل وخلافات ، ثم يذكر أبيات المنحة التي تشير إلى هذا الباب في آخره ، ويتناولها بشرحٍ محملٍ يكون خاتمة لكتابه<sup>(٣)</sup> . وتتضح في شرحه السمات التالية :

### أ- الاستطراء

كثيراً ما يتجاوز المصنف في شرحه ما تنص عليه الأرجوزة ، فيبيسط الكلام فيما لم يتعرض له في الأصل ، رغبةً منه في استيفاء الحديث عن الموضوع الذي يعالجـه ، وفي معظم الأحيان ينبع على أن ذلك لم يرد في الأصل<sup>(٤)</sup> .

### ب- استخدام الأسلوب التهـايمـي

استخدم المصنف الأسلوب التعليمي في شرحه ويوضح ذلك فيما يلي :

١- يثير قضايا في أثناء شرحه للأبيات ويفترض افتراضات ويرد عليها لإثارة اهتمام الطلاب وجلب انتباهم ، وهو منهج سديد لتوضيح الأحكام والقواعد والعلل ، ودفع ما قد يوجه إليها من اعترافات أو شبكات ، وبذلك ترسخ في الأذهان بطريقة سهلة قريبة إلى النفس ، وهذه بعض النماذج على ذلك :

يقول في باب الإعراب : " فإن قُلت : فلِمَ لَمْ يُعْكِسِ الْأَمْرُ فُتَحَصِّ عوامِلُ الْجَزْمِ بالاسم ، وعوامِلُ الْجَرِ بالفعل ؟ فاجلواهـ : أَنَّ عوامِلُ الْجَزْمِ لَوْ خُصِّتْ بالاسم لَلَّزِمَ جَزْمُهـ ، فـكـان يـذهبـ مـنهـ شـيـعـانـ : حـرـكـةـ آخـرـهـ وـتـنـوـيـنـهـ ، وـهـوـ حـرـفـ دـالـ عـلـىـ معـنىـ ".

(١) ينظر : باب قسمة الأفعال ، وباب إعراب الاسم المفرد والمكسر المنصرفين وغير المنصرفين ، وباب جمع المذكر السالم ، وباب حروف الجر ، وباب القسم ، وباب الإضافة ، وباب الفاعل لوحـة (١٠٩ / ب) ، وباب التنازع لوحـة (١١٤ / ب) ، وباب الجوازم الشرطية لوحـة (٣٠٥ / ب) ، وباب المبني لوحـة (٣١٢ / أ).

(٢) ينظر : باب أجزاء الكلام ، وباب المعرف بالألف واللام ، وباب الفعل المضارع ، وباب الأسماء الستة المعتلة ، وباب المقوص ، وباب كم الخبرية .

(٣) ينظر : باب التشـيـةـ ، وبـابـ جـمـعـ المؤـنـثـ السـالـمـ ، وبـابـ اـسـمـ الفـاعـلـ لـوـحـةـ (١٣٦ـ /ـ بـ) ، وبـابـ المـصـدـرـ لـوـحـةـ (١٤٠ـ /ـ بـ) ، وبـابـ الـحـالـ لـوـحـةـ (١٥٤ـ /ـ بـ) ، وبـابـ كـانـ وـأـحـوـاتـهـ لـوـحـةـ (١٩٨ـ /ـ بـ) .

(٤) ينظر : الفصل الأول المبحث الثالث : المنحة في اختصار الملحـةـ (ـبـيـنـ الـمنـحةـ وـشـرـحـهاـ) ، وـيـنـظـرـ كذلكـ : شـرـحـ المنـحةـ وـ٢٩٧ـ وـ٢٩٨ـ وـ٣١٦ـ وـلوـحـةـ (١٣٢ـ /ـ بـ) وـ(١٤٧ـ /ـ بـ) وـ(١٨١ـ /ـ أـ) وـ(٢١١ـ /ـ بـ) وـغـيـرـهـاـ .

فيه ، فكان يختل بذهب ذلك المعنى منه ، بخلاف الفعل فإنه ليس فيه تنوين ، فالجزم لا يؤدي فيه إلا لذهب الحركة ، فذهب شيء واحد أولى من ذهب شيئاً ، فاستحق الفعل عوامل الجزم ، واستحقت الأسماء عوامل الجر ؛ إذ لا يؤدي فيها إلى ذهب تنوين<sup>(١)</sup> .

ويقول في باب المثنى : " فإن قيل : فلم لم يعطوا الواو للثنية ، و يجعلوا الألف في رفع المذكر السالم ؟ فالجواب : أن الواو ثقيلة ، والثنية تجري في المذكر والمؤنث والعاقل وغير العاقل ، فتفصلت لكثرة مدلولاتها ، فلم يريدوا أن يزيدوها ثقلاً بالواو مع احتياجها للخفة إذ هي كثيرة الدور على الألسنة "<sup>(٢)</sup> .

ويقول في باب الفاعل : " فإن قلت فلم ألحقوها علامه تأنيث الفاعل في الفعل هلا اكتفوا بفهم التأنيث من لفظ الفاعل كما اكتفوا بفهم الثنية والجمع بلفظه ؟ فالجواب : أن الثنية والجمع في الفاعل لا تخفي بخلاف التأنيث فإنه قد يكون حالياً عن العلامه فلا يكون ثم دليل على تأنيثه ، فألحقوها العلامه في الفعل ، وطردوا ذلك سواء كان الفعل مؤنث اللفظ أو غير مؤنثه "<sup>(٣)</sup> .

- ٢ - يقسم الباب في كثير من الأحيان إلى مسائل يحددها في البداية ، ليسهل على المتعلمين حصر أذهانهم وتركيبها في الموضوع الذي يتحدث عنه الباب ، ثم يشرح كل مسألة على حدة شرعاً وافياً ، ومن ذلك : قوله في مستهل باب الفعل المضارع : " تكلّم في هذه الأبيات الأربع على ثلاثة مسائل : الأولى : في حد المضارع ، الثانية : في معاني الحروف الزائدة في أوله ، الثالثة : في حركة أوله "<sup>(٤)</sup> ، قوله في باب مام يسم فاعله : " الكلام فيما لم يسم فاعله يستدعي النظر في أربعة أشياء : الأول : السبب الذي لأجله يحذف الفاعل ، الثاني : حذف الفاعل ، الثالث : نيابة المفعول عنه ، الرابع : حكم الفعل عند ذلك "<sup>(٥)</sup> . وقال في بداية باب المصدر : " هذا الباب

(١) ينظر : شرح المحة ١٠٥ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١٤٨ .

(٣) ينظر : المصدر السابق لوحة (١١١/ ب) .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٩٥ .

(٥) ينظر : المصدر السابق لوحة (١١٧/ أ) .

يستدعي الكلام على أربع مسائل : الأولى : في أبنية المصادر ، الثانية : في إعراب المصدر وما ينوب عنه ، الثالثة : في تقسيم المصدر إلى أنواعه ، الرابعة : في عمل المصدر <sup>(١)</sup> .

وكما يقسم الباب إلى مسائل ، فقد يقسم أيضاً المسألة التي يتحدث عنها إلى نقاط بارزة يحددها ، ثم يأخذ في شرح هذه المسألة وبيان جوانبها ، فيكون قد فصل بعد الإجمال <sup>(٢)</sup> ، ولا يخفى ما لهذه الطريقة من تأثير كبير في ترسیخ المعلومات في الأذهان .

٣ - بعد الانتهاء من الشرح قد يلخص الموضوع الذي يتحدث عنه في كلمات قليلة تُحمل ما قد شرحه ، وهو بذلك يساعد الطلاب الذين تكون قد تشتبّه أذهانهم في متاهات المسائل المتعددة وتشعباتها على التركيز على النقاط الأساسية في الموضوع ، ومن ذلك قوله في باب النكارة والمعرفة بعد الحديث عن مراتب المعرفة : "فحصلَ من هذا أنَ الضمير منفردٌ برتبةٍ وهي أعلى المراتب ، وأنَ العلم وما أضيف إليه وما أضيف إلى المضمر في رتبةٍ واحدةٍ وهي الرتبة الثانية ، وأنَ الإشارات والموصولات وما أضيف إليها في رتبةٍ واحدةٍ وهي الرتبة الثالثة ، وأنَ ما فيه الألف واللام وما أضيف إليهما في رتبةٍ واحدةٍ ، فالمراتب أربعة ، والمعارف خمسة" <sup>(٣)</sup> ، وقوله في باب الإعراب في خاتمة حديثه عن علامات الإعراب : "فبلغَتْ علامات الإعراب إلى أربع عشرة علامة : أربعة لرفع وهي : الضمة والواو والألف والنون ، وخمسة للنصب وهي : الفتحة والألف والكسرة والياء وحذفُ النون ، وثلاثة للجر وهي : الكسرة والياء والفتحة ، وأثنان للجزم وهما : السكونُ والحذف" <sup>(٤)</sup> .

٤ - قد يورد المصنف تنبّهات في آخر الباب ، يوضح بها أمراً يتعلق بهذا الباب ما يزال يحتاج إلى توضيح ، أو يوجه الانتباه بها إلى وهم قد يقع فيه كثير من الناس في هذا

(١) ينظر : شرح المنحة لوحة (١٤٠ / ب).

(٢) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٣١ و ١٥٦ و ٣٥٨ ، ولوحة (٢٣٠ / أ).

(٣) ينظر : المصدر السابق ٢٩.

(٤) ينظر : المصدر السابق ١٠٨ ، وينظر كذلك : ١٢٦ ، ولوحة (١٠٨ / أ).

الباب ، ومن ذلك قوله في آخر باب التنازع : "تنبيه : توهّم بعضهم أنّ قول أمرئ القيس :

فلو أَنْمَا أَسْعَى لِأَدْنِي مُعِيشَةً  
كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

من هذا الباب ؛ وليس منه لأنّ العاملين فيه لا يتوجهان إلى معمول واحد ، فكفاني متوجه إلى قليل ، وأطلب متوجه إلى كثير من المال ، فلا تنازع بينهما ، وتقدير البيت : فلو أَنْمَا أَسْعَى لِأَدْنِي مُعِيشَةً كَفَانِي الْقَلِيلِ وَلَمْ أَطْلُبْ الْكَثِيرَ ، هذا هو المعنى الذي أراده عند من يجدُ لمعنى الشعر مذاقاً ، ومن تكلّف في البيت غير ذلك فقد ارتكب مركباً صعباً والله أعلم <sup>(١)</sup> ، ومنه كذلك قوله في باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله : "تنبيه : كُلُّ مَا قِيلَ فِيهِ : بِضمِّ أَوْلِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَضْمُومٍ ضُمْ كَيْضَرَبُ ، وَإِنْ كَانَ مَضْمُومًا أُزِيلَتِ الضَّمْمَةُ وَجُعِلَ مَكَانُهَا ضَمْمَةُ الْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ، وَكُلُّ مَا قِيلَ فِيهِ : يُكْسِرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ أَوْ يُفْتَحُ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ أُزِيلَتِ الْكَسْرَةُ أَوْ الْفَتْحَةُ وَجُعِلَ مَكَانُهَا كَسْرَةً أَوْ فَتْحَةً كَمَا تَقْدَمَ فِي ضَمِّ الْأُولَى ، وَالْكَسْرَةُ الَّتِي فِي : "عِلْمٍ" لِيُسْتَ كَسْرَةُ الَّتِي فِي "عِلْمٍ" ، وَالْفَتْحَةُ الَّتِي فِي "يُذَهَّبُ" لِيُسْتَ الْفَتْحَةُ الَّتِي فِي "يُذَهَّبُ" <sup>(٢)</sup> .

## جـ- التهليل

أولى المصنّف العلل عنابة فائقة ، فهو لا يكتفي بسرد القواعد النحوية بل يعلل ما يذكره من قواعد وأحكام حتى لا تكاد تخلي مسألة من مسائل الكتاب من ذكر علتها ، ومن ذلك : قوله في باب النكرة والمعرفة : "وَجَعَلْتُ الضَّمَائِرَ أَعْرَفَ الْمَعَارِفَ ؛ لِأَنَّ مِنْهَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْاحْتِمَالُ ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ إِذَا قَالَ : "أَنَا" لَمْ يَحْتَمِلْ أَنْ يَرِيدَ إِلَّا نَفْسَهُ ، وَيَلِيهِ فِي عَدَمِ الْاحْتِمَالِ ضَمِيرُ الْمَخَاطِبِ ثُمَّ ضَمِيرُ الْغَائِبِ ، لَكِنَ حَمَلُوا الْجَمِيعَ مَحْمَلَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَجَعَلُوا جَمِيعَ الضَّمَائِرَ أَعْرَفَ الْمَعَارِفَ" <sup>(٣)</sup> ، وقال

(١) ينظر : شرح المنحة لوحة (١١٦ / ١).

(٢) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٢٤ / ١).

(٣) ينظر : المصدر السابق . ٣٠

في هذا الباب أيضاً عند حديثه عن الموصول " ولا بد أن تكون الصلةُ خبريةً تقبلُ الصدقَ والكذبَ ، فإن كانت طلبيةً كالأمر والنهي والاستفهام لم تقع صلةً ؛ لأنَّ الشيءَ لا يُطلبُ إلَّا وهو غيرُ حاصلٍ ، وغيرُ الحاصلِ لا يحصلُ به تعريفٌ ، والمستفهم عنه مشكوكٌ فيه ، ولا تعريفٌ بالمشكوكِ فيه " <sup>(١)</sup> .

وفي باب الفاعل يعللُ تأخير الفاعل عن فعله بقوله : " وإنما استحقَ الفاعل التأخير عن فعله ؛ لأنَّه كالجزء الأخير منه ، والجزء الأخير من الكلمة لا يتقدم على حروفهَا الأول ، والدليل على أنه كالجزء من الفعل تسكينهم لآخر الفعل إذا اتصلَ به ضميرُ الفاعلِ المتحرك ؛ لأنَّه لا يتواли أربع حركات في كلمةٍ واحدة فقالوا : ضربتُ بسكون الباء ، ولو تركوه على أصله لقالوا : ضربتُ بفتح الباء " <sup>(٢)</sup> .

#### د- مناقشة الآراء

يلاحظ القارئ لهذا الشرح أنه أمام عالم له شخصية مستقلة ، فهو واثق من نفسه ومن علمه ، ومن قوة حجته وصحة منطقه ، وله دراية في كيفية إدارة الأمور ومناقشة القضايا بأسلوب علمي ومنطق سليم ، ولذلك نجد أنه لم يقف عند حد إيراد القواعد وسردها ، بل كثيراً ما يذكر الخلافات بين العلماء ويعرض آرائهم ، وقد يذكر استدلالاتهم ماوسع المجال لذلك ، ثم يناقش هذه الآراء ، وقد يرجح بينها ، وقد يتجاوز ذلك إلى إصدار الأحكام عليها ، فيحسن ما صحَّ عنده ، ويُضعفُ ما كان ضعيفاً في اعتقاده ، وهو يحاول في أثناء ذلك أن يراعي الصواب فلا يتعرّض ولا يتحيز ، ومن ذلك :

في باب المفعول معه أوردَ خلاف النحوين في الناصب للمفعول معه ، قال : " واحتلقو في الناصب للمفعول معه على أربعة مذاهب : المذهب الأول : مذهب سيبويه وأكثر النحوين أنَّ الناصب له الفعل بوساطة الواو ، ولا يُعدُّ فصلاً بين الفعل ومعموله المنصوب لأنَّها تُقويه للعمل ، والمقويُّ للعمل لا يُعدُّ فصلاً ... ، المذهب الثاني للزجاج

(١) ينظر : المصدر السابق ٥٥ .

(٢) ينظر : شرح المتنحة لوحة (١١٠ / أ) . وينظر كذلك على سبيل المثال : صفحة ٣١ و٥٣ و٨٢ و١٢٤ و١٤٨ و١٦٦ و٣٥٧ و٣٦٢ ، ولوحة : (١٣٢ / ب) و (٢١٠ / ب) و (٢٢٧ / أ) و (٢٧١ / أ) و (٢٩٣ / أ) .

وهو أنه منصوب بفعل مضر ، فإذا قلت : " قمتُ وزيداً " فالتقدير : قمت ولا بَسْتُ زيداً ، ويلزم على هذا القول ألا يوجد مفعول معه ، إذ على هذا التقدير يكون مفعولاً به ، المذهب الثالث للجرجاني وهو أن الواو هي الناصبة ، ويلزم على هذا القول إعمال الحرف في الاسم دون اختصاصه ، وهو لا يعمل إلا فيما اختص ، المذهب الرابع للكوفيين وهو أن الناصب له الخلاف ، وهو معنى فيلزم عليه إعمال المعنى مع وجود الفعل ، وإذا فرّعنا على المذهب الأول الذي هو الصحيح ... " <sup>(١)</sup> .

## هـ- الْهَنَاءُ بِالْمَهْنَدِ

تتصفح من خلال هذا الكتاب شخصية المصنف الأديبية ، فهو كما عرفنا أديب وشاعر ، وللأديب حسٌّ مرهف لذا نجد أنه يغير المعنى عناءً كبيرةً ويحرص على سلامته ، ولا يصب جل اهتمامه على الصناعة فقط ، ومن الأمثلة على ذلك قوله في توجيهه بيت امرئ القيس :

فلو أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ  
كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

" ويقدّر البيت : فلو أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي الْقَلِيلِ وَلَمْ أَطْلُبِ الْكَثِيرِ ، وهذا هو المعنى الذي أراده عند من يَجِدُ لمعنى الشّعر مذاقاً ، ومن تكُلُّفَ في البيت غير ذلك فقد ارتكب مركباً صعباً والله أعلم " <sup>(٢)</sup> ، ذلك أن هناك من قال إن هذا البيت هو من باب التنازع قال المصنف : " وليس منه لأن العاملين فيه لا يتوجهان إلى معمول واحد فكفاني متوجه إلى قليل ، وأطلب متوجه إلى كثير من المال ، فلا تنازع بينهما " <sup>(٣)</sup> .

كما نجد أن المصنف يردد في كتابه العديد من المصطلحات البلاغية مثل : التجنيس

(١) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٥٢ / ب) ، والجمع ٢٣٧/٣ . وينظر كذلك على سبيل المثال : صفحة ٢٤ و ٢٩ و ٧٦ و ٧٧ و ٣٤٥ و ٣٠٤ و ٣٦٧ و ٣٧٥ و ٣٨٩ ، ولوحة (١٢٠ / أ) و (٢٥٢ / أ) و (٢٩٧ / ب) .

(٢) ينظر : شرح المنحة لوحة (١١٦ / أ) .

(٣) ينظر : المصدر السابق .

المضارع<sup>(١)</sup> ، والتميم<sup>(٢)</sup> ، والتورية<sup>(٣)</sup> ، ومجاز الكنایة<sup>(٤)</sup> ، وبتحالل العارف<sup>(٥)</sup> والالتفات<sup>(٦)</sup> .

## و- التنبيه على بعض الملاحظات

يورد المصنف في أثناء شرحه بعض الملاحظات الدقيقة التي قد تغيب عن ذهن المتعلم فينبهه إليها ، ومن ذلك قوله : " إذا تقطنْتَ لهذا علّمْتَ الفرقَ بين " المهنَاتُ يَغْرُزُونَ " و " الرِّجَالُ يَغْرُزُونَ " ، فالنون في الأول فاعلٌ ؛ لأنَّها ضمير النسوة ، والواو من نفس الكلمة ، وال فعل مبني للحاق نون النسوة ، والنون في الثاني نون الرفع ، والواو ضمير فاعلٌ ، والواو التي من نفس الكلمة قد حذفت ، وال فعل معرَبٌ إذ لا موجب لبنيائه ، والفرق بين هاتين المسألتين قد غلط فيه بعض الأكابر<sup>(٧)</sup> ، قوله : " وما غلط الناس فيه واستمروا على غلطهم أنَّهُمْ يَصْلُونَ " لا سيما " بالجملة المقرونة بـ الواو الحال فيقولون : " لا سيما وأنت تقول كذا " ، وكثيراً ما يستعمله المصنفون وهو خطأ<sup>(٨)</sup> ، قوله : " إنَّ العموم لا يستلزم الاستغراق في كل شيء ، ألا ترى أنَّك لو قلت لبني تميم مثلاً : اجمعوا رجالكم ، لعم رجالهم ولم يستغرق جميع الرجال ، وبهذه النكتة يزول الإشكال عن قول الأصوليين إنَّ النكرة في سياق النفي تعم ، وقول النحوين إنَّ " لا " أخت " ليس " لا تستغرق ؛ فإنَّ الأصوليين أرادوا مطلق العموم ، والنحويون كلامهم في الاستغراق لا ينفي العموم ؛ إذ يكفي في العموم شمول اللفظ ما يصلح له ، وإن كان ذلك اثنين "<sup>(٩)</sup> .

(١) ينظر : المصدر السابق . ٨٠ .

(٢) ينظر : المصدر السابق . ١٦٧ .

(٣) ينظر : المصدر السابق . ٣٠٧ .

(٤) ينظر : المصدر السابق . ٣٣٦ .

(٥) ينظر : المصدر السابق . ٣٤٩ .

(٦) ينظر : المصدر السابق لوحة (٣٠٣ / ب) .

(٧) ينظر : شرح المحة . ٨٦ .

(٨) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٨١ / ب) .

(٩) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٨٢ / ب) ، وينظر كذلك على سبيل المثال : ١٧ و ٢٠ و ٣٩ و ٨٣ و ٩٠ و ١٠١ و ١٣٧ و ١٣٨ و ٣٠٧ و ٣١٠ ، ولوحة (٢٠٧ / ب) و (٢١٩ / أ) و (٢٢١ / أ) و (٢٦٨ / أ) .

## ٣- الصَّوْف

تداخلت في هذا الكتاب مسائل النحو والصرف كما هو الشأن في جمهور المصنفات النحوية ، ولم يفرد المصنف للصرف سوى ثلاثة أبواب : باب جمع التكسير <sup>(١)</sup> ، وباب التصغير <sup>(٢)</sup> ، وباب النسَب <sup>(٣)</sup> ، أما باقي المسائل الصرفية التي عالجها فقد أوردَها في أثناء شرحه للأبواب النحوية <sup>(٤)</sup> .

## ٤- الحَدُودُ وَالْتَّهْرِيفَاتُ

اهتم المصنف بالحدود اهتماماً كبيراً على الرغم من أنه كان قد أشار في بدايات الكتاب إلى أنه لن يتعرض لها <sup>(٥)</sup> ، ولكننا نجده بعد ذلك يوليه اهتمامه ، فيذكر الحدّ ويتناوله بالشرح والتحليل وإخراج المحتزات على طريقة أهل المنطق ، ومن ذلك حَدُّه للفعل المضارع <sup>(٦)</sup> ، وللإعراب <sup>(٧)</sup> ، وللتثنية <sup>(٨)</sup> ، ولجمع المؤنث السالم <sup>(٩)</sup> ، وللمبتدأ <sup>(١٠)</sup> ، وللاشتغال <sup>(١١)</sup> ، وللمفعول لأجله <sup>(١٢)</sup> . وقد يتعرض للمعنى اللغوي للباب قبل ذكر حَدُّه ، كما في باب القسم <sup>(١٣)</sup> ، وباب الإضافة <sup>(١٤)</sup> ، وباب التمييز <sup>(١٥)</sup> .

وقد يشير إلى حدود ذكرها غيره من النحويين دون أن يُعلق عليها ، وقد يستحسنها أو يعرض عليها ، ومن النوع الأول : إيراده لحدّ القسم عند الجُزوئي حيث قال :

(١) ينظر : المصدر السابق ١٨٩ .

(٢) ينظر : المصدر السابق لوحدة (١ / ٢١٩) .

(٣) ينظر : المصدر السابق لوحدة (٢٢٦ / ب) .

(٤) ينظر على سبيل المثال : صفحة ١٢٠ وما بعدها ، و ١٥١ وما بعدها ، و ١٧٧ وما بعدها .

(٥) ينظر : شرح المتنحة ١٦ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ٩٥ .

(٧) ينظر : المصدر السابق ١٠١ .

(٨) ينظر : المصدر السابق ١٤١ .

(٩) ينظر : المصدر السابق ١٧٥ .

(١٠) ينظر : المصدر السابق ٣٥٣ .

(١١) ينظر : المصدر السابق لوحدة (١٠٥ / ب) .

(١٢) ينظر : المصدر السابق لوحدة (١٤٩ / أ) .

(١٣) ينظر : المصدر السابق ٢٨١ .

(١٤) ينظر : المصدر السابق ٣٠٩ .

(١٥) ينظر : المصدر السابق لوحدة (١٦٥ / ب) .

" قال أبو موسى الجُزوِي : القسم جملةٌ تُؤَكَّدُ بها جملةٌ أخرى ، وترتبطان ارتباط الشرط بالجزاء " <sup>(١)</sup> ، وكذلك ذكره لحد عطف البيان عند الزمخشري ، قال : " وقال الزمخشري في حدّه : اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها ، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من العربية إذا ترجمت بها " <sup>(٢)</sup> ، ومن النوع الثاني استحسانه لحد الحال عند ابن مالك قال : " وقد حدّها النحويون بحدود منها حد ابن مالك فقال : الحال هو ما دلّ على هيئة وصاحبها متضمناً ما فيه معنى " في " غير تابع ولا عمدة " <sup>(٣)</sup> ، ثم قال <sup>(٤)</sup> : " وهذا الحد وإن طال فهو مشتمل على نكت حسنة " ، ومن ذلك أيضاً اعتراضه على حد ابن الخباز للإضافة حيث قال : " وأما معناهما اصطلاحاً فقال ابن الخباز : الإضافة ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ ليس تابعاً ولا خبراً ولا مركباً معه " <sup>(٥)</sup> ، ثم قال : " وأخرج المركب بقوله : ولا مركباً معه ، يعني : وليس الاسم الثاني مركباً مع الأول تركيب مزجٍ ، وإلا فالإضافة نوع من أنواع التركيب ، فلو أراد نفي التركيب مطلقاً انتفت الإضافة ، فأطلق في موضع التقييد ، وذلك مما لا يجوز في الحد " <sup>(٦)</sup> .

## ٥- مُنَاوِيَنِ الْأَبْوَابِ

يعلق المصنف في كثير من الأحيان على عنوان الباب النحوي ، وقد يورد أسماء أخرى عُرف بها هذا الباب ، وقد يعدل تسميته بها ، ومن ذلك قوله في باب المفعول الذي لم يسم فاعله : " اختلفت عبارة النحوين في هذا الباب ، فمنهم من يقول : باب المفعول الذي لم يُسم فاعله كما قلنا وهو صحيح ؛ لأن المفعول في هذا الباب لم يُسم فاعله ، ومنهم من يقول : باب الفعل الذي لم يُسم فاعله ، وهو أيضاً صحيح ؛ لأن الفعل في هذا الباب لم يُسم فاعله ، ومنهم من يقول : باب فعل ما لم يُسم فاعله ، فتضييف الفعل إلى " ما " وهي موصولة واقعة على المفعول ، وهو أيضاً صحيح لما

(١) ينظر : المصدر السابق ٢٨٢ .

(٢) ينظر : المصدر السابق لوحة (٢٤٩ / أ) ، وينظر كذلك : المفصل ١٢٢ .

(٣) ينظر : شرح المتنحة لوحة (١٥٤ / أ) ، وينظر كذلك : شرح التسهيل ٣٢١/٢ .

(٤) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٥٤ / ب) .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٣١٠ .

(٦) ينظر : المصدر السابق .

علِمْتَ مَا تقدَّمْ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : بَابٌ مَالِمْ يُسَمِّ فَاعلِمْ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ "مَا" وَاقِعَةً عَلَى الْمَفْعُولِ فَيَكُونُ بِمَعْنَى الْعَبَارَةِ الْأُولَى ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ وَاقِعَةً عَلَى الْفَعْلِ ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى الْعَبَارَةِ الثَّانِيَةِ <sup>(١)</sup> ، وَقُولُهُ فِي بَابِ كَانْ وَأَخْوَاتِهَا : "هَذَا الْبَابُ تَكَلَّمُ فِيهِ عَلَى الْأَفْعَالِ النَّوَاقِصِ وَهِيَ كَانْ وَأَخْوَاتِهَا ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ نَوَاقِصُ لِأَنَّهَا لَا يَسْتَقْلُ الْكَلَامُ بِهَا مَعَ مَرْفُوعِهَا كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ ، بَلْ لَا بدَّ مِنْ ذِكْرِ مَنْصُوبِهَا ، وَحِينَئِذٍ يَسْتَقْلُ الْكَلَامُ ، وَقِيلَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ نَوَاقِصُ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَدْلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَالْحَدِثِ ، وَهَذِهِ تَدْلُّ عَلَى الزَّمَانِ دُونَ الْحَدِثِ ، فَنَقَصَتْ عَنِ الْأَفْعَالِ ، وَمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَدْلُّ عَلَى الْحَدِثِ أَنَّهَا لَا تَدْلُّ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُذْكَرْ ، فَإِذَا ذُكِرَ دَلَّتْ عَلَيْهِ وَعَمِلَ عَمَلَهَا" <sup>(٢)</sup> ، وَقُولُهُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ لَهُ : "... فَيَتَعَيَّنُ الْمَفْعُولُ لَهُ وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ هَكَذَا سَمَاهُ سَبِيُّوْيِهِ ، وَيُسَمِّي الْعُذْرَ لِأَنَّهُ عَذْرُ الْفَاعِلِ فِي إِيقَاعِ الْفَعْلِ ، إِذْ لَوْلَمْ يُذْكُرْهُ لَظَنَّ أَنَّهُ وَقَعَ الْفَعْلُ عَبْثًا كَمَا وَقَعَ فِي نَفْسِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ رَأَى أَفْعَالَ الْخَضَرِ مِنْ خَرْقِ السَّفِينَةِ وَغَيْرِهِ حِينَ لَمْ يَعْرِفْ السَّبِبَ ، وَيُسَمِّي الْعَلَةَ وَهُوَ بَيْنَ ، وَالْغَرَضِ وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَفْعُولٍ لَهُ يَكُونُ مِنْ أَغْرَاضِ الْفَاعِلِ كَـ "قَدِعْتُ عَنِ الْهِيجَاءِ جُبْنًا" ، فَاجْبَنُ لَيْسَ بِغَرَضٍ لِأَحَدٍ ، وَإِنَّمَا غَرَضُ الْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ شَجَاعًا ، وَإِنَّمَا الْجَبَنُ أَمْرٌ جُبِلَتْ عَلَيْهِ النَّفْسُ مَعَ كَرَاهِتِهِ لَهُ ، وَيَلِيقُ أَنْ يُسَمِّي سَبِيًّا ، وَالْمَصْدِرُ الْمَعْلُّ بِهِ" <sup>(٣)</sup> .

## ٦- عدم التكرار

إِذَا تَقْدَمَتْ مَسْأَلَةٌ فِي الْكِتَابِ لَا يَعِدُ الْمَصْنُفُ الْحَدِيثَ عَنْهَا ، بَلْ يُحِيلُ إِلَى مَا سَبَقَ ، وَإِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تُشَرَّحَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي يَعْرُضُ لَهَا مَتَّخِرًا ، أَرْجَأَ الْكَلَامَ عَلَيْهَا حَتَّى يَصُلُّ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ . وَمِنَ الْأَمْثَالِ عَلَى إِحَالَتِهِ إِلَى مَا سَبَقَ قُولُهُ : "فِي إِعْرَابِ الْجَمْعِ الْمَذَكُورِ السَّالِمِ مِنَ الْأَقْوَالِ مَا فِي إِعْرَابِ التَّشْتِينَيَةِ إِلَّا إِعْرَابُهَا إِعْرَابُ الْمَقْصُورِ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ هَاهُنَا" <sup>(٤)</sup> ، وَقُولُهُ : "وَاعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْجَمْعَ يَلْحِقُهُ تَنْوِينٌ يُسَمِّي

(١) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمُنْتَهَى لَوْحَةُ (١١٦/١) .

(٢) يَنْظُرُ : الْمَصْدِرُ السَّابِقُ لَوْحَةُ (١٩٨/ب) .

(٣) يَنْظُرُ : الْمَصْدِرُ السَّابِقُ لَوْحَةُ (١٤٩/١) ، وَيَنْظُرُ كَذَلِكَ عَلَى سَيِّلِ الْمَثَالِ صَفَحةُ : ٧٧ وَ ٧٨ وَ ٣١٣ ، وَلَوْحَةُ (١٢٧/ب) وَ (١/١٧٥) وَ (١/٢٣٧) وَ (٢٥٦/ب) .

(٤) يَنْظُرُ : الْمَصْدِرُ السَّابِقُ ١٦٥ .

تنوين المقابلة ، وقد تقدم الكلام عليه <sup>(١)</sup> ، قوله : "قطع الظروف عن الإضافة قد تكلمنا عليها في باب الإضافة مستوفاة فلا نعيدها هنا" <sup>(٢)</sup> . ومن الأمثلة على إرجاء الكلام عن مسألة ما حتى يصل إلى الموضع الذي ينبغي أن تدرس فيه قوله : " وما جاء من نداء الشعراء رسوم الديار ونحوها فمأول كما سيأتي في بابه" <sup>(٣)</sup> ، قوله : " لا يُعرب غير المضارع من الأفعال ، وستأتي وجوه إعرابه في الباب بعد هذا" <sup>(٤)</sup> ، قوله : " سوى " وتبسيط الكلام عليها في باب الاستثناء إن شاء الله تعالى" <sup>(٥)</sup> .

## ٧- شرح الشواهد

يشرح المصنف في معظم الأحيان أبيات الشواهد ، ويفسر المعاني اللغوية لما ورد فيها من كلمات تحتاج إلى تفسير ، ومن ذلك قوله في بيت عمرو بن يربوع :

رأى برقاً فأوضع فوق بكرٍ      فلا بكِ ما أسالَ ولا أغاماً

" ومعنى " ما أسال ولا أغاماً " : لما رأى البرق حلفَ أنَّ هذا البرق ما أجرى سيلًا ولا رأى معه غمامًا ، و " أوضع " : يعني أسرع ، و " البكر " بفتح الباء : ولد الناقة" <sup>(٦)</sup> ، وفي بيت أبي ذؤيب الهمذلي :

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ      بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

يقول : " ذو حيد " بفتح الحاء المهملة ، وياء مثناة من أسفل هو : الوعل ، و " الحيد " : العقدُ التي في قرنِه ، و " المشمخِر " بالشين والخاء المعجمتين : الجبل المرتفع ، و " الظيان " بالظاء المعجمة : ياسمين البر ، و " الآس " : هو النبات المعروف ذو الرائحة الطيبة ، وقيل : هو نقطُ العسل الذي ينقطُ على الحجارة من النحل الذي يعشش في شقوق الجبل" <sup>(٧)</sup> ، ويقول في شرح أبيات العجاج :

(١) ينظر : المصدر السابق ١٧٧.

(٢) ينظر : شرح المتنحة لوحدة (١/١٧٤).

(٣) ينظر المصدر السابق ١٨.

(٤) ينظر : المصدر السابق ٩٨.

(٥) ينظر : المصدر السابق ٣٤١.

(٦) ينظر : المصدر السابق ٢٨٣.

(٧) ينظر : المصدر السابق ٢٨٦.

يركب كل عاقر جمهور  
مخافة وزعل المحبور  
والهول من تهول الهبور

" والعاقر " : الرمل الذي لا ينبت شجراً كالمرأة العاقر التي لا تلد ، و " الجمّور " : الرمل الكثير المجنح المشرف على ما حوله من الأرض ، و " الزعل " بالزراي والعين المهملة مفتوحتين : شدة النشاط ، و " المحبور " : المسورو ، و " الهول " : الخوف ، و " التهول " : تعظم الشيء في النفس ، و " الهبور " : جمع هير كفلسٍ وفلوس ، وهو المطير من الأرض ، وهو يصف في هذا الرجز ناقته ، واستمر في وصفها إلى أن شبها بحمار وحش نفر من الصائد فركب الرمل الذي لا ينبع ، المشرف على ما حوله من الأرض لئلا يغتاله الصائد من بين الشجر ... " <sup>(١)</sup> .

## - اللغات

ذكر المصنف العديد من اللغات الواردة عن العرب في كثير من الموضع ، ومن ذلك قوله : " ولغير الحجازيين لغة في الفعل المضارع المفتوح الأول إذا كان ماضيه مكسور العين نحو : علّمتَ تعلمُ ، فيكسرون حرف المضارعة منه ما لم يكن ياءً " <sup>(٢)</sup> ، وقوله : " فإنْ كان دون تاء التأنيث ، فإما أن يكون ممنوناً منصوباً فيوقف عليه بالألف كما ذكر ، وهو الفصيح المشهور ، والوقف عليه بالسكون لغة " <sup>(٣)</sup> ، وقوله : " وفي " فم " إذا أفرد لغات ... " وذكرها <sup>(٤)</sup> .

## - السماع

نجد أن للسمع أهمية كبيرة عند المصنف ، فهو يعتمد في أحکامه على المسموع

(١) ينظر : شرح المحة لوحه (١٥١/١) ، وينظر كذلك على سبيل المثال صفحة : ٤٨ و ٧٣ و ٧٤ و ١٦٧ و ٢٢٣ و ٢٥٩ و ٢٩٥ و ٢٦٧ .

(٢) ينظر : المصدر السابق . ٩٩ .

(٣) ينظر : المصدر السابق . ١٢١ .

(٤) ينظر : المصدر السابق . ١٢٩ ، وينظر كذلك على سبيل المثال : ٤٤ و ٤٦ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٦ و ١٤٩ و ١٥٨ و ١٧٢ و ١٨٠ .

ويتوقف عنده ، ومن ذلك قوله : " وأجاز غير البصريين أن تكون لابتداء الغاية في الزَّمان وهذا هو الصحيح ؛ لأنَّه قد كثُر في القرآن والشعر بحيث لا يُدفع ، ومن تَبَعَ ذلك وَجَدَ مِنْهُ شَيْئاً كثِيرًا " <sup>(١)</sup> ، قوله : " واحتفوا هَلْ تكون اسْمِيتَهَا - أَي الْكَاف - في النَّثْرِ وَالنَّظَمِ أَمْ في النَّظَمِ فَقَطْ ؟ فَمَذَهَبُ سِيبُوِيَّهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا في النَّظَمِ ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى وَقْعِ ذَلِكَ في النَّثْرِ وَالنَّظَمِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ لِكَثِيرَةِ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ " <sup>(٢)</sup> ، قوله : " وَالصَّحِيحُ جُوازُ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ لِهِ عَلَى عَامِلِهِ كَوْلُوكَ : أَدْبَأَ ضَرَبَتُ زِيدًا ، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ فَالسَّمَاعُ يَرَدُ عَلَيْهِ " <sup>(٣)</sup> ، قوله : " وَكَانَ الْأَصْلُ إِلَّا يَجُوزُ وَقْعُ الْمَصْدَرِ مَوْقِعَ الْحَالِ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَعْنَى وَصَاحِبِ الْحَالِ جَثَّةً ، وَلَا يُخَبِّرُ عَنِ الْجَلْثَةِ بِالْمَعْنَى ... وَلَكِنَّهُ لَمَّا ثَبَّتَ السَّمَاعُ وَقَفَ عَنْهُ " <sup>(٤)</sup> ، قوله في " بَلَهُ " الَّتِي لِلإِسْتِثنَاءِ : " وَجُوازُ فِي الْإِسْمِ بَعْدِهَا الرُّفْعُ وَالْجَرُّ وَالنَّصْبُ ، وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُهُمُ الْنَّصْبَ ، وَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهِ مَعَ ثَبُوتِ السَّمَاعِ " <sup>(٥)</sup> ، قوله : " وَأَنْكَرَ الشَّيْخُ أَبُو حِيَانَ أَنَّ يُقَالُ : " نَفْسَاهُمَا " " عَيْنَاهُمَا " بِالْتَّشِيَّةِ ، وَقَالَ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِّنَ النَّحْوَيْنِ ، وَقَدْ نَقَلَهُ سَبْعَةُ مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ الْحَذَاقَ الثَّقَاتَ : ابْنُ مَالِكَ وَابْنِهِ وَابْنِ مَعْطَى وَالْسَّيْدِ رَكْنِ الدِّينِ الْمَوْصَلِيِّ وَابْنِ النَّحْوَيْةِ وَابْنِ إِيَازَ وَابْنِ الْقَوَاسِ رَحْمَهُمُ اللَّهُ " <sup>(٦)</sup> .

وَمَعَ اعْتِمَادِ الْمَصْنُوفِ عَلَى السَّمَاعِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ بِهِ دُونَ روَيْةٍ أَوْ حَذْرٍ بِلْ بَنْجَدِهِ يَحْصُسُ مَا يَسْمَعُ ، وَمَنْ ذَلِكَ : مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ سِيبُوِيَّهُ يُلْحِقُ وَزْنَ : (فَعِيل) وَ (فَعِيل) مِنْ أَمْثَالِ الْمُبَالَغَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْعَمَلِ ، وَالْمِبَرَدُ لَا يَلْحِقُهُمَا بِهِ ، وَقَدْ اسْتَشَهَدَ سِيبُوِيَّهُ عَلَى " فَعِيلٍ " بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

حَذَرُ أَمْوَارًا لَا تُضِيرُ وَآمِنٌ      مَا لِيَسْ مَنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ  
فَنَصَبَ " أَمْوَارًا " بِـ " حَذَرٍ " وَهُوَ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ ، قَالَ الْمَصْنُوفُ : " وَبَالْعَلِيَّ الْمِبَرَدِ حَتَّى

(١) يَنْظَرُ : شَرْحُ المَنْحَةِ ٢١٣ .

(٢) يَنْظَرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٢٤٢ .

(٣) يَنْظَرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ لَوْحَةُ (١٤٩ / بِ) .

(٤) يَنْظَرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ لَوْحَةُ (١٥٥ / بِ) .

(٥) يَنْظَرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ لَوْحَةُ (١٨١ / أَ) .

(٦) يَنْظَرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ لَوْحَةُ (٢٤٦ / بِ) ، وَيَنْظَرُ كَذَلِكَ عَلَى سَيِّلِ الْمَشَالِ صَفَحَةُ : ١٣٠ وَ ٣٤٢ وَ ٣٧٥ ، وَلَوْحَةُ (١٨١ / أَ) وَ (٢٥٥ / بِ) .

ادعى أنَّ الْبَيْتَ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيْبُوِيَّهُ مِنْ قَوْلِهِ : حَذَرَ مَصْنَوْعٌ ، وَحَكَى أَنَّ الْمَازَنِيَّ  
ذَكَرَ أَنَّ أَبَا يَحْيَى الْلَّاحِقِي زَعَمَ أَنَّ سَيْبُوِيَّهُ قَالَ : التَّمَسْ لِي بَيْتًا شَاهِدًا عَلَى إِعْمَالِ فَعْلٍ ،  
قَالَ : فَصَنَعْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ ، وَهَذِهِ الْحَكَايَةُ مُسْنَدَةٌ إِلَى رَجُلٍ قَدْ اعْتَرَفَ بِكَذْبِهِ عَلَى  
الْعَرَبِ فَلَا يُقْبِلُ مَا قَالَ " (١) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ سَيْبُوِيَّهُ أَنْشَدَ :

أَلَا أَضْحَىْتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا      وَأَضْحَىْتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامًا

قَالَ : " فَأَمَامٌ فِي الْبَيْتِ اسْمُ امْرَأَةِ أَصْلِهِ : أَمَامَةٌ ، فَرَخْمَتْ بِحَذْفِ التاءِ وَتَرْكِ الْمِيمِ  
مُفْتَوْحَةً عَلَى لِغَةِ مَنْ نَوَى بِاَبْقَى الاسمِ ، وَقَالَ الْمِيرَدُ : الرِّوَايَةُ فِي الْبَيْتِ : وَمَا عَهَدْتِي  
كَعْهَدْكَ يَا أَمَامَةً ، فَهُوَ تَرْخِيمٌ فِي النَّدَاءِ ، فَلَا شَاهِدٌ فِيهِ ، وَرِوَايَةُ سَيْبُوِيَّهُ ثَابِتَةٌ ، فَهُوَ يَـ  
حَجَّةٌ لَهُ ، وَلَا تُرْدُ رِوَايَةُ سَيْبُوِيَّهُ بِرِوَايَةِ الْمِيرَدِ وَإِنْ كَانَا ثَقْتَيْنِ ؛ لِأَنَّ سَيْبُوِيَّهُ أَثْبَتَ  
وَأَدْرَى " (٢) .

وَمِنْ ذَلِكَ : مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ " شَدَّ " إِنْ لَحْقَهُ هَاءُ الْغَائِبِ فَالْأَكْثَرُ فِيهِ لِزُومِ الضَّمِّ ،  
وَبَعْضُهُمْ يَجْرِي فِيهِ الْحَرْكَاتُ الْثَّلَاثُ كَمَا لَوْلَمْ يَلْحِقَهُ هَاءُ الْغَائِبِ ، قَالَ الْمُصْنَفُ :  
" وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٌ ثَلْبٌ فِي فَصِيحَةٍ ، وَقَدْ وَهَمَ بَعْضُ شَرَاحِهِ ، وَلَا وَجْهٌ لِتَوْهِيمِهِ ،  
لِأَنَّ إِمامَ ضَابطِ مُعْتَدِّ عَلَى نَقْلِهِ " (٣) .

وَبِبِيَانِ أَهْمَمِ السَّمَاتِ الَّتِي اتَّسَمَّ بِهَا كِتَابُ " شَرْحُ الْمَنْحَةِ فِي الْاختِصارِ الْمَلْحَةِ " يَكُونُ  
قَدْ اتَّضَحَ لَنَا الْمَنهَجُ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ الْمُصْنَفُ فِي كِتَابِهِ .

(١) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَنْحَةِ لَوْحةٌ (١٣٩ / ب). وَيَنْظُرُ كَذَلِكُ : الْكِتَابُ ١١٣ / ١، وَشَرْحُ شَوَّاهِدِ الْعَيْنِ ٣ / ٥٤٣.

(٢) يَنْظُرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ لَوْحةٌ (٢١٥ / أ). وَيَنْظُرُ كَذَلِكُ : الْكِتَابُ ٢٧٠ / ٢، وَالْخِزانَةُ ٣٨٩ / ١.

(٣) يَنْظُرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ لَوْحةٌ (٣١٣ / أ).

## **الفصل الثالث**

**وفيه مباحثان :**

**١ - اختياراته**

**٢ - مذهببه الندوة**

## أولاً : اختياراته

يتضح لنا من خلال هذا الباب أنَّ لابن حابر شخصية علمية قوية واضحة الظهور ، فقد انطلق بثقة يبني رأيه ويدلي بدلوه في المسائل التي لكتبار العلماء آراء فيها ، فيؤيد من الآراء ما صَحَّ لديه ، ويردّ ما كان ضعيفاً أو مرجوحاً في اعتقاده ، وسأاستعراض هنا بعضًا من آرائه :

### ١- "من" ثنائية الوضع

اختلف النحويون في "من" الجار هل هي ثنائية الوضع أو ثلاثة<sup>(١)</sup> ؟ فالجمهور على أنها ثنائية الوضع مبنية على السكون ، وإلى هذا ذهب المصنف ، وذهب الكسائي إلى أنها ثلاثة أصلها : "منا" ثم خُففت لكثرة دورها في الكلام فحذفت ألفها وسُكنت نونها ، ولأجل ذلك فُتحت نونها إذا دخلت على الألف واللام نحو : "من الله" رجوعاً إلى أصلها من الفتح ، قال ابن حابر : "ولا حجة له في ذلك ؛ لأنَّهم إنما فتحوها تخفيفاً لكثرة دخولها على الألف واللام ، فكرهوا أن يُجروها على أصل التقاء الساكين ، فيجمعوا بين كسرتين في كثير من الكلام ، ويدلّ على ذلك أنهما كسرتا نونها إذا دخلت على غير الألف واللام نحو : "حيثُ مِنْ أَبِنِك" ، إذ دخولها على مثل هذا قليلٌ بالنسبة إلى دخولها على الألف واللام "<sup>(٢)</sup> .

### ٢- اسمية الكاف في النثر والنظم

هناك خلاف بين النحاة في الكاف هل تكون اسمًا في النثر والنظم أو في النظم فقط ؟ فمذهب سيبويه وبعض البصريين أنَّ ذلك لا يكون إلا في النظم ، وذهب الأخفش وأبو علي وابن جني والزمخشري إلى وقوع ذلك في الاختيار ، وتبعهما ابن مالك والمصنف ، قال في ذلك : "وهو الصحيح لكثرة ما ورد من ذلك"<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : الارتفاع ٤٤١/٢ ، والممع ٢١١/٤ .

(٢) ينظر : شرح المحة ٢١٥ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٢٤٣ .

### ٣- أثبّت القسم الاستعطافي

اختلف النحويون في الاستعطاف هل يكون قسماً أم لا؟ فذهب بعضهم إلى أنه ليس بقسم؛ لأنّ القسم لا يحاب إلا بجملة خبرية وهذا يحاب بالطلب، وهذا قول ابن عييش وابن عصفور وأبي حيان ومن تبعهم، وذهب ابن مالك والرضي إلى أنه قسم، ويسمونه القسم الاستعطافي أو قسم السؤال، وهو لا يحتاج إلى ما يحاب به لقيام الطلب مقامه، وإلى هذا الرأي ذهب المصنف<sup>(١)</sup>.

### ٤- الحروف النائبة عن حرف القسم هي العاملة بنفسها

ذهب المصنف إلى أنّ الحروف النائبة عن حرف القسم هي العاملة بنفسها قال: "فالصحيح أنّها العاملة بنفسها"<sup>(٢)</sup>، وهذا الذي ذهب إليه هو رأي الأخفش وتبعه في ذلك جماعة من المحققين كابن عصفور وابن أبي الريبع، وذهب آخرون إلى أنّ الجر بحرف القسم المحذوف، وهو اختيار ابن مالك، وذكر أبوحيان أنّه مذهب الكوفيين.

### ٥- موجب الجر لتمييز "كم" الخبرية

اختلفوا في موجب الجر لتمييز "كم" الخبرية، فمذهب سيبويه أنّه مجرور بإضافة "كم" إليه، ومذهب الخليل والكوفيين أنّه مجرور بـ "من" المقدرة بدليل ظهورها في بعض الموضع، قال المصنف: "وفي مذهب سيبويه إضافة المبني، وفي مذهب الخليل عمل حرف الجر مع حذفه، وهو في غاية الشذوذ، والأحسن مما قالوه أنّها محمولة على "رب" في جر ما بعدها؛ لأنّ "رب" نقىضتها في المعنى، إذ "رب" للتقليل و "كم" للتکثير، والشيء يُحمل على نقىضه كما يُحمل على نظيره"<sup>(٣)</sup>.

### ٦- الفاعل هو أصل المرفوعات

اختلف النحويون في أصل المرفوعات هل هو الفاعل أو المبتدأ؟ فقيل المبتدأ هو

(١) ينظر: شرح المنحة ٢٨٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٩٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣٤٥ و ٣٤٦.

الأصل ، وينسب هذا المذهب إلى سيبويه وابن السراج وتبعهما ابن الأنباري وابن عصفور وابن مالك ، وقيل : الفاعل ، وإلى هذا ذهب الخليل والزجاجي والمخشري وابن يعيش ، وتبعد المصنف في ذلك قال : " والظاهر أصلية الفاعل ؛ لأنّه مرفوع بعامل لفظيّ ، والعمل بحكم الأصل للعوامل اللفظية ، وعامل المبتدأ معنوي ، فلا يكون أصلًا " <sup>(١)</sup> ، وقيل : كل واحد منهما هو أصل في نفسه ، ونسب هذا القول إلى الأخفش وابن السراج وأبي علي الفارسي ، واختاره ابن باشاذ والرضي .

#### ٧- " ما " التعبيرية نكرة بهنلا شادع

اتفق النحويون على أنّ " ما " التعبيرية اسم في موضع رفع على الابتداء ، ثم اختلفوا في معناها <sup>(٢)</sup> : فذهب سيبويه والخليل وجمهور البصريين إلى أنها نكرة تامة مبهمة غير موصوفة ، وهي تعني شيء ، والجملة بعدها في موضع الخبر ، قال المصنف : " وهذا القول في " ما " هو المناسب للتعجب ؛ لأنّه معنى خفيّ السبب فينبغي أن يكون اللفظ الدال عليه مبهمًا ... " <sup>(٣)</sup> ، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية والجملة بعدها خبر عنها ، وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة ، والجملة بعدها صلتها ، والخبر مذوق لازم الحذف ، وهذا هو المشهور من أقوال الأخفش ، ولله قوله آخران : أحدهما وافق فيه قول سيبويه ، والثاني أنّ " ما " نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، والخبر مذوق وجواباً .

#### ٨- جواز تقديم خبر " ليس " عليها

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر " ليس " عليها ، وتبعد المبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج وأكثر المؤخرين ، وذهب أكثر البصريين إلى جواز تقديم خبر ليس عليها <sup>(٤)</sup> ، وتبعد المصنف ابن عصفور والمصنف <sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : شرح المحة ٣٦٤.

(٢) ينظر : الكتاب ٧٢/١ ، والمقتضب ١٧٣/٤ و ١٧٧ ، والمفصل ٢٧٧ ، وأسرار العربية ١١٢ ، وشرح المفصل ١٤٩/٧ ، وابن القواس ٩٥٨/٢ ، والجني الداني ٣٣٧ ، والمغني ٣٩٢ .

(٣) ينظر : شرح المحة لوحة (١ / ١) .

(٤) ينظر : الإنفاق ١٦٠/١ ، والارتفاع ٨٧/٢ .

(٥) ينظر : شرح المحة لوحة (٢٠٢ / ب) .

## ٩- مراتب النداء

حروف النداء بالنسبة للقريب والبعيد والمتوسط للنحوين فيها ثلاثة مذاهب <sup>(١)</sup> :  
الأول : مذهب سيبويه أنّ الهمزة للقريب وبافي حروف النداء للبعيد ، ولم يذكر  
المتوسط ، وساوى بين البعيد حقيقة وحكماً ، وعلى مذهب سيبويه جرى المصنف <sup>(٢)</sup> ،  
الثاني : مذهب المبرد وهو أنّ "أيا" و "هيا" للبعيد ، والهمزة و "أي" للقريب ،  
والباء صالحة لهما ، ولم يتعرض للمتوسط ، الثالث : أن للنداء ثلاث مراتب ، وذكره  
ابن برهان وابن القواس .

## ١٠ - "إما" بسيطة وليس مركبة

ذهب سيبويه إلى أنّ "إما" مركبة من "إن" الشرطية و "ما" الرائدة ، وقيل  
هي بسيطة واختاره أبو حيان <sup>(٣)</sup> ، وإلى هذا ذهب المصنف قال : "فالصحيح بساطتها ؛  
لأنّ البساطة هي الأصل" <sup>(٤)</sup> .

وإذا صحت الفكرة عند ابن حابر ، وقوى لديه الدليل ، لا يتوانى عن تأييدها ولو  
كان في ذلك مخالفة صريحة لأئمة النحوين ، ومن ذلك :

١- ذكر أنّ هناك خلافاً بين النحوين حول اسمية الكاف هل تكون في النظم والنشر أو في  
النظم فقط ؟ قال : "فمذهب سيبويه أنّ ذلك لا يكون إلا في النظم ، وذهب غيره  
إلى وقوع ذلك في النشر والنظم ، وهو الصحيح لكثره ماورد من ذلك" <sup>(٥)</sup> .

٢- ذكر وجود خلاف بين النحوين في اشتراط أن يكون السبب المنصوب على المفعول له  
والفعل المعلل به في زمان واحد لنصب المفعول له ، قال : "شرطه الأعلم والمتآخرون ،  
ولم يشترطه المتقدمون ، والصحيح اشتراطه ؛ لأنّه علة ومعلول ، والمعلول لا يتأخر عن

(١) ينظر : الكتاب ٢٢٩/٢ و ٢٣٠ ، وابن القواس ١٠٣٤/٢ ، وشرح التصريح ١٦٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٣٤/٣ .

(٢) ينظر : شرح المنشحة لورقة (٢٠٨ / ١) .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٢٦/١ و ١٤١/٣ و ٣٣٢ ، والارتشف ٦٤٢/٢ ، والهمع ٥٥٥/٥ .

(٤) ينظر : شرح المنشحة لورقة (٢٦٠ / ١) .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٢٤٣ .

عامله في الزمان ولا يتقدم <sup>(١)</sup> ، ولم يشترط ذلك سبيویہ ولا أحد من المتقدمین <sup>(٢)</sup> .

٣- قال المصنف عن الحال المؤكدة : " الحال المؤكدة كثيرة وقد أثبتها الجمهور ، ونفافها البرد والفراء ، وتبعهما السهيلي ، وقولهم ينافي ماورد من ذلك ، وركوب التأويل مع كثرة السماع لا يقبل " <sup>(٣)</sup> .

٤- ذهب سبيویہ إلى أن " من " التي بعد أفعال التفضيل لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض <sup>(٤)</sup> ، قال المصنف : " الصحيح في " من " المقترنة بأفعال التفضيل أنها لابتداء الغاية ، ولا تفيض مع الغاية التبعيض خلافاً لسبيویہ ؛ إذ ليس المعنى على التبعيض كقولك : " الله أعظم من كل عظيم " <sup>(٥)</sup> .

هذه بعض آراء ابن جابر كما ظهرت لي من خلال كتابه ، ونستطيع أن نتبين منها وضوح شخصيته العلمية ، واعتداده برأيه مما يجعله في مصاف كبار العلماء .

(١) ينظر : المصدر السابق لوحة ( ١٥٠ / ب ) .

(٢) ينظر : الارتفاع ٢٢١/٢ ، والمجمع ١٣٢/٣ ، وشرح التصریح ٣٣٥/١ .

(٣) ينظر : شرح المتنحة لوحة ( ١٦٤ / أ ) .

(٤) ينظر : الكتاب ٤/٢٢٥ ، والارتفاع ٢/٤٤١ ، والجني الداني ٣١٢ .

(٥) ينظر : شرح المتنحة لوحة ( ١٧٠ / أ ) .

## ثانياً : مذهب النحو

تظهر لنا بصرية ابن جابر واضحة جلية من خلال كتابه : "شرح المنحة في اختصار الملحقة" ، فهو يأخذ بآراء البصريين ويحتاج لهم ويدافع عنهم ، ولا يفتأً يذكر إمامهم سيبويه ويستشهد بآرائه ويفيد أقواله ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

١ - ذهب ابن جابر مذهب البصريين في مسألة اشتقاق الاسم<sup>(١)</sup> ، فقد قالوا هو مشتق من "السمو" ، وقال الكوفيون هو مشتق من "الوسم" .

٢ - اختلف البصريون والكوفيون في "أي" إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، فالبصريون يرون أنها حينئذ مبنية على الضم ، وإلى هذا ذهب المصنف<sup>(٢)</sup> ، والكوفيون يرون أنها معربة ، فـ "أي" عندهم معربة مطلقاً سواء أضيفت أو لم تضاف ، ذكر صدر صلتها أو حُذف .

٣ - وافق ابن جابر البصريين في أن "كي" قد تكون حرف جرّ ، وقد تكون ناصبة للفعل بنفسها<sup>(٣)</sup> ، أما الكوفيون فيرون أنها لا تكون إلا حرف نصبٍ ، ولا يجوز أن تكون حرف جر .

٤ - ذهب ابن جابر مذهب البصريين في كون فعل الأمر مبنياً<sup>(٤)</sup> خلافاً للковيين القائلين باعرابه .

٥ - فرق ابن جابر بين ألقاب حركات الإعراب وبين ألقاب حركات البناء<sup>(٥)</sup> ، وهو بهذا يذهب مذهب البصريين في التفريق بينهما ، أما الكوفيون فلا يفرقون بل يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر .

٦ - اختلف البصريون والكوفيون في "كلا" و "كلتا" ، فذهب الكوفيون إلى أنهما

(١) ينظر : شرح المنحة ١٢ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٥٣ و ٥٤ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٦٣ و ٢٦٨ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٨١ و ٩٨ .

(٥) ينظر : المصدر السابق ١٠٦ .

مثنين لفظاً ومعنى ، فالثنية فيهما حقيقة ، وذهب البصريون إلى أنهما مفردان لفظاً  
مثنيان معنى ، فالثنية فيهما ليست بثنية حقيقة ، والألف فيهما كالألف في "عصا  
ورحاً" ، وقد أخذ المصنف بمذهب البصريين واحتج لهم<sup>(١)</sup> .

٧- ذهب ابن جابر مذهب البصريين في كون "رب" حرف جرّ ، أما الكوفيون فذهبوا  
إلى أنها اسم ، قال المصنف : " وادعاء اسميتها في غاية البعد ، ولو أدعى أنها تخرج  
عن الحرفية في بعض الموضع كـ " عن " و " على " كان أقرب "<sup>(٢)</sup> .

٨- وافق ابن جابر البصريين على أنّ واو " رب" لا تعمل في النكرة الجر بنفسها ، وإنما  
العمل لـ " رب" المقدرة<sup>(٣)</sup> ، أما الكوفيون فيرون أن واو " رب" هي التي تعمل  
الجرّ في النكرة .

٩- قال بقول البصريين في أنّ "أيمن الله" اسم مفرد مشتق من اليمُن والبركة ،  
وهمزته همزة وصل<sup>(٤)</sup> ، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ "أيمن" جميع يمين ، وهمزته  
همزة قطع .

١٠- ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على  
نفي أو استفهام ، وهذا هو الذي ذهب إليه المصنف وقال عنه إنه المذهب الصحيح<sup>(٥)</sup> ،  
أما الكوفيون فلم يشترطوا ذلك ، وجوزوا وقوع الوصف مبتدأ دون أن يتقدمه نفي  
أو استفهام .

١١- وافق البصريين في عدم جواز إقامة غير المفعول به نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول  
به ، قال : " وكلّ ما سمع ما يوهم ذلك فهو مأول أو شاذ لا يُقاس عليه "<sup>(٦)</sup> ،  
وأجاز الكوفيون إقامة غير المفعول به مع وجوده<sup>(٧)</sup> ، وقال المصنف بعد أن ذكر

(١) ينظر : شرح المحة ١٥٨ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٢٥٦ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٢٦٥ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٢٩٢ .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٣٥٦ .

(٦) ينظر : المصدر السابق لوحة (١١٨ / ب) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١٢٨ / ٢ ، وارتفاع الضرب ١٩٤ / ٢ ، وهمع المقامع ٢٦٥ / ٢ .

أدلتُم : " ولا دليل لهم فيه لقبوله التأويل ، وإن جاء شيء من ذلك لا يقبل التأويل فهو شاذ لم يكثر بحث لا يقاس عليه " <sup>(١)</sup> .

١٢ - ذهب ابن جابر مذهب البصريين في مسألة أصل المصدر <sup>(٢)</sup> ، حيث قالوا إن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه ، بينما ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه <sup>(٣)</sup> .

١٣ - وافق ابن جابر البصريين في أن " أَفْعَل " في التعجب فعلٌ ماضٍ <sup>(٤)</sup> ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم <sup>(٥)</sup> .

٤ - اختلف البصريون والكوفيون في " نعم " و " بئس " هل هما فعلان أم أسمان <sup>(٦)</sup> ؟ فذهب الكوفيون إلى أنهما أسمان مبتدآن ، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإلى هذا ذهب المصنف <sup>(٧)</sup> .

١٥ - قال ابن جابر يقول البصريين في أن " إِن " وأنواعها تنصب الاسم وترفع الخبر ، قال : " هذا الذي عليه البصريون وهو الصحيح " <sup>(٨)</sup> ، أما الكوفيون فيرون أنها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، وإنما الخبر باقٍ على رفعه كما كان قبل دخولها <sup>(٩)</sup> .

١٦ - ذهب ابن جابر مذهب البصريين في مسألة العطف على الضمير المحروم دون إعادة الخافض <sup>(١٠)</sup> ، حيث أوجب البصريون إعادة الجار في السعة ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك بدون شرط إعادة الجار <sup>(١١)</sup> .

(١) ينظر : شرح المتنحة لوحدة (١١٩/١).

(٢) ينظر : المصدر السابق لوحدة (١٤٨/١).

(٣) ينظر : الانصاف ٢٣٥/١ (مسألة " ٢٨ ").

(٤) ينظر : شرح المتنحة لوحدة (١٨٦/١).

(٥) ينظر : الانصاف ١٢٦/١ (مسألة " ١٥ ").

(٦) ينظر : المصدر السابق ٩٧/١.

(٧) ينظر : شرح المتنحة لوحدة (١٨٩/١).

(٨) ينظر : المصدر السابق لوحدة (١٩٤/١).

(٩) ينظر : الانصاف ١٧٦/١ (مسألة " ٢٢ ").

(١٠) ينظر : شرح المتنحة لوحدة (٢٦٢/١).

(١١) ينظر : الانصاف ٤٦٣/٢ (مسألة " ٦٥ ").

١٧ - يغلب عليه استعمال المصطلحات البصرية مثل : الضمير <sup>(١)</sup> وهو عند الكوفيين : الكنایة <sup>(٢)</sup> ، والجر <sup>(٣)</sup> وهو عند الكوفيين : الخفض ، والحال <sup>(٤)</sup> وهو عند الكوفيين : القطع ، والتمييز <sup>(٥)</sup> ويسميه الكوفيون : التفسير ، والظرف <sup>(٦)</sup> وهو عند الكوفيين : الصفة وال محل ، و " لا " النافية للجنس <sup>(٧)</sup> وهي عند الكوفيين : " لا " التبرئة ، والوصف <sup>(٨)</sup> ويطلق عليه الكوفيون : النعت ، والتأكيد <sup>(٩)</sup> وهو عند الكوفيين : التوكيد ، والبدل <sup>(١٠)</sup> ويسميه الكوفيون : الترجمة ، والممنوع من الصرف <sup>(١١)</sup> وهو عند الكوفيين مالا يجري .

وعلى الرغم من بصرية ابن حابر الواضحة إلا أنه لم يصل إلى حد التعصب لهم ، فهو بصري معتدل ، ذو شخصية مستقلة وعقل حصيف ، يتبصر ويُعمل فكره ثم يوافق البصريين فيما يقتناع به من القضايا ، فإذا ما لاح له رأي سديد غير رأيهم أخذ بما يراه أقرب إلى الصواب من وجهة نظره ، ومن ذلك :

١ - موافقته للكوفيين في أن " السين " و " سوف " سواء في تنفيسي الزمان <sup>(١٢)</sup> ، أي : تأخيره ، أما البصريون فيرون أن " سوف " أكثر تنفيساً من السين .

٢ - وافق الكوفيين في جواز إلحاق تاء التأنيث بالفعل ، وإسقاطها منه إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالم لم يفصل عن فعله بفواصل ، سواء كان التأنيث حقيقياً

(١) ينظر : شرح المحة ٣١ وما بعدها .

(٢) ينظر : في المصطلحات الكوفية : المدارس التجوية ١٦٦ و ١٦٧ .

(٣) ينظر : شرح المحة ٢٠٩ .

(٤) ينظر : المصدر السابق لوحه (١٥٤ / ب) .

(٥) ينظر : المصدر السابق لوحه (١٦٥ / ب) .

(٦) ينظر : المصدر السابق لوحه (١٧٣ / ب) .

(٧) ينظر : المصدر السابق لوحه (١٨٣ / أ) .

(٨) ينظر : المصدر السابق لوحه (٢٣٥ / أ) .

(٩) ينظر : المصدر السابق لوحه (٢٤٤ / أ) .

(١٠) ينظر : المصدر السابق لوحه (٢٦٤ / أ) .

(١١) ينظر : المصدر السابق لوحه (٢٧٠ / ب) .

(١٢) ينظر : المصدر السابق ١٩ .

أو غير حقيقي<sup>(١)</sup> ، ويوجب البصريون تأنيث الفعل في هذه الحالة .

٣- ذكر المصنف أن جمع المؤنث السالم إذا سمى به ففيه ثلاثة لغات : الأولى : إعرابه كما كان إعرابه قبل التسمية ، والثانية : أن يعرب كإعرابه قبل التسمية إلا أنه لا ينون ، والثالثة : إعرابه إعراب مala ينصرف<sup>(٢)</sup> ، وهذه اللغة الأخيرة أثبتها الكوفيون ومنعها البصريون .

٤- وافق الكوفيين في أن " منْ " تكون لابتداء الغاية في الزمان والمكان ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون لابتداء الغاية إلا في الأمكنة . قال المصنف عن الرأي الكوفي : " وهذا هو الصحيح ؛ لأنّه قد كثر في القرآن والشعر بحيث لا يُدفع " <sup>(٣)</sup> .

٥- وافق الكوفيين في أن إضافة أفعال التفضيل ، إذا كانت على معنى " منْ " ، هي من الإضافة غير المخضرة ، سواء أضيف إلى معرفة أو إلى نكرة ، فإن كانت الإضافة على معنى " اللام " كان أفعال التفضيل كسائر الأسماء ، إن أضيف إلى معرفة تعرف ، وإن أضيف إلى نكرة تخصص ولم يتعرف ، وذهب البصريون إلى أن أفعال التفضيل مطلقاً كسائر الأسماء ، سواء كان على معنى " منْ " أو على معنى " اللام " ، فإن أضافته إلى معرفة تعرف ، وإن أضافته إلى نكرة تخصص ، قال المصنف : " ومذهب الكوفيين هو الراجح " <sup>(٤)</sup> .

٦- وافق الكوفيين في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه<sup>(٥)</sup> ، فقد جوز الكوفيون الفصل بين المضاف المضاف إليه في الاختيار بعمول المضاف إذا كان هذا المعمول مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً وبالقسم ، وأما الفصل بغير ذلك فهو جائز عندهم في ضرورة الشعر ، وأما البصريون فقد ذهب كثير منهم إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمحرر في الشعر ، وأما الفصل بغيرهما فهو غير جائز عندهم .

(١) ينظر : شرح المحة ٩٧ ، ولوحة (١١٢ ب) .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١٨٦ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٢١٣ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٣١٩ و ٣٢٠ .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٣٣٤ .

٧- كلام المصنف عن "كذا" فيه متابعة صريحة للكوفيين<sup>(١)</sup> ، فقد أجاز الكوفيون أن تُعامل "كذا" معاملة ما يُكتنّ بها عنه في اللفظ والتمييز ، فتفرد وتركب وتعطف ، ويُفرد تمييزها ويُجمع ، ويُجر وينصب على حسب لفظ المكتنّ عنه وتمييزه ، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن "كذا" لم تُسمع مفردة ولا مركبة ، وإنما سمعت عن العرب معطوفة ، كما أن تمييزها لا يكون إلا مفرداً منصوباً .

٨- وافق الفراء في جواز وقوع الجملة الاسمية المقترنة بـأو الحال السادة مسد الخبر<sup>(٢)</sup> ، ومنع سيبويه ذلك مطلقاً سواء كانت الجملة مقترنة بالـأو أو بدونها ، وأجازه الكسائي مطلقاً سواء كانت الجملة مقترنة بالـأو أو بدونها .

٩- قد يستعمل بعض المصطلحات الكوفية مثل : مالم يُسمّ فاعله<sup>(٣)</sup> ، والنعت<sup>(٤)</sup> ، وعطف النسق<sup>(٥)</sup> ، والخفض<sup>(٦)</sup> .

وبعد فمما تقدم يتضح لنا أن ابن جابر بصري المذهب في جملة آرائه ، وإن وافق الكوفيين في بعض المسائل غير أن الحكم دائماً يكون على الأغلب الأعم ، ولكن يمكننا أن نقول إنّه كان بصرياً معتدلاً يوافق البصريين في كثير من آرائه التحوية ، ولكنه لا يجد ضيراً في مخالفتهم إذا صحت لديه رأي غيرهم .

(١) ينظر : شرح المحة . ٣٤٦ .

(٢) ينظر : المصدر السابق . ٣٩٢ .

(٣) ينظر : المصدر السابق لوحه (١/١١٦) .

(٤) ينظر : المصدر السابق لوحه (١/٢٣٥ ، ١/٢٣٦) .

(٥) ينظر : المصدر السابق لوحه (١/٢٤٩) .

(٦) ينظر : المصدر السابق لوحه (١/٢٦٠ ، ١/٢٦٢ ، ١/٢٩٢) .

**الفصل الرابع**

**مُصادر الكتاب**

## مَصَادِرُ الْكِتَابِ

ليس من السهل الإمام بالمصادر المتعددة التي أفاد منها ابن حاير ، ذلك أنه من نحاة القرن الثامن ، وهذا يعني أنّ ميراثاً ضخماً من المعارف الإسلامية والعربية المتشابكة التي دونها الأسلاف على مدى عدة قرون قد أتيح له الاطلاع عليها ، وبختلي ذلك بوضوح في إفادته من العلماء قبله ، ونقله عن مختلف الآثار التي خلقوها . ولما كان هذا الكتاب يمثل مرحلة النضج الفكري عنده ، فقد أودعه ألوان ثقافته المتعددة المشارب ، لذا جاء الكتاب حافلاً بآراء العلماء من مختلف الأنصار ، فمنهم البصري والковي والبغدادي والأندلسي والمصري ، ومن هؤلاء : الخليل بن أحمد <sup>(١)</sup> ، وسيويه <sup>(٢)</sup> ، ويونس <sup>(٣)</sup> ، والكسائي <sup>(٤)</sup> ، والفراء <sup>(٥)</sup> ، والأخفش <sup>(٦)</sup> ، والأصمسي <sup>(٧)</sup> ، والجرمي <sup>(٨)</sup> ، وابن السكّيت <sup>(٩)</sup> ، والمازني <sup>(١٠)</sup> ، والبرد <sup>(١١)</sup> ، وثعلب <sup>(١٢)</sup> ، وابن كيسان <sup>(١٣)</sup> ، والزجاج <sup>(١٤)</sup> ، وابن السراج <sup>(١٥)</sup> ، والزجاجي <sup>(١٦)</sup> ، والسيرافي <sup>(١٧)</sup> ، والفارسي <sup>(١٨)</sup> ، وابن حني <sup>(١٩)</sup> ،

(١) ينظر على سبيل المثال : شرح المتنحة ٢٧٧ و ٢٨٩ و ٢٤٦ و ٣٩٤ .

(٢) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٦٨ و ٢٧٨ و ٣٤٥ .

(٣) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ١١٤ و ٢٧٧ و ٣٢٧ ، ولوحة (٢٠٠ / ب) .

(٤) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٢١٥ و ٢٩١ ، ولوحة (١١٩ / ب) و (١٣٨) .

(٥) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٢٥ و ٣٢٩ و ٣٣٣ ، ولوحة (٢٤٥ / ب) .

(٦) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٢١٤ و ٢٤٩ و ٣٩٨ .

(٧) ينظر : المصدر السابق ٣٠٦ ، ولوحة (٢١٢ / أ) .

(٨) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٣٩ و ٢٦٠ ، ولوحة (١٥١ / أ) و (٢٣٤ / أ) .

(٩) ينظر : المصدر السابق لوحة (٢٧٧ / ب) .

(١٠) ينظر : على سبيل المثال : المصدر السابق لوحة (١٢١ / أ) ، و (١٤٣ / ب) ، و (١٧٨ / أ) ، و (٢١١ / ب) .

(١١) ينظر : على سبيل المثال : المصدر السابق ٢٤٠ و ٢٧٨ ، ولوحة (٢٤٦ / أ) ، و (٢٧٢ / أ) .

(١٢) ينظر : المصدر السابق ٤ و ٢٧٤ ، ولوحة (٢٣٥ / أ) ، و (٢٦١ / أ) ، و (٢٨٠ / ب) ، و (٣١٣ / أ) .

(١٣) ينظر : على سبيل المثال : المصدر السابق ٦٨ و ٢٨٤ ، ولوحة (٢٠٢ / ب) ، و (٢٥٤ / أ) .

(١٤) ينظر : على سبيل المثال : المصدر السابق ١٤٧ ، ولوحة (١٥٧ / أ) ، و (١٩٦ / ب) ، و (٢٧٢ / أ) .

(١٥) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق لوحة : (١٣٣ / أ) ، و (١٩٦ / ب) ، و (٢٤٨ / ب) .

(١٦) ينظر : المصدر السابق لوحة (١٩٩ / ب) ، و (٢٥٤ / أ) ، و (٢٧٩ / أ) .

(١٧) ينظر : على سبيل المثال : المصدر السابق ١٧٣ ، ولوحة (١٥٥ / أ) ، و (١٨٩ / أ) ، و (٢٤٣ / ب) .

(١٨) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٢٤٠ و ٣٠٥ ، ولوحة (١١٨ / أ) ، و (١٧٨ / ب) ، و (٢٠٩ / ب) .

(١٩) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ١٠٢ و ٣٠٥ ، ولوحة (١٥٤ / ب) ، و (١٦٠ / ب) ، و (٢٦٤ / أ) .

والجوهري <sup>(١)</sup> ، والعبدي <sup>(٢)</sup> ، وابن برهان <sup>(٣)</sup> ، وابن بابشاذ <sup>(٤)</sup> ، والجرجاني <sup>(٥)</sup> ، والأعلم الشتتمري <sup>(٦)</sup> ، والحريري <sup>(٧)</sup> ، وابن الطراوة <sup>(٨)</sup> ، والزمخشي <sup>(٩)</sup> ، وابن الدهان <sup>(١٠)</sup> ، والسهيلي <sup>(١١)</sup> ، والجزولي <sup>(١٢)</sup> ، وابن حروف <sup>(١٣)</sup> ، والمطرزي <sup>(١٤)</sup> ، والعكّيري <sup>(١٥)</sup> ، وابن طلحة <sup>(١٦)</sup> ، وابن معط <sup>(١٧)</sup> ، وابن الخباز <sup>(١٨)</sup> ، وابن الحاجب <sup>(١٩)</sup> ، وابن عصفور <sup>(٢٠)</sup> ، وابن القواس <sup>(٢١)</sup> ، وابن مالك <sup>(٢٢)</sup> ، والأبدي <sup>(٢٣)</sup> ، وابن إيزاز <sup>(٢٤)</sup> ، والشريishi <sup>(٢٥)</sup> ، وبدر الدين بن مالك <sup>(٢٦)</sup> ، وابن أبي الريبع <sup>(٢٧)</sup> ، والنيلي <sup>(٢٨)</sup> ،

(١) ينظر : شرح المثلة ١٢٥ و ١٧٤ ، ولوحة (١٨٤ / ب) ، و (٢٢٤ / ب) ، و (٣٤ / ب) .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١٧٩ .

(٣) ينظر : المصدر السابق لوحه (٢٠٨ / أ) .

(٤) ينظر : المصدر السابق لوحه (٢٦١ / أ) .

(٥) ينظر : المصدر السابق لوحه (١٥٢ / ب) ، و (٢٨٢ / أ) .

(٦) ينظر : المصدر السابق ٣٢٦ ، ولوحة (١٥٠ / ب) .

(٧) ينظر : المصدر السابق ٣ و ٢٨٤ ، ولوحة (٢٠٠ / ب) .

(٨) ينظر : المصدر السابق لوحه (٢٤٨ / ب) ، و (٢٥٠ / أ) ، و (٢٥٧ / ب) .

(٩) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٦٤ و ٣٢٩ ، ولوحة (١٦٠ / ب) ، و (٢٣٩ / ب) ، و (٢٤٩ / أ) .

(١٠) ينظر : المصدر السابق ١٧٩ ، ولوحة (١١٩ / أ) .

(١١) ينظر : المصدر السابق لوحه (١٦٤ / أ) ، و (٢٤١ / أ) ، و (٢٥٢ / أ) ، و (٢٦٦ / أ) .

(١٢) ينظر : المصدر السابق ٧٩ و ٢٨٢ ، ولوحة (١٨٥ / ب) ، و (٢٩٤ / أ) ، و (٣٠٦ / أ) .

(١٣) ينظر : المصدر السابق ٢٩٥ ، ولوحة (١٥٢ / أ) ، و (١٦١ / أ) ، و (٢٠٢ / أ) ، و (٢٧٧ / ب) .

(١٤) ينظر : المصدر السابق لوحه (١٦٠ / أ) ، و (٢٧٨ / ب) .

(١٥) ينظر : المصدر السابق ٢٨٨ .

(١٦) ينظر : المصدر السابق ٢٩٣ .

(١٧) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٣ و ٣٠ و ٢٠٥ ، ولوحة (١١٧ / أ) ، و (١٣٣ / أ) ، و (٢٠٢ / أ) .

(١٨) ينظر : المصدر السابق ٢٠٣ و ٣١٠ ، ولوحة (٢٧٨ / ب) .

(١٩) ينظر : المصدر السابق ٩١ و ٢٣٧ ، ولوحة (١١٩ / ب) ، و (٢٣٦ / أ) ، و (٢٣٩ / أ) ، و (٣١٢ / أ) .

(٢٠) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ١٥١ و ٢٩٥ ، ولوحة (١٨١ / ب) ، و (٢٤٠ / ب) ، و (٢٥٨ / ب) .

(٢١) ينظر : المصدر السابق لوحه (٢٤٦ / ب) ، و (٢٥٧ / ب) .

(٢٢) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٣ و ٣١٢ و ٣٠٥ و ٦٨ ، ولوحة (١١٣ / ب) ، و (١٦٠ / ب) ، و (١٥٩ / أ) .

(٢٣) ينظر : المصدر السابق لوحه (٢٩٠ / ب) .

(٢٤) ينظر : المصدر السابق ١٨٣ و ١٨٩ ، ولوحة (٢٤٦ / ب) ، و (٢٦٣ / أ) .

(٢٥) ينظر : المصدر السابق ٢٦٤ .

(٢٦) ينظر : المصدر السابق ٣١٥ ، ولوحة (١٩٣ / ب) ، و (٢٤٦ / ب) ، و (٢٥٠ / أ) ، و (٣١٦ / أ) .

(٢٧) ينظر : المصدر السابق ٦٧ و ٣٠٢ ، ولوحة (٢٥٨ / ب) .

(٢٨) ينظر : المصدر السابق لوحه (٢٩٧ / أ) .

وابن النحوية <sup>(١)</sup> ، وأبو حيان <sup>(٢)</sup> ، وغيرهم كثير من أئمة النحاة واللغويين والقراء .

ويتصدر سيبويه المكانة الأولى بين العلماء الذين اعتمد عليهم ابن حاير ، ويبدو ذلك واضحاً في كتابه ، فالشرح زاخر بآراء سيبويه ، ولا غرابة في ذلك فسيبويه هو إمام النحاة ومدرسة تخرج منه جهابذة العلماء . ونرى المصنف يعبر عن شدة تقديره لسيبويه بقوله : " هذا الذي صرّح به سيبويه ، وهو الإمام المرجوع إليه " <sup>(٣)</sup> ، وقوله : " رواية سيبويه ثابتة ، فهي حجة له ، ولا تُرَدّ رواية سيبويه برواية المبرد وإن كانا ثقتين ؛ لأنّ سيبويه أثبت وأدرى " <sup>(٤)</sup> .

ومِنْ كُثُر نقلُه لآرائهم على نَحْوٍ واضح : ابن مالك وأبو حيان ، وهذه بعض آراء ابن مالك المذكورة في هذا الشرح :

- ١ - خالف ابن مالك الجمّور في أسماء الإشارة فأسقط مرتبة التوسط <sup>(٥)</sup> .
- ٢ - ذهب إلى أنّ " الباء " لا تعدّي إلا الفعل اللازم <sup>(٦)</sup> ، ويرى الجمّور أنّها تعدّي الفعل اللازم والمتعدي ، ولكنّها تُعدّي اللازم أكثر .
- ٣ - ذهب إلى أنّ الاسم المرتفع بعد " مذ " و " منذ " فاعل بفعل مضمر <sup>(٧)</sup> .
- ٤ - الجمّور يرون أنّ الإضافة المضمة على قسمين : مقدرة " باللام " ، ومقدرة بـ " مِنْ " ، وزاد ابن مالك قسماً ثالثاً وهي : الإضافة على معنى " في " <sup>(٨)</sup> .
- ٥ - من مواضع وجوب تقديم المفعول وتأخير الفاعل أن يكون في الفاعل ضمير يعود على المفعول ، فيجب هنا تأخير الفاعل ولا يجوز تقديمها ، وأجاز ذلك ابن مالك ، قال المصنف : " فيجب هنا تأخير الفاعل ولا يجوز تقديمها إلا في قول ضعيف ذهب إليه

(١) ينظر على سبيل المثال : شرح النحة : ١٥٦ و ٢٧٩ ، ولوحة (١٢٢ / ب ، و ١٣١ ، و ٢٤٦ / ب ، و ٢٦٣ / أ) .

(٢) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٣٠ و ٢٥٨ و ٢٦٥ ، ولوحة (١٦٨ / ب ، و ٢٠٤ / أ) .

(٣) ينظر : المصدر السابق لوحة (٢٥٢ / أ) .

(٤) ينظر : المصدر السابق لوحة (٢١٥ / أ) .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٤٤ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ٢٤٧ .

(٧) ينظر : المصدر السابق ٢٥٤ .

(٨) ينظر : المصدر السابق ٣١٢ .

ابن جني ، وتبعه ابن مالك " <sup>(١)</sup> .

٦- اتفق النحويون على أنّ "أو" تشرك في الإعراب ، والجمهور على أنها لا تشرك في المعنى ، ويرى ابن مالك أنها تشرك في المعنى ، قال المصنف : " وليس ما قال بصحيح ؛ لأنّه لا يجوز الحكم بقيام أحدهما مع قيام الآخر ، فجزم بأنه لا حظّ لأحدهما في القيام ، فأين التشريك ؟ " <sup>(٢)</sup> .

ومن آراء أبي حيان التي جاءت في هذا الشرح :

١- اختار أبو حيان القول بأنّ "ربّ" لا تدل على تقليل أو تكثير بأصل الوضع ، وإنّما يفهم التقليل أو التكثير من القرائن التي تنضم إليها بحسب مواضعها <sup>(٣)</sup> .

٢- أنكر أبو حيان أن تكون "حرى" من أفعال المقاربة ، ثم أثبتها في بعض كتبه بعد ذلك ، قال المصنف : " فعله اطلع فيها على نص من العرب " <sup>(٤)</sup> .

٣- أنكر كذلك أن يقال : (نساهم) و (عيناهما) بالتشيئة إذا أكّد المثنى بالنفس والعين ، وقال : لم يقل به أحد من النحويين ، قال المصنف : " وقد نقله سبعة من المؤاخرين الحذاق الثقات : ابن مالك وابنه وابن معط والسيد ركن الدين الموصلبي وابن النحوية وابن إياز وابن القواس رحمهم الله " <sup>(٥)</sup> .

٤- اختلفوا في صيغتي : " مفعَل " كمثنى و " فُعال " كثلاث ورباع هل يستعملان من الواحد إلى العشرة أو لا يستعمل منها إلا ما سمع وهي : مثنى وثلاث ورباع ؟ وهذا الأخير هو مذهب البصريين ، والأول ذهب إليه أبو حيان وقال : " قد حُكِي عن أبي إسحاق الشيباني وأبي عمرو والجرمي : مَوْحَدٌ إلى مَعْشَر ، وعن أبي حاتم ويعقوب

(١) ينظر : شرح المحة لوعة (١١٣ / ب) ، والخصائص ١ / ٢٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨٥ .

(٢) ينظر : المصدر السابق لوعة (٢٥٣ / ب) ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٤٨ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٢٥٨ .

(٤) ينظر : المصدر السابق لوعة (٢٠٤ / أ) ، والارتفاع ٢ / ١١٨ .

(٥) ينظر : المصدر السابق لوعة (٢٤٦ / ب) ، والارتفاع ٢ / ٦٠٨ ، وينظر كذلك شرح الألفية لابن الناظم ٥٠١ ، وشرح ألفية ابن معط ١ / ٧٥٧ ، وهمع الموامع ٥ / ١٩٧ .

ابن السكيت : أحاد إلى عشار ، فحصل نقل الصيغتين عن أئمة اللغة " <sup>(١)</sup> .

وكم نص ابن جابر على أحدي عن هؤلاء العلماء المذكورين وغيرهم ، نجد أنه في بعض الأحيان لا ينص على صاحب الرأي الذي يذكره ، بل يكتفي بقوله : ذهب بعضهم ، أو منهم من قال ، أو قيل في ذلك <sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم من تقدير ابن جابر للعلماء الذي أخذ عنهم ونقل آرائهم ، إلا أن ذلك لم يمنعه من مخالفتهم والرد عليهم إن كان الصواب - في اعتقاده - غير ما قالوه ، ومن ذلك قوله في موجب جر تميز " كم " الخبرية : " فمذهب سيبويه أنه مجرور بإضافة " كم " إليه ، ومذهب الخليل والkovيين أنه مجرور بـ " مِنْ " المقدّرة .... ، وفي مذهب سيبويه إضافة المبني ، وفي مذهب الخليل عمل حرف الجر مع حذفه وهو في غاية الشذوذ ، والأحسن مما قالوه أنها محمولة على " رب " في جر ما بعدها ... " <sup>(٣)</sup> ، قوله : " وأجاز الكسائي نعت ضمير الغائب ، وهو مردود ، وهو عنده أن تقول : مررت به المسكين ، على أن المسكين صفة لضمير الغائب " <sup>(٤)</sup> ، قوله : " وأجاز الفراء وقوع الجملة الطلبية موقع الحال وليس له دليل " <sup>(٥)</sup> ، قوله : " واعلم أن جمهور النحويين أجازوا تقديم الحال على عاملها ، ومنعه الجرمي مطلقاً " ، ثم قال : " والقياس والسماع يردان عليه ، وكثرة المسموع في ذلك من القرآن والنشر والنظم يعني عن ذكره ، ولو لا علو شأن الجرمي في هذا الفن لم يلتفت إلى قوله " <sup>(٦)</sup> ، قوله في " لا " التي في " لاسيما " : " وذهب بعضهم إلى أنها الداخلة على الحال كقولك : جاء زيد لا مسرعاً ولا مبطئاً ، فجعل " سي " بعده حالاً ، وإذا قلت : قام القوم لاسيما زيداً ، فمعناه عندهم : قام القوم غير مماثلين زيداً ، وهذا القول ضعيف وإن كان قول أبي

(١) ينظر : شرح المنحة لوحدة ( ٢٧٧ / ب ) ، والارتفاع ٤٣٧/١ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ٢٨ و ٢٩ و ٥٠ و ١٠٢ و ١٢٢ ، و ١٢٦ ، و ١٤٨ ، و ١٤٩ ، و ١٦٢ ، و ٢٨٦ ، و ٣٧٧ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٣٤٦ .

(٤) ينظر : المصدر السابق لوحدة ( ٢٣٨ / أ ) ، والهمج ١٧٦/٥ .

(٥) ينظر : المصدر السابق لوحدة ( ١٥٩ / ب ) .

(٦) ينظر : المصدر السابق لوحدة ( ١٦٢ / ب ) ، والارتفاع ٣٤٩/٢ ، والهمج ٢٧/٤ .

علي " <sup>(١)</sup> ، قوله عند الحديث عن " حتى " العاطفة : " وال الصحيح أنها في عدم الترتيب كالواو ، قال الزمخشري تفيد الترتيب كالفاء ، وهي دعوى لا دليل عليها " <sup>(٢)</sup> .

وقد نص ابن جابر في شرحه على بعض الكتب التي اعتمد عليها وهي : الكتاب لسيبويه <sup>(٣)</sup> ، والفصيح لشعلب <sup>(٤)</sup> ، وكتاب الأصول لابن السراج <sup>(٥)</sup> ، وكتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي <sup>(٦)</sup> ، وكتاب الصحاح للجوهري <sup>(٧)</sup> ، وشرح اللمع لابن برهان <sup>(٨)</sup> ، والمحكم لابن سيده <sup>(٩)</sup> ، وملحة الإعراب <sup>(١٠)</sup> والمقامة النحوية <sup>(١١)</sup> للحريري ، والكشف للزمخشري <sup>(١٢)</sup> ، والعرب لأبي منصور الجوالقي <sup>(١٣)</sup> ، وشرح الإيضاح لأبي البقاء العكيري <sup>(١٤)</sup> ، وألفية ابن معط <sup>(١٥)</sup> ، والنهاية في شرح الكافية لابن الخباز <sup>(١٦)</sup> ، والخلاصة الألفية لابن مالك <sup>(١٧)</sup> ، وكتاب التسهيل <sup>(١٨)</sup> وشرحه لابن مالك أيضاً <sup>(١٩)</sup> ، وشرحه هو على ألفية ابن مالك <sup>(٢٠)</sup> .

(١) ينظر : شرح المتنحة لورحة ( ١٨١ / ١ ) .

(٢) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ٢٦٠ / ١ ) ، والمفصل ٣٠٤ .

(٣) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ١٢٢ / ب ، و ١٩٨ / ب ، و ٢٠٠ / ب ، و ٢١٣ / ب ) .

(٤) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ٣١٣ / ١ ) .

(٥) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ١٣٣ / ١ ) .

(٦) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ١١٩ / ١ ) .

(٧) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ٢٢٤ / ب ) .

(٨) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ٢٠٨ / ١ ) .

(٩) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ٢٠٤ / ب ) .

(١٠) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ١١٤ / ١ ، و ١٨٩ / ١ ) .

(١١) ينظر : المصدر السابق ٢٨٤ .

(١٢) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ١٦٠ / ب ) .

(١٣) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ٢٨٢ / ب ) .

(١٤) ينظر : المصدر السابق ٢٨٨ .

(١٥) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ٢٨٢ / ب ، و ٢٩١ / ١ ) .

(١٦) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ٢٧٨ / ب ) .

(١٧) ينظر : المصدر السابق ١٩٨ .

(١٨) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ١٣١ / ١ ) .

(١٩) ينظر : المصدر السابق لورحة ( ١٠٧ / ١ ) .

(٢٠) ينظر : شرح المتنحة لورحة ( ١٧٩ / ١ ) .

وخلصة القول أنّ هذا الشرح حافلٌ بعادةٍ علمية تدلّ على أنّ المصنف قد أمعن  
النظر في كتب اللغة والنحو والقراءات ، فانتفع بها خير انتفاع .

**الفصل الخامس**

**شوافع بم**

## شواهد

حفل كتاب " شرح المِنْحَةُ في اختصار المُلْحَةِ " بألوان الاستشهاد المختلفة من القرآن الكريم والحديث الشريف والأقوال والأمثال العربية والشعر ، وتفصيل ذلك كالتالي :

### ١- الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

ما يُحمد لابن جابر إكثاره من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ، وقد بلغت شواهده من كتاب الله ستة وثمانين وأربعين شاهد بعضها مكرر ، فقل أن نجد موضعًا لا يستشهد فيه بآية كريمة أو آيات ، وهو يشير لنا في بعض الأحيان إلى أن هذا المبحث أو هذه الأداة غير موجودة في القرآن أو أن هذا الموضع قد جاء كثيراً فيه ، مما يدلنا على حفظه لكتاب الله ، وطول نظره فيه ، ومن ذلك قوله : " وقد كثرت " مذ " و " منذ " في كلام العرب ، ومع ذلك فلم تقع واحدةً منها في القرآن " <sup>(١)</sup> ، وقوله : " ومع كثرة لغات " رب " واتساع العرب فيها لم تقع في القرآن عاملةً ، وإنما وقعت في القرآن مكفوفةً بـ " ما " مشددةً أو مخففةً " <sup>(٢)</sup> .

وإذا وردت القاعدة النحوية في القرآن الكريم وقف عندها وأخذ بها ورد على من خالفها ، ومن ذلك قوله عند الحديث عن اجتماع الصفات المختلفة : المفردة وشبه الجملة والجملة : " وزعم بعضهم - وبه قال ابن عصفور <sup>(٣)</sup> - أن الجملة الفعلية لا يجوز تقديمها على المفرد غلطًا ؛ لأن القرآن العزيز قد ورد به ، قال تبارك وتعالى :

﴿فَسُوفَ يَأْتِي اللَّهُبِقُومٍ يُحِبُّهُمْ فَيُحِبُّونَهُ أَذْلَلٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْزَزٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ <sup>(٤)</sup>

فـ " يحبهم " و " يحبونه " جملة فعلية صفة لـ " قوم " ، وقد تقدمت وأخر المفرد وهو " أذلةٌ على المؤمنين أعزٌ على الكافرين " <sup>(٥)</sup> ، ومن ذلك أيضاً أنه ذكر أن " بل "

(١) ينظر شرح المِنْحَةُ ٢٥٣.

(٢) ينظر : المصدر السابق ٢٥٧ ، وينظر كذلك ١١٦ و ٢٩٨ ، ولوحة (٢٦٧ / ب).

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٧ و ٢١٨ ، وارتشاف الضرب ٥٩٥/ ٢.

(٤) سورة المائدة ، من آية (٥٤).

(٥) ينظر : شرح المِنْحَةُ ولوحة (٤٠ / ب).

حرف إضراب وعطف ، فإذا جاءت الجملة بعده فهو حرف ابتداء لكلام آخر ، وليس بحرف عطف ، والجملة بعد " بل " على معنيين أحدهما : إبطال الكلام الأول ، والثاني : أن تجيء لترك الكلام الأول على حاله ، ثم قال : " وزعم ابن مالك <sup>(١)</sup> أنها لم تأت في القرآن إلا على هذا المعنى الثاني ، والآية الأولى ترد عليه " <sup>(٢)</sup> ، يريد قوله تعالى : ﴿أُمَرَّ يَقُولُونَ بِمِنْ جَنَّةٍ بُلْ جَاهَمْ بِالْحَقِّ﴾ <sup>(٣)</sup> ثم قال : " إذ لا يمكن ترك نسبة الجنون إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - على حال " ، ثم قال : " فجاءت " بل " لإبطال ما قالوه من نسبة الجنون إلى النبي صلى الله عليه وسلم " <sup>(٤)</sup> .

ولكن قد يتضح له بإعادة النظر وإعمال الفكر أن الآية التي يُستدل بها لا دليل فيها على القاعدة النحوية فيُبيّن ذلك ، يقول على سبيل المثال : " وزعم الفراء أن ما بعد الفاء قد يكون متقدماً على ما قبلها إذا دل على ذلك دليل ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿وَكَمِّ مِنْ قَرِيْتِ أَهْلَكَنَا هَا فَجَاهَهَا بِأَسْنَا﴾ <sup>(٥)</sup> فمعلوم أن البأس قبل الهاك ، ولا دليل فيه ؛ إذ يتحمل أن يُراد بالبأس : ما بعد الموت من عذاب " <sup>(٦)</sup> .

ومما يلاحظ في هذا الشرح أن ابن حاير يُحل القراءات القرآنية ، فيستشهد بها في كثير من المواضع <sup>(٧)</sup> ، ويدافع عنها ضد كل من يحاول الطعن فيها ، ومن ذلك قوله في قراءة ابن عامر : ﴿قَتَلُوا لَادَهُمْ شَكَاهِم﴾ <sup>(٨)</sup> برفع " قتل " ، ونصب " أولادهم " ، وخفض " شركائهم " <sup>(٩)</sup> : " وقد ثبت الفصل في القراءة المتواترة ، فلا يُنكِر ذلك إلا من عَرِيَ قلْبُهُ عن صِدْقِ الإيمان " <sup>(١٠)</sup> ، ولا يقتصر اهتمامه على القراءات

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٢٢٣/٣ .

(٢) ينظر : شرح المنحة لوحة (٢٥٥ / ب) .

(٣) سورة المؤمنون ، من آية (٧٠) .

(٤) ينظر : شرح المنحة لوحة (٢٥٥ / ب) . وينظر كذلك صفحة ٢٨٥ ، ولوحة (٢٩٤ / أ) .

(٥) سورة الأعراف ، من آية (٤) .

(٦) ينظر : شرح المنحة لوحة (٢٥٢ / ب) .

(٧) ينظر : المصدر السابق ٥١ و ٨٦ و ٣٣٤ ، ولوحة (١٢٢ / أ) .

(٨) سورة الأنعام ، من آية (١٣٧) .

(٩) ينظر : السبعة ٢٧٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٥٨٢ ، والكشف ١/٤٥٣ و ٤٥٤ .

(١٠) ينظر : شرح المنحة ٣٣٥ .

السبعينية المتوترة بل كثيراً ما يستشهد بالقراءات الشاذة<sup>(١)</sup>.

## ٢- الاستشهاد بالحديث الشريف

الاستشهاد بالحديث واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج أمرٌ كثُر الجدل حوله بين مؤيدٍ ومعارض<sup>(٢)</sup>، ولست هنا في مقام الفصل بين الفريقين ، وإنما أريد أن أبين موقف ابن حابر من هذه القضية ، ويتبَّع لنا ذلك من أمرين :

١- أنه استشهد بعدد لا يأس به من الأحاديث الشريفة في شرحه هذا ، فقد بلغ عددها ستة وثلاثين حديثاً وأربعة عشر آثراً ، وهذا عدد غير قليل .

٢- نجد أنه توقف عند أحد الأحاديث وقفَّةً توضِّح موقفه فقال : " وقد استشكل النحويون قول أبي بكر رضي الله عنه يوم حنين في أمر أبي قتادة رضي الله عنهمَا : " لاه الله إذا لا يعمد إلى أسد الله ، يُقاتل عن الله رسول الله فیعطيك سلبه " ، فقالوا : وقع في الحديث " إذا " بعد الجرور بهاء التبيه ، وإنما الصحيح أنْ تقع " ذا " ، ونسبوا الرواية إلى التصحيح ، وأنَّ التصحيح متصلٌ إلى الآن خلفاً عن سلف ، فيقالله من تحرر هؤلاء على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسوء أدبهم على الأئمة المعنين بضبط الرواية وتصحيحها ، ولو استشكلوا بيتأً من أبيات العرب الذي ليس لروايته من الضبط والتحقيق ما لرواية الحديث من الرسوخ في العلم والدين ، لأولوا ذلك البيت وخرجوه أحسن المخارج ، ولم ينسبوا روایته لتصحيح ، ويفعلون في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما سمعت ، فيجب على كل مسلم أن يُسيء الظن فيمن يُقدم على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بمثل هذا<sup>(٣)</sup>.

فيمكنا إذاً أن نضمَّ ابن حابر إلى فريق المؤيدين للاستشهاد بالحديث الشريف ، ولا عجب في ذلك فهو مالكي المذهب ، وقد عُرف الإمام مالك وأتباعه بالاعتماد الكبير على الحديث النبوي الشريف حتى لقب مذهبـه بمذهبـ أهل الحديث<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر على سبيل المثال : شرح المتنحة : ١٨٢ و ٢٣٦ و ٢٣٩ و ٢٧٢ و ٢٧٩ و ٢٣٨ و ٣٩٣ و ٣٩٢.

(٢) ينظر : الاقتراح ٥٢ ، والخزانة ٤/١ - ٨ ، وشرح كفاية المحفوظ ٩٦.

(٣) ينظر : شرح المتنحة ٢٩٠.

(٤) ينظر : المدرسة الأندلسية ١٧٣ و ٢١٠.

### ٣- الاستشهاد بالآقوال والأمثال العربية

اعتقد علماء العربية أن يتحجّوا لقواعدهم النحوية والصرفية واللغوية بالنشر العربي الفصيح ولا سيما الأمثال ، ونجد أنّ ابن جابر قد سار على نفس هذا النهج في شرحه ، فاستشهد بجملة من أمثال العرب وأقوالهم المشهورة ، وقد بلغ عددها في كتابه اثنين وثلاثين مثلاً وقولاً ، وهذه بعض النماذج على ذلك :

- ١- ذكر في مبحث الإضافة قول العرب : " ناقة رقدُ الْحَلْب " <sup>(١)</sup> .
- ٢- وفي باب الإضافة أيضاً نقل قولهم : " قطع اللَّهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَهَا " <sup>(٢)</sup> .
- ٣- وفي باب المبتدأ أورد قول العرب : " أَنْ تسمع بِالْمُعِيدِيْ خَيْرٌ مِّنْ أَنْ ترَاه " <sup>(٣)</sup> .
- ٤- وفي مبحث التعجب ذكر قول العرب : " الصيف ضَيَّعَتِ الْبَنِ " <sup>(٤)</sup> .

### ٤- الاستشهاد بالشعر

أكثر ابن جابر من الاستشهاد بالشعر ، فقد بلغت شواهده ستة وثمانين وثلاثمائة شاهد بين شعر ورجز ، ولم ينسب من هذا العدد سوى تسعين شاهداً ، وأهم ما يلاحظ على استشهاده بالشعر ما يلي :

- ١- أنّ استشهاده بالشعر أخذ صوراً متعددة ، فتارة يستشهد بنصف البيت <sup>(٥)</sup> ، وتارة بالبيت كاملاً <sup>(٦)</sup> ، وأخرى باليتين <sup>(٧)</sup> ، وقد يكرر الشاهد الواحد أكثر من مرة لتعدد مواضع الاستشهاد فيه .
- ٢- لم يكن استشهاده بالشعر على القواعد النحوية والأحكام الصرفية فحسب ، بل استشهد به كذلك على بعض المعاني اللغوية <sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر : شرح المنحة ٣١٦ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٣٣٣ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٣٥٣ .

(٤) ينظر : المصدر السابق لوحة (١/١٨٧) .

(٥) ينظر مثلاً : المصدر السابق ٢١ و ٥١ و ١١٨ و ١٢٩ و ٢٩١ و ٣٢٨ و ٣٧٣ .

(٦) ينظر مثلاً : المصدر السابق ٦٥ و ٧٣ و ١٣٠ و ١٣٦ و ١٥٤ و ١٧٣ .

(٧) ينظر مثلاً : المصدر السابق ١١٧ و ١٢٥ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٣٣ .

(٨) ينظر على سبيل المثال : المصدر السابق ٤ و ٣٠٩ .

٣- جميع شواهد الشعريّة هي لشعراءٍ ورجاز من عصر الاحتجاج ما عدا ثمانية أبيات :  
أربعة منها لأبي تمام وهي :

وإخوتي أسوةٌ عندي وإنخوانٍ <sup>(١)</sup>  
وأن تُتَعَبِ الأيامُ فِيهِمْ فَرِيمَا <sup>(٢)</sup>  
... ... ... ... ... <sup>(٣)</sup>  
سجيةٌ نَفْسٌ ، كُلُّ غَانِيٍّ هَنْدُ <sup>(٤)</sup>

أ- ذو الودُّ عندي ذو القربي بمنزلة  
ب- عسى وطنٌ يدُنُو بهِمْ وعلماً  
جـ- لعبُ الأفاعي القاتلات لعابهُ  
د- فلا تَحْسِنْ هنداً لها الغدر وحدها

واثنان لأبي الطيب المتنبي وهما :

وَفَاحَتْ عَنْبَرًا وَرَنَتْ غَرَزَالًا <sup>(٥)</sup>  
ثُمَّ اتَّتَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيَّا <sup>(٦)</sup>

أ- بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَان  
ب- هَذِي بَرَزَتِ لَنَا فَهَجَتِ رَسِيسًا  
وواحد للحريري وهو :

عَيْنَهُ فَانْشَنَى بِلَا عَيْنَيْنِ <sup>(٧)</sup>

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ

أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا <sup>(٨)</sup>

وواحد أنشده النحويون للتعلم وهو :

كَيْفَ يَخْفَى عَنْكَ مَا حَلَّ بِنَا

وهذه الأبيات التي وردت في شرحه من غير عصر الاحتجاج إنما جاء بها من باب التمثيل والاستئناس بشعرهم ، ولا يعييه هذا فابن جنى وهو اللغوي الفذ قد أكثر من الاستشهاد بشعر أبي الطيب المتنبي ، قال في الخصائص : " فإن المعاني يتناهياً المولدون كما يتناهياً المتقدمون ، وقد كان أبو العباس - وهو الكثير التعقب بللة

(١) ينظر : شرح المحة . ١٣٠ .

(٢) ينظر : المصدر السابق . ٢٦٥ .

(٣) ينظر : المصدر السابق . ٣٧٣ ، وعجز البيت : " وأرْيَ الْجَنِي اشْتَارَتْهُ أَيْدِي عَوَاسِلٍ " .

(٤) ينظر : المصدر السابق . ٣٨١ .

(٥) ينظر : المصدر السابق لوحة (١/١٥٧) ، والبيت في ديوان المتنبي / ٣ . ٣٤٠ .

(٦) ينظر : المصدر السابق لوحة (٢٠٨/٢) ، والبيت في ديوان المتنبي . ٣٠٤/٢ .

(٧) ينظر : المصدر السابق . ١٤٥ .

(٨) ينظر : المصدر السابق . ٣٨٦ .

الناس - احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاد لـ مَا كانَ  
غرضه فيه معناه دون لفظه " <sup>(١)</sup> .

٤- بعض الشواهد التي وردت في شرحته قل ذكرها في كتب النحو المتدوالة ،  
والبعض الآخر لم أجده من استشهد به غيره في الكتب التي اطلعت عليها ، فمن  
الأبيات التي قل ذكرها :

أ- \* فهل لها أَنْ تَرَدَ الْخِمْسَ هَلْنَ <sup>(٢)</sup> \*

ب- رَدَتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَدَهُ ضربُ الوليدةِ بالمسحاةِ في الثادِ <sup>(٣)</sup>

ج- \* لَمَّا دَخَلْتُ سَعَتُ فِيهَا هَدَهُ <sup>(٤)</sup> \*

د- وَأَنْ قَرِينَ السُّوءِ لَسْتَ بِوَاجِدٍ لَهُ رَاحَةً مَا عَشْتَ حَتَّى تُفَارِقُهُ <sup>(٥)</sup>

ه- يَوْمًا يَمَانٌ إِذَا لَاقِيتُ ذَا يَمَنٍ وَإِنْ لَقِيتُ مَعْدِيًّا فَعَدْنَانٍ <sup>(٦)</sup>

ومن الأبيات التي لم أجدها في مؤلفات غيره من النحويين :

أ- لعمرُكَ مَا تَدْرِي الضَّوَارِبُ بِالْحَصَى وَلَا زَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ <sup>(٧)</sup>

ب- لَا يَنَالُ الْكَأسَ إِلَّا أَنْ يُفْدَى بِالْأَبِينِ <sup>(٨)</sup>

ج- يَارَبُّ لَا تُبْقِي مِنَ الْبَنِتَاتِ بِنْتًا وَلَا أُخْتًا مِنَ الْأَخْتَاتِ <sup>(٩)</sup>

د- أَقْسِمُ بِالْمَرْوَةِ يَوْمًا وَالصَّفَا أَنْكَ خَيْرٌ مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا <sup>(١٠)</sup>

(١) ينظر : الخصائص ٢٤/١ .

(٢) ينظر : شرح المنحة ١١٨ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ١٣٦ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ١٨٦ .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٢٤٠ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ٣٩٥ .

(٧) ينظر : المصدر السابق ٦١ .

(٨) ينظر : المصدر السابق ١٥٣ .

(٩) ينظر : المصدر السابق ١٧٨ .

(١٠) ينظر : المصدر السابق ٢٩٨ .

هـ - أرى الخطأ بـ الفرزدق شعره  
ولكن خيراً من كليب معاشٍ<sup>(١)</sup>

٥ - جدير بالذكر أنه يعني في كثير من الشواهد التي يوردها بشرح ما يحتاج إلى شرح من ألفاظها ، وإعراب ما يراه في حاجة إلى بيان إعرابه<sup>(٢)</sup> .

٦ - يهتم بإي راد الروايات الأخرى في الشاهد في كثير من الأحيان ، وذلك إن وجدت<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : شرح المحة . ٣٣٧

(٢) ينظر : الملاحظة رقم (١٣) في منهجه .

(٣) ينظر على سبيل المثال : شرح المحة ١٢٩ و ١٦٧ و ٢٨٦ و ٣٤٩ .

**الفصل السادس**

**ماخذ على الكتاب**

مَآخِذُ عَلَى الْكِتَابِ

بعد معايشي لكتاب "شرح المنحة في اختصار الملحمة" فترة ليست بالقصيرة ظهرت لي فيه بعض الأخطاء التي وقع فيها المصنف من أمثال تلك التي لا يسلم منها عمل البشر ، ومن ذلك :

**أولاً** - وقع المصنف في بعض الأخطاء التي تتعلق بالشواهد وهي :

## أ - نَسَبَ قول الشاعر :

لَا ابْنُ عَمٍّكَ لَا أَفْضَلَتَ فِي حَسَبٍ  
عَنِي وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَخْزُونِي  
إِلَى الرَّبِيعَ بْنَ ضَبْعٍ ، وَلَمْ يُنْسِبْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ إِلَيْهِ ، وَالصَّحِيفُ أَنَّ قَائِلَهُ هُوَ ذُو الْإِصْبَعِ  
الْعَدْوَانِي ، هَذَا قَالَ الرَّوَّاةُ الثَّقَاتُ كَالْمُفْضَلُ وَابْنُ قَتِيَّةِ وَالْقَالِيِّ وَالْأَمْدَيِّ وَالْغَدَادِيِّ  
وَغَيْرُهُمْ<sup>(١)</sup> .

ب - ذكر أن سبيو يه أنشد هذا البيت في كتابه :

وَأَنْ قَرِينَ السُّوءِ لَسْتَ بِوَاجِدٍ  
لَهُ راحَةً مَا عَشْتَ حَتَّى تُفَارِقُهُ

والبيت ليس من شواهد كتاب سيبويه المطبوع ، وإنما أنشدَه ثعلب في مجالسه <sup>(٢)</sup> .

**ج - قول امرئ القيس :**

**فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا  
فَأَهْلَهِتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْوَلِ**

هكذا أورده المصنف بإثبات : " مُغْوَل " بالواو المفتوحة <sup>(٣)</sup> ، ولم ترد به رواية - فيما أعلم - وإنما روی بالياء المفتوحة : " مُغْيَل " وبالحاء والواو المكسورة " مُخْسَل " . وقد فَسَرَ ابن جابر الكلمة " مُغْوَل " بقوله : " هو الذي ترضعه أمه وهي حامل ، وروي بالحاء المهملة ، وهو الذي جاز عليه الحول " <sup>(٤)</sup> ، ولم يرد هذا المعنى ولا قريباً

(١) ينظر : شرح المحة ٢٢٢ هامش رقم (٧) و ٢٢٣ هامش رقم (١) .

<sup>٢)</sup> ينظر : المصدر السابق ٢٣٩ هامش ، رقم (١٠) .

<sup>(٣)</sup> ينظر : المصدر السابق ٢٦٦ هامش رقم (٦) .

(٤) ينظر : شرح المنحة ٢٦٦ .

منه في (غ ول)<sup>(١)</sup> ، كما لم ترد فيها "أ فعل" مُصَحَّحة ولا مُعَلَّة ، أي أنّ "مُغَول" لم تأتِ به رواية ولا يساعد عليه اشتقاء ولا يصحّ له معنى ، فهو سهو أو خطأ . والرواية الصحيحة للبيت هكذا :

فَمِثْلِكِ حُبْلِيْ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا  
فَأَلْهِيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغَيْلِ<sup>(٢)</sup>  
وَفِيهِ رَوَايَةُ أَخْرَى بِوَضْعٍ "مُحَوْل" مَكَانٌ "مُغَيْل"<sup>(٣)</sup> .

د- أوردَ ابن جابر المثَلَ التالي : " حَسْبُكَ يَنْمِ النَّاسُ " ثُمَّ فَسَرَه بقوله : " أي : تَأْخِرُ يَنْمِ النَّاسُ ، وَهُوَ مَثَلٌ يُضْرِبُ لِمَنْ يُطَلَّبُ مِنْهُ التَّأْخِير " <sup>(٤)</sup> ، وَهَذَا خَطَأٌ فِي التَّفْسِيرِ إِذَا لَمْ يَتَفَقَّدْ مَعْنَى الْقَوْلِ ، قَالَ ابْنُ يَعْيَشَ : " وَقُولُهُمْ : " حَسْبُكَ يَنْمِ النَّاسُ " كَأَنَّ إِنْسَانًا قَدْ كَانَ يُكْثِرُ الْكَلَامَ لِيَلَّا وَيَصِحُّ بِحِيثِ يُقلِّقُ مَنْ يَسْمَعُهُ ، فَقَلِيلٌ لَهُ ذَلِكَ أَيْ : اكْتَفِي وَاقْطَعْ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَإِنْ تَفْعَلْ يَنْمِ النَّاسُ وَلَا يَسْهُرُوا " <sup>(٥)</sup> .

ثانيًّا - نسب ابن جابر إلى الكسائي نَقْلَ الْجَرْبَ "بَلْهُ" ، ولم يقل بذلك أحدٌ من النحوين - فيما أعلم - ، وإنما نسِيُوا ذلك إلى الأخفش <sup>(٦)</sup> .

ثالثًّا - ذكر المصنفُ أَنَّ سَبِيُّوِيَّهُ وَجَمَاعَةُ عَدُّوَ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ خَمْسَةً ، قال : " فَهَذِهِ سَتَّةُ أَسْمَاءٍ ، هَكَذَا عَدَّهَا جَمَاعَةُ النَّحْوَيْنِ ، وَعَدَّهَا سَبِيُّوِيَّهُ وَجَمَاعَةُ خَمْسَةٍ أَسْقَطُوا مِنْهَا " هَنْ " <sup>(٧)</sup> ، وَالصَّوَابُ أَنَّ سَبِيُّوِيَّهُ عَدَّهَا سَتَّةً ، وَاللَّذَانِ عَدَّاهُمَا خَمْسَةً هُمَا الْفَرَاءُ وَالزَّجَاجِيُّ وَتَابِعَاهُمَا قَوْمٌ .

(١) ينظر : لسان العرب (غ ول) ١١ / ٥٠٧ - ٥١٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٦٣ / ٢ ، وشرح التسهيل ١٨٨ / ٣ ، ووصف المباني ٤٥٠ ، واللسان (غ ي ل) ٥١١ / ١١ ، والجني الداني ٢٧٥ ، والعبي ٢٢٦ / ٣ ، وحاشية الصبان ٢٣٢ / ٢ .

(٣) ينظر : الديوان ٣٥ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٩ ، وشرح القصائد المشهورات ١٢ / ١ ، واللسان (ح ول) ١٨٤ / ١١ ، وشرح الشذور ٣٢٢ ، وشرح التصریح ٢٢ / ٢ ، والخزانة ٢٠٢ / ٤ .

(٤) ينظر : شرح المحة ٣٧٣ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٤٩ / ٧ .

(٦) ينظر : شرح المحة ٢٧٦ .

(٧) ينظر : شرح المحة ١٢٧ ، وهامش رقم (٤) و (٥) من نفس الصفحة .

**رابعاً** - في بعض الموضع بحد أن المصنف يعمم الحكم في حين يحتاج الكلام إلى تحديد ، وربما كان سبب ذلك التساهل والتجوز ، ومن ذلك قوله : " كاف الضمير وهأوه ويأوه للإضافات ، إن وقعت بعد الفعل أُعربت مفعولاً ... وتلزمها نون الوقاية مع الفعل الماضي والمضارع الخالي من النون التي هي علامه للرفع " <sup>(١)</sup> ، وفي هذا الكلام تعميم ، فنون الوقاية تلزم مع ياء المتكلّم فقط ، ولا تأتي مع الكاف والهاء .

**خامساً** - ذكر المصنف أن الجمّهور يرون أن أسماء الإشارة إنما بُنيت لافتقارها إلى المشار إليه كافتقار الحرف <sup>(٢)</sup> ، والحقيقة أن العلة الأساسية لبناء أسماء الإشارة عند الجمّهور هي أنّها تضمنَتْ معنى الحرف الذي كان يستحق الوضع ؛ لأنّ الإشارة معنى من المعاني فحقّها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها ، وقال بعض النحوين إنّها إنما بُنيت لافتقارها إلى المشار إليه .

**سادساً** - قال المصنف : " أجروا النصب على أصله في الاسم المفرد المنصرف ، وفي جمع التكسير ، وفي الفعل المضارع المجرد عن الضمائر الثلاثة ، فهذه ثلاثة مواضع جرى النصب فيها على أصله فُيُنصب بالفتحة " <sup>(٣)</sup> ، وهناك موضع رابع يجري فيه النصب على أصله وهو : الاسم المفرد غير المنصرف .

**سابعاً** - ذكر المصنف أن ابن إياز أورد أربع كلمات من جموع التكسير المتغيرة بالتوهم وهي : " فُلك " ، و " هِجَان " و " دِلَاص " و " أَسْمَال " ، والثلاثة الأولى ذكرها ابن إياز ، وأما الرابعة فهي عنده " شِمَال " وليس " أَسْمَال " ، ولا يمكن أن يكون ذلك تحريفاً من الناسخ ؛ لأن ابن جابر كان يقصد كلمة " أَسْمَال " بعينها ، إذ يفسرها بقوله : " الخلق من الثياب " <sup>(٤)</sup> .

**ثامناً** - قال المصنف إن النحوين اتفقوا على زيادة " من " في التمييز كقولهم : " اللـ

(١) ينظر : المصدر السابق ٣٥ و ٣٦ ، وهامش رقم (١) من صفحة ٣٦ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٤٤ ، وهامش رقم (٣) من نفس الصفحة .

(٣) ينظر : شرح المتنجة ١٠٩ ، وهامش رقم (٣) من نفس الصفحة .

(٤) ينظر : المصدر السابق ١٨٩ و ١٩٠ ، وهامش رقم (١) من صفحة ١٩٠ .

دره من رجلٍ " التقدير : الله دره رجالاً<sup>(١)</sup> ، والصواب أن النحويين اختلفوا في معنى " منْ " هذه : فمنهم من قال بزيادتها ، ومنهم من قال إنّها للتبعيض ، وذهب فريق ثالث أنها لبيان الجنس .

---

(١) ينظر : المصدر السابق ٢١٤ ، وهامش رقم (٤) من نفس الصفحة .

**الفصل السابع**

**وصف نسخة الكتاب**

## وَسْفٌ نِسْخَةُ الْكِتَابِ

اعتمدت في تحقيق نصّ الثالث الأول من كتاب "شرح المنحة في اختصار الملحمة"<sup>(١)</sup> على نسخة وحيدة لم أظفر بغيرها مع شدة فحصي ، ولكنني ظفرت بمخطوطة تتضمن نص الأرجوزة المشروحة وهي : "المنحة في اختصار الملحمة" ، وقد ساعدني ذلك كثيراً في إقامة نص المنظومة ، والاطمئنان إلى سلامته من النقص والأخطاء .

### أ- مخطوطة "المنحة"

تقع هذه المخطوطة ضمن مجموع يضم عدّة كتب لابن جابر وأبي جعفر الرعيوني ، تحفظ به المكتبة الوطنية في باريس تحت رقم (٤٤٥٢) ، وقد حصلت على نسخة مصورة للمجموع من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض .

وقد كُتب المجموع كله بخط أحمد بن محمد بن يوسف بن مالك الرعيوني ، ابن أخي أبي جعفر الرعيوني صديق ابن جابر ، وأشار الناسخ في آخر أكثر من كتاب وفي أثنائه إلى أنه فرغ من نسخه سنة (٧٧٠ هـ) سبعين وسبعيناً في المدينة المنورة ، وإن لم يفعل ذلك في كتابنا .

وقد شغلت هذه المنظومة ثمانية ورقات من المجموع (٤٦ / ٥٣ - ٥٤ / ١) ، وهي مقروءة على المصنف ؛ إذ كُتب في هامش لوحة (٤٩ / ١) : "بلغ على مؤلفه قراءة" ، وخطها نسخي كبير واضح ، فيه بعض الضبط ، وفي كل صفحة (١٩) تسع عشر سطراً .

وقد رجعت إلى هذه النسخة في إقامة أبيات "المنحة" التي وردت في كتاب "شرح المنحة في اختصار الملحمة" ، ورمزت لها في تعليقاتي بالرمز "م" إشارة إلى أنها نسخة "المنحة"

(١) عدد اللوحات التي حققتها من الكتاب هي (١٠٥) خمس و مائة لوحة .

## ب- مخطوطة الشرح

النسخة التي اعتمدت عليها في تحقيق نصّ الثلث الأول من كتاب "شرح المنحة في اختصار الملحمة" هي نسخة وحيدة كما ذكرت سابقاً ، وهي مصورة من مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة ، تحت رقم (٩٣١) نحو ، عن نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم (٣٨٢) نحو .

وهذه النسخة تامة سليمة الأول والآخر ، وهي من القطع المتوسط ، وتقع في (٣١٨ هـ) ثمانية عشر وثلاثمائة ورقة ، ومسطرتها (١٩) تسعة عشر سطراً ، في كل سطر نحو (١٣) ثلاث عشرة كلمة ، وهي مكتوبة بخطٌ نسخيٌ حسن ، ولم يذكر فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناشر .

وقد جاء عنوان الكتاب في صفحة الغلاف هكذا : " شرح المنحة في اختصار

الملحمة " ، ثم كُتب بعد العنوان ما نصُّه :

" الحمد لله "

صار هذا الكتاب وفقاً على [ ... ]<sup>(١)</sup> للصوفية بالمدرسة الباسطية الكائنة بالقاهرة المحروسة - عَمِّرْهَا اللَّهُ تَعَالَى بِذَكْرِهِ - ، وقف ذلك الشيخ زين الدين شعبان الآثاري<sup>(٢)</sup> - تغمده الله تعالى برحمته - حسبما يشهد بذلك المحصال عن النائب لمجلس الحكم المحرر البدرى ؛ لأنّ الأمانة أن لله تعالى أحکامه [ ... ]<sup>(٣)</sup> للعشرين من شهر رجب [ ... ]<sup>(٤)</sup> عام أحد عشر [ ... ]<sup>(٥)</sup> حسبنا الله ونعم الوكيل .

شهد على الحاكم [ ... ]<sup>(٦)</sup> بذلك شهد على الحاكم [ ... ]<sup>(٧)</sup>

أحمد بن العاص محمد بن علي المغربي " .

(١) كلمة غير واضحة في الأصل ، وقد تكون " السادة " .

(٢) شعبان بن محمد بن داود ، زين الدين الموصلي الأصل ، المصري ، ويعرف بالآثاري . اشتغل في مبدأ أمره بالكتابة عند أبي على الرفتأوي حتى تمهر في المنسوب ، وصار رئيس من كتب عليه . توفي سنة ٨٢٨ / ٨٢٨ - ٨٤ ، والضوء الامامي ٣٠١ / ٣ .

(٣) أربع كلمات غير واضحة في الأصل .

(٤) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٥) كلمة غير واضحة في الأصل ، ورسمها يشبه " ثمانى " فربما أراد سنة " ثمانمائة " .

(٦) كلمة غير واضحة في الأصل .

وفي خاتمة النسخة كُتب ما يلي : " وقد انقضى ما أمليناه على هذه الأرجوحة الوجيزة ، وأتينا فيه بالجواهر العزيزة ، وهذبنا <sup>(١)</sup> المسائل حتى كشفت وجوه معانها ، وأدنينا قطوفها حتى سهلت على جانبيها <sup>(٢)</sup> ، وهو مع صغر <sup>(٣)</sup> حجمه ، كبير في علمه ، قد سبقنا به جياد المظلولات ، وأجرينا في [ ... ] <sup>(٤)</sup> خيول المسائل [ ... ] <sup>(٥)</sup> ، ونسأله أن ينفعنا بهذه الأرجوحة وشرحها ، وأن يفتح لنا أبواب النعمة التي لا يقدر غيره على فتحها ، اللهم لا تجعل علمنا علينا ردًا ، ولا تخيب لنا في سعادة الدنيا والآخرة قصداً ، واجعلنا ممن ختمت له بخير ، وسرت به طرق طاعتك أكرم سير ، والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً ، والصلوة والسلام الطبيان على سيد المرسلين ، وصفوة رب العالمين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين " <sup>(٦)</sup> .

وعلى هذه النسخة ما يفيد أنها قوبلت على نسخة أخرى ، فقد كُتب على جانب الصفحة في موضعين كلمة : "بلغ" <sup>(٧)</sup> ، وفي ستة مواضع كلمة : "بلغ مقابلة" <sup>(٨)</sup> ، وفي موضعين آخرين كتب : "بلغ مقابلة على نسخة المصنف" <sup>(٩)</sup> ، مما يدل على أن النسخة الأخرى التي قوبلت عليها هذه النسخة هي نسخة المصنف .

وفي هذه النسخة أخطاء في الضبط ، وسهو في بعض الكلمات ، وعدم وضوح في كلمات أخرى مما استغرق مني وقتاً طويلاً للاهتداء إلى وجه الصواب فيها ، كما أن فيها أخطاء إملائية ونحوية ، والكثير من السقط وانتقال النظر والتصحيف والتحريف . وقد حدث فيها أيضاً اضطراب في ترتيب بعض الصفحات ، علماً بأنّ الصفحات

(١) كلمة غير واضحة في الأصل ، وما أثبته هو اجتهادي في قراءتها .

(٢) كلمة مطمورة في الأصل ، غير واضح منها سوى الحرفين الأولين وهما "جا" .  
(٣) في الأصل "مصر" تحريف .

(٤) كلمة غير واضحة في الأصل ، ويمكن أن تكون "ميدانه" .

(٥) كلمة غير واضحة في الأصل ، ورسمها كالتالي : "الدالات" .

(٦) ينظر : شرح المنحة لودحة (١/٣١٨) .

(٧) ينظر : المصدر السابق لودحة (١/٢) و (٥/ب) .

(٨) ينظر : المصدر السابق لودحة (١/٥٩) و (١/٦٩) و (١/٧٩) و (١/٨٩) و (١/١٨٨) و (١/١٩٨) .

(٩) ينظر : المصدر السابق لودحة (١/٢٠٨) و (١/٢٣٨) .

مرقّمة ترقّيماً متّصلاً ، ولكنّه ترقّيّم حديث ، فيبدو أنّ المرقّم لم يفطّن إلى هذا الاضطراب ، وقد وقع ذلك في سبعة مواضع : فلوحة (٣٢/ب) هي في الحقيقة لوحة (٣٣/ب) ، ولوحة (٣٦/ب) هي في الحقيقة لوحة (٣٢/ب) ، ولوحة (٣٧/أ) مكانها الصّحيح هو لوحة (٣٣/أ) ، ولوحة (٣٣) هي في الحقيقة لوحة (٣٤) ، ولوحة (٣٤) هي في الحقيقة لوحة (٣٥) ، ولوحة (٣٥) مكانها الصّحيح هو لوحة (٣٦) ، ولوحة (٣٦/أ) هي في الحقيقة لوحة (٣٧/أ) . وقد قمت بترتيب أوراق النسخة التي وقع فيها الاضطراب وأعدت ترقّيمها .

شريح الأضطراب في الحنفية

مقدمة

طبع

ذكرين  
صار هذا الكتاب وقفا على إبانه الصوفية والمرجعية للآباء والعلماء  
عن طريق الكبار ورث ذلك الشورى كسبان الإمامي العلامة شهاب الدين  
الخصال في المباحث مكتوب في المذهب اليماني لعلمه العظيم  
مرحوم عالم دروز مصطفى سعيد طهان كاتب  
محمد عثمان المختار  
محمد علي المختار  
لتحقيق الفراس



كتاب  
حنفية

صفحة العنوان

سَمِّ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ سَلَّمَ وَسَلَّمَ  
 فَالسَّمْعُ وَالشَّهادَةُ وَمَفْيَدُ الْأَمَامَاتِ الْعَظَمَاتِ الْأَدِبُ شَمْسُ الدِّرَزِينَ  
 إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ حَمْدٌ إِلَيْهِ بَخْرٌ بَخْرٌ الْمُهَاوَرِي إِلَيْهِ تَرْبِيَةُ الْمَرْسَلِ الْمَالِ الْمُتَعَنِّنُ اللَّهُ بِحَيَاَتِهِ  
 إِلَيْهِ أَحْمَدٌ إِلَيْهِ بَخْرٌ الْمُهَاوَرِي إِلَيْهِ تَرْبِيَةُ الْمَرْسَلِ الْمَالِ الْمُتَعَنِّنُ اللَّهُ بِحَيَاَتِهِ  
 إِلَيْهِ أَحْمَدٌ إِلَيْهِ عَلَيْهِ الْعِلْمُ الْيَهِي أَعْنَلُ مَا يَعْصُمُ وَلَعُوذُ بِهِ مِنْ الْجَهَنَّمِ الَّذِي هُوَ شَرٌ يَعْرِي  
 إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ وَبِسَنَدٍ وَسَقَبِيلَهُ مِنْ عَنَّاتِ الْكَلَامِ وَمِنْ الرَّى بَخْرٌ كَلَامُهُ حَمْدٌ  
 يَقِنُونَ وَنَعْقُلُ الْفَسَيْرَيْنِ عَلَيْهِ التَّقْدِيرُ وَهُوَ خَيْرٌ لِغَلَبِهِ يَعْقُلُ وَعَمَدٌ عَلَيْهِ وَهُوَ حَقِيقٌ  
 بِالْحِكْمَةِ وَتَوْحِيدِهِ يَوْجِدُ أَسْعَفَ بِالْوَيْمَ الْفَلَمِ وَأَنْجَمَ وَيَقِنُونَ إِلَيْهِ تَرْبِيَةُ الْمَالِ الْمُتَعَنِّنُ  
 بِالْفَصْحِ الْإِنْسَانُ لَعَنَهُ تَرْبِيَةُ الْبَرَاءَةِ الْيَهِي كَانُوا يَحْمُرُ عَلَيْهِ الْكَيْنَدُ أَمَا بَعْدُ فَلِلْمَادِ  
 صَفَقَتُ الْأَرْجُونَ الْمُوْسَمَةَ الْيَهِي فِي اخْتَصَارِ الْمَهْمَةِ زَيْنُ جَمَاعَةِ الْطَّلَبَةِ قَدْ  
 ابْلَوَابْجُوْهِمْ عَلَيْهَا وَصَرَفُوا إِنْتَنَى لِشَتَّاعَالِمِ الْيَهِي وَشَرَوْقُوا إِلَيْهِ تَرْكُونَ لَهَا شَيْءَ  
 لِيَكْشِفُ لَهُمْ مَعَايِنَهَا وَيَعْرِي عَلَيْهِمْ مَا مَعَايِنَهَا وَصَفَقَتُ لَهُمْ شَرَحًا مُخْتَصَرًا لَا  
 يَعْيَسُ مِنْهُ النَّاطِرُ حَوْلًا وَلَا وَرَأَهُ لِيَسْكُلَ سَيْلًا رَانَ كَارِسَلًا وَجَعَلَنَاهَا تَجْعَدَ  
 لِمَرْيَزُ لَهَا الْفَلَلَةَ نَسْلُ اللَّهِ الْأَنْفَعُ بِهَا الْفَصِيفَ حَوْلَ فَدُوسُ نَظَرِفِيهِ بِإِذْكِلَ  
 لِنَاحِزِلِ الْجِرْمِ وَبِوَقِيَّهِ وَإِلَيْهِ اللَّهُ لِعَا بِهِ بِرْجُدُ الْكَسَنِ بِزَحْولِهِ قَوْنِدِلْعَصَمِ غَلِيلِ  
 أَقْوَأُ الْجِدِّ بِلِلْشَّرْكِ لَكَذَكَ الْأَنْجَادُ الْأَنْجَادُ بَنَانَ . ٥

افْتَجَحَ الْكَلَامُ بِأَعْنَارِهِ فَلَمْ يَسْتَعِنْ بِنَارِهِ بِنَارِ الْكَلَامِ الْمُكَلَّمِ الْمُسْتَفِقِيَّ فَلَمْ يَسْلِمْ  
 سَعَهُ الْمَاضِيَّ وَبِأَقْوَأِ اتْتَّسْعِ الْجِرْجَرِيَّ وَبِرْمَعِيَّةِ وَجَمَاعَةِ وَامَّامِ اتْتَّسْعِ بِالْمَاضِيِّ كَارِسَلَكَارِسَلَكَ  
 فِي الْفَصِيفَهِ فَإِنَّا إِنْ كُونَ وَرَسَعَ الْرَّجَهَ بَعْدَ مَاهِ الْعَيْنَهِ وَإِنَّا إِنْ كُونَ شَفَاعًا حَضُورِ  
 شَفَاعَوِهِ وَمَاضِهِ وَقَوْلَهُ بَحَارَكَ اللَّهُمْ بَادَ الْقَطُولِ هُوَ مَعْمُوا الْقَوْلَهُ قَوْلَهُ الْجَنْجَلَ

ابْلَوَابْجُوْهِمْ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهُنَّا نَتَشَعَّبُ مَا دُرِّسَ  
كِتَابَ الْمُجْمَعِ فِي أَجْتِنْصَا الْمَلَكِيَّةِ تَالِفُ سَعْدَ بْنُ سَعْدٍ وَمُخْتَلِفَاتِ  
ذِي سَعْدٍ إِذَا مَلَأَ الْعَدَائِهِ الرَّعْلَةَ الْأَدَبَ شَيْسَرَ الدَّارِيَّ ابْنِ  
سَعْدٍ اللَّهُمَّ مُحَمَّدُ رَحْمَةُ رَبِّ الْهَوَارِيِّ الْأَنْزَلَ لِسُونِي

الْمَرْسَنِيُّ الْمَارِسِيُّ كَمَا يَرَى ذَلِكَ  
أَقْتُولُ وَأَمْحَدُ أَجْلُ الْقَوْلِ نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ يَا الطَّفَلَ  
وَأَبْتَعْ لِي هُدًى صَلَادَةً طَيِّبَةً عَلَى النَّبِيِّ وَالْهُدَاءَ السَّجَبَةَ  
أَلِ النَّبِيِّ الْمُضَطَّفِيِّ وَصَحِيدَ مُغَصَّبِ الْجَبَّمِ وَحَيْثَهُ  
أَقْتُولُ بَعْدَ قَوْلِي جَانِبَ عَشَرَ طَالِ الْكَلَامَ أَنْ غَيْدَ السَّابِعَ  
أَخْرَأَ وَهُدَاءَ لِاسْمِ وَمَقْعِلَ شَقَقِيْمَ وَهَرْفَ مَعْنَى لَاسْوَهَافَ الْكَلَامَ

فَإِنْتَمْ مَا حَرَجْتُ بِحَرْفِ الْجَرِ كَا صِرْفٌ عَلَى زَيْدٍ وَخَدِيرَتِيْرَبِّ  
وَالْفَعْلُ بِالسَّيْنِ وَقَدْ وَالْأَمْرُ كَفَلَهُ دَرْأَوْ أَدَرْ وَذَاسِيَلَرِ  
وَنَاهَ مُضَمِّرَ كَلَسَتْ لَمْ مَا خَلَدَ مِنَ الْكَلِيلِ حَرْفُ "عَلَيْكَ"

وَالْأَسْمَ إِنْ كَانَ لِرَبِّ قَابِلَ فَهُوَ سُكْرَ كَرْبَتْ رَأْ جَلْ  
نَمْ الْمَعَارِفُ هُنَيِّ الضَّيْمِ وَعِلْمٌ وَأَسْمَ بَدَلَشَرْ  
كَلَذَكَتْ مُوْصَوْلُ وَتَاعَرَفْتَ بَالْوَسَاطَهُنْ قَدْ أَضَفْتَ  
وَقَبِيلَ لَأَنْعَرْ بِقَمِيلَنْ فِي الْأَلْفِ إِذْ يُوجَدُ الْمُغَرِّبُ حِينَ

باب السيدة الحسنة المعتلة

وستة بالواو رفعاً والألف في نصبهما والياء حراً إن تُضَعْ  
فوك وذو آخر أب هن حمود وأحرف العلة واي تنظم

باب المقصوص

إقرار منقوص كتافر قدر ونصبه على الفتح أظهر  
وتسقط الياء إذا ينتون رفعاً حراً وهو اسم سكن  
آخرة الياء باشر الكسر فان شئت ذكر الصحيح بخير ي

باب المقتصد

تصورهم ما خر اينه ألل غير به تقدير أو كالبشرى

باب المثلث

يشون عوض التشوبين وقيمها الألف بالتعيس  
يلرفع كالريدان الفاعمر ونصبها بالياتل الخبر  
باب بفتح المثلث

ذكر الاستثناء وهي قديح فالـ الـ الواحد بالواو رفع  
وأنصبه بالياء كذلك حبر ونونه فتح وبما ثني الكسر  
واسقط الشونين لـ تصف فعل تلك ألل خير خاد ميلك ياز جل

وستة الثانية ضم رفعاً والكبيرة في النصب و في الجرعا

نـ اـ نـ اـ نـ اـ نـ اـ

**الفصل الثامن**

**منهج التدقيق**

## منهج التحقيق

لماً كانت الغاية من تحقيق النصوص هي إحياء تراثنا الفكري الخالد ، وجعله في متناول أكبر مجموعة من الدارسين ، خدمة للعربية ، ووفاءً لعلمائها ، واعترافاً بما قدّمه من أعمال جليلة ، لماً كان الأمر كذلك فقد وجب على المحقق أن يدل على وفائه هذا باحترام النص ، وإخراجه إخراجاً علمياً صحيحاً كما أراده المؤلف ، لذا فقد بذلك جهدي في توخي الدقة والأمانة في وضع نص الكتاب موضعه الصحيح ، وليس ذلك بالأمر الهين ، فقد تكون إعادة النص إلى أصله أصعب من إنشاء أصل جديد ، وقدّمأ قال الجاحظ : " ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُر اللفظ وشريف المعاني أيسَرَ عليه من إتمام ذلك النص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام " <sup>(١)</sup> .

وقد اتبعتُ في تحقيق نصّ الثلث الأول من كتاب " شرح المنحة في اختصار الملحقة " <sup>(٢)</sup> منهاجاً التزرت به بدقة وأمانة قدر استطاعتي ، وغاية هذا المنهج هي إضاعة النص دون المساس بالمعنى أو بمادة الكتاب العلمية ، ويتلخص المنهج الذي اتبعته فيما يلي :

١ - حررتُ النص بدقّة وأنّه وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم ، وقد حرصت على إخراجه إخراجاً سليماً خالياً من العيوب ما أمكن ، وواضحاً في القراءة ، مع المحافظة على نصّ المؤلف ، فلم أتدخل فيه إلا بالقدر الذي يتطلبه السياق أو يقتضيه المعنى من زيادة كلمة يحتاجها النص أو حذف أخرى لا موضع لها فيه ، ووضعتُ الزباده بين معكوفين متقابلين هكذا [ ] ، وأشارتُ في الهاشم إلى ما جاء في النص من زيادة أو نقصان أو تصحيف أو تحرير .

٢ - وضعتُ عناوين مناسبة للأبواب الأولى التي جاءت خالية من العنوان ، وجعلت ذلك بين معكوفين هكذا [ ] ، أما التي جاءت في هامش الأصل فقد وضعتها بين

(١) ينظر : الحيوان ٧٩/١ .

(٢) النص المحقّق من الكتاب يبلغ ( ١٠٥ ) حمس ومائة لوحه من مجلد ( ٣١٨ ) ثمانى عشر وثلاثمائة لوحه .

فاصلتين هكذا " " ، وما عدا ذلك من العناوين فهو من وضع المؤلف .

٣- خرَجتُ جميع الشواهد الواردة في الشرح من آيات وأحاديثٍ وأثاراتٍ وأمثالٍ وأقوالٍ عربية وأساليبٍ وتراتيبٍ نحوية وأشعارٍ متَّبعةً الآتي :

أ- عزوَتْ كُلَّ آيةٍ إلى سورتها ، وذَكَرْتُ رقم الآية .

ب- أرجعت القراءات القرآنية إلى كتب القراءات والتفسير ، وحدَّدتُ قراءَها ، ونسبتها إلى القراءات السبعية أو العشرية أو الشاذة .

ج- خرَجتُ الأحاديث النبوية الشريفة والآثار من كتب الحديث مُبيِّنةً ما فيهَا مِن مخالفة لرواية الكتاب إِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي مَوْضِعِ الشَّاهِدِ .

د- أمَّا الأمثال والأقوال العربية وأساليب التراكيب النحوية ، فقد خرَجتُها من كتب الأمثال والنحو واللغة .

هـ- عزوَتْ الشواهد الشعرية إلى قائلها ما استطعت ، وصحيحتُ نسبةً بعضها ، و كنت في الشواهد الشعرية أَتَّبع الخطوات التالية :

١- التعريف بالقائل عند ورود أول شاهد له ، ثمّ بعد ذلك أكتفي بذكر اسمه .  
٢- إكمال البيت إنْ كان ناقصاً .

٣- شرح غريب الفاظه .

٤- ذكر المهم من روایاته .

٥- تخریج البيت من الديوان ما أمكن ذلك ، أو من المجموعات الشعرية إنْ لم يكن ثمة دیوان أو لم أستطع الحصول عليه ، ثم تخریجه من كتب النحو والأدب التي وردَ فيها مرتبةً حسب وفيات مؤلفيها .

٦- ترجمتُ لعظم الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب متَّبعةً الآتي :

أ- أمَّا علماء النحو واللغة فَمَنْ كانت شهرته تغْنِي عن التعريف به للقارئ العادي ، فقد تركته دون ترجمة ، ومنْ كانت شهرته تقتصر على المتخصصين في هذا العلم ، فقد ترجمتُ له ترجمةً موجزةً ما استطعت مع الإشارة إلى مصادر هذه الترجمة .

- بـ- وأمّا الشعراء فقد ترجمتُ لهم جميعاً .
- جـ- وأمّا غير ذلك من الأعلام فمَنْ كان معروفاً منهم لم أترجم له ، ومن كان غير ذلك عَرَفْتُ به .
- ٥- وثَقْتُ آراء النحاة وأقوالهم التي وردت في الشرح مِنْ كتبهم أو كتب تلاميذهم ما أمكنني ذلك ، فإن تعذر ذلك وثَقْتها من كتب أئمة النحويين الموثوق بنقلهم .
- ٦- عَلَقْتُ على المسائل النحوية تعليقاً ييسّط مجملها أو يوضّح مبهمها ، ثم أرجعتها إلى أمهات المراجع النحوية ، وحرّضت على الرجوع إلى المصادر المتقدمة على المؤلّف أو كتب المعاصرين له .
- ٧- وضَحَّتُ العبارات الغامضة في النص عند الضرورة ، وبيّنتُ معاني بعض المصطلحات البلاغية الواردة في الشرح .
- ٨- ربطت أجزاء الكتاب بعضها بعض بذكر الموضع السابقة واللاحقة .
- ٩- ضبّطتُ النصَّ ضبّطاً كاملاً تبعاً لمنهج بعض العلماء الحقّيين الذين يرون التزام ذلك .
- ١٠- أشرت إلى بداية صفحات الأصل المحقّق ، وذلك بوضع خطٌّ مائل هكذا / مع إثبات رقم الصفحة في الجهة المقابلة ، حتى يتيسّر الرجوع إلى الأصل لمن أراد ذلك .
- ١١- اختصرت أسماء بعض المصادر والمراجع النحوية التي كثر ذكرها في الهمامش ، وسأذكر هنا أسماء هذه المراجع ثم الاختصار الذي وضعته لها :
- الكتاب لسيبويه (الكتاب) ، ومعاني القرآن للفراء (معاني الفراء) ، ومعاني القرآن للأخفش (معاني الأخفش) ، وتهذيب اللغة للأزهرى (التهذيب) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (المرزوقي) ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (سيبويه والشتمري) ، وشرح الحماسة للتبريزى (التبريزى) ، والإنصاف في مسائل الخلاف (الإنصاف) ، والفصل الخمسون (الفصول) ، وشرح المفصل لابن

يعيش ( شرح المفصل ) ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيين ( شرح الجزولية ) ، وشرح الجمل لابن عصفور ( ابن عصفور ) ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ( ابن القواس ) ، ورصف المباني ( الرصف ) ، ولسان العرب ( اللسان ) ، وارتشاف الضرب ( الارتشاف ) ، وتوضيح المقاصد والمسالك ( توضيح المقاصد ) ، وشرح شذور الذهب ( شرح الشذور ) ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ( أوضح المسالك ) ، ومغني الليب ( المغني ) ، وشرح الألفية لابن عقيل ( ابن عقيل ) ، والمساعد على تسهيل الفوائد ( المساعد ) ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ( شفاء العليل ) ، وشرح الشواهد الكبرى للعيسي ( العيسي ) ، وهمع الموامع ( المهمع ) ، وشرح شواهد المغني للسيوطى ( شرح السيوطى ) ، وخزانة الأدب ( الخزانة ) ، وشرح أبيات مغني الليب للبغدادي ( شرح البغدادي ) ، وتاح العروس ( التاج ) ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ( بروكلمان بالعربىة ) ، وتاريخ آداب العربية لجرجي زيدان ( جرجي زيدان ) .

**١٢ - أتبعت تحقيق النص بفهارس فنية وافية تشمل :**

**أ- فهرس المصادر والمراجع .**

**ب- فهرس الآيات القرآنية .**

**ج- فهرس الأحاديث .**

**د- فهرس الأثر .**

**هـ- فهرس الأمثال .**

**و- فهرس أقوال العرب .**

**ز- فهرس الأشعار .**

**حـ- فهرس الأعلام .**

**ط- فهرس الكتب .**

**ي - فهرس البلدان والأماكن .**

كـ - فهرس القبائل .

لـ - الفهرس الإجمالي .

وإنني لأرجو أن أكون قد وفقت في عملي ، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

**النصر المحقق**

## [مقدمة المؤلف]<sup>(١)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

قالَ شِيخُنَا وَسَيِّدُنَا وَمَفِيدُنَا ، الْإِمَامُ الْعَالَمُ الْعَالَمُ الْأَدِيبُ شِمسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنَ جَابِرِ الْهَوَارِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَرِيِّ<sup>(٢)</sup> الْمَالِكِيِّ - مَتَّعَنَا اللَّهُ بِحَيَاةِهِ - : الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مِنْحَةِ الْعِلْمِ الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ مَا يُقْصَدُ ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنَ الْجَهَلِ الَّذِي هُوَ شَرٌّ مَا يُعْزِى إِلَى إِنْسَانٍ وَيُسْنَدُ ، وَنَسْتَقِيلُهُ مِنْ عَثَرَاتِ الْكَلَامِ ، وَمَنِ الَّذِي يَخْلُصُ كَلَامُهُ حِينَ يُنَقَّدُ ؟ وَنَعْقِدُ الضَّمَائِرَ عَلَى الثِّقَةِ بِهِ وَهُوَ خَيْرُ مَا عَلَيْهِ يُعْقَدُ ، وَنَحْمَدُهُ عَلَى نِعَمِهِ وَهُوَ الْحَقِيقُ بِأَنَّ يَحْمَدَ ، وَنَوْحِدُهُ تَوْحِيدًا نُسْعَفُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَنُسْعَدُ ، وَنُصْلِي عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ الْمَبْعُوثَ بِأَفْصَحِ لِسَانٍ يُعْهَدُ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ كَانُوا بُحُورَ عِلْمٍ لَا يَنْفَدُ .

أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنِّي لَمَّا صَنَفْتُ الْأُرْجُوزَةَ المُوسُومَةَ بـ "الْمِنْحَةُ فِي اخْتِصَارِ الْمُلْحَةِ" ، رأَيْتُ جَمَاعَةً مِنَ الطَّلَبَةِ قَدْ أَقْبَلُوا بِوْجُوهِهِمْ عَلَيْهَا ، وَصَرَفُوا عَنَّاهُ اشْتِغَالَهُمْ إِلَيْهَا ، وَتَشَوَّقُوا إِلَى أَنْ يَكُونَ لَهَا شَرْحٌ يَكْشِفُ لَهُمْ مَعَانِيهَا ، وَيُعِينُ عَلَى فَهْمِهَا مَعَانِيهَا ، فَصَنَفْتُ لَهُمْ شَرْحًا مُختَصِّرًا ، لَا يَعِيبُ مِنْهُ النَّاظِرُ طُولًا وَلَا قَصَرًا ، يُسْهِلُ سَبِيلَهَا وَإِنْ كَانَ سَهْلًا ، وَجَعَلَهَا تُحْفَةً لِمَنْ يَكُونُ لَهَا أَهْلًا ، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُنْفَعَ بِهَذَا التَّصْنِيفِ مُؤْلِفُهُ وَمَنْ نَظَرَ فِيهِ ، وَيُكْمِلَ لَنَا جَزِيلَ أَجْرِهِ وَيُوفِيَهُ ، وَإِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَتَوَجَّهُ الْأَمْلَ ، وَبِحُولِهِ وَقُوَّتِهِ نَعْتَصِمُ وَعَلَيْهِ الْمُتَّكَلُ .

(١) زِيادة لِيُتضَعَّفَ مضمونُ الْبَابِ .

(٢) يُنْظَرُ : بَابُ دراسةِ حَوْلِ الْمُؤْلِفِ ، مِبْحَثٌ نَسْبِيٌّ .

## [مقدمة الأبيات]<sup>(١)</sup>

**أقولُ وَالْحَمْدُ أَجَلُ الْقَوْلِ نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ يَاذَا الطَّوْلِ<sup>(٢)</sup>**

افتتحَ الكلَامَ بـ "أقولُ" ، ولمْ يفتتحْ بـ "قالَ" ؛ لأنَّ الكلَامَ المقولَ مُستقبلٌ ، فلا يصلُحُ معهُ الماضي ، وبـ "أقول" افتتحَ الحريري<sup>(٣)</sup> وابنُ معطٍ<sup>(٤)</sup> وجماعَة<sup>(٥)</sup> ، وأمَّا من افتتحَ بالماضي كابن مالك<sup>(٦)</sup> في ألفيته ، فإنَّما أَنْ يكونَ وضعَ الترجمَةَ بعدَ تمامِ الألفية ، وإنَّما أَنْ يكونَ تفَاعَلَ بِحُصُولِ مَصْوِدِهِ وتمامِهِ .

وقولُهُ : "نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ يَاذَا الطَّوْلِ" هو معمولُ القولِ ، وقولُهُ : "وَالْحَمْدُ أَجَلُ<sup>(٧)</sup>" / بـ "الْقَوْلِ" جملةً مُعترضةً بين "أقولُ" وعمولِهِ . والحمدُ هو الشُّكرُ فيما فَسَرَهُ بِهِ ثَلَبَ<sup>(٨)</sup> ،

(١) زيادة ليتضح مضمون الباب .

(٢) في "م" لوحَة (٤٦ / ب) .

(٣) ينظر : ملحة الإعراب للحريري ص ٢ ، حيث يقول في مطلعها :

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِنَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ الشَّدِيدِ الْخَوْلِ

وتنتظر ترجمة الحريري في المدخل إلى دراسة الكتاب .

(٤) يقول ابن معط في مطلع : "الدرة الألفية في علم العربية" المشهورة بألفية ابن معط :

يَقُولُ راجِي رَبِّ الْغَفُورِ يَحْسَى بْنُ مَعْطٍ بْنُ عَبْدِ النُّسُورِ

(٥) ينظر : شرح ألفية ابن معط (١٧٣/١) . وقد ورد اسم "ابن معط" هكذا في المصورة بدون ياء ، وإنباتها جائز .

(٦) ينظر : الفصول الخمسون عند حديث الدكتور محمود الطناحي عن حياة المصنف ص ١٢) . واسمُهُ : يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي ، عالم بالعربية والأدب ، توفي سنة ٥٦٢٨هـ . تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١٩٧٦/٦ ، وبغية الوعاة ٤١٦ .

(٧) منهم : ابن مالك في منظومته في الفرق بين الضاد والظاء ، وابن جابر (المؤلف) في هذه المنظومة وفي منظومته في الفرق بين الضاد والظاء . ينظر : كشف الظنون ١١٧١/٢ و ١٣٤٤ ، ومعجم المؤلفين ١٣/٢٠٩ ، وفهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض ٤٩٩ و ٥٣٤ ، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهيرية ١٧٩ و ٢٠٨ .

(٨) ينظر : ألفية ابن مالك ص ٣ ، حيث يقول في مطلعها :

أَقَالَ حَمْدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحَمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ

(٩) تكررت كلمة "أجل" فحذفتها .

(١٠) ينظر : الفصيح ٢٢ . ثعلب هو أحمد بن يحيى ، أبو العباس ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، توفي سنة (٢١٩هـ) ، ومن مصنفاته : الفصيح والمحالس ومعاني القرآن . تنظر ترجمته في : الفهرست ١١٠ ، وتاريخ بغداد ٢٠٤/٥ ، وإنباء الروايات ١٧٣/١ ، وفيات الأعيان ١٠٢ .

والأكثرون على أنَّ بينَ الحَمْدِ والشُّكْرِ فرقاً<sup>(١)</sup> ، فالحمدُ هو : الثناءُ على الإنسانَ بما فعلَ معكَ أو مع غيركَ ، ولا يكونُ إلا باللسانِ ، والشُّكْرُ هو : الثناءُ عليه بما فعلَ معكَ فقط ، ويكونُ باليدِ واللسانِ والقلبِ ، فالحمدُ أعمُ منه من جهة أنه ما فعلَ معكَ أو مع غيركَ من جميلٍ ، والشُّكْرُ أخصُّ ؛ لأنَّه مختصٌ بما فعلَ معكَ ، والشُّكْرُ أيضاً أعمُ منَ الحمدِ [من جهة أنه]<sup>(٢)</sup> باللسانِ واليدِ والقلبِ ، قالَ الشاعرُ<sup>(٣)</sup> :

### ١- أَفَادَتْهُمُ النُّعْمَاءُ مِنِي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمَحْجُبَاً

والحمدُ أخصُ من جهة أنه باللسانِ فقط ، وهو مصدرُ (حمدته) بكسر الميمِ (أَحَمَدُهُ)  
يفتحها (حمداً) ، وفيه لغةٌ : (حمدته) بفتح الميمِ (أَحَمَدُهُ) بكسرها ، وهي لغةٌ  
قليلةٌ ، و "أَجَلُ" : أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ مِنْ "جَلَّ" أي : عَظِيمٌ ، و "اللَّهُ"<sup>(٤)</sup> : مُنَادِي  
حُذفتْ منه ياءُ النَّدَاءِ ، وعُوضَتْ منها الميمُ في آخره ، فلَا يجوزُ الجمْعُ بِينَهُما<sup>(٥)</sup> ،  
وأكثرُ ما تُنَادِي الْجَلَالَةُ هَكَذَا ، وضَمَّ الْهَاءُ ضَمَّةُ بَنَاءٍ<sup>(٦)</sup> للمنادِي العَلَمِ ،  
"الطَّوْلُ" : المُنْ وَالتَّقْضِيلُ .

قولهُ :

وَاتَّبَعَ الْحَمْدَ صَلَاتَةً طَيِّبَةً      عَلَى النَّبِيِّ وَالْهُدَاةِ النُّجَبَةِ  
آلِ النَّبِيِّ الْمَصْطَفَى وَصَاحِبِهِ      مُعْتَصِمًا بِحُبِّهِمْ وَحُبِّهِ<sup>(٧)</sup>

لَمَّا قَدِمَ حَمْدَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَتَبَعَهُ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ

(١) ينظر : أدب الكاتب ٣٦ ، والتهذيب (حد ٤٣٥/٤ ، ٤٦٦/٢) ، والصحاح (حمد) ، والتفسير الكبير لسلاري ٢٢٣/١ ،  
والجامع لأحكام القرآن ١٢٣/١ ، واللسان (حمد) ١٥٦/٣ ، وشرح التصريح ٩/١ .

(٢) طمس بمقدار ثلاثة كلمات ، وقد أثبتت ما رأيت أن النص يلائم به .

(٣) لم أقف على قائل البيت ، وقد ورد في : الكشاف ٤٧/١ ، ونهاية الأرب ٢٤٨/٣ ، وعدة الصابرين ١٧٩ ، وتفسير ابن كثير ٢٢/١ ، والمستطرف في كل فن مستطرف ٢٣٧/١ ، وهو في هذه المصادر برواية "أفادتكم" مكان "أفادتهم" .  
(٤) يزيد هنا كلمة "الله" .

(٥) في منهب البصريين ، وأجاره الكوفيون . ينظر : الكتاب ٢٥/١ ، ومعاني القراء ٢٠٣/١ ، والانصاف ٣٤١/١ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وابن عقل ٢٦٥/٢ ، وشرح التصريح ١٧٢/٢ ، والجمع ٦٤/٣ ، وشرح الأشموني ٤٤٩/١ .

(٦) في الأصل : "بيا" تصحيف .

(٧) في "م" لوعة (٤٦/١) .

وَسَلَّمَ ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْأُمْرَيْنِ الْمُسْتَحْبَيْنِ فِي بِدَايَةِ كُلِّ كَلَامٍ ، وَ "الْهُدَاءُ النُّجَّابَةُ" هُمْ : آلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَصْحَابُهُ ، وَ "النُّجَّابَةُ" هُمْ : الْكَرَامُ [ ... . . . . . ]<sup>(١)</sup> ، [ وَجَمَعَ ]<sup>(٢)</sup> مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَلَّهُ وَأَصْحَابَهُ بِحُكْمِ التَّبَعَ ؛ إِذْ الْمَشْهُورُ أَلَا يُصَلِّى عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ بِحُكْمِ الْاِنْفِرَادِ<sup>(٣)</sup> .

ثُمَّ بَيْنَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي أَنَّ الْمَرَادَ بِالْهُدَاءِ النُّجَّابَةِ : آلُ النَّبِيِّ وَصَاحْبُهُ ، وَ "آلُ النَّبِيِّ" : بَدَلٌ مِنَ الْهُدَاءِ النُّجَّابَةِ ، وَ "صَاحْبُهُ" : مَعْطُوفٌ عَلَى "آلٍ" . وَ آلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُمْ : كُلُّ مَنِ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي جَدَّهُ هَاشِمٌ بْنُ عَبْدِ مَنَافَ بِالْتَّفَاقِ ، وَمَنِ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِيمَا فَوْقَ جَدَّهُ غَالِبٌ بْنُ فَهْرٍ فَلِيْسَ بِآلٍ بِالْتَّفَاقِ ، وَفِي مَنِ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِيمَا بَيْنَ هَاشِمٍ وَغَالِبٍ قَوْلَانَ<sup>(٤)</sup> . وَ "آلٌ" أَصْلُهُ : أَهْلٌ<sup>(٥)</sup> ، وَقِيلَ : / هُوَ مِنْ "آلٍ" "يَؤُولُ" أَيْ : رَجُعٌ ، فَأَصْلُ الْأَلْفَ وَأَوْ<sup>(٦)</sup> . وَأَصْحَابُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُمْ : كُلُّ مَنْ رَأَاهُ وَلَوْ لَحَظَهُ وَاحِدَةً بِشَرْطِ الْإِسْلَامِ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> .

٤٢/١

(١) فِي الْأَصْلِ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ تَبَيَّنَ مِنْهَا : اللَّذَا .. فَعَلْ وَقُولْ ، وَلَمْ أَجِدْ مَا يُشَابِهَ رِسْمَهَا فِي تَفْسِيرِ "النُّجَّابَةِ" ، وَقَدْ فَسَرَ أَهْلُ الْلُّغَةِ "النُّجَّابَةِ" بِأَنَّهُمْ : الْكَرَامُ ذُوو الْحَسْبِ . يَنْظُرْ : الْلُّسَانُ (نَجْبٌ) ٧٤٨/١ ، وَالْقَامُوسُ الْخَيْطُ ١٣٥/١ ، وَالتَّاجُ (نَجْبٌ بٌ) ٤٧٨/١ .

(٢) زِيادةً يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصُّ .

(٣) يَنْظُرْ : الشَّفَاءُ لِلْقَاضِي عِيَاضٍ ٨٢/٢ ، وَالْأَذْكَارُ لِلنَّوْوِي ١٠٨ ، وَجَلَاءُ الْأَفْهَامِ ٢٧٧ ، وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ٥١٦/٣ ، وَفَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبَخارِيِّ ٣٩٤/٨ .

(٤) هَذَا قَوْلُ الْمَالِكِيَّةِ ، قَالَ الْعَيْنِي فِي "عَمَدةِ الْقَارِيِّ شَرْحُ صَحِيحِ الْبَخارِيِّ ٨٠/٩" : "وَفِي التَّوْضِيْحِ : وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ بْنُو هَاشِمٍ آلٌ ، وَمَا فَوْقَ غَالِبٍ لَيْسَ بِآلٍ ، وَفِيمَا بَيْنَهُمَا قَوْلَانٌ" ، وَفَسَرَ ابْنُ حِجْرِ الْقَوْلَيْنِ فِي "فَتْحِ الْبَارِي ٤١٤/٣" بِقَوْلِهِ : "وَعَنِ الْمَالِكِيَّةِ فِيمَا بَيْنَ هَاشِمٍ وَغَالِبٍ بْنُ فَهْرٍ قَوْلَانٌ ، فَعَنِ أَصْبَحِهِمْ : هُمْ بْنُو قَصْبَيِّ ، وَعَنِ غَيْرِهِ : بْنُو غَالِبٍ بْنُ فَهْرٍ" ، وَذَكَرَ ابْنُ قَيْمِ الْجَوزِيِّ فِي "جَلَاءِ الْأَفْهَامِ ١١٩" أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ قَدْ رُوِيَ عَنِ أَصْبَحٍ وَعَنِ أَشْهَبٍ . يَنْظُرْ لِبَيَانِ الْخَلَافِ فِي الْمَقْصُودِ بِآلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : جَلَاءُ الْأَفْهَامِ ١١٩ ، وَفَتْحُ الْبَارِي ٤١٤/٣ ، وَعَمَدةُ الْقَارِيِّ ٨٠/٩ ، وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِشَرْحِ مُختَصِّرِ خَلِيلٍ ٢٢/١ .

(٥) قِيلَ أَصْلُ "آلٌ" : "أَهْلٌ" ، ثُمَّ أَبْدَلَتِ الْهَاءُ هَمْزَةً ، فَصَارَتِ فِي التَّقْدِيرِ "أَلٌ" ، فَلَمَّا تَوَالَتْ هَمْزَاتُهُ أَبْدَلُوا الثَّانِيَةَ أَلْفًا . يَنْظُرْ : شَرْحُ الْمَفْصِلِ ٧/١ ، وَشَرْحُ الشَّافِعِيَّةِ ٢٠٨/٣ ، وَالْلُّسَانُ (أَهْلٌ) ٣٠/١١ ، وَالْأَرْشَافُ ٥١٤/٢ ، وَالْقَامُوسُ الْخَيْطُ ٣٤١/٣ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيْحِ ١١/١ ، وَالتَّاجُ (أَوْلٌ) ٧/٢ .

(٦) قَالَ الْكَسَائِيُّ . يَنْظُرْ : الصَّاحِحُ (أَوْلٌ) ١٦٢٧/٤ ، وَالْلُّسَانُ (أَوْلٌ) ٣٨/١١ ، وَالْأَرْشَافُ ٥١٤/٢ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيْحِ ١١/١ .

(٧) يَنْظُرْ الْخَلَافَ حَوْلَ مَعْنَى الصَّاحِيِّ وَالْمَشْهُورِ فِي ذَلِكَ : الْإِحْكَامُ فِي أَصْوَلِ الْأَحْكَامِ ٢١٠/٢ ، وَالْكَفَافِيَّةُ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ ٦٥ ، وَأَسْدُ الْغَابَةِ ١١/١ ، وَالْتَّقْيِيدُ وَالْإِيْضَاحُ ٢٩١ ، وَفَتْحُ الْبَارِي ٦/٧ ، وَالْإِصَابَةِ ٧/١ ، وَعَمَدةُ الْقَارِيِّ ١٦٩/٦ ، وَفَتْحُ الْمُغَبِّثِ ٩٣/٣ ، وَشَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ ٤٦٥/٢ ، وَإِرشَادُ الْفَحْولِ ٦٢ ، وَصَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ ٣٥ ، وَالْمَنْهَجُ الْإِسْلَامِيُّ فِي الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ ١٨٦ .

وقوله : " مُعْتَصِمًا " اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ " اعْتَصَمْتُ بِهِ " أي : وَثَقْتُ وَامْتَنَعْتُ بِحَمَاهُ ،  
وهو منصوب على الحال من ضمير الفاعل المستتر في قوله : " وَاتَّبَعْ " ، والضمير في  
قوله : " بِجَهَنَّمْ " عائد على آل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه ،  
والضمير في قوله : " وَجَبَهْ " عائد على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

## [ حَدَّ الْكَلَامِ ]<sup>(١)</sup>

شَرْطُ الْكَلَامِ أَنْ يُفِيدَ السَّامِعَا<sup>(٣)</sup> ثُمَّ أَقُولُ بَعْدَ قَوْلًا<sup>(٢)</sup> جَامِعاً

لَمَّا حَمَدَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَصَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ مُعْتَصِمٌ بِجَهَنَّمْ وَجَهَنَّمْ ، شَرَعَ فِي مَقْصُودِهِ بَعْدَ التَّيْمِنِ وَالتَّبْرِكِ بِمَا قَدَّمَهُ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ " قَوْلًا جَامِعاً " يَعْنِي : جَامِعاً لِلمُهَمَّاتِ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا لِلْمُبْتَدَئِ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَفْعُولُ الْقَوْلِ مَا بَعْدَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ إِلَى آخِرِهَا ، وَلَوْ جَعَلَتِ الْمَرَادُ بِقُولِهِ : " قَوْلًا جَامِعاً " حَدَّ الْكَلَامِ لِكَانَ مُتَجَهًا ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قُولُهُ : " شَرْطُ الْكَلَامِ أَنْ يُفِيدَ السَّامِعَا " بَدَلًا مِنْ قُولِهِ : " قَوْلًا جَامِعاً " .

وَاعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمُ يَحْتَاجُ أَنْ يُقْدَمَ فِي أُولِهِ تَبْيَانُ الْكَلَامِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْكَلِمَةِ وَالْكَلِمِ وَالْقَوْلِ . فَأَمَّا الْكَلَامُ فَقَدْ بَيَّنَهُ بِقُولِهِ : " شَرْطُ الْكَلَامِ أَنْ يُفِيدَ السَّامِعَا " ، وَاعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ يُشْتَرِطُ فِيهِ أَرْبَعَةَ شُرُوطٍ :

**الْأُولُّ** : أَنْ يَكُونَ لِفَظًا ، تَحرِزًا مِمَّا لَيْسَ بِلِفَظٍ كَالْكِتَابَةِ وَالإِشَارَةِ وَكَلامِ النَّفْسِ ، فَإِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِكَلامٍ عِنْدَ النَّحْوِينَ .

**الشَّرْطُ الثَّانِي** : أَنْ يَكُونَ مُرْكَبًا ، تَحرِزًا مِنَ الْمُفَرَّدَاتِ ، فَإِنَّ الْمُفَرَّدَ لَيْسَ بِكَلامٍ عِنْدَهُمْ .

**الشَّرْطُ الثَّالِثُ** : أَنْ يَكُونَ مُفِيدًا ، تَحرِزًا مِمَّا هُوَ مُرْكَبٌ وَلَيْسَ بِمُفِيدٍ ، وَمَعْنَى التَّرْكِيبِ : ضَمُّ لِفَظٍ إِلَى لِفَظٍ سَوَاءً أَفَادَ أَوْ لَمْ يُفِدْ .

**الشَّرْطُ الرَّابِعُ** : أَنْ يَكُونَ بِالوَضْعِ ، أَيِّ : / بِالْقَصْدِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَاحْتَرَزُوا بِهَذَا الشَّرْطِ ٢/ب

(١) زِيادة لِيُتَضَّحَّ مَضْمُونُ الْبَابِ .

(٢) كَذَا فِي " م " ، وَفِي الأَصْلِ : " قَوْل " .

(٣) فِي " م " لَوْحَةٍ (٤٦/ب) .

من كلام الساهي والنائم والمحنون ؛ إذ لا قصد فيه من المتكلم ، وهذا الشرط مختلف فيه ، والصحيح الذي عليه <sup>(١)</sup> الناس أنه معتبر <sup>(٢)</sup> .

وهذه الشروط الأربع مأموردة من قوله : "أن يُفِيدَ السَّامِعَا" ، أمّا شرط <sup>(٣)</sup> التركيب والإفادة والقصد فمأموردة من قوله : "أن يُفِيدَ" ؛ لأن المفيد لا يكون إلا مركباً ، ولا تحصل الإفادة إلا مع القصد من المتكلم ؛ إذ لا اعتبار بكلام من لا قصد له ، ولا يترتب عليه حكم ، وأمّا شرط كونه لفظاً فمأموردة من قوله : "السَّامِعَا" ؛ لأن المسموع لا يكون إلا لفظاً ، فقد فهمت الشروط الأربع من قوله : "أن يُفِيدَ السَّامِعَا" ، فهو جدير بأن يسمى قوله جاماً .

وقد حد النحويون الكلام بقولهم : لفظ مركب مفيد بالوضع <sup>(٤)</sup> ، فنصوا على الشروط الأربع .

واعلم أن الكلام هو الذي يسمونه جملة <sup>(٥)</sup> ، وهو قسمان : جملة اسمية ، وهي المصدرة بالاسم كقولك : (زيد قائم) أو (زيد قام) ، وفعالية وهي المصدرة بالفعل كـ (قام زيد) ، ثم تنظر في الجملة ، فإن كان طرفها الثاني جملة سميت بمجموع الطرفين جملة كبرى ، والطرف الذي هو جملة جملة صغرى ، كقولك : (زيد قام أبوه) ، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى ، والطرف الثاني وهو : (قام أبوه) جملة

(١) تكررت "الذي عليه" فحذفتها .

(٢) ذكر أبو حيان أن القصد ليس شرطاً في الكلام ، قال : "وليس من شرط الكلام قصد الناطق به ... بل متى حصل الإسناد المتقدم كان كلاماً ، ولو من غالط أو ساه" . ينظر : الارتفاع /٤٢ ، ولكن أكثر النحويين يشترطون القصد في الكلام . ينظر : الفصول ١٤٩ ، وابن عصفور /٨٧ ، والمغني ٤٩٠ ، والمساعد /٤ ، وشرح التصريح /٢٠ و /٢١ ، والمعنى ٣٠ /١ .

(٣) تكررت كلمة "شرط" فحذفتها .

(٤) كذا حده ابن معط في "الفصول الخمسون" ١٤٩ ، وابن عصفور في "شرح الجمل" /٨٧ ، وابن أبي الريبع في "البسيط" ١٥٨ /١ ، وقد أورد آخرون ما يشبه هذا الحد في اشتتماله ضمناً على الشروط الأربع ، وذلك في : المفصل ٦ ، وشرح المفصل ١ /٢٠ ، والمغني ٤٩٠ ، وابن عقيل /١٤ ، وشرح التصريح /٢٠ ، وشرح الأشموني /٨ .

(٥) ينظر : الخصائص /١٧ ، والمفصل ٦ ، وشرح المفصل /٢٠ و /٢١ ، والمعنى ٣٦ /١ .

صُغْرَى ، إِنْ لَمْ يَكُنْ طَرْفُهَا الثَّانِي جَمْلَةً كَقُولَكَ : (زِيدُ قَائِمٌ<sup>(١)</sup>) ، فَلَا تَوْصِفُ بِصُغْرَى وَلَا بِكُبِيرَى .

مَا ذَكَرْنَا هُنَّا مِنْ أَنَّ الْجَمْلَةَ مَرَادِفَةً [لِلْكَلَامِ]<sup>(٢)</sup> هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ النَّحَاوِينَ<sup>(٣)</sup> ، وَمَا زَعْمَهُ [بَعْضُهُمْ]<sup>(٤)</sup> مِنْ أَنَّ الْجَمْلَةَ أَعْمَمُ مِنَ الْكَلَامِ<sup>(٥)</sup> فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، [وَمَا اسْتَدَلُوا بِهِ]<sup>(٦)</sup> مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ جَمِيلَتَانِ وَلَيْسَتْ [كُلُّ وَاحِدَةٍ]<sup>(٧)</sup> مِنْهُمَا كَلَامًا ؛ لِلارْتِبَاطِ الَّذِي بَيْنَهُمَا ، [فَلَا دَلِيلٌ]<sup>(٨)</sup> فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي تَامِ الْكَلَامِ [أَخْذُ الْمُبْتَدَأِ خَبَرَهُ]<sup>(٩)</sup> وَالْفَعْلِ فَاعِلَهُ ، وَهُوَ حَاصِلٌ فِيهِمَا [سَوَاء ارْتَبَطَ]<sup>(١٠)</sup> الْكَلَامُ بِغَيْرِهِ أَوْ لَمْ يُرَتِّبْ<sup>(١١)</sup> ، وَلَوْ [كَانَ ذَلِكَ]<sup>(١٢)</sup> يُخْرِجُ الْجَمْلَةَ عَنْ كُونِهَا كَلَامًا ، لِلَّزِيمِ [اعْتَبَارُ الْقَسْمِ]<sup>(١٣)</sup> وَجَوَابِهِ كَلَامًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُمَا كَالشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، وَلَا قَائِلٌ بِهِ<sup>(١٤)</sup> .

وَأَمَّا الْكَلْمُ فَهِيَ : الْلَّفْظُ الْمُوْضُوعُ لِعَنِيْ مُفْرَدٌ ، فَقَوْلُنَا : "الْمُوْضُوعُ" تَحْرُزاً مِنَ الْمُهَمَّلِ الَّذِي لَمْ يُوْضَعْ لِعَنِيْ كَ (دِيزِ) مَقْلُوبٌ (زِيدِ) ، وَقَوْلُنَا : "مُفْرَدٌ" تَحْرُزاً مِنَ الْكَلَامِ ؛ فَإِنَّهُ مُوْضُوعٌ لِعَنِيْ مَرْكَبٌ .

وَأَمَّا الْكَلْمُ فَهُوَ : جَمْعُ كَلْمَةٍ ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا ثَلَاثَ كَلْمَاتٍ فَأَكْثَرَ سَوَاءً أَفَادَ أَوْ لَمْ يُفَدَ ، فَهُوَ أَعْمَمُ مِنَ الْكَلَامِ ، إِذْ يُطْلَقُ عَلَى مَا أَفَادَ وَمَا لَمْ يُفَدَ ، وَمَا كَانَ مَدْلُولُهُ أَكْثَرُ فَهُوَ أَعْمَمُ . وَالْكَلَامُ أَعْمَمُ أَيْضًا مِنَ الْكَلْمُ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يُطْلَقُ عَلَى الْكَلِمَتَيْنِ وَعَلَى الْثَّلَاثِ فَمَا زَادَ ، / وَالْكَلْمُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الْثَّلَاثِ فَمَا زَادَ ، فَكُلُّ

(١) فِي الأَصْلِ : "قَامَ" تَحْرِيفٌ .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مَطْمُوسٌ فِي الأَصْلِ ، وَقَدْ أَكْمَلَتُ النِّاقْصَ بِمَا يَلْتَهِمُ بِهِ الْمَعْنَى ، يَنْظُرْ : الْمَفْصِلُ ٦ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ١/٢٠ وَ ٢١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ١/٢١ وَ ٢٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ١/٤٩٠ وَالْمَعْنَى ٤٩٠ ، وَالْمَعْنَى ٣٦/١ .

(٣) يَنْظُرْ : الْمَفْصِلُ ٦ ، وَالْمَسَائِلُ الْخَلَافِيَّةُ فِي النَّحْوِ ٤٩ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ١/٢٠ وَ ٢١ ، وَالْمَعْنَى ٣٦/١ .

(٤) مِنْهُمْ : الرَّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ ١/٨ ، وَابْنُ هَشَامٍ فِي الْمَغْنِيَّةِ ٤٩٠ ، وَالْجَرْجَانِيُّ فِي التَّعْرِيفَاتِ ٧٨ ، وَالسَّيُوطِيُّ فِي الْمُعْنَى ٣٧/١ .

(٥) اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ أَهُوَ كَلَامٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ ، أَمْ أَنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْمَحْمُومُ الْمَرْكَبُ مِنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ . يَنْظُرْ : شَرْحُ الْمَفْصِلِ

١٥٦/٨ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٨/١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ وَهَامِشُهُ لِلشِّيْخِ يَاسِينِ ٢٢/١ .

(٦) قَالَ بِهِ شَارِحُ الْمَفْصِلِ ابْنُ يَعْيَشِ ٩١/٩ ، وَابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ ١/٥٢١ وَابْنُ هَشَامٍ فِي شَرْحِهِ لِقَطْرِ السَّدِيِّ ٥٨ ، وَالشِّيْخُ خَالِدٌ فِي شَرْحِ التَّصْرِيفِ ٢٢/١ .

واحد منَ الْكَلَامِ وَالْكَلِمِ أَعْمَ مِنَ الْآخَرِ مِنْ وَجْهٍ ، وَأَخْصُ مِنْ وَجْهٍ ، وَعَلَامَةُ مَا كَانَ كَذَلِكَ أَلَا يَصْلُحَ فِيهِمَا طَرْدٌ وَلَا عَكْسٌ ، فَتَقُولُ : لَيْسَ كُلُّ كَلَامٍ كَلِمًا ، وَلَا كُلُّ كَلِمٍ كَلَامًا ، وَالشَّيْءَانِ إِذَا [ كَانَا ] <sup>(١)</sup> أَعْمَ مِنْ وَجْهٍ وَأَخْصُ مِنْ وَجْهٍ صَحَّ أَنْ يُوجَدَا مَعًا كَقُولِكَ : ( زِيدٌ عِنْدَ عَمْرُو ) ، فَهَذَا كَلَامٌ لَأَنَّهُ مُفِيدٌ ، وَكَلِمٌ لَأَنَّهُ مِنْ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ ، وَأَنْ يَعْدَمَا مَعًا كَقُولِكَ : ( زِيدٌ زِيدٌ ) مَرْتَيْنِ ، فَهَذَا لَيْسَ بِكَلَامٍ إِذَا هُوَ غَيْرُ مُفِيدٍ ، وَلَا كَلِمٌ إِذَا هُوَ دُونَ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ ، وَأَنْ يُوجَدَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ كَقُولِكَ : ( زِيدٌ قَائِمٌ ) ، فَقَدْ وُجِدَ الْكَلَامُ إِذَا هُوَ مُفِيدٌ ، وَعَدَمُ الْكَلِمٌ إِذَا هُوَ دُونَ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ ، وَعَكْسُهُ كَقُولِكَ : ( زِيدٌ زِيدٌ زِيدٌ ) ثَلَاثُ مَرَاتٍ ، فَقَدْ عُدِمَ الْكَلَامُ إِذَا لَيْسَ مُفِيدٍ ، وَوُجِدَ الْكَلِمُ ؛ لَأَنَّهُ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ .

وَأَمَّا الْقَوْلُ فَمُشَتَّرُكٌ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْكَلِمِ وَالْكَلْمَةِ <sup>(٢)</sup> ، إِلَّا أَنَّ الْأَصْلَ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْمُفْرَدِ ، وَقَدْ بَيَّنَتُ لَكَ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي يَنْبَغِي تَقْدِيمُهَا فِي هَذَا الْعِلْمِ بَيَانًاً شَافِيًّاً .

(١) في الأصل " كان " تحريف .

(٢) القول هو : اللفظ الدال على معنى ، فهو يعمُ الكلام والكلم والكلمة عموماً مطلقاً ، فكل كلام أو كلام أو كلمة قول ، وليس العكس . فاما كونه أعم من الكلام ، فلا نطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفید ، وأما كونه أعم من الكلم ، فلا نطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر ، والكلام مختص بالثالث ، وأما كونه أعم من الكلمة ، فلا نطلاقه على المركب والمفرد ، والكلمة مختصة بالمفرد . ينظر : الفصول ١٤٩ ، وشرح المفصل ٢١/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٧/١ ، وشرح الشدرور ١١ ، وابن عقيل ١٦/١ ، وشرح التصريح ٢٨/١ ، والجمع ٣٩/١ .

## [أقسام الكلام]<sup>(١)</sup>

**أجزاءه لاسم و فعل تقسم و حرف معنى لا سواها في الكلم<sup>(٢)</sup>**

نبهك في هذا البيت على الأجزاء التي يترکب منها الكلام ، فالضمير في قوله : "أجزاءه" عائد إلى الكلام ، وقسم تلك الأجزاء إلى اسم و فعل و حرف ، وذكر أن أجزاء الكلام منحصرة في هذه <sup>(٣)</sup> الأقسام الثلاثة ، وإلى ذلك أشار بقوله : "لا سواها في الكلم" أي : لا سوى هذه الأقسام الثلاثة في الكلم ، فائي كلمة وجدتها فلا تخلو من أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفاً .

فقوله : "أجزاءه" مبتدأ ، وقوله : "تقسم" في موضع الخبر ، وقوله : "لاسم" يتعلق بـ "تقسم" ، فالتقدير : أجزاء الكلام تقسم لاسم و فعل و حرف معنى ، وقوله : "حرف معنى" تحرزاً من حروف الهجاء ؛ لأنّه ليس بحرف في اصطلاح النحويين ، إذ حرف الهجاء جزء كلمة لا يفهم منه معنى ، والحرف عند النحويين : كلمة تامة دالة على معنى في غيرها .

والاسم مأخوذ من "سما" "يسمو" <sup>(٤)</sup> إذا ارتفع ، سمي بذلك لارتفاعه على الفعل والحرف ؛ إذ يستقل الكلام / به دون احتياجه إلى غيره <sup>(٥)</sup> .

وأما الفعل عند النحويين ، فهو مأخوذ من الفعل اللغوي <sup>(٦)</sup> ؛ إذ هو أصله ، وهو

(١) زيادة ليوضح مضمون الباب .

(٢) في "م" لوحدة (٤/ب) .

(٣) في الأصل : "هذا" تحريف .

(٤) هذا رأى البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنّ الاسم مشتق من "الوسم" ، وهو العالمة . ينظر : الانصاف ٦/١ وإملاء ما من به الرحمن ٤ ، وشرح المفصل ٢٣/١ ، وابن القواص ٢١٧/١ ، واللسان (سمو) ٤٠١/١٤ .

(٥) ذلك أنّ الاسم يصلح أن يكون محكمًا به ومحكمًا عليه ، فإذا أردت أن ترکب الكلام من أسمين صحة ، وسيشرح المصنف ذلك لاحقًا . ينظر الصفحة التالية ، وينظر كذلك : الانصاف ٧/١ ، والفصول ١٥٠ ، وشرح الكافية ٩/١ ، والأشباه والنظائر ١٣١/١ .

(٦) قد يُسمى المصدر فعلًا وحدثًا . ينظر : التسهيل ٨٧ ، وابن القواص ٢١١/١ .

المصدر<sup>(١)</sup> ، فسموه باسم أصله .

وأما الحرف فهو مأخوذاً من حرف الجبل<sup>(٢)</sup> ، سمي بذلك لكونه طرفاً في الكلام ، بمعنى : أنه فضلة<sup>(٣)</sup> .

وأما كيفية تركيب الكلام من هذه الثلاث ، فاعلم أن الكلام لا يتم إلا بمحكوم به ، وهو الخبر بالنسبة إلى المبتدأ ، وال فعل بالنسبة إلى الفاعل ؛ لأن الخبر محكوم به على المبتدأ ، وال فعل محكوم به على الفاعل ، وأما المحكوم عليه فهو المبتدأ والفاعل كما تبين لك ، ويسمون المحكوم به مسندأ ، والمحكوم عليه مسندأ إليه .

واعلم أن الاسم يصلح أن يكون محكوماً به ومحكوماً عليه ، وال فعل يكون محكوماً به ولا يكون محكوماً عليه ، والحرف لا يكون محكوماً به ولا محكوماً عليه . فإذا أردت أن تركب الكلام من اسمين صحيحاً ؛ لأنك تجعل أحد الاسمين محكوماً به ، والآخر محكوماً عليه ، فيتم الكلام دون احتياج إلى غير الاسم . فإن أردت أن ترتكبه من الفعل ، فلا بد معه من اسم يجعله محكوماً عليه ؛ إذ لا يصلح الفعل لذلك ، فيتبين لك أن الفعل مفتقر إلى الاسم في تركيب الكلام ، فإن أردت أن ترتكبه من الحرف لم يصح ، لا مع حرف مثله ، ولا مع غيره ؛ لأنك إن أتيت معه بحرف ، فقد فقدت المحكوم به والمحكم عليه ؛ إذ الحرف لا يصلح لشيء من ذلك ، وإن أتيت معه بفعل فقد فقدت المحكم عليه ؛ إذ الفعل والحرف لا يصلحان لشيء من ذلك ، فلا يتم الكلام ، وإن أتيت مع الحرف باسم لم يصلح أيضاً ؛ لأنك إن جعلت الاسم محكوماً عليه فقدت المحكم به ، وإن جعلته محكوماً به فقدت المحكم عليه ، فلا يتم الكلام لفقد أحد جزئيه .

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن المصدر مشتق من الفعل . ينظر : الإنفاق ٢٣٥/١ ، والفصل ١٥٠ ، وابن عصفور ٩٨/١ ، وابن القواص ٢٢٠/١ ، وشرح الكافية ١٩١/٢ ، واللسان (صدر) ٤٤٩/٤ ، والارتفاع ٢٠٢/٢ ، وشرح التصريح ٣٢٥/١ ، والمجمع ٩٥/٣ ، والأشباه والنظائر ١٣٨/١ .

(٢) ينظر : اللسان (حرف) ٤١/٩ ، والناج (حرف) ٦٧/٦ .

(٣) اختلف التجويذون في علة تسمية حرقاً . ينظر لهذا الخلاف في : أسرار العربية ١٢ ، والفصل ١٥٠ ، والجني الداني ٢٣ .

وَأَمَّا قُولُهُمْ إِنَّ الْكَلَامَ يَتَرَكَّبُ فِي بَابِ النِّدَاءِ مِنَ الْحَرْفِ وَالْاسْمِ<sup>(١)</sup> ،  
أ/٤ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا تَرَكَّبُ / هَنَالِكَ مِنَ الْفَعْلِ وَالْاسْمِ ؛ إِذَا التَّقْدِيرُ فِي قُولِكَ  
(يَا زِيدُ) : أَنَادِي زِيدًا ، وَحَرْفُ النِّدَاءِ نَائِبٌ عَنْ (أَنَادِي)<sup>(٢)</sup> ، وَلَذِكَ  
أَمْيَلٌ وَالْحَرْوَفُ لَا تُعْمَلُ<sup>(٣)</sup> ، وَأَمَّا مَنْ جَعَلَ الْكَلَامَ هَنَالِكَ مُرْكَبًا مِنَ الْحَرْفِ بِنَفْسِهِ مَعَ  
الْاسْمِ ، فَقَوْلٌ ضَعِيفٌ لَا وَجْهَ لَهُ .

وإذا اعتبرت ما ذكرناه علمت أنَّ الْكَلَامَ لَا يَتَرَكَّبُ إِلَّا مِنْ اسْمَيْنِ كَـ (زِيدُ  
قَائِمٌ) ، أَوْ فَعْلٍ وَاسْمٍ كَـ (قَامَ زِيدُّ) ، أَوْ الْحَرْفِ مَعَ الْاسْمِ فِي بَابِ النِّدَاءِ  
كَمَا بَيْنَاهُ ، وَمَا عَدَا هَذَا مِنَ التَّرَاكِيبِ غَيْرُ مُفِيدٍ . وَالْجَمْعُ سَتَةُ تَرَاكِيبٍ :  
الْاسْمُ مَعَ الْاسْمِ ، وَالْاسْمُ مَعَ الْفَعْلِ ، وَالْاسْمُ مَعَ الْحَرْفِ ، وَهَذِهِ الْثَّلَاثَةُ ؛  
الْأَوَّلُانِ مُفِيدَانِ مُطْلَقاً ، وَالثَّالِثُ مُفِيدٌ عَلَى الْخُصُوصِ بِبَابِ النِّدَاءِ ،  
وَالْتَّرَاكِيبُ الْثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَّةُ غَيْرُ مُفِيدَةٍ وَهِيَ : الْفَعْلُ مَعَ الْفَعْلِ ، وَالْفَعْلُ مَعَ الْحَرْفِ ،  
وَالْحَرْفُ مَعَ الْحَرْفِ ، وَمَنْ جَعَلَ التَّرَاكِيبَ تِسْعَةً بِحَسْبِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، فَهُوَ  
تَكْرَارٌ فَاعْلَمُ ذَلِكَ .

وَتَبَيَّنَ لَكَ مَمَّا فَصَلَّنَاهُ أَنَّ الْاسْمَ وَالْفَعْلَ يَكُونانِ جُزَئِيَّيْنِ مِنْ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ مُطْلَقاً ،  
وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيَكُونُ جُزْءًا مِنَ الْكَلَامِ فِي بَابِ النِّدَاءِ ، عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّ الْكَلَامَ مُرْكَبٌ مِنْهُ  
بِنَفْسِهِ مَعَ الْاسْمِ ، وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَعْلِ<sup>(٤)</sup> ، فَيُطْلَقُ عَلَيْهِ جُزْءًا مِنَ الْكَلَامِ  
مَجَازًا ؛ لَأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ جُزْءٍ ، وَعَلَى هَذَا نُخْرِجُ قَوْلَهُ : "أَجْزَاؤُهُ لَاسْمٌ وَفِعْلٌ تَنْقَسِمُ

(١) ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ يَتَرَكَّبُ فِي بَابِ النِّدَاءِ مِنَ الْحَرْفِ وَالْاسْمِ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا : فَذَهَبَ أَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَى  
سَبِيلِ النِّيَابَةِ وَالْعُوْضِ عَنِ الْفَعْلِ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْمَقْصُودُ هِيَ حَرْفُ النِّدَاءِ بِنَفْسِهِ ؛ لَأَنَّهَا - عَنْهُمْ - أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ ،  
وَقَدْ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ ذَلِكَ فِي بَابِ النِّدَاءِ لَوْحَةً (٢٠٩/ب) . يَنْظَرُ كَذَلِكَ : الإِيْصَاحُ الْعَضْدِيُّ (٩/١) ، وَالْأَرْشَافُ (٤١٢/١) ، وَالْمَعْ  
١/٣٤ وَ٣٣/٣ .

(٢) يَنْظَرُ : الْكِتَابُ (١/٢٩١) ، وَالْمَقْتَضَبُ (٤/٢٠٢) ، وَالْمَفْصِلُ (٣٥) ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ (١/٢٠٧ وَ١/١٢٧) ، وَالْفَصْلُ (١٥٠) ، وَشَرْحُ  
الْكَافِيَّةِ (١/١٣٢) ، وَشَرْحُ الشَّنْدُورِ (٢٢٣) .

(٣) الْحَرْوَفُ لَا يُعَالَ إِلَّا إِذَا سُمِّيَ بِهَا ، وَقَدْ أَمْيَلَ مِنْهَا فَقْطَ : "بَلَى" ، وَ"لَا" فِي "إِمَالَا" ، وَ"يَا" فِي النِّدَاءِ ؛ لَأَنَّهَا نَائِبَةُ عَنِ  
الْفَعْلِ . يَنْظَرُ : الْكِتَابُ (٤/١٣٥) ، وَالْمَفْصِلُ (٣٣٧) ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ (٩/٦٥) ، وَابْنُ عَصْفُورِ (٢/٦٦) ، وَالْتَّسْهِيلُ (٢٥٣) ،  
وَالْأَرْشَافُ (١/٤٢٦) .

(٤) يَنْظَرُ : صَفَحةُ (١٤) ، هَامِشُ رَقْمِ (١) .

وحرفٍ معنىًّا " ، فَجَعَلَ الْحُرْفَ مِنْ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ بِاعتبارِ وُقُوعِهِ جُزءًا<sup>(١)</sup> منه في بابِ النداء على ما فصلناه .

وأمّا الدليلُ على انحصر الأجزاء في الاسم والفعل والحرف لا غير ، فدليله أنَّ الكلمة إما أنْ تَصْلُحَ لِأَنْ تَكُونَ مَحْكُومًا بِهِ وَمَحْكُومًا عَلَيْهِ وَهُوَ الاسمُ ، وإمّا أَلَا تَصْلُحَ لِشَيْءٍ مِّنْ ذَلِكَ وَهُوَ الْحُرْفُ ، وإمّا أَنْ تَصْلُحَ لِأَنْ تَكُونَ مَحْكُومًا بِهِ لَا مَحْكُومًا عَلَيْهِ وَهُوَ الْفَعْلُ ، وَتَقْتَضِي الْقِسْمَةُ الْعَقْلِيَّةُ قِسْمًا رَابِعًا ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مَحْكُومًا عَلَيْهِ لَا مَحْكُومًا بِهِ عَكْسُ الْذِي قَبْلَهُ ، وَقَدْ انتَفَى هَذَا الْقِسْمُ الرَّابِعُ بِالاستقْرَاءِ ، / فَبِقِيمَةِ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَقْسَامِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ<sup>(٢)</sup> .

(١) في الأصل " جزاء " تحريف .

(٢) ذكر النحوين أدلةً عقليةً أخرى على انحصر الكلام في الاسم والفعل والحرف . ينظر : الفصول ١٥٠ ، وابن عصفور ٨٨/١ ، وشرح الشذور ١٤ ، والأشباه والنظائر ٦/٣ .

## بابُ الاسمِ والفعلِ والحرفِ

**فَالاَسْمُ مَا جُرَّ بِحَرْفِ الْجَرِّ كَاصِرٌ عَلَى زَيْدٍ وَخُذْ مِنْ عَمْرٍو<sup>(١)</sup>**

هذا البابُ وَضَعَهُ لِيُمِيزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الاسمِ وَالفعْلِ وَالحرفِ عَنْ صَاحِبِهِ بِعَضِ العَلَامَاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِحُدُودِهَا؛ لِأَنَّ مَرَادَهُ إِفَادَةُ الْمُبْتَدَئِينَ، وَالْحُدُودُ تَبْعُدُ عَنْ ذِهْنِ الْمُبْتَدَئِ، فَاكْتُفَى بِالْعَلَامَاتِ.

وَبَدَا أَوْلًا بِتَمْيِيزِ الاسمِ لِزِيَّتِهِ كَمَا تَقْدَمَ<sup>(٢)</sup>، فَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الاسمَ هُوَ الَّذِي يُجَرِّ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَخَصَّ حَرْفَ الْجَرِّ بِالذِكْرِ وَإِنْ كَانَ الْجَرُّ يَحْصُلُ بِغَيْرِهِ كَالإِضَافَةِ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ هُوَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الإِضَافَةَ تُقْدَرُ بِحَرْفِ الْجَرِّ كَمَا يَظْهُرُ فِي بَابِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَمِثْلُ الْأَسْمَاءِ الْجَرُورَةِ بِحُرُوفِ الْجَرِّ بِمَثَالِيْنِ : الْأَوَّلُ قَوْلُهُ : " كَاصِرٌ عَلَى زَيْدٍ "، وَالثَّانِي : " وَخُذْ مِنْ عَمْرٍو "، فـ ( زَيْدٌ ) وـ ( عَمْرٍو ) فِي الْمَثَالِيْنِ مُحْكُومٌ عَلَيْهِمَا بِأَنَّهُمَا اسْمَانٌ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ جُرِّا بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَهُوَ ( عَلَى ) فِي الْمَثَالِيْنِ الْأَوَّلِ، وـ ( مِنْ ) فِي الْمَثَالِيْنِ الثَّانِيِّ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ كَثِيرَةٌ وَسَتاًتِي فِي بَابِهِ<sup>(٥)</sup>، وَاكْتُفَى هُنَّا بِذِكْرِ هَذِيْنِ الْحَرْفِيْنِ مِنْهَا لِكَثِيرَةِ دَوْرِهَا<sup>(٦)</sup> فِي الْكَلَامِ.

(١) فِي "م" لِوْحَةِ (٤٦/ب).

(٢) يَنْظُرْ : صَفَحةُ ١٢.

(٣) مِنْ عَلَامَاتِ الاسمِ : الْجَرِّ، قَيْلٌ : سَوَاءَ كَانَ الْجَرِّ بِالْحَرْفِ أَوْ بِالِإِضَافَةِ أَوْ بِالتَّبَعِيَّةِ ، وَقَيْلٌ : لَا يَدْخُلُ الْجَرِّ بِالتَّبَعِيَّةِ ، وَقَيْلٌ : الْجَرِّ سَوَاءَ كَانَ بِالْحَرْفِ أَوْ بِالِإِضَافَةِ أَوْ بِالْمُحَاوِرَةِ ، وَقَيْلٌ : لَا يَدْخُلُ الْجَرِّ بِالْمُحَاوِرَةِ وَبِالتَّوْهِمِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَرْجِعُانَ إِلَى الْجَرِّ بِالِإِضَافَةِ وَالْجَرِّ بِالْحَرْفِ . يَنْظُرْ : شَرْحُ عَمَدةِ الْحَافِظِ وَعِدَةِ الْلَّافِظِ ١٥٠، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٢٢/١، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١٤/١، وَشَرْحُ الشَّذُورِ ٣١٧، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٣٠/١، وَحَاشِيَةُ الصِّبَانِ ٣٠/١، وَحَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ١٨/١ .

(٤) يَنْظُرْ : صَفَحةُ ٢٠٩ وَ ٣٠٩ .

(٥) يَنْظُرْ : بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ صَفَحةُ ٢٠٩ .

(٦) مَصْدَرُ مِنَ الْفَعْلِ " دَارٌ "، وَدارُ الشَّيْءِ يَدْوِرُ دَوْرًا وَدَوْرَانًا . يَنْظُرْ : اللِّسَانُ ( دَوْرٌ ) ٤/٢٩٥، وَالتَّاجُ ( دَارٌ ) ٣/٢١٥ .

ولا يلزم أن تكون العَلَامَة مَوْجُودَةً في الكلمة ، وحينئذ يُحَكَمُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا اسْمٌ ، بل يكتفى بِأَنْ تَكُونَ الْعَلَامَة صَالِحةً لِلَّدْخُولِ عَلَى الْكَلْمَة ، فَإِذَا سُئِلَتْ عَنْ (مُوسَى) قُلْتَ : هُوَ اسْمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ كَقُولَكَ : (أَتَيْتُ عَلَى مُوسَى) ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ سَائِرِ الْعَلَامَاتِ فِي الاسمِ وَغَيْرِهِ .

وإذا <sup>(١)</sup> قُلْنَا إِنَّ مِنَ الْحَرْوَفِ الْجَارِّ (الْكَافُ ) و (الْبَاءُ ) و (اللَّامُ ) مَثَلًا ، فَلَا تُعْتَبِرُ حَتَّى تَكُونَ زَائِدَةً عَلَى أُولَى الْكَلْمَة ، فَلَا نَقُولُ إِنَّ (الْكَافَ) فِي (كَابَ) حَرْفُ جَرٍ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ نَفْسِ الْكَلْمَة ، وَلَا (الْبَاءُ ) فِي (بَجَادَ) وَهُوَ الْكِسَاءُ ، وَلَا (اللَّامُ ) فِي (لَجَامِ الْفَرَسِ) ، وَإِنَّمَا نَزَلَنَا <sup>(٢)</sup> هَذَا تقرِيبًا عَلَى الْمُبْتَدَئِ .

فَقُولُهُ فِي الْبَيْتِ : "فَالاَسْمُ" مُبْتَدَأ ، و "مَا" وَصِلَتْهَا خَبْرُهُ ، و "جُرٌّ" هُوَ بضمِّ الْجِيمِ ؛ لِأَنَّهُ مِبْنَى لَمَ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَقُولُهُ : "كَاصِرْفٌ" / لَمْ يَدْخُلْ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ "اَصْرَفٌ" ، وَإِنَّمَا دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ بِاعتِبَارِ أَنَّ الْجَمْلَةَ صَارَتْ فِي تَأْوِيلِ الْكَلْمَم ، فَالْتَّقْدِيرُ : كَهَذَا الْمَثَال ، فَحَرْفُ الْجَرِّ إِنَّمَا دَخَلَ عَلَى الاسمِ ، وَكَذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا جَاءَ مِثْلَ هَذَا ، فَتَبَّهَ لَهُ .

وَاعْلَمُ أَنَّ لِلَّاَسْمِ عَلَامَاتٍ مِنْهَا : أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، فَتَحْكَمُ عَلَى الْمَعَارِفِ كُلُّهَا بِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ ، فَكُلُّ مُضْمِرٍ اسْمٌ كَمِثْلِ : (أَنَا) و (أَنْتَ) و (هُوَ) ، وَكُلُّ عَلَّامٍ اسْمٌ كَـ (زِيدٌ) و (عُمْرُو) ، وَكُلُّ مُوصَلٍ اسْمٌ كَـ (الَّذِي) و (الَّتِي) و (مَنْ) و (مَا) ، وَكُلُّ إِشَارَة اسْمٌ كَقُولَكَ : (ذَا) و (ذِيْكَ) و (تِلْكَ) ، وَكُلُّ مَا دَخَلَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَهُوَ اسْمٌ كَـ (الْغَلامِ) و (الْدَّارِ) ، وَسُوَاءٌ كَانَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ ، أَوْ صَالِحةً لِلَّدْخُولِ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ كَـ (ذِي) . يَعْنِي : صَاحِبُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (ذِي) لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَلَكِنْ تَدْخُلُ عَلَى (صَاحِب) الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَاهُ ، فَتَقُولُ : "الصَّاحِبُ" .

وَمِنْ عَلَامَاتِ الاسمِ : أَنْ يَصْلُحَ لَأَنْ يَكُونَ فَاعِلًا ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُحَكَّمٌ عَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : "وَإِذ" تَحْرِيفٌ .

(٢) هَذِهِ الْكَلْمَة غَيْرُ وَاضِحةٍ فِي الْمَصْوَرَةِ ، وَمَا أَثَبَهُ هُوَ اجْتِهَادِيٌّ فِي قِرَاءَتِهَا .

بال فعل ، والمحكوم عليه لا يكون إلا اسمًا ، وكذلك أن يكون مفعولاً ؛ لأنَّه محكوم عليه بالفعل ، وكذلك بأن يكون مبتدأً ؛ لأنَّه محكوم عليه بالخبر ، وكذلك بأن يكون مذكراً أو مؤنثاً ؛ لأنَّ الأفعال والحروف لا يُذكَرُان ولا يُؤنثَان ، وأمَّا تاءُ التأنيث التي تدخل في الفعل كـ (قامت هند) ، فإنَّما هي لأجل الفاعل ، وأمَّا ما جاءَ من تأنيث الحرف كـ (ربت) و (ثمت) ، فإنَّما هو لتأنيث الكلمة وهي اسمٌ ، لا لتأنيث الحرف ، وهو مع ذلك موقوفٌ على السَّماع فلا يُقاسُ عليه<sup>(١)</sup> .

ومن علاماته أيضًا : أنْ يُعَتَّ أو يُصَغَّر أو يُنَادَى<sup>(٢)</sup> ، وأمَّا النَّعْتُ فِيَهُ نوعٌ من التعريف ؛ لأنَّه تخصيص للمنعوت ، والأفعال والحروف لا يُحتاجُ فيها إلى شيءٍ من ذلك ، والتَّصْغير نعتٌ في المعنى ، فإذا قُلْتَ في (رجل) : (رُجَيل) ، فمرادك : رجُلٌ حَقِيرٌ ، وأمَّا النَّدَاءُ فإنه لا يُنَادَى إلَّا من تُرْجَى منه الإِجَابَةُ ، والفعل والحرف لا يُرجَى منهَا ذلك ، وما جاءَ من نداءٍ / الشعراُءِ رُسُومٌ<sup>(٣)</sup> الديار ونحوها ، فماؤلٌ كما سيأتي في بابه<sup>(٤)</sup> .

ومن علاماته أيضًا : التنوين ، والمرادُ تنوين التمكُن<sup>(٥)</sup> ؛ لأنَّه معاقبٌ للألف واللام والإضافة ، وهُما من خواص الأسماء ، وكذلك ما عاقبَهُما .

ومن علاماته أيضًا : أنْ يُشَيَّ وَيُجْمَعَ ؛ لأنَّ التَّثْنِيَةَ والجمع لما يتَشَخَّصُ ويَتَعَدَّ ، والأفعال والحروف ليسَ فيها شيءٌ مِنْ ذلك ، وأمَّا قولُهم : (يقومان) و (يقومون) ، فَلَيْسَ بِتَثْنِيَةٍ ولا جَمْعٌ للفعل ، وإنَّما ذلك من أَجْلِ الفاعل ،

(١) تلحق تاء التأنيث ثلاثة حروف باتفاق وهي : "ربت" و "ثمت" و "لغلت" ، واحتلقوها في "لات" ، فقيل : التاء فيها للتأنيث ، وقيل : ليست للتأنيث . ينظر صفة ٢٥٧ .

(٢) وأمَّا ما ورد من دخول حرف النداء على الفعل والحرف ، فـ "يا" فيه للتسيه لا للنداء ، وحرف التسيه يدخل على غير الاسم ، وقيل للنداء والمنادي مخلوق . ينظر : شرح المفصل ٢٤/٢ ، وابن عصفور ١١٤/١ ، والجني الداني ٣٥٥ ، والمغني ٤٨٨ ، والجمع ١٠/١ ، وحاشية الخضري ٢١/١ .

(٣) في الأصل : "من رسوم" ، "من" زائدة فحذفتها .

(٤) ينظر : باب النداء لوحدة (٢٠٧ / ب) .

(٥) وهناك ثلاثة أنواع أخرى من التنوين تختص بالأسماء وهي : تنوين التكير ، وتنوين العوض ، وتنوين المقابلة . ينظر : ابن عصفور ١١٠/١ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٩٧ ، وشرح الكافية ١٣/١ ، وأوضع المسالك ١٥/١ ، وابن عقيل ٢١/١ ، وشفاء العليل ٩٨/١ .

ولمَا كان الفاعل اثنين في الأول عُبر عنه بضمير التثنية وهو (الألف) ، ولما كان الفاعل جمعاً في الثاني عُبر عنه بضمير الجمع وهو (الواو) ، وقد جئتكم من العلامات بما يكفي ، وبسطت لك القول فيها رغبة في الإفادة ، والله الموفق .

وَالْفَعْلُ بِالسِّينِ وَقَدْ وَدَرْ وَدَا سَيَدْرِي  
كَقَدْ دَرَى وَادْرَ وَدَا سَيَدْرِي  
وَتَاءُ مُضْمِرٍ كَلَسْتُ ثُمَّ مَا  
خَلَ مِنَ الْكُلِّ فَحَرْفٌ عُلْمًا<sup>(١)</sup>

لما فرغ من تعريف الاسم ببعض علاماته ، شرع في تعريف الفعل ، فذكر له أربع علامات : عالمة تختص بالمضارع ، وعالمة تشتراك بينه وبين الماضي ، وعالمة تختص بالأمر ، وعالمة تختص بالماضي .

الأولى : (السين) ، وهي حرف تنفيسي ، وكذلك (سوف) ، وهما سواء في تنفيسي الزمان أي : تأخيره ، وقيل : (سوف) أكثر تنفيساً من (السين) <sup>(٢)</sup> . وهذه العالمة مختصة بالفعل المضارع ، وتخلصه للاستقبال ، وكذلك (سوف) ، وإلى هذه العالمة أشار بقوله : " وال فعل بالسين " ، تقديره : وال فعل يتميز بالسين .

العلامة الثانية : (قد) ، وإليها أشار بقوله : " وقد " عطفاً على السين ، وهذه العالمة يشتراك فيها الفعل الماضي والمضارع ، لكنها لا تدخل إلا على فعل متصرف <sup>(٣)</sup> ، فلا يصح أن تقول : (قد ليس) ؛ لأنَّ فعل غير متصرف ، وجرت عادتهم أن يعربوا (قد) مع الماضي حرف تحقيق ، / ومع المضارع حرف توقع ، ولها مع الماضي ثلاثة <sup>(٤)</sup> معان :

الأول : التحقيق كما ذكرناه ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) في " م " لوحه (٤٦ / ب) .

(٢) هنا قول البصريين . ينظر : المفصل ٣١٧ ، وشرح المفصل ١٤٨/٨ ، وابن القواس ٢١٢/١ ، وشرح الكافية ٢٢٣/٢ ، ورصف المباني ٤٦١ ، والمغني ١٨٤ ، والمجمع ٣٧٥/٤ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٣٨٨/٢ ، والحنى الداني ٢٥٤ ، والمغني ٢٢٧ ، والمجمع ٣٧٧/٤ .

(٤) في الأصل : " ثلاث " ، والصواب ما أثبت .

(٥) سورة يونس ، من آية (١٠٨) .

الثاني : التّوقّع<sup>(١)</sup> ، كَوْلَه تَعَالَى : ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ النَّبِيِّ تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾<sup>(٢)</sup> ، لأنّها كانت متوقعة لأن يسمع الله كلامها فيجيب في أمرها . ومعنى التّوقّع في الماضي : أن يُنبئ بـ (قد) على أن الفعل كان قبل وقوعه متوقعاً ، لا أنه الآن متوقّع .

المعنى الثالث : التّقريب ، و معناه : أن الفعل الماضي قد يكون بعيداً عن زمان الحال أو قريباً منه ، فينبئ بـ (قد) على أنه قريب من زمان الحال .

ولها مع المضارع ثلاثة<sup>(٣)</sup> معان مشهورة<sup>(٤)</sup> : التّوقّع والتحقّيق والتّقليل ، ومعنيان نادران : التكثير والنفي ، وهذا الأخير نادر جداً ، فمثالي التّوقّع : (قد ينزل المطر)<sup>(٥)</sup> إذا كنت متوقعاً لنزوله ، ومثال التّحقّيق قوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ، ومثال التّقليل : (قد يصدق الكذوب) ، ومثال التكثير قول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

## ٢ - \* قد أشهد<sup>(٨)</sup> الغارة الشّعواءَ تَحْمِلُنِي \*

فِمْرَادُهُ التَّكْثِيرُ لِأَنَّهَا مَوْضِعُ فَخْرٍ ، وَمَثَالُ النَّفِيِّ :

(١) في إفاده (قد) معنى التّوقّع مع الفعل الماضي والمضارع ثلاثة أقوال : الأول : أنها تفيد التّوقّع مع الماضي والمضارع ، والثاني : أنها تفيد التّوقّع مع المضارع ، ولا تفيد ذلك مع الماضي ، والثالث : أنها لا تفيد التّوقّع أصلاً . ينظر : الكتاب ٢٢٣/٤ ، والمفصل ٣١٦ ، وشرح المفصل ١٤٧/٨ ، وشرح الكافية ٣٨٨/٢ ، والجني الداني ٢٥٦ ، والمعنى ٢٢٨ ، والمعنى ٣٧٧/٤ .

(٢) سورة المجادلة ، من آية (١) .

(٣) في الأصل : "ثلاث" ، والصواب ما أثبتت .

(٤) في الأصل : "المشهور" تحريف .

(٥) في الأصل " المنظر" تحريف .

(٦) سورة الأحزاب ، من آية (١٨) .

(٧) عجز البيت : "جرداء معروقة اللّحين سُرْحُوب" ، وهو لامرئ القيس بن حجر في ديوانه ٧٦ ، (تنظر ترجمته في : الأغاني ٧٧/٩ ، وخزانة الأدب ١٦٠/١ و ٦٠٩/٣ - ٦١٢) ، ونسب البيت أيضاً لعران بن إبراهيم الأنصاري . الشّعواء : الفاشية المفرقة ، والجراء : الفرس قصيرة الشعر ، والمعروقة : قليلة اللحم ، واللحين : جانباً الفم ، وهو العظمان اللذان فيهما الأسنان من داخل الفم ، والسرحوب : الطوبولة المشرفة . ينظر : المعاني الكبير ١٢٠ ، والمتصف ١/٢٣ ، واللسان (عرق) ٢٤٥/١٠ ، والجني الداني ٢٥٨ ، والمعنى ٢٣١ ، وشرح السيوطي ٤٩٦/١ ، وشرح البغدادي ١١٠/٤ ، والخزانة ٤٥٠٢/٤ .

(٨) في الأصل : "أشهدوا" تحريف .

### ٣- \* قَدْ كُنْتَ فِي خَيْرٍ فَتَعْرَفَهُ \* <sup>(١)</sup>

أي : ما كنتَ في خَيْرٍ فَتَعْرَفَهُ ، فَنَصَبَ ( تَعْرَفَهُ ) بـ ( قَدْ ) في جوابِ النَّفْيِ <sup>(٢)</sup> .

**العلامةُ الثالثةُ :** معنى الأمرِ ، وإليه أشارَ بقولِه : " والأمرِ عَطْفًا على " قَدْ " ، ومرادُه فَهُمُ الْأَمْرُ مِنْ صِيغَةِ ( افْعُل ) ، ولو أرادَ الْأَمْرَ بِاللَّامِ لِقَالَ : وَلَامُ الْأَمْرِ . وهذِه العَلَامَةُ تَخْتَصُ بِفَعْلِ الْأَمْرِ ، وَلَا تَدْلِي <sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّ الْكَلْمَةَ فَعْلٌ أَمْرٌ إِلَّا بِشَرْطٍ أَنْ تَقْبِلَ نُونَ التَّأْكِيدِ كَقَوْلَكَ : ( اضْرِبْ ) ، فَإِنَّهَا صِيغَةٌ يُفَهَّمُ مِنْهَا الْأَمْرُ ، وَتَقْبِلُ ( نُونَ التَّأْكِيدِ ) ، فَتَقُولُ : ( اضْرِبْنِ ) ، فَإِنْ فُهِمَ مِنَ الْكَلْمَةِ الْأَمْرُ ، وَلَمْ تَقْبِلْ ( نُونَ التَّأْكِيدِ ) كَانَتْ اسْمَ فَعْلٍ لَا فِعْلًا كـ ( صَهْ ) .

وقد مَثَّلَ الفَعْلَ المَاضِي مَعَ ( قَدْ ) بِقَوْلِهِ : " قَدْ دَرَى " ، وَمَثَّلَ الْأَمْرَ بِقَوْلِهِ : " وَادِرٌ " ، وَمَثَّلَ الفَعْلَ الْمَضَارِعَ مَعَ ( السِّينِ ) بِقَوْلِهِ : " سَيَدِرٌ " .

**العلامةُ الرابعةُ :** ( تاءُ الضَّمِيرِ ) ، وإليها أشارَ بقولِهِ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الثَّانِي : " وَتَاءُ مُضَمِّرٍ " عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ : " وَالْأَمْرِ " فِي الْبَيْتِ قَبْلِهِ ، وَهَذِهِ الْعَلَامَةُ تَخْتَصُ بِالْفَعْلِ الْمَاضِي ، وَمَثَّلَهَا بِقَوْلِهِ : " لَسْتَ " ، فَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِضَمٍّ ( التَّاءِ ) أَوْ بِفَتْحِهَا ؛ لِأَنَّ تاءَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطِبِ فِي ذَلِكَ سَوَاءً .

ثُمَّ قَالَ : " وَمَا خَلَا مِنَ الْكُلِّ فَحِرْفٌ عُلِّيَّاً " ، لِمَا فَرَغَ مِنْ تَمِيزِ الْاسْمِ وَالْفَعْلِ وَعَلَامَاتِهِمَا شَرَعَ فِي تَمِيزِ الْحَرْفِ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ الْكَلِمَةُ الَّتِي خَلَتْ مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ كُلُّهَا ، فَمُرَادُهُ : عَنْ كُلِّ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ

(١) لم أقف على عجزه وقليله ، وهو في : شرح التسهيل ٤/٣٥ ، واللسان ( قدد ) ٣٤٧/٣ ، والمغني ٢٣٢ ، والهمج ٤/٣٧٩ .

(٢) النصب هنا بـ ( أَنْ ) مضمرة في جواب النفي ، قال ابن هشام في المغني ٢٣٢ : " حكى ابن سيده :

قد كنت في خَيْرٍ فَتَعْرَفَهُ ... ... ...

يَنْصُبُ " تَعْرَفَ " ، وَهَذَا غَرِيبٌ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي التَّسْهِيلِ بِقَوْلِهِ : وَرَبِّما نَفَى بـ " قَدْ " ، فَنَصَبَ الْجَوابَ بَعْدَهَا . وَمَحْمُلُهُ عَنِي عَلَى خَلَافِ مَا ذَكَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ كَقَوْلَكَ لِلْكَنْدُوبِ : هُوَ رَجُلٌ صَادِقٌ ، ثُمَّ جَاءَ النَّصَبُ بَعْدَهَا نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا حُكِمَ بِالنَّفْيِ لِثَبُوتِ النَّصَبِ فَغَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، لِمَحْيِيِّ قَوْلِهِ :

رَأَلَحْقُ بِالْحَجَازِ فَأَسْتَرِيعَا ... ... ...

وَقِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ : ﴿بَلْ تَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيُدْمِغُهُ﴾ - سورة الأنبياء ، من آية ( ١٨ ) - . ينظر كذلك : التسهيل ٢٣١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : " يَدِلْ " تَصْحِيفٌ .

والأفعال ، / فَقَوْلُهُ " مَا " مَوْصُولَةٌ مُبْتَدأ ، وَخَبَرُهُ " فَحْرَفٌ " ، وَأَدْخِلَ الْفَاءَ فِي الْخِيرِ لِكَوْنِ الْمُبْتَدأ مَوْصُولًا بِالْفِعْلِ ، فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَ " عُلِّيَّا " صَفَةُ لِحْرَفٍ .

هذا ما ذَكَرْهُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ، وَيَحْتَاجُ الْكَلَامُ عَلَى عَلَامَاتِ الْفِعْلِ لِبَعْضِ بَسْطٍ ، وَاعْلَمُ أَنَّ عَلَامَاتِ الْفِعْلِ كَثِيرَةٌ ، وَهِيَ عَلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ :

قَسْمٌ يَعْمَلُ الْمَاضِيَ وَالْمَضَارِعَ وَالْأَمْرِ وَهِيَ : نُونٌ جَمَاعَةُ النِّسْوَةِ كَقَوْلِكَ : (الْهَنَدَاتُ قُمنَ) وَ (الْهَنَدَاتُ يَقْمَنَ) وَ (يَا هَنَدَاتُ قُمنَ) إِذَا أَمْرَتُهُنَّ ، وَالْأَلْفُ [الَّتِي] <sup>(١)</sup> هي ضَمِيرُ التَّشِيَّةِ كَقَوْلِكَ : (الْزَّيْدَانُ قَاماً) وَ (يَقُومَانِ) وَ (قُومَانِ) ، وَالْوَaoُ الَّتِي هي جَمَاعَةُ الذَّكُورِ كَ (قَامُوا) وَ (يَقُومُونَ) وَ (قُومُوا) ، وَالْنُونُ الَّتِي هي ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ كَ (أَكْرَمْنَا) وَ (أَنْتَ تُكَرِّمُنَا) وَ (أَكْرِمْنَا) ، فَإِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فَهِيَ مِنْ خَواصِ الْمَاضِيِ وَسَتَاتِي .

وَقَسْمٌ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمَاضِيِّ وَهِيَ : تَاءُ التَّائِيَّةِ السَّاكِنَةِ كَ (قَامَتْ هَنْدُ) ، وَنُونُ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ كَ (قُمنَا) ، وَتَاءُ الْمُتَكَلِّمِ كَقَوْلِهِ : (قُمْتُ) بِضمِّ التَّاءِ ، وَتَاءُ الْخُطَابِ لِمَذْكُورِ كَانَتْ كَ (قَمْتَ) بِفَتْحِ التَّاءِ ، أَوْ لَمْؤْنَتُ كَ (قُمْتَ) بِكَسْرِهَا ، أَوْ لِلَّاثَتِينِ كَ (قَمْتَمَا) ، أَوْ جَمَاعَةُ مُذَكَّرِيْنَ كَ (قُمْتُمْ) ، أَوْ لِإِنَاثِ كَ (قُمْتَنَ) .

وَقَسْمٌ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ وَهِيَ : (السِّينُ) وَ (سَوْفَ) وَ (لَامُ الْأَمْرِ) وَ (لَا) في النَّهَيِّ ، كَقَوْلِكَ : (سَيْقُومُ) ، وَ (وَسَوْفَ يَقُومُ) ، وَ (لَتُقْمُ) ، وَ (لَا تُقْمُ) ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةِ تُخَلِّصُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ لِلَاسْتِقبَالِ .

وَقَسْمٌ يَخْتَصُّ بِفِعْلِ الْأَمْرِ ، وَهُوَ : مَعْنَى الْأَمْرِ مَعْ قَبْوِلِ نُونِ التَّأْكِيدِ .  
وَقَسْمٌ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْمَاضِيَ وَالْمَضَارِعُ ، وَهِيَ : (قَدْ) .

(١) زِيادةٌ يُستَقِيمُ بِهَا الْكَلَامُ .

وَقِسْمٌ يُشَتَّرِكُ فِيهِ الْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ ، وَهِيَ : يَاءُ ضَمِيرِ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ كَقَوْلِكَ : ( تُقُومِينَ يَا هَنْدُ ) وَ ( قُومِي ) ، وَنُونُ التَّأْكِيدِ كَقَوْلِكَ : ( لَا تَذْهَبَنَّ يَا زَيْدُ ) وَ ( اقْعُدَنْ ) .

فَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَّةٌ فِي بَسْطِ عَلَامَاتِ الْفِعْلِ ، وَإِنْ لَمْ أَسْتَوْفِ أَحْكَامَهَا <sup>(١)</sup> .

أ/٧ / وَأَمَّا الْحُرْفُ فَلَهُ ثَلَاثٌ عَلَامَاتٍ :

الْأُولَى : وَقَوْعُهُ فَضْلَةٌ حِيثُ وَقَعَ فِي الْكَلَامِ ، وَمَعْنَى كُونِهِ فَضْلَةً أَنَّهُ لَيْسَ بِجَزِئٍ مِنَ الْكَلَامِ ، لَا أَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ ، إِذَا الْكَلَامُ مُحْتَاجٌ إِلَى مَا تَفِيلُهُ الْحُرُوفُ مِنَ الْمَعَانِي كَالْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ وَالْعُمُومِ <sup>(٢)</sup> وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّأْكِيدِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْكِتَابَةَ وَالشَّجَاعَةَ وَالْكَرَمَ فِي الْإِنْسَانِ لَيْسَتْ مِنْ أَجْزَاءِ ذَاتِهِ مَعَ احْتِياجِهِ إِلَيْهَا ، إِذَا بِهَا تَكْمُلُ ذَاتُهُ ، وَتَتَفَاقَوْتُ مِنْزِلَتُهُ ، وَبِهَذِهِ الرُّتبَةِ <sup>(٣)</sup> مَعَانِي <sup>(٤)</sup> الْحُرُوفِ فِي الْكَلَامِ .

الْعَلَامَةُ الثَّانِيَةُ : وَضُعُهُ عَلَى خِلَافِ وَضْعِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، مُثْلُ الوضِّعِ عَلَى حُرْفٍ وَاحِدٍ كَ (بَاءِ) الْجَرِّ وَ (لَامِهِ) ، أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ كَ (هَلْ) وَ (بَلْ) ، وَلَا يُوَضِّعُ اسْمٌ وَلَا فِعْلٌ بِأَصْلِهِ عَلَى هَذِينِ الْوَضْعَيْنِ ، وَهُمَا غَالِبَانِ فِي الْحُرُوفِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يُوَضِّعُ الْحُرْفُ عَلَى أَوْزَانِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ كَ (بَلِّي) وَ (حَتَّى) ؟ فَالْجَوابُ : أَنَّ الْعَلَامَةَ لَا يَلْزُمُ أَنْ تَكُونَ شَامِلَةً .

الْعَلَامَةُ الثَّالِثَةُ : خَلُوُهُ عَنْ جَمِيعِ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَقَدْ تَقدَّمَتْ <sup>(٥)</sup> .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحُرْفَ زَائِدٌ وَغَيْرُ زَائِدٍ ، فَأَمَّا الزَّائِدُ فَهُوَ الْوَارِدُ لِمُجَرَّدِ التَّأْكِيدِ ،

(١) يُرجح لمبحث علامات الفعل في : المفصل ٣١٦ و ٣٢٠ و ٣١٧ ، وشرح المفصل ٢/٧ ، و١٠٨ و ١٤٧ و ١٤٨ ، و٩ و ٢٤ و ٢٧ و ٣٧ ، وابن القواص ٢١٢/١ ، وشرح الكافية ٢/٢٢٣ و ٤٠١ و ٤٠٢ ، وشرح قطر الندى ١٩ ، وابن عقيل ٣١٢/٢ ، وشرح التصريح ٣٩/١ ، و٢٠٣/٢ ، والهمس ١٥/١ ، و٤/٣٠٧ و ٣١٠ و ٣٧٧ و ٣٩٧ ، ورحاشية الصبان ٤٠/١ .

(٢) في الأصل "المعجم" تحريف .

(٣) في الأصل "هي "بعد" الرتبة" والضمير قلت في هذا الموضع .

(٤) في الأصل "معانٍ" ، والصواب ما أثبته .

(٥) ينظر صفحة ٢٠ .

وَمَعْنَى زِيادَتِهِ<sup>(١)</sup> : أَنَّهُ إِذَا أُسْقِطَ لَمْ يَنْقُصْ مِنَ الْكَلَامِ مَعْنَىً يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ ؛ إِذْ التَّأْكِيدُ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ بِخَلْفِهِ غَيْرِهِ مِنْ مَعَانِي الْحُرُوفِ . وَالزَّائِدُ عَلَى نَوْعَيْنِ : زَائِدٌ مُؤْكَدٌ غَيْرُ عَامِلٍ كَ(اللام) الدَّاخِلَةِ فِي خَبَرٍ (إِنَّ) .

وَزَائِدٌ مُؤْكَدٌ عَامِلٌ كَ(الباء) الدَّاخِلَةِ فِي خَبَرٍ (لَيْسَ) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (لَيْسَ زِيَّدُ قَائِمًا) ، فَخَبَرٌ لَيْسَ مَنْصُوبٌ ، فَلَوْ زُدَتْ فِيهِ (الباء) اَنْجَرَّ بِـ(الباء) ، فَتَقُولُ : (لَيْسَ زِيَّدُ بِقَائِمٍ) .

وَلَا التَّفَاتَ لِمَنْ أَثْبَتَ قِسْمَيْنِ آخَرِينَ وَهُمَا : زَائِدٌ غَيْرُ عَامِلٍ وَلَا مُؤْكَدٌ ، وَزَائِدٌ عَامِلٌ غَيْرُ مُؤْكَدٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ حَرْفٌ لَا مَعْنَى لَهُ أَصْلًا ، وَالدَّلِيلُ الْقَاطِعُ يَقْتَضِي تَنْزِيهَ كَلَامِ الْحَكِيمِ الْعَبِيرِ عَنْ حَرْفٍ لَا مَعْنَى لَهُ أَصْلًا ، فَلَا صَحَّةَ لِقَوْلٍ مَنْ أَثْبَتَ هَذِينِ الْقِسْمَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ<sup>(٢)</sup> . وَقَدْ قَالَ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي<sup>(٣)</sup> إِنَّ (ما) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فِيمَا رَحْمَتَهُ مِنَ اللَّهِ/لَنْتَ لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> اسْتِفْهَامَيْهُ تَقْدِيرُهَا : فَبَأَيِّ رَحْمَةٍ<sup>(٥)</sup> ، وَهُوَ هَرُوبٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا ، وَلَا حَاجَةٌ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ ، بَلْ نُثْبِتُ زِيادَتَهَا وَنُلْتَرِمُ أَنَّهَا لِلتَّأْكِيدِ حَتَّى لَا تَخْلُو عَنْ مَعْنَى .

وَأَمَّا غَيْرُ الزَّائِدِ مِنَ الْحُرُوفِ ، فَهُوَ يَجِيءُ لِمَعْنَى يَفْتَقِرُ الْكَلَامُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ :

نَوْعٌ يَجِيءُ لِلرَّبْطِ إِمَّا بَيْنَ اسْمَيْنِ كَقَوْلِكَ : (قَامَ زِيَّدٌ وَعَمْرُو) ، فَـ(الواوُ)

رَبَطَتْ بَيْنَ (زِيَّدٍ) وَ(عَمْرُو) فِي الْقِيَامِ ، وَإِمَّا بَيْنَ فِعْلَيْنِ كَقَوْلِكَ : (قَامَ وَقَعَدَ

(١) فِي الأَصْلِ "زِيادَانَه" تَحْرِيفٌ .

(٢) لَمْ أَجِدْ فِيمَا اطَّلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ كَتَبِ النَّحْوِ مَنْ نَسَبَ هَذَا القَوْلَ إِلَى شَخْصٍ بَعْنَاهُ ، وَلَكِنْ يُفَهَّمُ مِنْ تَقْرِيرِ النَّحْوِيْنِ لِأَسْبَابِ الْزيَادَةِ الْلَّفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ أَنَّهُمْ يُرْدُونَ عَلَى مَنْ أَثْبَتَ الْزيَادَةَ لِغَيْرِ مَعْنَى . يَنْظَرُ : شَرْحُ المَفْصَلِ ٤/٨ وَ ٥ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ١/٢١٥ . وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢/٣٨٤ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالظَّاهَرُ ٢/١٥٨ .

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ ، فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ ، كَانَ عَالِمًا فِي الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ وَعِلْمَ الْأُوَالَيْنِ ، تَوْفَى سَنَةَ (٦٠٦) هـ ، وَمِنْ تَصْنَيِفِهِ : التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ ، وَمَعَالِمُ أَصْوَلِ الدِّينِ وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ . يَنْظَرُ : الْبِدايَةُ وَالنِّهايَةُ ٢/١٣ وَ ٦/٥٥ .

(٤) سُورَةُ آلِ عُمَرَانَ ، مِنْ آيَةِ (١٥٩) .

(٥) يَنْظَرُ : التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ ٩/٦٤ .

زَيْدٌ) على مذهب الفراء<sup>(١)</sup>، فإنه يجعل زيداً فاعلاً للفعلين، وأما على مذهب الجمهور فإنه ربط بين جملتين<sup>(٢)</sup>؛ إذ لا بد لكل<sup>(٣)</sup> واحد منها من فاعل - وإنما بين فعل واسم كقولك: (مررت بزيد)، فـ (الباء) ربطت بين (مررت) وبين (زيد)؛ لأن لم يقو الفعل على العمل في (زيد) بنفسه، فربط بينهما بـ (الباء)، وهذا معنى قولهم: بأي شيء يتعلق هذا المحرر؟ يريدون: أي فعل هو الذي أراد بأن<sup>(٤)</sup> يعمل في هذا المحرر فلم يقو، فربط بينهما بحرف الجر، فصار متعلقاً به، فتبه لذلك. وإنما بين جملتين كقولك: (إن يقم زيد يقسم عمرو<sup>(٥)</sup>)، فـ (إن) هي التي ربطت بين الجملتين، ولو لاها ما كان بين قيام زيد وعمرو ارتباط.

**النوع الثاني:** أن ي جاء به للنقل إنما في الاسم كقولك: (رجل)، فإذا أردت نقله من التكير إلى التعريف قلت: (الرجل) بالألف واللام، وإنما في الفعل كقولك: (كرم)، فهو فعل لا يتعدى إلى مفعول، فإذا أردت نقله<sup>(٦)</sup> إلى التعدي قلت: (أكرمت زيداً)، وإنما في جملة كقولك: (زيد قائم)، فإذا أردت أن تنقلها من الإثبات إلى النفي قلت: (ما زيد قائم)، وهذا بيان شاف في الحرف.

(١) يحيى بن زياد الديلمي، أبو زكريا الفراء، إمام الكوفيين، توفي سنة (٢٠٧) هـ. ينظر: غاية النهاية ٣٧١/٢، وتهذيب التهذيب ٢١٢/١١.

(٢) ذهب الجمهور إلى أن مثل (قام وقعد زيد) ربط بين جملتين هما: جملة الفعل الأول (قام) وفاعله، وجملة الفعل الثاني (قعد) وفاعله، وقد تنازع الفعلان هنا في فاعل واحد، فجاز إعمال أيهما شئت باتفاق، واحتار الكوفيون الأول لقدمه، والبصريون الآخر لخوازمه المعمول. فإن أعملنا الأول في المتنازع فيه، أعملنا الآخر في ضميره، وإن أعملنا الآخر في المتنازع فيه، أعملنا الأول في ضميره. أما الفراء فيرى أنه إذا استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما معاً في هذا المرفوع، فهو بذلك يرى أن الواو في (قام وقعد زيد) تربط بين فعلين لا بين جملتين. ينظر: الانصاف ٨٣/١، والتسهيل ٨٦، وابن القواس ٦٥٢/١، والارتفاع ٨٨/٣، وأوضاع المسالك ٢٠٢/٢، وابن عقيل ٥٥/١، وشفاء العليل ٤٤/١، والعيبي ١٤/٣، وشرح التصريح ٣٢١/١، والمعنى ١٣٧/٥، والموفي في النحو الكوفي ٢٣، والرد على النحاة ٩٤.

(٣) في الأصل: "لك" تحريف.

(٤) كذا في المchorة، وقد حُكِيَ: إرادتي بهذا لك، أي: قصدي بهذا لك، ولو قال: "أراد أن يعلم" لكان أحسن؛ لكنه على مثال القرآن في قوله تعالى: ﴿فَوْجَدَا فِيهَا جَدَاراً يَرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقْطَمَهُ﴾. ينظر: اللسان (رود) ١٨٨/٣.

(٥) في الأصل "زيد" سهو.

(٦) في الأصل "بنقله" تحريف.

## بابُ النَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

وَالْاسْمُ إِنْ كَانَ لَرْبَ قَابِلٌ فَهُوَ مُنْكَرٌ كَرْبَ رَأْحِلٌ<sup>(١)</sup>

هذا البابُ وضعه لبيان النَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ ، واعلم أنَّ النَّكْرَةَ هيُ الأصلُ ، والتعريف فرع<sup>(٢)</sup> ، كما أنَّ التذكير أصلٌ ، والتأنيث فرعٌ ، ألا ترى أنَّ أولَ الموضعات من / الألفاظ (شيء) ، وهو أعمُ مَوْضُوعٍ ، ثُمَّ لم تزل الموضعات تختصُ بالتلذُّذِ إلى أنَّ انتهتَ إلى ما وُضِعَ لمعنى لا يقبلُ الشركة كـ (زيد) العَلَمُ .

واعلم بأنَّ النَّكْرَةَ تُعرَفُ بِأَمْوَارٍ :

الأول : أنْ تَقْبِلَ<sup>(٣)</sup> (رُبَّ) كقولك : (رُبَّ رَجُلٌ) ؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تَدْخُلُ إِلَّا على النَّكْرَةِ ، وأمَّا قولُهُمْ : (رَبُّهُ رَجُلًا) ، فقد قالوا إنَّ (الهاء) هَاهُنَا نَكْرَةٌ<sup>(٤)</sup> .

ومن علاماتها : أنْ تَقْبِلَ (كُلَّ) كقولك : (كُلُّ رَجُلٍ) إذا أردتَ بـ (كُلَّ) الاستغراق ، أو (مِنْ) التي للاستغراق كقولك : (ما في الدَّارِ مِنْ أَحَدٍ) ، أو<sup>(٥)</sup> (كَمْ) كقولك : (كَمْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ) ، أو أنْ تَقْبِلَ<sup>(٣)</sup> (الْأَلْفَ وَاللَّامُ) ، فتَحُكُّمَ على (رَجُلٍ) بِأَنَّهُ نَكْرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقْبِلُ دُخُولَ (الْأَلْفَ وَاللَّامِ) ، بخلافِ (زيد) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبِلُ دُخُولَ (الْأَلْفَ وَاللَّامِ) .

(١) في "م" لوحـة (٤٦ / ب) .

(٢) هذا مذهب سيبويه والبصريين ، وخالفهم الكوفيون وابن الطراوة ، فذهبوا إلى أنَّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات ، ومنها ما التذكير ، ومنها ما التأنيث فيه قبل التعريف . ينظر : الكتاب ٢٢/١ ، والمقتضب ٢٧٦/٤ ، والأصول ١٤٩/١ ، وشرح المفصل ٨٥/٥ ، وابن القواص ٦٢٨/١ ، والارتفاع ٤٥٩/١ ، وشرح قطر الندى ٩٧ ، وشرح التصريح ٩١/١ ، والهمع ١٨٩/١ .

(٣) في الأصل : "يَقْبِلُ" والصواب ما أثبتت .

(٤) ينظر : صفحة ٢٦٢ ، وينظر كذلك : الأصول ٤١٩/١ و ٤٢٢ ، والإيضاح العضدي ٢٥٣/١ ، والأزهية ٢٦١ ، والمفصل ٢٨٦ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ و ٢٨/٨ ، وابن عصفور ٥٠٤/١ ، والارتفاع ٤٦٢/٢ ، وتذكرة النحو ٦ ، والجني الداني ٤٤٩ و ٤٥٠ ، وشرح التصريح ٤/٢ ، والهمع ١٨٠/٤ .

(٥) في الأصل "و" تحريف .

وقد نبه في هذا البيت على أنَّ ما قبلَ (رُبَّ) فهو نكرة ، وإلى ذلك أشار بقوله : " والاسم إنْ كانَ لِرُبَّ قابلاً ، فهو منكراً " ، ومثله بقوله : " رُبَّ رَاحلٌ " ، وهو على حذف الموصوف ، والتقدير : رُبَّ رَجُلٌ رَاحلٌ ، واحتاجنا لهذا التقدير ؛ لأنَّ العوامل لا تليها الصفات ، و (راحل) هو بالحاء المهملة ، ولامُ القافية مُسْكَنٌ ؛ لأنَّها لو حركت لاختطف مجرى الروي ، فتكون لامُ (قابل) مفتوحة ؛ لأنَّها خبرٌ (كان) ، ولامُ (راحل) <sup>(١)</sup> مكسورة ؛ لأنَّها محرورة بـ (رُبَّ) ، واختلاف حركة الروي لا يجوز ، ووقف على (قابل) بالسكون وإنْ كان منوناً منصوباً ؛ لأنَّ الوقوف عليه بالسكون لغة <sup>(٢)</sup> ، والوقوف بالألف هو الفصيح ، ولكن الناظم لا يلزمُه اتباع اللُّغَةِ الفَصِيحةِ .

ثُمَّ الْمَعَارِفُ هِيَ : الضَّمِيرُ  
وَعَلِمَ وَاسْمُ بَهِ تُشِيرُ  
كَذَاكَ مُوصُولٌ وَمَا عَرَفْتَا  
بِأَلْ وَمَا لَهُنَّ قَدْ أَضَفْتَا

ذكر في هذين البيتين المعارف ، فقدم الضمير لأنَّه أعرف المعارف - على المشهور <sup>(٤)</sup> - عنده <sup>(٥)</sup> ، وإنما تعرف الضمير بمفسره ، وجعلت الضمائر أعرف المعارف ؛ لأنَّ منها ضمير / المتكلِّم ، ولا يتطرق إليه احتمال <sup>(٦)</sup> ؛ لأنَّ الشخص إذا قال : " أنا " لم يحتمل أن يُريد إلا نفسه ، ويليه في عدم الاحتمال ضمير المخاطب ، ثُمَّ ضمير الغائب ، لكن حملوا الجميع محملاً ضمير المتكلِّم ، فجعلوا جميع الضمائر أعرف المعارف .

(١) في الأصل (رجل) تحريف .

(٢) الوقف بالسكون على المون المنصوب هو لغة ربعة ، وقيل إنه غير لازم في لغة ربعة فقد ورد في الكثير من أشعارهم الوقف بالألف على المون المنصوب ، وقد فصل المصنف الكلام عن هذه المسألة في صفحة ١٢٠ و ١٢١ .

(٣) في "م" لوحة (٤٦ / ب) .

(٤) ينظر : الكتاب ٦/٢ ، والمفصل ١٩٧ ، والإنصاف ٧٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٦/٣ ، وابن عصفور ١٣٦/٢ ، والتسهيل ٢١ ، وشرح الكافية ٣١٢/١ ، ١٢٨/٢ ، والارتفاع ٤٥٩/١ ، وشرح قطر الندى ٩٨ ، وشرح التصريح ٩٥/١ ، والهمجع ١٩٠ و ١٩١ .

(٥) في الأصل " عند " تحريف .

(٦) في الأصل : " اجمال " تحريف .

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ الضِمَائِرِ الْأَعْلَامَ ؛ لَأَنَّهَا دُونَهَا فِي رَتْبَةِ التَّعْرِيفِ ، وَإِنَّمَا تَعْرَفَتْ بِتَعْيِينِ مُسَمَّيَاتِهَا عَنْدَ الْوَاضِعِ ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ الْأَعْلَامِ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ ؛ لَأَنَّهَا دُونَ الْأَعْلَامِ فِي رَتْبَةِ التَّعْرِيفِ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمُوصُولَاتِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا ، فَقِيلَ : إِنَّهَا فِي رُتبَةِ الإِشَارَاتِ ، وَعَبَرُوا عَنِ الإِشَارَاتِ وَالْمُوصُولَاتِ بِالْمِبْهَمَاتِ ، وَجَعَلُوا لَهُمَا فِي التَّعْرِيفِ رُتبَةً وَاحِدَةً<sup>(١)</sup> ، وَأَهْلُ هَذَا يَرَوْنَ أَنَّ الْمُوصُولَاتِ إِنَّمَا تَعْرَفَتْ بِشَهْرَةِ صِلَّتِهَا ، كَمَا تَعْرَفَتِ الإِشَارَاتُ بِالْمَشَارِ إِلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ حَاضِرٌ مُعِينٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْمُوصُولَاتِ دُونَهَا<sup>(٢)</sup> فِي التَّعْرِيفِ ، فَالْحَقَّهَا بِرُتبَةِ مَا فِيهِ (الْأَلْفُ وَاللَّامُ)<sup>(٣)</sup> ؛ لَأَنَّهَا عَنْدَ أَهْلِ هَذَا الْمَذْهَبِ إِنَّمَا تَعْرَفَتْ بِـ (الْأَلْفُ وَاللَّامُ) الْمَذْكُورَةِ فِي (الَّذِي) وَ (الَّتِي) وَتَشْتَتِيهِمَا وَجَمِيعُهُمَا ، وَ (الْأَلْفُ وَاللَّامُ) الْمَقْدَرَةُ فِي (مَنْ) وَ (مَا) ، وَبِالإِضَافَةِ فِي (أَيْ) ، وَأَمَّا (ذُو) الطَّائِيَّةِ فِيْ بِمِعْنَى (الَّذِي) أَوْ (الَّتِي) ، فَلَهَا حُكْمُهَا<sup>(٤)</sup> .

وَكَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّ الإِشَارَاتِ وَالْمُوصُولَاتِ فِي رُتبَةِ وَاحِدَةٍ بَدَلِيلِ قَوْلِهِ : " كَذَاكَ مَوْصُولٌ " ، فَالإِشَارَةُ بـ " ذَا " إِلَى قَوْلِهِ : " اسْمٌ تَشِيرُ " ، فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : وَكَاسِمٌ بِهِ تَشِيرُ هِيَ الْمُوصُولَاتُ ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا فِيهِ (الْأَلْفُ وَاللَّامُ) ؛ لَأَنَّهَا دُونَ الْمُوصُولَاتِ فِي الرُّتبَةِ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي ذَهَبَ الْمَصْنُفُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا تَقْدِمُ ذِكْرُهُ ، فَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " لَهُنْ " عَائِدٌ إِلَى الْمَعَارِفِ الْمُتَقْدِمَةِ الْذَّكَرِ ، وَيَرِيدُ

(١) ينظر : الكتاب ٢/٥ ، والمقتضب ٤/٢٧٧ ، والأصول ١/١٤٩ ، والإباضح العضدي ١/٢٧٩ ، والمفصل ١٩٧ ، والإنصاف ٧٠٨/٢ ، وشرح المفصل ٣/٥٦ ، و٥/٨٦ ، وابن القواص ١/٦٣٢ ، وشرح الكافية ١/٣١٢ ، و٢/١٢٨ ، والارتفاع ٤٦١/١ ، والأشباه والنظائر ٣/٧٦ .

(٢) في الأصل " دون " والصواب ما أثبته .

(٣) في الْمُوصُولَاتِ مِنْهُبَانِ : الْأُولُّ : أَنَّهَا تَعْرَفَتْ بِالْعَهْدِ الَّذِي فِي الْعَصْلَةِ وَهُوَ رَأْيُ الْفَارَسِيِّ - وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَصْنُفُ - ، وَالثَّانِي : أَنَّهَا تَعْرَفَتْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْمَذْكُورَةِ فِي (الَّذِي) وَ (الَّتِي) وَتَشْتَتِيهِمَا وَجَمِيعُهُمَا ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ الْمَقْدَرَةُ فِي (مَنْ) وَ (مَا) ، وَلَذِكْرِ الْأَلْخَصَتِ الْمُوصُولَاتِ عِنْهُمْ بِرُتبَةِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَمَنْ قَالَ بِهَذَا : الْأَخْفَشُ وَابْنُ مَالِكٍ . يَنْظَرُ : التَّسْهِيلُ ٢١ ، وَشَرْحُ الْأَخْفَشِ ٢١/٣١٢ وَ٣٩/٢ ، وَالارتفاعُ ١/٤٦٠ ، وَالمساعِدُ ١/٧٨ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيبِ ١/٩٥ ، وَحَاشِيَةُ الشَّيْخِ يَاسِينِ عَلَى الْكَافِيَّةِ ١/٣١٢ ، وَالارتفاعُ ١/٤٦٠ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيبِ ١/٩٤ وَ٩٥ ، وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ ١/١٠٧ .

(٤) ينظر : صفحة ٤٩ .

بِقَوْلِهِ : " مَا هُنَّ قَدْ أَضَفْتَا " إِلَاضَافَةَ الْمُخْضَةَ ، وَكُلُّ مَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ ، فَهُوَ فِي رُتبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِلَّا الْمَضَافُ إِلَى الْمُضَمِّرِ ، فَإِنَّهُ فِي رُتبَةِ مَا يَلِيهِ وَهُوَ الْعَلَمُ <sup>(١)</sup> . فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الضَّمِيرَ مُنْفَرِدٌ بِرُتبَةٍ وَهِيَ أَعُلَى الْمَرَاتِبِ ، وَأَنَّ الْعِلْمَ وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَمَا أُضِيفَ إِلَى الْمُضَمِّرِ فِي رُتبَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الرُّتبَةُ / التَّانِيَةُ ، وَأَنَّ الإِشَارَاتِ وَالْمَوْصُولَاتِ وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِمَا فِي رُتبَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الرُّتبَةُ التَّالِيَةُ ، وَأَنَّ مَا فِيهِ (الْأَلْفُ وَاللَّامُ) وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِمَا فِي رُتبَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَالْمَرَاتِبُ أَرْبَعَةٌ <sup>(٢)</sup> ، وَالْمَعَارِفُ خَمْسَةٌ <sup>(٣)</sup> : الْمُضَمَّرَاتُ وَالْأَعْلَامُ وَالْمَبَهَمَاتُ وَالْمَعْرُوفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْمَضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ إِضَافَةً مُخْضَةً ، وَقَدْ تَقْدَمَ أَنَّ الْمَبَهَمَاتِ يُرَادُ بِهَا : الْمَوْصُولَاتُ وَالْإِشَارَاتُ ، لَكِنَّ الْمَصْنُفَ نَصَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَلَمْ يَعْبُرْ عَنْهُمَا بِالْمَبَهَمَاتِ ، فَجَاءَتِ الْمَعَارِفُ فِي كَلَامِهِ سِتَّةً .

وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ فِي الْمَعَارِفِ <sup>(٤)</sup> : الْمَنَادِي <sup>(٥)</sup> ، فَإِنْ أَرَادَ أَنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ هُوَ الَّذِي يُعْرَفُ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لَأَنَّ النِّكْرَةَ غَيْرَ الْمَقْصُودَةِ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ النِّدَاءِ وَلَيْسَتْ بِمَعْرِفَةٍ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْقَصْدَ هُوَ الَّذِي يُعْرَفُ ؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالنِّدَاءِ يَصِيرُ بِمِنْزِلَةِ ضَمِيرِ الْمَخَاطِبِ ، فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى قِسْمِ الضَّمِيرِ . ثُمَّ إِنَّ قُولُهُمْ إِنَّ النِّدَاءَ يُعْرَفُ

(١) اخْتَلَفَ فِي الْمَعْرُوفِ بِالْإِضَافَةِ ، فَقِيلَ هُوَ فِي رُتبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مُطْلَقاً ، وَقِيلَ هُوَ فِي مَرْتَبَتِهِ إِلَّا الْمَضَافُ إِلَى الْمُضَمِّرِ ، فَإِنَّهُ فِي رُتبَةِ مَا يَلِيهِ وَهُوَ الْعِلْمُ - وَهَذَا رَأْيُ الْمُؤْلِفِ - ، وَقِيلَ هُوَ دُونَهُ مُطْلَقاً ، وَقِيلَ هُوَ دُونَهُ إِلَّا الْمَضَافُ إِلَى الْمَعَارِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ . يَنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصِلِ ٥٦/٣ ، وَابْنِ عَصْفُورِ ١٣٦/٢ ، وَالْتَّسْهِيلِ ٢١ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ ٣١٢/١ ، وَالْأَرْشَافِ ٤٥٩/١ ، وَشَرْحِ الشَّنَوْرِ ١٥٦ ، وَشَرْحِ التَّصْرِيفِ ٩٥/١ ، وَالْمُهْمَعِ ١٩٣/١ ، وَحَاشِيَةِ الصِّبَانِ ١٠٧/١ .

(٢) لَأَنَّ الْمَضَافَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فِي رُتبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، فَلَا يَنْفَرِدُ بِرُتبَةٍ خَاصَّةٍ بِهِ .

(٣) الْمَعَارِفُ خَمْسَةٌ عِنْدَ مَنْ جَمَعَ الإِشَارَاتِ وَالْمَوْصُولَاتِ فِي نُوْعٍ وَاحِدٍ هُوَ الْمَبَهَمَاتُ ، وَلَمْ يُدْخِلْ الْمَنَادِيَ ضِمْنَ الْمَعَارِفِ . يَنْظَرُ : الْكِتَابِ ٥/٢ ، وَالْأَصْوَلِ ١٤٩/١ ، وَشَرْحِ الْمَفْصِلِ ٥٦/٣ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ٦٣١/١ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ ٣١٢/١ ، وَالْأَرْشَافِ ٤٥٩/١ وَ٤٦٠ .

(٤) فِي الأَصْلِ بَعْدَ قَوْلِهِ " الْمَعَارِفُ " جَاءَتِ " وَاوْ " زَائِدَةٌ فَحُذِفَتْهَا .

(٥) مِنْ هُؤُلَاءِ : ابْنِ الْحَاجِبِ وَابْنِ مَالِكِ وَابْنِ هَشَامِ وَالسِّيُوطِيِّ . يَنْظَرُ : التَّسْهِيلِ ٢١ ، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ ١١٥/١ ، وَشَرْحِ عَمَدةِ الْحَافِظِ ١٣٨ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ ١٢٨/٢ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ٨٣/١ ، وَشَرْحِ التَّصْرِيفِ ٩٥/١ ، وَالْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ ٧٤/٣ ، وَالْمُهْمَعِ ١٩٠/١ . وَذَكَرَ السِّيُوطِيُّ أَنَّ بَعْضَهُمْ زَادَ فِي الْمَعَارِفِ نُوْعاً ثَامِنَاً وَهُوَ أَمْثَالُ التَّأْكِيدِ . يَنْظَرُ : الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ ٧٤/٣ .

على أي وجه قدروه ، فهو مبني على أن العلم إذا نودي قدر تكيره ، ثم يحدُث له تعريف ثان بالنداء ، وذلك غير مطرد ؛ لأن من الأعلام ما لا يصح تكيره كاجلالة ، والصحيح أن العلم المنادى باق على تعريفه الأول ، فهو من قسم الأعلام ، وأن التكراة المقصودة معرفة بالألف واللام المقدرة ، فاعرف ذلك <sup>(١)</sup> .

ومن الناس من قدم الأعلام على المضمّر في رتبة التعريف <sup>(٢)</sup> ، وإليه ذهب ابن معط <sup>(٣)</sup> ، واختاره الشيخ أبو حيّان <sup>(٤)</sup> ، واحتجوا أن الأعلام معينة وضعًا واستعمالاً ؛ لأنّ واضح العلم إنما وضعه لمعنى لم يرد غيره ، بخلاف المضمّرات ؛ لأنّها وضعت على العموم <sup>(٥)</sup> ، واستعملت على التعين ؛ لأن لفظة (أنا) إنما وضعت لكلّ متكلّم ، و (أنت) لكلّ مخاطب ، و (هو) لكلّ غائب ، فلما استعملت اختصت بالمستعمل له ، فإذا قال الإنسان (أنا) اختص حينذ به ، وهو [في] <sup>(٦)</sup> أصل الوضع <sup>(٧)</sup> له ولغيره من كلّ متكلّم ، / فدل <sup>(٨)</sup> ما ذكرناه على أن الأعلام أعراف ؛ لأنّها معينة من كُلّ وجه ، والصحيح أن المضمّرات أعراف ؛ لأن تطرق الاشتراك إليها أقل بخلاف الأعلام ، فإنه قد تطرق إليها من الاشتراك ما لا يُحصى ؛ إذ ليس من اسم علم إلا وقد سمي به آلاف من الناس وغيرهم إلا نوادر من الأعلام .

٤/٩

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٢٣/١ ، والارتفاع ٤٦٠/١ ، والمجمع ١٩٠/١ ، وحاشية الصبان ١٠٦/١ .

(٢) تُسب ذلك إلى الكوفيين ، وقيل بل يقدّمون المضمّر ، كما تُسب إلى سيبويه ، وهذا غير صحيح ؛ لأن سيبويه قدّم المضمّرات ، وكذلك تُسب إلى السيرافي والصميري ، ولكن الصميري إنما قدّم العلم عندما عدّ المعرف ، ولم يقل إنه أعرفها ، ثم نجده يقول في باب الصفات : " فلما كان المضمّر أخص الأسماء وأعرفها " ، ثم قال عن العلم : " والاسم العلم بعد المضمّر أخص " . ينظر : الكتاب ٦/٢ ، والتبصرة والذكرة ٩٥-٩٦ ، الإنفاق ٧٠٨/٢ ، وشرح المفصل ٥٦/٣ و٨٧/٥ ، وابن القوس ٦٣٢/١ ، وشرح الكافية ٣١٢/١ ، والارتفاع ٤٥٩/١ ، والمجمع ١٩١/١ .

(٣) ينظر : الفصول ٢٢٥ ، وابن القوس ٦٣٢/١ .

(٤) ينظر : الارتفاع ٤٦١/١ . وأبو حيّان هو محمد بن يوسف الأندلسي ، إمام في العربية والأدب والقراءات . تنظر ترجمته في : نكت الحسيني ٢٨٠ ، وغاية النهاية ٢٨٥/٢ ، وبغية الوعاة ١٢١ .

(٥) في الأصل : " العموم " تحريف .

(٦) زيادة يلتعم بها المعنى .

(٧) في الأصل : " الموضع " تحريف .

(٨) في الأصل : " على " بعد قوله : " فدل " ، وهي زائدة فاستبعدتها .

وفي رُتبِ المَعَارِفِ أَقْوَالٌ غَيْرُ ما ذَكَرْنَاهُ<sup>(١)</sup> لَمْ نَرَ أَنْ تُطُولَ بِذِكْرِهَا ، وَيَفْتَقِرُ هَذَا الْكِتَابُ لِلْكَلَامِ عَلَى حَقِيقَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعَارِفِ ؛ إِذَا لَيْسَ فِي أَصْلِ الْكِتَابِ بَابٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ إِلَّا الْمَضَافُ ، وَإِنَّمَا عَدَّهَا فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ بِحَرْدٍ عَدَدٍ ، وَأَنَا أَفَصِّلُهَا لَكَ عَلَى تَرْتِيبِهَا فِي الْأَصْلِ فَأَقُولُ :

### [المضمرات]<sup>(٢)</sup>

اعْلَمُ أَنَّ الْمُضْمَرَاتِ كُلُّهَا مَبْنِيَّةُ<sup>(٣)</sup> بِاِفْتِقَارِهَا إِلَى مُفَسِّرِهَا كَافِتِقَارِ الْحَرْفِ إِلَى غَيْرِهِ فِي مَعْنَاهُ ، وَلَا يَنْصَبُ صِيغَهَا تَدْلُّ عَلَى كُونِهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍ ، فَلَا حَاجَةٌ إِلَى الْإِعْرَابِ<sup>(٤)</sup> ، فَإِذَا وَجَدَتِ الْكَلِمَةُ مِنَ الْضَّمَائِرِ فَاحْكُمُ عَلَيْهَا بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ : أَنَّهَا اسْمٌ ، وَأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ ، وَأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ<sup>(٥)</sup> .

وَاعْلَمُ أَنَّ الْضَّمَائِرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : ضَمَيرُ رَفْعٍ ، وَضَمَيرُ نَصْبٍ ، وَضَمَيرُ جَرٍ ، أَمَا الْمَرْفُوعُ فَمَنْفَصِلٌ وَمَتَّصِلٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَنْصُوبُ ، وَأَمَا الْمَجْرُورُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَتَّصِلًا ؛ لَأَنَّ عَامِلَ الْجَرِّ لَا يُحَذَّفُ ، وَلَا يُفَصَّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ ، وَلَا يَكُونُ مَنْوِيًّا<sup>(٦)</sup> ، بِخَلَافِ ضَمَيرِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ ، فَإِنَّ عَامِلَهَا قَدْ يُحَذَّفُ ، وَقَدْ يُفَصَّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ مَنْوِيًّا<sup>(٧)</sup> . فَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْضَّمَائِرَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ : مَرْفُوعٌ مَمْتَصِلٌ وَمَنْفَصِلٌ ، وَمَنْصُوبٌ مَمْنَفَصِلٌ وَمَمْتَصِلٌ ، وَمَجْرُورٌ مَمْتَصِلٌ فَقَطْ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ اثْنَا<sup>(٨)</sup> عَشَرَ ضَمَيرًا : اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَخَمْسَةً لِلْمَخَاطِبِ ،

(١) ينظر : الإنْصَاف ٧٠٨/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٥٦/٣ ، وَ٥٦/٥ ، وَ٨٧/٥ ، وَابْنِ عَصْفُورِ ١٣٦/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٣١٢/١ ، وَالْأَرْشَافِ ٤٥٩/١ وَ٤٦٠ ، وَالْمُعْنَى ١٩١ وَ١٩٢ ، وَحَاشِيَةُ الصِّبَانِ ١٠٧/١ .

(٢) زِيادةً لِيُتَضَعَّفَ تَقْسِيمُ الْبَابِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ "مَبْنِيَّة" تَصْحِيفٌ .

(٤) الْضَّمَائِرُ مَبْنِيَّةٌ بِاِتِّفَاقِ النَّحَاةِ ، وَلَكِنَّ اخْتَلَفَ فِي سَبِبِ بَنَائِهَا : فَقِيلُ لِمَشَابِهَتِهَا الْحَرْفِ فِي الْمَعْنَى ، وَقِيلُ لِمَشَابِهَتِهَا الْحَرْفِ فِي الْوَضْعِ ؛ لَأَنَّ أَكْثَرَهَا عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ ، وَحُمِّلَ الْبَاقِي عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَقِيلُ لِمَشَابِهَتِهَا الْحَرْفِ فِي الْاِفْتِقَارِ ، وَقِيلُ لِمَشَابِهَتِهَا الْحَرْفِ فِي الْجَمْدِ فَلَا يُتَصَرَّفُ فِي لَفْظِهِ وَلَا يُوَصَّفُ أَوْ يُوَسَّفُ بِهِ ، وَقِيلُ لِاستِغْنَائِهَا عَنِ الْإِعْرَابِ بِاِخْتِلَافِ صِيغِهَا لِاِخْتِلَافِ الْمَعْنَى . يَنْظَرُ : ابْنُ الْقَوَاسِ ٦٦١/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٣/٢ ، وَابْنِ عَقِيلِ ٩٣/١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١٠٠/١ ، وَالْمُعْنَى ٥٢/١ ، وَحَاشِيَةُ الصِّبَانِ ١١٠/١ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : "مَنْوِيًّا" تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي الْأَصْلِ "اثْنَيْنِ" وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

وَخَمْسَةُ لِلْغَائِبِ ، فَهُوَ سِتُّونَ ضَمِيرًا ، مِنْ ضَرْبِ اثْنَيْ عَشَرَ فِي خَمْسَةٍ .

فَأَمَّا ضَمِيرُ الرَّفْعِ الْمَفْصِلِ<sup>(١)</sup> ، فَلَلْمُتَكَلِّمِ (أَنَا) إِذَا كَانَ وَحْدَهُ مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤْنَثًا ، وَلِمَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ (نَحْنُ) ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا أَوْ مُخْتَلِطِينَ ، فَهَذَا لِفَظَانِ عَبْرِ بِهِمَا عَنْ سَتَةِ مَرَاتِبٍ : عَبْرِ الْأُولَى عَنِ الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ وَالْوَاحِدَةِ الْمُؤْنَثَةِ ، وَعَبْرِ الْثَّانِي عَنِ الْأَثْنَيْنِ الْمُذَكَّرِيْنِ وَالْمُؤْنَثِيْنِ ، / وَجَمَاعَةِ الذُّكُورِ وَجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ ، وَيَجْرِي الْمَعْظَمُ نَفْسَهُ مَجْرِيَ مَا زَادَ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْوَاحِدِ ، وَلِلْمُخَاطِبِ (أَنْتَ) بِفَتْحِ التَّاءِ لِلْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ ، وَبِكَسْرِهَا لِلْوَاحِدَةِ الْمُؤْنَثَةِ ، وَ(أَنْتَمَا) لِلْأَثْنَيْنِ الْمُذَكَّرِيْنِ وَالْمُؤْنَثِيْنِ ، فَهُوَ لَفْظٌ وَاحِدٌ لِلْمَرْتَبَيْنِ ، وَ(أَنْتُمْ) لِلْجَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِيْنِ ، وَ(أَنْتُنْ) لِلْجَمَاعَةِ الْمُؤْنَثِيْنِ ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ بِحَسْبِ الْلَّفْظِ ، سَتَةٌ بِحَسْبِ الْمَعْنَى . وَلِلْغَائِبِ (هُوَ) لِلْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ ، وَ(هِيَ) لِلْمُؤْنَثَةِ ، وَ(هُمَا) لِلْأَثْنَيْنِ الْمُذَكَّرِيْنِ وَلِلْأَثْنَيْنِ الْمُؤْنَثِيْنِ ، فَهُوَ لَفْظٌ وَاحِدٌ لِلْمَرْتَبَيْنِ ، وَ(هُمْ) لِجَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِيْنِ ، وَ(هُنْ) لِلْمُؤْنَثِيْنِ ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ بِحَسْبِ الْلَّفْظِ ، سَتَةٌ بِحَسْبِ الْمَعْنَى ، فَتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ ضَمَائِرَ الرَّفْعِ الْمَفْصِلِ اثْنَا عَشَرَ لِفَظًا ، وَهِيَ بِحَسْبِ الْمَعْنَى ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ .

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي ضَمَائِرِ الرَّفْعِ الْمَتَّصِلَةِ ، وَمَعْنَى الْانْفَصَالِ : أَنْ يُذَكَّرَ الضَّمِيرُ وَحْدَهُ غَيْرُ مَتَّصِلٍ بِعَامِلِهِ الْلَّفْظِيِّ ، وَمَعْنَى الْاتِّصَالِ : أَنْ يُذَكَّرَ الضَّمِيرُ مَتَّصِلًا بِعَامِلِهِ الْلَّفْظِيِّ كَمَا تَرَاهُ ، فَتَقُولُ فِي الْمَتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ : (قُمْتُ) بِضَمِيرِ التَّاءِ لِلْوَاحِدِ ، وَ(قُمْنَا) لِمَا زَادَ عَلَيْهِ ، فَهَذَا<sup>(٣)</sup> لِفَظَانِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَتَقُولُ لِلْمُخَاطِبِ (قُمْت) بِفَتْحِ التَّاءِ لِلْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ ، وَبِكَسْرِهَا لِلْمُؤْنَثَةِ ، وَ(قُمْتَمَا) لِلْأَثْنَيْنِ مُذَكَّرِيْنِ أَوْ مُؤْنَثِيْنِ ، وَ(قُمْتُمْ) لِجَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِيْنِ ، وَ(قُمْتُنْ) لِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ ، وَتَقُولُ فِي الْغَائِبِ (قَامَ) لِلْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ ، فَالضَّمِيرُ مُسْتَترٌ<sup>(٤)</sup> ، وَلِلْمُؤْنَثَةِ (قَامَتْ) ، وَلِلْأَثْنَيْنِ (قَامَا) وَ(قَامَتَا) ،

(١) فِي الْأَصْلِ : "الْمَفْصِلُ" .

(٢) فِي الْأَصْلِ "مَا زَادَ" تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ "فَهَذِهِ" تَحْرِيفٌ .

(٤) يُشَيرُ الْمُؤْلِفُ هَنَا إِلَى أَنَّ ضَمِيرَ الْغَائِبِ لِلْوَاحِدِ ، سَوَاءَ كَانَ مُذَكَّرًا أَوْ مُؤْنَثًا ، لَيْسَ لِفَظٍ يَدْلِي عَلَيْهِ ، فَهُوَ مُسْتَترٌ . يَنْظَرُ : الْمَقْتَضَبُ ٦٧١/١ وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٧/٢ وَالْأَصْوَلُ ٤٥٥ وَ١١٥/٢ ، وَالْمَفْصِلُ ١٢٧ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٨٧/٣ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٦٧١/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٣٩٧/١ وَالْبَيْسِطِ ١/٣٥٥ .

وَلَا فَرْقٌ فِي ضَمَّيرِ الْأَشْيَنِ بَيْنَ الْمُؤْتَنِيْنَ وَالْمُذَكَّرِيْنَ مِنْ جَهَةِ نَفْسِ الضَّمَّيرِ وَهُوَ (الْأَلْفُ)، وَأَمَّا (قَامَتَا) فَهَذِهُ (تَاءُ التَّاءِ) لَيْسَتْ مِنَ الضَّمَّيرِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا هِيَ تَاءُ التَّائِيَّةِ السَّاكِنَةِ، لَمَّا لَحِقَهَا أَلْفُ الْمُؤْتَنِيْنِ حُرْكَتْ بِالْفَتْحِ لِأَجْلِ الْأَلْفِ، هَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ<sup>(١)</sup>، وَجَمَاعَةُ الْغُيَابِ الْمُذَكَّرِيْنَ (قَامُوا)، وَجَمَاعَةُ الْإِنَاثِ (قُمْنَ)، فَهَذِهُ ضَمَّائِرُ الرَّفِيعِ الْمُتَّصِلَةِ، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ لِفْظًا، وَهِيَ بِحَسْبِ الْمَعْنَى ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ، كَمَا تَبَيَّنَ فِي الْمُفَضَّلَةِ.

وَأَمَّا ضَمَّائِرُ النَّصْبِ<sup>(٢)</sup>، فَلِلْمُنْفَصِلِ الْمُنْصُوبِ : (إِيَّاهِيَ) لِلْوَاحِدِ، وَ(إِيَّانَا) لِمَا زَادَ عَلَيْهِ، وَلِلْمُخَاطَبِ (إِيَّاكَ) بِفَتْحِ / (الْكَافِ) لِلْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ، وَبِكَسْرِهَا لِلْمُؤْنَثِ، وَ(إِيَّاكُمَا) لِلْأَثْنَيْنِ مُذَكَّرِيْنِ أَوْ مُؤْنَثِيْنِ، وَ(إِيَّاكُمْ) جَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِيْنِ، وَ(إِيَّاكُنَّ) جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ، وَلِلْغَائِبِ (إِيَّاهُ) لِلْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ، وَ(إِيَّاهَا) لِلْمُؤْنَثَةِ، وَ(إِيَّاهُمَا) لِلْأَثْنَيْنِ مُذَكَّرِيْنِ أَوْ مُؤْنَثِيْنِ، وَ(إِيَّاهُمْ) جَمَاعَةِ الْذُكُورِ، وَ(إِيَّاهُنَّ) جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ، فَهَذِهِ اثْنَا عَشَرَ لِفْظًا لِلْمُنْفَصِلِ الْمُنْصُوبِ، وَهِيَ فِي الْمَعْنَى ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ.

وَأَمَّا الْمُحْرُورُ فَمُتَّصِلٌ فَقَطْ، فَتَقُولُ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ : (بِيَ) لِلْوَاحِدِ، (بِنَا)

(١) ينظر : المقتضب ٣٩٧/١ ، وابن القراس ٦٧١/١ ، وشرح الكافية ٧/٢ و ٨ ، والبسيط ٣٠٥/١ ، وحاشية الصبان ١١٤/١ . وقد قال ابن جابر في شرحه لألفية ابن مالك لوحه (٤٢/ب) : " وهذه التاء هي تاء التائين الساكنة حركت لما دخلت عليها ألف الشيئ فهي الألف التي في (قاما) بعينها ، فلا تعد ضميرين إذ لم ترد إلا علامه التائين ، وعددهما البيلي ضميرين وليس بشيء " ، والبيلي هو أبو اسحاق تقى الدين إبراهيم بن الحسين الطائي ، المعروف بالبيلى ، من علماء القرن السابع ، شرح ألفية ابن معط والجاجية وهو من أحسن شروحها . ( ينظر : بغية الوعاة ١٧٩ ، ومفتاح السعادة ١٨٦/١ ، وكشف الظنون ١٣٧٦/٢ ) .

(٢) ذكر المصنف ضمائر النصب المفصلة ولم يذكر المتصلة ، وقد يكون السبب في ذلك أن ضمائر النصب المتصلة توافق ضمائر الجر المتصلة في اللفظ فاكتفى بذلك الثانية ، قال المصنف في شرحه لألفية ابن مالك لوحه (٤٣/أ) عند الحديث عن ضمائر الجر المتصلة : " وأما المحروم فللفظ كلفظ المتصوب لا فرق بينهما إلا العمل " . وقد ذكر في شرح الألفية ضمائر النصب المتصلة فقال : " وأما المتصوب المتصل فللمتكلم الواحد فإما مذكراً كان أو مؤنثاً فتقول : (أكْرَمْنِي) ، فإن زاد قلت : (أكْرَمْنَا) بفتح الميم فهذا لفظتان للمتكلم ، ثم للمخاطب خمسة : للواحد المذكر : (أكْرَمْكَ) بفتح الكاف وللأنثى بكسرها ، وللأثنين مذكورين أو مؤنثين : (أكْرَمَكُمَا) ، وجماعه الذكور : (أكْرَمَكُمْ ) ، وجماعه الإناث : (أكْرَمَكُنَّ) ، وللغايب خمسة : (أكْرَمَهُ ) للذكر ، و (أكْرَمَهَا) للمؤنثة ، و (أكْرَمَهُمَا) للأثنين مذكورين أو مؤنثين ، و (أكْرَمَهُمْ ) لجماعه الذكور ، و (أكْرَمَهُنَّ) لجماعه الإناث فهذه اثنا عشر ضميراً متصلة منصوبة " . ينظر : شرح ألفية ابن مالك للمصنف لوحه (٤٣/أ) . وينظر كذلك : الأصول ١١٦/٢ ، والمفصل ١٢٧ ، وابن عصفور ١٢٠ .

لما زَادَ عَلَيْهِ ، (بِكَ) بفتح الكاف للواحد المخاطب ، وبكسرها للواحدة ، (بِكُمَا) لالثنين مذكرين أو مؤثثين ، (بِكُمْ) بجماعة الذكور ، (بِكُنْ) بجماعة الإناث ، (بِهِ) للواحد الغائب ، (بِهَا) للواحدة ، (بِهِمَا) لالثنين مذكرين أو مؤثثين ، (بِهِمْ) بجماعة الذكور ، (بِهِنْ) بجماعة الإناث ، فهذه ستون ضميراً ، وهي بحسب المعنى تسعون ، وزيد ياء الواحدة المخاطبة ؛ إذ لم يتقدم فيما مضى ياء يراد بها الواحدة المخاطبة بخصوصها <sup>(١)</sup> ، تصير الضمائر على هذا أحداً وتسعين <sup>(٢)</sup> ، ومن أسقط الفاظاً ضمائر الجر الثاني عشر لأنها كضمائر النصب المتصلة ولم يعتبرها <sup>(٣)</sup> بحسب المعنى ، أسقط من أحد وستين اثنى عشر فتبقى الضمائر عنده تسعة وأربعين ، ومن أسقط الواحدة المخاطبة ؛ لأنها كياء المتكلّم سواء ، وأسقط أيضاً (نا) <sup>(٤)</sup> من ضمائر الرفع المتصلة ؛ فإنها كلفظ الموصوب المتكلّم بقيت الضمائر عنده سبعه وأربعين .

واعلم أن الأصل في الضمائر الاتصال ، فلا يعدل إلى الانفصال إلا إذا تعذر الاتصال <sup>(٥)</sup> ، واعلم أن الضمائر منها ما يستتر ، ومنها ما يبرز :

(١) ينظر : الكتاب ٢٠/١ ، وابن عصفور ٢٠١/١ و ٢٠/٢ ، وابن القواس ٦٧١/١ ، والتسهيل ٢٣ ، والبسيط ٣٠٥/١ و ٣٠٧ (٢) شرح التصريح ١٠٤/١ ، والممع ١٩٤/١ ، وحاشية الصبان ١١١/١ و ١١٤ . وقال المصنف في شرح الألفية لورقة (٤٣/ب) : " وأما (يا) افعلي وتفعلين فهي ضمير زائد على الستين لأنها مرفوعة ولم تقدم لنا في المفوع المتصل (يا) ، لكن لا يزيد هنا في عدد الألفاظ إذ لفظها كلفظ الضمير الواحد الموصوب والمحور " .

(٢) تصير الضمائر أحداً وتسعين ضميراً بحسب المعنى ، أما بحسب اللفظ فهي أحد وستون ضميراً . قال المصنف في شرح الألفية لورقة (٤٣/ب) : " وهذه مجموعة ضمائر أحد وستون ضميراً بحسب اختلاف الإعراب ، وبحسب اختلاف الألفاظ سبعة وأربعون وإن نظرت بحسب المعنى فكل قسم جعلناه اثنى عشر ضميراً فهو في الحقيقة ثانية عشر ... صار المجموع تسعين ، والياء في افعلي وتفعلين تسمة أحد وتسعين " .

(٣) في الأصل " يغيرها " تحريف .

(٤) في الأصل " يا " وهو تصحيف . قال المصنف في شرح ألفية ابن مالك لورقة (٤٣/ب) : " وسقط أيضاً (نا) من الرفع لما زاد على الواحد من المتكلّم ؛ لأن لفظه واحد في الرفع والنصب والجر " .

(٥) يستثنى من هذه القاعدة مسألتان يجوز فيها الفصل مع التمكن من الوصل : الأولى : أن يكون الضمير ثانى ضمرين أو لهما أعرف من الثاني ، وليس مرفوعاً نحو : (سلنيه) ، فيجوز في الضمير الثاني الوجهان ، تقول (سلنيه) ، وتقول (سلني إيه) . الثانية : أن يكون الضمير خيراً لـ (كان) أو إحدى آخراتها ، سواء كان مرسوقاً بضمير أم لا ، فالأول نحو (الصديق كنته) ، والثانى نحو : (الصديق كانه زيد) ، يجوز أن تقول فيهما (كنت إيه) و (كان إيه زيد) .

وفي المسألة الأولى اتفق الجمهور على أن الوصل أرجح إذا لم يكن الفعل قليلاً ، واحتلقو فيما إذا كان الفعل قليلاً ، وفي المسألة الثانية اختار سيبويه الانفصال واحتار ابن مالك الاتصال . ينظر : المفصل ١٢٧ ، وشرح المفصل ٨٥/٣ و ١٠١ ، وابن عصفور ١٨/٢ ، وأوضح المسالك ٩٧/١ ، وشرح قطر الندى ١٠٠ ، وابن عقيل ١٠٣/١ ، وشرح التصريح ١٠٦/١ .

فالمستترُ ما لِيْسَ لَهُ أثْرٌ فِي لُفْظِ عَامِلِهِ كَمَا إِذَا قُلْتَ (زَيْدٌ قَامَ) ، فضَمِيرُ الْفَاعِلِ مُسْتَتَرٌ فِي (قَامَ) ، وَلَا فَرَقٌ بَيْنَ (قَامَ) هاهُنَا ، وَ(قَامَ) إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ كَـ (قَامَ زَيْدٌ) ، فَهَذَا مَعْنَى أَنَّ الْمُسْتَتَرَ لَا أَثْرَ لَهُ فِي الْلُّفْظِ .

واعْلَمُ أَنَّ الْاسْتِتَارَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : وَاجِبٌ وَمُمْتَنَعٌ وَجَائِزٌ<sup>(١)</sup> ، فَالْوَاجِبُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ<sup>(٢)</sup> :

١١/أ

فِي صِيغَةِ (أَفْعَلُ) ، أَمْرُ الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ / كـ (قُمُّ) .  
وَفِي (أَفْعَلُ) ، فِعْلُ مُضَارِعٍ بِهَمْزَةِ الْمُتَكَلِّمِ كـ (أَقُومُ) .  
وَفِي (نَفْعَلُ) بِنُونِ الْمُتَكَلِّمِ كـ (نَقُومُ) .  
وَفِي (تَفْعَلُ) بِتَاءِ الْمُخَاطَبِ لِلْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ كـ (أَنْتَ يَا زَيْدُ تَقُومُ) ، فَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ الْأَرْبَعَةُ ، يَحْبُّ فِيهَا اسْتِتَارُ الضَّمِيرِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا ضَمِيرًا بَارِزًا وَلَا اسْمًا ظَاهِرًا .

وَالْمُمْتَنَعُ الْاسْتِتَارِ : ضَمَائِرُ النَّصْبِ وَالْجَرِّ كُلُّهَا ، وَمِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ : ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ فِي الْفَعْلِ الْمَاضِي مُطْلِقًا ، وَضَمِيرُ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ فِي الْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ ، وَضَمِيرُ التَّشِيَّةِ وَالْجَمْعِ مُطْلِقًا . وَمَا عَدَ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْلَّازِمِ وَالْمُمْتَنَعِ فَهُوَ الْجَائِزُ الْاسْتِتَارِ<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْوَاحِدِ الْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ<sup>(٤)</sup> .

وَأَمَّا الْقَاعِدَةُ فِي إِعْرَابِ الضَّمَائِرِ فَهُوَ أَنْ تَقُولَ : كَافُ الضَّمِيرِ وَهَأُوهُ وَيَأُوهُ لِإِضَافَاتٍ ، إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْفِعْلِ أُعْرِبَتْ مَفْعُولاً ، وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْأَسْمِ أُعْرِبَتْ

(١) لَمْ يَقْسِمْهُ أَحَدٌ - فِيمَا اطْلَعْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَراجع - إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ، وَإِنَّمَا قَسَمَهُ إِلَى قَسْمَيْنِ فَقْطَ : وَاجِبٌ وَجَائِزٌ . يَنْظُرُ : المَفْصل ١٢٢ ، وَشَرْحُ المَفْصل ١٠٨/٣ ، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدِي ٩٨ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ٩٥/١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١٠٠/١ ، وَالْمَعْجمِ ١٢٤/١ .

(٢) ذَكَرَ آخَرُونَ مَوَاضِعَ أُخْرَى لِجُوازِ اسْتِتَارِ الضَّمِيرِ مِنْهَا : الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ بِفَعْلِ اسْتِئْنَاءِ كـ (خَلا) وَ(عَدَا) وَ(لَا يَكُونُ) ، أَوْ بـ (أَفْعَلُ) فِي التَّعْجِبِ ، أَوْ بـ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ ، أَوْ بِاسْمِ فَعْلٍ غَيْرِ مَاضٍ . يَنْظُرُ : شَرْحُ المَفْصل ١٠٨/٣ ، وَالْتَّسْهِيلِ ٢٢ ، وَالْأَرْتَشَافِ ٤٦٢/١ ، وَأُوضِّحُ الْمَسَالِكَ ٨٧/١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١٠١/١ ، وَحَاشِيَةُ الصِّبَانِ ١١٢/١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : "الْاسْتِتَار" تَحْرِيفٌ .

(٤) ذَكَرَ آخَرُونَ مَوَاضِعَ أُخْرَى لِجُوازِ اسْتِتَارِ الضَّمِيرِ مِنْهَا : الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ بِالصَّفَاتِ الْمُضْطَدَةِ ، أَوْ بِاسْمِ الْفَعْلِ الْمَاضِي أَوْ ظَرْفٍ أَوْ شَبَهِهِ . يَنْظُرُ : التَّسْهِيلِ ٢٢ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٢١/١ ، وَالْأَرْتَشَافِ ٤٦٢/١ ، وَأُوضِّحُ الْمَسَالِكَ ٨٨/١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١٠١/١ ، وَالْمَعْجمِ ٢١٥/١ ، وَحَاشِيَةُ الصِّبَانِ ١١٢/١ .

مُضَافاً إِلَيْهِ ، وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ بِذَلِكَ الْحَرْفِ ، وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِنْ) وَأَخْوَاتِهَا فَهِيَ اسْمُ لَهَا ، وَتَلَزِمُهَا <sup>(١)</sup> نُونُ الْوِقَايَةِ مَعَ الْفَعْلِ الْمَاضِيِّ وَالْمَضَارِعِ الْخَالِيِّ عَنِ النُّونِ الَّتِي هِي عَلَامَةُ الْرَّفْعِ ، فَإِنْ كَانَتْ فِيهَا النُّونُ الَّتِي هِي عَلَامَةُ الْرَّفْعِ ، جَازَ أَنْ تَلْحُقَ نُونُ الْوِقَايَةِ فَتَقُولُ : (يُكْرِمُونِي) بِنُونَيْنِ ، وَأَلَا تَلْحُقُهَا <sup>(٢)</sup> فَتَقُولُ : (يُكْرِمُونِي) اسْتَغْنَاءُ عَنْهَا بِنُونِ الرَّفْعِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِنْ) وَأَخْوَاتِهَا <sup>(٣)</sup> ، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : (إِنِّي) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : (إِنِّي) بِغَيْرِ نُونِ الْوِقَايَةِ ، وَعَلَى هَذَا فِي بَاقِي أَخْوَاتِهَا .

فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ نُونَ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ تَاءُ الْمَخَاطِبِ لِفَرْدٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ يَاءُ الْخَطَابِ لِلْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ أَوْ أَلْفَ التَّثْنِيَةِ أَوْ وَوَالْجَمَاعَةِ أَوْ نُونَ جَمَاعَةِ النِّسَوةِ ، أَعْرَبَ الْجَمِيعَ فَاعِلًا <sup>(٤)</sup> ، وَإِنْ كَانَ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُنْفَصِلًا ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَرْفُوعًا بِحَسْبِ عَوَامِلِ الرَّفْعِ ، وَإِنْ كَانَ ضَمِيرُ نَصْبٍ ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا بِحَسْبِ عَوَامِلِ النَّصْبِ ، فَهَذَا مَا لَخَصَنَاهُ مِنْ أَحْكَامِ الضَّمَائِرِ .

#### [ العلم ] <sup>(٦)</sup>

وَأَمَّا الْعِلْمُ فَهُوَ : الْاسْمُ الْمَوْضُوعُ لِذَاتٍ مُعَيْنَةٍ ، لَا يُرَادُ بِهِ غَيْرُهَا ، وَمَا يَعْرُضُ

(١) تلزم نون الْوِقَايَةِ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَقَطْ . يَنْظُرُ : الْأَصْوَلُ ١٢١/٢ ، وَالْمَفْصِلُ ١٣٨ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٨٩/٣ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢١/٢ وَابْنِ عَقِيلٍ ١٠٨/١ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : " يَلْحِقُهَا " : تَصْحِيف .

(٣) تلزم نون الْوِقَايَةِ قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا اتَّصلَتِ الْيَاءُ بِالْفَعْلِ مَاضِيًّا وَأَمْرًا وَمَضَارِعًا إِذَا كَانَ حَالِيًّا عَنِ النُّونِ الَّتِي هِي عَلَامَةُ الْرَّفْعِ ، وَذَلِكَ لِيَقُولَ الْكَسْرُ عَلَى نُونِ الْوِقَايَةِ وَيَسْلُمُ الْفَعْلُ مِنْهُ ، وَمُثَلُ الْفَعْلِ اسْمُ الْفَعْلِ فِي ذَلِكَ ، وَاخْتَلَفَ فِي أَفْعُلِ التَّعْجِيبِ هُلْ تَلَزِمُهُ نونُ الْوِقَايَةِ أَمْ لَا . وَيُحَمَّلُ عَلَى الْفَعْلِ "إِنْ" وَأَخْوَاتِهَا ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ يَبْرُوزُ أَنْ تَلْحُقُهَا نُونُ الْوِقَايَةِ ، وَيُجُوزُ أَنْ تَعْذَفَ ، وَالكَثِيرُ فِي "لَيْتَ" ثَبَوتُ النُّونِ ، وَفِي "لَعْلَ" حَذْفُهَا . وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّصلَتِ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ بـ (مِنْ) أَوْ (عَنْ) وَجَبَتْ نونُ الْوِقَايَةِ إِلَّا فِي الْحَضْرَةِ ، وَإِذَا اتَّصلَتِ بـ (لَدُنْ) أَوْ (قَطْ) أَوْ (قَدْ) فَالْغَالِبُ إِثْبَاتُ النُّونِ . يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٣٦٩/٢ ، وَالْمَقْضِبُ ٣٩٨/١ وَالْأَصْوَلُ ١٢٢/٢ ، وَالْمَفْصِلُ ١٣٨ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٨٩/٣ وَ٩١ ، وَالْتَّسْهِيلُ ٢٥ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ٦٧٩/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢١/٢ ، وَأَوْضَعُ الْمَسَالِكَ ١٠٦/١ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : " تَاؤُهُ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثَبَتْ .

(٥) قَدْ تَكُونَ "نَا" الَّتِي لِلْمُتَكَلِّمِ فِي مَحْلِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ حَرْفٍ . يَنْظُرُ : أَوْضَعُ الْمَسَالِكَ ٨٦/١ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ٩٣/١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٩٩/١ ، وَالْهَمْعُ ١٩٦/١ .

(٦) زِيَادَةُ لِتَضْعِفُ أَقْسَامَ الْبَابِ .

في الأعلامِ من الاشتراكِ فهو حادثٌ / بعْدَ الوضِّعِ .

١١/ـ

ويندرجُ في العلمِ : الاسمُ والكنيةُ واللقبُ ، فالاسمُ هو الساِبُقُ على الكنيةِ واللقبِ ، وكنيةُ الرجالِ : ما كانَ في أولِهِ (أبُّ) كـ (أبي عبدِ اللهِ) وـ (أبي بكرٍ) ، وكنيةُ النساءِ : ما كانَ في أولِهِ (أمُّ) كـ (أمُّ البنينِ) <sup>(١)</sup> وـ (أمُّ حَيَّةَ) <sup>(٢)</sup> ، واللقبُ : ما ليسَ فيهِ شيءٌ مِنْ ذلِكَ ، وكانَ متأخِّرًا الوضِّعُ عن الاسمِ ، وهو إماً ملديحٌ كـ (شمسِ الدينِ) ، وإماً لذمٌ كـ (أنفِ الناقةِ) <sup>(٣)</sup> .

وينقسمُ العلمُ <sup>(٤)</sup> إلى : مُرْتَجِلٌ وهو مَا لم يُسبقْ بوضعٍ آخرَ كـ (أَدَدُ ) <sup>(٥)</sup> وـ (سعادٌ) فإنَّهُما قبلَ التسميةِ بهِمَا لم يُوضِّعا مَعْنَىً ، وإلى منقولٍ وهو أنواعٌ <sup>(٦)</sup> : منقولٌ

(١) كنيَ بهذه الكنية العديد من النساء منهُنَّ : أم البنين بنت عبيدة بن حصن الفزارية ، تزوجها عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ، وأم البنين بنت عبد العزيز بن مروان ، وهي زوج الوليد بن عبد الملك ، وأم البنين بنت عمرو بن عامر بن صعصعة ، وهي زوج مالك بن جعفر بن كلاب . ينظر : تاريخ الطبرى ٤٩٦/٦ ، والعقد الفريد ٤٣٥/٤ ، ٢٨٧/٤ ، و ١٤١/٦ ، وشرح أبيات السيرفى ١٥١٥/١ ، وأمالى السهلى ١٢١ ، والكامل لابن الأثير ١٨٦/٣ ، والبداية والنهاية ١٦٦/٩ ، والخزانة ٤/١٧٤ .

(٢) هي أم حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب ، واسمها رملة ، أم المؤمنين - رضي الله عنها - ، تزوجها عبد الله بن جحش وهاجرت معه إلى الحبشة في الهجرة الثانية ، وهناك تَنَصَّرَ زوجها ، وثبتت هي على إسلامها ، ثم مات زوجها ، وتزوجها رسول الله - صلى الله عليه وسلم . ينظر : تاريخ الطبرى ١٦٥/٣ ، والوفا بأحوال المصطفى ٦٤٧/٢ ، وعيون الأثر ٣٨٤/٢ ، وزاد المعد ١٠٩/١ ، والبداية والنهاية ٨/٢٨ .

(٣) "أنف الناقة" هم قوم من بني سعد بن زيد بن مناة ، يُعرفون ببني أنف الناقة ، قال الخطيب فيهم :  
ـ قومٌ هم الرأسُ ، والأذنابُ غيرهم ـ ومن يُسوِّي بأنف الناقة الذبَّا

وقال الزبيدي : هو لقب جعفر بن قريع التميمي ، وهو أبو بطن من سعد بن زيد بن مناة ، وكافروا بغضبون من هذا اللقب ، فلما مدحهم الخطيب بالبيت السابق صار اللقب مذمًّا لهم . ينظر : اللسان (ذنب) ١/٢٨٩ ، والتاج (أنف) ٦/٤٧ و (نوق) ٧/٨٢ .

(٤) قيل إنَّ الأعلامَ كلها مرتجلة ، وقيل إنَّها كلها منقولَة ، وقيل إنَّ تقسيمَ العلمَ إلى مرتجلٍ ومنقولٍ هو بالنسبة إلى الأكثَر ، إذ هناك واسطة بينهما لا تتصف بنقل ولا ارتجال . ينظر : الارتفاع ١/٤٩٧ ، وأوضاع المسالك ١/١٢٤ ، وشرح التصريح ١/١١٦ ، والأشباه والنظائر ٣/٣٣٤ .

(٥) "أَدَدٌ" كعمر ، وـ "أَدَدٌ" بضمتين لغة فيه ، علم لرجل هو أبو قيبة من حمير ، وهو أَدَدُ بن زيد بن كهلان بن سباء بن حمير . ينظر : اللسان (أَدَد) ٣/٧١ ، والتاج (أَدَد) ٢/٢٨٩ .

(٦) قيل إنَّ العلمَ المنقولَ ينحصرُ في ثلاثة عشر نوعاً ، ولا دليلٌ على حصره سوى استقراء العرب . ينظر : المفصل ٧ ، وشرح المفصل ١/٢٩١ ، وابن القواص ١/٦٣٧ ، والارتفاع ١/٤٩٦ ، وأوضاع المسالك ١/١٢٤ ، وشرح التصريح ١/١١٥ ، والأشباه والنظائر ٣/٨٠ ، والهمج ١/٢٤٨ .

عَنْ مُفْرِدٍ وَعَنْ جُمْلَةٍ ، وَالْمُفْرِدُ إِمَّا مَصْدَرٌ كَـ (الْفَضْلِ) ، وَإِمَّا فَعْلٌ كَـ (يَزِيدُ) ، وَإِمَّا اسْمُ فَاعِلٍ كَـ (الْحَارِثُ ) ، أَوْ اسْمُ مَفْعُولٍ كَـ (مُحَمْودٌ) ، أَوْ اسْمُ جِنْسٍ كَـ (أَسَدٌ) ، وَالْجُمْلَةُ كَـ (بَرْقَ نَحْرَهُ)<sup>(١)</sup> ، فَتُحْكَى عَلَى مَا هِيَ وَلَا تُعْرَبُ ، وَكَذَلِكَ (يَزِيدُ) إِذَا سَمِّيَتْ بِهِ وَبِالضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِيهِ ، فَتُحَكَّى كَمَا كَانَ مَصْبُومَ الدَّالِ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

عَنْ نُبْتَ أَخْوَاهِي بَنِي يَزِيدٍ  
ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

فَقَالَ : (بَنِي يَزِيدُ) بِضمِ الدَّالِ وَهُوَ مَضَافٌ إِلَيْهِ ، فَحُكِيَ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ ، وَلَوْ سُمِّيَ بِالْفَعْلِ مُجْرِدًا عَنِ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُهُ لِأَعْرَبَ إِعْرَابًا مَا لَا يَنْصَرِفُ لِلْوَزْنِ وَالْعِلْمِيَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّمَثِيلُ بِهِ فِي الْمُفْرَدَاتِ مِنَ الْأَعْلَامِ ، وَ (الْفَدِيدُ) بِالْفَاءِ وَدَالَيْنِ مُهَمَّلَتِينِ : الصِّيَاحُ .

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا الْعِلْمُ إِلَى مُرْكَبٍ وَغَيْرِهِ ، فَالْمُرْكَبُ كَـ (مَعْدِيَ كَرْبَ)<sup>(٣)</sup> وَ (بَعْلَبَكَ)<sup>(٤)</sup> وَ (عَبْدَ اللَّهِ) ، فَمَا كَانَ تَرْكِيبَ مَرْجِعِ الْمِثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ

(١) (بَرْقَ نَحْرَهُ) : لَقْبُ رَجُلٍ . يَنْظَرُ : الْلِّسَانُ (نَحْرٌ) ١٩٧/٥ ، وَالتَّاجُ (نَحْرٌ) ٣/٥٥٨ .

(٢) الْبَيْتَانُ لِرَوْبَهُ بْنِ الْعَجَاجِ فِي مَلْحِقِ دِيْوَانِهِ ١٧٢ ، وَهُوَ رَاجِزٌ مِنَ الْفَصَحَّاءِ الْمُشَهُورِينَ ، وَمِنْ مُخْضِرِمِيِ الدُّولَتَيْنِ الْأَمْوَالِيَّةِ وَالْعَبَاسِيَّةِ (يَنْظَرُ تَرْجِيمَهُ فِي : الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ ١٢١ ، وَالْعَيْنِي ٢٦/١ وَ ٢٧ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٣/١) . وَقَدْ وَرَدَتْ رَوَايَةً أُخْرَى فِي الْبَيْتِ الثَّانِي وَهِيَ : "بَغَيَا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ" . يَنْظَرُ الشَّاهِدَ فِي : بِحَالَسِ ثَلْبٍ ٢١٢ ، وَالْمَبْهَجٍ ٣١ ، وَالْمَفْصِلٍ ٦ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٢٨/١ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ٦٤٣ ، وَالْلِّسَانُ (زِيدٌ) ٢٠٠/٣ ، وَ (فَدِيدٌ) ٣٢٩/٣ ، وَالْمَغْنِي ٦٢٦ ، وَالْعَيْنِي ١/٣٨٨ وَ ٤/٣٧٠ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١١٧/٢ وَ ٢٢١/٢ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِي ١/١٣٢ وَ ٣/٢٦٠ ، وَالْخَزَانَةُ ١/١٣٠ .

(٣) هَذَا الْعِلْمُ الْقِيَاسُ دَافِعٌ لَهُ ، وَلَكِنَّ الْعِلْمِيَّةَ سُوَّغَتْهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ بَنَوَا لَامَةً حَرْفَ عَلَةٍ مَفْعِلًا بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَذَلِكَ شَاذٌ ، وَالْقِيَاسُ (مَعْدِيٌّ) بِالْفَتْحِ كَـ (مَغْزَىٰ) وَ (مَشْتَىٰ) . وَمَعْدِيٌّ كَرْبَ اسْمُ لِرَجَالِهِمْ : مَعْدِيٌّ كَرْبَ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ عُمَرِ بْنِ حَسْرَ أَكْلِ الْمَارِ الْكَنْدِيِّ ، وَهُوَ مَلِكُ جَاهَلِيَّيْنِ ، وَمَعْدِيٌّ كَرْبَ بْنُ سَمِيعٍ ، مِنْ أَقْيَالِ سَبَأٍ فِي الْيَمَنِ أَيَّامَ أَبْرَهَةِ ، وَمَعْدِيٌّ كَرْبَ بْنُ الْبَعْيِ شَعْ ، وَهُوَ مَلِكُ جَاهَلِيَّيْنِ تَوَلَّ مَلِكًا حَضَرَ مَوْتَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ ، وَمَعْدِيٌّ كَرْبَ بْنُ جَحْشَ بْنِ حَاشِدٍ ، مِنْ هَمْدَانَ ، وَهُوَ أَبُو قَيْلَةَ "شَبَّ" وَهِيَ قَيْلَةٌ مِنْ حَاشِدٍ . يَنْظَرُ : الْمَبْهَجُ ١٧ وَ ٢٣ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ١/٤٥٩ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢/١٣٩ ، وَالْلِّسَانُ (عَدَا) ١٥/٤٣ ، وَالْأَرْتَشَافُ ١/٤٩٧ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١/١١٨ ، وَالْمَعْنَى ١/٢٤٩ ، وَالْأَعْلَامُ ٧/٢٦٧ .

(٤) بَعْلَبَكَ : بِالْفَتْحِ ثُمَّ السَّكُونِ وَفَتْحِ الْأَلِمِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ ، وَالْكَافُ مُشَدَّدَةٌ ، مَدِينَةُ قَدِيمَةٍ فِي الشَّامِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ دَمْشَقَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . يَنْظَرُ : مَعْجمُ الْبَلَادِ ١/٤٥٣ ، وَالْلِّسَانُ (بَعْلٌ) ١١/٥٩ ، وَالتَّاجُ (بَعْلٌ) ٧/٢٣٠ .

الوَسْط ، مُعَرِّبُ الْآخِر - عَلَى الْمُشْهُور - إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ<sup>(١)</sup> ، وَمَا كَانَ تَرْكِيبُهُ تَرْكِيبَ الْإِضَافَةِ كَالْمَثَالِ الْثَالِثُ أَعْرَبَ إِعْرَابَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ آخِرُ الْمَرْكَبِ صَوْتًا كَـ (سِيَوِيهِ) وَ (نَفْطَوِيهِ) بُنِيَ ، فَإِنْ نُونٌ فَتَنْوِينٌ تَنْكِيرٌ لَا تَنْوِينٌ تَمْكِينٌ ، وَشَدَّ الْجَرْمِي<sup>(٢)</sup> وَ [زَعْم]<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ يُعَرِّبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ .

١٢ / وَغَيْرُ الْمَرْكَبِ مَا كَانَ كَلْمَةً وَاحِدَةً ، فَيُقَالُ لَهُ مُفَرْدٌ بِاعتِبَارِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُرْكَبٍ ، لَا بِاعتِبَارِ أَنَّهُ لَيْسَ بِتَثْتِيَّةٍ وَلَا جَمْعًا ، إِذَا (الزَّيْدَانِ) وَ (الزَّيْدُونَ) مُفَرْدٌ بِهِذَا الْاعْتِبَارِ ، وَإِنْ كَانَ مُثْنَىً أَوْ مَجْمُوعًا .

وَيَنْقِسِمُ الْعِلْمُ أَيْضًا إِلَى : عَلَمٌ شَخْصٌ ، وَعَلَمٌ جِنْسٌ ، فَعَلَمُ الشَّخْصِ مَا وُضِعَ لَوَاحِدٍ مُعِينٍ كَجَمِيعِ مَا تَقْدِمُ ، وَهَذَا مَخْصُوصٌ : بِالْأَنَاسِيِّ كَـ (زَيْدٌ) وَ (عَمْرُو) وَ (فَاطِمَة) وَمَا أَشْبَهُ ، وَبِمَا خَالَطَهُ النَّاسُ مِنَ الْحَيَّانَاتِ كَـ (أَعْوَجٌ)<sup>(٤)</sup> فِي اسْمِ فَرَسٍ ، وَ (شَدْقَمٌ)<sup>(٥)</sup>

(١) الاسم المركب تركيباً مرجياً للعرب فيه ثلاثة لغات : الأولى : وهي اللغة الفصحى المشهورة - التي ذكرها المؤلف - وهي بناء الجزء الأول على الفتح إن كان صحيحاً، وحُكى فيه الضم، أما إن كان معتلاً بالياء فيبني على السكون، وإعراب الجزء الثاني إعراب مala ينصرف، والثانية : إضافة الاسم الأول إلى الثاني، ويعرف الأول حسب موقعه ولكن لا تظهر الفتحة في المعتل عند نصبه، ويعرف الثاني إعراب المضاف إليه، فإن كان يستوجب الصرف صرف، وقد يمنع من الصرف، والثالثة : بناؤهما على فتح الجرأتين مثل (خمسة عشر) مالم يعتل الأول فيسكن. ينظر : الكتاب ٢٩٦/٣ و ٣٠٦، والمقتضب ٤٠/٤ فما بعدها، وما ينصرف وما لا ينصرف للراجح ١٠٢، والأصول ٩٢/٢، والإيضاح العضدي ٣٠٦/١، والتسهيل ٣٠، وابن القوايس ٤٦٠/١، واللسان (بعل) ٥٩/١١، والارتفاع ٤٣٢/١ و ٤٣٣ و ٤٩٨، وابن عقيل ١٢٥/١، والمجمع ٢٤٥/١.

(٢) هو صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، فقيه وعالم بال نحو واللغة، توفي عام (٢٢٥ هـ)، ومن مصنفاته : كتاب في السير، وكتاب الأبنية، وغريب سبيوه. ينظر : وفيات الأعيان ٤٨٥/٢، و بغية الوعاة ٢٦٨.

(٣) كلمة غير واضحة في المقدمة، وقد أثبتت ما يستقيم الكلام به. ينظر : المقتضب ١٨١/٣ و ٣١/٤، والتسهيل ٣٠، والبسيط ١٧٤/١، وأوضح المسالك ١٢٦/١، وشرح التصريح ١١٨/١، والمجمع ٢٤٥/١، وأبو عمرو الجرمي حياته وجهوده في النحو ٨٣ و ٣٠٦.

(٤) في الأصل "كأعوج" تحريف، و "أعوج" اسم فرسٍ تنسَبُ إِلَيْهِ الْأَعْوَجِيَّاتِ وَبَنَاتِ أَعْوَجٍ ، وَلَيْسَ فِي الْعَرَبِ فَرَسٌ أَشْهَرُ وَلَا أَكْثَرُ تَسْلَامًا مِنْهُ ، وَعَنْهُ يَقُولُ أَبْنُ الْكَلْبِيِّ رَوَايَةً عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي نَسْبِ الْخَلِيلِ ٣٠ ... أَنَّ أَعْوَجَ كَانَ سَيِّدَ الْخَلِيلِ الْمُشْهُورَةِ ، وَأَنَّهُ كَانَ مَلِكًا مِنْ مَلُوكِ كَنْدَةِ ، فَغَزَّ أَبْنُ سَلِيمٍ يَوْمًا عِلَافٍ فَهَزَمُوهُ وَأَخْلَوُهُ أَعْوَجَ ، فَكَانَ أُولَئِكَ لَبَنِ هَلَالٍ ". يَنْظُرُ : نَسْبُ الْخَلِيلِ لِأَبْنِ الْكَلْبِيِّ ٣٠ ، وَالْمَهْجَ ٢٥ ، وَالصَّحَّاحِ (عَوْجٌ) ١١٨/١ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٦٣٤/١ ، وَالْبَسِطَ ٣٠٢/١ ، وَاللَّسَانِ (عَوْجٌ) ٣٣٣/٢ ، وَالتَّاجِ (عَوْجٌ) ٧٨/٢ .

(٥) فَحْلٌ كَانَ لِلنَّعْمَانَ بْنَ الْمَنْذَرِ ، وَإِلَيْهِ تَنْسَبُ الْإِبْلُ الشَّدْقَمِيَّاتِ . يَنْظُرُ : الْعَيْنِ (شَدْقَمٌ) ٢٤٤/٥ ، وَشَرْحِ الْمَفْصِلِ ٣٤/١ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ٦٣٥/١ ، وَاللَّسَانِ (شَدْقٌ) ١٧٢/١٠ ، وَشَرْحِ التَّصْرِيْحِ ١١٤/١ ، وَالتَّاجِ (شَدْقٌ) ٣٩١/٦ ، وَالْإِبْلِ فِي الشِّعْرِ الْجَاهِلِيِّ ١٦٦/٢ .

في اسمِ جَمْلٍ ، و( هَيْلَة )<sup>(١)</sup> في اسْمِ شَاءَ ، و( واشق ) لاسمِ كُلْبٍ<sup>(٢)</sup> ، وبالأمكانَةِ كـ ( معَان )<sup>(٣)</sup> ، والملابسِ كـ ( ذاتِ الْفُضُول ) لدِرْعِ مَخْصُوصَةٍ<sup>(٤)</sup> .

وعلَمُ الجنسِ ما وُضِعَ لحقيقةِ الجنسِ بِجُمْلَتِهِ كـ ( أَسَامَة ) جَنْسُ الْأَسَدِ ، و ( ثُعَالَةَ ) جَنْسُ التَّلَعْبِ ، و ( أُمُّ عَرَيْطَ )<sup>(٥)</sup> جَنْسُ الْعَقْرَبِ ، ولا فَرَقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ إِلَّا بِالسَّمَاعِ<sup>(٦)</sup> ، فَلَمَّا سَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ ( أَسَامَة ) مَثَلًا مَمْنُوعَ الْصَّرْفِ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ قَصَدُوا بِهِ الْعِلْمِيَّةَ ، فَاجتَمَعَ فِيهِ التَّائِنُ وَالْعِلْمِيَّةُ فَامْتَنَعَ صَرْفُهُ ، بِخَلَافِ ( أَرْبَ ) ، فَإِنَّا قَدْ سَمِعْنَا مِنْهُمْ<sup>(٧)</sup> فِي كَلَامِهِمْ ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ بَاقٍ عَلَى شِيَاعِهِ ، وَلَوْ قَصَدُوا بِهِ الْعِلْمِيَّةَ لَامْتَنَعَ صَرْفُهُ لِلْوَزْنِ وَالْعِلْمِيَّةِ .

وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْأَعْلَامِ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا لَمْ يُخَالِطْهُ النَّاسُ كَالْوُحُوشُ فِي الْبَارِيِّ ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى مَعْرِفَةِ أَفْرَادِهَا فَيُوضَعُ لَهَا عَلَمُ شَخْصٍ ، وَإِنَّمَا الْحاجَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ أَجْنَاسِهَا ، فَوُضِعَ لَهَا عَلَمُ الْجِنْسِ . وَقَدْ يُوضَعُ عَلَمُ الْجِنْسِ لِلْمَعَانِي كـ ( بَرَة ) عَلَمُ عَلَى الْمَبَرَّةِ<sup>(٨)</sup> ، وَلَوْلَا أَنَّهُ عَلَمٌ مَا مَنْعَوهُ الْصَّرْفُ ، وَهَذَا جُمْلَةً مَا لَخَصَنَاهُ فِي الْأَعْلَامِ .

(١) اسم عنبر كانت لامرأة في الجاهلية ، من أساء إليها درت له ، ومن أحسن إليها نظرته ، ومنه المثل : " هَيْلَ هَيْلَ عَبْرَ حَالَيْكِ تَنْطِحِين " ، وهيل مرخم منها . ينظر : جمع الأمثال ٢٣٨/١ ، والمستقصي ٧٧/٢ ، والتاج ( هيـل ) ١٧٧/٨ .

(٢) ينظر : المخصص ٨٣/٨ ، واللسان ( وشق ) ٣٨١/١٠ ، والتاج ( وشق ) ٩٠/٧ .

(٣) " معَان " بالفتح وآخره نون ، والخدّون يقولون بالضم . مدينة في طرف بادية الشام تلقاء الحجاز من نواحي البلقاء ، أقام بها جيش المسلمين في طريقهم إلى مؤتة . ينظر : معجم البلدان ١٥٣/٥ ، واللسان ( معن ) ٤١١/١٣ ، والتاج ( معن ) ٣٤٧/٩ .

(٤) " ذاتِ الْفُضُول " بالضم وفتح ، وهي اسم درع للنبي - صلى الله عليه وسلم - ، وهي درعه التي رهنها عند اليهودي ، وقد أرسلها إليه سعد بن عبادة حين سار إلى بدر . وسميت كذلك لطولها وسعتها . ينظر : الوفا بأحوال المصطفى ٦٦٧/٢ ، واللسان ( فضل ) ٥٢٦/١١ ، وعيون الأثر ٣٩٨/٢ ، وزاد المعاد ١٣٠/١ ، والتاج ( فضل ) ٦٣/٨ .

(٥) ينظر : المفرد ٢١٢/١ ، واللسان ( عرط ) ٣٥٠/٧ ، والتاج ( عرط ) ١٨٢/٥ .

(٦) ينظر الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس في : المجمع ٢٤٤/١ ، والأشباه والنظائر ٨١/٣ .

(٧) في الأصل " منون " والصواب ما أثبتت .

(٨) " بَرَةَ " بالفتح ، قبل : اسم علم للمبررة ، يعني البر ، وقيل : اسم علم للبرور ، وقد سميت به " بَرَةَ بْنَ مُرْ " ، وهي أم " النُّضر بن كنانة " . ينظر : الكامل ٢٨٠/١ ، والخاصص ١٩٨/٢ و ٢٦١/٣ و ٢٦٥ ، والأمالي الشجرية ١١٣/٢ ، وشرح المفصل ٣٨/١ ، والبسيط ٢٨٧/١ و ٨٧٤/٢ ، واللسان ( بور ) ٤/٥٦ ، والارتفاع ٥٠١/١ ، والمجمع ٢٥٢/١ ، والخزانة ٦٧/٣ ، والتاج ( بور ) ٣٧/٣ .

### (١) أسماء الإشارة [ ]

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ فَهِيَ : ( ذَا ) <sup>(٢)</sup> لِلْمُذَكَّرِ الْوَاحِدِ الْقَرِيبِ ، وَ ( ذَاكَ ) لِلْمَتْوَسِطِ ، وَ ( ذَلِكَ ) لِلْبَعِيدِ . وَتَقُولُ <sup>(٣)</sup> : ( ذَانَ ) بِتَخْفِيفِ النُّونِ لِلْمُذَكَّرِينَ الْقَرِيبَيْنَ ، وَ ( ذَانِكَ ) لِلْمَتْوَسِطَيْنَ ، وَ ( ذَانِكَ ) بِتَشْدِيدِ النُّونِ <sup>(٤)</sup> لِلْبَعِيدَيْنَ <sup>(٥)</sup> ، وَ ( أُولَى ) لِلْجَمَاعَةِ فِي الْقُرْبِ ذَكُورًا كَانُوا أَوْ إِناثًا ، وَيَحُوزُ مَدُهُ وَقَصْرُهُ <sup>(٦)</sup> ، فَإِنْ أَدْخَلتَ ( الْكَافَ ) عَلَى الْمَقْصُورِ فَقُلْتَ : ( أُولَاكَ ) كَانَ لِلْمَتْوَسِطِ ، فَإِنْ أَدْخَلتَ ( الْكَافَ ) عَلَى الْمَدُودِ فَقُلْتَ : ( أُولَئِكَ ) كَانَ لِلْبَعْدِ ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ ( الْلَّامَ ) عَوْضًا / مِنَ الْمَدِ فَقُلْتَ : ( أُولَالِكَ ) <sup>(٧)</sup> . وَأَمَّا الْمُؤْنَثُ فَتَقُولُ لِلْوَاحِدَةِ فِي الْقُرْبِ :

(١) زيادة لتبصر أقسام الباب .

(٢) يشار إلى المفرد المذكور في القرب بأربعة ألفاظ هي: (ذا) و (ذاءٌ) و (ذائِهٌ) و (ذاؤهُ). ينظر: الارتفاع ٥٠٥/١، وشرح التصريح ١٢٦، وشرح الأشموني ١٣٨/١.

(٣) في الأصل : " تقول في " .

(٤) قيل إن تشديد النون هو في المثنين بدل من اللام للبعد ، وقيل إنه عوض عن الحرف المذوف ، وقيل هي لغة . وقد يقال ( ذاتيّك ) في الرفع ، و ( ذاتيّك ) في النصب والجر ، بإبدال إحدى النونين باء ، وهو واحد عند البصريين في حالتي النصب والجر . ينظر : المقتضب ٢٧٥/٣ ، والمفصل ١٤١ ، وشرح المفصل ٣/١٣٥ ، وشرح التسهيل ١/٢٤٣ ، وابن القواص ١/٧١٧ ، وشرح الكافية ٢/٣٣ ، وللسان ( ذاك وذلك ) ١٥/٤٥٢ ، والارتفاع ١/٥٠٥ ، والهمزة ١/٢٦٠ ، وشرح الأشنوني ١/١٤٨ .

(٥) هذا في حالة الرفع ، أما في النصب والجر فيشار بـ (ذِيْنِ) للقريبين و (ذِيْنِكَ) للمتوسطين و (ذِيْنِكُمْ) للبعيددين ، هذا رأي الكوفيين ، واستشهدوا بقراءة ابن كثير في سورة القصص آية (٢٧) ﴿إِحْدَى أَبْنَيْنِ هَاتِئِنِ﴾ وفي سورة فصلت آية (٢٩) ﴿هَرَبَا أَمْرِنَا الَّذِيْنِ﴾ وهي قراءة سبعة متواترة . وخالف البصريون فقصروا تشديد النون على حالة الرفع ، ومنعوه في حالتي النصب والجر ، وأوجبوا إبدال إحدى التونين ياءً فيقولون : " ذِيْنِكَ " . ينظر : السبعة ٢٢٩ ، والميسوط في القراءات العشر ١٧٧ ، والتيسير في القراءات السبع ٩٥ ، وابن القواس ٧١٨/١ و ٧١٩ ، والارتفاع ٥٠٦/١ ، وأوضع المسالك ١٣٩/١ و ١٤٠ ، والجمع ٢٦٠/١ و ٢٦١ ، وشرح الأشموني ١٤٨/١ ، والإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية ٤١٣ و ٣٥٤ و ٣٥٣ و ١٠٣ .

(٦) المد لغة المحازين ، والقصر لغة بني تميم ، وقيل هي أيضاً لغة بعض قيس وأسد وربيعة . ينظر : المقتضب ٤/٢٧٨ ، وشرح التسهيل ١/٢٤١ ، واللسان (أولى) ١٥/٤٣٦ ، والارتفاع ١/٥٠٦ ، والبحر الحيط ١/١٣٨ ، وأوضاع المسالك ١/١٣٤ ، وابن عقيل ١/١٣٣ ، والهمع ١/٢٦٠ ، وشرح الأشموني ١/١٣٩ .

(٧) وقيل إن هذه (اللام) لا تدخل على اسم الإشارة الدال على الجمع في لغة من مده ، وإنما تدخل على اسم الإشارة الدال على الجمع في لغة من قصره غير تميم وهم قيس وربعة وأسد ، فقالوا (أولالك ) ، وقال شاعرهم :

أولالك قومي لم يكونوا أشابة  
وهل يَعْظُمُ الضليل إِلَّا أولالك

ينظر : التسهيل ٣٩ ، وشرح الكافية ٣٤/٢ ، وشرح قطر الندى ١٠٦ ، وشرح الشذور ١٤١ ، وشرح التصريح ١٢٩/١ ، والهمع ٢٦٠/١ ، وشرح الأشموني ١٤٢/١ .

( ذِي ) أو ( ذِهِ ) أو ( تِي ) أو ( تِهِ ) أو ( تَاهِ ) ( <sup>١</sup> ) ، فَإِنْ أَرَدْتَ التَّوْسُطَ قُلْتَ : ( ذِيَكَ ) ( <sup>٢</sup> ) أو ( تِيَكَ ) ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْبُعْدَ قُلْتَ : ( تِلْكَ ) أو ( تَالِكَ ) ( <sup>٣</sup> ) . وَتَقُولُ لِلأَثْنَيْنِ فِي الْقُرْبِ : ( تَانِ ) بِتَحْفِيفِ النُّونِ ، وَفِي التَّوْسُطِ ( تَانِكَ ) ، وَفِي الْبُعْدِ ( تَانِكَ ) بِتَشْدِيدِ النُّونِ ( <sup>٤</sup> ) ، وَحُكْمُ جَمْعِ الْمَؤْنَثِ حُكْمُ جَمْعِ الْمَذَكَرِ عَلَى مَا تَقْدِمَ . فَهَذِهِ ثَمَانَ ( <sup>٥</sup> ) عَشَرَةً ( <sup>٦</sup> ) مَسَالَةً ، تِسْعَةً لِلْمَذَكَرِ وَتِسْعَةً لِلْمَؤْنَثِ ، وَهِيَ كُلُّهَا مُخْتَلِفَةٌ لِفُظُوا وَمَعْنَى ، إِلَّا مَرَاتِبُ الْجَمْعِ لِلْمَذَكَرِ وَالْمَؤْنَثِ فَإِنَّهُمَا ( <sup>٧</sup> ) مَسْتَوِيَانِ فِي الْلَّفْظِ مُخْتَلِفَانِ ( <sup>٨</sup> ) فِي الْمَعْنَى .

وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ الثَّمَانِيَّةُ عَشَرَةً ( <sup>٩</sup> ) تَصِيرُ مِائَةً وَثَمَانِيَّ مَسَائِلٍ ؛ لِأَنَّ الْمَخَاطِبَ إِمَّا مُذَكَّرٌ وَاحِدٌ فَتَقُولُ : ( ذَاكَ ) بِفَتْحِ ( الْكَافِ ) ، أَوْ مُؤْنَثًا ( <sup>١٠</sup> ) فَتَكْسِرُهَا ، أَوْ اثْنَيْنِ مُذَكَّرِينِ أَوْ مُؤْنَثِيْنِ فَتَقُولُ : ( ذَاكُمَا ) مَسْتَوِيَيْنِ فِي الْلَّفْظِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي الْمَعْنَى ،

(١) يشار إلى المفرد المؤنث في القراءة عشرة ألفاظ ، منها الخمسة التي ذكرها المصنف ، أما الخمسة الباقية فهي : ( ذِهِ ) و ( تِهِ ) و ( ذِهِي ) و ( تِهِي ) و ( ذاتُ ) . ينظر : الكتاب ٣٠٩/٢ ، والأصول ١٢٧/٢ ، والمفصل ١٤٠ ، والفصول ٢٣٠ ، وشرح المفصل ١٣١/٣ ، والتسهيل ٣٩ ، وشرح الكافية ٣١/٢ ، والبسيط ٣٠٨/١ ، واللسان ( ذا ) ٤٥١/١٥ ، وشرح التصريح ١٢٧/١ ، والمعنى ٢٥٧/١ و ٢٥٩ .

(٢) خطأ بعضهم الإشارة بـ ( ذِيَكَ ) وقالوا إنها ليست من كلام العرب . ينظر : الصاحح ( ذا ) ٦/٢٥٥٠ ، وشرح المفصل ١٣١/٣ ، واللسان ( ذا ) ١٥/٤٤٩ ، وأضاف بعضهم الإشارة بـ ( تِيَكَ ) . ينظر : شرح التسهيل ١/٢٣٩ .

(٣) وقد يقال للواحدة في البعد ( تِلْكَ ) بفتح التاء ، و ( تِيلِكَ ) بكسر التاء واللام . ينظر : الصاحح ( تا ) ٦/٢٥٤٨ ، والتسهيل ٣٩ ، وشرح عمدة الحافظ ١٥١ ، وشرح الكافية ١٥١/٣٣ ، واللسان ( تا ) ١٥/٤٤٦ ، والارتفاع ٥٠/١ ، والنكت الحسان ٤٤ ، والمعنى ٢٥٩/١ .

(٤) قبل في تشديد النون في المشي المؤنث ما قبل فيه في المشي المذكر ، وقد يقال " تَانِيكَ " في الرفع ، و " تَيِّيكَ " في النصب والجر ، بإيدال إحدى التونين ياءً ، وهو لازم عند البصريين في حالتي النصب والجر . ينظر : الصفحة السابقة ، هامش رقم (٤) .

(٥) كما في الأصل ، قال الرضي في ( ثمانى عشر ) : " وجاز حذف الياء مع قلته للاستقلال أيضاً ، وبعد حذف الياء ، ففتح النون أولى من كسرها " . ينظر : شرح الكافية ٥٢/٢ ، وينظر كذلك : شرح المفصل ٢٧/٦ ، وشرح الجزوئية ٩٢٩/٣ ، والمقرب ٣٠٩/١ .

(٦) في الأصل " عشر " والصواب ما أثبته .

(٧) في الأصل " فإنها " تحريف .

(٨) في الأصل : " مختلفاً " تحريف .

(٩) في الأصل " عشر " والصواب ما أثبت .

(١٠) في الأصل : " منه " تحريف .

أو جماعة ذكور فتقول : (ذاكم) ، أو جماعة إناث فتقول : (ذاكن) ، هذه سِتَّةُ أحوال للمخاطب تحسبه ، هكذا في كُلٌّ مسألة ، فتضرب الثمانية عشرة<sup>(١)</sup> في سِتَّةٍ فتصير مائةً وثمانيني<sup>(٢)</sup> مسائل . و (الكاف) في الجميع حرف للخطاب ، و (اللام) حرف تدل على البعد ، ويخلقه تشديد النون في الثنائي<sup>(٣)</sup> ، والمد في (أولائك) . وأما (الهاء) فحيث وقعت للتثنية ، ولا يجوز الجمع بينها وبين (اللام) ، فإذا قلت : (هذا) ، ف (الهاء) حرف للتثنية ، و (ذا) اسم للإشارة ، وإذا قلت : (ذلك) فهي ثلاثة كلمات : (ذا) اسم إشارة ، و (اللام) حرف بعده ، و (الكاف) حرف خطاب .

وتختص (هنا) بالإشارة إلى المكان<sup>(٤)</sup> ، وكذاك (ثم)<sup>(٥)</sup> بناءً مُثلثة مفتوحة ، وميم مشددة ، قال الله تعالى ﴿ ثُمَرَأَيْتَ نَعِيْمَا ﴾<sup>(٦)</sup> . فإن كان المكان متواسطاً قلت : (هناك) ، وإن كان بعيداً قلت : (هنا ذلك) . وفي (هنا) ثلاثة لغات<sup>(٧)</sup> : ضم (الهاء) وتحقيق (النون) وهي المشهورة ، وفتح (الهاء) وكسرها مع التشديد لـ (النون) .

(١) في الأصل : "عشر" والصواب ما أثبتت .

(٢) في الأصل : "ثمانية" والصواب ما أثبتت .

(٣) ينظر صفحة ٣٩ ، هامش رقم (٤) .

(٤) وقد يشار بها إلى الزمان كقوله تعالى ﴿ هَنَالِكَ ابْلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ أي : في ذلك الزمان ، لقوله قبل ذلك ﴿ إِذْ جَازَ فَكَرِمَ فَوْكَمْ وَمِنْ أَسْلَمْ مِنْكَمْ ﴾ وقول الشاعر :

فهناك يعترفون أين المفرع  
وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت

ينظر : التسهيل ٤١ ، وشرح الكافية ٣٥/٢ ، والارتفاع ٥١١/١ و٥١٢ ، والهمج ٢٦٩/١ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ .

(٥) يُشار بـ (ثم) للمكان البعيد فقط . ينظر : المفصل ١٤١ ، وشرح المفصل ١٣٨/٣ ، وشرح التسهيل ١٢٥/١ ، وشرح الكافية ٣٤/٢ ، والمعنى ١٦٢ .

(٦) سورة الإنسان ، من آية (٢٠) .

(٧) ينظر : المفصل ١٤١ ، وشرح المفصل ١٣٧/٣ ، والتسهيل ٤١ ، وشرح الكافية ٣٤/٢ ، واللسان (هنا) ٤٨٣/١٥ ، والارتفاع ٥١٢/١ ، وأوضاع المسالك ١٣٧/١ ، والهمج ٢٦٩/١ .

وَخَالِفَ ابْنُ مَالِكٍ الْجَمْهُورَ فَأَسْقَطَ مَرْتَبَةَ التَّوْسُطِ<sup>(١)</sup> ، كَمَا خَالَفُوهُمْ فَجَعَلُوا أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ مِبْنِيَّةً / لِكَوْنِهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْحُرُوفِ ، [وَ]<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ الإِشَارَةَ مِنْ مَعَانِي الْأَدَوَاتِ ، فَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ تُوَضَّعَ لَهَا حُرُوفٌ تَذَلُّ عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup> ، وَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّ أَسَامِي الإِشَارَةِ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِفَتِقَارِهَا لِلْمُشَارِ إِلَيْهِ كَافِتِقَارِ الْحُرُوفِ<sup>(٤)</sup> ، وَهَذَا مَا لَخَّصَنَاهُ فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ عَلَى طَرِيقِ الْإِخْتِصَارِ .

### [الأسماء الموصولة]<sup>(٥)</sup>

وَأَمَّا الْمَوْصُولَاتُ فَهِيَ مِبْنِيَّةٌ غَيْرُ (أَيِّ)<sup>(٦)</sup> ، وَهِيَ قُسْمَانِ : أَسْمَاءُ وَحُرُوفٌ . فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَهِيَ (الَّذِي) وَ(الَّتِي) ، وَفِي (الَّذِي) لُغَاتٌ : أَشْهَرُهَا (الَّذِي) بِيَاءُ سَاكِنٍ ، وَجَاءَ حَذْفُ الْيَاءِ مَعَ بَقَاءِ كَسْرَةٍ أَوْ تَسْكِينَهَا ، وَجَاءَ تَشْدِيدُ الْيَاءِ مَكْسُورَةً أَوْ مَضْمُومَةً<sup>(٧)</sup> . وَتَثْبِيَتُهُمَا وَجَمِيعُهُمَا<sup>(٨)</sup> ، وَهُمَا : (اللَّذَانِ) وَ(اللَّتَّانِ) وَ(الَّذِينَ) وَ(اللَّوَاتِي) ، وَ(الْأُلَّى)<sup>(٩)</sup> بِمَعْنَى : الَّذِينَ ، وَ(مَنْ) وَ(مَا) ، وَ(ذِي) فِي لُغَةِ طَيْئٍ ، وَ(ذَا) إِذَا كَانَتْ مَعَ (ما) أَوْ (مَنْ) الْاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ<sup>(١٠)</sup> ، وَ(الْأَلْفُ وَاللَّامُ)

(١) مذهب الجمهور أن مراتب الإشارة ثلاثة : قُربى وَمُسْطَى وَبُعْدَى ، وأسقط ابن مالك مرتبة التوسط . ينظر : التسهيل ٣٩ ، وشرح عمدة الحافظ ١٥٠ ، وشرح التسهيل ١/٢٣٩ و ٢٤٢ ، وشرح الكافية ٣٣/٢ ، والبسيط ٣٠٨/١ ، والارتفاع ٥٠٦/١ و شرح التصريح ١٢٩/١ و ١٣٠ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) قال ابن مالك في التسهيل ٤١ : " وَبُنِيَ اسْمُ الإِشَارَةِ لِتَضَمَّنِ مَعْنَاهَا ، أَوْ لِشَبَهِ الْحُرُوفِ وَضَعْمَاً وَافْتَقَارًا " ، وَقَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢٥٢/١ : " وَالضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِي : " لِتَضَمَّنِ مَعْنَاهَا " ، عَادَدَ عَلَى الإِشَارَةِ ، فَإِنَّ مَعْنَاهَا حَقِيقَ بِأَنَّ يُوَضَّعَ لَهُ حُرْفٌ يَدْلِيلُ عَلَيْهِ ... وَاسْتَحْقَ الْبَنَاءَ لِتَضَمِنَهُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي الْحَرْفِيَّةِ " .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١٢٦/٣ ، وابن القواويس ٧١٦/١ ، وشرح الكافية ٢٩/٢ و ٣٠ ، وأوضاع المسالك ٣١/١ ، وابن عقيل ٣٢/١ ، وشرح التصريح ٤٩/١ ، والهمع ٥١/١ ، وشرح الأشموني ٥٣/١ .

(٥) زيادة ليتضمن بها تقسيم الباب .

(٦) ينظر لغات (الَّذِي) وَ(الَّتِي) فِي : الصَّاحِحِ (لَتِي) ٢٤٧٩/٦ وَ(الَّذِي) ٢٤٨١/٦ ، وَالْأَمْالِي الشَّجَرِيَّةِ ٣٠٥/٢ وَ ٣٠٨ ، وَالْإِنْصَافِ ٦٧٥/٢ ، وَالْفَصْوَلِ ٢٢١ ، وَشَرْحِ المَفْصِلِ ١٣٩/٣ وَ ١٤٢ ، وَالْمَقْرُوبِ ٥٧/١ ، وَالتَّسْهِيلِ ٢٣ ، وَابنِ الْقَوَاصِ ٦٩٠/١ وَمَا بَعْدَهَا ، وَشَرْحِ الْكَافِيَّةِ ٤٠/٢ ، وَاللَّسَانِ (لَذَا) ٢٤٥/١٥ ، وَالْإِرْتَشَافِ ٥٢٥/١ ، وَالْهَمَعِ ٢٨٤/١ .

(٧) أي : ثنية (الَّذِي) وَ(الَّتِي) وَجَمِيعُهُمَا .

(٨) فِي الْأَصْلِ "الْأَوَّلِيَّ" وَفِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ بَعْدَ هَذَا أَيْضًا ، وَقَالَ ابْنُ هَشَامٍ فِي شَرْحِ الْمَحْمَةِ الْبَدْرِيَّةِ ٣١٩/١ : إِنَّهَا تُكْبَرُ بِغَيْرِ (وَلَوْ) .

(٩) هَذَا قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَلَا يُشْرِطُ الْكَوْفِيِّينَ ذَلِكَ . ينظر : الْكَتَابِ ٤١٦/٢ ، وَالْأَمْالِي الشَّجَرِيَّةِ ١٧٠/٢ وَ ٧١٧/٢ ، وَالْإِنْصَافِ ٧١٧/٢ فَمَا بَعْدَهَا ، وَابنِ الْقَوَاصِ ٦٩٥/١ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَّةِ ٤٢/٢ ، وَشَرْحِ التَّصْرِيفِ ١٣٩/١ ، وَالْهَمَعِ ٢٩٠/١ .

بِمَعْنَى : الَّذِي وَالَّتِي <sup>(١)</sup> ، وَ(أَيُّ) .

وَتُطَلِّقُ (الَّذِي) عَلَى مُذَكَّرٍ مَنْ يَعْقِلُ ، وَعَلَى مَنْ لَا يَعْقِلُ <sup>(٢)</sup> ، فَإِذَا ثُنِيتْ أَوْ جُمِعَتْ اخْتَصَّتْ بِمُذَكَّرٍ مَنْ يَعْقِلُ وَمَنْ لَا يَعْقِلُ . وَأَمَّا (الَّتِي) فَتُطَلِّقُ عَلَى مَؤْنَثٍ مَنْ يَعْقِلُ وَمَنْ لَا يَعْقِلُ مُطْلِقاً ، سَوَاءً أُفْرِدَتْ أَوْ ثُنِيتْ أَوْ جُمِعَتْ ، وَفِي (الَّتِي) لِغَاتٌ ، وَهِيَ الْلُّغَاتُ الْمَذَكُورَةُ <sup>(٣)</sup> فِي (الَّذِي) .

وَيُقَالُ فِي تَثْنِيَةِ (الَّذِي) : (اللَّذَانِ) عَلَى صُورَةِ التَّثْنِيَةِ ، فَتَكُونُ بِالْأَلْفِ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ ، وَبِالْيَاءِ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَلَيْسَتْ تَثْنِيَةً حَقِيقَةً ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ حَقِيقَةً لَشَبَّثَتْ يَأْوُهَا الْأَصْلِيَّةُ ، فَكَانَ يُقَالُ : (اللَّذِيَانِ) كَمَا يُقَالُ : (الْقَاضِيَانِ) ، وَيَحْجُزُ تَشْدِيدُ نُونِهَا لَغَةً ، لَا عِوَضًا عَنْ يَائِهَا الْمَحْذُوفَةِ ، إِذْ لَوْ كَانَ التَّشْدِيدُ عِوَضًا لِلَّزَمَ فِي كُلِّ حَالٍ ، وَلَيْسَتْ بِمُعْرَبَةٍ وَلَكِنْ صُورَتْهَا صُورَةَ التَّثْنِيَةِ <sup>(٤)</sup> . وَيُقَالُ فِي جَمِيعِهَا (الَّذِينَ) بِالْيَاءِ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ لُغَتِهِمْ ، وَتُقْلَى عَنْ هُذِيلِ أَنْهُمْ يُجْرِونَهَا مُجْرِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ <sup>(٥)</sup> ، فَيَقُولُونَ : (الَّذُونَ) بِالْوَao فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ ،

(١) ذهب جمهور النحوين إلى أنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تَكُونُ اسْمًا موصولاً بمعنى : الَّذِي وَفِرْوَاهُ ، وَخَالِفُهُمُ الْمَازْنِيُّ وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا موصول حُرْفِيٌّ ، كَمَا خَالِفُهُمُ الْأَخْفَشَ وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا حُرْفٌ تَعْرِيفٌ . يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصِلِ ١٤٤/٣ ، وَابْنُ عَصْفُور١ ١٧٨/١ ، وَالْتَّسْهِيلُ ٣٤ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٦٩٨/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢/٣٧ ، وَالْأَرْتَشَافِ ١/٥٣١ ، وَالْجَنْيُ الدَّانِيُّ ٢٠٢ ، وَشَرْحُ الشَّنُورِ ١٤٨ ، وَابْنُ عَقِيل١ ١٤٩/١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١/١٦٣ ، وَالْهَمْعِ ١/٢٩١ .

(٢) ذَكَرَ الْمَصْنِفُ أَنَّ (الَّذِي) تَطْلُقُ عَلَى مُذَكَّرٍ مَنْ يَعْقِلُ ، وَعَلَى الْمُذَكَّرِ وَالْمَؤْنَثِ مَنْ لَا يَعْقِلُ ، وَقَيْلٌ : بَلْ تَطْلُقُ (الَّذِي) عَلَى مُذَكَّرٍ مَنْ يَعْقِلُ وَمَنْ لَا يَعْقِلُ ، أَيٌّ : أَنَّهَا تَخْتَصُ بِالْمُذَكَّرِ سَوَاءً كَانَ عَاقِلًا أَوْ غَيْرَهُ . يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصِلِ ٣٩/٣ ، وَابْنُ عَصْفُور١ ٢٨٨/١ ، وَالْبَسِيطُ ١/٥٢٥ ، وَالْأَرْتَشَافُ ١/٥٢٥ ، وَأَوْضَعُ الْمَسَالِكِ ١/١٣٩ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١/١٣١ ، وَالْهَمْعِ ١/٢٨٢ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : "الْمَذَكُورَةُ" تَحْرِيفٌ .

(٤) لِلْنَّحْوِينَ فِي (اللَّذَانِ) وَ(اللَّثَانِ) وَ(ذَانِ) وَ(ذَانِ) رَفِعًا ، وَ(الَّذِينَ) وَ(الَّذِيَنِ) وَ(ذِيَنِ) نَصِبًا وَجَرًا مِنْهُمْ : الْأُولُّ : القُولُ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مُعَرَّبَةٌ ، وَتَثْتِيَتْهَا حَقِيقَةً ، وَالثَّانِي : القُولُ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مُبَنِّيةٌ ، وَتَثْتِيَتْهَا لَيْسَ تَثْنِيَةً حَقِيقَةً ؛ لَأَنَّ مِنْ شُرُوطِ التَّثْنِيَةِ قُوْلُ التَّكْبِيرِ ، وَأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ مَلَازِمَةً لِلتَّعْرِيفِ ، وَلَكِنْ جِيَعٌ بِهِذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى صُورَةِ الْمَشْتِيِّ . يَنْظُرُ : الْحَصَاصَ ٢/٢٩٧ ، وَالْأَمْلَى الشَّجَرِيَّةِ ٢/٣٠٦ ، وَالْإِنْصَافِ ٢/٦٧٤ ، وَالْفَصْلِ ٢٢١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٣/١٢٧ وَ١٤١ وَ١٤٢ ، وَابْنُ عَصْفُور١ ١٧١/١ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٧١٨/١ وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢/٣١ وَ٤٠ ، وَالْبَسِيطُ ١/٤٥١ وَ٤٥١ ، وَالْأَرْتَشَافُ ١/٥٠٦ وَ٥١٣ وَ٥٢٦ وَ٥٢٧ ، وَتَوْضِيْحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ ١/١٩٠ وَ١٩٠/١ ، وَالْهَمْعِ ١/١٤٧ وَ١٤٨ .

(٥) قَبِيلٌ إِنْ إِجْرَاءَ (الَّذِينَ) مُجْرِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ مَشْهُورٌ فِي طَيِّءٍ أَوْ هُذِيلٍ أَوْ عَقِيلٍ ، فَيَقُولُونَ فِي الرَّفْعِ : (الَّذُونَ) وَفِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ (الَّذِينَ) . يَنْظُرُ : النَّوَادِرُ ٢٣٩ ، وَالْأَمْلَى الشَّجَرِيَّةِ ٢/٣٠٧ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ١/٦٩١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٤٠/٢ ، وَالْأَرْتَشَافُ ١/٥٢٦ ، وَأَوْضَعُ الْمَسَالِكِ ١/١٤٣ ، وَابْنُ عَقِيل١ ١٤٤/١ ، وَشَرْحُ السَّيُوطِيِّ ٢/٨٣٢ وَ٨٣٢/٢ ، وَالْهَمْعِ ١/٢٨٥ .

وَبِالْيَاءِ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَلَيْسَ بِإِعْرَابٍ وَلَكِنْ صُورَةً إِعْرَابٍ . وَقَدْ جَاءَ فِيهَا (اللَّائِينَ) بِهَمْزَةٍ مَكَانَ الدَّالِ ، عَلَى صُورَةِ (الَّذِينَ) فِي الْلُّغَةِ الْمُشْهُورَةِ ، وَفِي لُغَةِ هَذِيلَ بِالْوَأْوِ فِي (١) حَالِ الرَّفْعِ (٢) .

وَقَدْ وُضِعَ (الَّذِي) فِي مَوْضِعِ (الَّذِينَ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَخُضْنُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ (٣) ، أَيْ : كَالَّذِينَ خَاضُوا (٤) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

٥- يَارَبُّ عَبْسٍ لَا تُبَارِكْ فِي أَحَدٍ إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرافِ الْمَسَدِ يُرِيدُ : إِلَّا الَّذِينَ .

وَيُقَالُ فِي تَشْنِيَةِ (٦) (الَّتِي) : (اللَّتَّانِ) عَلَى صُورَةِ التَّشْنِيَةِ ، وَالْكَلَامُ فِي تَشْدِيدِ نُونِهَا كَالْكَلَامِ فِي تَشْدِيدِ نُونِ (اللَّذَانِ) ، وَيُقَالُ فِي جَمْعِهَا : (اللَّاتِي) وَ(اللَّوَاتِ)

(١) فِي الأَصْلِ "وَفِي" .

(٢) ذَكَرَ بعْضُ التَّحْوِيْنِ مثَلَّ ابْنِ عَصْفُورِ وَأَبِي حِيَانَ أَنَّ بْنِي هَذِيلَ يَقُولُونَ : "اللَّائِينَ" فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، أَيْ : رَفِعًا وَنَصْبًا وَجَرًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : "اللَّازُونَ" رَفِعًا ، وَ"اللَّائِينَ" نَصْبًا وَجَرًا . يَنْظُرُ : الْمَفْصِلُ ١٤٢ ، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ٣٠٨/٢ ، وَالْمَقْرِبُ ٥٧/١ ، وَابْنِ عَصْفُور١٧٢/١ ، وَالْتَّسْهِيلُ ٣٤ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ١٤٨ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٤١/٢ ، وَالْأَرْشَافُ ٥٢٦/١ ، وَالْهَمْعُ ٢٨٧/١ .

(٣) سُورَةُ التُّوْبَةِ ، مِنْ آيَةِ (٦٩) .

(٤) تَعَدَّدتُ الْأَتْوَالُ فِي تَوْجِيهِ (الَّذِي) فِي هَذِهِ الْآيَةِ : فَقِيلَ إِنَّ الْمَرَادَ : (الَّذِينَ) وَحُذِفَتْ مِنْهَا النِّونُ ، وَقِيلَ إِنَّ (الَّذِي) يَكُونُ لِلْوَاحِدِ وَالْمَشْتَى وَالْجَمْعِ بِلِفْظِ وَاحِدٍ ، وَقِيلَ إِنَّ (الَّذِي) مَصْدِرِيَّةِ أَيِّ : "كَخُوضُهُمْ" ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ الْمَصْنُوفُ فِي صَفَحَةِ ٦٦ ، وَقِيلَ إِنَّ (الَّذِي) وَصَفُّ لِمَصْدِرِ مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : "خَضْتُمْ خَوْضًا كَالَّذِي خَاضَهُ" . يَنْظُرُ : سِرُ الصَّنْعَةِ ٥٣٧/٢ ، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ٣٠٧/٢ ، وَإِمَلَاءُ مَا مِنَّ بِهِ الرَّحْمَنُ ٢/١٨ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٣/١٥٦ ، وَالْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ١/٢١٢ وَ١/٢٠١ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ١/٦٩٢ ، وَالْأَرْشَافُ ١/٥٢٦ ، وَالْهَمْعُ ١/٢٨٥ ، وَالْخَرَانَةُ ٢/٥٠٨ .

(٥) لَمْ أَقْفَ عَلَى قَاتِلِ هَذَا الرَّجُلِ ، وَ(الْمَسَدِ) : هُوَ جَبْلُ الدَّلْوِ الْمُحْكَمُ الْفَتْلُ . وَقَدْ اسْتَشَهَدَ بِهِ صَاحِبُ الْلِّسَانِ (الْأَلْفُ الْلِّيْنَةِ) ١٠/١٠ ، ٤٥٦/٤ ، وَصَاحِبُ الْتَّاجِ (الَّذِي) ٣٢٦/١٠ ، وَلَكِنْهُمَا أَضَافَا بَيْنَ ثَالِثَيْنِ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ وَهُوَ :

فِي قَاتِمِ مِنْهُمْ وَلَا فِيمَنْ قَعْدُ .

وَوَرَدَ فِي الْأَزْهِيَّةِ ٣٠٩ ، وَفِي شَرْحِ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُور١٧٢/١ بِنَفْسِ الرَّوَايَةِ الَّتِي ذُكِرَهَا الْمُؤْلِفُ ، كَمَا وَرَدَ فِي سِرِ الصَّنْعَةِ ٥٣٧/٢ بِرَوَايَةِ أُخْرَى هِيَ : (يَارَبُّ عِيسَى) ، وَأَمَّا فِي رَصْفِ الْمَبَانِيِّ ٣٤١ وَ٤٠٦ فَقَدْ وَرَدَ بِهِذِهِ الرَّوَايَةِ :

لَا بَارِكَ الرَّحْمَنُ فِي بْنِي أَسْدٍ  
فِي قَاتِمِ مِنْهُمْ وَلَا فِيمَنْ قَعْدُ  
إِلَّا الَّذِي شَدُوا بِأَطْرافِ الْمَسَدِ

(٦) فِي الأَصْلِ : "تَبَيَّنَهُ" تَحْرِيفٌ .

و (اللائي) بِيَاءٍ فِي التَّلَاثَةِ وَبَغْيَرِ يَاءٍ<sup>(١)</sup> ، وَقَدْ يُقَالُ : (اللائي) بِيَاءٌ مَكْسُورٌ بَعْدَ الْأَلْفِ ، و (اللائي) بِيَاءٌ سَاكِنٌ بَعْدَ الْأَلْفِ أَيْضًا ، فَيُتَقَرِّي سَاكِنٌ<sup>(٢)</sup> . وَقَدْ وُضِعَ (اللائي) مَكَانَ (الذِّينَ) ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

**٦- وَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ      عَلِيْنَا الْلَّائِي قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا**

ف (اللائي) صِفَةٌ لـ (آبائنا) ، فَهِيَ بِمَعْنَى : الْذِّينَ .

وَأَمَّا (الألى) فِي قُصْرٍ وَيُمَدُّ ، وَهُوَ بِمَعْنَى : الْذِّينَ ، فَيُطَلَّقُ<sup>(٤)</sup> عَلَى مَنْ يَعْقِلُ عَلَى الصَّحِيحِ<sup>(٥)</sup> ، وَقَدْ يُطَلَّقُ (الألى) بِمَعْنَى : الْلَّائِي ، كَمَا أُطْلِقَ (اللائي) بِمَعْنَى : الْذِّينَ مَعَادِلَةً ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٦)</sup> :

**٧- فَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنَ غَورَ تِهَامَةِ      فَكُلُّ فَتَاهٍ تَرُكَ الْحِجْلُ أَفْصَمَا**

(١) بغير ياء مع كسر ما قبلها وسكونه ، ويقال في جمع (التي) أيضًا : (اللا) و (اللوا) بقتصرهما ، و (اللاءات) بالبناء على الكسر ، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم ، و (اللوائي) و (اللواء) . ينظر : الأهمي الشجرية ٣٠٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤٢/٣ ، والمقرب ٥٧/١ ، والتسهيل ٣٤ ، وابن القواص ٦٩٣/١ ، وشرح الكافية ٤١/٢ ، واللسان (لتا) ٢٣٩/١٥ ، والارتفاع ٥٢٧/١ ، والهمع ٢٨٣/١ و ٢٨٧ ، وشرح الأشموني ١٥٠/١ .

(٢) ﴿فِي الْلَّائِي هِسْنَ﴾ - سورة الطلاق ، آية (٤) - بِيَاءٌ سَاكِنٌ بَعْدَ الْأَلْفِ قِرَاءَةُ أَبِي عُمَرٍ وَالْبَزْيِ . قال أبو عمرو : " هي لغة قريش كأنهم حذفوا الياء بعد الهمزة ، ثم أبدلوا الهمزة ياء من غير قياس ، ثم أسكنوا الياء إجراءً للوصل مُحرِّي الوقف . وفيها قراءات أخرى . ينظر : السبعة في القراءات ٥١٨ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٩٣/٢ ، وشرح الكافية ٤١/٢ ، والبسيط ٢٩١/١ ، والهمع ٢٨٧/١ ."

(٣) هذا البيت لرجل من بني سليم ، وقد ورد في : الأهمي الشجرية ٣٠٨/٢ ، وأوضاع المسالك ١٤٦/١ ، وابن عقيل ١٤٥/١ ، والعيني ٤٢٩/١ ، وشرح التصريح ١١٣٣/١ ، والهمع ٢٨٧/١ ، وشرح الأشموني ١٥١/١ ، و (الحجورا) : جمع حجر - بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها - وهو حصن الإنسان .

(٤) في الأصل "فِي تَطْلُق" تحريف .

(٥) قيل تطلق (الألى) على جمع المذكر العاقل ، وقد تطلق على المؤنث وما لا يعقل . ينظر : الارتفاع ٥٢٧/١ ، وأوضاع المسالك ١٤٣/١ ، وابن عقيل ١٤٢/١ ، وشرح التصريح ١١٣٢/١ ، والهمع ٢٨٦/١ .

(٦) الشاهد بلا نسبة في : شرح الكافية الشافية ١/٢٧٢ ، وابن عقيل ١٤٥/١ ، والعيني ٤٥٣/٤ و ٥٥٤ ، وقد ورد في هذه الموضع برواية : (أَفْصَمَا) بالقاف ، ولم أجده برواية (أَفْصَمَا) بالفاء ، ولكن العيني يقول : " أَفْصَمَا : بالقاف وهو المشهور ، ويجوز أن يكون بالفاء ، والفرق بينهما أن فَصْمُ الشَّيْءَ : كَسْرٌ بِلَا إِبَانَةٍ ، تقول : فَصْمُهُ فَانْفَصَمَ قَالَ تَعَالَى : ﴿لَا افْنَاصَمْ لَهَا﴾ ، وأَمَّا الْفَصْمُ بِالقاف : فهو الكَسْرُ بِالإِبَانَةِ ، وبِالقاف أَظْهَرَ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنْ سِيقَانَهَا لِضَخَامَتِهَا تَكْسُرُ الْخَلَاجِيلُ" . و (الغور) : المطمئنُ من الأرض ، وهو بخلاف النجد .

**فَأَطْلُقَ (الأُلَى)** بِمعْنَى : الْلَّائِي ؛ لَأَنَّ مُرَادَهُ النِّسَاءُ بِدَلِيلٍ قَوْلِهِ : "فَكُلُّ فَتَاهٌ" ، وَ (الْحِجْلُ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِهَا : الْخِلْخَالُ ، وَ (الْأَفْصَمُ) بِالْفَاءِ : الْمَنْقُسِمِ بِنِصْفَيْنِ .

وَأَمَّا (مَنْ) وَ (مَا) فَهُمَا بِمَعْنَى : الَّذِي وَالَّتِي ، إِلَّا أَنَّ (مَنْ) تَحْتَصُ بِإِطْلَاقِهَا عَلَى الْعَاقِلِ ذَكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَقَدْ يَنْدَرُجُ تَحْتَهَا غَيْرُ الْعُقَلاءِ إِذَا كَانُوا مُخْتَلِطِينَ مَعَ الْعُقَلاءِ تَغْلِيْبًا لِحُكْمِ الْعُقَلاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> فَأَطْلَقَتْ (مَنْ) عَلَى مَنْ فِي الْأَرْضِ ، وَفِي الْأَرْضِ الْعُقَلاءُ وَغَيْرُهُمْ ، وَيَجُوزُ إِطْلَاقُهَا أَيْضًا فِي تَفْصِيلِ الْعُقَلاءِ وَغَيْرِهِمْ اعْتِبَارًا بِالْعُقَلاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَا فِي هُنْمَانٍ مِنَ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾<sup>(٢)</sup> إِلَى آخِرِهَا ، وَ (الدَّابَّةُ) تُطْلُقُ<sup>(٣)</sup> عَلَى كُلِّ مَنْ يَدْبُبُ مِنْ عَاقِلٍ وَغَيْرِهِ .

وَأَمَّا (مَا) فَهِيَ تَحْتَصُ بِمَا لَا يَعْقِلُ<sup>(٤)</sup> ، وَلَا تُطْلُقُ<sup>(٣)</sup> عَلَى مَا يَعْقِلُ<sup>(٤)</sup> إِلَّا مُنْدَرِجًا فِي جُمْلَةِ مَا لَا يَعْقِلُ<sup>(٤)</sup> ، تَغْلِيْبًا لِحُكْمِ (مَا) ، قَالَ تَعَالَى : ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾<sup>(٥)</sup> وَفِي جُمْلَةِ مَا خَلَقَ الْعَاقِلُ وَغَيْرُهُ ، قَالُوا وَقَدْ تُطْلُقُ<sup>(٣)</sup> عَلَى صِفَةِ مَنْ يَعْقِلُ<sup>(٤)</sup> / أ/١٤ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿قَالَ فِرْعَوْنَ قَمَارِبُ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٦)</sup> ، أَيْ : مَا صِفَةُ رَبِّ الْعَالَمِينَ<sup>(٧)</sup> .

(١) سورة الحج ، من آية (١٨) .

(٢) سورة النور ، من آية (٤٥) .

(٣) فِي الأَصْلِ "تُطْلُقَ" تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الأَصْلِ : "يُفْعَلُ" تَحْرِيفٌ ، وَقَدْ أَثَبَ الصَّوَابَ . يَنْظُرُ : الْمَفْصِلُ ١٤٦ ، وَشِرْحُ الْكَافِي ٢/٥٥ ، وَالْأَرْتَشَافُ ١/٥٤٧ ، وَابْنُ عَقْلٍ ١/١٤٧ ، وَالْهَمْعُ ١/٣١٤ .

(٥) سورة القصص ، من آية (٦٨) .

(٦) سورة الشعرا ، من آية (٢٣) .

(٧) وَقِيلَ : قَدْ تَقْعَ (مَا) عَلَى أَنْوَاعِ مَنْ يَعْقِلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَانْكِحُوهُمَا طَلَبَ لِكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ - سورة النساء ، من آية (٣) - أَيْ : مِنْ أَنْوَاعِ النِّسَاءِ ، وَقَدْ تَقْعَ عَلَى الْمُبَهِّمِ أَمْرِهِ كَقَوْلِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَبِيْحًا : "انْظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ" ، وَقِيلَ : قَدْ تَقْعَ عَلَى الْوَاحِدِ مَا يَعْقِلُ . يَنْظُرُ : الْمَفْصِلُ ١٤٦ ، وَشِرْحُ الْمَفْصِلُ ٣/١٤٥ ، وَابْنُ عَصْفُور١/١٧٣ ، وَالْتَّسْهِيلُ ٣٤ ، وَشِرْحُ الْكَافِي ٢/٥٥ ، وَالْبَسِيْطُ ١/٢٨٦ وَ ٢٨٨ ، وَالْأَرْتَشَافُ ١/٤٧ وَ ٥٤٧ ، وَأَوْضَعُ الْمَسَالِكُ ١/١٥٠ ، وَابْنُ عَقْلٍ ١/١٤٧ ، وَالْهَمْعُ ١/٣١٤ ، وَشِرْحُ الْأَشْمُونِي ١/١٥٤ .

وَيُعَادُ الضَّمِيرُ عَلَى (مَنْ) و (مَا) بِحَسْبِ الْمَعْنَى مِنْ مُفْرِدٍ وَمُثْنَى وَمَجْمُوعٍ وَمُذَكَّرٍ وَمُؤْنَثٍ، تَقُولُ : (أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ) و (مَنْ قَامَتْ) و (مَنْ قَامَا) و (مَنْ قَامَتَا) و (مَنْ قَامُوا) و (مَنْ قُمْنَ) ، وَكَذِلِكَ (مَا) ، وَإِنْ شِئْتَ أَعَدْتَ الضَّمِيرَ بِحَسْبِ لَفْظِ (مَنْ) و (مَا) ، فَيَرُدُّ فِي كُلِّ الْأَخْوَالِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَعَدْتَ تَارَةً بِحَسْبِ الْلَّفْظِ ، وَتَارَةً بِحَسْبِ الْمَعْنَى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَ لِلَّهِ فِرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾<sup>(١)</sup> فَقَالَ : "يَقْنُتْ" ، فَأَعَادَ الضَّمِيرَ مُذَكَّرًا مُفْرِدًا ، ثُمَّ قَالَ : "مِنْكُنَ" ، فَأَعَادَ بِحَسْبِ الْمَعْنَى ، ثُمَّ قَالَ : "وَتَعْمَلْ" ، فَأَعَادَ بِحَسْبِ الْوَاحِدَةِ الْمُؤْنَثَةِ عَلَى مَنْ قَرَأَ بِالثَّاء<sup>(٢)</sup> ، وَكَذِلِكَ الْحُكْمُ فِي (مَا) إِلَّا أَنَّهَا لِمَنْ لَا يَعْقِلُ .

وَأَمَّا (ذُو) الطَّائِيَّةِ فَهِيَ بِمَعْنَى : الَّذِي وَالَّتِي ، فَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا المذَكَّرَ قَدْرَتَهَا بِ(الَّذِي) ، فَتَقُولُ : (أَعْجَبَنِي الرَّجُلُ ذُو عِنْدَكَ) أَيْ : الَّذِي عِنْدَكَ ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا الْمُؤْنَثَ قَدْرَتَهَا بِ(الَّتِي) قَالَ شَاعِرٌ طَيْئٌ<sup>(٣)</sup> :

#### ٨- إِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِشْرِي ذُو حَفَرْتُ وَ[ذُو]<sup>(٤)</sup> طَوِيتُ

فُقْدَرُ : الَّتِي حَفَرْتُ وَالَّتِي طَوِيتُ ؛ لَأَنَّ الْبَرَّ مُؤْنَثَةٌ وَتُطَلَّقُ (ذُو) هَذِهِ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَعَلَى مَنْ لَا يَعْقِلُ مُذَكَّرًا أَوْ مُؤْنَثًا مُفْرِدًا أَوْ تَشِينَةً أَوْ جَمْعًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، هَذِهِ اللَّغَةُ الْمُشْهُورَةُ فِيهَا ، وَقَدْ جَاءَ أَنَّهَا تُذَكَّرُ وَتُؤْنَثُ وَتُفَرَّدُ وَتُشَنَّى وَتُجْمَعُ ، فَتَقُولُ : (ذُو)

(١) سورة الأحزاب ، من آية (٣١) .

(٢) فَرَا ابْنُ كَثِيرَ وَنَافِعَ وَأَبْوَ عُمَرَ وَابْنَ عَامِرَ وَعَاصِمَ : "يَقْنُتْ" بِالْيَاءِ ، وَ"تَعْمَلْ" بِالثَّاءِ ، وَ"تُؤْنَثَا" بِالسُّونِ . وَقَرَأَ حَمْزَةُ الرَّكْسَانِيَّ كُلَّ ذَلِكَ بِالْيَاءِ . يَنْظُرْ : السِّعْدَةُ ٥٢١ ، وَالنُّشُرُ ٣٤٨/٢ .

(٣) الشاهد لِسِنَانَ بْنَ الْفَحْلِ الطَّائِيِّ ، وَهُوَ شَاعِرٌ أَمْوَيٌّ (تَنْظُرْ تَرْجِمَتِهِ فِي خَرَانَةِ الْأَدْبِ ٥١٣/٢) . وَقَدْ وَرَدَ الشَّاهِدُ فِي : شِعْرٌ طَيْئٌ ٦٠٠/٢ ، وَالْحَمَاسَةُ ٢٢١/١ ، وَالْأَزْهِيَّةُ ٣٠٥ ، وَالْمَرْزُوقِيُّ ٥٩١/٢ ، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ٣٠٦/٢ ، وَالْإِنْصَافُ ٣٨٤/١ ، وَشِرْحُ الْمَفْصِلِ ١٤٧/٣ وَ٤٥/٨ ، وَابْنِ عَصْفُورِ ١٧٧/١ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ٦٩٤/١ ، وَشِرْحُ الْكَافِيَّةِ ٤١/٢ ، وَاللِّسَانُ (الْأَلْفَ الْلِّيَّنَةِ) ٤٦٠/١٥ ، وَأَوْضَعُ الْمَسَالِكَ ١٥٤/١ ، وَالْعَيْنِي ٤٣٦ ، وَشِرْحُ التَّصْرِيفِ ١٣٧/١ ، وَالْهَمْعُ ٢٨٩/١ ، وَشِرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١٥٨/١ ، وَالْخَرَانَةُ ٥١١/٢ .

(٤) زِيَادَةُ يَسْتَقِيمِ بِهَا الْيَتِ .

للرَّجُلِ ، وَ (ذَاتُ ) لِلْمَرْأَةِ ، وَ (ذَوَا) لِلرَّجُلَيْنِ ، وَ (ذَوَاتَا) لِلْمَرْأَتَيْنِ ، وَ (ذَوُو) <sup>(١)</sup> لِلرَّجُالِ ، وَ (ذَوَاتُ ) لِلنِّسَاءِ ، وَقَدْ جَاءَ أَنَّهَا تُعَامِلُ مُعَامَّةً الْأَسْمَاءِ السَّبْطَةَ : فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِوَأْوَ ، وَفِي مَوْضِعِ النَّصْبِ بِالْفَ ، وَفِي مَوْضِعِ الْجَرِّ بِيَاءً <sup>(٢)</sup> ، فَقُولُُ : (أَعْجَبَنِي ذُو عِنْدَكَ) ، وَ (رَأَيْتُ ذَا عِنْدَكَ) ، وَ (مَرَرْتُ بِذِي عِنْدَكَ) . قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٣)</sup> :

### \* وَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِي \*

وَأَمَّا (ذَا) الَّتِي مَعَ (ما) وَ (مَنْ) الْأَسْتَفْهَامِيَّتَيْنِ ، فَتُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالٌ (الَّذِي) وَ (الَّتِي) إِلَّا أَنْ تُلْغَى ، بِمِعْنَى أَنَّهَا تُجْعَلُ زَائِدَةً لَا اعْتِبَارَ بِهَا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فَإِنْ جَعَلْتَ (ذَا) غَيْرَ / زَائِدَةً كَانَتْ (ما) مُبْدِأً وَ (ذَا) خَبْرُهُ ، وَ (يُنْفِقُونَ) صِلَةً (ذَا) ، فَتَكُونُ جُمْلَةُ السُّؤَالِ اسْمِيَّةً ، فِي حِبَابٍ بِجُمْلَةِ اسْمِيَّةٍ كِتْرَاءَ أَبِي عَمْرٍ <sup>(٥)</sup> : ﴿قُلِ الْعَفْوُ﴾ بِالرَّفْعِ <sup>(٦)</sup> أَيْ : قُلِ الْعَفْوُ الْمَنْفُوقُ مِنَ الْأَمْوَالِ أَيْ : الْفَضْلُ ، وَمَنْ جَعَلَ (ذَا) زَائِدَةً كَانَتْ [ما] <sup>(٧)</sup> مَفْعُولاً

(١) في الأصل "ذو" تحريف.

(٢) ذكر التحويون في (ذو) الطائية خمس لغات كلها طائية. ينظر: الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢، وشرح المفصل ١٤٧/٣، والمقرب ٥٧/١، وابن القوايس ٦٩٣/١، والسهيل ٣٤، وشرح الكافيّة ٤١/٢ و ٤٢، واللسان (الألف اللينة) ٤٦٠/١٥، والارتفاع ١/٥٢٧ و ٥٢٨، وأوضاع المسالك ١/١٥٣ و ١٥٥، وابن عقيل ١/١٤٩ و ١٥٠، والعيّني ٤٤٠/٢، وشرح التصريح ١٣٧ و ١٣٨، والمعجم ١/٢٨٩، وشرح الأشموني ١/١٥٨ و ١٥٩.

(٣) ينسب هذا البيت لمنظور بن سُحِيمِ الْفَقْعَسِيِّ ، وهو من شعراء الحماسة ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام (تنظر ترجمته في شرح الحماسة للمرزوقي ١١٥٨/٣ ، والأعلام ٣٠٨/٧) . وصدر البيت : "فَإِمَّا كَرَامُ مُوسِرِونَ لِقِيُّتُهُمْ" ، وقد ورد هذا الشاهد برواية : (فحسي) بالفاء بدل الواو ، وذلك في : الحماسة ٢٤/٢ ، والمرزوقي ١١٥٨/٣ ، وشرح المفصل ١٤٨/٣ ، والمقرب ٥٩/١ ، وأوضاع المسالك ٤٢/١ و ١٥٣ ، والمعنى ٥٣٥ ، وابن عقيل ١/١٥٠ ، والعيّني ١/١٢٧ و ٤٣٦ ، وشرح التصريح ١٣٧/١ ، وشرح السيوطي ٢/٨٣٠ ، والمعجم ١/٢٨٩ ، وشرح الأشموني ١/١٥٧ و ١٥٨ .

(٤) سورة البقرة ، من آية (٢١٩) .

(٥) أبو عمرو بن العلاء هو : زُبَانَ بْنَ عَمَّارَ التَّمِيميِّ الْبَصْرِيِّ ، مِنْ أَئِمَّةِ الْلُّغَةِ وَالْأَدْبِ ، وَأَحَدُ الْقَرَاءِ السَّبْعَةِ . تَوَفَّى سَنَةً (١٥٤ هـ) . تَنْظَرُ ترجمته في : نزهة الألباء ٣١ ، ووفيات الأعيان ٤٦٦/٣ ، ومفتاح السعادة ٣٢/٢ .

(٦) ينظر : معاني الأخفش ١٧٢/١ ، والسبعة ١٨٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٩٢/١ ، والتيسير في القراءات السبع ، والإرشادات الجليلة في القراءات السبع من طريق الشاطبية ٦٠ .

(٧) زيادة يستقيم بها المعنى .

مُقدِّماً بـ (يُنفِّقُونَ) <sup>(١)</sup> ، فتَكُونُ جُملة السُّؤال فعْليةً ، فَيَقتضي الجَوابُ أَنْ يَكُونَ بِجُملة فعْليةٍ عَلَى قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ غَيْرَ أَبِي عَمْرُو بِالنَّصْبِ <sup>(٢)</sup> ، أَيْ : قُلْ يُنفِّقُونَ الْعَفْوَ . إِنْ لَمْ تَكُنْ مَعَهَا (مَنْ) أَوْ (مَا) الْاسْتِفْهَامِيَّاتِ ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ مَوْصُولَةً إِلَّا فِي شُدُودٍ مِنَ الْكَلَامِ <sup>(٣)</sup> ، قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٤)</sup> :

### ١٠ - عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا <sup>(٥)</sup> تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

يَرِيدُ : وَالَّذِي تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ ، وَقَدْ خُرِّجَ الْبَيْتُ <sup>(٦)</sup> عَلَى أَنَّ (هَذَا) اسْمُ إِشَارَةٍ مُبْتَدِأٌ ، وَ (طَلِيقٌ) خَبْرٌ ، وَ (تَحْمِلِينَ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَ (عَدَسٌ) هُوَ

(١) هَذَا إِذَا أَغْيَتْ (ذَا) بِعَلْهَا زَائِدَةً ، وَهُوَ رَأْيُ الْمُصْنَفِ وَابْنِ مَالِكِ وَالْكُوفِينِ ، فَتَكُونُ (مَا) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مَفْعُولاً مُقدِّماً بـ (يُنفِّقُونَ) ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ إِلَغَاءً (ذَا) بِتَقْدِيرِهَا مِرْكَبَةً مَعَ (مَا) اسْمًا وَاحِدًا ، فَتَكُونُ حِينَذِ (مَاذَا) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مَفْعُولاً مُقدِّماً بـ (يُنفِّقُونَ) . يَنْظَرُ : مَعْنَى الْفَرَاءِ ١٣٨/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٣/١٥٠ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ١/٢٨٤ وَ ٢/٢٨٢ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١/١٣٩ ، وَعَدَةُ السَّالِكِ إِلَى تَحْقيقِ أَوْضَعُ الْمَسَالِكِ ١/١٥٨ .

(٢) يَنْظَرُ الصَّفَحَةُ السَّابِقَةُ هَامِشُ رقمِ (٦) .

(٣) هَذَا مَذَهَّبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَمَّا الْكُوفِيِّينَ فَلَا يَشْتَرِطُونَ تَقْدِيمَ (مَا) أَوْ (مَنْ) الْاسْتِفْهَامِيَّاتِ عَلَى (ذَا) لِتَكُونَ مَوْصُولَةً . يَنْظَرُ : الْكِتَابُ ٢/٤١٦ ، وَمَعْنَى الْفَرَاءِ ١/١٣٨ ، وَالْمَفْصِلُ ١٥٠ ، وَالْإِنْصَافُ ٧١٧/٢ وَمَا بَعْدُهَا ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٤/٢٢ وَ ٢٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢/٤٢ ، وَشَرْحُ الشَّذُورِ ١٤٧ ، وَالْمَعْنَى ١/٢٩٠ .

(٤) يَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتِ إِلَى يَزِيدَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ مُفَرَّغِ الْحَمِيرِيِّ ، وَهُوَ شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ عَاشَ فِي الْعَصْرِ الْأَمْوَى (تَنْظَرُ تَرْجِهِ فِي : طَبَقَاتُ ابْنِ سَلَامِ ١٤٢ ، وَالشِّعْرُ وَالشِّعْرَاءِ ١/٣٦٠ ، وَالْأَغَانِيِّ ١٨/٢٥٤ وَمَا بَعْدُهَا ، وَالْخَرَانَةِ ٢/٢١٦ - ٢١٢ ، وَالتَّاجِ (فَرَغٌ) ٦/٢٦) . وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الشَّاهِدُ بِرَوَايَةِ (أَمْنَتْ) بَدَلًا مِنْ (نَجُوتَ) فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيوَانِ يَزِيدِ صِ ١١٥ ، وَمَعْنَى الْفَرَاءِ ١/١٢٨ وَ ٢/١٧٧ ، وَالْأَغَانِيِّ ١٩٦/١٨ ، وَالْمَخْسِبِ ٢/٩٤ ، وَالصَّحَاحِ (عَدَسٌ) ٣/٩٤٧ ، وَالْمَحْصُصِ ٦/١٨٣ وَالْأَمْالِيِّ ١/١٧٠ وَ ٢/١٧٧ ، وَالْإِنْصَافِ ٢/٧١٧ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٢/٤٦ وَ ٤/٢٣ وَ ٤/٧٩ ، وَابْنِ عَصْفُورِ ١/١٦٩ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ١/٦٩٥ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢/٤٢ وَ ٤/٤٢ ، وَاللِّسَانِ (الْأَلْفُ الْلِّيَّنَةِ) ١/٤٦٠ ، وَالْإِرْتَشَافِ ١/٥٣٠ ، وَأَوْضَعُ الْمَسَالِكِ ١/١٦٢ ، وَالْعَيْنِيِّ ١/٤٤٢ وَ ٣/٢١٦ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١/١٣٩ ، وَالْمَعْنَى ١/٢٩٠ . وَ (عَدَسٌ) : اسْمُ صَوْتٍ لِرَجُرِ الْبَغْلِ وَرَمَّا سُمِّوْ بِهِ الْبَغْلُ ، وَ (عَبَادٌ) : هُوَ عَبَادُ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَبِي سَفِيَّانَ ، وَكَانَ يَزِيدَ قَدْ هَجَّاهُ فَجَسَّسَهُ عَبَادٌ فَلَمَّا خَرَجَ مِنَ الْجَبَسِ رَكِبَ بَغْلًا وَأَنْشَدَ هَذَا الْبَيْتَ ضَمْنَ مَجْمُوعَةِ آيَاتٍ .

(٥) فِي الْأَصْلِ "هَذِهِ" تَحْرِيفٌ .

(٦) الْبَصْرِيُّونَ هُمُ الَّذِينَ خَرَجُوا بِالْبَيْتِ هَذَا التَّحْرِيفُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَهَذَا طَلِيقٌ مَمْوُلاً لَكَ ، وَالَّذِي حَمَلُوكُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنْهُمْ يَشْتَرِطُونَ لِوُقُوعِ (ذَا) اسْمًا مَوْصُولًا أَنْ تَكُونَ بَعْدَ اسْتِفْهَامِ بـ (مَا) أَوْ (مَنْ) ، وَهِيَ لَيْسَ كَذَلِكَ هُنَّ . أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَقَدْ أَحَازُوا وَقَعْدَهُمْ مَوْصُولَةً - هِيَ وَغَيْرُهَا مِنْ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ مَطْلَقًا - وَإِنْ لَمْ يَتَقْدِمُهَا اسْتِفْهَامٌ ، وَاسْتَشَهَدُوا بِشَوَاهِدِهَا هَذَا الْبَيْتُ ، فَقَالُوا : (هَذَا) اسْمُ مَوْصُولٍ مُبْتَدِأٌ ، وَجُمِلَةُ (تَحْمِلِينَ) صَلَةُ الْمَوْصُولِ ، وَ (طَلِيقٌ) هُوَ الْخَبْرُ ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَالَّذِي تَحْمِلُوكُمْ طَلِيقٌ . وَقَدْ اعْتَدَ الْبَصْرِيُّونَ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّتِي اسْتَدَلُّ بِهَا الْكُوفِيُّونَ بِأَنَّ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ فِيهَا باقِيَّةٌ عَلَى أَصْلِهَا دُفِعَتْ لِلَاشْتِراكِ الَّذِي هُوَ خَلَافُ الْأَصْلِ . يَنْظَرُ : الْكِتَابُ ٢/٤١٦ ، وَمَعْنَى الْفَرَاءِ ١/١٣٨ ، وَالْأَمْالِيِّ الْشَّجَرِيِّ ٢/١٧٠ وَ ٤/٢٣ ، وَالْإِرْتَشَافِ ١/٥٣٠ وَ ٥٢٩ ، وَالْجَنِيِّ الدَّانِيِّ ٢/٢٣٩ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٤/٢٣ وَ ٢٤ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ١/٦٩٥ وَ ٦٩٥/٢٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢/٤٢ وَ ٤/٤٢ ، وَالْإِرْتَشَافِ ١/٥٣٠ وَ ٥٢٩ ، وَالْجَنِيِّ الدَّانِيِّ ٢/٢٣٩ ، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدِيِّ ١/١١٢ ، وَابْنِ عَقِيلِ ١/١٥٢ وَ ٤٤٥/٢ ، وَالْعَيْنِيِّ ١/٤٤٥ وَ ٢٩٠/١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١/١٣٩ وَ ٢٩٠/١ ، وَشَرْحُ الْأَشْعُونِيِّ ١/١٦٠ .

**بِسْكُونِ السَّيْنِ ، وَهُوَ<sup>(١)</sup> اسْمٌ بَعْلَتِهِ وَهُوَ يَخْاطِبُهَا<sup>(٢)</sup> .**

وَأَمَّا (الْأَلْفُ وَاللَّامُ) بِمَعْنَى : الَّذِي وَالَّتِي ، فَيُطْلُقُ<sup>(٣)</sup> عَلَى مَا يُطْلُقُ عَلَيْهِ (الَّذِي) وَ(الَّتِي) ، فَيُعُودُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ بِحَسْبِ الْمَعْنَى ، فَتَقُولُ : (أَعْجَبَنِي الْقَائِمُ) وَ(الْقَائِمَانُ ) وَ(الْقَائِمُونُ ) ، وَ(أَعْجَبَنِي الْقَائِمَةُ ) وَ(الْقَائِمَاتُ ) وَ(الْقَائِمَانُ ) ، فَتُقَدِّرُ الضَّمِيرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسْبِ مَا يُنَاسِبُهُ ، فَتُقَدِّرُ فِي (الْقَائِمِ) : هُوَ ، وَفِي (الْقَائِمِينَ) : هُمَا ، وَفِي (الْقَائِمَاتِ) : هِيَ ، وَفِي (الْقَائِمَاتِينَ) : هُمَا كَالْمَذَكَّرَيْنِ ، وَفِي (الْقَائِمَاتِ) : هُنَّ .

وَأَمَّا (أَيُّ) فَلَا يُعْرِبُ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ غَيْرُهَا ؛ لَأَنَّهَا عَارَضَ مَوْجِبَ الْبَنَاءِ<sup>(٤)</sup> فِيهَا الإِضَافَةُ ، فَغُلْبٌ مُوجِبٌ لِلْإِعْرَابِ ؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ . وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا إِنَّمَا تُبَنِّى<sup>(٥)</sup> إِذَا أُضِيفَتْ وَحْدِفَ صَدْرُ صِلْتِهَا كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِعَتِ أَيُّهُمْ أَشَدُ﴾<sup>(٦)</sup> فَهِيَ هَاهُنَا مَبْنِيَةً ؛ لَأَنَّهَا مُضَافَةٌ لِلضَّمِيرِ وَصَدْرُ صِلْتِهَا مَحْذُوفٌ ، إِذَا التَّقْدِيرُ : أَيُّهُمْ هُوَ أَشَدُّ ، فَحُذِفَ (هُوَ) مِنْ صَدْرِ الصَّلْلَةِ<sup>(٧)</sup> ، وَهِيَ فِي بَاقِي أَحْوَالِهَا

(١) فِي الْأَصْلِ : "وَهُمْ" تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : "يَخْاطِبُهُمَا" تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : "فَيُطْلُقُ" تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : "عَارَضَ مَوْجِبَ الْبَنَاءِ" تَحْرِيفٌ . قَالَ الْمَصْنُفُ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ لَوْحَةٌ (٦٤ / بِ) : "لَأَنَّ شَبَهَهَا بِالْحُرْفِ عَارَضَتْهُ الْإِضَافَةُ فَبَقَيَتْ عَلَى الْأَصْلِ مِنَ الْإِعْرَابِ" .

(٥) فِي الْأَصْلِ : "تُعْرِبُ" ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كَلَامُ الْمَصْنُفِ بَعْدَ سَطْرٍ وَاحِدٍ . يَنْظَرُ أَيْضًا : الْكِتَابُ ٣٩٩ / ٢ وَمَا بَعْدُهَا ، وَالْأَمْلَى الشَّجَرِيَّةُ ٢٩٧ / ٢ وَمَا بَعْدُهَا ، وَالْإِنْصَافُ ٧٠٩ / ٢ وَمَا بَعْدُهَا ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ١٤٦ / ٣ ، وَالْمَغْنِي ١٠٧ وَمَا بَعْدُهَا .

(٦) سُورَةُ مُرْيَمْ ، مِنْ آيَةِ (٦٩) .

(٧) إِذَا أُضِيفَتْ (أَيُّ) ، وَحُذِفَ صَدْرُ صِلْتِهَا ، فَهِيَ عِنْدَنِي مَبْنِيَةً عَلَى الضَّمِيرِ عِنْدَ سَيْبُوِيَّهُ وَالْمَازَنِيِّ وَجَمَاعَةِ الْبَصَرِيَّينَ ، وَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَيُونَسُ وَالْأَخْفَشُ وَالرَّحَاجُ وَابْنُ السَّرَّاجِ وَالْكَوْفِيُّونَ إِلَى إِعْرَابِهَا مُطْلَقًا سَوَاءً أُضِيفَتْ أَمْ لَمْ تُضَفْ ، ذُكِرَ صَدْرُ صِلْتِهَا أَوْ حُذِفَ ، وَأَوْلَوْا قِرَاءَةَ الرُّفْعِ فِي قُولِهِ تَعَالَى : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُ﴾<sup>(٨)</sup> عَلَى الْحَكَايَةِ أَوِ التَّعْلِيقِ ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قِرَاءَةُ بِالْنَّصْبِ وَهِيَ قِرَاءَةُ هَارُونَ وَمَعَاذُ وَيَعْقُوبَ ، قَالَ سَيْبُوِيَّهُ : "وَهِيَ لُغَةُ جِيدَةٍ" ، وَقَالَ جَمَاعَةُ الْبَصَرِيَّينَ إِنَّهَا قِرَاءَةُ شَادَةٍ ، جَاءَتْ عَلَى لُغَةِ شَادَةٍ لِبَعْضِ الْعَرَبِ ، فَلَمْ يَقُعُ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْلُّغَةِ – فَهِيَ لُغَةُ لِبَعْضِ الْعَرَبِ – ، وَلَا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ، إِنَّمَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِي الْفَصِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ ، وَالْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي عَلَيْهَا قِرَاءُ الْأَمْصَارِ . يَنْظَرُ : الْكِتَابُ ٨١ / ٢ وَ٨٢ وَ٣٩٩ وَمَا بَعْدُهَا ، وَالْأَصْلُ ٣٢٤ / ٢ ، وَالْمَفْصِلُ ١٤٩ ، وَالْأَمْلَى الشَّجَرِيَّةُ ٢٩٧ / ٢ وَمَا بَعْدُهَا ، وَالْإِنْصَافُ ٧٠٩ / ٢ فَمَا بَعْدُهَا ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ١٤٦ / ٣ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٦٩٨ / ١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٥٧ / ٢ وَ٥٨ ، وَالْبَسِيطُ ٢٨٥ / ١ ، وَاللَّسَانُ (أَيَّا) ٥٧ / ١٤ ، وَالْأَرْشَافُ ٥٣٤ / ١ ، وَتَوْضِيْحُ الْمَاقَدَّسِ ٢٤٣ / ١ ، وَأَوْضَعُ الْمَسَالِكَ ١٥٢ / ١ ، وَالْمَغْنِي ١٠٧ وَمَا بَعْدُهَا ، وَشَرْحُ التَّصْرِيْحِ ١٣٦ / ١ ، وَالْمَهْمَعُ ٣١٣ / ١ .

معربة ، فلو أضفتها ولم تُحذف صدر صلتها أعرَبْتْ ، فتَقُولُ : ( شَكَرْتُ أَيْهُمْ هُوَ قَائِمٌ ) ، فَهاتان <sup>(١)</sup> حالَتَانِ مَعَ الإِضَافَةِ : حَذْفُ صَدْرِ الصلةِ فَتَبَيَّنَهَا ، وَإِثْبَاتُهُ فَتُعَرِّبُهَا ، وَحَالَتَانِ مَعَ عَدَمِ الإِضَافَةِ : / حَذْفُ صَدْرِ الصلةِ [ وَإِثْبَاتُهُ ] <sup>(٢)</sup> كَقَوْلَكَ : ( عَلِمْتُ أَيَا قَائِمٌ ) وَ ( أَيَا هُوَ قَائِمٌ ) ، فَتُعَرِّبُ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ أَيْضًا ، فَبُنِيَتْ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى ، لِوُجُودِ شَرْطِي الْبَنَاءِ : الإِضَافَةِ وَحَذْفُ صَدْرِ الصلةِ ، وَأَعْرَبْتُ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ ؛ لِعَدَمِ أَحَدِ شَرْطِي <sup>(٣)</sup> الْبَنَاءِ وَهُوَ حَذْفُ صَدْرِ الصلةِ ؛ لِأَنَّ صَدْرَ الصلةِ فِيهَا ثَابَتْ ، وَأَعْرَبْتُ فِي الْحَالَةِ الثَّالِثَةِ ؛ لِعَدَمِ أَحَدِ شَرْطِي الْبَنَاءِ وَهُوَ الإِضَافَةُ ، فَإِنَّ ( أَيَا ) فِيهَا غَيْرُ مُضَافَةٍ ، وَأَعْرَبَتْ [ فِي ] <sup>(٤)</sup> الْحَالَةِ الرَّابِعَةِ ، لِعَدَمِ شَرْطِي الْبَنَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا ( أَيَا ) فِيهَا مُضَافَةٌ وَلَا صَدْرٌ صَلْتَهَا مَحْذُوفٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَعْرِبُهَا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا <sup>(٥)</sup> ، وَتُطْلُقُ <sup>(٦)</sup> عَلَى مَا يُطْلَقُ <sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ لِفَظُ ( الَّذِي ) وَ ( الَّتِي ) بِلِفَظِ وَاحِدٍ مُذَكَّرٍ ، وَقَدْ سُمِعَ تَأْنِيَشَا إِذَا أَرِيدَ بِهَا مُؤْنَثٌ <sup>(٨)</sup> ، تَقُولُ : ( عَرَفْتُ أَيْةَ قَامَتْ ) ، وَإِذَا أُضْيَفَتْ لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا <sup>(٩)</sup> ، تَقُولُ :

(١) في الأصل " فهذه ".

(٢) زيادة يلتئم بها الكلام ويستقيم معناه ؛ لأن المثال الأول حذفت صدر صلته ، والثاني لم تُحذف .

(٣) في الأصل " شرط " تحريف .

(٤) زيادة يلتئم بها السياق ، ويدل عليها كون الكلمة التي بعدها محروزة .

(٥) إعراب ( أي ) في جميع أحوالها لغة قوم من العرب ، وقدقرأ هارون ومعاذ ويعقوب : ( أَيْهُمْ أَشَدُ ) بالنصب مع إضافة أي وحذف صدر صلتها ، وقال عنها جماعة من البصريين إنها قراءة شادة على لغة شادة لبعض العرب ، وقال سيبويه إنها لغة جيدة . وقال الحرمي : " خرجت من الخندق - يعني : خندق الكوفة ، وقيل خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة ، فلم أسمع أحدًا يقول : " اضرب أَيْهُمْ أَفْضَل " أي : كلهم ينصب ولا يضم " ، وهذه الحكاية لا تمنع أن يكون غيره سمع خلاف ما رواه ، ويكون ما سمعه لغة لبعض العرب . ينظر : الكتاب ٣٩٩/٢ ، والأمثال الشجرية ٢٩٧/٢ وما بعدها ، والإنصاف ٧٠٩/٢ وما بعدها ، وشرح المفصل ١٤٥/٣ و ١٤٦ ، وشرح الكافية ٥٧/٢ ، واللسان ( أي ) ٥٧/١٤ ، وشرح الشذور ١٠٩ .

(٦) في الأصل " وتطلق " تحريف .

(٧) المشهور عند الجمهور إفادتها وتذكيرها ، وقد تؤتَّثُ وتشَنَّ وتحُجَّعُ عند بعضهم ، فتفَقُولُ : ( أَيْةَ ) وَ ( أَيْانَ ) وَ ( أَيْانَ ) وَ ( أَيُّونَ ) وَ ( أَيَّاتَ ) . ينظر : الكتاب ٤٠٧/٢ ، وابن عصفور ١٧٦/١ ، والمقرب ٥٩/١ ، والتسهيل ٣٤ ، وابن القواس ٦٩٨/١ ، وشرح الكافية ٤١/٢ ، والبسيط ٢٨٨/١ ، واللسان ( أي ) ٥٧/١٤ ، والارتفاع ٥٣٠/١ ، وشرح التصريح ١٣٦/١ .

(٨) وأجاز بعضهم إضافتها إلى نكرة ، والجمهور منعوا ذلك ؛ لأنها حينئذ تصبح نكرة ، والموصولات معارف . ينظر : الارتفاع ٥٣٠/١ ، وأوضح المسالك ١٥١/١ ، والمعنى ٢٩١/١ ، وشرح الأشموني ١٦٧/١ .

( عَلِمْتُ أَيْ الرُّجَالِ عِنْدَكَ ) ، و ( أَيُّهُمْ عِنْدَكَ ) .

وَهَذِهِ الْمَوْصُولَاتُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ صَلَةٍ بِهَا تَمُّ ، وَالصَّلَةُ مِنَ الْمَوْصُولِ بِمَنْزَلَةِ  
الْجُزْءِ مِنَ الْكَلْمَةِ ، فَلَا يُخْبِرُ عَنِ الْمَوْصُولِ وَلَا يَنْعَتُ وَلَا تَأْتِي مِنْهُ حَالٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ  
يَسْتَوِيَ صَلَتُهُ . وَلَا تَكُونُ<sup>(١)</sup> الصَّلَةُ إِلَّا مَشْهُورَةٌ بَيْنَ الْمَتَخَاطِبِينَ بِحِيثُ يَحْصُلُ بِهَا  
مَعْرِفَةٌ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْمَوْصُولَاتُ كَقَوْلِكَ : ( عَظِيمٌ مِنْ حَفْرِ بَثَرَ زَمْزَمْ ) ، فَإِنَّ حَفْرَهُ  
وَاقِعَةٌ مَشْهُورَةٌ مَنْسُوبَةٌ لِعَبْدِ الْمَطَّلِبِ جَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَوْ كَانَتْ  
جُمْلَةُ الصَّلَةِ غَيْرَ مَشْهُورَةٌ لَمْ تَصِحَّ أَنْ تَكُونَ صَلَةً<sup>(٢)</sup> ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الصَّلَةُ  
خَبِيرَةٌ تَقْبِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذَبَ<sup>(٣)</sup> ، فَإِنْ كَانَتْ طَلَبِيَّةً كَالْأُمْرِ وَالنَّهْيِ وَالاسْتِفْهَامِ لَمْ  
تَقْعُ صَلَةً ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُطَلَّبُ إِلَّا وَهُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ ، وَغَيْرُ الْحَاصِلِ لَا يَحْصُلُ بِهِ  
تَعْرِيفٌ ، وَالْمَسْتَفْهَمُ عَنْهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، وَلَا تَعْرِيفٌ بِالْمَشْكُوكِ فِيهِ .

وَاعْلَمُ أَنَّ الْمَوْصُولَاتِ الْأَسْمَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّلَةِ قِسْمَانِ :

**أَحَدُهُمَا :** ( الْأَلْفُ وَاللَّامُ ) ، وَلَا تُوَصِّلُ إِلَّا بِالصَّفَةِ ، وَلَا تَكُونُ الصَّفَةُ إِلَّا  
مَشْهُورَةٌ ، وَسَوَاءَ كَانَتْ اسْمًا / فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ أَوْ صِفَةً مُشَبِّهَةً<sup>(٤)</sup> ، وَنَدَرَ

١٥/ ب

(١) في الأصل: " يكون " تصحيف .

(٢) يستثنى من ذلك مقام التهويل والتضخيم إذا قُصِدَ تعظيم الموصول فحينئذ تُبَهَّم صَلَتُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ( فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْبَرِّ مَا غَشَيْهُمْ ) ، طه: ٧٨ ، وقد يُراد بالموصول الجنس فتواقه صَلَتُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( كَمِثْلِ الَّذِي يَنْعِقُ مَا لَا يَسْعُ إِلَادْعَةً وَنَدَرًا ) البقرة: ١٧١ . ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٨ ، والارتفاع ١/ ٥٢٤ ، وأوضاع المسالك ١/ ١٦٤ ، وشرح التصريح ١/ ١٤١ ، والهمم ١/ ٢٩٥ ، وشرح الأشموني ١/ ١٦٢ .

(٣) خرج بقوله " خبيرة " : الجملة الإنسانية والطلبية ، فلَا يجوز أن تكون جملة الصَّلَة إنسانية أو طلبية . ينظر : ابن عصفور ١/ ١٨٢ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٧ ، والارتفاع ١/ ٥٢١ فما بعدها ، وابن عقيل ١/ ١٥٥ ، وشرح التصريح ١/ ١٤١ ، والهمم ١/ ٢٩٦ و ٢٩٧ ، والأشباء والنظائر ٣/ ٣٣٥ ، وشرح الأشموني ١/ ١٦٣ و ١٦٤ ، والموفي في النحو الكوفي ١/ ١٠١ .

(٤) في وصل الْأَلْفُ وَاللَّامِ بِالصَّفَةِ الْمُشَبِّهَةِ خِلَاف ، فَمِنَ النَّحَاةِ مَنْ قَالَ إِنَّهَا لَا تَكُونُ صَلَةً ، وَذَهَبَ إِلَى هَذَا الرَّضِيِّ وَابْنِ هَشَامَ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى جَوازِ كُونِهَا صَلَةً لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ وَمِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ . يَنْظَرُ : شرح الكافية ٢/ ٣٩ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١/ ٢٣٩ ، وأوضاع المسالك ١/ ١٦٥ ، وَالْمَغْنِي ٧١ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ١/ ١٥٦ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ١/ ١٤٢ ، وَالْهَمَمُ ١/ ٢٩٣ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١/ ١٦٤ .

**صلةً (الألف واللام) بالفعل المضارع<sup>(١)</sup> ، قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :**

**١١- ما أنت بالحَكْمِ التُّرْضَى حُكْمُتَهُ      ولا الأَرِيبَ ولا ذَا الرأْيِ وَالْأَدَبِ**

ووجهه أنَّ (أَل) لَمْ كَانَتْ بِمَعْنَى : الَّذِي وُصِّلَتْ بِالْفِعْلِ المضارع [ كما ]<sup>(٣)</sup> يُوصِّلُ الذِّي<sup>(٤)</sup> .

**القسم الثاني** : ما عَدَا (الألف واللام) من الموصولات الاسمية ، وتكون الصلة في هذا القسم جملة اسمية كـ (أعجبني الذي أبوه قائم) ، أو فعلية كـ (أعجبني الذي قام أبوه) ، أو شبهة جملة<sup>(٥)</sup> وهو الظرف والمحرر كقولك : (أعجبني الذي عندك) و (أعجبني الذي في الدار) ، وإنما شبها<sup>(٦)</sup> بالجملة<sup>(٧)</sup> لأنهما متعلقان بفعل محدود لا يجوز إظهاره لأنهما نائبان عنه ، فهمما في حكم الجملة لنيابتهما عنها .

**ولابد في الصلة من عائد يعود إلى الموصول ، مناسباً له في إفراده وتشتيته**

(١) ذهب البصريون إلى أن وصل الألف واللام بالفعل المضارع مخصوص بضرورة الشعر ، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك في الاختيار وتبعهم ابن مالك . ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٩٩/١ فما بعدها ، وشرح الكافية ٣٩/٢ ، والحنى الداني ٢٠٢ ، والارتفاع ٥٣١/١ ، والمغني ٧٢ ، وابن عقيل ١٥٨/١ ، وشرح التصريح ١٤٢/١ ، والمجمع ٢٩٤/١ .

(٢) هذا البيت للفرزدق ، وهو همام بن غالب من قبيلة تميم ، شاعر أموي من يُحتج بشعره (تنظر ترجمته في : الحيوان ٢٢٦/٦ ، والأغاني ٣٢٤/٩ ، والخزانة ١٠٥/١ ) ، وهو من جملة أبيات هجا بها الفرزدق رجلاً من بي عذرة ، وليس في ديوانه . وهذه الرواية التي ذكرها المؤلف لم أجدها في أي من المراجع التي رجعت إليها ، وإنما جاءت روایته هكذا : " ولا البلين ولا ذي الرأي والجلد " في الإنصاف ٥٢١/٢ ، وبرواية " ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجلد " في ابن عصفور ١٧٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٩٩/١ ، ورصف المباني ١٦٢ ، واللسان (لوم) ٥٦٥/١٢ ، والحنى الداني ٢٠٢ ، وأوضاع المسالك ١٦٥/١ وشرح الشذور ١٦ ، وابن عقيل ١٥٧/١ ، والعيني ١١١/١ و٤٤٥ ، وشرح التصريح ٣٨/١ و١٤٢ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ و١٦٥ ، والخزانة ١٤/١ .

(٣) زيادة بها يلشم المعنى .

(٤) في الأصل : " بالذِّي " (الباء) زائدة فمحذفتها .

(٥) يشرط في الحال والمحرر والظرف اللذين يقعان صلة للموصول أن يكونا تامين ، أي : أن يكون في وصل الموصول بهمافائدة ، فإن لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما . ينظر : ابن عصفور ١٧٩م/١ ، والارتفاع ٢٥٢/١ ، وشرح الشذور ١٤١ ، وابن عقيل ١٥٥/١ ، وشرح التصريح ١٤١/١ ، وشرح الأشموني ١٦٣/١ .

(٦) في الأصل : " سبها " تصحيف .

(٧) في الأصل " بالجملة " تصحيف .

وَجَمِعْهُ<sup>(١)</sup> ، فَتَقُولُ : (أَعْجَبَنِي الَّذِي قَامَ) وَ (اللَّذَانِ قَامُوا) وَ (الَّتِي قَامَتْ) وَ (اللَّتَّانِ قَامَتَا) وَ (اللَّوَاتِي قُمْنَ) ، وَسَوَاءً كَانَتِ الصَّلَةُ صَفَةً أَوْ جُمْلَةً أَوْ شَبَهَ جُمْلَةً . إِنْ كَانَ الْمَوْصُولُ لِفَظُهُ مُفْرِدٌ وَمَعْنَاهُ مُخَالِفٌ لِذَلِكَ كَ (مَنْ) وَ (مَا) ، أَعْدَتِ الضَّمِيرَ إِلَيْهِ بِحَسْبِ لِفَظِهِ مَرَّةً وَبِحَسْبِ مَعْنَاهُ أُخْرَى<sup>(٢)</sup> ، فَتَقُولُ : (أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ) ، وَمُرَادُكَ بِـ (مَنْ) امْرَأًا اعْتَبَارًا بِتَذْكِيرِ الْفَظْ وَإِفْرَادِهِ ، وَإِنْ رَاعَيْتَ الْمَعْنَى قُلْتَ : (أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَتْ) ، وَعَلَى هَذَا فَقِيسْ .

وَإِنْ خَلَتِ الْصَّلَةُ عَنِ الْعَائِدِ لَمْ يَصِحْ ؛ لِأَنَّهُ تَبَقَّى الْصَّلَةُ أَجْنبِيَّةً عَنِ الْمَوْصُولِ ، فَلَا يُدْرِى أَهِيَ لَهُ أُمٌّ لَا ، وَلِذَلِكَ حَكَوَا أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى نَحْوِي فَقَالَ : "أَنَا الَّذِي اشْتَرَى أَنْحُوكَ<sup>(٣)</sup> التَّبَنَ" ، فَقَالَ لَهُ : "مِنْهُ" ، قَالَ : "لَا" ، قَالَ : "لَهُ" ، قَالَ : "لَا" ، قَالَ : "عِنْدَهُ" ، قَالَ : "لَا" ، قَالَ : "بِدَرَاهِمَهُ" ، قَالَ : "لَا" ، فَقَالَ لَهُ النَّحْوِيُّ : "اذْهَبْ فَمَا لَكَ فِي الْصَّلَةِ شَيْءٌ"<sup>(٤)</sup> . أَرَادَ أَنَّكَ الْمَرَادُ بِالْمَوْصُولِ ، وَقَدْ أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ فِي الْصَّلَةِ ضَمِيرٌ يُعُودُ إِلَى الْمَوْصُولِ ، فَالْصَّلَةُ أَجْنبِيَّةٌ عَنِ الْمَوْصُولِ ، فَلَا حَظَّ لَكَ فِيهَا .

وَأَمَّا / حَذْفُ الْعَائِدِ لِفَظًا وَإِعَادَتُهُ مَعْنَىً ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْعَائِدُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا<sup>(٥)</sup> ، إِنْ كَانَ [مَرْفُوعًا]<sup>(٦)</sup> لَمْ يَحُزْ حَذْفُهُ إِنْ كَانَ فَاعِلًا

(١) وفي تذكيره تأثيره ، وكذلك في الغيبة والحضور ، والحضور يشمل التكلم والخطاب ، وفي الغيبة والحضور خلاف . ينظر : ابن القوس ١/٦٨٦ ، وشرح الكافية ٤٣/٢ ، وابن عقيل ١٥٣/١ ، وشرح التصريح ١٤٠/١ ، والمجمع ٢٩٨/٢٩٩ .

(٢) الاسم الموصول إن خالف لفظه معناه ، بأن يكون مفرد اللفظ مذكراً ، وأريد به غير ذلك نحو (من) و (ما) ، ففي العائد وجهان : مراعاة اللفظ وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى ، إلا أن يحصل من مراعاة اللفظ ليس أو قبح ، فيجب حينئذ مراعاة المعنى . ينظر : التسهيل ٣٦ ، وابن عقيل ١٥٣/١ ، وشرح التصريح ١٤٠/١ ، والمجمع ٢٩٩/١ و ٣٠٠ ، وشرح الأشموني ١٦٢/١ .

(٣) في الأصل : "أَنْحُوكَ" تحرير .

(٤) وردت قصة مشابهة لهذه التي أوردها المصنف في : درة الغواص (مسألة ١٥٦) ص ٢١٩ و ٢٢٠ .

(٥) تحدث المصنف عن حذف العائد إذا كان الموصول غير (الألف واللام) ، ولم يتعرض لحكم حذف العائدين إذا كان الموصول (الألف واللام) لذلك أَيْسِنَهُ ، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز حذفه ، وأجاز بعض النحوين ذلك . ينظر : ابن عصفور ١٨٤/١ والارتفاع ١٥٣٢ فما بعدها ، والمجمع ٣٠٧/١ فما بعدها ، وشرح الأشموني ١٧٠/١ و ١٧١ ، وحاشية الصبان ١٧٠/١ .

(٦) زيادة يستقيم بها الكلام .

أو نائباً عن الفاعل أو خبراً، فلا يجوز أن تقول : (أعجبني اللذان قام) بحذف ضمير الشتّية العائد على (اللذان) ؛ لأنَّه فاعلٌ ، ولا تقول : (أعجبني اللذان ضرب) مبنياً للمفعول ، فتحذف ألف ضمير الشتّية ؛ لأنَّه نائب عن الفاعل ، ولا يجوز أن تقول في مثل : (أعجبني الذي القائم هو) : (أعجبني الذي القائم بحذف (هو) ؛ لأنَّه خبر ، فإن كان مبتدأً امتنع حذفه في سبعة مواضع :

**الأول** : أن يكون ما بقى بعد الحذف صالحًا لأن يكون صلة مستقلة<sup>(١)</sup> كقولك : (أعجبني الذي هو عندك) ؛ لأنك لو حذفته لاستقلت (عندك) بالصلة فلا يدرى أثم محفوظ أم لا ، فلو قلت : (أعجبني الذي هو قائم) صح حذفه ؛ لأنَّ (قائم) لا يصح أن يكون صلة وحده .

**الثاني** : أن يكون بعد (لولا) كقولك : (أعجبني الذي لولا هو لأكرمنك) ؛ لأنك لو حذفته بعد (لولا) لم يجز ؛ لأنَّ الخبر بعدها محفوظ لازم الحذف ، فلو زدت حذف المبتدأ لأجحافت بالكلام .

**الثالث** : أن يكون بعد حرف [نفي]<sup>(٣)</sup> كقولك : (أعجبني الذي ما هو قائم) ؛ لأنك لو حذفت (هو) هنا ليجيء (ما قائم) ، فلم<sup>(٤)</sup> يدر أي شيء هو المحفوظ ، إذ يمكن أن يكون التقدير : ما قائم غيره ، فيقتضي ثبوت القيام له على الاختصاص ، والمراد نفي القيام عنه .

**الرابع** : أن<sup>(٥)</sup> يعطف عليه غيره<sup>(٦)</sup> كقولك : (أعجبني الذي هو وزيد قائمان) .

(١) وذلك إذا كان خبر المبتدأ جملة أو ظرفاً أو حاراً ومحروراً ، إذ لو كان أحدهما ، لا يعلم بعد الحذف أنه حذف شيء ؛ لأن ما يبقى منها صالح لأن يكون صلة مستقلة . ينظر : شرح الكافية ٤٣/٢ ، وأوضاع المسالك ١٦٦/١ و ١٦٧ ، وشرح التصريح ١٤٣/١ .

(٢) في الأصل : "ألا يكون" بـ (لا) مفحة .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٤) في الأصل : "لم" .

(٥) في الأصل : "ألا" بـ (لام) مفحة .

(٦) أجاز الفراء وابن السراج حذف العائد المرفوع إذا عطف عليه غيره ، ورد بأنه لم يسمع ، وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً . ينظر : الارتفاع ٥٣٢/١ ، والممع ٣١١ ، وشرح الأشوني ١٦٩/١ .

**الخامسُ** : أن يكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى غَيْرِهِ كَقَوْلَكَ : (أَعْجَبَنِي الَّذِي هُوَ زَيْدٌ قَائِمًا) ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الحَذْفُ فِيهِمَا ؛ لَأَنَّهُ يَؤْدِي فِي الرَّابِعِ لِحَذْفِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَفِي الْخَامِسِ لِحَذْفِ الْمَعْطُوفِ .

**السادسُ** : أن يكُونَ مَحْصُورًا نَحْوَهُ : (أَعْجَبَنِي الَّذِي مَا الفَاضِلُ إِلَّا هُوَ) ، أَوْ فِي مَعْنَى الْمَحْصُورِ فَلَا يُحَذَّفُ كَقَوْلَكَ : (زَيْدٌ [الَّذِي] إِنَّمَا الفَاضِلُ هُوَ) <sup>(١)</sup> .

**السَّابُعُ** : أَلَا تَطُولَ [الصلة] <sup>(٢)</sup> فِي غَيْرِ (أَيِّ) <sup>(٣)</sup> كَقَوْلَكَ : (أَعْجَبَنِي الَّذِي هُوَ قَائِمٌ) / فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ؛ لَأَنَّ الصلة لَمْ تَطُولْ ، وَلَيْسَ الْمَوْصُولُ (أَيِّ) هَذَا مَذَهَبُ الْبَصَرِيْنَ ، وَأَمَّا الْكَوْفِيُّونَ فَيَحْذِفُونَ الضَّمِيرَ إِذَا عَدِمَتْ <sup>(٤)</sup> فِي الشَّرُوطِ الْمُتَقْدِمَةِ ، وَسَوَاء طَالَتِ الصلة أَوْ لَمْ تَطُولْ ، فِي (أَيِّ) وَغَيْرِهَا <sup>(٥)</sup> .

وَمَعْنَى طُولِ الصلةِ : أَنْ يَتَعَلَّقَ بِجُزْءٍ مِّنْ أَجْزَاءِ الصلةِ مَعْمُولٌ يَطُولُ بِهِ الْكَلَامُ كَقَوْلَكَ : (أَعْجَبَنِي الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ عِنْدَكَ زِيدًا) ، فَقَدْ تَعَلَّقَ بِجُزْءٍ مِّنِ الصلةِ الَّذِي هُوَ (ضَارِبٌ) : الظَّرْفُ وَ (زَيْدٌ) ، فَطَالَتِ الصلةُ .

فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مَنْصُوبًا جَازَ حَذْفُهُ بِشُرُوطٍ :

(١) في الأصل : " زيد إنما الفاضل هو " ، و (الذِي) زيادة ليثبت المعني ؛ إذ أنه يتحدث عن الموضع الذي يقتضي فيه حذف العائد المبتدأ ، والعائد لا بد أن يعود إلى اسم موصول ، ولا يوجد اسم موصول في المثال الذي ذكره ، وقد ورد مثل هذا المثال في كتب النحو وهو : ( جاءني الذي إنما في الدار هو ) . ينظر : الارتفاع ٥٣٣/١ ، والمهمع ٣١١/١ ، وحاشية الصبان ١٦٩/١ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) يستثنى من ذلك صلة (ما) في قوله : " لا سِيمَا زَيْدٌ " إذا رفعت (زيد) ، لأنَّه يكُونُ حينئذٍ خبر مبتدأ محذوف ، و (ما) موصولة ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة (ما) ، والتقدير : ولا سِيمَا الَّذِي هُوَ زَيْدٌ ، فحذف المبتدأ - وهو العائد - مع غير (أي) وجوباً ، ولم تطُول الصلة ، والحذف في هذا الموضع مقياس وليس بشاذ . ينظر : ابن عقيل ١٦٦/١ ، وشرح التصريح ١٤٣/١ ، وحاشية الصبان ١٦٨/١ .

(٤) في الأصل : " اجْتَمَعَتْ " والصواب ما أثبتت .

(٥) هذه مسألة في الخلاف بين البصريين والковفيين يرجع إليها في : الكتاب ٢٢/١ ، ومعاني الفراء ٢٢/٢ و ٣٦٥ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢٦٦/١ ، وابن عصفور ١٨٣/١ ، وشرح الكافية ٤٣/٢ ، والارتفاع ٥٣٣/١ ، وأوضاع المسالك ١٦٨/١ ، وشرح التصريح ١٤٤/١ ، والمهمع ٣١١/١ و ٣١٢ .

**الأول :** أن يكون العامل فيه فعلاً تماماً<sup>(١)</sup> كقولك : (أعجبني الذي ضربته) ، فإن كان الفعل ناقصاً كمثل (كان) لم يجز الحذف كقولك : (أكرم من كان) ، فلا تُحذف<sup>(٢)</sup> الهماء العائدة ؛ لأن العامل فيها فعل ناقص وهو (كان).

**الشرط الثاني :** [أن]<sup>(٣)</sup> لا يكون العامل ضعيفاً كقولك : (أعجبني الذي إنه أخوك) ، فلا يجوز الحذف لضعف (إن) في العمل ، فلا يقوى على حذف معمولها.

**الثالث<sup>(٤)</sup> :** ألا يكون الضمير منفصلاً كقولك : (أعجبني الذي إيه ضربت) ، فلا يجوز الحذف ؛ لأن المنفصل لا يتصرف فيه كما يتصرف في المتصل.

**الرابع<sup>(٥)</sup> :** أن يكون الضمير قد تعين للربط ، فإن لم يتعين كقولك : (أعجبني الذي أكرمه في داره) ، فلا يجوز الحذف هنا ؛ لأن الضمير لم يتعين للربط ، إذ الهماء في (أكرمه) وفي (داره) ، كُلُّ واحد منهما يصلح أن يكون رابطاً ، فلو حذفت الهماء من (أكرمه) احتمل أن الهماء في (داره) هي العائد فيتبس المعنى ، إذ يحتمل أن يكون : أكرمه في داره ، وأكرمت غيره في داره.

فإن كان الضمير مخصوصاً ، فلا يخلو أن ينخفض باسم أو بحرف جر ، فإن خفض<sup>(٦)</sup> باسم غير مشتق لم يجز الحذف كقولك : (أعجبني الذي غلامه قائم) ، فإن كان الاسم مشتقاً جاز الحذف<sup>(٧)</sup> / كقوله تعالى : ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ

(١) فإن كان وصفاً قبل حذفه . ينظر : الارتفاع ٥٣٥/١ ، وأوضح المسالك ١٦٩/١ ، وابن عقيل ١٦٩ فما بعدها ، وشرح التصريح ١٤٤ و ١٤٥ ، والمجمع ٣٠٩/١ .

(٢) في الأصل : "يحذف" بـ (الياء) ، ولعل ما أتبه أكثر اتساقاً مع السياق ، إذ الضمائر التي تعود على (الهماء) في بقية الجملة مؤثرة .

(٣) زيادة يلتم بها الكلام .

(٤) في الأصل : "الثاني" سهو .

(٥) في الأصل : "الثالث" سهو .

(٦) في الأصل : "احفظ" .

(٧) إن دل المثبت على الحال أو الاستقبال : شرح الكافية ٤٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٧٣/١ ، وابن عقيل ١٧٣/١ ، وشرح التصريح ١٤٦/١ ، والأشبه والنظائر ٨٦/٣ ، وشرح الأشونني ١٧٢/١ .

قاضٍ<sup>(١)</sup> التَّقْدِيرُ : مَا أَنْتَ قاضِيهِ ، وَكَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

## ١٢- لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الضَّوَارِبُ بِالْحَصَى      وَلَا زَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعٌ

فَإِنْ كَانَ الْخَافِضُ حَرْفٌ جَرٌ جَازَ الْحَذْفُ بِشُرُوطٍ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يُجَرَّ الْمَوْصُولُ كَمَا جَرُّ الْعَائِدُ ، الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْجَرِّ مُتَحَدًا فِيهِمَا ، الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ الَّذِي تَعْلَقَ بِهِ الْجَارُ وَالْمَحْرُورُ أَوْلًا ، هُوَ الَّذِي تَعْلَقَ بِهِ ثَانِيًّا لِفُظًا وَمَعْنَى ، الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ الْجَارُ وَالْمَحْرُورُ فِيهِمَا فِي [مَوْضِعٍ]<sup>(٣)</sup> نَصْبٍ كَوْلُكَ : (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ) ، فَقَدْ اجْتَمَعَتْ هَاهُنَا الشُّرُوطُ ، فَالْمَوْصُولُ مَحْرُورٌ بِحَرْفِ جَرٍ ، وَكَذَلِكَ الْعَائِدُ ، وَالْحَرْفُ الَّذِي جَرُّ الْمَوْصُولَ هُوَ الَّذِي جَرُّ الْعَائِدَ وَهُوَ (الْبَاءُ ) ، وَالْعَامِلُ الَّذِي تَعْلَقَ بِهِ الْجَارُ وَالْمَحْرُورُ أَوْلًا هُوَ الَّذِي تَعْلَقَ بِهِ ثَانِيًّا وَمَعْنَى وَهُوَ (مَرَرْتُ ) ، وَالْجَارُ وَالْمَحْرُورُ فِيهِمَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، فَيَحْوِزُ أَنْ تَقُولَ : (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ ) ، فَيُحَذَّفُ الْعَائِدُ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ لَا سِتْفَاءَ الشُّرُوطِ .

فَلَوْ اخْتَلَ شَرْطٌ لَمْ يَجُزِ الْحَذْفُ كَمَا لَوْ قُلْتَ : (مَرُّ الْيَوْمَ بِالَّذِي مُرُّ بِهِ أَمْسِ ) عَلَى بَنَاءِ الْفَعْلِ لِلْمَفْعُولِ ، فَيَكُونُ الْجَارُ وَالْمَحْرُورُ فِي مَوْضِعِ رَفِيعٍ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : (مَرَرْتُ بِالَّذِي ذَهَبْتَ بِهِ) لَا خَتْلَافُ الْعَامِلِ لِفُظًا وَمَعْنَى ، وَكَذَلِكَ لَوْ اتَّفَقَ<sup>(٤)</sup> لِفُظًا دُونَ مَعْنَى كَوْلُكَ : ([أَنَا] قَائِلٌ [فِي الْمَكَانِ الَّذِي أَنْتَ] قَائِلٌ فِي [إِنَّهُ] حَسَنٌ)<sup>(٥)</sup> ، فَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ مِنَ الْقَيْلُوَةِ<sup>(٦)</sup> ، وَالثَّانِي مِنَ الْقَوْلِ ، وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ كَوْلُكَ : (لُذْتُ

(١) سورة طه ، من آية (٧٢) .

(٢) قائل البيت هو لَبَيدُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَامِرِي وَهُوَ شَاعِرٌ مُخْضَرٌ ، كَانَ أَحَدَ الشُّعُرَاءِ الْفَرَسَانِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَعْلُوقَاتِ . (تَتَطَرَّفُ تَرْجِيْتُهُ فِي : جَمِيْرَةُ أَشْعَارِ الْعَربِ ٢٠٣/١ ، وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْشِعْرُ وَالشِّعْرَاءُ ٢٧٤/١ ، وَالْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ ٢٦٤ ، وَالْأَغْنَانِي ٣٦١/١٥) . وَالبيت فِي دِيْوَانِهِ ٩٠ ، وَفِي شِرْحِ دِيْوَانِهِ ٨٣ .

(٣) زِيَادَةُ يَسْتَقِيمٍ بِهَا الْمَعْنَى .

(٤) فِي الْأَصْلِ : "اخْتَلَفَ" وَقَدْ أَثْبَتُ مَا يَسْتَقِيمُ بِهِ الْمَعْنَى ؛ إِذَا إِنَّهُ يُمْثِلُ لَذَلِكَ بِمَثَالٍ اتَّفَقَ فِي لِفْظِ (قَائِلٌ) وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَذَكُرُ عَكْسُ الْحَالَةِ الْأُولَى وَهِيَ اتَّفَاقُ الْمَعْنَى وَاخْتَلَافُ الْلِفْظِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : "قَائِلٌ فِيمَا قَائِلٌ فِي حَسَنٍ" وَمَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةُ يَسْتَقِيمٍ بِهَا الْمَعْنَى الْمَثَالِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : "الْقَيْلُوَةُ" تَحْرِيفٌ .

بِالَّذِي اسْتَجَرَتْ بِهِ ) فَالْمَعْنَى وَاحِدٌ وَاللُّفْظُ مُخْتَلِفٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : ( مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ عَلَيْهِ ) لَاخْتِلَافٌ حَرْفٌ الْجَرِّ .

وَأَمَّا الْمَوْصُولَاتُ الْحَرْفِيَّةُ فَهِيَ : ( أَنْ ) مُخْفَفَةٌ وَ( أَنْ ) مُشَدَّدةٌ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِيهِمَا ، وَ( كَيْ ) وَ( مَا ) وَ( لَوْ ) وَ( الَّذِي ) ، فَالثَّلَاثُ الْأُولُ مُتَفَقٌ عَلَيْهَا ، وَاخْتِلَافٌ فِي الثَّلَاثِ الْآخِيرَةِ <sup>(١)</sup> .

وَمَعْنَى كُونَ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَوْصُولَةً : أَنَّهَا تُقْدَرُ مَعَ صِلَتِهَا بِالْمُصْدَرِ ، فَإِذَا قُلْتَ : / ١٧

/ ( أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ ) فَالْتَّقْدِيرُ : أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَوَاقيِ .

وَجَمِيعُ هَذِهِ الْحُرُوفِ السَّتَّةِ تَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَفِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَفِي مَوْضِعِ جَرٍ إِلَّا ( كَيْ ) فَإِنَّهَا فِي الإِعْرَابِ عَلَى حَالٍ وَاحِدٍ ، إِنْ كَانَتْ مَعَهَا [ الْلَّامُ ] <sup>(٢)</sup> كَقَوْلَكَ : ( جِئْتُكَ لَكَيْ تُكْرِمِنِي ) تَعْنِي أَنَّهَا الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَكَانَتْ هِيَ وَالْفَعْلُ الْمَنْصُوبُ بِهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍ ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا ( الْلَّامُ ) ، احْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ حَرْفُ جَرٍ أَوْ مَصْدَرِيَّةً <sup>(٣)</sup> ، فَإِذَا قُلْتَ : ( جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمِنِي ) ، فَعَلَى أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍ نُضِمِّرُ

(١) وَقْعُ الْاِخْتِلَافِ فِي ( مَا ) وَ( لَوْ ) وَ( الَّذِي ) ، فَقُدْ خَالِفُ فِي عَدَّ ( مَا ) مَصْدَرِيَّةً : الْمَازِنِيُّ وَالسَّهِيلِيُّ وَابْنِ السَّرَاجِ وَالْأَخْفَشِ ، وَذَهِبُوا إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ فَتَفَتَّهُ إِلَى ضَمِيرٍ . يَنْظَرُ : مَعَانِي الْأَخْفَشِ ٣٣٩/٢ وَ ٣٦١ ، وَابْنِ عَصْفُورِ ٤٥٧/٢ وَابْنِ الْقَوَاسِ ٦٩٩/١ وَشَرْحِ الْكَافِيَّةِ ٤٢/٢ ، وَرَصْفِ الْمَبَانِيِّ ٣٨١ ، وَالْجَنِيِّ الدَّانِيِّ ٣٣٢ ، وَالْأَرْتَشَافِ ٥١٩/١ ، وَالْمَغْنِيِّ ٤٠٢ ، وَابْنِ عَقِيلِ ١٤٩/١ ، وَالْمَهْمَعِ ١٤٩ وَ ٢٧٩ وَ ٢٨١ ، وَحَاشِيَةِ الصَّبَانِ ١٧٦ . وَأَمَّا ( لَوْ ) فَقُدْ أَثْبَتَ مَصْدَرِيَّتَهَا الْفَرَاءُ وَالْفَارَسِيُّ وَالْتَّرِيزِيُّ وَأَبْوَ الْبَقَاءِ الْعَكْرِيُّ وَتَعَبُّهُمْ أَبْنَى مَالِكٍ ، فَلَا تَعْتَاجُ - إِلَى جَوَابٍ ، وَمَنْعِ ذَلِكَ الْجَمْهُورِ . يَنْظَرُ : إِمَلَاءُ مَا مِنْ بِالرَّحْمَنِ ٥٣/١ وَ ٥٧ وَ ٢٦٦/٢ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ٣٠٢/١ فَمَا بَعْدُهَا ، وَالْجَنِيِّ الدَّانِيِّ ٢٨٨ ، وَالْأَرْتَشَافِ ٥١٨/١ وَالْمَغْنِيِّ ٣٥٠ ، وَشَرْحِ التَّصْرِيفِ ٢٥٥/٢ وَالْمَهْمَعِ ١٤٩ وَ ٢٨٠ . وَأَمَّا ( الَّذِي ) فَذَهَبَ يُونِسُ وَالْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ وَابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّهَا قَدْ تَقْعُ مَوْصُولًا حَرْفًا ، فَتَوَوَّلُ بِالْمُصْدَرِ ، وَمَنْعِ الْجَمْهُورِ ذَلِكَ . يَنْظَرُ : مَعَانِي الْفَرَاءِ ٣٦٥/١ وَ ٤٤٦ ، وَالْتَّسْهِيلِ ٣٧ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ٢٦٥/١ وَمَا بَعْدُهَا ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ٦٩٢/١ ، وَالْأَرْتَشَافِ ٥٢١/١ ، وَالْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٤/٢٥٥ ، وَأَوْضَعِ الْمَسَالِكِ ١٣٧/١ ، وَشَرْحِ التَّصْرِيفِ ١٣٠ وَ ١٣١ ، وَالْمَهْمَعِ ١٤٩ وَحَاشِيَةِ الصَّبَانِ ١٧٥ .

(٢) زِيَادَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ . يَنْظَرُ : شَرْحِ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ٣٠٥/١ وَ ٣٠٥/٢ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَّةِ ٢٣٩/٢ .

(٣) فِي ( كَيْ ) ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ : الْأُولُ : أَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌ دَائِمًا ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْأَخْفَشِ ، وَالثَّانِي : أَنَّهَا نَاصِبَةٌ لِلفَعْلِ دَائِمًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَرْفٌ جَرٌ ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْكُوفَيْنِ ، وَالثَّالِثُ : أَنَّهَا قَدْ تَكُونَ حَرْفٌ جَرٌ ضَمِيرًا بَعْدُهَا ( أَنْ ) ، وَقَدْ تَكُونَ نَاصِبَةٌ لِلفَعْلِ بِنَفْسِهَا ، فَإِذَا تَقْدَمَتْهَا ( الْلَّامُ ) فَهِيَ نَاصِبَةٌ لَا غَيْرَ ، وَإِذَا جَاءَتْ بَعْدُهَا ( أَنْ ) فَهِيَ جَارَةٌ لَا غَيْرَ ، وَهَذَا مَذَهَبُ الْبَصَرِيَّيْنِ . يَنْظَرُ : شَرْحِ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ٣٠٥/١ وَ ٣٠٥/٢ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَّةِ ٢٣٩/٢ وَ ٢٣١/١ ، وَالْبَسِطِ ٢٣١/١ ، وَالْجَنِيِّ الدَّانِيِّ ٢٦٤ ، وَيَنْظَرُ كَذَلِكَ صَفَحةُ ٢٦٨ مِنْ هَذَا الْكَلَابِ .

بعدها (أن)، وإن كانت هي المصدرية كانت الناصبة بنفسها، ف تكون مع الفعل مسؤولة بال المصدر في موضع المفعول من أجله، فعل كل تقدير لا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به.

وأما صلات هذه الحروف، فاعلم أن (أن) المخففة توصل بالفعل الماضي وبال مضارع، ولا توصل ب فعل الأمر على الصحيح<sup>(١)</sup>، وأما قوله : (كَبَّتْ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ)، فـ (أن) فيه زائدة، ولا توصل ب فعل غير متصرف، وأما قوله تبارك وتعالى : ﴿وَأَنَّ لَيْسَ لِإِلَهَ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى : ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقْرَبَ أَجَلَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، فـ (أن) فيهما هي المخففة من الثقلة لا الموصولة، وإذا كانت موصولة فهي الناصبة لل فعل، ولا تدخلها الظرفية خلافاً للزمخشري<sup>(٤)</sup>، قوله مردود. وأما (أن) بالتشديد، فتوصل باسمها وخبرها، فلا تكون صلتها إلا جملة اسمية، ويحذف حرف الجر مع (أن) و (أن) كثيراً إلا أن يطرأ من ذلك لبس، مثل أن يكون الفعل محتملاً للتعدية بحرف الجر مختلفي المعنى كـ (رغبت)، فإنك تقول : (رغبت فيك) فمرادك : حبه، و (رغبت عنك)

(١) ذهب جمهور النحوين إلى أن (أن) المخففة توصل بالفعل المتصرف ماضياً ومضارعاً وأمراً، ونص سيبويه وغيره على وصلها بالأمر، واستدلوا على أنها مع الأمر مصدرية بدخول حرف الجر عليها؛ لأن حرف الجر لو كان زائداً لا يدخل إلا على اسم أو مؤول به. وذهب أبو حيان والرضي إلى أنها لا توصل به، وأن جميع ما استدلوا به على أنها توصل بالأمر يتحمل أن تكون فيه تفسيرية، وأما ما حكاه سيبويه فـ (الباء) فيه زائدة، واستدلا بدللين رد عليهما ابن هشام في المغني. ينظر : الكتاب ١٦٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣٥٥ ، وشرح الكافية ٢/٣٨٦ ، والارتفاع ١/٥١٨ و ٢/٣٨٧ ، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٣ ، والجني الداني ٢١٦ ، والمغني ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ ، وابن عقيل ١/١٣٨ ، وشرح التصريح ١/١٣٠ ، والهمم ١/٢٧٩ ، وحاشية الصبان ١/١٧٥ .

(٢) سورة النجم، من آية (٣٩) .

(٣) سورة الأعراف، من آية (١٨٥) .

(٤) هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، حار الله أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأداب، توفي سنة (٥٣٨ هـ). ومن آثاره : الكشاف والمفصل والفائق والمقامات وغيرها. نظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٩/١٢٦ ، ووفيات الأعيان ٥/١٦٨ ، وإشارة التعين ٣٤٥ . ينظر : الكشاف ١/٣٨٨ و ٥٥٣ ، و ٣/٤٢٤ . وقد رد عليه كثير من النحوين وقالوا إن (أن) للتعليل في الآيات التي استدل بها. ينظر : شرح التسهيل ١/٢٢٥ ، والارتفاع ١/٥٢٠ ، والجني الداني ٣٣٠ ، والمغني ٤٠١ ، وتعليق الفرائد ٢/٢٧٧ ، والهمم ١/٢٨٢ .

وَمُرَادُكَ : عَكْسُ الْحَبَّةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : (رَغْبَتُ فِي أَنْ تَقُومَ) أَوْ (فِي أَنْكَ قَائِمٌ) لَمْ يَجُزْ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ لِمَا يَطْرأُ مِنَ اللَّبْسِ فِي الْمَعْنَى .

وَأَمَّا (كَيْ) فَلَا تَوْصِلُ إِلَّا بِفَعْلٍ مُضَارِعٍ ، وَأَمَّا (مَا) فَتُوَصِّلُ بِالْفَعْلِ الْمَاضِي  
وَالْمُضَارِعِ وَالْجَمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ<sup>(١)</sup> فَتَقُولُ : (أَعْجَبَنِي مَا / صَنَعْتَ) وَ (مَا تَصْنَعُ<sup>(٢)</sup>)  
وَ (مَا أَنْتَ صَانِعٌ) ، وَتَدْخُلُهَا الظَّرْفِيَّةُ إِذَا أَرِيدَ بِهَا الْوَقْتُ ، وَمَنْ أَنْكَ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ  
مَرْدُودٌ<sup>(٣)</sup> ، وَكَذَلِكَ مِنْ زَعْمِ أَنَّهَا اسْمٌ<sup>(٤)</sup> .

وَأَمَّا (لَوْ) فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَكُونُ مَصْدِرِيَّةً فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ<sup>(٥)</sup> ، وَأَكْثَرُ مَا  
يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا مَا تَقْدَمَهَا مَا يَدْلِلُ عَلَى التَّمْنِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَوَكُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمَلُ  
الْفَسَنَةَ﴾<sup>(٦)</sup> ، فَقَدْ يُدِيرُهَا هُنَا بِالْمُصْدِرِ ، فَالْمَعْنَى : يَتَمَنَّ أَحَدُهُمْ تَعْمِيرَهُ ، وَهِيَ  
كَثِيرَةٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَقَدْ تَأْتِي مَصْدِرِيَّةً دُونَ تَمَنٍ كَقَوْلِ قُتَيْلَةَ بَنْتِ النَّضْرِ بْنِ  
الْحَارِثِ أَوْ أَخْتِهِ ، تُخَاطِبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ قُتِلَ النَّضْرُ صَبَرًا

(١) في وصل (ما) بالجملة الاسمية خلاف، فمذهب سيبويه والجمهور أنها لا توصل بالجملة الاسمية، وأجاز الكوفيون ذلك ويعهم قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف . ينظر : الكتاب /٢ ، ومعاني الفراء /٤٠٠ ، إملاء ما من به الرحمن /١٢٤ ، وشرح الجزوية /٦١٣ /٢ ، وابن عصفور /١٨١ ، وشرح الكافية /٣٨٦ /٢ ، والبساط /٢٨٩ ، ورصف المباني /٣٨٠ ، والبحر الخيط /٦ ، والارتفاع /٥٢٠ ، وتوضيح المقاصد /٢٠٣ ، وابن عقيل /١٣٩ ، وتعليق الفرائد /٢٧٩ /٢ ، والجمع /٢٨١ /١ .

(٢) في الأصل : " تصح " تحريف .

(٣) ينظر المغني ٤٠٠ و ٤٠١ .

(٤) ذهب الأخفش والمازني والسهيلي وابن السراج إلى أنها اسم ففتقر إلى ضمير ، وقد تُسَبِّ هذا القول أيضًا إلى المبرد ولكن الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة بين عدم صحة ذلك عند تحقيقه كتاب المقتضب واستدل بكلام المبرد نفسه . ينظر : معانى الأخفش /٢٣٩ و ٣٦١ ، والمقتضب /٣ و ٢٠٠ /٤ و ٤٢٧ ، وابن عصفور /٤٥٧ /٢ ، وابن القواص /٦٩٩ ، وشرح الكافية /٤٢ /٢ ، ورصف المباني /٣٨١ ، والجني الداني /٣٣٢ ، وتوضيح المقاصد /٢٠٤ /١ ، والارتفاع /٥١٩ ، والمغني ٤٠٢ ، وتعليق الفرائد /٢٧٨ ، والجمع /٢٧٩ و ٢٨١ .

(٥) أثبت مصدريتها الفراء والفارسي والتبريزى وأبو البقاء العكربى ويعهم ابن مالك ، ومنع ذلك الجمهور . ينظر : إملاء ما من به الرحمن /١ /٥٣ و ٥٧ و ٢٦٦ /٢ ، وشرح الكافية الشافية /٣٠٢ /١ وما بعدها ، والجني الداني /٢٨٨ ، والارتفاع /٥١٨ /١ ، والمغني ٣٥٠ ، وشرح التصریح /٢٥٥ /٢ ، والجمع /٢٧٩ /١ و ٢٨٠ .

(٦) سورة البقرة ، من آية (٩٦) .

يَوْمَ بَدْرٍ<sup>(١)</sup> :

### ١٣- مَا كَانَ ضَرَكَ لَوْ مَنَّتْ وَرُبَّماً مِنَ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

و (لَوْ) هُنَا مَصْدِرِيَّةٌ وَلَمْ يَتَقْدِمْهَا تَمْنٌ ، فَالْتَّقْدِيرُ : مَا كَانَ ضَرَكَ مِنْكَ عَلَيْهِ ، فَهِيَ فِي مَوْضِعٍ رَفِيعٍ بِالْفَاعِلِيَّةِ<sup>(٢)</sup> ، وَتُوَصَّلُ (لَوْ) الْمَصْدِرِيَّةُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِيِّ وَالْمَضَارِعِ ، وَلَا تُوَصَّلُ بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ .

وَأَمَّا (الَّذِي) فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَكُونُ مَصْدِرِيَّةً ، وَكُلُّ مَا اسْتَدَلُوا بِهِ قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ الْوَاضِعِ ، وَمَنْ قَالَ بِمَصْدِرِيَّتِهَا<sup>(٣)</sup> جَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَخُضْمُ كَلَذِي خَاصُوا ﴾<sup>(٤)</sup> وَقَدْرُهُ : وَخُضْمُ كَخَوْضِهِمْ ، وَلَا حَاجَةٌ لِهَذَا التَّقْدِيرِ ، فَإِنَّ جَعَلَهَا مَوْصُولَةً بِمَعْنَى : الَّذِينَ وَاضَّعُوا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ عَلَى (الَّذِينَ)<sup>(٥)</sup> . وَإِذَا سُلِّمَ أَنَّ (الَّذِي) مَصْدِرِيَّةً ، فَتُوَصَّلُ بِمَا يُوَصَّلُ بِهِ (الَّذِي) مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ وَالْمَضَارِعِ وَالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ .

وَهَذَا آخِرُ مَا لَحَصَنَاهُ فِي الْمَوْصُولَاتِ وَأَحْكَامِهَا الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا ، وَأَمَّا مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَرَّضَ فِيهِ لِلْأَلْفِ

(١) الْبَيْتُ لِقُيُّلَةَ بْنِ النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَسْدِيَّ ، وَقِيلَ أَخْتَهُ . (تَنْظَرُ تَرْجِمَتِهِ فِي : الْمِهْجَجِ ١٣٤ ، وَالْمَرْزُوقِيِّ ٩٦٦/٢) ، قَالَتْهُ ضَمِّنَ أَيَّاتٍ هَا تَخَاطِبُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ قُتِّلَ أَبَاهَا صِرَاطًا بِالصَّفَرَاءِ بَعْدَ أَنْ انْصَرَفَ مِنْ غَزْوَةِ بَدْرٍ . وَسَبَبَ قُتْلَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَبَاهَا ، أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ أَخْبَارَ الْعَجْمِ عَلَى الْعَرَبِ وَيَقُولُ : "مُحَمَّدٌ يَأْتِيكُمْ بِأَخْبَارِ عَادٍ وَثَوْدٍ ، وَأَنَا آتِيَّكُمْ بِخَيْرِ الْقِيَاصِرَةِ وَالْأَكَاسِرَةِ" ، يَرِيدُ بِذَلِكَ أَذْيَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقِيلَ إِنَّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ حِينَ سَعَى هَذِهِ الْأَيَّاتِ : "لَوْ بَلَغْنِي هَذَا الشِّعْرُ قَبْلِ قُتْلِهِ لَمْنَتْ عَلَيْهِ" . وَالشَّاهِدُ فِي : سِيرَةِ ابْنِ هَشَامٍ ٤٥/٣ ، وَالْحَمَاسَةِ ٤٥/٣ ، وَالْأَغَانِيِّ ١٩/١ ، وَالْمَرْزُوقِيِّ ٩٦٦/٢ ، وَالتَّبَرِيزِيِّ ١٥/٣ ، وَمَعْجمِ الْبَلَدَانِ ٩٤/١ ، وَاللُّسْانِ (غَيْظٌ) ٤٥٠/٧ ، وَعَيْنِ الْأَثْرِ ٣٤٩/١ ، وَالْأَرْتَشَافِ ٥١٩/١ ، وَالْجَنْيِ الدَّانِيِّ ٢٨٨ ، وَالْمَغْنِيِّ ٣٥٠ ، وَالْعَيْنِيِّ ٤٧١/٤ ، وَشَرْحِ السِّيوْطِيِّ ٦٤٨/٢ ، وَحَاشِيَةِ الصِّبَانِ ١٧٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : "بِالْفَاءِ عَلَيْهِ" تَحْرِيفٌ .

(٣) ذَهَبَ يُونُسُ وَالْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ وَابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ (الَّذِي) قَدْ تَقَعُ مَوْصُولًا حَرْفِيًّا ، فَتَوَوَّلُ بِالْمَصْدِرِ ، وَمَنْعِ ذَلِكَ الْجَمْهُورِ . يَنْظَرُ : مَعْنَى الْفَرَاءِ ١/٣٦٥ وَ٤٤٦ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ١/٢٦٥ ، وَالْتَّسْهِيلِ ٣٧ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ١/٦٩٢ ، وَالْأَرْتَشَافِ ١/٥٢١ ، وَالْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٤/٢٥٥ ، وَالْمَهْمَعِ ١/٢٨٥ ، وَحَاشِيَةِ الصِّبَانِ ١/١٧٥ .

(٤) سُورَةُ التُّوْبَةِ ، مِنْ آيَةِ (٦٩) .

(٥) يَنْظَرُ : صَفَحةٌ ٤٤ .

واللام ، وأما المضاف فسيأتي في باب الإضافة<sup>(١)</sup> .

### [المعروف بالألف واللام]<sup>(٢)</sup>

قوله :

وَقِيلَ لَا تَعْرِفَ مِنْ (أَلْ) فِي الْأَلْفِ إِذْ يُوجَدُ التَّعْرِيفُ حِينَ يُنْحَذَفُ<sup>(٣)</sup>

١٨ / بـ / نبّهك في هذا البيت على الألف واللام التي هي للتعرّيف ، هل الألف واللام هم المعرفان ، أم المعرف هو اللام وحده والألف زائدة فلا حظ لها في التعريف ، وإنما هي زائدة جلبت للابتداء بها بعد وضع اللام ، وعلى القول الأخير نص في البيت ، وفهم القول الآخر منه .

واستدل في البيت على أن اللام هي المعرفة وحدها بقوله : "إذ يُوجَدُ التَّعْرِيفُ حِينَ يُنْحَذَفُ" أي : حين يُنْحَذَفُ الألف ، فلو كان لها حظ في التعريف لذهب التعريف بذهابها كقوله : (مررت بالغلام) ، فقد ذهب الألف في الوصل ، وبقي الاسم معرفا بلا خلاف .

واعلم أن الألف واللام اختلفوا فيها<sup>(٤)</sup> : فجمهور النحوين على ما نصه في البيت بأن اللام هي المعرفة ، ولا حظ للألف في التعريف ، إنما هي محلوبة للابتداء بها إذ اللام ساكنة<sup>(٥)</sup> . قال الأستاذ ابن أبي

(١) ينظر : باب الإضافة .

(٢) زيادة أضفتها لتتصفح أقسام الباب .

(٣) في "م" لودحة (٤٦ / بـ) .

(٤) ينظر الخلاف حول هذه المسألة في : الكتاب ٣٢٤/٣ و ٤/٤ و ١٤٧ و ٢٢٦ ، والمقتضب ٢٢١/١ و ٣٨٨ ، ومعاني الحروف ٦٩ ، وسر الصناعة ٣٣٣/١ ، والمفصل ٣٢٦ ، وأسرار العربية ٣٤٤ وما بعدها ، وابن عصفور ٥٥٥/٢ ، والتسهيل ٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣١٩/١ ، وابن القوايس ٧٢٣/١ ، وشرح الكافية ١٣٠/٢ وما بعدها ، ووصف المباني ١٥٨ ، والارتفاع ٥١٣/١ ، والجني الداني ١٩٢ وما بعدها ، وأوضاع المسالك ١٧٩/١ ، والمساعد ١٩٥/١ .

(٥) هذا مذهب المتأخرین من النحاة ، وقد نسب كذلك لسيبویه ، ورد على ذلك بأن سیبویه عَدَ حرف التعريف في الحروف الثانية ، فهو عنده ثانٍ وليس أحادیا . ينظر : الكتاب ٤/٤ ، ومعاني الحروف ٦٩ ، والمفصل ٣٢٦ ، وأسرار العربية ٣٤٤ و ٣٤٥ ، والتسهيل ٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣١٩/١ ، وابن القوايس ٧٢٣/١ ، وشرح الكافية ١٣٠/٢ وما بعدها ، والارتفاع ٥١٣ ، والجني الداني ١٣٨ و ١٩٣ وما بعدها ، وأوضاع المسالك ١/١٧٩ ، والمساعد ١٩٥/١ ، والمجمع ٢٧٢/١ وما بعدها .

الرَّبِيع<sup>(١)</sup> : "إِلَى هَذَا ذَهَبَ الْحَقُّوْنَ" ، فَأَدَاءُ التَّعْرِيفِ عَلَى هَذَا مَوْضُوعَةَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَيُنْبَغِي أَنْ يُعْبَرَ عَنْهَا بـ (اللَّام) وَلَا يُعْبَرَ عَنْهَا بـ (الْأَلْفِ وَاللَّام) وَلَا بـ (الْأَلْ). إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَدْخَلٌ فَيُؤْتَى وَضْعُ هَذِهِ الأَدَاءِ .

**القولُ الثَّانِي :** أَنَّ الْأَلْفَ مَحْسُوبَةً فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ، غَيْرُ مَحْسُوبَةٍ فِي إِفَادَةِ الْمَعْنَى الَّذِي وُضَعَتْ لَهُ الْكَلْمَةُ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ الْأَلْفُ الْوَصْلُ الَّذِي فِي قَوْلِكَ : (اشْتَرَى) وَنَحْوُهُ ، فَإِنَّهَا مَحْسُوبَةٌ فِي عَدَدِ حُرُوفِ الْكَلْمَةِ ، وَلَذِكَ حَكْمَنَا عَلَيْهَا بِأَنَّهَا خُمَاسِيَّةٌ ، غَيْرُ مَحْسُوبَةٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لَأَنَّ الْحُرُوفَ الْأَصْوَلَ هِيَ الدَّالَالَةُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَلَوْ لَمْ تُحْسَبِ الْأَلْفُ فِي عَدَدِ حُرُوفِ الْكَلْمَةِ لَزِمَنَا أَنْ نَقُولَ أَنَّ الْفَعْلَ هَاهُنَا رَبِاعِيٌّ ، وَلَلزِمَنَا أَنْ نَضَمَّ أَوْلَ الْمَضَارِعَ مِنْ (اشْتَرَى) ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ . وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْبَرَ عَنْهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا لَوْ قِيلَ لَكَ : مَا حُرُوفُ (اشْتَرَى) ؟ لَقُلْتَ : الْأَلْفُ وَشِينٌ وَتَاءٌ وَرَاءٌ وَالْأَلْفُ ، وَهَذَا القَوْلُ هُوَ الَّذِي نَسَبَهُ ابْنُ مَالِكٍ لِسِيبَوِيَّهِ<sup>(٢)</sup> .

**القولُ الثَّالِثُ :** أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ فِي (الْأَلْ) هَمْزَةَ قَطْعٍ / مَحْسُوبَةٌ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ وَفِي إِفَادَةِ الْمَعْنَى ، وَنَسَبَ ابْنُ مَالِكٍ هَذَا القَوْلَ لِلْخَلِيلِ<sup>(٣)</sup> ، وَنَسَبَهُ غَيْرُهُ لَابْنِ كَيْسَانَ<sup>(٤)</sup> .

وَصَحَّحَ الأَسْتَاذُ أَبُو الْحَجَاجِ ابْنُ مَعْزُوزٍ - بِزَايِنٍ - الْأَنْدَلُسِيُّ<sup>(٥)</sup> الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ، وَخَطَطَ مَنْ قَالَ بَغَيْرِهِ ، وَقَالَ : "فَهِمُوا كَلَامَ سِيبَوِيَّهَ فَهُمْ سُوءٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ سِيبَوِيَّهَ

(١) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع الأموي الإشبيلي ، إمام النحو في زمانه ، توفي سنة (٦٨٨ هـ) . ومن آثاره : شرح كتاب سيبويه وشرح الجمل والإفصاح في شرح الإيضاح . (تنظر ترجمته في : إشارة التعين ، ١٧٤ ، والإحاطة ٢٨٩/١ و ٧٧/٣ و ٩٣ و ٨١ ، وغاية النهاية ٤٨٤/١ ، وبغية الوعاء ٣١٩) .

(٢) ينظر : التسهيل ٤٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٣/١ وما بعدها ، وشرح الكافية الشافعية ٣١٩/١ . ونسب هذا القول لسيبوه أيضاً المراديُّ وابنُ هشام وابنُ عقيل ، ينظر : الحنفي الداني ١٩٢ وما بعدها ، وأوضع المسالك ١٧٩/١ ، وشرح قطر الندى ١٢٠ ، والمساعد ١٩٥/١ .

(٣) ينظر : التسهيل ٤٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٣/١ و ٢٥٤ ، وشرح الكافية الشافعية ٣١٩/١ .

(٤) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن ، المعروف بابن كيسان . عالم بالعربية نحوً ولغة ، وأخذ عن السيرد وثعلب ، وتوفي سنة (٢٩٩ هـ) ، ومن مصنفاته : (تلقيب القوافي وتلقيب حر كاتها) و (المذهب) و (غريب الحديث) وغيرها . (تنظر ترجمته في : الفهرست ١٢٠ ، وإنباء الرواة ٥٧/٣ ، والشذرات ٢٣٢/٢) ينظر : ابن كيسان النحوبي (رسالة ماجستير) ٢٧٥ ، وقد نسبَ هذا القول لابن كيسان ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٥/٢ ، وأبو حيان في الارتفاع ٥١٣/١ ، والمراديُّ في الحنفي الداني ١٣٨ ، وابنُ هشام في شرح قطر الندى ١٢٠ ، والسيوطى في الهمجع ٢٧١/١ .

(٥) هو أبو الحاج يوسف بن معزوز القيسي ، عالم بالعربية ، من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس ، مات سنة (٦٢٥ هـ) ، ومن مصنفاته : شرح الإيضاح للفارسي ، والتبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه (تنظر ترجمته في : بغية الوعاء ٤٢٤ ، وكشف الظنون ٢١٢/١ و ١٧٧٦/٢) .

ذَكَرَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ شَبَهَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بـ (قد) <sup>(١)</sup> أَرَادَ : أَنَّهَا كَلِمَةٌ مُنْفَصَلَةٌ عَنِ الْكَلِمَةِ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَانْفَصَالَ (قد) عَنِ الْفَعْلِ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُرِدْ تَشْبِيهَهَا فِي أَنَّ الْأَلْفَ أَصْلٌ ، فَتَكُونُ هَمْزَةٌ قَطْعٌ كَفَافٌ (قد) ، وَلَا أَنَّهَا مَحْسُوبَةٌ فِي عَدَدِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ لَا فِي إِفَادَةِ الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَشْبِيهَهَا فِي مُجَرَّدِ انْفِصَالِهَا عَنِ الْكَلِمَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا ، فَتَبَهَ لِذَلِكَ " .

وَأَمَّا أَقْسَامُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَهِي سَبْعَةُ أَقْسَامٍ : لِلْجِنْسِ ، وَلِلْعَهْدِ ، وَلِلْمَسْحِ الصَّفَةِ ،  
وَلِلْغَلَبَةِ ، وَرَائِدَةَ ، وَعِوضَ ، وَمَوْصُولَةَ .  
ثُمَّ إِنَّ الْجِنْسِيَّةَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

نَوْعٌ يُرِادُ بِهِ اسْتِغْرَاقُ أَفْرَادِ الْجِنْسِ ، لَا الْجَمْعُ مِنْ حِيثُ هُوَ مَجْمُوعٌ ، وَهِيَ الَّتِي  
تَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا (كُلُّ) حَقِيقَةً ، كَقُولَكَ : (الرَّجُلُ يُشَبِّهُ رَغِيفًا) ، أَيْ : كُلُّ  
فَرِيدٍ مِنْ أَفْرَادِ رَجُلٍ يُشَبِّهُ رَغِيفًا ، فَوَضْعُ (كُلُّ) هَاهُنَا مَوْضِعُ (اللَّامِ) حَقِيقَةً .  
النَّوْعُ الثَّانِي : أَنْ يُرِادَ بِهَا اسْتِغْرَاقُ خَصَائِصِ الْجِنْسِ كَقُولَكَ : (زَيْدُ الرَّجُلُ) ، أَيْ : زَيْدٌ هُوَ  
الْجَامِعُ لِخَصَائِصِ الرُّجُولَيَّةِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ رَجُلٌ إِلَّا لَهُ ، وَتُسَمَّى هَاهُنَا : لَامُ الْكَمَالِ ،  
وَتُعْرَفُ بِأَنَّ (كُلًا) لَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا إِلَّا مَحَازًا ، فَإِنَّ إِطْلَاقَ (كُل) بِهَذَا الْمَعْنَى مَحَازٌ .

النَّوْعُ الثَّالِثُ : أَنْ يُرِادَ بِهَا حَقِيقَةُ الْجِنْسِ مِنْ حِيثُ هِيَ حَقِيقَتُهُ ، لَا بِالنَّظَرِ إِلَى صَفَةٍ وَلَا  
أَفْرَادٍ كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فَمُرَادُهُ تَعَالَى أَنَّهُ خَلَقَ مِنْ  
حَقِيقَةِ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍ ، لَا أَنَّهُ خَلَقَهُ مِنْ كُلِّ الْمَاءِ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ (كُلًا) لَا  
يَصْلُحُ هَاهُنَا / لَا حَقِيقَةً وَلَا مَحَازًا <sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا الْعَهْدِيَّةُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ أَيْضًا :

عَهْدِيَّةٌ بِالذِّكْرِ ، وَهُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَذْكُورٌ نَكِرَةً ، ثُمَّ تَأْتِي بِعْدِهِ بِمَعْرُوفٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ  
إِحَالَةً عَلَى الْمَذْكُورِ المُتَقَدِّمِ كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْ فِرْعَوْنَ سُولًا﴾ . فَعَصَى

(١) ينظر الكتاب ٣٢٤/٣ .

(٢) سورة الأنبياء ، من آية (٣٠) .

(٣) وقد اختلوا في هذا القسم ، فقيل : هو راجع إلى العهدية ، وقيل : راجع إلى الجنسية ، وقيل : قسم برأسه . ينظر : الجنى الداني ١٩٤ .

فرعونُ الرَّسُولِ ﷺ<sup>(١)</sup>.

**الثاني** : عَهْدِيَّةٌ فِي الْذَّهْنِ ، وَهُوَ أَلَا يَتَقدِّمُ مَذْكُورٌ كَقَوْلَكَ لِمَنْ تُخَاطِبُهُ : ( جَاءَ الْعَبْدُ ) ، فـ ( العَبْدُ ) مَعْهُودٌ فِي الْذَّهْنِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمُخَاطَبِ ، وَلَمْ يَتَقدِّمْ لَهُ ذِكْرٌ .

**الثالث** : عَهْدِيَّةٌ بِالْحُضُورِ<sup>(٢)</sup> كَقَوْلَكَ : ( هَذَا الرَّجُلُ ) ، فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي ( الرَّجُلِ ) لِلْعَهْدِ بِاعتِبَارِ الْحُضُورِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشَارُ إِلَى لَمْعَيْنِ مَعْلُومٍ حَاضِرٍ .

فَهَذِهِ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ ، ثَلَاثَةٌ فِي الْجِنْسِيَّةِ ، وَثَلَاثَةٌ فِي الْعَهْدِيَّةِ ، وَتَجْتَمِعُ مِنْهَا خَمْسَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> ، فَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ لَا سْتِغْرَافٍ الْأَفْرَادُ ، أَيْ : جَمِيعُ أَفْرَادِ الْحَمْدِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَا سْتِغْرَافٍ خَصَائِصُ الْجِنْسِ ، أَيْ : جَمِيعُ خَصَائِصِ الْحَمْدِ إِنَّمَا هِيَ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِتَعْرِيفِ حَقِيقَةِ الْجِنْسِ ، أَيْ : حَقِيقَةُ الْحَمْدِ إِنَّمَا هِيَ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ فِي الْذِكْرِ ، أَيْ : الْحَمْدُ الَّذِي جَرَى ذِكْرُهُ بَيْنَ الْخَلَاقِ إِنَّمَا هُوَ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ الْذِهْنِيِّ ، أَيْ : الْحَمْدُ الْحَاضِرُ فِي الْأَذْهَانِ إِنَّمَا هُوَ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ الْجِنْسِيَّةِ ، وَنَوْعَانِ مِنَ الْعَهْدِيَّةِ<sup>(٤)</sup> .

وَإِنَّمَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ الَّتِي لِلْمُعْنَى الصِّفَةُ ، فَإِنَّمَا تَدْخُلُ فِي الْأَعْلَامِ الَّتِي تَكُونُ مَنْقُولَةً عَنْ صِفَةٍ أَوْ مَا يُؤْوَلُ بِمَعْنَى صِفَةٍ<sup>(٥)</sup> كَقَوْلَكَ : ( الْعَبَاسُ ) ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ صِفَةٌ سُمِّيَّ بِهَا

(١) سورة المزمل ، آية (١٥) و (١٦) .

(٢) وَقِيلَ : لَا تَقْعُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْعَهْدِيَّةُ بِالْحُضُورِ إِلَّا بَعْدَ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ نَحْوَ : ( جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ ) ، أَوْ ( أَيْ ) فِي النَّدَاءِ نَحْوَ : ( يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ) ، أَوْ إِذَا الْفَجَاهِيَّةِ نَحْوَ : ( خَرَجْتُ إِذَا الْأَسْدُ ) ، أَوْ فِي اسْمِ الرَّمَانِ الْحَاضِرِ نَحْوَ : ( الْآنُ ) - وَفِي هَذِهِ خَلَافَ - ، وَاعْتَرَضَ ابْنُ هَشَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَغْنِي ص ٧٣ بِقَوْلِهِ : "فِي نَظَرٍ ؛ لَأَنَّكَ تَقُولُ لِشَامِ رَجُلٌ بِحُضُرَتِكَ : ( لَا تَشْتَمِ الرَّجُلُ ) فَهَذِهِ لِلْحُضُورِ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ ؛ وَلَأَنَّ الَّتِي بَعْدَ ( إِذَا ) لَيْسَ لِتَعْرِيفِ شَيْءٍ حَاضِرٌ حَالَةُ التَّكَلُّمِ ، فَلَا تَشْبَهِ مَا الْكَلَامُ فِيهِ ؛ وَلَأَنَّ الصَّحِيحَ فِي النَّاخِلَةِ عَلَى ( الْآنُ ) أَنَّهَا زَانِدَةٌ لَأَنَّهَا لَازِمَةٌ " . يَنْظَرُ : الْأَرْتَشَافُ ٤١ / ٥١ ، وَالنَّكْتُ الْمُحْسَانُ ٤٥ ، وَالْجِنْسِيُّ الدَّانِيُّ ١٩٥ ، وَالْمَغْنِي ٧٣ ، وَالْمَعْنَى ٢٧٥ / ١ وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) سورة الفاتحة ، مِنْ آيَةِ (٢) .

(٤) يَنْظَرُ : التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ ٢٢٥ / ١ ، وَالْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ١ / ١٣٣ ، وَالْبَحْرُ الْمُبِيتُ ١ / ١٨ .

(٥) قَبْلَ إِنَّ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الَّتِي تَكُونُ لِلْمُعْنَى الصِّفَةَ تَدْخُلُ عَلَى الْأَعْلَامِ الْمَنْقُولَةِ ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْمَنْقُولِ مِنْ صِفَةٍ كَـ ( الْحَارِثُ ) ، وَعَلَى الْمَنْقُولِ مِنْ مَصْدَرٍ كَـ ( الْفَضْلُ ) ، وَعَلَى الْمَنْقُولِ مِنْ اسْمٍ جِنْسٌ غَيْرُ مَصْدَرٍ كَـ ( الْتَّعْمَانُ ) ، وَقَدْ يُطَلَّقُ عَلَى هَذِهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَنْ هُوَلَاءِ أَنَّهَا لِلْمُعْنَى الصِّفَةِ . أَمَّا الْمَصْنُوفُ فَقَدْ قَالَ بِقَوْلِهِ فِيمَا نُقْلِ مِنْ غَيْرِ الصِّفَةِ أَنَّ يُؤْوَلُ بِالصِّفَةِ ، فَهِيَ عَنْهُ لِلْمُعْنَى الصِّفَةِ فَقَطَ . يَنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصِلِ ٤٣ / ١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ١٣٩ / ١ ، وَالْأَرْتَشَافُ ٥٠٠ / ١ ، وَالْجِنْسِيُّ الدَّانِيُّ ١٩٧ ، وَأَوْضَعُ الْمَسَالِكَ ١٨٣ / ١ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ١٨٤ / ١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيبِ ١٥٢ / ١ ، وَحَاشِيَةُ الصِّبَانِ ١٨٣ / ١ .

وهي (فَعَالٌ) من العُبُوسِ للمُبالغَة ، وكـ (الفَضْلِ) اسمُ رَجُلٍ ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الأَصْلِ صَفَةً ، فَقَدْ يُطْلَقُ الْمَصْدَرُ وَيُرَادُ بِهِ الصَّفَةُ ، وَكـ (النُّعْمَانَ) <sup>(١)</sup> لِلَّدْمٍ ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَامِدًا فَقَدْ يُطْلَقُ وَتُلْحَظُ فِيهِ الْحُمْرَةُ وَهِيَ صَفَةٌ ، فَهَذِهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِنْ أَرْدَتْ أَنْ تُبَنِّهَا عَلَى أَنَّ وَاضِعَ الْعِلْمَ لَحَظَ عِنْدَ وَضْعِهِ أَنْ يَكُونَ / الْمَسَمَّى عَلَى تِلْكَ الصَّفَةِ ، أَتَيْتَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِمُحَا لِلصَّفَةِ فِي الأَصْلِ ، وَإِنْ لَمْ تُرِدِ التَّبَنِيَّةَ عَلَى ذَلِكَ ، أَتَيْتَ بِهِ دُونَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَيَصُحُّ أَنْ تَقُولَ : (الْعَبَاسُ) وَ (عَبَاسٌ) ، وَ (الْفَضْلُ) وَ (فَضْلٌ) ، وَ (النُّعْمَانَ) وَ (نُعْمَانٌ) .

وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ الَّتِي لِلْغَلَبَةِ ، فَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ نَكَرَةِ صِيرَتِهَا مَعْرَفَةً ، ثُمَّ غَلَبَ الاسمُ عَلَى ذَلِكَ الْمَسَمَّى بَعْدَ تَعْرِيفِهِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ حَتَّى صَارَ عَلَمًا بِالْغَلَبَةِ ، وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِحَسْبِ عُرْفِ النَّاسِ ، فـ [العقبة] <sup>(٢)</sup> : (عَقْبَةُ الصَّوَانَ) <sup>(٣)</sup> عِنْدَ أَهْلِ الشَّامِ عَلَمٌ بِالْغَلَبَةِ كـ (عَقْبَةُ أَيْلَة) <sup>(٤)</sup> عِنْدَ الْمَصْرِيِّينَ ، وَكـ (الثَّرِيَا) <sup>(٥)</sup> فِي الْجُجُومِ وَ (الدَّبَرَانَ) <sup>(٦)</sup> ، فَإِنَّهُمَا عَلَمَانِ عَلَى هَذَيْنِ النَّجْمَيْنِ الْمُخْصُوصَيْنِ ، وَكَانَا فِي الأَصْلِ نَكَرَتَيْنِ فَعُرِفُوا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، ثُمَّ صَارَا عَلَمَيْنِ بِالْغَلَبَةِ .

(١) قال الصيّان في حاشيته ١٨٣/١ : " قوله : والنُّعْمَانَ أي : الذي لم يقارن (أَل) وضعه للعلمية ، أما هذا وهو اسم النُّعْمَانَ بن المنذر ملك العرب كما في الشمني ، فليس مما للمح ، وهذا لم يُسمع بدونها ، وعليه يُحمل تمثيل المصنف في شرح التسهيل لما قارنت (أَل) وضعه بالنُّعْمَانَ ". وينظر كذلك : شرح التصريح ١٥٢/١ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) لم تطرق معاجم البلدان ولا معاجم اللغة التي تمكنت من الرجوع إليها إلى ذكر هذا المكان ، ولكن ابن الأثير ذكره في الكامل ٧/٤٤٥ عند حدبه عن القراءة فقال : " فسروا متنصف ذي الحجة حتى قاربوا القadesia ، فنزلوا بالصوان " ، كما ورد ذكره في رحلة ابن بطوطة ص ١١١ حيث قال : " ثم ارتحلنا إلى معان ، وهو آخر بلاد الشام ، ونزلنا من عقبة الصوان إلى الصحراء التي يقال فيها : داخلها مفقود وخارجها مولود " .

(٤) (عَقْبَةُ أَيْلَة) بوزن فَعْلَةٌ : قيل مدينة وقيل قرية بالقرب من مصر . ينظر : معجم ما استعجم ١/٢١٦ ، ومعجم البلدان ١/٢٩٢ ، واللسان (أَلِيل) ١١/٤٠ ، والتاج (عقب) ١/٣٩٥ ، و (أَلِيل) ٧/٢١٨ .

(٥) (الثَّرِيَا) تصغير (الثَّرَوَى) فَعْلَى من الثروة ، اسم نجم ، سُمِّيت بذلك لغزارة نُوئِها ، وقيل لكثرة كواكبها مع صغر مرآتها . ينظر : الفصول ٢٣٣ ، وشرح المفصل ١/٤١ ، واللسان (ثرا) ١٤/١١٢ ، وشرح التصريح ١/١٥٣ ، والتاج (ثري) ١٠/٥٧ .

(٦) (الدَّبَرَانَ) هو بضم بين الثريّا والجوزاء ، ويقال له : التَّابِعُ وَالتُّوَبِيعُ ، وهو من منازل القمر ، سُمِّي دَبَرَانًا لأنَّه يَدْبِرُ الثَّرِيَا أي : يتبعها ونُوئِه غير محمود عند العرب . ينظر : شرح المفصل ١/٤٢ ، واللسان (دبر) ٤/٢٧١ ، عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات ٧٧ ، والتاج (دبر) ٣/٢٠٠ .

وهذه الألفُ واللامُ لا تُحذَفُ ؛ لأنَّها داخلةٌ في الاسمِ قبلَ أنْ يَصِيرَ عَلَمًا ، فَلَهَا حَظٌ في التَّعْرِيفِ بخلافِ الألفِ واللامِ التي للْمُحَمَّ الصُّفَةِ ، فإنَّها إنَّما طَرَأَتْ بَعْدَ أَنْ صَارَ الاسمُ عَلَمًا ، فَلَا حَظَّ لَهَا في التَّعْرِيفِ ، فَتَأْتِي وَتَذَهَّبُ بِحَسْبِ الْقَصْدِ لِلْمُحَمَّ الصُّفَةِ وَعَدْمِهِ ، لَكِنَّهُمْ أَوْجَبُوا حَذْفَ لامِ الغَلَبةِ في مَوْضِعَيْنِ<sup>(١)</sup> :

في النِّداءِ كَقُولُكَ : (يا ثُرِيَا اشْرِقِي) ، فَحَذَفَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ؛ لأنَّهَا لا تَجْتَمِعُ مَعَ النِّداءِ .

وفي الإِضَافَةِ كَقُولُكَ : (أَعْشَى باهْلَةَ)<sup>(٢)</sup> لِلشَّاعِرِ الْمُعْرُوفِ ، فَحَذَفُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ مِنَ (الأَعْشَى) ؛ لأنَّ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُضَافُ إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

وليسَتِ الْغَلَبةُ مَقْصُورَةً عَلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، بلْ تَكُونُ فِيهِ كَمَا تَقْدَمَ ، وفي المضَافِ كَـ (ابن الرُّبِّير) غَلَبَ عَلَى (عَبْدِ اللَّهِ) دُونَ إِنْحُوتِهِ فَصَارَ عَلَمًا بِالْغَلَبةِ ، وكَذَلِكَ (ابن عَبَّاسٍ) وَ (ابن عُمَرَ) وَ (ابن مُسَعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَأَمَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ الرَّائِدُ ، فَهِيَ قِسْمَانِ : زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ كِيْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي نَحْوِ (الَّذِي) وَ (الَّتِي)<sup>(٣)</sup> ، وَزَائِدَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ ، وَهِيَ فِي ضَرُورَةٍ

(١) وقد تُحذَفُ في غير هذين المَوْضِعَيْنِ شَذْوَدًا كَقُولِ الشَّاعِرِ :

تَتَرْكُتْ نَسْرًا وَالسَّمَاكِينِ أَيْهَا عَلَيْ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَقْلَلَتْ مَوَاطِرَةً

وَفِي نَادِيْرِ مِنَ الْكَلَامِ ، فَقَدْ سُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ : "هَذَا عَيْوَقُ طَالِعاً" ، وَالْأَصْلُ : "الْعَيْوَقُ" وَهُوَ اسْمُ نَجْمٍ . يَنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ١/٣٢٨ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢/١٣٦ ، وَالْجَنْيِ الدَّانِيِّ ١٩٦ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ١٨٦/١ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ١٥٤/١ ، وَحَاشِيَّةُ الصَّبَانِ ١٨٦/١ .

(٢) هو عاصِرُ بنِ الْحَارِثِ بْنِ رِيَاحِ الْبَاهْلِيِّ ، وَيُكْنَى : أَبَا قَحْفَانَ ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ أَشْهَرُ شِعْرَهُ رَائِيَّةً لِهِ فِي رِثَاءِ أَنْجِيَّ لَامَهُ "الْمُتَشَرِّبُ بِسَنِّ وَهَبِّ" . وَبِاهْلَةُ : هِيَ قِبِيلَةُ مِنْ قَبْيَلَةِ عِيلَانَ . تَنْظَرُ تَرْجِمَتِهِ فِي : طَبَقَاتِ ابْنِ سَلَامِ ١٦ ، وَالْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ لِلْأَمْدِيِّ ١١ ، وَخِزَانَةُ الْأَدْبِ ٩٠/١ .

(٣) هذا عَلَى القُولِ بِأَنَّ تَعْرِيفَهَا بِالصَّلَةِ ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْفَارَسِيِّ - وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَصْنَفُ - وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّ مَا فِيهِ (أَلْ) مِنَ الْمَوْصِلَاتِ تَعْرُفُ بِهَا ، وَمَا لَيْسَ فِيهِ نَحْوِ (منْ) وَ (ما) فَتَعْرُفُ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا هِيَ فِيهِ ، إِلَّا "أَيَا" الْمَوْصِلَةُ فَتَعْرُفُ بِالْإِضَافَةِ ، فَعَلَى هَذَا الْمَنْهَبِ لَا تَكُونُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ زَائِدَةً ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْأَحْقَافِ . يَنْظَرُ : مَعْانِي الْحُرُوفِ ٦٨ ، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٥٣/١ وَمَا بَعْدَهَا ، وَابْنِ عَصْفُورِ ١٣٥/٢ ، وَالْتَّسْهِيلِ ٢١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ١/٢٢٣ ، وَ ٣٣٠ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ١/٦٩٠ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ١٣١/٢ ، وَالْبَسِطِ ١/١٧٨ وَ ٣١١ ، وَالْأَرْشَافِ ٤٦٠/١ ، وَالْجَنْيِ الدَّانِيِّ ١٩٧ ، وَالْمَسَاعِدِ ٧٤ ، وَالْمَغْنِيِّ ٧٤ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ٩٥/١ . وَيَنْظَرُ كَذَلِكَ صَفَحةُ ٢٨ .

۲۰/ب

## الشّعر<sup>(١)</sup> كقوله<sup>(٢)</sup> :

٤- باعَدَ أَمَّ الْعَمِّ عَنْ صَدِيقَهَا كثرةُ حُرَاسِ عَلَى طَرِيقَهَا

وقول الآخر<sup>(٣)</sup>:

١٥ - وَلَقَدْ جَنِيْتُكَ أَكْمُؤَا وَعَسَاقِلَا  
وَلَقَدْ نَهِيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

فزيَّدَتْ<sup>(٤)</sup> الألْفُ وَاللَّامُ فِي (بَنَاتُ الْأَوْبِرْ) ضَرُورَةً<sup>(٥)</sup>، وَ(بَنَاتُ أُوبِرْ) نَوْعٌ مِّنَ الْكَمَاءَ رَدِيءٌ، وَ(الْعَسَاقِلُ) نَوْعٌ جَيِّدٌ، وَ(الْأَكْمَؤُ): جَمْعُ (كَمْءٍ) وَهُوَ الْوَاحِدُ

(١) الألف واللام الزائدة غير الضرورة نوعان : الأول : زائدة للضرورة ، وهي الواقعة في الشعر للضرورة كالبيتين اللذين مثل بهما المصنف . والثاني : زائدة في نادر من الكلام كقوظم : "ادخلوا الأول فالأول" أي : أولاً فأولاً ، وكزيادتها فيما حكاه الكوفيون من قول العرب : "الأحد العشر الدرهم" . ينظر : معاني الفراء ٢/٣٣ ، والمقتضى ٢/١٧٥ و ١٨٠ ، وبجالس ثعلب ٢/٥٩٠ ، ومعاني الحروف ٦٩ ، والمخصص ١٢٦/١٧ ، والإنصاف ١/٣١٢ ، وابن عصفور ٢/٣٧ و ٣٨ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣٢٤ ، وشرح الكافية ٢/١٣١ ، ورصف المبني ١٦٤ ، والاشراف ١/٥١٦ و ٥١٧ ، والجني الداني ١٩٧ و ١٩٨ ، والمغني ٧٤ وما بعدها ، والمساعد ١/١٩٨ وما بعدها .

(٢) الشاهد لأبي التجم العجلاني في ديوانه ص ١١٠ ، واسمه الفضل بن قدامة ، وهو من رجّاز الاسلام الفحول المتقدمين ، نبغ في العصر الاموي وتوفي سنة ١٣٠ هـ . ( تنظر ترجمته في : طبقات ابن سلام ١٤٨ ، والشعر والشعراء ٦٠٣/٢ ، والأغاني ١٥٠/١٠ ، والخزانة ٤٩/١ و ٤٠٦ ) ولم أجد البيت بالرواية التي رواها المصنف ، وإنما وجدته بهذه الرواية :

ينظر: المقتبب ٤٩/٤ ، وسر الصناعة ١/٣٦٦ ، والمفصل ١٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٥٢ ، والإنصاف ١/٣١٧ ، وشرح المفصل ١/٤٤ ، و ٢/١٣٢ ، و ٦/٦٠ ، وابن القواس ١/٧٢٨ ، وشرح الشافية ٤/٥٠٦ ، واللسان (وبر) ٥/٢٧٢ ، والارتشاف ١/٥١٦ ، والمعنى ٧٥ ، والمساعد ١/١٩٨ ، وشرح التصریح ٤/٣٩٤ ، وشرح السیوطی ١/١٧ و ١٦٣ ، والجمع ١/٢٧٧ .

(٣) البيت بجهول القائل ، و ( جنيدك ) : أي جنيد لك ، يعني : أعطيتك . و ( أكمؤا ) جمع ( كَمْءٍ ) على وزن فَعَلٌ بسكون العين ، و ( الْكَمْءُ ) واحد كَمْأَةٌ على عكس باب ثمر وثمرة وهو من التوادر ، وهو نوع من النبات يخرج كما يخرج الفطر . و ( عساقلاً ) جمع عَسْقُولٍ ، نوع من الكمة كبار بيض ، والأصل : عَسَاقِيلٍ ، فحذفت المدة للضرورة . و ( بنات أوبير ) : ضربٌ من الكمة صغار مُزْغَبَةٌ على لون التراب . ينظر الشاهد في : المقتصب ٤٨/١ ، وبجالس ثعلب ٥٥٦/٢ ، والاشتقاق ، والخائص ٤٠٢ ، والمحتسب ٢٢٤/٢ ، والمخصص ١٦٨/١١ ، و ١٢٦ ، والحكم ٤٩/٣ ، والإنصاف ، وشرح المفصل ٧١/٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣٢٥/١ ، ورصف المباني ١٦٤ ، واللسان ( وبر ) ٢٧١/٥ ، والمغني ٧٥ ، وشرح السيوطي ١٦٦/١ ، وحاشية الصبان ١٨٢/١ .

(٤) في الأصل : "فَذِيدَتْ" تحريف .

(٥) قيل إن الألف واللام في ( بنات الأوبر ) زائدة للضرورة ، ورده السخاوي بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم ، وقد رد عليه ابن هشام في المعني . وقيل إن الألف واللام فيه للمع الأصل ، لأن ( أوبر ) صفة كـ ( حسن ) وفيه للتعریف وإن ( ابن أوبر ) نكرة ، ومذهب سیویه أنه علم جنس متنوع من الصرف والألف واللام زائدة . ينظر : الكتاب ٩٥/٢ ، والمقتضب ٤٨/٤ و ٤٩ و ٣١٩ ، وسر الصناعة ٣٦٦/١ ، وابن عصفور ١٣٩/٢ ، والمعني ٧٥ ، والعیني ١/٤٩٩ .

من الكِمَاءُ ، وجاءَ هَذَا الْحَرْفُ عَلَى عَكْسِ قَاعِدَةِ اسْمِ الْجِنْسِ ، فَ(الْكَمْءُ) بَغَيْرِ تَاءٍ  
هُوَ الْوَاحِدُ ، وَ(الْكِمَاءُ) بِالتَّاءِ هِيَ اسْمِ الْجِنْسِ ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى الْقَاعِدَةِ ، فَعَبَرُوا  
بِـ (الْكِمَاءِ) عَنِ الْوَاحِدِ ، وَبِـ (الْكَمْءِ) <sup>(١)</sup> عَنِ اسْمِ الْجِنْسِ ، وَالْأَوَّلُ فِيهِ أَكْثَرُ .

وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ الَّتِي لِلْعَوْضِ ، فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي لَفْظِ الْجَلَالَةِ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ  
(إِلَهُ ) ، فَحُذِفَتِ الْهِمْزَةُ وَعُوْضَتْ مِنْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَقَيْلَ : (اللهُ ) ، فَلَا يَجُوزُ  
حَذْفُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّهَا عِوْضٌ وَالْعَوْضُ لَا يُحَذَّفُ <sup>(٢)</sup> ، وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ  
فِي (النَّاسِ) ، فَإِنَّهَا عِوْضٌ مِنْ هِمْزَةِ (أَنَّاسٍ) <sup>(٣)</sup> . وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْمُوْصُولَةُ  
فَقَدْ تَقْدَمَتْ <sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : " بالكِيمَاء " تحريف ، فهذه الكلمة جاءت على عكس قاعدة اسم الجنس : فـ (كمء) للواحد و (كماء) لاسم الجنس ، وقد جاءت على القاعدة أيضاً على قلة فـ (الكماء) للواحد و (الكمء) اسم جنس روى عن أبي خيرة وحده ، ولم يرد أنَّ اسم الجنس أو الجمع (كماء) . ينظر : اللسان (كماء) ١٤٨/١ ، والتاج (كماء) ١١٢/١ .

(٢) تعددت أقوال العلماء في لفظ الجلالاة : فمنهم من ذهب إلى أنه علم مرتجل غير مشتق ، وأنَّ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنْ نَفْسِ الْكَلْمَةِ ، فهي لازمة له ولا يجوز حذفها منه ، والهِمْزَةُ وَصَلَتْ لِكُثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، ومنهم من ذهب إلى أنه مشتق ، ثم اختلفوا في أصل اشتقاءه ، فقيل إنَّ أصله (إله) على وزن (فعال) ، فحذفت الهِمْزَةُ الَّتِي هِي فاءُ الْكَلْمَةِ ، وَعِوْضُهُ عَنْهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّهُ لَازِمَةُ بَدْلَةِ اسْتِجَارَةِ الْمُهَمِّزَةِ عَلَى قِيَاسِ التَّخْفِيفِ ، وَلَيْسَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عِوْضًا عَنْهَا ، ولو كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْهُمْ مُنْتَهِيَّينَ إِلَيْهِمْ بِهِمْزَةِ الْمُهَمِّزَةِ . ينظر : الكتاب ١٩٥/٢ ، ومعاني الحروف ٦٥ ، والخصائص ١٥٠/٣ ، والكتاب ٣٥/١ و ٣٦ ، وبجمع البيان ١٩/١ ، ونتائج الفكر ٥١ ، والفصل ٢٢٣ ، والممتع ٦٩/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠٢/١ و ١٠٣ ، وابن القواص ١٧٦/١ و ٧٢٧ ، واللسان (الله) ١٣/٤٦٩ ، والبحر المحيط ١٤/١ و ١٥ ، والجني الداني ١٩٩ و ٢٠٠ .

(٣) قيل إنَّ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي (النَّاسِ) عِوْضٌ مِنْ هِمْزَةِ (أَنَّاسٍ) عَلَى وزن فَعَالٍ ، وَالْتَّرْمِيزُوا حَذَفُوا (النَّاسِ) ، وَلَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ : (النَّاسِ إِلَّا) فِي الشِّعْرِ . وَقَدْ نَظَرَ سَيِّدُوهُ الْأَسْمَاءِ الشَّرِيفِ بِالنَّاسِ فِي أَنَّ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِمَا عِوْضٌ مِنْ هِمْزَةِ ، إِلَّا أَنَّ (النَّاسِ) قَدْ تَفَارَقَهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَتَكُونُ نَكْرَةً ، وَاسْمُ اللهِ تَبارُكٌ وَتَعَالَى لَا يَكُونُ فِيهِ ذَلِكُ . وَقَيْلَ إِنَّ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي (النَّاسِ) لَيْسَ عِوْضًا مِنْ هِمْزَةِ ، فـ (النَّاسِ) اسْمٌ تَامٌ وَلَفْهٌ مُنْقَلَبٌ عَنْ وَاوٍ . ينظر : الكتاب ١٩٦/٢ ، والمقتضب ١٧١/١ ، والمسائل الخلييات ١٦٨ ، والخصائص ١٥٠/٣ ، والكتاب ٣٥/١ و ٣٦ ، وأمالي ابن الشجري ١٢٤/١ ، واللسان (أنس) ١١/٦ ، والجني الداني ١٩٩ ، والخزانة ١٣٥/١ .

(٤) ينظر صفحة ٥٠ .

## بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ

هذا الباب ذكر في قسمة الأفعال بحسب أقسام الزمان؛ لأن الفعل إنما وضع ليدل على تعيين زمان المصدر، فهو ينقسم بحسب أقسام الزمان.

وقد ثبت أن الزمان ثلاثة أقسام: ماضٍ وحالٍ ومستقبلٍ، قال تعالى: ﴿لَمَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup>، فـ (ما بين أيدينا) هو المستقبل، وـ (ما خلفنا) هو الماضي، وـ (ما بين ذلك) هو الحال<sup>(٢)</sup>، وقال زهير بن أبي سلمى - بضم السين -<sup>(٣)</sup>:

**١٦- وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عِم**

فقسم الرمان إلى ثلاثة، فمراده: وأعلم علم اليوم الذي أنا فيه، وهو الحال، وعلم الذي قبل يومي، وهو الماضي، وعبر عنه بـ (الأمس)، واعترف بأنه (عن علم ما في غد عِم)، أي: لا علم لي به، وهو الزمان المستقبل؛ لأن علم المستقبل غيب، ولا يعلم الغيب إلا الله، وأما الحال والماضي فإنهم مشاهدان / وليسوا بغيبي، فيعلمه من شاهده.

(١) سورة مريم، من آية (٦٤).

(٢) ينظر في تفسير الآية: التفسير الكبير / ١١ ، ٢٤٠ ، والجامع لأحكام القرآن / ١١ ، ١٢٩ ، والبحر الخيط ٢٠٣/٦ .

(٣) زهير بن أبي سلمى هو ربيعة بن رياح المزني، من مصر، أحد الشعراء الاحалиن الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء بالاتفاق، من أصحاب المعلمات، كان ينظم القصيدة في شهر وينتحلها في سنة، فكانت قصائده تسمى الحوليات، توفي قبلبعثة بسنة واحدة. وسلمى بضم السين، قال في الصحاح: ليس في العرب سلمى بالضم غيره . (تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ١٥ ، والشعر والشعراء ١٣٧/١ ، وشرح شعر زهير لشلب ١٣ و ١٤ ، والأغاني ١٠ / ٢٨٨ وما بعدها ، والصحاح (سلم) ٥/١٩٥٠ ، وشرح السيوطي ١٣١/١ وما بعدها) والبيت من معلقته، ينظر: الديوان ٨٦ ، وكتاب الجمل للخليل ١٨١ ، وشرح شعر زهير لشلب ٣٥ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٢٨٩ ، وشرح القصائد المشهورات ١/١٢٥ ، وشعر زهير للأعلم ٢٥ ، وشرح القصائد العشر ٢٤٠ ، وابن عصفور ١/١٢٩ ، وابن القوايس ١/٣٠٦ ، والبسط ١/٢٢٠ . وقد ورد الشطر الأول في بعض الروايات: " وأعلم ما في اليوم " . وقال ابن الأباري: " (عَمِي) : معناه غبي عنه حاصل ، يقال: رجل أعمى القلب وعَمِيَ القلب " .

وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُهُمُ الْحَالَ<sup>(١)</sup> ، وَأَحْسَنُ مَا يُحَاجِّ بِهِ أَنْ يُقَالَ لَهُ : هَلْ أَنْتَ فِي زَمَانٍ أَمْ لَا ؟ فَلَا يَسْعُهُ أَنْ يَدْعُونِي أَنَّهُ لَيْسَ فِي زَمَانٍ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ ، فَإِذَا قَالَ : أَنَا فِي زَمَانٍ ، فَيُقَالُ لَهُ : هَلْ الزَّمَانُ [الذِي أَنْتَ فِيهِ]<sup>(٢)</sup> مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٌ أَوْ حَالٌ ؟ فَلَا يَسْعُهُ أَنْ يَدْعُونِي أَنَّهُ مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٌ ، فَيَزَّمِهُ أَنَّهُ حَالٌ .

### وَالْفِعْلُ أَقْسَامٌ ثَلَاثٌ لَمْ تَرِدْ مَاضٍ وَأَمْرٌ وَمُضَارِعٌ يَرِدْ<sup>(٣)</sup>

نَبَّهَ فِي هَذَا الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ ثَلَاثَةً أَقْسَامٌ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : "أَقْسَامٌ ثَلَاثٌ" ، وَنَبَّهَ بِقَوْلِهِ : "لَمْ تَرِدْ" عَلَى أَنَّهَا لَا رَابِعَ لَهَا .

وَتَقْدِيمَ أَنَّ الْأَفْعَالَ مُنْقَسِمَةً بِإِنْقَسَامِ الزَّمَانِ ، وَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الزَّمَانَ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا ، فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ الْفِعْلَ ثَلَاثَةً أَقْسَامٌ<sup>(٤)</sup> ، وَالنَّقْلُ عَنِ الْعَرَبِ أَقْوَى مَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الزَّمَانَ ثَلَاثَةً أَقْسَامٌ ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِيمَا أَرَادُوهُ ، وَهُمْ أَدْرَى بِمُرَادِهِمْ ، وَلَا مُشَاحَّةٌ عِنْدَهُمْ فِي الْحَالِ كِمُشَاحَّةِ الْأَصْوَلِيَّينَ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْكَ ما دَمْتَ فِي الْفِعْلِ إِنْكَ

(١) اختلف العلماء في زمن الحال ، فأثبته بعضهم ، وأنكره البعض الآخر ، وما احتاجوا به قوله : الحال ليس بزمان موجود ، بل هو فصل بين زمانين ؛ لأنّه نهاية الماضي ، وبداية المستقبل ، فهو حد مشترك ، والحدود المشتركة لا وجود لها بذاتها ، فأجيب : بأنه لو لا وجود زمن الحال لكان الفعل الواقع إما في زمن معديوم ؛ لأنّ الماضي والمستقبل معديومان ، أو لا في زمان مطلقاً ، والقسمان باطلان . وفي هذا الجواب نظر ؛ لأن المراد بالحال إن كان هو الآن الذي هو طرف موهوم بين الماضي والمستقبل ، فلا وجود له ؛ لأن الزمان متصل بذاته لا جزء له بالفعل ، ولا يلزم من عدمه الحال المذكور ؛ لأن الفعل حركة ، وهي غير قارة . وإن أريد بالحال زمان صغير على حني الآن المذكور كما هو مراد النهاة ، فلا يتّأثّر إنكاره ؛ لأن التنزيل قد ورد بهذا التقسيم في قوله تعالى : ﴿لِمَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ ، وقد أوردوا غير هذا من العلل المنطقية . ومن العلماء من أثبت زمان الحال وأنكر أن يكون له صيغة لقصره ؛ لأنّه بقدر ما يلفظ بمعرف من حروف الفعل صار الرمان ماضياً . ينظر : الكتاب ١٢١ ، والإيضاح في علل النحو ٨٦ وما بعدها ، وشرح المفصل ٤/٧ ، وابن عصفور ١٢٧/١ وما بعدها ، وابن القواص ٣٠٥/١ وما بعدها ، وشرح الكافية ٢٢٦/٢ ، والارتفاع ٣/٥ ، والهمع ١٧/١ .

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٣) في "م" لوعة (٤٧/١) .

(٤) تنقسم الأفعال بالنسبة إلى الزمان إلى ثلاثة أقسام : ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ ؛ لأنّ وجود الفعل إن كان متقدماً على الإخبار به ، فهو الماضي ، وإنْ كان مقارناً لزمن الإخبار به ، فهو الحاضر ، وإن تأخر عنه فهو المستقبل ، وقد قيل : الماضي : ماضٍ وواقع وانقطع ، والحال : ماضٍ وليقْطُع ، والمستقبل : ما لم يقع . ينظر : شرح ملحة الإعراب للحريري ١٥ ، وشرح المفصل ٤/٧ ، وابن عصفور ١٢٧/١ - ١٢٩ ، وابن القواص ٣٠٥/١ ، وشرح الكافية ٢٢٣/٢ ، والبساط ٢١٩/١ ، وابن عقيل ٢٤/١ ، والأشبه والنظائر ١٢٠/١ و ٢٠/٣ .

في زَمَانِهِ ، وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ الزَّمَانَ الْمَطَابِقَ لِوُقُوعِ<sup>(١)</sup> أَجْزَاءِ الْفِعْلِ حَالًا ، مَهْمَا بَقَىَ جُزْءٌ مِنَ الْفِعْلِ ، وَلَا يُبَالُونَ بِمَا مَضَىَ مِنْ أَجْزَائِهِ ، وَلَا مُشَاحَةٌ لِلْوَاضِعِ فِيمَا أَرَادَهُ ، فَتَبَيَّنَهُ لِذَلِكَ ، فَإِذَا انْقَضَ الْفِعْلُ بِحُمْلَتِهِ صَارَ زَمَانُهُ مَاضِيًّا ، وَإِذَا لَمْ يَقُعْ مِنْهُ جُزْءٌ فَزَمَانُهُ مُسْتَقْبِلٌ .

ثُمَّ بَيْنَ أَقْسَامِ الْفِعْلِ ، فَذَكَرَ أَنَّهَا : مَاضٍ وَأَمْرٌ وَمُضَارِعٌ<sup>(٢)</sup> . وَاعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبَ عَبَرَتْ عَنِ الزَّمَانِ الْمَاضِي بِصِيغَةٍ تَخْتَصُّ بِهِ وَهِيَ (فَعَلَ) ، وَهِيَ الَّتِي تَصْلُحُ أَنْ يَتَعَلَّقَ [بِهَا]<sup>(٣)</sup> [الزَّمَانِ الْمَاضِي كَقُولَكَ] : (ضَرَبَتْ أَمْسِ) ، وَكَوْنُ زَمَانُهَا مَاضِيًّا مَفْهُومٌ ، وَتَعْلُقُ الزَّمَانِ الْمَاضِي بِهِ يُفِيدُ قُرْبَ الْمُضِيِّ كَ (أَمْسِ) أَوْ بَعْدُهُ كَ (مِنْذُ سَنَةٍ) وَمَا أَشْبَهَهُ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الزَّمَانِ تَعِينٌ قُرْبٌ وَلَا بَعْدٌ كَقُولَكَ : (قُمْتُ فِي زَمَانٍ مَاضِيٍّ) ، كَانَ بِحَرَدٍ / التَّأكِيدُ لِمَدْلُولِ لَفْظِ الْفِعْلِ ، وَقَدْ أَشَارَ الْمُصَنَّفُ إِلَى هَذَا الْقِسْمِ مِنَ الْأَفْعَالِ بِقُولِهِ "مَاضٍ" .

وَعَبَرُوا عَنِ الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبِلِ جَمِيعًا بِصِيغَةِ (يَفْعُلُ) كَ (يَذْهَبُ) وَ (يَضْرِبُ) وَ (يَخْرُجُ) ، فَوَضْعُوهَا مُشْتَرِكَةً بَيْنَ الْحَالِ وَالْاسْتِقْبَالِ ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ ، مَجَازٌ فِي الْاسْتِقْبَالِ<sup>(٤)</sup> ، وَقَدْ عَبَرَ الْمُصَنَّفُ عَنْ هَذَا الْقِسْمِ بِقُولِهِ : "مُضَارِعٌ يَرِدُ" ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا الْقِسْمَ مُضَارِعًا ، لِمُشَابَهَتِهِ

(١) في الأصل : "لو قرع" تحريف .

(٢) الفعل ثلاثة أقسام عند جمهور البصريين ، وهي : الماضي والأمر والمضارع ، وقسمان عند الكوفيين والأنفشن ، وهي : الماضي والمضارع ، أما الأمر فهو عندهم مقطوع من المضارع ، إذ أصل (أفعُل) : (لَيَفْعُلُ) كأمر العائب ، ولما كان أمر المخاطب أكثر على استئتمهم ، استقلوا بجيء اللام فيه ، فحدفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف ، ثم اجتنبت ألف الوصل للنطق بالساكن ، وبتوا على ذلك أنه معرب . ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ ، وشرح المفصل ٦١/٦١ ، وشرح الكافية ٢٦٨/٢ ، والبسيط ٢٢٤/١ ، والارتفاع ٣/٣ ، وشرح التصريح ٤٤/١ ، والهمع ١٥/١ و٢٦ و٢٧ .

(٣) زيادة يلتزم بها المعنى .

(٤) هو رأي الفارسي والسيوطى ، والذي قبله رأى الجمهر ورسبوه ، وقيل إنها حقيقة في الاستقبال بمجاز في الحال ، وهو رأى ابن طاهر ، وقيل لا تكون إلا للاستقبال وهو رأى الرجاج ، وقيل لا تكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة والسهيلي . ينظر : الأصول ٣٩/١ ، ونتائج الفكر ١٢٠ ، وشرح الكافية ٢٢٦/٢ ، والبسيط ٢٤٢/١ وما بعدها ، والارتفاع ٣/٥ ، وشرح التصريح ٤٤/١ ، والهمع ١٧/١ و١٨ ، وابن الطراوة النحوى ٢٣٠ .

للأسماء<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّه إنَّما أُعْرِبَ لِلمساَبَهَةِ<sup>(٢)</sup> كما سَيَّاتِي<sup>(٣)</sup> ، وسُمِّيَ هَذَا الْقِسْمُ أَيْضًا مُبْهِمًا ؛ لِإِبَاهَمِ مَعْنَاهُ ، لِأَنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ عَارِيًّا عَنِ الْقَرَائِنِ لَا يُدْرِى أَيْرَادُ بِهِ الْحَالُ أَمِ الْاسْتِقْبَالُ ، وسُمِّيَ أَيْضًا فِعْلُ الْحَالِ وَالْحَاضِرِ بِاعتِبَارِ أَحَدِ مَعْنَيهِ ، وُسُمِّيَ أَيْضًا الْمُسْتَقْبِلُ وَالْآتِي بِاعتِبَارِ مَعْنَاهُ الْآخَرَ . وَعَبَرُوا عَنِ الْمُسْتَقْبِلِ بِانفِرَادِهِ بِصِيغَهِ تَخَصُّ بِهِ ، وَهِيَ صِيغَهُ (افْعَلٌ) ، وَإِلَى هَذَا الْقِسْمِ أَشَارَ الْمُصْنِفُ بِقَوْلِهِ : "وَأَمْ" .

فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ صِيغَهِ الْفَعْلِ بِأَصْلِ الْوَضْعِ ثَلَاثَةً : (فَعَلَ) وَ (افْعَلُ) وَ (يَفْعَلُ) كَ (ضَرَبَ) وَ (اضْرَبَ) وَ (يَضْرُبُ) ، فَأَمَّا صِيغَهُ (افْعَلٌ) ، فَلَا تَنْصَرِفُ<sup>(٤)</sup> عَمَّا وَضَعَتْهَا الْعَرَبُ لَهُ مِنْ مَعْنَى الْاسْتِقْبَالِ ، وَأَمَّا (فَعَلَ) وَ (يَفْعَلُ) فَقَدْ تَنْصَرِفَا نِعَمًا وَضَعَتْهُمَا الْعَرَبُ لَهُ بِقَرَائِنَ .

فَأَمَّا (فَعَلَ) وَهُوَ الْفَعْلُ الْمَاضِي ، فَيَنْصَرِفُ لِلْاسْتِقْبَالِ بِدُخُولِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ ، وَبِأَنْ يَكُونَ دُعَاءً<sup>(٥)</sup> ، وَيَنْصَرِفُ لِلْحَالِ بِأَنْ يَكُونَ إِنْشَاءً نَحْوَ : (بَعْتُ) وَ (طَلَقْتُ) إِذَا أَرْدَتَ إِنْشَاءَ الْبَيْعِ وَالْطَّلاقِ .

وَأَمَّا صِيغَهُ (يَفْعَلُ) ، وَهِيَ لِلفَعْلِ الْمَضَارِعِ ، فَيَنْصَرِفُ لِلْحَالِ بِـ (الآنَ)

(١) معنى المضارع : المشابه ، يُقال : ضارعته وشابهته وشاكنته إذا صرت مثله ، والمراد أن الفعل المضارع لما شابه الأسماء سُمي مضارعاً . يُنظر : شرح المفصل ٦/٧ ، وشرح الكافية ٢٢٦/٢ ، والارتفاع ٣/٣ ، والناج (ضرع) ٤٣١/٥ .

(٢) هو مذهب البصريين ، وعلمه عند الكوفيين أنه دخلها المعاني الكثيرة والأوقات الطويلة . يُنظر : اللمنع ٢٠٥ ، وشرح الملحمة للحريري ١٦ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٦/٧ ، وابن القواس ١/٣١٢ و ٣٠٨ ، والبسيط ٢٢٧/١ وما بعدها ، وشفاء العليل ١١٤/١ ، والمنع ٥٤/١ ، وشرح الأشموني ٥٩/١ .

(٣) وذلك في باب المبني لوحدة (٣١٢/٣) .

(٤) في الأصل : "يتصرف" تصحيف .

(٥) وإذا اقتضى طلباً نحو : (عزمت عليك إلا فعلت) ، أو وعداً نحو قوله تعالى في سورة الكوثر ، آية (١) : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْزَ﴾ ، أو عُطِّف على ما علم استقباله نحو قوله تعالى : ﴿وَبِمَا تَنْتَفِعُ فِي الصُّورِ فَنَعِ﴾ سورة النمل ، آية (٨٧) ، أو نُفِّي بـ (لا) أو (إن) بعد قسم نحو قوله تعالى : ﴿وَلَئِنْ زَلَّ إِنَّا إِنْ أَنْسَكْهُمَا مِّنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾ سورة فاطر ، آية (٤١) . يُنظر : ابن القواس ١/٣٠٦ ، وشرح الكافية ٢٢٥/٢ ، والبسيط ١/٢٢٣ ، والمنع ١/٢٤ .

وما في معناه من الأزمنة المختصة بالحال<sup>(١)</sup>، ويكون مع (ليس) و (ما) و (إن) أختيها للحال في الغالب<sup>(٢)</sup>، وينصرف للاستقبال بأدوات الشرط، وبأداة الأمر والنهي، وبالنواصِب<sup>(٣)</sup> له، ويتعلق الزمان المستقبل به، وبنواني<sup>(٤)</sup> التأكيد، وبوقعه جواباً للقسم، / وبـ (السين) و (سوف)، وبأن يكون دعاء أو وعداً، وينصرف للماضي بـ (لو) الامتناعية و (ربما)، وبـ (لم) و (لما) الجازمتين<sup>(٥)</sup>، وليس في هذه القرائن كلها ما يصرف الفعل عن لفظه، وإنما تصرفه عن معناه، إلا ما ندر من قول الجزولي<sup>(٦)</sup> إن (لم) تصرف لفظ الماضي إلى لفظ المضارع، وتترك معناه ماضياً<sup>(٧)</sup>، والصحيح ما تقدم من صرفها معنى المضارع إلى الماضي، ولا تأثير لها في نقل اللفظ<sup>(٨)</sup>.

(١) مثل : (الحين) و (الساعة) و (آنفًا)، وقيل : يجوز بقاء المفرون بـ (الآن) ونحوه مستقبلاً لاقتران ذلك بالأمر وهو لازم الاستقبال، نحو قوله تعالى في سورة البقرة، آية (١٨٧) : ﴿فَإِذَا كُنْتَ بِأَشْرَقِ هُنَّ﴾، وأجيب : بأن استعمالها في الماضي والمستقبل بجاز ، وإنما تخلص للحال إذا استعملت على حقيقتها . ينظر : الارشاف ٥/٣ ، والمجمع ١٩/١ .

(٢) مذهب أكثر النحويين أنها مخصوصة لنفي الحال ، وقال ابن مالك إن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلاً على قلة ، إلا أن الأكثر أن تتفى بها الحال ، وإلى هذا ذهب المصنف . ينظر : الكتاب ١/١ ، الارشاف ٧٠/١ و ٢٢ ، وشرح الكافية ٢/٢٣١ ، والبسيط ١/٢٤١ ، والارشاف ٣/٦ ، والجني الداني ٤٩٩ ، والمغني ٣٨٦ و ٣٩٩ ، والمجمع ١٩/١ .

(٣) في الأصل : "النواصِب" وباء زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) في الأصل : "بنيوني" تصحيف .

(٥) وكذلك إذا دخلت عليه (إذ) نحو قوله تعالى في سورة الأحزاب ، آية (٣٧) : ﴿وَإِذَا قُولَ لِلَّذِي أَنْهَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ أي : قلت ، أو (قد) التقليدية نحو قوله تعالى : ﴿قَدْ نَزَّى قَلْبَ رَجُلِكَ﴾ سورة البقرة ، آية (١٤٤) ، أو كان خيراً لباب (كان) نحو : (كان زيد يقوم) ، وعطفه على الماضي ، وعطف الماضي عليه . ينظر : ابن القواوس ٢/١١٣٥ ، وشرح الكافية ٢/٢٣٢ ، ورصف المباني ٤٥٦ ، والارشاف ٢/٧ و ٨ ، والمغني ١١٦ .

(٦) هو عيسى بن عبد العزيز بن يلّبخت الجزولي ، بضم الجيم والزاي نسبة إلى جزولة ، أبو موسى ، من علماء العربية ، لزم ابن بري مصر ، وتوفي سنة (٦٠٧ هـ) ، ومن مصنفاته : الجزوالية وشرح أصول ابن السراج والأمالي . (تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣٧٨/٢ ، ووفيات الأعيان ٣/٤٨٨ ، وبغية الوعاة ٣٦١ ، ودائرة المعارف ٦/٤٤٩) .

(٧) قال الجزولي في حديثه عن الفعل الماضي : "وله قريتان تصرفان لفظه إلى الميم دون معناه ، وهما (لم) و (لما) الجازمتان ." ينظر : شرح الجزوالية للشلوبين ٢/٤٦٠ ، وشرح الجزوالية للأبدى ٢٦٣ .

(٨) اختلف النحاة في (لم) و (لما) على قولين : الأول : أنها تدخل على مضارع اللفظ ، فتصرف معناه إلى الماضي دون لفظه ، وهذا مذهب المبرد وأبي علي وأكثر المتأخرین ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، والثاني : وذهب إليه قوم منهم الجزولي وهو أنها تدخل على ماضي اللفظ فتصرف لفظه إلى لفظ المضارع ، ويفى المعنى كما كان ، وتنسب إلى سيبويه ، ووجهه أن الحافظة على المعنى أولى من الحافظة على اللفظ ، وقيل إن الأول هو الصحيح ؛ لأنَّ له نظيرًا ، وهو المضارع الواقع بعد (لو) ، والقول الثاني لا نظير له . ينظر : الكتاب ١/١٣٦ ، والمقتضب ١/١٨٥ ، ونتائج الفكر ١٤٢ ، وشرح المفصل ٨/١١٠ ، وابن القواوس ١/٣١٥ ، وشرح الكافية ٢/٢٣٢ ، ورصف المباني ٣٥٠ ، والارشاف ٢/٥٤٤ ، و ٣/٧ ، والجني الداني ٢٦٧ ، والمغني ٣٦٥ ، وابن عقيل ٢/٣٦٤ ، وشرح التصریع ٢/٢٤٧ ، والمجمع ١/٢٢٧ ، والمجمع ٤/٢٤٧ ، والأشباه والنظائر ٤/١٧٢ .

واعلم أنَّ الألفَ واللامَ في قولِ المصنفِ : "الفعلُ للجنسِ، وهو مبتدأ وخبرهُ أقسامٌ" ، أخبرَ عنِ الجنسِ بجميعِ أنواعِهِ ، وذلكَ صحيحٌ ، و "لم يزدْ" في موضعِ الصفةِ لـ "ثلاث" إنْ قلنا إنَّ الصفةَ الثانيةَ [صفةٌ]<sup>(١)</sup> للصفةِ التي قبلَها ، أو لـ "أقسامٌ" إنْ قلنا إنَّ الصفاتِ إذا تعددَت رجعَتْ كلَّها إلى الموصوفِ<sup>(٢)</sup> ، والقولان راجعان إلى معنىً واحدًا ، وقولهُ "ماضٌ وأمرٌ ومضارعٌ" بدلٌ منْ "ثلاث" على التَّفَرِيقِ ، وفيه غيرُ ذلكَ منِ الإعرابِ<sup>(٣)</sup> ، و "يردُّ فعلٌ مضارعٌ منْ (ورد)" ، وهو في موضعِ الصفةِ لـ "مضارعٌ" ، وبينَ كلمتيِ الرويِّ في هذا البيتِ التَّجَنِّيسُ المضارعِ<sup>(٤)</sup> ؛ إذ لا اختلافٌ بينَهما إلَّا بالزَّايِ في الأولى ، والراءِ في الثانيةِ ، وهما مشتبهانِ في الخطّ .

فَتْحٌ وسَكْنٌ كُلُّ أَمْرٍ مَا خَلَأَ  
بِأَمْسٍ قَدْرٌ مَا مَاضِيٌّ وابنِ عَلَى  
مُعْتَلٍ فَاحْذِفْهُ وَاكْسِرْ مَا سَكَنَ<sup>(٥)</sup>  
إِنْ يَتَّلِهِ السَّاكِنُ كَافِصِدِ اليمَنِ

لما قدمَ في البيتِ قبلَ هذا أنَّ الأفعالَ ثلاثةَ ، شَرَعَ يتكلَّمُ في بعضِ الأحكامِ التي تختصُّ بكلِّ واحدٍ منها على حسبِ الاختصارِ ، فذكرَ في هذينِ البيتينِ خمسةَ أحكامٍ ، حُكمَانِ يتعلَّقانِ بالفعلِ الماضيِ وهُما : أنَّ الفعلَ الماضيُ هو الذي يصلُحُ تقديرهُ بـ (أمسٍ) ، وإلى ذلكَ أشارَ بقولِهِ : "بِأَمْسٍ قَدْرٌ مَا مَاضِيٌّ" ، وأنَّ يبنيَ

(١) زيادةً بها يتمُّ الكلام ويستقيمُ المعنى .

(٢) ذهب جماعةٌ من النحوين إلى أنه من خواص الوصف ألا يقبل الوصف ، وإن كثرت الصفات كانت للأول ، فإن لم يكن مذكوراً كان مقدراً ، وذهب آخرون منهم السهيلي إلى الجواز إذا دلَّ دليل على جموده ، مثل أن يكون خيراً مبتدأ ، أو بدلاً من اسم جامد ، فإن كان نعتاً يقوى فيه معنى الفعل بالاعتماد فلا ينبع ، وبعضهم منع ذلك فيما يعمل عمل الفعل ، وأجازه في غير هذا . ينظر : الكتاب / ٤٢٥ ، ومجالس ثعلب ٥٧/١ ، ونتائج الفكر ٢٠٨ ، والارتشاف ٥٩٧/٢ .

(٣) من ذلك : أن يكون قوله : "ماضٌ وأمرٌ ومضارعٌ" بدلٌ من "أقسامٌ" على التَّفَرِيقِ ، وأن يكون خيراً مبتدأ مذوف تقديره : أحدها - ثانيةً - ثالثها ، على التوالي ، وأن يكون مبتدأ والخير مذوف تقديره : "منها" .

(٤) التجنيس المضارع : هو أن تختلف الكلمتان التجنيستان في حرف واحد ، سواء وقع أولاً أو آخرأ أو وسطاً ، ويكون المرفان المختلفان متقاربين في المخرج ، فإنْ كانا غير متقاربين في المخرج سُميَ لاحقاً . ينظر : مفتاح العلوم ٢٠٣ ، والإيضاح للقرزويني ٣٩٧ ، والطراز ٣٦٦/٢ ، والحلقة السيرة ٣١ ، وجواهر البلاغة ٤٠٠ .

(٥) في "م" لوعة (٤٧/١) .

على الفتح ، وإلى ذلك أشار بقوله : " وابن على فتح " يُريدُ : وابنه على الفتح ، وثلاثةٌ [أحكامٌ] <sup>(١)</sup> تتعلق بفعل الأمر وهي : أنه يبني على السكون <sup>(٢)</sup> ، وإلى ذلك أشار بقوله : " وسكن كل أمر " يُريدُ : إن كان صحيحاً الآخر ، بدليل استثنائه المعتل بعد هذا ، وأن المعتل يُحذف حرف العلة من آخره ، وإلى ذلك أشار بقوله : " ما خلا <sup>(٣)</sup> معتلة فاحذفه " يُريدُ : فاحذف حرف العلة من آخره ، وأن فعل الأمر إذا سُكن آخره ، ووصل بكلمة أولها ساكن ، كسر آخر الفعل لالتقاء الساكنين ، وإلى ذلك أشار بقوله : " واكسر ما سُكن إن يتله الساكن " يُريدُ : واكسر آخر الفعل الذي سُكن إن جاء بعده ساكن ، ومثله بقوله : " كاقصد اليمَن " ، فـ (اقصد) فعل أمر ساكن الآخر لقي لام (اليمَن) وهي ساكنة ، فكسر لالتقاء الساكنين ، فهذه خمسة أحكام تحتوي عليها البيتان ، وأنا أبسط لك القول في كل حكم منها .

فاما قوله : " بأمسِ قدر ما مضى " ، فليس مراده (أمس) بخصوصيه بل كل زمانٍ ماضٍ كـ (البارحة) وما أشبهه .

واما قوله : " وابن على فتح " فاعلم أن الماضي كان الأصل فيه أن يبني على السكون كسائر المبنيات كما سألتني في آخر الكتاب <sup>(٤)</sup> ، والذي يليق أن نذكره هنا أن الماضي رأوا الله مزيّة <sup>(٥)</sup> على فعل الأمر ؛ لكونه يحل محلَّ المعرّبات كقولك : (مررت بـ جـلـ قـائم) و (بـ جـلـ قـائم) بخلاف الأمر ، فإنه لا يصح أن تقول :

(١) زيادة يلتم بها المعنى .

(٢) اختلف النحاة في فعل الأمر العاري من اللام على مذهبين : الأول : أنه يبني على السكون إلا إن كان مضعفاً ، فيجوز فتحه وضمه وكسره ، وهذا مذهب البصريين ، والثاني : وهو مذهب الكوفيين ، أنه معرب بلام الأمر المقدرة . ينظر : الكتاب ١٧/١ ، ومعاني الفراء ٤٦٩/١ ، والإنصاف ٥٤٢/٢ ، وشرح المفصل ٦١/٧ ، وابن عصفور ١٩١/٢ ، وابن القوايس ٣١٠/١ ، وشرح الكافية ٢٦٨/٢ ، والبسيط ١٧٤/١ ، وأوضاع المسالك ٣٧/١ ، وشرح التصريح ٥٥/١ ، والأشباه والنظائر ٣٢٥/٣ .

(٣) في الأصل : " ما " والصواب ما أثبت لأنها هكذا وردت في بيت النسخة .

(٤) ينظر : باب المبني لوحدة (٣١٢ / أ) وما بعدها .

(٥) في الأصل : " مرته " تصحيف .

(رَجُلُ قُمْ) ؛ لأنَّ الْطَّلَبَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صَفَةً وَلَا خَبَرًا وَلَا مَاجِرَى مَجَراهُمَا<sup>(١)</sup> فَأَرَادُوا أَنْ يُقْرِبُوا الْمَاضِيَ مِنَ الْمَعْرَبِ بِبَنَائِهِ عَلَى الْحَرَكَةِ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الْآخِرِ مِنْ أَحْوَالِ الْمَعْرِباتِ ، وَاخْتَارُوا الْفَتْحَةَ لِأَنَّهَا أَخْفَى الْحَرَكَاتِ .

وَاعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ لَهُ سَبْعَ عَشَرَةَ<sup>(٢)</sup> حَالَةً ، يُفْتَحُ<sup>(٣)</sup> آخِرُهُ مِنْهَا فِي ثَمَانِيَةِ

وَهِيَ :

إِذَا كَانَ مُسْنَدًا إِلَى وَاحِدٍ مُذَكَّرٍ ظَاهِرٍ كَـ (قَامَ زَيْدٌ) ، أَوْ وَاحِدَةً مُؤْنَثَةً ظَاهِرَةً كَـ (قَامَتْ هَنْدُ) ، أَوْ ضَمَيرٌ غَائِبٌ وَاحِدٌ مُذَكَّرٌ كَـ (زَيْدٌ قَامَ) ، أَوْ ضَمَيرٌ غَائِبَةً كَـ (هَنْدٌ قَامَتْ) ، أَوْ اثْنَيْنِ مُذَكَّرِينِ ظَاهِرِيْنِ / كَـ (قَامَ الرَّيْدَانِ) ، أَوْ مُؤْنَثِيْنِ كَـ (قَامَتِ الْهِنْدَانِ)<sup>(٤)</sup> ، أَوْ ضَمَيرٌ غَائِبِيْنِ كَـ (الْرَّيْدَانُ قَامَا) ، أَوْ ضَمَيرٌ غَائِبِيْنِ كَـ (الْهِنْدَانُ قَامَتَا) ، فَهَذَا ثَمَانِيَةً مَوَاضِعَ يُفْتَحُ فِيهَا آخِرُ الْفِعْلِ الْمَاضِي فَتْحَةً ظَاهِرَةً إِنْ كَانَ آخِرُهُ صَحِيحًا كَمَا تَقْدِمُ ، أَوْ فَتْحَةً مُقْدَرَةً إِنْ كَانَ آخِرُهُ مُعْتَلًا كَـ (رَمَى زَيْدٌ) ، وَتُحَذَّفُ الْأَلْفُ مِنْ آخِرِهِ إِذَا التَّقَتْ سَاقِنَا<sup>(٥)</sup> ، فَيَكُونُ فَتْحُ الْبَنَاءِ مُقْدَرًا فِي الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ كَـ (رَمَتْ هَنْدُ). وَيُسْكِنُ آخِرُهُ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعٍ فِرَارًا مِمَّا يُحَدِّثُهُ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ مِنَ الثَّقلِ ، وَهِيَ :

ضَمَيرُ الْمُتَكَلِّمِ الْوَاحِدِ مُذَكَّرًا وَمُؤْنَثًا كَـ (ضَرَبَتْ) بِضَمِّ التَّاءِ ، أَوْ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْذُكُورِ وَالْإِنَاثِ كَـ (ضَرَبَنَا) ، أَوِ الْمَخَاطِبِ الْمُذَكَّرِ كَـ (ضَرَبَتْ) بِفَتْحِ التَّاءِ ، أَوِ الْمُؤْنَثَةِ فَتَكْسِرُ التَّاءَ ، أَوِ الْإِثْنَيْنِ مُذَكَّرِيْنِ كَانَا أَوْ مُؤْنَثِيْنِ كَـ (ضَرَبَتِمَا) ، أَوِ جَمَاعَةِ الْذُكُورِ كَـ (ضَرَبَتُمْ) ، أَوِ جَمَاعَةِ الإِنَاثِ كَـ (ضَرَبَتُنْ) ، أَوْ نُونٌ

(١) ينظر : الأصول ٦٢/١ ، والمحتب ١٦٥/٢ ، والمفصل ١١٥ ، والأمالي الشجرية ١٤٩/٢ ، وابن القواص ١/٧٥٠ ، وشرح الكافية ٣٠٧/١ و ٣٤٨/٢ ، والارتفاع ٤٩/٢ ، والمغني ٥٣٠ و ٥٣٦ و ٥٦٢ ، وابن عقيل ١٩٨/٢ ، وشفاء العليل ٢٨٨/١ و ٧٥٠/٢ ، والأشباء والنظائر ٤/١٥٣ ، والمجمع ١٤/٢ ، والخزانة ٢٧٦/١ .

(٢) في الأصل : "سبعة عشر" ، والصواب ما أثبته .

(٣) في الأصل : "فتح" .

(٤) في الأصل : "المهدات" تحريف .

(٥) هذا إذا كان الفعل الماضي معتل الآخر بالألف ، فإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء واتصل بناءً الثانيث الساكنة فإنه يبقى على حاله ، وتظهر الفتاحة عليه ، تقول : (سَرَوْتْ هَنْدُ) و (رَضَيْتْ هَنْدُ). ينظر : المتمعن ٥٢٥/٢ .

جَمَاعَةُ النُّسْوَةِ الْغَائِبَاتِ كَـ (هَنَدَاتٌ ضَرَبَنَ) ، فَهَذِهِ ثَمَانِيَّةٌ مَوَاضِعٌ يُسْكَنُ فِيهَا آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ صَحِيحًا ؛ لَأَنَّهُ لَوْ حَرُّكَ لَتَوَالَّتْ أَرْبَعٌ حَرَّكَاتٍ فِيمَا هُوَ كَالْكَلْمَةُ الْوَاحِدَةِ<sup>(١)</sup> ؛ لَأَنَّ هَذِهِ الضَّمَائِرَ الثَّمَانِيَّةَ فَوَاعِلٌ ، وَالْفَاعِلُ مَعَ الْفِعْلِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ .

وَإِنْ كَانَ آخِرُ الْفِعْلِ مُعْتَلًا ، فَقَدْ حَصَلَ الْغَرَضُ مِنْ عَدَمِ تَوَالِي الْحَرَّكَاتِ ، إِلَّا أَنَّ حَرْفَ الْعَلَةِ يُرْدَدُ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ<sup>(٢)</sup> تَقُولُ : (غَزَوتُ ) وَ( رَمِيتُ ) ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَوَاقيِ<sup>(٣)</sup> .

وَإِذَا سُكِّنَ آخِرُ الْفِعْلِ فَهُلْ تَقُولُ إِنَّ الْفَتْحَةَ مَقَدَّرَةٌ فِيهِ ؟ لَأَنَّ هَذَا السُّكُونُ عَارِضٌ ، أَوْ تَقُولُ إِنَّ مَوْجِبَ السُّكُونِ عَارِضٌ مُوجِبُ الْفَتْحِ ، فَرُدِّ الْفِعْلُ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ السُّكُونِ ، وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ<sup>(٤)</sup> .

وَلَهُ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ يُضَمِّنُ فِيهِ آخِرَهُ ، وَهُوَ إِذَا لَحَقَتْهُ وَأُوْ جَمَاعَةُ الْمَذَكَّرِيْنَ الْغَائِبِيْنَ كَـ (الْزَّيْدُونَ ضَرَبُوا) ، وَالْكَلَامُ فِي تَقْدِيرِ الْفَتْحَةِ هُنَا ، كَالْكَلَامُ فِيهِ مَعَ سُكُونِ آخِرِ الْفِعْلِ .

فَهَذِهِ سَبْعَ عَشَرَةَ<sup>(٥)</sup> حَالَةً ، / يُفْتَحُ آخِرُ الْفِعْلِ مِنْهَا فِي ثَمَانِيَّةٍ ، وَيُسْكَنُ فِي ثَمَانِيَّةٍ

(١) وذلك في الثلاثي وبعض الخماسي، وحمل الرباعي والسادسي وبعض الخماسي عليه، إجراء للباب على وتيرة واحدة. ينظر: حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١٥٤/٥٤، وحاشية الصبان ٥٨/٥٨.

(٢) الفعل الماضي المعتل الآخر إذا اتصل بضمائر الرفع المتحركة: فإن كانت لامه واواً أو ياءً سلمتا فتقُولُ: (سَرُوتُ ) و (رَمِيتُ ) ، وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياءً فيما زاد على الثلاثة، وردت إلى أصلها في الثلاثي تقولُ: (أُعْطِيتُ ) و (أَسْتَدْعِيتُ ) ، وتقولُ: (غَزَوتُ ) و (سَمَوتُ ) و (رَمِيتُ ) . ينظر: شرح المفصل ١١٩/١٠ ، والمتمعن ٥٢٨/٢ ، وشرح الشافية ١٥٩/٣ ، والبسيط ٢٢٢/١ ، وتمكلا في تصريف الأفعال على شرح ابن عقيل ٦٣٩/٢ .

(٣) وهي: غَرَوْنَا وَرَمَيْنَا ، وَغَزَوتَ وَرَمِيتَ ، وَغَزَوتِ وَرَمِيتِ ، وَغَرَوْتَمَا وَرَمِيتَمَا ، وَغَزَوتَمْ وَرَمِيتَمْ ، وَغَرَوْنَ وَرَمِينَ . ينظر: المتعن ٥٢٨/٢ .

(٤) اختلف التحويون في حرکة الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك بارز ، فقال بعضهم: إن السكون فيه عارض أو جهه كراهة العرب توالى أربع متحركتات فيما هو كالكلمة الواحدة ، فال فعل مبني على الفتح المقدر ، وليس مبنياً على السكون . وقال البعض الآخر: بل يبني الفعل على السكون . ينظر: شرح المفصل ٥/٧ و ٦ ، والبسيط ٢٢٢/١ ، وشرح الشدور ٦٩ و ٧١ ، وأوضح المسالك ٣٦/١ ، وشرح التصريح ١٥٤ ، وشرح الأشموني ٥٨/١ ، وحاشية الصبان ٦٣/١ .

(٥) في الأصل "سبعة عشر" والصواب ما أثبته .

ويُضم في واحد ، وقد فصلناها وبقى علينا حُكْم الفعل الماضي إذا كان آخره مُعتلاً ولحقته وَأوْ الجماعة ، فالحُكْم فيه أن يُحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين ، فتبقى الفتاحة التي قبل الألف <sup>(١)</sup> ، فنأتي بعدها بـ وَأوْ الجماعة ساكنة سُكُوناً حِيَاً ؛ لأنَّها وقعت بعد حركة لا تُجاهسها ، فتقول : (غَزَوا) و (رَمَوا) .

وأما قوله : " وسَكَنْ كُلَّ أَمْرٍ مَا خَلَّ مُعْتَلَهُ فَاحْدِفْهُ " ، فاعلم أن فعل الأمر إنما يبني على ما يُحزم به فعل المضارع ، فالصحيح الآخر المستند إلى ضمير المفرد المذكور يقول فيه : (اضرب) بـ سُكُونه كما تقول لفعله المضارع (لَمْ تَضْرِبْ) ، وإن كان مُسندًا إلى واحدة مؤنثة قلت : (اضربني) كما تقول في مضارعه : (لَمْ تَضْرِبِي) ، وإن كان مُسندًا إلى مذكرين قلت : (اضربا) كما تقول في مضارعه : (لَمْ تَضْرِبَا) ، والمذكوران والمؤنثان سواء ، فإن كان مُسندًا إلى مذكرين قلت : (اضربُوا) كما تقول في مضارعه : (لَمْ تَضْرِبُوا) ، فإن كان مُسندًا إلى إناث قلت : (اضربنَ) كما تقول في مضارعه (لَمْ تَضْرِبِنَ) . فإن كان مُعتل الآخر حذفت حرف العلة وأبقيت الحركة المحاسنة له دليلاً عليه ، فإن كان مُسندًا إلى مذكر قلت : (اغْزُ يَا زِيدُ) و (ارْمُ) بغير الواو ولا ياء كما تقول في مضارعه : (لَمْ تَغْزُ) و (لَمْ تَرْمِ) ، فإن كان مُسندًا إلى مؤنثة أتيت بـ ضمير المؤنثة بعد حذف حرف العلة وكسر الحركة التي كانت قبله <sup>(٢)</sup> ، إن كانت غير مكسورة ، فتقول : (اغْزِي يَا هَنْدُ) و (ارْمِي) بكسر الزاي والميم كما تقول في مضارعه : (لَمْ تَغْزِي) و (لَمْ تَرْمِي) ، فإن كان مُسندًا إلى اثنين مذكرين أو مؤنثين أثبت حرف العلة وحركته بما

(١) أما إذا كان الفعل الماضي معتلاً بالواو أو الياء ، فالحُكْم فيه أن يُحذف حرف العلة ويُضم ما قبله لمناسبة وَأو الجماعة ، فتقول : (رَضُوا) و (سَرُوا) . ينظر : المفتاح ٧٥ ، وشرح المفصل ٦/٧ ، والممعن ٥٢٧/٢ و ٥٢٩ ، وابن القوايس ٣٠٩/١ ، والبسيط ٢٢٢/١ ، وشرح الشذور ٧٠ .

(٢) إذا أُسند الفعل الأمر المعتل الآخر إلى ياء المخاطبة حُذفت لامه ، وبقى ما قبل الألف مفتوحاً ، وكسر ما قبل الواو ، وبقى ما قبل الياء مكسوراً ، تقول : (اخْشِيْ) و (ارْضِيْ) و (اغْزِيْ) و (ارْمِيْ) . ينظر : شرح الشافية ٢٢٨/٢ و ١٥٩/٣ و ١٦٠ ، وتكلمة في تصريف الأفعال على شرح ابن عقيل ٦٤٢/٢ .

يُجَانِسُ الْفَضَّمِيرُ<sup>(١)</sup> فَتَقُولُ : (اغْزُوا) و (ارْمِيا) و (اخْشِيَا) ، كَمَا تَقُولُ فِي مُضَارِعِهِ : (لَمْ تَغْزُوا) و (لَمْ تَرْمِيَا) و (لَمْ تَخْشِيَا) ، فَإِنْ كَانَ مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ / حَذَفَتْ حَرْفَ الْعَلَةِ إِنْ كَانَ وَأَوْ يَاءً<sup>(٢)</sup> ، وَتَأْتِي بِوَالْجَمَاعَةِ بَعْدَ الْحَرْكَةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ حَرْفِ الْعَلَةِ إِنْ جَانِسَتْهُ ، فَإِنْ [لَمْ]<sup>(٣)</sup> تُجَانِسَهُ ضَمَمَتْهَا إِنْ كَانَتْ كَسْرَةً فَتَقُولُ : (اغْزُوا) و (ارْمُوا) ، فَإِنْ كَانَتْ فَتْحَةً تَرَكَتْهَا عَلَى حَالِهَا ، وَسَكَنَتْ وَأَوْ الْجَمْعُ سُكُونًا حَيَا ، فَتَقُولُ : (اخْشَوْا) كَمَا تَقُولُ فِي مُضَارِعِهِ : (لَمْ تَغْزُوا) و (لَمْ تَرْمُوا) و (لَمْ تَخْشُوا) ، فَإِنْ كَانَ مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤْنَثَاتِ وَهِيَ النُّونُ ، أُبْقِيَتْ حَرْفُ الْعَلَةِ إِنْ كَانَتْ وَأَوْ يَاءً عَلَى حَالِهَا ، وَأُتَيَتْ بُنُونَ النِّسْوَةِ فَتَقُولُ : (اغْزُونَ) و (ارْمِينَ) كَمَا تَقُولُ فِي مُضَارِعِهِ : (الْهَنَدَاتُ لَمْ يَغْزُونَ) و (لَمْ يَرْمِينَ) ، فَالنُّونُ هُنَا هِيَ ضَمِيرُ النِّسْوَةِ وَهِيَ الْفَاعِلُ ، وَالَّذِي قَبْلَهَا حَرْفُ الْعَلَةِ الَّذِي مِنْ نَفْسِ الْكَلْمَةِ ، وَإِذَا تَقَطَّنَتْ لَهَا ذَلِكَ فَرَقَ بَيْنَ (الْهَنَدَاتُ يَغْزُونَ) و (الرِّجَالُ يَغْزُونَ)<sup>(٤)</sup> ، فَالنُّونُ فِي الْأُولَى فَاعِلٌ ؛ لَأَنَّهَا ضَمِيرُ النِّسْوَةِ ، وَالْوَأْوَى مِنْ نَفْسِ الْكَلْمَةِ ، وَالْفَعْلُ مِبْنُ الْحَاجَقِ نُونُ النِّسْوَةِ ، وَالنُّونُ فِي الثَّانِي نُونُ الرَّفْعِ ، وَالْوَأْوَى ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، وَالْوَأْوَى الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْكَلْمَةِ قَدْ حُذِفَتْ ، وَالْفَعْلُ مُعَربٌ إِذْ<sup>(٥)</sup> لَا مُوجِبٌ لِبَنَائِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَاتِينِ<sup>(٦)</sup> الْمُسَأَّلَتَيْنِ قَدْ غَلَطَ فِيهِ بَعْضُ الْأَكَابِرِ . فَإِنْ كَانَ حَرْفُ الْعَلَةِ الْأَفَّا قَبْلَهَا يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ وَسَكَنَتْهَا سُكُونًا حَيَا فَقُلْتَ : (اخْشِيَنَ يَا هَنَدَاتُ وَارْضِيَنَ بِمَا آتَاكُنَ اللَّهُ) كَمَا تَقُولُ فِي الْمُضَارِعِ : (الْهَنَدَاتُ لَمْ يَخْشِيَنَ وَلَمْ يَرْضِيَنَ) ، فَهَذَا حُكْمُ فِعْلِ الْأَمْرِ صَحِيحًا وَمُعْتَلاً .

(١) إِذَا أُسْنَدَ الْفَعْلُ الْأَمْرِ الْمُعْتَلُ إِلَى الْأَلْفِ الْأَثَنِينِ ، بَقِيَ حَرْفُ الْعَلَةِ ، وَحُرِّكَ بِمَا يُجَانِسُ الْفَضَّمِيرِ إِذَا كَانَ حَرْفُ الْعَلَةِ وَأَوْ يَاءً ، فَإِنْ كَانَ حَرْفُ الْعَلَةِ الْأَفَّا قَبْلَ بَيْءَ ، وَحُرِّكَ بِمَا يُجَانِسُ الْفَضَّمِيرِ ، تَقُولُ : (اغْزُوا) و (ارْمِيا) و (اخْشِيَا) . يُنْظَرُ : الْمُفَاتِحُ ، ٧٧ و شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٢٨/٢ و ١٥٨/٣ و ١٥٩ و ١٦٠ و تَكْمِلَةُ فِي تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ عَلَى شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ ٦٤٢/٢ .

(٢) إِذَا أُسْنَدَ الْفَعْلُ الْأَمْرِ الْمُعْتَلُ إِلَى وَأَوْ الْجَمَاعَةِ ، حُذِفَتْ لَامُهُ مُطْلَقاً ، سَوَاءَ كَانَتْ وَأَوْ يَاءً أَوْ الْفَاءُ ، وَبَقِيَ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ مُفْتَوحاً ، وَمَا قَبْلَ الْوَأْوَى مُضْمُوماً ، وَضُمِّنَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ ، تَقُولُ : (اخْشَوْا) و (ادْعُوا) و (ارْمُوا) . يُنْظَرُ : الْمُفَاتِحُ ٥٥ ، و شَرْحُ الشَّافِيَةِ ١٥٩/٣ و شَرْحُ التَّصْرِيفِ ٣٨٧/٢ .

(٣) زِيادةٌ يُسْتَقِيمُ بِهَا الْمَعْنَى .

(٤) يُرْجَعُ لَهُذِهِ الْمَسَأَةِ فِي الْأَمْلَى الشَّجَرِيَّةِ ٣٧٦/١ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : "إِذَا" تَعْرِيفٌ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : "هَذِينَ" تَعْرِيفٌ .

وأَمَّا قُولُهُ : " وَاكْسِرْ مَا سَكَنْ إِنْ يَتْلُهُ [ الساكن ] <sup>(١)</sup> كَافِصِدِ الْيَمَنْ " فالكسير في التقاء الساكنين هو الأصل ، وقد يجوز فيه الضم إذا كان ما بعد الحرف الساكن الذي لقيه ضموماً فتقول : « قُلْ ادْعُوا <sup>(٢)</sup> » بـكسر اللام وبضمها ، وقد قرئ بهما في السبع <sup>(٣)</sup> . قوله :

حُرُكَ فَابْتَدَى بِهِ كَمْثَلِ لِنْ /  
وَالْأَمْرُ لِلأَشْنِي يَسَاءُ كَاعْرَفَيِ <sup>(٤)</sup>  
ذِي أَرْبَعٍ وَصِلْ سِوَاهُ كَاسْتَبِنِ <sup>(٥)</sup>

وَانْظُرْ إِلَى ثانِي <sup>(٤)</sup> مضارعٍ فِي إِنْ  
وَإِنْ يَكُنْ سُكَّنْ جَيْءٌ بِالْأَلْفِ  
وَالْأَمْرُ مِنْ خَافَ كَخَفَ وَاقْطَعَهُ مِنْ

ذَكَرَ في هَذِهِ الْأَبْيَاتِ كَيْفِيَّةَ بَنَاءِ فَعْلِ الْأَمْرِ ، وَاعْلَمُ أَنَّ فَعْلَ الْأَمْرِ إِنَّمَا يَبْنَى مِنْ المضارع ، وَطَرِيقَتُهُ أَنْ تُسَقِّطَ حَرْفَ الْمَضَارِعَةِ ، وَتَنْتَظُرُ [ إِلَى ] <sup>(٦)</sup> مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ ، فَإِنْ كَانَ مَتَحْرِكًا بَدَأَتْ بِهِ فَعْلُ الْأَمْرِ فَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ مِنْ ( تَقُولُ ) : ( قُلْ ) ، وَمِنْ ( يَسِيعُ ) : ( يَعْ ) ، وَفِي الْأَمْرِ مِنْ ( يَشَاءُ ) : ( شَاءُ ) بِسُكُونِ الْمَهْمَزَةِ <sup>(٧)</sup> ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الْمَصْنِفُ بِقُولِهِ : " وَانْظُرْ إِلَى ثانِي <sup>(٤)</sup> مضارعٍ فِي إِنْ حُرُكَ فَابْتَدَى بِهِ " يُرِيدُ : فَابْدَأْ فَعْلَ الْأَمْرِ بِثَانِي الْمَضَارِعِ إِنْ كَانَ مَتَحْرِكًا ، فَالضَّمِيرُ فِي قُولِهِ : " بِهِ " عَائِدٌ إِلَى " ثانِي <sup>(٤)</sup> مُضَارِعٍ " ، وَمُثَلُهُ بِقُولِهِ : " لِنْ " وَهُوَ فَعْلُ أَمْرٍ مِنْ ( لَانْ ) ( يَلِينُ ) ضِدُّ الْقَسَاوَةِ ، هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ ، وَيَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى بَسْطٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ ثَانِي الْمَضَارِعِ إِنْ كَانَ مُحَرِّكًا بِحَرْكَةِ الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدُهُ ، وَقَدْ أَدْعَمَ مَا بَعْدَهُ فِي الْحَرْفِ الْآخِرِ نَحْوَ :

(١) في الأصل : " واكسير ما سكن إن يتله كافصيد اليمن " ، وهناك خروجة بعد قوله " إن يتله " ، ولكن الكلمة المكتوبة في الهاشم غير واضحة ، وقد أثبتتُ ما يستقيم مع الأرجوزة إذ يقول فيها : " إن يتله الساكن كافصيد اليمن " .

(٢) سورة الإسراء ، من آية ( ١١٠ ) .

(٣) قرأ عاصم وحزنة بـكسر اللام ، والباقيون بضمها . ينظر : السبعة ٣٨٦ ، والكشف ٢٧٤/١ و ٢٧٦ ، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ١/٢٩١ .

(٤) في الأصل " ثانٍ " تحريف .

(٥) في " م " لوحه ( ٤٧ / ١ ) .

(٦) هذا البيت ليس في " م " .

(٧) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٨) هذه الأفعال : ( تَقُولُ ) و ( يَسِيعُ ) و ( يَشَاءُ ) معتلة العين ، فإذا بني منها الأمر يُحذف حرف المضارعة من أولها ، ويُسْكَن آخرها ، فيلتقي ساكنان في كلمة واحدة وأولها حرف مَدْ يُحذف ، ولذلك قلنا في الأمر منها : ( قُلْ ) و ( يَسِيعُ ) و ( شَاءُ ) .

ينظر : المفتاح ٧٣ ، وشرح المفصل ١٢٣/٩ ، والممعن ٤٤٩/٢ ، وشرح الشافية ٢٢٥/٢ و ٢٢٦ .

(يَشُدُّ) ، كَانَ أَصْلُهُ (يَشُدُّ) بِسُكُونِ الشِّينِ وَضَمِّ الدَّالِ الَّتِي تَلِي الشِّينَ ، ثُمَّ نُقْلَتْ ضَمَّةُ الدَّالِ إِلَى الشِّينِ ، وَأُدْعِمَتِ الدَّالُ فِي الدَّالِ فَصَارَتْ : (يَشُدُّ) ، فَإِنْتَ فِي هَذَا بِالْحَيَّارِ ، فَإِنْ شَئْتَ أَنْ تَبَدِّيَ بِالشِّينِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مُتَحَرِّكَةً ، وَتَرَكَ الدَّالُ عَلَى تَسْدِيدِهَا<sup>(١)</sup> فَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ (شُدُّ) بِضَمِّ الدَّالِ إِتْبَاعًا لِضَمَّةِ الشِّينِ ، أَوْ بِكَسْرِ الدَّالِ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ؛ لِأَنَّ آخِرَ الْأَمْرِ مُسْكَنٌ ، أَوْ يُفْتَحُ تَحْفِيفًا<sup>(٢)</sup> ، وَإِنْ شَئْتَ فَكَكْتَ الْإِدْغَامَ ، فَتَعِدُ حَرْكَةَ الدَّالِ الْمُتَوَسِّطَةِ إِلَيْهَا ، فَتَسْكُنُ الشِّينُ ، فَتَجْلِبُ أَلْفُ الْوَاصْلِ لِتَبَدِّيَ بِهَا فَتَقُولُ : (أُشَدُّ) بِضَمِّ الْأَلْفِ وَسُكُونِ الشِّينِ وَضَمِّ الدَّالِ الْأُولَى ، وَالْوَجْهَانِ جَائِزَانِ فِي كُلِّ مَا هُوَ عَلَى هَذِهِ الصِّيَغَةِ<sup>(٣)</sup> كَ(مُدَيْدَكَ) وَ(زُرَّ ثَوْبَكَ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

١/٢٥

وَإِنْ / كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي يَلِي<sup>(٤)</sup> حَرْفُ الْمُضَارِعَةِ قَدْ حُذِفَ مِنْ بَيْنِهِ وَبَيْنِ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ حَرْفُ كَـ (يَعُدُّ) أَصْلُهُ : (يَوْعُدُ) بِوَاوِ سَاكِنَةٍ ، إِلَّا أَنَّ الْوَاوَ وَقَعَتْ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ فُحْذِفَتْ فَصَارَ (يَعُدُّ) ، وَحُمِلَ (أَعُدُّ) بِالْمَهْمَزةِ وَبِالثُّوْنِ وَبِالثَّاءِ عَلَيْهِ لِيَجْرِيَ الْفَعْلُ عَلَى طَرِيقَةِ وَاحِدَةٍ ، فَلَكَ فِي مِثْلِ هَذَا وَجْهَانٌ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَبَدِّيَ بِالْعَيْنِ لِحَرْكَتِهَا فَتَقُولُ : (عَدُّ) كَمَا تَقْدَمَ ، وَلَا تَعْتَبُ الْمَحْذُوفَ ، وَلَكَ أَنْ تَعْتَبِرُهُ فَتَأْتِيَ بِأَلْفِ الْوَاصْلِ ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ سَاكِنٌ ، فَتَقْلِبُ الْوَاوَ يَاءً لِتُحَاجِسَ حَرْكَةَ

(١) في الأصل : "تسديدها" تصحيف .

(٢) إذا أدغم الأمر كما في (شُدُّ) ، فالتفى ساكنان حُرك الثاني ، وحُكى في حركته أربع لغات : الأولى : الإتباع لحركة الفاء ، والثانية : الفتح مطلقاً إلا إذا لقيه ساكن بعده فِيكسِر ، وهي لغة أسدية ، والثالثة : الفتح مطلقاً من غير استثناء ، والرابعة : الكسر على الأصل في التقاء الساكين ، وهي لغة كعب وغَيْرِي . ولكن العرب اتفقت على وجوب الفتح إذا اتصل به ضمير الواحدة العائبة ، ووجوب الضم إذا اتصل به ضمير الواحد المذكر الغائب . وأما إذا اتصل به ألف أو واو أو ياء فإن الحركة تكون من جنس الحرف المتصل به نحو : رُدَّاً ورُدِّي ورُدُوا . ينظر : الكتاب ٥٣٢/٣ فما بعدها ، وشرح الملحقة ٢٠ ، وشرح المفصل ١٢٨/٩ ، وسفر السعادة ٥٩٩/٢ وما بعدها ، والمقرب ١٥٨/٢ ، والممتع ٦٥٨/٢ و ٦٥٩ ، وشرح الشافية ٢٤٣ وما بعدها ، والارتفاع ١٦٥/١ و ٣٤٦ ، وشرح التصريح ٤٠٢/٢ ، والممع ٢٨٧/٦ و ٢٨٨ .

(٣) فعل الأمر الذي على هذه الصيغة يجوز فيه الوجهان : الإدغام والفك - وقيل إن الإدغام لغة ثيم والفك لغة أهل الحجاز - ولكنهم استثنوا من ذلك شيئاً : الأول : أَفْعُلُ فِي التَّعْجِبِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ فَكُهُ نَحْوَهُ : أَحْبَبْ بِرِيدٍ ، وَأَشْدَدْ بِيَاضٍ وَجْهَهُ ، والثَّانِي : هَلَمْ ، فَإِنَّهُمْ التَّرَمَوْا إِدْغَامَهُ وَفَتْحَهُ . ينظر : الكتاب ٥٣٠/٣ و ٥٣٤ ، وشرح المفصل ١٢٩/٩ ، وسفر السعادة ٥٩٩/٢ ، والمقرب ١٥٨/٢ ، والممتع ٦٥٧/٢ و ٦٥٩ ، وشرح الشافية ٢٣٩/٢ و ٢٤٤ ، والارتفاع ٣٤٥/١ ، وابن عقيل ٥٩١/٢ ، وشرح التصريح ٤٠٢/٢ .

(٤) في الأصل : "يَلِيهِ" تحريف .

الألف فتقول : ( أَيُّدْ ) بـالـفـ مـكـسـوـرـةـ بـعـدـهـاـ يـاءـ سـاـكـنـةـ <sup>(١)</sup> ، وـالـأـوـلـ أـحـسـنـ ، هـذـاـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـمـاـ ذـكـرـهـ فـيـ الـبـيـتـ الـأـوـلـ .

فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ سَاكِنًا، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي صَدْرِ الْبَيْتِ  
الثَّانِي فَقَالَ : " وَإِنْ يَكُنْ سُكْنٌ جَئِيْ بِالْأَلْفِ " يَعْنِي : وَإِنْ يَكُنْ مَا بَعْدَ حَرْفِ  
الْمُضَارِعَةِ سَاكِنًا فَجَئِيْ بِالْأَلْفِ الْوَصْلِ لِيُبْتَدِأَ بِهَا ، وَذَلِكَ كَـ (يَخْرُجُ ) وَ (يَضْرِبُ )  
وَ (يَذْهَبُ ) ، فَتَقُولُ : ( اخْرُجْ ) وَ ( اضْرِبْ ) وَ ( اذْهَبْ ) ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ  
الْحُكْمُ سَوَاءً كَانَ السَاكِنُ الَّذِي بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ هَمْزَةً <sup>(٢)</sup> كَـ (يَامَنْ ) ،  
أَوْ غَيْرَ هَمْزَةٍ كَمَا مَتَّلِنَا ، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَشْتَوْا مِنَ الْهَمْزَةِ ثَلَاثَةَ مَوَاضِعٍ وَهِيَ : ( يَأْمُرُ )  
وَ ( يَأْكُلُ ) وَ ( يَأْخُذُ ) ، فَلَكَ فِيهَا <sup>(٣)</sup> وَجْهَانَ <sup>(٤)</sup> :

**الْفَصِيحُ أَنْ تُسْقَطَ الْهَمْزَةُ وَتَبْتَدَئُ بِالْمَتَحْرِكِ الَّذِي بَعْدَهَا فَتَقُولُ :** (مُرْ) وَ (خُذْ)  
وَ (كُلْ)، فَعَلُوا ذَلِكَ تَحْفِيفًا لِكَثْرَةِ دُورِهِ فِي الْكَلَامِ.

والثاني : أن تجلب ألف الوصل ، وتقلب الهمزة الأصلية واواً ، فتقول : (أوْمَرْ) و (أوْخُذْ) و (أوْكُلْ) .

(١) ذكر النحاة الوجه الأول ، ولم يذكروا الوجه الثاني الذي ذكره المؤلف ، بل أوجّبوا حذف حرف العلة من أول الأمر نحو : (عِدْ) ، قال الرضي في شرح الشافية ٨٩/٣ : " والأمر مأمور من المضارع المعنوف الواو نحو (تَعِدْ) ، ولو أخذناه أيضاً من تَوَعَّدُ الذي هو الأصل لحذفها أيضاً لكونه فرعه " ، وقال في شرح الكافية ٢٦٩/٢ : " لو رُدَّ - أي : حرف العلة في أول الأمر - لاحتلب له همزة الوصل ، فكنت تقول : أَوْعِدُ وَأَوْهِبُ ، ثم كدت تعلم إعلال المضارع الذي هو أصله بحذف الواو " . ينظر كذلك : المنصف ١٨٤ و ١٩١ ، والمفتاح ٧١ ، والمستع ٤٢٦/٢ ، وأiben عقيل ٥٨٣/٢ .

(٢) الفعل المضارع الذي فاءه همزة ساكنة يكون هذا حكمه ، إلا أنه يلزم حينئذ إبدال الهمزة الثانية الساكنة مدة تجانس الحركة التي قبلها ، فإن كانت الحركة التي قبلها كسرة أبدلت باء نحو : (إيت ) ، وإن كانت الحركة التي قبلها ضمة أبدلت واوً نحو : (أوسَ الجرح ) ، ولا تكون الحركة التي قبلها فتحة لأن ألف الوصل مع الأمر إما أن تكون مكسورة أو مضoomة . ينظر : المصنف ٥٦١ ، وشرح المفصل ١١٤ / ٩ و ١١٥ ، وشرح الشافية ٣ / ٥٣ .

(٣) في الأصل: " فيه " تحريف .

(٤) أما الوجه الأول : (مر) و (حد) و (كُل) فالأصله : (أُومِرْ) و (أُونَحْدْ) و (أُوكُلْ) ، اجتمعت فيه همزتان ، فكان القياس قلب الثانية وأوأ لانضمام ما قبلها ، ولكنها خفتت بغير القلب ، وذلك بحذف الثانية لكثره الاستعمال ، وهو حذف غير قياسي ، فلما حُذفت الهمزة الأصلية زال الساكن ، فاستغنى عن الهمزة الزائدة . وأما الوجه الثاني فهناك من جُوازه في (مر) فقط ، فقالوا : إنَّ هذا الحذف غير القياسي التُّرمِ في (حد) و (كُل) ، وأما (مر) فقد جاء فيه الأمران إلا أنَّ الحذف أفعَص ، وليس بلازم ، وهناك من جُوازه فيها جميعاً . ينظر : الكتاب / ٢٦٦ ، وسر الصناعة / ١١٢ ، والمعجم / ٣٠٨ ، والمفتاح / ١٠٠ ، وشرح الملة / ١٩ ، وشرح المثلثة / ١١٥ ، والمفصل / ٦١٩ ، والمترقب / ١٩٩ ، وشرح الشافية / ٣ ، والارشاف / ٥٠ ، وشفاء العليل / ٣ ، وشرح المفصل / ١١٠ .

ثم ذُكرَ في عَجُزِ الْبَيْتِ الثَّانِي أَنَّ الْأَمْرَ لِلْأُثْنَى بِيَاءً ، وَمَثَلُهُ بـ "اعْرِفي" ، فَالْيَاءُ ضَمِيرُ الْمُؤْنَثَةِ وَهِيَ فَاعِلٌ ، وَكُسْرٌ آخِرُ الْأَمْرِ لِأَجْلِ الْيَاءِ ، وَقَدْ تَقْدَمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا حَيْثُ تَكَلَّمَنَا عَلَى بِنَاءِ فِعْلِ الْأَمْرِ فِي الْأَبْيَاتِ قَبْلَ هَذَا<sup>(١)</sup> .

ثُمَّ ذُكرَ في صَدْرِ الْبَيْتِ الْثَالِثِ حُكْمُ فِعْلِ الْأَمْرِ إِذَا كَانَ / أَوْسَطُهُ مُعْتَلًا ، فَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : "وَالْأَمْرُ مِنْ خَافَ كَحْفَ" إِلَى أَنَّ حَرْفَ الْعَلَةِ يُحْذَفُ إِذَا كَانَ وَسْطًا فِي فِعْلِ الْأَمْرِ لِالْتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، سَوَاءً كَانَ أَصْلُهُ وَأَوْاً كـ (خَافٌ) أَوْ يَاءً كـ (بِعٌ) ، وَلَمْ يُشَرِّ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالْمَثَالِ ، وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ كَافَ التَّشْبِيهِ لِيُبَيَّنَ أَنَّ الْمَرَادَ (خَافٌ) وَمَا أَشْبَهُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَتَوَسَّطُ فِيهَا حَرْفُ الْعَلَةِ . وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى بَسْطٍ ، فَنَقُولُ : إِنْ سُكِّنَ آخِرُ فِعْلِ<sup>(٢)</sup> الْأَمْرِ حُذِفَ حَرْفُ الْعَلَةِ لِالْتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا يُحْذَفُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا سُكِّنَ آخِرُهُ لِلْجَزْمِ ، فَنَقُولُ : (بِعٌ) كَمَا تَقُولُ فِي مُضَارِعِهِ الْمُجَزُومِ (لَمْ تَبِعٌ) ، فَإِنْ حُرِّكَ آخِرُ الْأَمْرِ لِمَوْجِبٍ لَا يَبْتَدِعُ كِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ بَقِيَ حَرْفُ الْعَلَةِ مَحْذُوفًا ، وَلَمْ تَعْتَبِرْ حَرْكَةُ آخِرِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهَا عَارِضَةٌ ، فَكَانَ السَّكُونُ بَاقٌ ، فَنَقُولُ : (قُمِ اللَّيلَ) وَ (بِعِ الشَّوَّبَ) وَمَا أَشْبَهُهُ ذَلِكَ ، فَإِنْ حُرِّكَ آخِرُ الْفِعْلِ لِمَوْجِبٍ كِيَاءِ الْمُؤْنَثَةِ وَوَأَوْ الْجَمَاعَةِ وَأَلْفِ ضَمِيرِ التَّشِيَّةِ عَادَ حَرْفُ الْعَلَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْكَةَ مُعْتَرِفَةٌ<sup>(٣)</sup> فَنَقُولُ : (قُومِيْ يَا هَنْدَ) وَ (قُومَوْا) وَ (قُومَا)<sup>(٤)</sup> .

كَمَا لَا يُحْذَفُ حَرْفُ الْعَلَةِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي إِذَا تَوَسَّطَ فِيهِ وَحْرُكَ آخِرُهُ فِي الْمَوْضِعِ الْثَّمَانِيَّةِ الْمَتَقَدِّمَةِ<sup>(٥)</sup> ، وَيُحْذَفُ إِذَا سُكِّنَ آخِرُهُ فِي الْمَوْضِعِ الْثَّمَانِيَّةِ الْآخَرِ<sup>(٦)</sup> ، وَيُضَمِّنُ أَوْلُهُ مَعَ الْحَذْفِ إِنْ كَانَ أَصْلُ الْأَلْفِ وَأَوْاً مَفْتُوحَةً ، تَبَيَّنُهَا عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ وَأَوْ فَنَقُولُ : (قُلْتُ) ، وَيُكَسِّرُ أَوْلُهُ إِنْ كَانَ أَصْلُ الْأَلْفِ يَاءً مَفْتُوحَةً ، فَنَقُولُ : (بَعْتُ) تَبَيَّنُهَا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ يَاءً ، وَكَذَلِكَ يُكَسِّرُ أَوْلُهُ إِنْ

(١) ينظر : صفحة ٨١ .

(٢) في الأصل "افعل" تحرير .

(٣) في الأصل : "متعبرة" تحرير .

(٤) ينظر : المنصف ٢٢٣/٢ ، والمفتاح ٧٣ ، وشرح الملة ٢٣ و ٢٤ ، والممعن ٦٥٧/٢ ، وشرح الشافية ٢٢٨/٢ و ٢٣٠ .

(٥) ينظر صفحة ٨٢ و ٨٣ .

(٦) ينظر صفحة ٨٣ .

كان الأصلُ واوًّا مكسورةً تنبئهاً على الوزن ، هذا هو الصحيح الذي ارتضاه ابن الحاجب<sup>(١)</sup> في موجب حركة أول الماضي إذا حذف حرف العلة<sup>(٢)</sup> ، فراعوا في (قلت) وفي (بعث) بيان الحرف ، ولم يراعوا بيان الوزن ، وراعوا في (حفت) بيان الوزن ولم يراعوا بيان الحرف ، [وقيل] <sup>(٣)</sup> إنَّ الْوَزْنَ [في] <sup>(٤)</sup> / (قلت) قلب من ( فعل ) بفتح العين إلى ( فعل ) بضم العين ، ثم نقلت حركة العين إلى الأول ، وهي حركة نقل ، ونقل الوزن في (بعث) من ( فعل ) بفتح العين إلى ( فعل ) بكسرها ، ثم نقلت حركة العين إلى الأول ، وكذلك في (حفت) في النقل ، إلا أنه لم يقلب الوزن<sup>(٥)</sup> ، وهذا ضعيف لأنَّه لا يحصل به بيان الوزن ولا بيان الحرف ، وهذا بسط الكلام في حذف حرف العلة .

ثم تكلم في باقي البيت على الألف التي تكون في أول الأمر ، أين تكون قطعاً وأين تكون وصلاً ، فذكر أنَّ فعل الأمر إن كان أصله رباعياً كان ألفه ألف قطع كـ (أكْرَمْ) فعل أمر من (أكْرَمْ) ، وإلى ذلك أشار بقوله : " واقطعه من ذي أربع " يعني : واقطع ألف الأمر إذا كان من فعل ماضٍ ذي أربعة حروف ، وذكر

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر ، أبو عمرو بن الحاجب ، فقيه مالكي ، ومن كبار العلماء بالعربية ، كان أبوه حاجباً فعرف به ، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ ، ومن مصنفاته : الكافية في النحو ، والشافية في الصرف ، والإيضاح في شرح المفصل . (تنظر ترجمته في : غایة النهاية ١٢٨/٥٠٨ ، ومفتاح السعادة ١٢٨/٥٠٨) . وقد قال ابن الحاجب في الشافية : " وأما باب سدته ، فالصحيح أنَّ الضم ليبيان بنات الواو لا للنَّقل ، وكذلك باب بعثه ، وراعوا في باب حفت بيان البِيَنة " . ينظر : مجموع مهمات المتنون (متن الشافية ٥٠١) ، وينظر تفسير كلامه هذا في شرح الشافية للرضي ٧٨/١ و ٧٩ و ٨٠ ، وشرح الشافية للجاريendi ٤٤/١ .

(٢) هذا في الفعل الماضي المجرد ، وأما في غيره ففتح ما قبل حرف العلة الذي هو عينه إذا حذف . ينظر : المفتاح ٧٥ .

(٣) كلمة مطموسة في الأصل ، وقد أثبتت ما يستقيم به الكلام .

(٤) كلمة مطموسة في الأصل ، وقد أثبتت ما يلائم به المعنى .

(٥) هذا هو رأي أكثر النحاة ، وهو أنَّ الفعل الماضي المعتل العين إذا أُسند إلى ضمير المتكلم أو المخاطب أو نون النسوة ، فلا يخلو أن يكون على وزن ( فعل ) أو ( فعل ) ، فإن كان على وزن ( فعل ) و ( فعل ) بكسر العين وضمهما ، فإنه تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها ، وتحذف العين للتقاء الساكين ، قالوا في ( فعل ) : ( حفت ) و ( هبت ) ، وسروا بين الواوي واليائي ، وقالوا في ( فعل ) : ( طلت ) ، وأما في ( فعل ) فيُنقل إلى ( فعل ) إن كان من ذوات الواو وينقل إلى ( فعل ) إن كان من ذوات الياء ، ثم تنقل حركة العين إلى الفاء فتقول : ( قلت ) و ( بعث ) . وقد اعرض ابن الحاجب عليهم ، وقال إن هذه الحركة التي في أول الماضي الذي حذف حرف العلة منه ، ليست حركة نقل وإنما هي ليان المحنوف هل هو واو أو ياء . ينظر : المنصف ٢٣٤ وما بعدها و ٢٤٢ و ٢٤٤ ، و الفصول ٢٦٦ و ٧٢/١٠ ، والمطلع ٤٣٩/٢ ، والمقرب ١٨٨/٢ ، وشرح الشافية ٧٨/١ و ٧٩ و ٨٠ ، وشرح الشافية للجاريendi ٤٤/١ .

أَنَّهُ تَكُونُ أَلْفُهُ أَلْفَهُ وَصَلٌ فِيمَا سَوَى ذَلِكَ<sup>(١)</sup> ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْثَلَاثِيُّ وَالْخَمَاسِيُّ وَالسُّدَاسِيُّ ، فَأَلْفُ (اضْرِبَ) أَلْفُ وَصَلٌ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ (ضَرَبَ) وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ ، وَكَذَلِكَ أَلْفُ (انْطَلَقَ) ؛ لَأَنَّهُ مِنْ خَمَاسِيٍّ ، وَأَلْفُ (اسْتَخْرَجَ) ؛ لَأَنَّهُ مِنْ سُدَاسِيٍّ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : " وَصَلٌ سِوَاهُ " يُرِيدُ : وَصَلٌ أَلْفُ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ مِنْ سَوَى الرُّبَاعِيِّ ، وَمِثْلُهُ مِنْهُ مَثَالًاً وَاحِدًا وَهُوَ : " اسْتَبَنْ " وَهُوَ خَمَاسِيٌّ<sup>(٢)</sup> ، فَقَدْ عَرَفْتَ حُكْمَ أَلْفِ الْوَصْلِ فِي الْأَمْرِ<sup>(٣)</sup> ، وَبِقِيَّ عَلَيْكَ أَنْ تَعْرِفَهَا فِي بَاقِي الْأَفْعَالِ .

وَأَمَّا الْمَضَارِعُ فَلَا تَدْخُلُهُ أَلْفُ الْوَصْلِ ، وَأَمَّا الْمَاضِي فَلَا تَدْخُلُهُ أَلْفُ<sup>(٤)</sup> [الْوَصْلِ]<sup>(٥)</sup> فِي ثَلَاثِيٍّ وَلَا رُبَاعِيٍّ<sup>(٦)</sup> ، وَأَمَّا الْخَمَاسِيُّ وَالسُّدَاسِيُّ فَلَا تَكُونُ أَلْفُهُ إِلَّا أَلْفُ وَصَلٌ ، وَهِيَ فِي الْفَعْلِ الْمَاضِي مَكْسُورَةً أَبَدًا ، وَأَمَّا فِي فَعْلِ الْأَمْرِ فَتَتَبَعُ ثَالِثَ الْمَضَارِعِ ، فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًاً أَوْ مَكْسُورًاً كُسِرَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ كَـ (اَذْهَبَ) وَ (اضْرِبَ) ، وَإِنْ كَانَ الثَّالِثُ مَضْمُومًاً<sup>(٧)</sup> ضُمِّنَتْ أَلْفُ

(١) وَضَابِطُهُ : تَكُونُ الْأَلْفُ أَلْفُ وَصَلٌ فِي فَعْلِ الْأَمْرِ مِنْ كُلِّ فَعْلِ مَضَارِعٍ انْفَتَحَ فِيهِ حَرْفُ الْمَضَارِعِ وَسَكَنَ مَا بَعْدَهُ ، وَأَمَّا إِذَا انْصَمَ حَرْفُ الْمَضَارِعِ ، وَكَانَ فَعْلُهُ الْمَاضِي رُبَاعِيًّا ، فَالْمَهْمَزَةُ فِي الْأَمْرِ هَمْزَةٌ قَطْعَةٌ . يُنْظَرُ : سِرُ الصناعة١١٢/١ ، وَشَرْحُ الْمَلْحَةِ ١٩ .

(٢) كَذَا فِي الأَصْلِ ، وَرَبِّعًا أَرَادَ أَنَّهُ خَمَاسِيٌّ بِحَسْبِ صُورَتِهِ الْحَاضِرَةِ .

(٣) يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى : الْكِتَابِ ١٤٤/٤ ، وَسِرِ الصناعة١١٢/١ ، وَشَرْحُ الْمَلْحَةِ ١٩ ، وَالْفَصْولِ ٢٦١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ١٣٦/٩ ، وَابْنِ عَصْفُورِ ٣٢٥/٢ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ١٣٠٨/٢ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٦٠/٢ ، وَابْنِ عَقِيلِ ٥٤٦/٢ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ٨٥٣/٢ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٣٦٤/٢ .

(٤) فِي الأَصْلِ : " مِنْ أَلْفٍ " فَـ " مِنْ " زَايَدَةٌ فَحَذَفَهَا .

(٥) زِيادةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْمَعْنَى .

(٦) فِي الأَصْلِ : " مِنْ أَلْفِهِ فِي ثَلَاثِيٍّ وَلَا رُبَاعِيٍّ " ، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى بِهَذَا لَأَنَّ أَلْفَ الْقَطْعَةِ تَدْخُلُ الْفَعْلِ الْمَاضِي الثَّلَاثِيِّ وَالرُّبَاعِيِّ نَحْوَ (أَحَدٌ) وَ (أَمِنٌ) وَ (أَكْرَمٌ) ، وَلَكِنَّ الَّتِي لَا تَدْخُلُهُ هِيَ أَلْفُ الْوَصْلِ . يُنْظَرُ : الْكِتَابِ ١٤٤/٤ وَ ١٤٥ ، وَسِرِ الصناعة١١١/١ ، وَاللَّمْعِ ٣٠٧ ، وَالْفَصْولِ ٢٦١ ، وَالْمَقْرُبِ ٣٨/٢ ، وَابْنِ الْقَوَاسِ ١٣٠٨/٢ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٦٠/٢ ، وَابْنِ عَقِيلِ ٥٤٦/٢ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٧٥/٢ وَ ٣٦٤ .

(٧) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الضَّمُّ لَازِمًاً ، فَضَمَّ عِنْدَهُ أَلْفُ الْوَصْلِ كَرَاهِيَّةُ الْخَرُوجِ مِنْ كُسْرِ إِلَى ضَمٍ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ وَهُوَ السَّاكِنُ ؛ لَأَنَّهُ خَرُوجٌ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى مَا هُوَ أَنْقُلُ مِنْهُ ، وَقِيلُ : ضَمَّاً لَازِمًاً تَحْرِزاً مِنْ مَثَلِ : اِرْمُوا وَاقْضُوا ، فَالْمَهْمَزَةُ فِيهِمَا مَكْسُورَةٌ وَإِنْ كَانَ الثَّالِثُ مَضْمُومًاً ؛ لَأَنَّ الضَّمَّةَ عَارِضَةٌ مِنْ أَجْلِهِ وَالْجَمْعِ . يُنْظَرُ : الْكِتَابِ ١٤٦/٤ ، وَالْمَنْصَفِ ٥٤/١ ، وَسِرِ الصناعة١١٦/١ ، وَشَرْحُ الْمَلْحَةِ ١٩ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ١١٤/٩ وَ ١٣٧ ، وَابْنِ عَصْفُورِ ٣٢٥/٢ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٦١/٢ وَ ٢٦٢ .

## الوصل / كـ (خرج) .

٢٦ ب

وليس في الأسماء ألف وصل إلا في : (ابن) و (ابنة) و (أمري) و (أمراة) و (أمرين) و (أمرين) و (أبنين) و (أبنتين) و (اثنين) و (اثنتين) و (اسم) و (اسمين) و (است) و (استين) و (آيمن الله)<sup>(١)</sup> في القسم .

وليس في الحروف ألف وصل إلا الألف التي تلحق لام التعريف<sup>(٢)</sup> نحو : (الغلام) وما أشبهه ، وألف الوصل مكسورة في هذه الموضع كلها إلا في (آيمن)<sup>(٣)</sup> و (لام التعريف) فإنها مفتوحة<sup>(٤)</sup> .

وأما المصادر فهي تابعة للماضي ، فإن كانت من خماسي كـ (الانطلاق) أو من سداسي كـ (الاستخراج)<sup>(٥)</sup> ، فالفعلا ألف وصل<sup>(٦)</sup> ، ولا يكون إلا مكسوراً وما عدا ذلك من المصادر ، فالفعلا ألف قطع .

وأما حركة ألف القطع ، فلا تكون في الماضي إلا مفتوحة كـ (أكل) إلا أن

(١) اختلف النحاة في همزة (آيمن) ، فقال البصريون : همزتها وصل ، والكلمة مفردة مشتقة من اليمن والبركة ، وقال الكوفيون : كلمة آيمن : جمع يمين ، وهمزتها قطع ، وسقطت في الوصل لكثر الاستعمال . ينظر : الكتاب ١٤٨/٤ و ١٤٩ ، وسر الصناعة ١١٧/١ ، والإنصاف ٤٠٤/١ وما بعدها ، وشرح المفصل ٩٢/٩ ، وابن القواص ٤٢٧/١ ، وشرح الكافية ٣٣٥/٢ و ٣٣٧ ، والبسيط ٩٣٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٦٥/٢ ، والمجمع ٤/٢٣٩ .

(٢) هذا على رأي من يقول إن أداة التعريف هي اللام وحدها ، وهي بهمزة الوصل للابتداء بالساكن ، ومن يقول إن (أل) بحملتها حرف تعريف وهمزتها وصل ، وقد تقدم الخلاف في ذلك ينظر : صفحة ٦٣ . وينظر كذلك : سر الصناعة ١١٦/١ ، والمصف ٦٥/١ ، وأسرار العربية ٤٠١ ، والفصول ٢٦٢ ، وشرح المفصل ١٣٦/٩ ، وابن عصفور ٣٢٤/٢ ، وابن القواص ١٣١٠/٢ ، وشرح الكافية ١٣٠/٢ ، وابن عقيل ٥٤٧/٢ ، وشرح التصريح ٣٦٤/٢ ، والمجمع ٢٧١/١ وما بعدها ٢٢٣/٦ . كذلك وقعت ألف الوصل في (أم) المعرفة في لغة طئ . ينظر : شرح المفصل ١٣٦/٩ و ١٣٧ ، وشرح الشافية ٢٥١/٢ ، وشرح التصريح ٣٦٥/٢ ، والمجمع ٢٢٣/٦ .

(٣) الغالب فتح همزة (آيمن) لكثر الاستعمال ، ويجوز كسرها ، فقد حكى يونس ذلك عن بعض العرب . ينظر : سر الصناعة ١١٧/١ ، وشرح المفصل ٩٢/٩ و ١٣٧ ، وشرح الشافية ٢/٢٦٥ ، وشفاء العليل ٨٥٣/٢ .

(٤) ينظر : المصنف ٦١/٦٥ و ٦٥ ، وسر الصناعة ١١٧/١ ، والملمع ٣١٢ ، وشرح المفصل ٩٢/٩ ، والمقرب ٣٨/٢ ، وابن القواص ١٣١٠/٢ ، وشرح الشافية ٢٦٥/٢ ، والبسيط ٩٤٠/٢ .

(٥) في الأصل " كالاستخراجي " تحرير .

(٦) فكل مصدر ماضيه متتجاوز لأربعة أحرف في أوله همزة وصل يكون مبدعاً بهمزة وصل . ينظر : المصنف ٦٥/١ ، وسر الصناعة ١١٥/١ ، والفصول ٢٦١ ، والمقرب ٣٩/٢ ، وابن عصفور ٣٢٥/٢ ، وابن القواص ١٣٠٩/٢ ، وشرح الشافية ٢/٢٥٩ ، وابن عقيل ٥٤٦/٢ .

تُضمَّ لِبَنَاءِ الْفَعْلِ لِلْمَفْعُولِ ، وَأَمَّا حَرَكَتْهَا<sup>(١)</sup> فِي الْمَضَارِعِ ، فَسَيَّاتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي  
الْبَابِ بَعْدَ هَذَا<sup>(٢)</sup> ، وَأَمَّا حَرَكَتْهَا فِي الْأَسْمَاءِ ، فَرَاجِعَةٌ إِلَى السَّمَاعِ ، فَقَدْ تُضَمَّ  
كَـ (أَذْنُنَ) لِلْجَارِحَةِ ، وَقَدْ تُكْسِرُ كَـ (إِذْنُنَ) مَصْدِرًا : (أَذْنَتُ لَهُ فِي الْأَمْرِ) ،  
وَقَدْ تُفْتَحُ كَهْمَزَةُ (أَهْلٍ) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : " حَرَتْهَا " تَحْرِيفٌ .

(٢) يَنْظُرُ : بَابُ الْفَعْلِ الْمَضَارِعِ ، صَفَحةُ ٩٣ .

## بَابُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

تَكَلَّمُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَأَفْرَدَهُ فِي بَابٍ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ [فِيهِ] <sup>(١)</sup> أَوْسَعُ مِنَ الْكَلَامِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَقَدْ تَقْدَمَ الْكَلَامُ عَلَى تَسْمِيَتِهِ مُضَارِعًا، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ <sup>(٢)</sup>. قَوْلُهُ:

مُضَارِعٌ فَالْوَاحِدُ الْهَمْزَةُ لَهُ  
اثْتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةٍ يَاءٌ خَلَا  
يُعْرِبُ فَعْلٌ غَيْرُهُ وَالْأَوْلَاءُ  
وَافْتَحْ سِوَاهُ ثَقَلُوا أَوْ خَفَفُوا <sup>(٣)</sup>

مَا زِيدَ حَرْفٌ مِنْ أَنِّيْتُ أَوْلَاهُ  
وَالْتُّونُ إِنْ زَادَ وَلِلْغَيْبَةِ لَا  
وَلَهُمَا مَعَ الْخُطَابِ التَّاوَلَ  
مِنَ الرُّبَاعِيِّ ضُمَّ مِثْلَ يَنْصِفُ

/ تَكَلَّمُ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَسَائِلَ: الْأُولَى: فِي حَدِّ الْمُضَارِعِ، الْثَّانِيَةُ: فِي مَعَانِي الْحَرُوفِ الْزَّائِدَةِ فِي أَوْلِهِ، الْثَّالِثَةُ: فِي حَرَكَةِ أَوْلِهِ.

أَمَّا حَدِّ الْمُضَارِعِ فَهُوَ: الْفِعْلُ الَّذِي زِيدَ فِي أَوْلِهِ أَحَدُ حَرُوفِ (أَنِّيْتُ) بِشَرْطِ صَلَاحِيَّةِ الْجَمِيعِ فِيهِ عَلَى الْبَدْلِ، فَقَوْلُنَا: بِشَرْطِ صَلَاحِيَّةِ جَمِيعِهَا فِيهِ عَلَى الْبَدْلِ تَحرَزُ مِنْ نَحْوِ: (أَنْطَلَقَ) وَ (أَكْرَمَ)؛ فَإِنَّهُ قَدْ زِيدَ فِي أَوْلِهِ أَحَدُ حَرُوفِ أَنِّيْتُ [لِيْسُ] <sup>(٤)</sup> عَلَى الْبَدْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَصْحُّ أَنْ تَقُولَ: (يَنْطَلِقُ) بِالْتُّونِ وَلَا بِالْتَّاءِ وَلَا بِالْيَاءِ، وَكَذَلِكَ مِنْ (أَكْرَمَ)، فَلَا يُسَمِّي مِثْلُ هَذَا فَعْلًا مُضَارِعًا وَإِنْ كَانَ فِي أَوْلِهِ أَحَدُ حَرُوفِ (أَنِّيْتُ)، وَقَدْ حَدَّهُ فِي النَّظَمِ بِقَوْلِهِ: "مَا زِيدَ حَرْفٌ مِنْ أَنِّيْتُ أَوْلَاهُ مُضَارِعٌ"، فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مَا زِيدَ حَرْفٌ مِنْ (أَنِّيْتُ) فِي أَوْلِهِ عَلَى الْبَدْلِ، فـ (ما) مَوْصُولَةُ، وَالْهَاءُ فِي (أَوْلِهِ) عَائِدَةُ عَلَى (ما)، وَجَمِيعُ

(١) زِيَادَةٌ يَلْتَهِمُ بِهَا الْمَعْنَى.

(٢) يَنْظُرْ صَفَّهَ ٧٣ وَ ٧٤.

(٣) فِي "م" لَوْحَةِ (٤٧/أ).

(٤) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا الْمَعْنَى، وَيَدْلِلُ عَلَيْهَا الْكَلَامُ الَّذِي بَعْدُهُ، فَالْفِعْلَانُ: (أَنْطَلَقَ) وَ (أَكْرَمَ) لَا يَصْحُّ أَنْ يُبَدِّلَ التُّونُ وَالْتَّاءُ وَالْتَّاءُ مِنْ هَمْزَتِهِمَا.

**حُرُوفَ المضارعَةِ** في قوله : (أَنِيتُ) وهو بمعنى : قَرَبْتُ ، يُقالُ : (أَنِي  
أَمْرُهُمْ) و (آن) بمعنى : قَرُبَ<sup>(١)</sup> ، وقد جَمَعَهَا بعضاً هُمْ<sup>(٢)</sup> في : (نَأَيْتُ)  
بِمعنِى : بَعْدَتْ ، وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِينِ  
الْأَوَّلُ : التَّفَاعُلُ بِمعنِى الْقُرْبِ في تَحْصِيلِ الْعِلْمِ .

**وَالثَّانِي :** حُسْنُ التَّرْتِيبِ كَمَا سَيَظْهَرُ لَكَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا ، فَإِنَّ كُلَّ حَرْفٍ ضَعْفٌ  
الَّذِي قَبْلَهُ فِي الْمَعْنَى<sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ ، فَذَكَرَ أَنَّ الْهَمْزَةَ لِلواحدِ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ :  
"فَالْوَاحِدُ الْهَمْزَةُ لَهُ" ، وَأَطْلَقَ لِيَدْخُلُ فِيهِ الْمَذَكُورُ وَالْمُؤْنَثُ ، وَمَعْنَى هَذَا : أَنَّ  
الْفَاعِلُ إِذَا كَانَ وَاحِدًا وَأَنْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ جَاءَ بِالْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِ / الْفِعْلِ .

/٢٧

وَأَمَّا النُّونُ فَهِيَ فِي مَوْضِعَيْنِ ضَعْفُ الْهَمْزَةِ ، فَتَجْرِيُ لِاثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا ذُكُورًا  
كَانُوا أَوْ إِناثًا ، وَلِلْوَاحِدِ الْمَعَظِمِ نَفْسَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَنْزَلُهَا بِمَنْزِلَةِ الْجَمَاعَةِ ، فَالْفَاعِلُ مَعَ  
النُّونِ (نَحْنُ) ، وَإِلَى مَوْضِعِ النُّونِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : "وَالنُّونُ إِنْ زَادَ" يَعْنِي : عَلَى  
الْوَاحِدِ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا ، وَمِنَ الْوَاحِدِ الْمَعَظِمِ  
نَفْسَهُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجَمَاعَةِ .

وَأَمَّا الْيَاءُ فَهِيَ لِلْغَائِبِ غَيْرِ الْغَائِبَةِ وَالْغَائِبَتِينِ ، فَهِيَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعِ ضَعْفِ  
النُّونِ ، فَتَأْتِي مَعَ الْمَذَكُورِ الْغَائِبِ نَحْوَ : (زَيْدٌ يَقُولُ) ، وَالْفَاعِلُ مَعَ الْيَاءِ هُوَ مُسْتَتِرٌ  
أَوِ الْاسْمُ الظَّاهِرُ نَحْوَ : (يَقُولُ زَيْدٌ) ، وَالْمَذَكُورَيْنِ الْغَائِبَيْنِ نَحْوَ : (الْزَيْدَانُ يَقُولُ مَانِ)  
وَالْفَاعِلُ مَعَهَا ضَمِيرُ التَّشِيَّةِ أَوِ الْاسْمُ الظَّاهِرُ الْمُشَتَّتُ نَحْوَ : (يَقُولُ الْزَيْدَانُ ) ، وَمَعَ  
الذُّكُورِ الْغَائِبَيْنِ نَحْوَ : (الْزَيْدُونُ يَقُولُ مُونِ) ، وَالْفَاعِلُ مَعَهَا وَأَوْ الْجَمْعُ أَوِ اسْمُ ظَاهِرٍ  
مَجْمُوعٌ نَحْوَ : (يَقُولُ الْزَيْدُونُ ) أَوِ (الْزَيْوُدُ ) ، وَمَعَ النِّسْوَةِ الْغَائِبَاتِ نَحْوَ :

(١) ينظر : اللسان (أني) ٤٨/١٤ .

(٢) ومنهم : الحريري في الملحقة ، وأبي الحاتم في الكافية . ينظر : شرح الملحقة ٢٦ ، والكافية ١٩٠ .

(٣) يقصد أنَّ عدَدَ المَوْضِعِينَ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا الْحُرْفُ مِنْ : (أَنِيتُ) تَضَعُفُ فِي كُلِّ حُرْفٍ عَنِ الْحُرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَالْهَمْزَةُ تَقْعُدُ فِي  
مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَالنُّونُ تَقْعُدُ فِي مَوْضِعَيْنِ ، وَالْيَاءُ تَقْعُدُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعِ ، وَالنَّاءُ تَقْعُدُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعِ . ينظر كلامَهُ بعْدَ  
سَطُورِ .

(الهندات يَقْمِن)، والفاعل معها نُون جماعة النسوة أو اسم ظاهر مجموع بالألف والتاء نحو : (يَقُومُ الْهَنْدَاتُ )<sup>(١)</sup> ، ويخرج عن الياء من الغياب : الغائبة والغائبتان ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : " وللغيبة لا اثنين أو واحدة ياء خلاً " ، يُريد : وللغياب غير الغائبتين والغائبة الياء ، فبقي لنا أربعة كما قدمنا ، وذلك لأن مراتب الغياب ستة : مذكر ومؤنثة ومذكران ومؤنستان ذكور وإناث ، استثنى منها الشترين والواحدة فبقي<sup>(٢)</sup> للإياء أربعة ، وقوله : " خلاً " ، هو بالخاء المعجمة بمعنى : تقدم<sup>(٣)</sup> ، والضمير عائد على الإياء ، وذكره لأن الحرف يذكر ويؤثر .

وأما [التاء]<sup>(٤)</sup> فهي في ثمانية مواضع : الموضعان المستثنيان من الغياب ، وهي الثنائيان والواحدة<sup>(٥)</sup> ، وجميع مواضع الخطاب ، وهي ستة على ما تقدم في الغيبة ، فهذه ثمانية مواضع ضعف مواضع الإياء ، وتفصيلها :

١/٢٨ واحدة / غائبة كـ (هند تقوم) و (تَقُومُ هنْد) فالفاعل إما ضمير وإما ظاهر ، أو غائبتان كـ (الهندان تقومان) أو (تَقُومُ الْهَنْدَانِ) ، أو واحد مذكر مخاطب كـ (أنت تَقُومُ ) والفاعل معه ضمير لا ظاهر ، أو اثنان مذكران مخاطبان كـ (أنتما يا زيدان تقومان) والفاعل معه ضمير الثنائي لا ظاهر ، أو جماعة ذكور كقولك : (أنتم تَقُومُونَ) والفاعل معها وأو الجمع لا ظاهر ، أو واحدة مؤنثة<sup>(٦)</sup>

(١) تأثير الفعل هنا واجب عند البصريين ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقي لم يفصل عن فعله بفاصل ، وأما الكوفيين فيجرون الجمع السالم بجرى جمع التكسير في حواجز تأثير الفعل وتذكرة معه . ينظر : المقتصب ١٤٦/٢ و ٣٤٩/٣ ، وشرح المفصل ٥/٩٢ ، وشرح الجزولية ٤٦٤/٢ ، والبسيط ١/٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٤٦٤/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٤/٢ ، وأوضح المسالك ١١٢/٢ وما بعدها ، وابن عقيل ٤٨٣/١ وما بعدها ، وشرح التصريح ١/٢٨٠ .

(٢) في الأصل : " يَقِيٌّ " ، و (الباء) هنا ضرورية لربط الكلام فزدت بها .

(٣) خلاً الشيء خلوًّا : مضى . ينظر : اللسان (خلا) ١٤/٢٤١ .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٥) قيل : وقد تكون للغائبات على اللزوم كقولك : " تَقُومُ الْهَنْدَاتُ " ، هذا عند البصريين ؛ فتأثير الفعل هنا واجب عندهم ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقي لم يفصل عن فعله بفاصل ، وأما عند الكوفيين فجائز التأثير ، وقد تكون للغائبات على الحواجز كقولك : (تَقُومُ الْهَنْدَادِ) و (يَقُومُ الْهَنْدَادِ) . ينظر : شرح المفصل ٥/٩٢ ، وشرح الجزولية ٤٦٤/٢ ، والبسيط ١/٢٢٥ و ٢٢٦ ، وتوضيح المقاصد ١٤/٢ ، وأوضح المسالك ١١٢/٢ وما بعدها ، وشرح التصريح ١/٢٧٨ وما بعدها .

(٦) في الأصل كلمة " معها " بعد قوله : " مؤنثة " ، وهي زائدة فحذفتها .

مُخَاطَبَةً كـ (أَنْتَ تَقُومِينَ) فَالْفَاعِلُ مَعَهَا ضَمِيرٌ بَارِزٌ لَا ظَاهِرٌ<sup>(١)</sup> ، أَوْ شَتَّانِ  
مُخَاطَبَيْتَانِ كـ (أَنْتَمَا تَقُومَانِ) وَالْفَاعِلُ مَعَهَا ضَمِيرٌ تَشِيهُ بَارِزٌ لَا ظَاهِرٌ ،  
أَوْ جَمَاعَةُ إِنَاثٍ كـ (أَنْتُنَ تَقُمنِ) وَالْفَاعِلُ مَعَهَا نُونٌ النِّسْوَةُ لَا اسْمٌ ظَاهِرٌ ، فَهَذِه  
ثَمَانِيَّةُ مَوَاضِعُ الْتَّاءِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : " وَلَهُمَا مَعَ الْخَطَابِ التَّا " يَرِيدُ  
الثَّتَّيْنِ وَالْوَاحِدَةَ مِنَ الْغَيَّابِ مَعَ جَمِيعِ مَوَاضِعِ الْخَطَابِ ، فـ (الْتَّا) : مُبْدِئٌ ، وَقَصْرُهَا  
ضَرُورَةٌ<sup>(٢)</sup> ، وَخَبْرُهَا مُقْدِمٌ وَهُوَ : (لَهُمَا) ، وَهُنَّا فَرَغُ الْكَلَامُ عَلَى حُرُوفِ الْمَضَارِعِ .

ثُمَّ شَرَعَ فِي مَسَأَلَةِ أُخْرَى فَقَالَ : " وَلَا يُعْرِبُ فَعْلُ غَيْرِهِ " يَعْنِي : غَيْرِ الْمَضَارِعِ ،  
وَسَيَّاْتِي<sup>(٣)</sup> وَجْهٌ إِعْرَابِهِ فِي الْبَابِ بَعْدَ<sup>(٤)</sup> ، فَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْأَفْعَالَ لَا يُعْرِبُ  
مِنْهَا إِلَّا الْمَضَارِعِ ، وَأَمَّا الْفَعْلُ الْمَاضِيُّ وَالْأُمْرِ بِصِيَغَةِ (أَفْعَلُ ) مِبْنَيَانٍ<sup>(٥)</sup> .

ثُمَّ شَرَعَ فِي مَسَأَلَةِ أُخْرَى ، فَقَالَ : " وَالْأَوَّلَا مِنَ الرَّبَاعِيِّ ضُمٌّ " ، وـ (الْأَوَّلَا)  
مُفْعُولٌ بـ (ضُمٌّ) وَهُوَ فَعْلُ أُمْرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَضُمُّ الْأَوَّلَ مِنَ الْفَعْلِ الْمَضَارِعِ  
الرَّبَاعِيِّ<sup>(٦)</sup> ، وَمَثَلُهُ بِقَوْلِهِ : " يُنْصِفُ " مَضَارِعٌ مِنْ أَنْصَافِ .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مَا سَوَى الرَّبَاعِيِّ يُفْتَحُ<sup>(٧)</sup> ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْثَّلَاثَيُّ كـ (يَذَهَبُ)  
وَالْخَمَاسِيُّ كـ (يَنْطَلِقُ) وَالْسُّدَاسِيُّ كـ (يَسْتَخْرِجُ) ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْمَشَدُّ  
وَالْمَخَفَّفُ ، فَلَا فَرْقٌ بَيْنَ : (يَضْرِبُ) وَ(يَشَدُّ) ، وَ(يُكَرِّمُ) وَ(يُكَرِّمُ) ،

(١) حصل اضطراب عند الناسخ في هذه الفقرة، من قوله : "أَوْ وَاحِد مَذَكُورٌ مُخَاطِبٌ" ، إلى قوله : "أَوْ وَاحِدَةٌ مَؤْتَثَةٌ مُخَاطِبَةٌ" ، وقد حاولت تقويم الاضطراب بما يتسق مع كتب النحو . يُنظر : ملحة الإعراب ٢٥ ، وشرح المفصل ٦/٧ ، وشرح الجزولية ٤٦٤/٢ ، وابن القواص ٣١٢/١ ، وشرح الكافية ٢٢٧/٢ ، والبسيط ٢٢٥ و ٢٢٦ ، والمجمع ١٦/١ .

(٢) وجه الضرورة هنا هو المحافظة على الوزن ، حتى لا ينكسر البيت .

(٣) في الأصل : "سَيَّاْتِي" تصحيف .

(٤) ينظر : باب الإعراب صفحة ٩٥ .

(٥) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الْأَمْرَ مَعْرُوبٌ . يُنظر : الكتاب ١٧/١ ، ومعاني الفراء ٤٦٩/١ ، والإنصاف ٥٢٤/٢ وما بعدها ، وشرح المفصل ٦١/٧ ، وابن القواص ٣١٠/١ ، وابن عقيل ٣٨/١ ، وشرح التصریح ٥٥/١ ، والأشباه والنظائر ٣٢٥/٣ .

(٦) يُضْمِنُ حِرْفَ الْمَضَارِعِ مِنَ الْفَعْلِ الْمَضَارِعِ الَّذِي مَاضِيهِ رَبَاعِيٌّ أَصْلًا أَوْ بِزَانِدِ الْإِلْحَاقِ . يُنظر : شرح ملحة الإعراب ٢٧ ، وأسرار العربية ٤٠٤ ، وشرح الكافية ٢٢٧/٢ ، وبغية الآمال ١٥١ وما بعدها ، والارتياشاف ٨٨/١ ، والمجمع ٣٤/٦ .

(٧) ووجه ذلك أَنَّ الْثَّلَاثَيُّ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَمَا زَادَ عَلَى الرَّبَاعِيِّ ثَقِيلٌ ، فَاخْتَارُوا الْفَتْحَ لِكَثِيرٍ وَالْتَّقْلِيلِ ، وَالضَّمِّ لِلقليلِ . يُنظر : الارتياشاف ٨٨/١ ، والمجمع ٣٤/٦ .

٢٨ و (يَنْصَرِفُ) و (يَشْتَدُّ) ، و (يَسْتَوْهِبُ) / و (يَسْتَمِرُ) ، فالمشَدُّ والمخَفُّ سَوَاءٌ في ضم حَرْفِ المضارعةِ من الرباعيِّ ، وفتحه من الثلاثيِّ والخمسيِّ والسُّداسيِّ ، وقد أشارَ إلى ذلك كُلُّهُ بقولِه : " والأولُّا مِنَ الرباعيِّ ضُمٌّ " إلى آخرِ البيتِ .

ولغيرِ الحجازيين لُغةٌ في الفعلِ المضارعِ المفتوحِ الأوَّلِ إذا كانَ ماضيه مَكْسُوراً العَينَ نحوَ : (عَلِمْتَ) (تَعْلَمُ) ، فَيَكْسِرُونَ حَرْفَ المضارعةِ منهُ مَا لمْ يَكُنْ (يَاءً) فَيَقُولُونَ : (تَعْلَمُ) و (نَعْلَمُ) و (أَعْلَمُ) بالكسيرِ في الثلاثةِ ، وكذلِكَ يَقُولُونَ مِنْ (خَالَ) : (تِخَالُّ) و (نِخَالُّ) و (إِخَالُّ) بالكسيرِ في الثلاثةِ<sup>(١)</sup> .

(١) لُغةُ الحجازيين فتح حَرْفِ المضارعةِ ، وغيرِهم من العربِ وهم قيسٌ وثيمٌ وربيعةٌ ومن جاورُهم يكسرُ إلَّا في (الباء) فيفتح ، إلَّا بعضَ كلب يكسرُونَ فيها وفي غيرِها من الثلاثةِ ، وأما الباقيونَ من غيرِ الحجازيين فلم يكسرُوا (الباء) إلَّا إذا كانت فاءُ الفعلِ واوًّا نحوَ : (وَجَلَ) (يَوْجَلُ) ، فَيَكْسِرُونَ الباءَ لتنقلبُ الواوُ باءً فيقولُونَ : (يُجَلُّ) ، وفيها لغاتٌ أخرىٌ ، وكذلِكَ يكسرُونَها في (يَائِي) وفي (حَبَّ) . يُنظرُ : الكتابُ ٤/١١٠ وما بعدها ، ومعاني الألفاظِ ٣٧٩/٢ ، والمنصفُ ٢٠٢/١ ، والإنصافُ ٢/٧٨٤ ، وشرحُ الشافيةِ ١/١٤١ وما بعدها ، وشرحُ الكافيةِ ٢/٢٢٨ ، والارتضافُ ١/٨٨ ، والمعنى ٦/٣٤ .

## بَابُ الْإِعْرَابِ

تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الْإِعْرَابِ ، وَاعْلَمُ أَنَّ الْكَلَمَاتِ الْثَلَاثِ مِنْهَا مُعَرَّبٌ وَمِنْهَا مَبْنِيٌّ ، فَالْمُعَرَّبُ مِنْهَا بَحْقُ الْأَصَالَةِ هِيَ الْأَسْمَاءُ<sup>(١)</sup> ، إِذَا جَاءَ مِنْهَا شَيْءٌ مَبْنِيٌّ سُئَلَ عَنْ سَبَبِ بُنَائِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَارِجَ عَنِ الْأَصْلِ لَا يُدْرِكُ أَنْ يَكُونَ لِسَبَبِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مُعَرَّبًا فَلَا يُسَأَلُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ بَاقٌ عَلَى أَصْلِهِ .

وَالْحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ إِنَّمَا جُعِلَ لِبَيَانِ الْمَعَانِي ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ إِنَّمَا تَبَيَّنُ فِي غَيْرِهَا ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الْإِعْرَابِ فِي نَفْسِهَا ، وَأَيْضًا إِنَّ الْإِعْرَابَ إِنَّمَا هُوَ لِبَيَانِ مَعَانِي مَخْصُوصَةٍ وَهِيَ : مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ ، وَالْحُرُوفُ لَا حَظَّ لَهَا فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا وَلَا مُضَافًا ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الْإِعْرَابِ لِأَنْتِفَاءِ سَبَبِهِ فِيهَا .

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَمَبْنِيَّةٌ فِي الْأَصْلِ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ الْمَعَانِيَ الَّتِي تَخْتَلِفُ عَلَيْهَا هِيَ مَعَانِي الزَّمَانِ ، وَقَدْ تَبَيَّنَتْ بِصِيقْحَانِهَا الْمَخْصُوصَةِ كَمَا تَقَدَّمَ<sup>(٣)</sup> ، فَصِيقْحَانُ الْأَفْعَالِ تُغَنِي عَنِ إِعْرَابِهَا ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَعْرَبُوا الْفَعْلَ الْمَضَارِعَ لِشَبَهِهِ بِالْأَسْمَاءِ<sup>(٤)</sup> فِي عُوْمَمِهِ وَخُصُوصِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَعْمَلُ الْحَالَ وَالْاسْتِقْبَالَ ، إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ قَرِينَةً خَصَصَتْهُ بِأَحَدِهِمَا كَمَا يَعْمَلُ الْأَسْمُ النَّكَرَةُ أَفْرَادَ جَنْسِهِ ، إِذَا دَخَلَتْ / عَلَيْهِ أَدَاءً تَعْرِيفِ خَصَصَتِهِ بِأَحَدِهَا ، فَلَمَّا أَشْبَهَ الْأَسْمَاءَ أَعْطَيَ حُكْمَهَا فِي الْإِعْرَابِ ، وَأَمَّا دُخُولُ لَامِ الْابْتِداَءِ كَقُولِكَ : (لِيَقُومَ زِيدُ) ، فَلَيَسَّ مِنْ مُوجِباتِ الشَّبَهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ

(١) اختلف النحويون في الإعراب، هل هو أصل في الأسماء والأفعال، أو هو أصل في أحدهما فرع في الآخر، فذهب البصريون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، وقال بعض المؤخرين: إن الفعل أحق بالإعراب من الاسم. ينظر: الأصول ١٤٥ و ١٤٦، والإيضاح في علل النحو ٧٧، وأسرار العربية ٢٤، وشرح المفصل ٤٩ و ٨٠/٣، وابن عصفور ٣٣٠/٢، وابن القواس ٢٢٩/١، وشرح الكافية ١٦/١ و ٢٢، والارتفاع ٤١٤/١، وابن عقيل ٣٧/١، وشرح التصريح ٤٧/١ و ٥٤، والضم ٤٤/١ و ٤٥.

(٢) هذا رأي البصريين، ينظر هامش رقم (١).

(٣) ينظر: باب قسمة الأفعال صفحة ٧١.

(٤) اختلف البصريون والковيون في علة إعراب الفعل المضارع، وقد أشرنا إلى هذا الخلاف في باب قسمة الأفعال صفحة ٧٤.

ثمراته<sup>(١)</sup> ، لِمَا أَشْبَهَ الْأَسْمَاءَ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْابْتِدَاءِ كَمَا تَدْخُلُ فِي الْأَسْمَاءِ .

وَيُحَدِّدُ الْإِعْرَابُ بِأَنَّهُ : تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلْمَ لِدُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهَا لِفَظًا وَتَقْدِيرًا<sup>(٢)</sup> ، فَيَفْهَمُ مِنْ هَذَا : أَنَّ التَّغْيِيرَ لِغَيْرِ عَامِلٍ يُسَمَّى إِعْرَابًا كَقُولُكَ : ( قُومِي ) وَ ( قُومًا ) وَ ( قُومُوا ) ، فَقَدْ تَغْيِيرَ الآخِرِ هُنَا ، وَلَيْسَ بِإِعْرَابٍ ؛ إِذْ لَيْسَ التَّغْيِيرُ لِأَجْلِ عَامِلٍ ، فَلِذَلِكَ اشْتُرِطَ فِي حَدِّ الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ تَغْيِيرُ الآخِرِ لِعَامِلٍ دَخَلَ عَلَيْهِ ، وَيَفْهَمُ أَيْضًا مِنَ الْحَدِّ : أَنَّ التَّغْيِيرَ فِي الآخِرِ قَدْ يَكُونُ بِاللَّفْظِ كَ ( قَامَ زَيْدٌ ) وَ ( رَأَيْتُ زَيْدًا ) وَ ( مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ) ، أَوْ بِالتَّقْدِيرِ كَقُولُكَ : ( جَاءَ مُوسَى ) وَ ( رَأَيْتُ مُوسَى ) وَ ( مَرَرْتُ بِمُوسَى ) ، فَالْحَرَكَاتُ الْثَلَاثُ مُقْدَرَةٌ فِي الْأَلْفِ ، وَكَذَلِكَ عَامِلُ الْإِعْرَابِ أَيْضًا قَدْ يَكُونُ مَلْفُوظًا بِهِ كَالْمُثْلِلِ الْمُتَقْدِمَةِ ، وَقَدْ يَكُونُ مَقْدَرًا كَقُولُكَ : ( هَلْ جَاءَ أَحَدٌ ؟ ) فَيَقُولُ الَّذِي يُحِبِّيكَ : ( زَيْدٌ ) التَّقْدِيرُ : جَاءَ زَيْدٌ ، فَالْعَامِلُ مَقْدَرٌ . وَيَبْغِي أَنْ تَتَبَّهَ أَنَّ تَغْيِيرَ الآخِرِ لِدُخُولِ الْعَوَامِلِ يَكْفِي [ مِنْهُ ]<sup>(٤)</sup> فِي تَسْمِيةِ الْكَلْمَةِ مُعْرَبَةً أَنْ تَكُونَ قَابِلَةً لِذَلِكَ بِالْقُوَّةِ ، وَلَا يُشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا بِالْفِعْلِ<sup>(٥)</sup> ، فَإِنَّا نَجِدُ مِنَ

(١) قيل : إن دخول لام الابتداء على الفعل المضارع هو من وجوه مشابهته للاسم ، وقيل : إنه ليس من وجوه الشبه ؛ لأنها دخلت بعد استحقاقه الإعراب . ينظر : التبصرة والتذكرة ٧٦/١ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ وما بعدها ، والفصل ١٦٣ ، وشرح المفصل ٦/٧ ، وابن عصفور ٣٢٧/٢ ، وابن القواس ٢٤١/١ ، وشرح الكافية ٢٢٦/٢ و ٢٢٧ ، والمعنى ٥٤/١ .

(٢) في الإعراب مذهبان : الأول : أنه معنوي ، والحرّكات إنما هي دلائل عليه ، وحدّوه بقولهم : تغيير آخر الكلم لاختلاف العامل الداخلة عليها لفظاً وتقديراً ، وهو ظاهر كلام سيبويه و اختيار الأعلم و كثير من المتأخرین ، وهو ما ذهب إليه ابن جابر ، والثاني : أنه لفظي ، أي : أنه نفسه هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال وحدّوه بقولهم : أثر ظاهر أو مقدر يجعله العامل المقتصي له في آخر الكلمة ، وإليه ذهب ابن خروف وأبو علي وابن مالك . ينظر : الكتاب ١٣/١ ، وأسرار العربية ٢١ ، والفصل ١٥٤ ، وشرح المفصل ٧٢/١ ، وابن عصفور ١٠٣/١ و ٣٢٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٤/١ ، وابن القواس ٢٢٥/١ ، والارتفاع ٤١٣/١ ، وشرح الشذور ٣٣ ، وشفاء العليل ١١٤/١ ، وشرح التصریح ٦٠/١ ، والأشباه والنظائر ١٧٣/١ ، وشرح الأئمّة ٤٨/١ .

(٣) في الأصل : " تبته " تصحيف .

(٤) زيادة يقتضيها المعنى .

(٥) عبارة المصطف غير واضحة ، ويوضحها قول ابن يعيش في ( شرح المفصل ٤٩/١ ) : " المراد بالمرء : ما كان فيه إعراب أو قابلاً للإعراب ، وليس المراد منه أن يكون فيه إعراب لا محالة " . وجاء في ( الكليات ٣٠/٤ ) : القوّة : هي كون الشيء مستعداً لأن يوجد ، ولم يوجد ، وال فعل : كون الشيء خارجاً من الاستعداد إلى الوجود " . وينظر في ذلك أيضاً : شرح الجزویة ٢٥١/١ وبالبسيط ١٧٢/١ .

الأسماء ما اتفق أنَّ العَرَبَ أَدْخَلُوا<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ عَامِلاً واحِدًا ، فَلَزِمَ الْحَرَكَةَ الَّتِي يَقْتَضِيهَا<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ الْعَالَمُ<sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَتَغَيِّرْ عَنْهَا ؛ لَأَنَّ الْعَالَمَ لَمْ يَغْيِرْ ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مَعْرَبَةُ كَ (سُبْحَانَ) ، فَإِنَّهُمْ أَرْتُمُوهُ النَّصْبَ عَلَى الْمُصْدَرِ ، وَنَحْنُ مَعَ ذَلِكَ نَحْكُمُ بِإِعْرَابِهِ ؛ لَأَنَّهُ فِي قُوَّةٍ أَنْ لَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ عَوَامِلُ أُخْرَ لِتَغْيِيرِ إِعْرَابِهِ ، فَاَكْتَفَيْنَا بِالْقُوَّةِ فِي ذَلِكَ عَنِ<sup>(٤)</sup> الْفَعْلِ ، بِخَلَافِ الْمُبْنَياتِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي قُوَّتِهَا أَنْ تَتَغَيِّرْ بِالْخَلَافِ الْعَوَامِلِ كَ (هَؤُلَاءِ) مَثَلًا ، فَإِنَّا / نَجِدُهَا<sup>(٥)</sup> تَخْتَلِفُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَتَغَيِّرُ آخِرُهُ لِفَظْتَهُ وَلَا تَقْدِيرًا .

وَاعْلَمُ أَنَّ تَقْسِيمَ الْكَلَمَاتِ إِلَى مَعْرَبٍ وَمَبْنَى مُتَفَقٌ عَلَيْهِ ، وَأَثْبَتَ بَعْضُهُمْ قَسْمًا ثَالِثًا فَقَالَ : مِنَ الْكَلَمَاتِ مَا لَا يَكُونُ مَعْرَبًا وَلَا مَبْنِيًّا<sup>(٦)</sup> كَالْمَضَافِ إِلَى يَاءِ الْمَتَكَلِّمِ كَ (غُلَامِي) ، وَلِلنَّحْوَيْنِ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ<sup>(٧)</sup> : الْمَشْهُورُ : أَنَّهُ مَعْرَبٌ بِالْحَرَكَاتِ الْمَقْدَرَةِ ، الْثَّانِي : أَنَّهُ مَبْنَى ، الْثَّالِثُ : أَنَّهُ مَبْنَى فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ مَعْرَبٌ فِي حَالِ الْجَرِّ ، الْرَّابِعُ : أَنَّهُ لَا مَعْرَبٌ وَلَا مَبْنَى ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جِنِّي<sup>(٨)</sup> .

(١) في الأصل : "أدخل" ، والصواب ما أنتبه ؛ لأنَّ الضمير يعود على (العرب) ، ويعکن أنَّ نقول أيضًا : (أدخلت) .

(٢) في الأصل : "يقتضيها" تحريف ، فلم يعود من عبارات النحاة أنَّ الحركة يقتضيها العامل لا يقتضيها .

(٣) في الأصل : "العوامل" تحريف .

(٤) في الأصل : "على" تحريف .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهاشم : "نجد العوامل" ، وكأنَّ المصنف أراد أن يوضحها .

(٦) ذهب ابن جني إلى أنَّ المضاف إلى ياءِ المتكلّم لا معربٌ ولا مبنيٌّ ، وذهب أبو حيان إلى أنَّ الأسماء المتمكّنة قبل التركيب كحروف الهجاء وأسماء العدد لا توصف بناءً ولا إعراباً . ينظر : الخصائص ٣٥٦/٢ ، والارتفاع ٣١٦/١ وحاشية الصبان ٥٠/١ .

(٧) المضاف إلى ياءِ المتكلّم فيه أربعة مذاهب : الأولى : أَنَّهُ مَعْرَبٌ بِحُرْكَاتِ مَقْدَرَةٍ فِي الْأَحْوَالِ الْثَّالِثَةِ ، وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ مَعْرَبٌ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ بِحُرْكَةٍ مَقْدَرَةٍ وَفِي حَالِ الْجَرِّ بِكَسْرَةٍ ظَاهِرَةٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَالِكٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جَابِرٍ ، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَ مَذْهَبًا آخَرَ وَهُوَ أَنْ يُبْنِيَ المضاف إلى ياءِ المتكلّم فِي حَالِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَيُعَرَّبُ فِي حَالِ الْجَرِّ ، وَلَمْ أَحْدُ أَحْدًا قَالَ بِهَذَا السَّرَّأِيِّ ، وَالرَّابِعُ : أَنَّهُ لَا مَعْرَبٌ وَلَا مَبْنَى وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جَنِّي . ينظر : الخصائص ٣٥٦/٢ ، والأمثال الشجرية ٣/٤ و ٣/٣ ، ونتائج الفكر ١١٠ و ٢٤٣ و ٢٤٤ ، وشرح المفصل ٣٢/٣ ، وابن القواص ٢٢١/١ ، وشرح التسهيل ٣/٢٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٩ و ما بعدها ، وشرح الكافية ١/٣٥٥ و ٥٣٥ و ما بعدها ، والنكت الحسان ٤٠ ، وشفاء العليل ٧٢٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢/٢٨٣ .

(٨) هو أبو الفتح عثمان بن جنبي ، من أئمة الأدب والنحو ، وهو تلميذ أبي علي الفارسي ، توفي سنة (٣٩٢ هـ) ، ومن مصنفاته شرح ديوان المتنبي ، والمبهج ، وسر صناعة الأعراب وغيرها . تنظر ترجمته في : الفهرست ١٢٨ ، وبيميقة الدهر ١٠٨/١ ، ونزة الأنبياء ٢٤٤ ، ووفيات الأعيان ٣/٢٤٦ ، وإشارة التعين ٢٠٠ . وينظر رأيه في : الخصائص ٣٥٦/٢ .

واعلم أنَّ أحكام الكلمات في هذا <sup>(١)</sup> العلم قسمان : أحكام تركيبية ، وأحكام إفرادية .

فالأحكام التركيبية هي : مالا يثبت إلا بعد تركيب الكلمة مع غيرها تركيباً مفيدة ، وتلك الأحكام هي الإعراب وما يتعلق به من كون الكلمة فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ أو خبراً أو نحو ذلك مما يرجع إلى إعراب الكلمة ، فلا توصف الكلمة بإعراب ولا بناء حتى تُركب مع غيرها .

وأما الأحكام الإفرادية فهي : ما يتعلق بذات الكلمة كالنَّظر في أصل الكلمة ، والزوائد فيها ، والمحذف منها ، والمبدل ، والمقلوب ، وكونها مُصغرَة أو مُكسرَة ، أشتاتاً أو مجموعَة ، أو معرفَة أو نَكْرَة ، أو مذكورة أو مُؤنثَة ، أو مَصْوَرَة أو مَمْدُودَة ، إلى غير ذلك من الأحكام التي لا تتوقف على الترْكِيبِ .

إذا علمت ذلك فاعلم أنَّ الاسم له ثلاثة <sup>(٢)</sup> حالات : حالة يُنون فيها ، ويدخله الألف واللام ، ويستوفي الحركات الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً ، فهذا هو الاسم المتمكن الأمكن ، وهو الذي يعبر عنه بالمنصرف .

وَحَالَةٌ لَا يُنونُ فِيهَا ، وَلَا يَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ <sup>(٣)</sup> ، وَلَا يَفْتَرُقُ نَصْبُهُ عَنْ جَرِّهِ ، بَلْ يَكُونُ الْجَرُّ فِيهِ مَحْمُولًا عَلَى النَّصْبِ ، وَهَذَا هُوَ المتمكنُ غَيْرُ الْأَمْكَنِ ، وَيُسَمَّى غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ ، وَسَيَاتِي بَيَانُهُ فِي بَابِهِ <sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل : " هذه " تعريف .

(٢) في الأصل : " ثلاثة " ، والصواب ما أتبته .

(٣) الاسم المتمكن غير الأمكن وهو غير المنصرف ، يُحرَّ بالفتحة ، ولا يُنون ، مالم تدخله الألف واللام أو الإضافة ، فإذا دخلته حُرَّ بالكسرة . فعندما قال المصيّف : " ولا يدخله الألف واللام " يقصد : أنها إذا دخلته لم يعد الاسم من هذا النوع من الأسماء ؛ لأنَّه يُحرَّ حيـظـةـ بالـكـسـرـةـ . ينظر : الفصول ١٥٩ ، وشرح الكافية ٣٥/١ ، والارتفاع ٤٢٦/١ ، وشرح الشذور ٣٨ ، وابن عقيل ٣٢٠/٢ ، والمجمع ٧٧/١ .

(٤) ينظر : باب إعراب الاسم المفرد والمكسر المنصرفين وغير المنصرفين ١٠٦ ، وباب ما لا ينصرف لوحدة ( ب / ب ) وما بعدها .

٣٠

وَحَالَةٌ لَا تَقْبِلُ تَنْوِينًا ، / وَلَا أَفْلًا وَلَامًا<sup>(١)</sup> ، [ و ]<sup>(٢)</sup> لَا يَخْتَلِفُ أَخْرَهُ<sup>(٣)</sup>  
لَا خَتْلَافُ الْعَوَامِلِ لِفَظًا وَلَا تَقْدِيرًا ، وَهَذَا هُوَ الْمُبْنِيُّ ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْبَنَاءَ ضَدَّ  
الْإِعْرَابَ ، فَهُوَ : لِرُؤُومٍ آخِرِ الْكَلْمَةِ حَرْكَةً مَا<sup>(٤)</sup> أَوْ سُكُونًا ، مَعَ اخْتَلَافِ الْعَوَامِلِ  
عَلَيْهِ ، وَنَعْنَى بِـ ( حَرْكَةَ مَا ) : أَيْ حَرْكَةٌ كَانَتْ ، فَقَدْ يَلْزَمُ الْمُبْنِيُّ الضَّمَّ ، وَقَدْ  
يَلْزَمُ الْفَتْحَ ، وَقَدْ يَلْزَمُ الْكَسْرَ ، وَقَدْ يَلْزَمُ السُّكُونَ<sup>(٥)</sup> ، وَسَبَبَتِ الْكَلَامَ عَنْهُ فِي  
الْمُبْنِيِّ حِيثُ يُعَرَّضُ لِهِ الْمَصْنُفُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ<sup>(٦)</sup> .

فِي الْأَسْمَاءِ وَالْفَعْلِ وَجُزْمِ جُمْعِ الْأَلْفَاظِ  
لَهُ فَأَصْلُ الرَّفْعِ ضَمٌّ فِي الْأَخْرَى  
فِي سَالِمٍ وَالْجَرِّ بِالْكَسْرِ يَكُونُ<sup>(٧)</sup>

إِعْرَابِهِمْ رَفْعٌ وَنَصْبٌ دَخْلًا  
فِي الْفَعْلِ وَالْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ كَالنَّظِيرِ  
وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحَةِ وَاجْزِمْ بِالسُّكُونِ

تَكَلَّمُ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ الْثَلَاثَةِ عَلَى الْأَلْقَابِ الْإِعْرَابِ الْأَرْبَعَةِ ، وَعَلَى مَا يَشْتَرِكُ  
فِيهِ الْأَسْمَاءُ وَالْفَعْلُ مِنْهَا ، وَعَلَى مَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ دُونَ<sup>(٨)</sup> الْفَعْلِ وَبِالْعَكْسِ ،  
وَعَلَى كَيْفِيَّهِ هَذِهِ الْأَلْقَابِ الْأَرْبَعَةِ بِحُكْمِ الْأَصْلِ .

(١) المبنيات لا تدخلها الألف واللام المعرفة إلا عند من قال إن الموصولات تعرفت بالألف واللام المذكورة في (السدي) و (البي) وتشتتهما وجمعهما ، والألف واللام المقدرة في (من) و (ما) . ينظر : التسهيل ٢١ ، والارتفاع ٤٦٠/١ ، وشرح التصريح ٩٥/١ ، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٩٤/١ ، وحاشية الصبان ١٠٧/١ .

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٣) في الأصل : "آخر" وقد أثبت ما يستقيم به النص .

(٤) قد تكون هذه الحركة ظاهرة : كـ (اضرب) و (ضرّب) و (منذ) و ( أمس) ، وقد تكون مقدرة مثل : (شد) : فعل أمر مبني على السكون المقدر ، و (رمي) : فعل مضى مبني على الفتح المقدر ، و (يا سيبويه) : مبني على الكسر لفظاً وعلى الضم تقديرأ . ينظر : ابن القواص ٢٣١/١ ، وشرح الشذور ٦٨ ، وشرح التصريح ٥٩/١ ، والهمج ٤٥/١ و ٦٣ .

(٥) الأصل في البناء السكون ، وينبئ على الحركة لأحد أربعة أشياء : إما لأنَّ له أصلاً في التمكِن كالمنادى والظروف المقطوعة عن الإضافة ، وإماً لشبهه بالعرب كشبه الفعل الماضي بالمضارع ، وإما للهرب من التقاء الساكين كـ (أين) و (كيف) ، وإما لأنَّ حركة ضرورية ، وهي الحروف الأحادية كـ (باء) و (لام) . ينظر : الأصول ٥١/١ ، والتبصرة والتذكرة ٧٨/١ ، والفصول ١٦٧ ، وشرح المفصل ٨٢/٣ ، وابن عصفور ٣٣٢/٢ ، والارتفاع ٣٢٥/١ ، وشرح التصريح ٥٨/١ ، والأشاهد والنظائر ٤٩/٣ ، وشرح الأشموني ٦٤/١ .

(٦) ينظر باب المبني ، لوحة (٣١٢) / ب وما بعدها .

(٧) في "م" لوحة (٤٧/١) .

(٨) في الأصل : "دود" تحريف .

فَذَكَرَ أَنَّ الْقَابَ الْإِعْرَابَ أَرْبَعَةً وَهِيَ : الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ وَالجَزْمُ<sup>(١)</sup> ، وَأَنَّ الْاسْمَ وَالْفَعْلَ يَشْتَرِكُانِ مِنْهَا فِي اثْنَيْنِ : فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، فَيُرَفَعُ الْفَعْلُ كَمَا يُرَفَعُ الْاسْمُ فَتَقُولُ : ( زَيْدٌ يَقُومُ ) ، فَقَدْ اشْتَرَكَ [ فِي الرَّفْعِ ]<sup>(٢)</sup> ، وَيُنَصَّبُ الْفَعْلُ أَيْضًا كَمَا يُنَصَّبُ الْاسْمُ فَتَقُولُ : ( إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ ) ، فَقَدْ اشْتَرَكَ [ فِي النَّصْبِ ] ، وَإِلَى اشْتِرَاكِ الْفَعْلِ وَالْاسْمِ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " إِعْرَابُهُمْ رَفْعٌ وَنَصْبٌ دَخْلًا فِي الْاسْمِ وَالْفَعْلِ " ، فَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " إِعْرَابُهُمْ " عَائِدٌ إِلَى التَّحْوِيَنَ ؛ لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ اصْطَلَّحُوا عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ ، أَوْ إِلَى الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ صَدَرُ عَنْهُمْ هَذَا الْإِعْرَابُ ، وَالضَّمِيرُ فِي ( دَخْلًا ) ضَمِيرُ التَّشِيَّةِ عَائِدٌ إِلَى الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْجَزْمَ مِنْ الْقَابِ الْإِعْرَابِ بِدَلِيلٍ عَطَفَهُ عَلَى الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، وَأَنَّهُ مُخْتَصٌ بِالْفَعْلِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : " وَجَزْمٌ جُعْلًا فِي الْفَعْلِ " .

/ ٣٠ / ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْجَرَّ مِنْ الْقَابِ الْإِعْرَابِ أَيْضًا ، وَأَنَّهُ مُخْتَصٌ بِالْأَسْمَاءِ ، فَهُوَ فِيهَا نَظِيرُ الْجَزْمِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : " وَالْجَرُّ فِي الْاسْمِ كَالنَّظِيرِ لَهُ " يُرِيدُ : لِلْجَزْمِ فِي الْأَفْعَالِ ، فَالضَّمِيرُ فِي ( لَهُ ) عَائِدٌ لِلْجَزْمِ .

وَهُنَا تَمَّ الْقَابُ الْإِعْرَابُ ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهَا أَرْبَعَةٌ ، وَأَنَّهُ لَمَّا خُصَّصَ الْفَعْلُ بِالْجَزْمِ خُصَّصَ الْاسْمُ بِالْجَرِّ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عَوَامِلَ الْجَرِّ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ ، وَكَذَلِكَ عَمِلُهَا ، وَعَوَامِلُ الْجَزْمِ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَفْعَالِ ، وَكَذَلِكَ عَمِلُهَا . فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ لَمْ يُعْكِسِ الْأَمْرُ فُتُحَصِّصُ عَوَامِلُ الْجَزْمِ بِالْاسْمِ ، وَعَوَامِلُ الْجَرِّ بِالْفَعْلِ<sup>(٣)</sup> ؟ فَالجَوابُ : أَنَّ عَوَامِلَ الْجَزْمِ لَوْ خُصَّتْ بِالْاسْمِ لَلَّزِمُ جَزْمُهُ ، فَكَانَ يَدْهَبُ مِنْهُ شَيْئًا : حَرْكَةً آخِرَةً ، وَتَنْوِينَهُ ، وَهُوَ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِيهِ ، فَكَانَ يَخْتَلُ بِذَهَابِ ذَلِكَ

(١) اعترض المازني على ذلك وقال إنَّ الجَزْم ليس بإعراب، وإنما هو قطع الإعراب، وقيل إنَّ الكسائي وال Kovfien يرون ذلك أيضًا. ينظر: الإيضاح في علل التحوى ٩٤، وشرح المفصل ١/٧٣، والارتاشاف ٤١٤/١، وشرح الشنور ٣٥، والهمع ١/٦٤، وشرح الأشموني ١/٦٦.

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى.

(٣) قيل إنَّ علة الاختصاص لا تلزم، وقيل بل تطلب ويسأل عنها، فإن وجد للاختصاص وجده علَّل به، وإلا فلا يلزم، واحتياط الجَرُّ بالاسْمِ وَالْجَزْمِ بِالْفَعْلِ مَا لَهُ وَجْهٌ فَيُعَلَّلُ. ينظر: ابن عصفور ١/٨٠، والبسط ١/٨٢، وما بعدها، والمجمع ١/٦٥.

المعنى منه ، بخلاف الفعل ، فإنَّه لَيْسَ فِيهِ تَنْوِينٌ ، فَالْجَزْمُ لَا يُؤْدِي فِيهِ إِلَّا لِذَهَابِ  
الْحَرَكَةِ ، فَذَهَابُ شَيْءٍ وَاحِدٍ أَوْلَى مِنْ ذَهَابِ شَيْئَيْنِ ، فَاسْتَحْقَاقُ الْفَعْلِ عَوَامِلُ الْجَزْمِ ،  
وَاسْتَحْقَاتُ الْأَسْمَاءِ عَوَامِلُ الْجَرِّ إِذَا لَا يُؤْدِي فِيهَا إِلَى ذَهَابِ تَنْوِينٍ<sup>(١)</sup> .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَ الرِّفْعِ أَنْ يَكُونَ بِالضَّمِّ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " فَأَصْلُ  
الرِّفْعِ ضَمٌّ فِي الْأَخِيرِ " ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَ النَّصْبِ أَنْ يَكُونَ بِالْفَتْحِ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ  
بِقَوْلِهِ : " وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحَةِ " ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَ الْجَزْمِ أَنْ يَكُونَ بِالسُّكُونِ ، وَإِلَى  
ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَاجْزِمْ بِالسُّكُونِ " ، وَقَوْلُهُ : " فِي سَالِمٍ " ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ  
بِالسُّكُونِ لَا يَتَأَتَّى إِلَّا فِيمَا سَلِمَ آخِرُهُ مِنَ الاعْتَلَالِ كَـ(يَذْهَبُـ) ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ  
أَصْلَ الْجَرِّ أَنْ يَكُونَ بِالْكَسْرِ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَالْجَرُّ بِالْكَسْرِ يَكُونُ " .

وَالْقَافِيَّةُ فِي هَذَا الْبَيْتِ الْأَخِيرِ مُسْكَنَةٌ ، إِذَا لَا يَسْتَقِيمُ الْوَزْنُ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَفُهْمٌ  
مَمَّا ذُكِرَ أَنَّهُ مَتَّى وَقَعَ الرِّفْعُ بِغَيْرِ الضَّمِّ ، أَوِ النَّصْبُ بِغَيْرِ الْفَتْحِ ، أَوِ الْجَزْمُ بِغَيْرِ  
السُّكُونِ ، أَوِ الْجَرُّ بِغَيْرِ الْكَسْرِ ، فَلَيَسَ حَارِيًّا عَلَى الْأَصْلِ .

وَاعْلَمُ أَنَّ الْقَابَ الْبِنَاءِ أَرْبَعَةً كَـالْقَابِ الْإِعْرَابِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَتِيِّنِ  
الْأُولَى : التَّسْمِيَّةُ ، فَالضَّمَّةُ تُسَمَّى فِي الْمَعْرَبِ / رُفْعًا اصْطَلَاحًا ، وَفِي الْمَبْنَى ضَمًّا ،  
وَالْفَتْحَةُ فِي الْمَعْرَبِ تُسَمَّى نَصْبًا وَفِي الْمَبْنَى فَتْحًا ، وَالْكَسْرَةُ فِي الْمَعْرَبِ تُسَمَّى خَفْضًا  
أَوْ جَرًّا وَفِي الْمَبْنَى كَسْرًا ، وَالسُّكُونُ فِي الْمَعْرَبِ يُسَمَّى حَزْمًا وَفِي الْمَبْنَى وَقْفًا  
أَوْ سُكُونًا<sup>(٢)</sup> ، فَهَذَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَابِ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ مِنْ جِهَةِ التَّسْمِيَّةِ .

**الْوَجْهُ الثَّانِي : الْلُّزُومُ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَابَ الْبِنَاءِ لَازِمَةٌ لَا تَتَغَيِّرُ ، وَأَنَّ الْقَابَ الْإِعْرَابِ**

(١) عَلَلَ التَّحَاةِ اخْتِصَاصِ الْأَسْمَاءِ بِالْجَرِّ وَالْفَعْلِ بِالْجَزْمِ بِهَذِهِ الْعَلَةِ الَّتِي ذُكِرَتْهَا الْمَصْنَفُ ، وَبِعَلَلٍ أَخْرَى يُرْجَعُ إِلَيْهَا فِي : الْكِتَابِ ، ١٤/١ ،  
وَالْإِبْصَارُ فِي عَلَلِ التَّحْوِيَّةِ ١٠٢ وَ ١٢٠ ، وَالتَّبَصَّرُ وَالتَّذَكِّرَةِ ٨٠/١ ، وَنَتَائِجُ الْفَكْرِ ٩١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٧٣/١ ، وَابْنُ الْقَوْسَ ٢٢٧/١ ،  
وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ١١٥/١ .

(٢) ذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى التَّفَرِيقِ بَيْنَ الْقَابِ حِرَكَاتِ الْإِعْرَابِ وَالْقَابِ حِرَكَاتِ الْبِنَاءِ ، فَيَطْلَقُونَ عَلَى حِرَكَاتِ الْإِعْرَابِ : الرِّفْعُ  
وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ وَالْجَزْمُ ، وَعَلَى حِرَكَاتِ الْبِنَاءِ : الضَّمُّ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالْوَقْفُ أَوِ السُّكُونُ ، أَمَّا الْكَوْفِيُّونَ - وَوَافِقُهُمْ قَطْرَبُ - فَلَا  
يَفْرُّقُونَ بَيْنَهُمَا ، وَيَطْلَقُونَ الْقَابَ أَحَدَ النَّوْعَيْنِ عَلَى الْآخِرِ . يَنْظَرُ : الْكِتَابِ ، ١٣/١ ، وَالْأَصْوَلِ ٤٥/١ ، وَاللَّمْعِ ٩٢ وَ ٩٣ ، وَأَسْرَارِ  
الْعَرْبِيَّةِ ٢٠ ، وَنَتَائِجُ الْفَكْرِ ٨٤ ، وَالْفَصْوَلِ ١٥٤ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٧٢/١ وَ ٨٤/٣ ، وَابْنِ عَصْفُورِ ١٠٥/١ ، وَابْنِ الْقَوْسَ  
١/٢٣١ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَّةِ ٢٤/١ ، وَ ٢/٢ وَ ٣ ، وَالْبَسِطِ ١٧٥/١ ، وَالْمَعِ ٦١/١ ، وَشَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ٦٦/١ .

غير لازمة ، فهي تتغير بحسب تغير العوامل الداخلة على العرب .

والاسم المتمكن هو العرب من الأسماء ، والفعل المضارع هو العرب من الأفعال كما تقدم <sup>(١)</sup> ، ثم إنهم نظروا في هذين المعرين فوجدوهما ينقسمان إلى تسعه أقسام ، الاسم المتمكن إلى سبعة ، والفعل المضارع إلى اثنين .

فينقسم الاسم المتمكن إلى : منصرف وغير منصرف ، وإلى الستة الأسماء ، وإلى الثنية ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير ، فهذه سبعة أقسام .

وينقسم الفعل المضارع إلى : مجرد من ضمير الثنوية وضمير جماعة المذكرين وضمير الواحدة المؤنثة المخاطبة ، وإلى غير مجرد من هذه الثلاثة ، وتسمى الأمثلة الخامسة كما سيتبين <sup>(٢)</sup> .

فهذه تسعه أقسام من الأسماء والأفعال كلها يحتاج إلى علامه إعراب ، وليس لهم بحكم الأصل إلا أربع علامات : الضمة والفتحة والكسرة والشكون ، فلا تفي بتسعة الأقسام <sup>(٣)</sup> إذا وزعت عليهما ، فاحتاجوا إلى أن يفرعوا علامات للرفع والنصب والجر والجزم ؛ لتفهم جميع الأقسام المذكورة .

فجعلوا مع الضمة الواو ؛ لأنها تنشأ عنها <sup>(٤)</sup> ، والألف لأنها قد تبدل من

(١) ينظر : باب الفعل المضارع ٩٠ .

(٢) ينظر : باب نواصب الفعل المضارع لوحدة (٣٠٤) .

(٣) هذا التركيب أحازه أهل البصرة والكوفة ، فرأوا أنه إذا أريد تعريف العدد ، وكان مضافاً ، فالطريق فيه أن يعرف المضاف إليه بالألف واللام ثم يضاف إليه العدد ، فنقول : (ثلاثة الأنوار) و (أربعة الرجال) . ينظر : الكتاب ٢٠٦/١ ، والمقتضب ١٧٥/٢ ، والمفصل ٨٣ ، وشرح المفصل ١٢٠/٢ و ٣٢/٦ ، وابن عصفور ٣٧/٢ ، وابن القواس ١٠٨/٢ ، والبسيط ١٠٩٢/٢ .

(٤) اختلف النحاة في الحركات الثلاث ، أي مأخوذه من حروف المد واللين أم لا ، فذهب الأكثرون إلى أن الفتحة من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياء ، اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات ، والثاني مأخوذه من الأول ، قال ابن جني في (الخصائص ٣١٥/٢) : "الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها" ، وذهب بعض النحويين إلى أن الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث : الألف من الفتحة ، والواو من الضمة ، والياء من الكسرة ، اعتماداً على أن الحركات قبل الحروف ، وذهب البعض الآخر إلى أن هذه الحروف ليست مأخوذة من الحركات ، ولا الحركات مأخوذة من الحروف ، اعتماداً على أن أحدهما لم يسبق الآخر . ينظر : (الخصائص ٣١٥/٢ ، وسر الصناعة ١٧/١ و ٢٨ ، ونتائج الفكر ٨٣ و ١٠٠ ، وشرح الكافية ٢٢٣/١ ، والأشباه والنظائر ٤٦/٢ و ٧٥) .

الواو<sup>(١)</sup> ، والنون لأنها تناسب الألف ، إذ النون الساكنة تقلب في النصب<sup>(٢)</sup> ألفاً . فصارت علامات الرفع أربعة : واحدة هي الأصل وهي الضمة ، والثلاثة فروع .

١٣١ وفرعوا عن الفتحة / الألف ؛ لأنها تنشأ [ عنها ]<sup>(٣)</sup> ، وجاؤوا معها بالكسرة من الجر ؛ لأنها تكون إعراباً في الفضلات كالفتحة ، فأنابوها عنها في النصب كما أنابوا الفتحة عن الكسرة في جر مala ينصرف ، وجاؤوا مع الكسرة بالياء<sup>(٤)</sup> لتناسبهما ، وجاؤوا بحذف النون ؛ لأن ثبوتها علامة الرفع ، فاقتضى أن يكون حذفها علامة النصب ؛ لأن المربطة الثانية عن الرفع ، فصارت علامات النصب خمسة : واحدة بحکم الأصل وهي الفتحة ، والأربعة فروع .

ثم فرعوا من الكسرة في الجر الياء ، وجاؤوا بالفتحة نائبة عن الكسرة كما نابت الكسرة عنها في النصب ، فصارت علامات الجر ثلاثة : واحدة بحکم الأصل وهي الكسرة ، والثانى فرعان .

وجاؤوا مع السكون في الجرم بحذف الحرف المعتل ، أو حذف نون الرفع ؛ لأن السكون في الحقيقة إنما هو حذف الحركة ، فصارت علامات الجرم عالمتين : واحدة بحکم الأصل وهي السكون ، والثانية فرع .

بلغت علامات الإعراب إلى أربع عشرة علامة : أربعة للرفع وهي : الضمة والواو والألف والنون ، وخمسة للنصب وهي : الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النون ، وثلاثة للجر وهي : الكسرة والياء والفتحة ، واثنان للجرم وهما : السكون والحدف ، إلا أن علامات النصب كلها متكررة ، تكررت الألف مع الرفع ،

(١) وذلك إذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، قلت ألفاً طلباً للخلفة . ينظر : الخصائص ١٤٧/١ ، وسر الصناعة ٦٦٧/٢ وما بعدها ، والمفصل ٣٦٣ ، والفصل ٢٦٤ ، وشرح المفصل ١٨/١٠ ، وشرح التصریح ٣٨٦/٢ .

(٢) في الأصل : " في الرفع " وهو سهو ؛ لأن النون الساكنة - وهي التنوين - تقلب في النصب ألفاً عند الوقف . ينظر : سر الصناعة ٥١٨/٢ ، وأسرار العربية ٤١٣ ، وشرح المفصل ٦٩/٩ ، وابن القواس ٣٦٢/١ ، والارتفاع ٣٩٢/١ .

(٣) زيادة يقتضيها المعنى ، وما أثبته يدل عليه الكلام قبله .

(٤) في الأصل " الياء " ، وزيادة ( الياء ) يقتضيها المعنى ؛ لأنه يقال : جاء بالشيء إذا أتي به . ينظر : اللسان ( حيأ ) ٥٢/١ . ويريد المصنف هنا أن يقول : إنهم أنابوا الكسرة عن الفتحة ، ثم جاؤوا بما يناسب الكسرة وهي ( الياء ) ، فأنابواها عن الفتحة أيضاً .

وتكررت الفتحة والكسرة والياء في الجر، وتكرر حذف النون في الجازم، فإذا أسقطنا الخمسة المتكررة بقيت العلامات تسعة بحسب ذاتها، وهي أربع عشرة<sup>(١)</sup> بحسب تكرارها في مواضعها. فجميع ما يعرب ويعرّب به ثلاثة وعشرون، وإن أسقطنا المتكرر من العلامات، فهي ثمان عشرة<sup>(٢)</sup>، من العلامات تسعة، والمعربات مثلها فتساويا.

٣٢

ثم إنهم أجروا الرفع على / أصله من الضمة في الاسم المفرد المنصرف وغير المنصرف كـ (يذهب زيد) و ( جاء إبراهيم ) ، وفي جمجم التكسير نحو : ( قام الزيد ) ، وفي جمجم المؤنث السالم نحو : ( جاءت الزينبات ) ، وفي الفعل المضارع المجرد عن الضمائر الثلاثة نحو : ( يقوم زيد ) ، فهذه خمسة مواضع جرى فيها الرفع على أصله ، فرفعت بالضمة . وأخرجوا الرفع عن أصله في جمجم المذكر السالم وفي الستة الأسماء فرفعوهما بالواو ، وفي الأمثلة الخمسة فرفعوها بالنون ، وفي الثنية فرفعوها بالألف ، فهذه أربعة مواضع خرج فيها الرفع عن أصله ، فرفعت بالحروف المناسبة للضمة ، أو ما ناسب الضمة .

ثم أجروا النصب على أصله في الاسم المفرد المنصرف<sup>(٣)</sup> ، وفي جمجم التكسير ، وفي الفعل المضارع المجرد عن الضمائر الثلاثة ، فهذه ثلاثة مواضع<sup>(٤)</sup> جرى النصب فيها على أصله ، فينصب بالفتحة . وأخرجوا النصب عن أصله في الثنية وجمجم المذكر السالم فنصبوهما بالياء ، وفي الستة الأسماء فنصبوها بالألف ، وفي جمجم المؤنث السالم فنصبوه بالكسرة<sup>(٥)</sup> ، وفي الأمثلة الخمسة من الفعل فنصبوها بحذف النون ، فهذه خمسة مواضع خرج فيها النصب عن أصله ، فنصبت بغير الفتح .

(١) في الأصل : " أربعة عشر " ، والصواب ما أثبته

(٢) في الأصل : " ثمان عشر " والصواب ما أثبته .

(٣) ويجري النصب على أصله أيضاً في الاسم المفرد غير المنصرف . ينظر : ابن عصفور ١١٧/١ .

(٤) هي أربعة مواضع ، والموضع الرابع هو : في الاسم المفرد غير المنصرف . ينظر : الخامس السابق .

(٥) أحاجي الكوفيون نصب جمجم المؤنث السالم بالفتحة . ينظر : ١٨٧ .

ثُمَّ أَجْرَوَا الْجَرَّ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْاسْمِ الْمُفَرَّدِ الْمُنْصَرِفِ وَجَمِيعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ وَجَمِيعِ الْمُؤْنَثِ السَّالِمِ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعُ جَرِّ فِيهَا الْجَرُّ عَلَى أَصْلِهِ ، فَجُرِّتْ بِالْكَسْرَةِ . وَأَخْرَجُوا الْجَرَّ عَنْ أَصْلِهِ فِي السَّتَّةِ الْأَسْمَاءِ وَالثَّنَيَةِ وَجَمِيعِ الْمَذَكُورِ السَّالِمِ ، فَجَرُّوا بِالْيَاءِ ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ فَجَرُّوهَا بِالْفَتْحَةِ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعُ خَرَجَ فِيهَا الْجَرُّ عَنْ أَصْلِهِ ، فَجُرِّتْ بِغَيْرِ الْكَسْرَةِ كَمَا بَيْنَاهُ ، وَلَا حَظَّ لِلْجَرَّ فِي قِسْمِي الْأَفْعَالِ .

ثُمَّ أَجْرَوَا الْجَزْمَ عَلَى أَصْلِهِ فِي كُلِّ فِعْلٍ صَحِيحِ الْآخِرِ مُجَرَّدٍ [عَنْ] <sup>(١)</sup> الْضَّمَائِرِ الْثَّلَاثَةِ ، فَجَزَمُوهُ بِالسُّكُونِ نَحْوَ : (لَمْ يَضْرِبْ) ، وَأَخْرَجُوهُ عَنْ أَصْلِهِ فِي كُلِّ فِعْلٍ مُعْتَلٍ الْآخِرِ مُجَرَّدٍ <sup>(٢)</sup> عَنِ الْضَّمَائِرِ الْثَّلَاثَةِ ، فَجَزَمُوا بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَلَةِ نَحْوَ : (لَمْ يَغُرْ) وَ (لَمْ يَخْشَ) وَ (لَمْ يَرِمْ) ، وَفِي الْأَمْثَالِ / الْخَمْسَةِ مِنَ الْفَعْلِ فَجَزَمُوهُ بِحَذْفِ النُّونِ نَحْوَ : (لَمْ يَذْهَبَا) وَ (لَمْ يَذْهِبُوا) خَطَابًا وَغَيْرَهَا ، وَ (لَمْ تَذَهِّبِي) فِي خَطَابِ الْوَاحِدَةِ الْمُؤْنَثَةِ ، فَهَذَا حُكْمُ الْجَزْمِ فِي قِسْمِي الْأَفْعَالِ ، وَلَا حَظَّ لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ .

فَقَدْ فَصَلَتْ لَكَ عَلَامَاتُ الْإِعْرَابِ بِحَسْبِ الْمُعْرَبَاتِ أَوْضَعَ تَفْصِيلًا ، وَبَيَّنَتْ لَكَ مَا هُوَ جَارٍ مِنْهَا عَلَى الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ ، فَأَجْرِ عَلَيْهِ مَا يَأْتِيكَ بَعْدَ هَذَا .

(١) زِيادةٌ يُسْتَقِيمُ بِهَا الْمَعْنَى .

(٢) كَلْمَةٌ غَيْرُ وَاضْχَةٍ فِي الْأَصْلِ ، وَمَا أَثْبَتَهُ اجْتِهادِي فِي قِرَاءَتِهَا .

## بَابُ إِعْرَابِ الْاسْمِ الْمُفْرَدِ وَالْمُكَسَّرِ الْمُنْصَرِفِينَ وَغَيْرِ الْمُنْصَرِفِينَ<sup>(١)</sup>

جَمَعْنَا فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ الْاسْمِ الْمُفْرَدِ وَالْمُكَسَّرِ سَوَاءً انْصَرَفَ أَوْ لَمْ يَنْصَرِفَ؛  
لَأَنَّ حُكْمَهُمَا فِي الإِعْرَابِ وَاحِدٌ، فَإِنْ انْصَرَفَ أَجْرِيَ فِيهِمَا<sup>(٢)</sup> الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْحَرْثُ  
عَلَى الْأَصْلِ، وَإِنْ لَمْ يَنْصَرِفَا جُرْأًا<sup>(٣)</sup> بِالْفَتْحَةِ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ.

وَفَرَقَ الْحَرِيرِيُّ بَيْنَهُمَا، فَجَعَلَ الْمُفْرَدَ فِي بَابٍ<sup>(٤)</sup>، وَجَعَلَ التَّكْسِيرَ فِي بَابٍ<sup>(٥)</sup>،  
وَلَمْ يَذْكُرْ فِي بَابِ التَّكْسِيرِ غَيْرَ إِعْرَابِهِ، فَحَصَلَ تَطْوِيلٌ بَغْيَرِ فَائِدَةٍ، فَجَمَعْنَاهُمَا فِي هَذَا  
الْبَابِ قَصْدًا لِلَاخْتِصَارِ، وَوَضَعْنَا لِلتَّكْسِيرِ بَابًا<sup>(٦)</sup> مُشْتَمِلًا عَلَى نُبْذَةٍ مِنْ أَحْكَامِهِ فِي  
آيَاتِ يَسِيرَةٍ؛ كَيْلًا تَحْلُو هَذِهِ الْأَرْجُوزَةُ مِنْهُ، وَهُوَ بَابٌ كَبِيرٌ فِي هَذَا الْعِلْمِ.

**رَفْعُكَ لِلْمُفْرَدِ وَالْمُكَسَّرِ**  
**بِالضَّمِّ وَانْصَبِهِ بَفْتَحِ وَاكْسِرِ**  
**مَالِمَ تُعْرَفُهُ بِلَامٍ أَوْ تُضِفُ<sup>(٧)</sup>**      **مَصْرُوفُهُ جَرًّا وَنُونٌ مَا صُرِفَ**

(١) هذا الباب سمّاه في "م": (باب إعراب الاسم المنفرد المنصرف والمكسّر)، فهو يختص بالأسماء المفردة والمكسرة المنصرفه فقط، ولا تدخل فيه الأسماء غير المنصرفه، وأما في شرح المحة هنا فيشمل هذا الباب الأسماء المفردة والمكسرة المنصرفه وغير المنصرفه. ينظر: "م" لوحة (٤٧ / ١).

(٢) في الأصل: "فيها" تحريف.

(٣) في الأصل "جر" تحريف.

(٤) تحدث الحريري عن إعراب الاسم المفرد في: "باب إعراب الاسم المنصرف" فقال: **وَنُونُ الْاسْمِ الْفَرِيدِ الْمُنْصَرِفُ**      **إِذَا انْدَرَجَتْ قَائِلًا وَلَمْ تَقِفْ**

ينظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ٣٢.

(٥) تحدث الحريري عن إعراب الاسم المكسّر في: "باب الجمع الصحيح" حيث يقول فيه:  
**وَكُلُّ مَا كُسِّرَ فِي الْجُمُوعِ**  
**كَالْأَسْدِ وَالْأَيْمَانِ وَالرَّبُوعِ**  
**فَاسْعُمْ نَظِيرَ الْفَرْدِ فِي الْإِعْرَابِ**  
فهو نظير الفرد في الإعراب

ينظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ٥٢.

(٦) ينظر: باب جمع التكسير ١٨٤.

(٧) كذلك في الأصل، وفي "م":

**جَرًّا وَكَلَّا نُونَوْهُ إِنْ صُرِفَ**      **مَالِمَ تُعْرَفُهُ بِلَامٍ أَوْ تُضِفُ**

ينظر: "م" لوحة (٤٧ / ١). ففي "م" لا يتحدث في هذا الموضع عن إعراب الاسم غير المنصرف، وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ  
عنوان الباب فيها أيضًا لا يشير إلى الاسم غير المنصرف، وأما في الشرح فقد جعل الباب شاملًا للأسماء المفردة والمكسرة المنصرفه  
وغير المنصرفه؛ لذا قام بتعديل بسيط في آيات المحة لتتشمل المنصرف وغير المنصرف.

هَذَا الْبَيَّنَ تَكَلُّمُ فِيهِمَا عَلَى إِعْرَابِ الْاسْمِ الْمُفْرَدِ وَالْمَكْسُرِ مُنْصَرِفِينِ أَوْ غَيْرِ مُنْصَرِفِينِ كَمَا تُبَيِّنُ عَنْهُ تَرْجِمَةُ الْبَابِ .

فَذَكَرَ أَنَّهُمَا يُرْفَعُانِ بِالضَّمَّةِ ، وَيُنْصَبَانِ بِالْفَتْحَةِ عَلَى الْأَصْلِ فِيهِمَا ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " رَفِعُكَ لِلْمُفْرَدِ وَالْمَكْسُرِ بِالضَّمِّ وَانْصَبُهُ بِفَتْحٍ " أَيْ : وَانْصَبْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْفَتْحِ ، وَأَطْلَقَ الْمُفْرَدِ وَالْمَكْسُرِ لِيَدْخُلَ فِيهِ<sup>(١)</sup> الْمُنْصَرِفُ وَغَيْرُ الْمُنْصَرِفِ ؛ لَأَنَّ حُكْمَهُمَا<sup>(٢)</sup> وَاحِدٌ فِي النَّصْبِ وَالرَّفْعِ ، / صُرِفَاً أَوْ لَمْ يُصْرِفَاً .

١/٣٣

ثُمَّ شَرَعَ يَذْكُرُ حُكْمَ الْمُنْصَرِفِ مِنْهُمَا فِي حَالِ الْجَرِّ ، فَذَكَرَ أَنَّهُمَا يُجَرَّانِ بِالْكَسْرَةِ إِذَا انْصَرَفَا ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَاكْسِرْ مَصْرُوفَهُ جَرًّا " ، فَفُهِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ مِنْهُمَا<sup>(٣)</sup> يُفْتَحُ فِي حَالِ الْجَرِّ ، وَأَعْادَ الضَّمِّيرَ فِي قَوْلِهِ : " مَصْرُوفَهُ " مُفَرِّداً ؛ لَأَنَّهُ أَرَادَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُفْرَدِ وَالْمَكْسُرِ ، فَهُوَ فِي قُوَّةِ " مَصْرُوفَهُمَا " ، فَفَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّهُمَا مُسْتَوَيَانِ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ انْصَرَفَا أَوْ لَمْ يُنْصَرَفَا ، وَأَمَّا فِي الْجَرِّ فَإِنْ صُرِفَا كُسْرَا<sup>(٤)</sup> فِي حَالِ الْجَرِّ ، وَإِنْ لَمْ يُصْرِفَا فُتَحَا فِي حَالِ الْجَرِّ ، فَهَذَا<sup>(٥)</sup> نَوْعًا مِنِ الْمَعْرِبَاتِ قَدْ تَبَيَّنَ لَكَ حُكْمَهُمَا فِي الإِعْرَابِ .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْمُنْصَرِفَ يُنْوَنُ رَفِعاً وَنَصِباً وَجَرًّا إِلَّا أَنْ تَدْخُلَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوِ الإِضَافَةُ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَنَوْنٌ مَا صُرِفَ مَا لَمْ تَعْرِفْهُ بِلَامٌ أَوْ تُضَفِّ " ، وَقَالَ : " مَا صُرِفَ " وَلَمْ يُعِينْ حَالَ رَفِعٍ وَلَا نَصِبٍ وَلَا جَرًّا ؛ لِتَدْخُلِ فِيهِ<sup>(٦)</sup> الْثَّلَاثَةُ ، فَـ (مَا) مَوْصُولَةٌ مَفْعُولَةٌ بـ (نَوْنٌ) .

وَاعْلَمُ أَنَّ الْاسْمَ الْمَعْرِبَ الْمُنْصَرِفَ لَا بُدُّ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ هَذِهِ الْثَّلَاثَةِ : إِمَّا التَّنْوِينُ ، وَإِمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَإِمَّا الإِضَافَةُ ، وَلَا يَجْتَمِعُ وَاحِدٌ مِنْهَا<sup>(٧)</sup> مَعَ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ

(١) فِي الْأَصْلِ : " لَهُ " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : " حُكْمَهَا " تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : " عِنْهُمَا " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : " كُسْرٌ " تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : " فِهِنَّهُ " تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : " لَهُ " تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : " مِنْهُمَا " تَحْرِيفٌ .

واحد منها كالعوض عن صاحبه ، فأما الألف واللام فلا تجتمع مع التنوين أصلاً ، وأما الإضافة فلا تجتمع مع واحد منها أيضاً<sup>(١)</sup> ، وأما قوله : (الضاربُ الرَّجُلُ ) فكان الحق ألا تجتمع الإضافة واللام ، لأن القصد من الإضافة التعريف ، وقد حصل باللام ، لكن تسامحوه في مثل هذا في المستقىات ، إذ الإضافة في أكثرها تكون غير ممحضة<sup>(٢)</sup> ، فكان لا إضافة ؛ إذ إضافة التخفيف لا تعرف ، فهي على نية الانفصال ، وأما في الجواب فلم يحيزوا ذلك ، فلا يجوز أن تقول : ( جاءني الغلامُ الرَّجُلُ ) بإضافة (الغلام) إلى (الرَّجُل) ، فإن رفعت (الرَّجُل) على أنه / بدلت من (الغلام) حاز .

واعلم أن الألف واللام إذا وجدتها في الاسم ، دلت على أنه اسم معرّب منصرف معرفة حال عن التنوين ، إذ لا يجتمع التنوين معها . وإذا وجدت الكلمة مضافة دلت الإضافة على اسم الكلمة وإعرابها وانصرافها وخلوها<sup>(٣)</sup> من التنوين . وإذا وجدتها<sup>(٤)</sup> ممنونه ذلك<sup>(٥)</sup> على اسميتها أيضاً وإعرابها وانصرافها وعدم الألف واللام فيها<sup>(٦)</sup> ، ولا يدل ذلك على تعريفها ، إذ<sup>(٧)</sup> الممنون قد يكون

(١) جوز الكوفيون اجتماع الألف واللام والإضافة في نحو : ( الثلاثة الأثواب ) ، وأما البصريون فلا يحيزوونه ، ويرون أنه إذا أربد تعريف العدد أدخلت الألف واللام على التمييز وأضيف العدد إليه فتقول : ( ثلاثة الأثواب ) . ينظر : المفصل ٨٣ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ و ٣٣/٦ ، وابن عصفور ٢٣٧/٢ ، والمجمع ٤/٢٧٥ ، و ٥/٣١٤ .

(٢) الإضافة نوعان : الأول : إضافة محضة ، وهي التي تفيد تعريفاً إذا كان المضاف إليه معرفة ، أو تخصيصاً إذا كان نكرة ، ولا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة ؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام ، فلا يجمع بينهما .

والثاني : إضافة غير محضة ، وهي لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، بل التخفيف في اللفظ ، والتقدير في هذه الإضافة الانفصال ، ومن الإضافة غير المحضة : إضافة اسم الفاعل واسم المفعول إلى معموله . وما كانت إضافته غير محضة جاز فيه دخول الألف واللام ؛ لأن الإضافة فيه على نية الانفصال . ينظر : باب الإضافة ٢١٢ ، وينظر كذلك : الكتاب ١/١٨٢ ، والمفصل ٨٢ و ٨٤ ، وشرح المفصل ٢/١٨١ و ما بعدها ، وابن القواص ١/٧٣٠ وما بعدها ، وشرح الكافية ١/٢٧٩ ، والارتفاع ٢/٥٠٤ و ٥٠٥ ، وابن عقيل ٢/٤٧ ، والخزانة ٢/١٨١ .

(٣) في الأصل : " وجدت " تحريف .

(٤) في الأصل : " خلوها " تصحيف .

(٥) في الأصل " وجها " تحريف .

(٦) أي : ذلك التنوين على ذلك .

(٧) إذا كانت الكلمة ممنون تمكّن دل ذلك على اسميتها وإعرابها وانصرافها وعدم الألف واللام فيها ، وأما تنوين التكير فيدخل على المبني ، وتنوين المقابلة يدخل على المعنون من الصرف ، وتنوين العوض يدخل على غير المنصرف وعلى المبني ، وتنوين الترم والغالبي يدخلان على الأفعال والحرروف ويجمع بينهما وبين الألف واللام . ينظر : شرح المفصل ٩/٢٩ ، وشرح الكافية ٢/٤٠٢ ، والارتفاع ١/٣١١ ، والجني الداني ١٤٨ ، والمغني ٤٤٥ .

(٨) في الأصل : " إذا " تحريف .

مَعْرِفَةً كَـ (زَيْدٍ) ، وَنَكِرَةً كَـ (رَجُلٍ) .

### [التنوين]<sup>(١)</sup>

وَإِذْ تَعَرَّضُنَا لِلتَّنوينِ فَلِنَتَكَلَّمُ عَلَى أَقْسَامِهِ ، وَاعْلَمُ أَنَّ التَّنَوينَ سَتَّةُ أَقْسَامٍ<sup>(٢)</sup> :  
تَنَوينُ التَّمْكِنِ ، وَالْعَوْضِ ، وَالْمَقَابَلَةِ ، وَالتَّنَكِيرِ ، وَالتَّرْثِيمِ ، وَالتَّنَوينِ الْغَالِيِّ ، وَكُلُّ  
هَذِهِ الْأَقْسَامِ تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ إِلَّا تَنَوينَ التَّرْثِيمِ وَالتَّنَوينِ الْغَالِيِّ<sup>(٣)</sup> .

فَأَمَّا تَنَوينُ التَّمْكِينِ ، فَهُوَ الَّذِي يَدْلُلُ عَلَى بَقَاءِ الْاسْمِ عَلَى أَصَالَتِهِ مِنْ  
الْإِعْرَابِ وَالصَّرْفِ وَالانْفِصَالِ عَمَّا بَعْدَهُ ، أَيْ : لَيْسَ بِمُضَافٍ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا تَنَوينُ  
الصَّرْفِ .

وَأَمَّا تَنَوينُ الْعَوْضِ ، فَيَكُونُ عَوْضًا عَنْ حَرْفٍ ، وَعَوْضًا<sup>(٤)</sup> عَنْ اسْمٍ ، وَعَوْضًا  
عَنْ جُمْلَةٍ ، فَأَمَّا الْعَوْضُ عَنِ الْحَرْفِ فَالْاسْمُ مَعَهُ مُعَربٌ ، وَيَدْخُلُ عِنْدَ الْجَمْهُورِ فِي  
كُلِّ اسْمٍ مَنْقُوصٍ غَيْرِ مُنْصَرِفٍ [سَوَاء]<sup>(٥)</sup> كَانَ جَمِيعًا مُتَنَاهِيًّا كَـ (جَوَارٌ) ،  
أَوْ غَيْرَ مُتَنَاهِيٍّ كَـ (أَيْدٍ) - إِذَا سَمِيتَ [بِهِ]<sup>(٦)</sup> امْرَأً - جَمْعُ (يَدٍ) ، أَوْ اسْمًا  
مُفَرَّدًا كَـ (قَاضٍ) إِذَا سَمِيتَ بِهِ امْرَأً ، وَخَالَفَ يُونُسُ<sup>(٧)</sup> الْجَمْهُورَ ، فَلَمْ يُدْخِلْ

(١) زيادة ليتضمن مضمون الباب .

(٢) هنا على مذهب الجمهور ، وقيل : هو عشرة أقسام ، فرادوا على الأقسام الستة التي ذكرها المصنف : تنوين الضرورة في المنادي  
وملا يتصرف ، وتنوين الحكاية كأن تسمى رجلاً - (عاقلة لسيه) ، فإنك تحكي اللفظ المسمي به ، وتنوين الشاذ كقول بعضهم :  
هؤلاء قومك " حكاه أبو زيد ، وفائده تكثير اللفظ . وقال أبو الحاج يوسف بن معزوز : هو قسم واحد ، وهو تنوين التمكّن ، فتنوين  
العوض وال مقابلة والتّكير إنما هي للتمكّن عنده ، وتنوين التّرم والتّنويّن الغالي ليسا بتتوين في رأيه . ينظر : ابن القواس ٢٠٥/١  
ورصف المبني ٤١٨ وما بعدها ، والارتفاع ٣١٣/١ ، والجني الداني ١٤٩ ، والجني الداني ٤٤٨ و ٤٤٩ ، وشرح التصريح ٣٧/١  
والجمع ٤٠٨/٤ ، والأشباه والنظائر ٣/٢٤٠ .

(٣) قيل إنَّ تسمية اللاحِق للقوافي المطلقة والمقيدة تنويناً بـ "جَازٌ" ، وإنما هو نون زائدة ، وهذا لا يختص بالاسم ، ويُجَمِّعُ الأَلْفُ وَاللَّامُ ،  
ويُبَثِّتُ في الوقف . ينظر : شرح الجزوية ٢٧٩/١ ، والارتفاع ٣١٣/١ ، والجني الداني ١٤٨ ، والجني ٤٤٨ ، وشرح التصريح  
٣٧/١ ، والجمع ٤٠٨/٤ ، وشرح الأشونني ٣٤/١ .

(٤) في الأصل : "عَوْضًا" تحريف .

(٥) زيادة يلتبس بها المعنى .

(٦) زيادة يقتضيها المعنى .

(٧) يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، إمام نحاة البصرة في عصره ، وهو شيخ سيبويه ، توفي سنة (١٨٢ هـ) ، ومن آثاره :  
"معاني القرآن" و " اللغات" و "النواود" . ينظر : نزهة الألباء ٤٧ ، وغاية النهاية ٤٠٦/٢ ، وبغية الوعاة ٤٢٦ .

تنوين العَوْضِ إِلَّا فِيمَا كَانَ جَمِيعًا مُتَنَاهِيًّا كَـ (جَوَارِ) <sup>(١)</sup>. وَهَذَا التَّنْوِينُ يَبْتُتُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ عِوْضًا عَنِ الْيَاءِ الْمَخْدُوفَةِ <sup>(٢)</sup>، وَتُقْدَرُ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي الْيَاءِ الْمَخْدُوفَةِ، وَيَنْهَبُ فِي النَّصْبِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ تَعُودُ مَفْتُوحَةً فَتَحَّةً نَصْبٍ، وَإِذَا [عَادَ] <sup>(٣)</sup> الْمَعْوَضُ عَنْهُ ذَهَبَ الْمَعْوَضُ، فَتَقُولُ فِي (قاضٍ) إِذَا سَمِّيَتْ بِهِ امْرَأً : (جَاءَنِي قاضٍ) وَ (مَرَرْتُ بِقَاضٍ) وَ (رَأَيْتُ قاضِيًّا) / بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فِي النَّصْبِ .

/٣٤

وَيُونِسُ لَا يُنُونُ فِي الْجَمِيعِ، وَيَفْتَحُ الْيَاءَ فِي الْجَرِّ كَمَا يَفْتَحُهَا فِي النَّصْبِ حَمَلًا عَلَى غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ الصَّحِيحِ <sup>(٤)</sup>، هَكَذَا يَفْعَلُ فِي كُلِّ مَا لَيْسَ بِمُنْصَرِفٍ مِنَ الْمَنْقُوشِ إِلَّا فِي مِثْلِ (جَوَارِ) مِنَ الْجَمِيعِ الْمُتَنَاهِيِّ، فَإِنَّهُ يُلْحِقُ تَنْوِينَ الْعَوْضِ فِي الرَّفْعِ، وَيُسْقِطُهُ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ؛ لِظُهُورِ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً عَلَى قَاعِدَتِهِ <sup>(٥)</sup>. وَالْجَمِيعُونُ يُلْحِقُونَهُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُظْهِرُونَ الْفَتْحَةَ فِي الْمُجْرُورِ؛ لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ الْكَسْرَةِ وَهِيَ ثَقِيلَةٌ، وَمَا نَابَ عَنْ شَيْءٍ أُعْطِيَ حُكْمَهُ، فَعَامَلُوهَا مُعَامَلَةً الْحَرَكَةِ الْثَّقِيلَةِ فَقَدَرُوهَا <sup>(٦)</sup> .

وَأَمَّا مَا كَانَ عِوْضًا عَنِ الْاسْمِ، فَيَكُونُ فِيمَا يَفْتَقِرُ إِلَى الإِضَافَةِ

(١) ينظر : الكتاب ٣١٢/٣ ، والأصول ٩١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٦/٣ و ١٥٠٧ .

(٢) اختلف النحاة في (جوار) ونحوه رفعاً وجراً : فذهب سيبويه والخليل إلى أن التنوين عوض من الياء المخدوفة ، وقد فسر بعضهم هذا القول بأنَّ منع الصرف مقدم على الإعلال ، وفسره السيرافي بأنَّ الإعلال مقدم على منع الصرف ، وذهب المبرد إلى أنَّ هذا التنوين عوض من حرفة الياء ومنع الصرف مقدم على الإعلال ، وقد نسب هذا القول أيضاً إلى الزجاج ، وقيل : ذهب الزجاج إلى أنَّ هذا التنوين للصرف ، وذلك أنَّ الإعلال مقدم على منع الصرف . ينظر : الكتاب ٣٠٨/٣ و ٣١٠ و ٣١١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، وسر الصناعة ٥١١/٢ وما بعدها ، والمنصف ٧٠/٢ وما بعدها ، وشرح المفصل ٦٣/١ ، والمتشع ٥٥٤/٢ ، وابن عصفور ١٠٩/١ و ٢١٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٣/٣ و ١٤٢٤ ، وشرح الكافية ٥٨/١ ، ووصف المباني ٤١٤ ، والمغني ٤٤٦ ، وشرح التصريح ٣٤/١ ، وشرح الأشموني ٣٥/١ و ٢٤٥/٣ ، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٤٢٤/١ .

(٣) زيادة يقتضيها المعنى ، وهي مستمدَة من قول النحاة بأنَّ العَوْضَ وَالْمَعْوَضَ مِنْهُ لَا يجتمعان . ينظر : الأشباه والناظائر ٣٠٦/١ .

(٤) ذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي وأبو زيد والبغداديون إلى أنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ الْمَنْقُوشِ مَا لَيْسَ جَمِيعًا مُتَنَاهِيًّا يَقْدُمُ مِنْ الْمَرْفُوعِ فِي عَلَى الإِعْلَالِ، فَيُشْتَونَ الْيَاءَ سَاكِنَةً رَفِيعًا - مَقْدَرَةً فِيهَا الضَّمَّةُ - وَمَفْتُوحَةً جَرَّاً وَنَصْبًا . ينظر : الكتاب ٣١٢/٣ ، والأصول ٩١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٦/٣ ، وشرح الكافية ٥٨/١ و ٥٩ ، وأوضح المسالك ١٣٩/٤ ، وشرح التصريح ٢٢٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٣/٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٥٠٦/٣ و ١٥٠٧ و ١٥٠٨ ، وشرح الكافية ٥٨/١ ، والارتشف ٤٢٤/١ .

(٦) ينظر :الأصول ٩١/٢ ، وسر الصناعة ٥١٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٩/٤ ، وابن عقيل ٣٢٧/٢ ، وشرح التصريح ٢١٢/٢ و ٢٢٨ ، وشرح الأشموني ٢٤٥/٣ و ٢٤٦ .

كـ (كـلـ) <sup>(١)</sup> قال تعالى : ﴿ وَكُلـاً أتـيـنا ﴾ <sup>(٢)</sup> فـ حـذـفـ المـضـافـ ، وـ عـوـضـ عـنـهـ التـنـوـينـ ،  
وـ هـوـ مـعـربـ أـيـضاـ .

وـ أـمـاـ ماـ كـانـ عـوـضـاـ عـنـ جـمـلـةـ ، فـ الـاسـمـ معـهـ مـبـيـنـ <sup>(٣)</sup> كـقـولـهـ تـعـالـىـ : ﴿ يـوـمـئـدـ  
تـعـضـونـ ﴾ <sup>(٤)</sup> التـقـدـيرـ : إـذـ يـحـمـلـ عـرـشـ رـبـكـ فـوـقـهـ ثـمـانـيـةـ تـعـرضـونـ ، فـ حـذـفـتـ  
الـجـمـلـةـ وـ عـوـضـ مـنـهـ التـنـوـينـ فـصـارـ : يـوـمـئـدـ تـعـرضـونـ ، وـ فيـ الـقـرـآنـ مـنـ هـذـاـ مـوـاضـعـ <sup>(٥)</sup> .  
وـإـذـاـ قـدـرـتـ الـخـلـوـفـ حـذـفـتـ أـحـدـ الـظـرـفـينـ <sup>(٦)</sup> ، فـلـاـ تـقـولـ : يـوـمـ إـذـ يـحـمـلـ ، وـإـنـماـ تـقـولـ :  
يـوـمـ يـحـمـلـ ، أـوـ إـذـ يـحـمـلـ .

وـأـمـاـ تـنـوـينـ التـكـيرـ ، فـهـوـ الـذـيـ يـدـخـلـ لـيـدـلـ عـلـىـ تـنـكـيرـ الـاسـمـ كـقـولـكـ : ( جـاءـنيـ  
سـيـبـوـيـهـ ) بـالـتـنـوـينـ ، يـرـيدـ : جـاءـنيـ رـجـلـ اـسـمـهـ سـيـبـوـيـهـ غـيـرـ مـعـيـنـ ، فـإـنـ أـرـدـتـ تـعـيـنـهـ  
قـلـتـ : ( جـاءـنيـ سـيـبـوـيـهـ ) غـيـرـ مـنـوـنـ ، وـيـلـحـقـ أـيـضاـ فـيـ أـسـاءـ الـأـفـعـالـ ، تـقـولـ لـمـنـ  
يـحـدـثـكـ : ( إـيـهـ ) مـنـوـنـ ، أـيـ : حـدـثـيـ أـيـ حـدـيثـ كـانـ ، فـإـذـاـ قـلـتـ : ( إـيـهـ ) بـغـيـرـ  
تـنـوـينـ ، فـالـرـادـ : زـدـنـيـ مـنـ حـدـثـكـ الـمـعـيـنـ ، وـهـذـاـ تـنـوـينـ إـنـمـاـ يـلـحـقـ الـمـبـيـنـاتـ <sup>(٧)</sup> .

وـأـمـاـ تـنـوـينـ الـمـقـابـلـةـ ، فـيـكـونـ فـيـ جـمـعـ الـمـؤـنـتـ السـالـمـ مـقـابـلـاـ لـتـنـوـنـ جـمـعـ الـمـذـكـرـ

(١) في تنوين (كل) ونحوه من الأسماء المقترنة إلى الإضافة خلاف : فمن النهاة من جعله تنوين عوض ؛ لأنّ حق هذا الاسم أن يضاف إلى ما بعده ، فلما قطع عن الإضافة لدلالة كلام قبله عليه عوض عنه بالتنوين ، ومن النهاة من جعله تنوين تمكين ؛ لأنّ الإضافة كانت مانعة من التنوين ، فلما قطع عن الإضافة دخله تنوين . ينظر : شرح المفصل ٣١/٩ ، والمعنى ٤٤٧ ، والنشر في القراءات العشر ١٢٥/٢ ، وشرح التصريح ٣٥/١ ، والأشباه والظواهر ٢٩٧/١ ، وحاشية الصبان ٣٦/١ .

(٢) سورة الأنبياء ، من آية (٧٩) وتكلمة الآية ﴿ وَكُلـاً أتـيـنا حـكـماـ وـعـلـمـاـ ، وـسـعـرـنـاـعـمـ دـاـرـدـ الـجـبـالـ يـسـعـنـ وـالـطـيـرـ وـكـافـاعـلـبـ ﴾ .

(٣) يلحق تنوين العوض عن جملة نحو (إذ) إذا حذفت الجملة المضافة إليها ، فيجتمع ساكنان وهما الذال والتنوين ، فتكسر الذال لالقاء الساكدين ، وهذه الكسرة هي كسرة بناء ، وذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب ، فـ (إذ) عنده عمورة بالإضافة . ينظر : معاني الأخفش ٣٥٤/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٢٦/١ ، وشرح المفصل ٣٠/٩ ، وابن القوايس ١/٢٠٤ ، وشرح الكافية ١٤٧/٢ ، وورصف المبني ٤١١ و ٤١٠ ، والمعنى ٤٤٧ ، وشرح التصريح ١/٣٤ ، وشرح الأشموني ١/٣٦ ، والخزنة ٣/١٤٧ .

(٤) سورة الحاقة ، من آية (١٨) .

(٥) من هذه الموضع : سورة البقرة آية (٥٠) ، وسورة آل عمران آية (١٦٧) ، وسورة النساء آية (٤٢) ، وسورة الأنعام آية (١٦) وغيرها . ينظر : المعجم المفهوس لألفاظ القرآن ٧٨١ و ٧٨٢ .

(٦) قال الصبان ٣٥/٣ : " إضافة يوم إلى إذ من إضافة أحد المتراوفين إلى الآخر " .

(٧) تنوين التكير يلحق بعض الأسماء المبنية فرقاً بين نكرتها ومعرفتها ، وهو مسموع في باب أسماء الأفعال والأصوات ، ومطرد في كل علم مختوم به (ويه) . ينظر : الارتفاع ٣١١/١ ، والمعنى ٤٤٥ ، وشرح التصريح ٣٢/١ ، والمعنى ٤٠٦/٤ .

السالم<sup>(١)</sup> تقول : ( وَقَفْتُ فِي عَرَفَاتٍ )<sup>(٢)</sup> مُنَوْنًا وَإِنْ كَانَ مُمْنُوعًا / الصَّرْفُ ؛  
لَا إِنْكَ إِنَّمَا تُرِيدُ بِهِ مُقَابَلَةً نُونٍ جَمِيعِ الْمَذَكُورِ السَّالِمِ ، قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : « فَإِذَا  
أَفَضَّلْتُمْ عَرَفَاتٍ »<sup>(٣)</sup> فَجَاءَ مُنَوْنًا مَعَ أَنَّهُ مُمْنُوعٌ الصَّرْفُ لِلْعُلُمَةِ وَالثَّانِيَةِ ، وَهَذَا  
الْتَّنْوينُ إِنَّمَا يَلْحَقُ الْمَعْرَبَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، بِشَرْطٍ أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ مُؤْنَثِ سَالِمٍ .

وَأَمَّا تَنْوينُ التَّرْنُمِ ، فَيُرِيدُونَ بِهِ التَّنْوينَ الَّذِي يَقْطَعُ التَّرْنُمَ<sup>(٤)</sup> كَقُولِهِمْ :  
( عُودُ أَسْرٍ )<sup>(٥)</sup> أَيْ : الْعُودُ الَّذِي يُزِيلُ الْأَسْرَ ، وَهُوَ احْتِبَاسُ الْبَوْلِ .

وَهَذَا التَّنْوينُ يَلْحَقُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالَ وَالْحَرْوَفَ ، وَيَجْتَمِعُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ،  
قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٦)</sup> :

## ١٧- يَا صَاحِبَ مَاهَاجَ الدُّمُوعِ الْذَّرَفَنْ مِنْ طَلْلِ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

(١) قيل : هو تنوين ممكين ، وليس كذلك لثبوته فيما لا ينصرف ، وقيل : هو تنوين تنكير ، وليس كذلك لثبوته مع المعربات ،  
وقيل هو تنوين عوض عن الفتحة نصباً ، وليس كذلك لأن الكسرة قد عوضت عنها . ينظر صفحة ١٧٢ .

(٢) عرفات : موضع يمكّه ، وحدّها من الجبل المشرف على بطن عرنة إلى جبال عرفة . ينظر : الصاحاح (عرف) ١٤٠١/٤ ،  
ومعجم البلدان ٤/١٠٤ ، واللسان (عرف) ٢٤٢/٩ .

(٣) سورة البقرة ، من آية (١٩٨) .

(٤) هو التنوين اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق ، وهو الألف والواو والياء ، وذلك في إنشاد قيس وبيه قيم ، وقيل هو  
تنوين مُحَصَّلٌ لِلتَّرْنُمِ وصَرَحَ بذلك ابن عيُشُ ، فقال إنَّ التَّرْنُمَ يحصل باللون نفسه ؛ لأنَّه حرْفٌ أَعْنَ ، والذِّي صَرَحَ به الجمهور أَنَّه  
جيءُ به لقطع التَّرْنُمِ . ينظر : الكتاب ٤/٢٠٦ ، وسر الصناعة ٢٠٦/٤ ، والمفصل ٥٠١/٢ ، وشرح المفصل ٣٢٩ ، ٣٣/٩ ، والارتفاع  
٣١٢/١ و٤٠٨ و٤٠٩ ، والحنيني الداني ١٤٦ ، والمعنى ٤٤٧ و٤٤٨ ، واشمع ٤٠٧/٤ ، والخزانة ٣٨/١ .

(٥) ينظر : الصاحاح (أسر) ٥٧٨/٢ ، واللسان (أسر) ٢٠/٤ ، والقاموس الحبيط (أسر) ٣٧٧/١ .

(٦) البيتان للحجاج بن رؤبة ، وهو عبد الله بن رؤبة بن ليد السعدي التميمي ، أبو الشعثاء ، العجاج ، راجز مشهور ، وهو أول  
من رفع الرجز ، وشبهه بالقصيدة ، قال الشعر في الجاهلية والإسلام . (تنظر ترجمته في : طبقات ابن سلام ١٤٨ ، والشعر  
والشعراء ٢/٥٩١ ، والعييني ١/٢٦ ، وشرح شواهد المعنى ١/٤٩ و٥٠) . والشاهد ملتفٌ من أرجوزتين للحجاج مطلع الأولى :  
يَا صَاحِبَ مَاهَاجَ الْعَيُونِ الْذَّرَفَنْ مِنْ طَلْلِ أَمْسَى يُحَاجِيَ الْمُصْحَّفَا

وهي في ديوانه ٤٨٨ ، ومطلع الثانية :

مَا هَاجَ أَشْجَانًا وَشَجَوْا قَدْ شَجَأَا مِنْ طَلْلِ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

وهي في ديوانه ٣٤٨ . والأرجوزتان ترويَان بألف الإطلاق ، وبنو تنوين التَّرْنُمِ - أَيْ : باللون - . وقد ورد الشاهد كما ذكره  
المصنف في : ابن عصفور ١١٠/١ ، والعييني ١/٢٦ . وورد البيت الأول منه في : الكتاب ٤/٢٠٧ ، والأصول ٢/٣٨٧ ،  
والبسيط ١/١٧٧ ، وشرح الأشموني ٤/٢٢٠ ، كما ورد البيت الثاني في : الكتاب ٤/٢٠٧ ، والأصول ٢/٣٨٧ ، والخصائص  
١/١٧١ ، وسر الصناعة ٢/٥١٤ ، والصاجي ١٧٣ ، وسفر السعادة ٢/٨٣٤ ، والبسيط ١/١٧٧ ، واللسان (بيع) ٨/٢٧ ،  
والمعنى ٤٨٧ ، وشرح التصریح ١/٣٧ . والآتَحَمِيَّ نوع من البرود اليمانية بها خطوط دقيقة ، وأنْهَجَ الثوب : بَلَى .

فالتنوين في (الذرفن) تنوين الترجم، وقد جمع بينه وبين الألف واللام، وأدخله في الفعل في قوله (أنهجن)، فحصل في هذا البيت دخوله في الاسم والفعل، وجمعه مع الألف واللام.

ومثال دخوله على الحرف قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

### \* ١٨ - \* فَهَلْ لَهَا أَنْ تَرِدَ الْخِمْسَ هَلْنَ \*

و (ترد) : هو من الورود، و (الخمس) : بكسر الخاء المعجمة هو من أظماء الإبل، وهو أن ترد يوماً وتصبر إلى الخامس<sup>(٢)</sup> ، وقد نون (هل) وهي حرف.

وأما التنوين الغالي<sup>(٣)</sup> ، فهو يلحق القوافي المقيدة بعد كمالها ، كقول [الراجز]<sup>(٤)</sup> :

### \* ١٩ - \* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِنْ \*

(١) هذا الشاهد من الرجز لم أ عشر على قائله ، ولم أجده سوى في شرح ابن القواص لألفية ابن معط ٢٠٦/١ .

(٢) الخميس : هو ظيم من أظماء الإبل ، وكذلك السادس والسابع إلى العشر ، وهو آخر الأظماء . قال ابن دريد : هو أن ترد الإبل يوماً ثم ترعى ثلاثة ، ثم تطلب الماء يوماً ، وترد في اليوم الخامس . وقيل هو شرب الإبل يوم الرابع من يوم صدرت ؛ لأنهم يحسبون يوم الصدر فيه ، قال الأزهري : هذا غلط ؛ إذ لا يحسب يوم الصدر ، والخميس أن تشرب يوم وريدها ، وتصدر يومها ذلك ، وتظلّ بعد ذلك اليوم في المرعى ثلاثة أيام سوى يوم الصدر ، وترد اليوم الرابع . ينظر : الاشتقاد ١٠٧ و ٣٣٦ ، والتهذيب (خمس) ١٩٢/٧ ، والصحاح (خمس) ٩٢٤/٣ ، والتكميلة للصاغاني (خمس) ٣٤٦/٣ ، واللسان (خمس) ٦٩/٦ ، والقاموس المحيط (خمس) ٢١٩/٢ .

(٣) التنوين الغالي منهم من أنته كالأخفش وغيره ، ومنهم من أنكره كالزجاج والسيراي ؛ لأنه يكسر الوزن ، ومنهم من لم يجعله قسماً برأسه ، بل جعله ضرباً من تنوين الترجم ، وقال إن الترجم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أعن ، وهو ابن عييش . ينظر : سر الصناعة ٥٠٢/٢ ، وشرح المفصل ٣٣٩ و ٣٤ ، وصرف المباني ٤١٧ ، والارشاف ٣١٢/١ ، والمغني ٤٤٨ ، وابن عقيل ٢٠١ ، وشرح التصريح ٣٦١ و ٣٧ ، والخزانة ٣٨/١ .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٥) هذا البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٠٤ ، وبعده : "مشتبه الأعلام لسماع المفقن" . والقائم : المظلم المغير الجوانب ، والأعمق : ما بعد من أطراف المفاوز ، وحاوي : خالي ، والمخترق : الموضع الذي تم فيه الرياح ، والأعلام : الجبال ، والمخفق : السراب . وقد ورد هذا الشاهد في : الكتاب ٤/٢١٠ ، والعقد الفريد ٥/٦٥ ، والمحجة للقراء السبعة ١/٨٩ ، والخصائص ١/٢٦٤ و ٢٢٨/٢ و ٢٦٠ و ٣٢٠ والنصف ٢/٣ و ٣٠٨ ، وسر الصناعة ٢/٤٩٣ و ٥٠٢ ، والمحاسب ١/٨٦ ، والمفصل ١/٢٦٤ ، وشرح المفصل ٩/٣٤ ، وشرح الكافية ١/٥٥ ، واللسان (هرجـ) ١/٧٨٤ ، و (قيـ) ٣٧٧/٣ ، و (خفـ) ٣٢٩ ، و (عـ) ١٠/٨٠ ، و (عـ) ١٠/٢٧١ ، و (قـ) ١٢/٤٦١ ، و (وجهـ) ١٣/٥٥٩ ، و (غـ) ١٥/١٣٣ ، والمغني ٤٤٨ ، والعيني ٣٨/١ ، وشرح التصريح ١/٣٧ ، والطبع ٤/٢٢٢ و ٤٠٧ ، والخزانة ١/٣٨ و ٧٨ .

سُمِعَ هَذَا الْبَيْتُ مِنَ الْعَجَاجِ<sup>(١)</sup> حِينَ أَنْشَدَهُ ، فَقَالَ فِي آخِرِهِ : " خَاوِي  
الْمُخْتَرَقِنْ " بِالْتَّنَوِينِ وَتَحْرِيكِ الْقَافِ ، وَيَجُوزُ فِي الْقَافِ الْكَسْرُ عَلَى أَصْلِ التِّقَاءِ  
السَّاکِنَينِ ، وَالْفَتْحُ تَحْفِيفًا<sup>(٢)</sup> ، وَالرَّوَايَةُ<sup>(٣)</sup> الْكَثِيرَةُ فِي الْبَيْتِ : سُكُونُ الْقَافِ  
مِنْ غَيْرِ تَنَوِينٍ ، وَإِنَّمَا سُمِعَ التَّحْرِيكُ وَهُوَ التَّنَوِينُ مِنَ الْعَجَاجِ فِي بَعْضِ  
الْأَوْقَاتِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَنَوِينِ التَّرْنِمِ أَنَّ هَذَا يُخْرِجُ الْبَيْتَ عَنْ وَزْنِهِ ، فَهُوَ غَيْرُ مَعْدُودٍ  
فِي الْحُرُوفِ الدَّاخِلَةِ فِي وَزْنِ الْبَيْتِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِعَوْضٍ عَنْ شَيْءٍ ، وَأَنَّهُ مُخْتَصٌ  
بِالْقَوَافِي الْمَقِيدَةِ ، وَتَنَوِينُ التَّرْنِمِ لَا يُخْرِجُ الْبَيْتَ عَنْ وَزْنِهِ ، فَهُوَ دَاخِلٌ [ فِي ]<sup>(٤)</sup>  
الْحُرُوفِ الَّتِي يَقُومُ بِهَا وَزْنُهُ ، وَهُوَ عَوْضٌ عَنْ مَدَّ الْإِطْلَاقِ ، وَهُوَ مُخْتَصٌ بِالْقَوَافِي  
الْمُطْلَقَةِ . وَإِنَّمَا قِيلَ لِهِ التَّنَوِينُ / الْغَالِي مِنْ غَلَاءِ السُّعْرِ ، وَهُوَ الْزِيَادَةُ فِيهِ ، إِذْ هُوَ  
زِيَادَةٌ عَلَى وَزْنِ الْبَيْتِ<sup>(٥)</sup> .

وَالْتَّنَوِينُ الْغَالِي وَتَنَوِينُ التَّرْنِمِ سَوَاءٌ فِي الدُّخُولِ عَلَى الْاسْمِ وَالْفَعْلِ وَالْحَرْفِ ،  
وَالْجُمْعُ مَعَ الْأَلْفِ وَالْلَّامِ كَمَا فِي الْأَيَّاتِ الشَّاهِدَةِ عَلَى التَّنَوِينِيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ<sup>(٦)</sup> ،  
وَكِلاَهُمَا مُخْتَصٌ بِالْقَوَافِيِ .

(١) الْبَيْتُ لِرَؤْبَةِ بْنِ الْعَجَاجِ ، وَلِيُسَ لِلْعَجَاجِ ، وَقَدْ نَسَبَهُ الْمُصْنَفُ إِلَيْ رَؤْبَةِ فِي صَفَحةٍ ٢٦٥ ، وَرِبَّما أَرَادَ بِـ (الْعَجَاجِ) هَنَا رَؤْبَةً . يَنْظَرُ :  
دِيَوَانُ رَؤْبَةٍ ١٠٤ ، وَالْمُخَاصِصُ ١/٢٦٤ وَ ٢/٢٢٨ وَ ٣٢٠ وَ ٢٦٠ ، وَالْمُنْصَفُ ٣/٢ وَ ٣٠٨ ، وَالْعَيْنِي ٣٨/١ ، وَالْخَرَانَةُ ٣٨/١  
وَ ٧٨ وَ ٢٠١/٤ .

(٢) قَالَ الشَّيْخُ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُ : " وَالْمَشْهُورُ تَحْرِيكُ مَا قَبْلَهُ بِالْكَسْرَةِ كَمَا فِي : صَهْ وَ يَوْمَنْدُ ، وَ اخْتَارَ ابْنُ الْحَاجِبِ الْفَتْحَ ، حَمَلَ  
عَلَى حَرْكَةِ مَا قَبْلَ نُونَ التَّوْكِيدِ كَـ (اضْرِبْنُ ) ، وَقَالَ : هُوَ أَشْبَهُ قِيَاسًا عَلَى مَالِهِ أَصْلَ فِي الْمَعْنَى ، ثُمَّ قَالَ الْمَوْضِعُ :  
وَسَعَتُ بَعْضُ الْعَصْرَيْنِ يُسْكِنُ مَا قَبْلَهُ ، وَيَقُولُ : السَّاكِنَانِ يَجْتَمِعُانِ فِي الْوَقْفِ ، وَهَذَا خَلَافُ مَا أَجْعَلُوا عَلَيْهِ " . يَنْظَرُ :  
شَرْحُ التَّصْرِيبِ ٣٦/١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " الرَّوَايَاتُ " تَحْرِيفٌ .

(٤) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا الْمَعْنَى .

(٥) وَقِيلَ : اشْتُقُّ مِنَ الْغُلُوِّ وَهُوَ : الْتَّجَلُزُ لِقَدْرِ مَا يُجِبُ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ دَخْلًا جَاؤَ الْحَدَّ بِأَنَّهُ أَخْرَجَ الشِّعْرَ عَنِ الْوَزْنِ ، وَقِيلَ سُمِّيَّ غَالِيًّا  
لِقُلْتِهِ . يَنْظَرُ : شَرْحُ الْمَفْصِلِ ٣٤/٩ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٢٠٧/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ١٥/١ ، وَالْعَيْنِي ٤٤٨ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيبِ ٣٦/١ ،  
وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِ ٣٣/١ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : " الْمَذْكُورَيْنِ " تَحْرِيفٌ .

## [الوقف] <sup>(١)</sup>

قوله :

### وقف مُسْكَنًا خَلَا في نَصِبِهِ فالوقفُ بِالْأَلْفِ مِثْلَ كَتْبِهِ <sup>(٢)</sup>

هذا البيت ذكر فيه شيئاً من أحكام الوقف على الاسم المنون . واعلم أنَّ (الوقف) مأْخُوذٌ من : وَقَتْتُ عَنِ الشَّيْءِ ، أي : رَجَعْتُ ؛ لَأَنَّهُ رُجُوعٌ عَنْ تَحْرِيكِ الْحَرْفِ الْمُوْقُوفِ عَلَيْهِ .

فَذَكَرَ أَنَّهُ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَصْوِبًا فَيُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ مِثْلًا يُكْتَبُ ، فَإِنَّ الْمَنَوْنَ الْمَنْصُوبَ يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ ، قَوْلُهُ : " وَقَفْ مُسْكَنًا " [المعنى] <sup>(٣)</sup> : قَفْ عَلَى الْمَنَوْنَ مُسْكَنًا لِآخِرِهِ ، وَقَوْلُهُ : " خَلَا فِي نَصِبِهِ " المعنى : إِلَّا فِي نَصِبِهِ ، فِإِنَّ " خَلَا " كَلْمَةٌ يُسْتَشْنَى بِهَا كَمَا يُسْتَشْنَى بِـ (إِلَّا) ، وَالْمَاءُ فِي " نَصِبِهِ " عَائِدٌ عَلَى الْأَسْمِ الْمَنَوْنَ الْمَفْهُومِ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ ، وَالْمَاءُ فِي " كَتْبِهِ " عَائِدٌ عَلَى " نَصِبِهِ " ، الْمَرَادُ بِهِ : مَصْوِبِهِ ، التَّقْدِيرُ : إِلَّا فِي مَصْوِبِهِ فَالْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ مِثْلَ كَتْبِهِ .

هذا ما ذَكَرَهُ فِي الْبَيْتِ ، وَلَا بُدُّ مِنْ بَسْطِ ، فَتَقُولُ : الْوَقْفُ عَلَيْهِ إِمَّا بِتَاءِ التَّأْنِيَّتِ وَإِمَّا دُونَهَا ، فَإِنْ كَانَ بِتَاءِ التَّأْنِيَّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالْمَاءِ مُطْلَقاً <sup>(٤)</sup> ، سَوَاءَ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَصْوِبًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ مَنْوَنًا أَوْ غَيْرَ مَنَوْنٍ ، وَقَدْ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْتَّاءِ ، وَالْوَقْفُ بِالْمَاءِ الْمَشْهُورُ <sup>(٥)</sup> .

(١) زيادة ليتضمن مضمون الباب .

(٢) في " م " لِوْحَةٍ (٤٧/١) .

(٣) زيادة يلتزم بها المعنى ، وسيأتي للمصنف نظيرها في السطر التالي عند قوله : " خَلَا فِي نَصِبِهِ " المعنى : إِلَّا فِي نَصِبِهِ .

(٤) إذا وَقَفَ عَلَى الْأَسْمِ الْذِي فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيَّتِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْرَداً ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمِيعًا ، فَإِنْ كَانَ مَفْرَداً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلُ التَّاءِ سَاكِنًا مُعْتَلًا ، فَيُوقَفُ عَلَى الْأَسْمِ حِينَذِ بِتَاءِ مَثْلٍ : (بَنْتُ) وَ (أَحْتُ) ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلُهَا مُتَحْرِكًا أَوْ سَاكِنًا مُعْتَلًا ، فَيُوقَفُ عَلَيْهِ حِينَذِ بِالْمَاءِ خَنْوَهُ : (طَلْحَةُ) وَ (الْحَيَاةُ) ، وَإِمَّا إِنْ كَانَ جَمِيعًا فَيُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْتَّاءِ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ . يَنْظُرُ : المَفْصِلُ ٣٤١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٨١/٩ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ ٢٨٩/٢ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ٥١/٢ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيبِ ٣٤٣/٢ ، وَالْمَعْنَى ٢١٥/٦ ، وَشَرْحُ الْأَشْوَنِيِّ ٢١٣/٤ .

(٥) المشهور الوقف على الاسم المفرد الذي فيه تاء تأنيث بالماء ، وقد جاء الوقف عليه بالباء كقول بعض العرب : " يَا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقْرَتِ " فَرُدَّ عَلَيْهِ : " لَا أَحْفَظُ فِيهَا وَلَا آيَتْ " . وَإِمَّا جَمِيعُ الْمَؤْنَثِ السَّالِمُ فَالْمَشْهُورُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْتَّاءِ ، وَقَدْ حَكَى الْفَرَاءُ وَقَطْرَبُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْمَاءِ ، فَقَدْ سُمِعَ عَنِ الْعَرَبِ : " كَيْفَ الْأَنْثُوا وَالْأَخْوَاهُ " ، وَ " دُفْنُ الْبَنَاهُ مِنَ الْمَكْرَمَاهُ " ، وَقَلِيلٌ هِيَ لُغَةُ بَعْضِ طَبَّى . يَنْظُرُ : الْأَصْوَلُ ٣٧٤/٢ ، وَالْمَقْرُبُ ٢٤/٢ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ ٢٨٩/٢ ، وَالْإِرْشَافُ ٤٠٤/١ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ٥١/٢ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيبِ ٣٤٣/٢ ، وَالْمَعْنَى ٢١٦/٦ ، وَشَرْحُ الْأَشْوَنِيِّ ٤/٢١٤ .

فإن كان دون تاء التائيت ، فإما أن يكون منوناً منصوباً فيوقف عليه بالألف كما ذكر ، وهو الفصيح المشهور ، والوقف عليه بالسكون لغة<sup>(١)</sup> ، وإما منون غير منصوب ، فيوقف عليه بالسكون<sup>(٢)</sup> على اللُّغَةِ الْمُشْهُورَةِ ، والوقف عليه بالبدل حسب / الحركة التي قبل التنوين لغة ، فإذا قلت : (قام زيد) و (مررت بزيد) ، فالمشهور أن تقف بسكون الدال فيهما ، ولللغة القليلة أن تقف بالبدل فتقول : (قام زيدو) بوأو ، و (مررت بزيدي) بياء ، وهي لغة لأسد شنوة<sup>(٣)</sup> . وإنما أن يكون غير منون ، فالوقف عليه بالسكون مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ، وليس فيه مدخل للبدل ، إذ ليس ثم تنوين يبدل منه حرف ، والمغرب في ذلك والمبني سواء ، هذا حكم الصحيح الآخر .

وأما المنقوص فلا يخلو أن يكون معرفاً بالألف واللام أو لا ، فإن كان معرفاً بالألف واللام كـ (القاضي) ، أثبت الياء ووقفت عليها ساكنة ، ومنهم من يحذفها ويقف على الحرف الذي قبلها بالسكون سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً<sup>(٤)</sup> . وإن لم تكن فيه الألف واللام ، فلا يخلو أن يكون منصرفًا

(١) قيل : هي لغة ربيعة ، وقيل إنه غير لازم في لغة ربيعة ، فقد ورد في أشعارهم كثيراً الوقف بالألف على المنون المتصوب ، وقيل إن هذا مما جاء في الشعر ولم يجيء في الكلام . ينظر : صفحة ٢٧ ، وينظر كذلك : الخصائص ٤١٣ ، وأسرار العربية ٩٧/٢ ، والفصل ٢٦٧ ، وشرح المفصل ٩/٦٩ و ٧٠ ، وشرح الشافية ٢٧٢/٢ والارتفاع ٣٩٢/١ ، والمعنى ٦/٢٠٠ ، وشرح الأشموني ٤/٢٠٤ .

(٢) في الأصل : " بالكسر " تحريف .

(٣) ينظر : الأصول ٣٧٣/٢ ، والجمل ٣٠٩ ، وسر الصناعة ٥٢٢/٢ ، وأسرار العربية ٤١٣ ، وشرح المفصل ٧٠/٩ ، وشرح الشافية ٢٧٤/٢ و ٢٨٠ ، والارتفاع ٣٩٣/١ ، وشرح الأشموني ٤/٤ . والأسد : لغة في الأزد ، بالسين أفتح وبالزاي أكثر ، والأزد والأسد : أبوحبي من اليمن ، وهو : أزد بن الغوث بن مالك . والأزد حرثمة من جراثيم قحطان ، افترقت نحو سبع وعشرين قبيلة ، يقال بعض منهم : أزد السراة ، وبعض آخر : أزد عمان ، وبعض آخر : أزد غسان ، ومنهم من يقال له : أزد شنوة ، على وزن (فُؤولة) ، وهو اسم أبيهم ، سمي به لشنان وقع بينهم ، واسمها : الحارث ، وقيل : عبد الله بن كعب بن مالك بن النضر . ينظر : الصاحي ٤٢ ، وجمهرة انساب العرب ٢٤٨/٢ ، واللسان (أزد) ٧١/٣ ، وأسد ٧٢/٣ ، والخزانة ٣٩٨/١ - ٤٠٠ ، والتاج (أزد) و (أسد) ٢٨٩/٢ .

(٤) تبع المصنف في هذا رأي الرمخشي في المفصل ٣٤٠ ، والمشهور الوقف على المنقوص المعرف بالألف واللام المتصوب بإثبات الياء ساكنة ، فإن كان مرفوعاً أو مجروراً فيه مذهبان : الأول : إثبات الياء ، وهو الأجدود ، والثاني : حذف الياء ، وقد فرقا نافع وأبو عمرو قوله تعالى : ﴿مَنْ يَهْدِ إِلَّا هُوَ الْمُهْدِ﴾ - سورة الكهف ، آية (١٧) - بحذف الياء في الوقف . ينظر : الكتاب ١٨٣/٤ ، والأصول ٣٧٥/٢ ، والسبعين ٣٩١ ، والمفصل ٣٤٠ ، والفصل ٢٦٧ ، وشرح المفصل ٧٥/٩ ، وابن عصفور ٤٣٢/٢ ، والارتفاع ٣٩٥/١ ، وشرح التصريح ٣٤٠/٢ .

أو غير منصرف ، فإن كان منصرفًا وقف على المنصوب منه بالألف ، وعلى <sup>(١)</sup> المفوع والمحرور بحذف الياء وسكون ما قبلها ، فتقول : (رأيت قاضيا) بـألف ، و (جاءني قاض) و (مررت بقاض) بـسكون الضاد فيهما ، ومنهم من يثبت الياء ويقف عليها <sup>(٢)</sup> ، وعليها قراءة ابن كثير <sup>(٣)</sup> في الوقوف على (هاد) <sup>(٤)</sup> و (وال) <sup>(٥)</sup> و (باق) <sup>(٦)</sup> و (واق) <sup>(٧)</sup> بـالياء .

إإن كان غير منصرف وقف على المنصوب بتـسكنـيـنـ اليـاءـ ، وعلـىـ المـفـوعـ وـالـمـحرـورـ بـحـذـفـ اليـاءـ وـسـكـونـ ماـ قـبـلـهاـ ، وـمـنـهـ مـنـ يـفـعـلـ ذـلـكـ فيـ الـمـنـصـوبـ أـيـضاـ ، وـمـنـهـ مـنـ يـثـبـتـ اليـاءـ فيـ الـجـمـيعـ ، وـالـمـشـهـورـ القـوـلـ الـأـوـلـ <sup>(٨)</sup> ، فـتـقـوـلـ عـلـىـ الـأـفـصـحـ : (جـاءـتـيـ جـوارـ) وـ (مـرـرـتـ بـجـوارـ) بـسـكـونـ الرـاءـ فـيـهـماـ ، وـ (رـأـيـتـ جـوارـيـ) بـإـثـبـاتـ اليـاءـ سـاـكـنـةـ .

إإن كان مقصوراً ، فالوقف عليه بالألف على كـلـ حـالـ <sup>(٩)</sup> ، إـلـآـ أـنـهـمـ اـخـتـلـفـواـ

(١) في الأصل " في " تحريف .

(٢) الوقوف على المفوع والمحرور من المنقوص المنصرف بـحـذـفـ اليـاءـ وـسـكـونـ ماـ قـبـلـهاـ هو اختيار سـيـبوـيـهـ ، وـهـوـ الأـجـودـ ، وـالـوـقـوـفـ عليهـ بـإـثـبـاتـ اليـاءـ هو اختيار يـونـسـ ، قال سـيـبوـيـهـ : " حدثنا أبو الخطاب وـيـونـسـ أنـ بـعـضـ مـنـ يـوـثـقـ بـعـرـيـتـهـ مـنـ الـعـرـبـ يـقـولـ : هـذـاـ رـامـيـ وـغـازـيـ وـعـمـيـ أـظـهـرـواـ فيـ الـوـقـفـ حـيـثـ صـارـتـ فيـ مـوـضـعـ غـيرـ تـوـزـينـ " ، وـقـيلـ : إنـ كـانـ الـمـنـقـوـصـ ثـلـاثـاـ كـ (عـمـ) وـ (شـيجـ) فـالـمـلـحـتـارـ إـعـادـةـ اليـاءـ لـثـلـاـ يـنـقـصـ عنـ أـقـلـ الـأـصـوـلـ ، وـإـنـ زـادـ عـلـيـهـ فـالـمـلـحـتـارـ إـبـقاءـ الـحـذـفـ . يـنـظـرـ : الـكـتـابـ ١٨٣/٤ ، وـالـأـصـوـلـ ٣٧٥/٢ ، وـالـتـكـمـلـةـ لأـبـيـ عـلـيـ الـفـارـسـيـ ١٩١/٢ ، وـحـجـةـ الـقـرـاءـاتـ لأـبـيـ زـرـعـةـ ٣٧٥ ، وـالـفـصـولـ ٢٦٧ ، وـشـرـحـ الـمـفـصـلـ ٧٥/٩ وـالـمـقـرـبـ ٢٩/٢ ، وـابـنـ الـقـوـاسـ ٢٦٢/١ ، وـشـرـحـ الشـافـيـةـ ٣٠١/٢ ، وـشـرـحـ التـصـرـيـحـ ٣٤٠/٢ .

(٣) هو عبد الله بن كثير الداري المكي ، أحد القراء السبعة ، وهو فارسي الأصل ، توفي سنة (١٢٠ هـ) . تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٤١/٣ ، ومعرفة القراء الكبار ١/٨٦ ، وغاية النهاية ٤٤٢/١ . وابن كثير يقف على الأنفاظ الأربعية بـيـاءـ حـيـثـ وـقـعـتـ ، وـيـقـفـ الـبـاقـونـ بـغـيـرـ يـاءـ . يـنـظـرـ : السـبـعةـ ٣٦٠ ، وـحـجـةـ الـقـرـاءـاتـ لأـبـيـ زـرـعـةـ ٣٧٥ ، وـالـكـشـفـ عـنـ وـجـوهـ الـقـرـاءـاتـ السـبـعـ ٢١/٢ ، وـالـهـمـعـ ٢٠٣/٦ .

(٤) في قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْتَ مَنْذِرٌ وَّلَكَلَّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ سورة الرعد ، من آية (٧) .

(٥) في قوله تعالى : ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِنِي وَمَا عَنِّي وَالْبَاقِي﴾ سورة الرعد ، من آية (١١) .

(٦) في قوله تعالى : ﴿مَا عَنْدَكُمْ تَفَدُّ وَمَا عَنْدَ اللَّهِ الْبَاقِي﴾ سورة التحل ، من آية (٩٦) .

(٧) في قوله تعالى : ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ فَاقِ﴾ سورة الرعد ، من آية (٣٤) .

(٨) في الوقف على الاسم المنقوص غير المنصرف المفوع والمحرور قبل إن الأجدود إثبات الياء ، وأما حذف الياء فهو قراءة الأكثر للفرق بين الوصل والوقف ، وقد قرأ به القراء السبعة ما عدا ابن كثير . يـنـظـرـ : السـبـعةـ ٥٨١ ، وـالـكـشـفـ عـنـ وـجـوهـ الـقـرـاءـاتـ السـبـعـ ٢٥٤/٢ ، وـابـنـ الـقـوـاسـ ٢٦٣/١ ، والـأـرـشـافـ ٣٩٩/١ ، وـالـنـشـرـ ٣٦٨/٢ ، وـحـاشـيـةـ الصـبـانـ ٤٢٠/٧ .

(٩) في الألف الموقوف عليها لغات : أشهرها أن تقر على صورتها ، والثانية : قلبها يـاءـ ، وهي لغة فرازة وبـعـضـ قـيـسـ ، والثالثة : قـلـبـهاـ وـأـوـاـ ، وـهـيـ لـغـةـ بـعـضـ طـيـئـ ، والـرـابـعـةـ : قـلـبـهاـ هـمـزـةـ ، وـهـيـ لـغـةـ بـعـضـ طـيـئـ أـيـضاـ ، وـلـيـسـ مـنـ لـغـهـمـ التـخـفـيفـ . يـنـظـرـ : الـكـتـابـ ٤٢٩/٢ ، وـابـنـ عـصـفـورـ ٤٢٩/٢ ، وـشـرـحـ الـكـافـيـةـ الشـافـيـةـ ١٩٨٤/٤ ، وـشـرـحـ الشـافـيـةـ ٢٨٦/٢ ، وـشـرـحـ التـصـرـيـحـ ٣٣٩/٢ .

في الألف إذا كان مُنوناً مثل (مُسَمِّي) و (عَصَّا) ، فالمشهور أنها في الرفع والجر  
 /٣٦ الألف الأصلية ، وفي النصب بدلٌ من التنوين ، / ومنهم من قال هي ألف الأصل  
 مطلقاً (١) .

ومما يعرض للوقف : الروم والإشام والتضييف والنقل . فأما الروم فهو : أن  
 تُخفي صوتك عند الوقف حتى لا يعلم هل نطقت بمحرك أو بساكن ، وأجاز  
 سيويه الروم في جميع الحركات ، حركة إعراب كانت أو حركة بناء (٢) ، ومنعه  
 القراء في الفتح والنصب وأجازوه فيما عدا ذلك (٣) .

وأما الإشام فهو : أن تسكن الحرف سكوناً حالياً في الوقف ، ثم تطبق  
 شفتيك إثر النطق به مُشيراً إلى الحركة (٤) ، ولا يكون إلا في الرفع وما شاكله من  
 الضم في البناء (٥) .

(١) في الألف الموقوف عليها في الاسم المقصور المنون ثلاثة أقوال : الأولى : أن الألف هي لام الكلمة رفعاً وجراً ، وبدل من التنوين نصباً ، وهذا مذهب سيويه ومعظم النحويين ، والثاني : أنها لام الكلمة في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب أبي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيراقي وابن مالك والковيين ، والثالث : أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الفراء والمازني وأبي الحسن . ينظر : التكملة لأبي علي الفارسي ١٩٩/٢ ، والمفصل ٣٤٠ ، والفصول ٢٦٧ ، وشرح المفصل ٧٦/٩ ، وابن عصفور ٤٢٩ و ٤٣٠ ، وابن القواص ٢٦٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ ، وشرح الشافية ٢٨٠/٢ وما بعدها ، والارتفاع ٣٩٣ ، وشرح التصريح ٣٣٩/٢ ، والمعنى ٢٠١/٦ .

(٢) هذا مذهب سيويه ومعظم النحويين . ينظر : الكتاب ١٧١/٤ و ١٧٢ ، وشرح المفصل ٦٨/٩ ، وابن القواص ٢٦٦/١ ، وشرح الشافية ٢٧٥/٢ ، والارتفاع ٣٩٧/١ ، وشرح التصريح ٣٩٧/١ ، وشرح الأشموني ٤٠٧/٦ ، وشرح الأشموني ٢١٠/٤ .

(٣) سبب الخلاف بين النحاة والقراء في حواز الروم في الفتحة هو اختلافهم في حقيقة الروم ، فالروم عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة ، فلا يدخل على حركة الفتحة ؛ لأن الفتحة خفيفة فإذا خرج بعضها خرج سائرها لأنها لا تقبل التبعيض ، أما عند النحاة فهو عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي ، ولذلك يدخل في الحركات الثلاث ؛ لأن الإخفاء لا يمتنع فيها . وقد وافق القراء على رأيهما . ينظر : ابن القواص ٢٦٥/١ ، وشرح الشافية ٢٧٥/٢ ، والارتفاع ٣٩٧/١ ، والنشر ١٢١/٢ و ١٢٦ ، وشرح التصريح ٣٤١/٢ ، والمعنى ٢٠٧/٦ ، وإنتحاف فضلاء البشر ١٠١ .

(٤) فهو إشارة إلى الحركة دون صوت ، فلا يدرك إلا بالرؤية ، وليس للسماع فيه حظاً ، لذلك لا يدركه الأعمى . ينظر : شرح المفصل ٦٧/٩ ، والارتفاع ٣٩٧/٣ ، والمعنى ٢٠٨/٦ .

(٥) اتفق النحاة على حواز الإشام في المفتوح والمضموم ، وعلى امتناعه في المتصوب والمفتوح ، واحتلقو في المحرر والمكسور : فمنعه البصريون لعدره ؛ لأن الكسرة لا تظهر للرأي لأنها من وسط الفم ، وأجزاء الكوفيون قياساً على المفتوح ، وقيل إن ما ورد من الإشام في الجر عن بعض القراء محمول على الروم ؛ لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشاماً . ينظر : الكتاب ١٧١/٤ و ١٧٢ ، وأسرار العربية ٤١٤ ، وشرح المفصل ٦٧/٩ ، وابن القواص ٢٦٦/١ ، وشرح الشافية ٢٧٦/٢ ، والنشر ١٢١/٢ ، وشرح التصريح ٣٤١/٢ ، وشرح الأشموني ٤٠٧/٦ .

وَأَمَّا التَّضْعِيفُ فَشَرْطُهُ : أَلَا يَكُونَ المُوقَفُ عَلَيْهِ هَمْزَةً ؛ لَأَنَّهَا ثَقِيلَةٌ فِي نَفْسِهَا ، فَكَيْفَ إِذَا ضُعِفَتْ ، وَأَلَا يَكُونَ حَرْفٌ مَدٌّ وَلِينٌ ؟ لَأَنَّهُ يُفْرَطُ فِي الثَّقْلِ إِذَا ضُعِفَ ، وَأَلَا يَكُونَ قَبْلَ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ سَاكِنٌ صَحِيحٌ ، فَيُؤْدِي إِلَى اجْتِمَاعِ ثَلَاثَةٍ<sup>(١)</sup> سَوَاكِنَ لَيْسَ أَحَدُهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَلِينٌ ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائزٍ<sup>(٢)</sup> . وَمَعْنَى التَّضْعِيفِ : أَنْ تُشَدَّدَ الْحَرْفُ الْمُخَفَّفُ عَنِ الْوَقْفِ تَمْكِينًا لِلنُّطُقِ ، فَتَقُولُ إِذَا وَقَتَ عَلَى مِثْلِ : (مَهْلٌ)<sup>(٣)</sup> بِفَتْحِ الْهَاءِ [و] <sup>(٤)</sup> بِتَشْدِيدِ الْلَّامِ وَسُكُونِهَا ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup> :

## \* ٢٠ \* تَرَدُّدُ الْمُهَرَّةِ فِي الطَّوْلِ \*

فَضَعَفَ الْحَرْفُ وَلَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا وَقَفَ عَلَى مَدَةِ الإِطْلَاقِ ، فَهُوَ شُدُودٌ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا النَّقلُ فَهُوَ : أَنْ تُسَكِّنَ الْحَرْفَ فِي الْوَقْفِ ، وَتَنْقُلَ حَرْكَتَهُ إِلَى السَاكِنِ قَبْلَهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٦)</sup> :

(١) في الأصل "ثلاث" والصواب ما أثبت.

(٢) وزادوا شرطين آخرين وهما : أَلَا يَكُونَ المُوقَفُ عَلَيْهِ مَنْصُوبًا مِنْنَا ؛ لَأَنَّ التَّوْيِنَ يَدِلُّ أَلْفًا ، وَالْأَلْفَ يَمْتَنِعُ تَضْعِيفُهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ مَتْحَرِّكًا . يَنْظُرُ : شَرْحُ المَفْصِلِ ٩٠/٧ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ١/٢٦٦ ، وَالْإِرْتَشَافُ ١/٣٩٧ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٢/٣٤١ . وَالْمُهْمَعُ ٦/٢٠٩ .

(٣) الْمَهْلُ : السَّكِينَةُ وَالتَّوْدَةُ وَالرَّفْقُ . يَنْظُرُ : الصَّاحِحُ (مَهْلٌ) ٥/٢٨٢ ، وَاللِّسَانُ (مَهْلٌ) ١١/٦٣٣ .

(٤) زِيادةٌ يقتضيها المعنى .

(٥) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ أَرْجُوزَةِ الْمَظْوُرِ بْنِ مَرْئَى الْأَسْدِيِّ ، وَيُنْسَبُ إِلَى أَمَّهُ فِيَقَالُ لَهُ : مَنْظُورُ بْنُ حَمْهَ ، وَهُوَ مِنْ شُعَرَاءِ الْحَمَاسَةِ ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ (تَنْظُرُ تَرْجِمَتِهِ) : الْمُؤْتَلُفُ وَالْمُخْتَلِفُ ٤٧١ ، وَالْأَعْلَامُ ٧/٣٠٨ وَ١٤٧ . وَقَبْلُهُ هَذَا الْبَيْتُ :

مَنْ لِي مِنْ هَجْرَانِ لِيلِي مَنْ لِي وَالْحَبْلُ مِنْ جَبَاهَا النَّحْلُ  
تَعْرَضَتْ لِي بِمَكَانِ حَلٍّ تَعْرُضُ الْمُهَرَّةُ فِي الطَّوْلِ  
تَعْرُضَأُ لَمْ تَأْلُ عنْ قَتْلَأِي

وَقَدْ رُوِيَ بِـ (تَعْرُضُ ) بِدَلَّا مِنْ (تَرَدُّدُ ) ، وَ(وَصَالَهَا) بِدَلَّا مِنْ (جَبَاهَا) ، وَقَدْ وَرَدَ الشَّاهِدُ فِي : مَعْنَى الْأَخْفَشِ ١/٩٤ ، وَجَمَالُ شَلْبُ ٢/٦١ ، وَالْمَسَائِلُ الْعَسْكَرِيَّاتِ ١٩٩ ، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ١/١٦١ وَ١٦٠ وَ٢٢١ ، وَالصَّاحِحُ (طَوْلٌ) ٥/١٧٥٤ ، وَشَرْحُ الْمَرْزُوقِيِّ ٤/١٨٥٨ ، وَالْفَصْوُلُ ٩/٢٦٧ ، وَشَرْحُ الْشَّافِيَّةِ ٤/٢٤٨ وَ٢٤٩ ، وَاللِّسَانُ (طَوْلٌ) ١١/٤١٣ .

(٦) اخْتَلَفَ فِي نَسْبَةِ هَذَا الشَّاهِدِ ، فَقَسَبَ الصَّاغَانِيُّ إِلَى فَدْكِيَّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَنْقَرِيِّ ، وَنَسَبَهُ إِبْنُ مَنْظُورٍ وَابْنُ السَّيِّدِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاوِيَّةِ الْكَلَبِيِّ أَوِ الطَّائِيِّ ، وَنَسَبَهُ سَبِيُّوْهُ إِلَى بَعْضِ السَّعْدِيِّينَ مِنْ غَيْرِ تَعْيِنٍ . وَبَعْدَهُ : "وَجَاءَتِ الْحِيْلَ أَسَابِيْ زَمَرْ" وَفِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ : (أَسَابِيْ) ، وَالْأَسَابِيْ : الْحَمَاعَاتِ . وَقَدْ وَرَدَ الشَّاهِدُ فِي : الْكِتَابِ ٤/١٧٣ وَ١/٣٣٦ ، وَالْكَاملِ ١/٣٣٦ ، وَالْجَمْلُ لِلزَّاجِيِّ ٣١٠ ، وَالْحَجَّةُ لِلقراءِ السَّبْعَةِ ١/٩٨ وَ٢/١٧٦ ، وَالصَّاحِحُ (نَقْرٌ) ٢/٨٣٥ وَ٢/٨٣٥ ، وَالْإِنْصَافُ ٢/٧٣٢ وَ٢/٧٣٢ ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِ ٤١٤ ، وَاللِّسَانُ (نَقْرٌ) ٥/٢٣١ وَ٥/٤٣٤ ، وَالْمَغْنِي ٤/٣٤٦ ، وَأَوْضَعُ الْمَسَالِكِ ٤/٣٤٦ ، وَالْعَيْنِي ٤/٥٥٩ ، وَالْمُهْمَعُ ٦/٤١٠ .

## \* ٢١ - \* أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَ النَّقْرُ \*

كان الأصلُ (النَّقْرُ) بِسُكُونِ القافِ وضمِّ الراءِ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَقْفَ سَكِّنَ الراءِ ونَقلَ ضمَّتها إلى القافِ، فَصارَ (النَّقْرُ) بضمِّ القافِ وسُكُونِ الراءِ، و(النَّقْرُ) هُوَ: إِلصَاقُ اللِّسَانِ بِأَعْلَى الْحَنَكِ، فَيَحْدُثُ عَنْهُ صَوْتٌ يُحَثُّ الدَّوَابَ عَلَى الْمَشَى، وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ<sup>(١)</sup>:

## ٢٢ - عَلِمَنَا أَخْوَالُنَا بَنُو عِجْلٍ شُرْبَ النَّيْذِ واصطِفَاقًا بِالرِّجْلِ

الأصلُ (بنو عِجلٍ) و(بالرِّجْلِ) بِسُكُونِ الجيمِ فيهما وجَرُ اللامُ، فَلَمَّا وَقَفَ نَقلَ كَسْرَةَ اللامِ إِلَى الجيمِ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا وَمَا أَشْبَهُهُ عِنْدَ الْجَوَهْرِيِّ<sup>(٣)</sup> إِبْتَاعُ لَكْسِرِ الْأُولِ لَا نَقلُ<sup>(٤)</sup>.

وَلَمْ يَرِدْ النَّقلُ عِنْدَهُمْ إِلَّا في المَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ<sup>(٥)</sup> كَمَا مَثَلَنَا، وَلَا يَحُوزُ النَّقلُ فِيمَا قَبْلَهُ مَتْحَرِكٌ<sup>(٦)</sup>، وَلَا فِيمَا قَبْلَهُ حَرْفُ مَدٌ وَلِينٌ، وَلَا فِيمَا يُؤْدِي فِيهِ النَّقلُ إِلَى

(١) هذا الشاهد نسبة العين إلى أبي سوار العنزي، وقال غيره إن القائل غير معروف. وقد روي البيت الأول بكلمة (إخواننا) بدلاً من (أخوالنا)، وروي الثاني بكلمة (اعتقلاً) بدلاً من (اصطفاقاً)، كما روي بكلمة (الشغري) بدلاً من (شرب النبيذ). وبنو عِجل: هم قبيلة تُنسب إلى عِجل بن جليم بن أسد بن ربيعة. ينظر: التوادر ٣٠، والتكميلة لأبي علي ٩/٢، والخصائص ٢٢٥/٢، والصحاح (نقر) ٨٣٥/٢، والمخصص ٢٠٠/١١، والإنصاف ٧٣٤/٢، وابن القوس ٢٦٨/١، واللسان (جلد) ١٢٤/٣، و(مسك) ٤٨٧/١٠، و(عجل) ٤٣٠/١١، والارتفاع ٤٠٠/٤٠٠، والعين ٤٠٠/٥٦٧، وشرح الأشموني ٤٠٠/٤.

(٢) هنا يجوز أن تكون الحركة للنقل، ويجوز أن تكون للإتباع لما قبلها، ورجح أبو علي والجوهري وابن منظور أنها للإتباع. ينظر: التكميلة لأبي علي ٩/٢، والصحاح (عجل) ١٧٥٩/٥، واللسان (جلد) ١٢٤/٣، و(عجل) ٤٣٠/١١، والارتفاع ٤٠٠/١١، وشرح الأشموني ٤٠٠/٤.

(٣) هو اسماعيل بن حَمَادَ الْجَوَهْرِيُّ، لغوی من الأئمَّة، وخطَّهُ يُذَكَّرُ مع خطَّ ابن مُقْلَةَ، توفي سنة (٣٩٣ هـ)، ومن مصنفاته: (الصحاح)، وله كتاب في العروض، ومقدمة في التحوُّل. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٥٢، وإنباء الرواة ٢٢٩/١، ومعجم الأدباء ١٥١/٦، والنجمون الراهن ٢٠٧/٤.

(٤) ينظر: الصحاح (نقر) ٨٣٥/٢، و(عجل) ١٧٥٩/٥.

(٥) هذا مذهب البصريين، فهم لا يجزيون الوقف بالنقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزاً، وذهب الأخفش والجريمي والكسائي والفراء وسائر الكوفيين إلى جواز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز. ينظر: الإنصاف ٧٣١/٢، وشرح المفصل ٧٢/٩، والارتفاع ٣٩٩/١، وابن عقيل ٥١٣/٢، وشرح التصريح ٣٤٢/٢، والمعجم ٢١٤/٦، وشرح الأشموني ٤٠٠/٤.

(٦) ذكر ابن مالك أن لغة لَحْمِ النَّقل إِلَى الْمَتْحَرِكِ، واعتراض عليه أبو حيان. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٩٠/٤، والارتفاع ٤٠٣/١، وشرح التصريح ٣٤٢/٢، والمعجم ٢١٢/٦.

غَيْرِ مَوْجُودٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَـ (بَشْرٌ) إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا ، فَإِنَّكَ إِذَا نَقَلْتَ فِيهِ صَارَ (بَشْرٌ) بِكَسْرِ الْبَاءِ وَضَمِّ الشِّينِ ، وَهَذَا وَزْنٌ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي كَلَامِهِمْ ، فَلَوْ كَانَ مَحْرُورًا جَازَ ؛ لَأَنَّ النَّقْلَ لَا يُؤْدِي فِيهِ إِلَى مُمْتَنَعٍ إِذْ (فَعْلٌ) كَـ (إِبْلٌ) مَوْجُودٌ ، وَلِلْهَمَّزَةِ حُكْمُ الْحَرُوفِ الصَّحِيحَةِ ، فَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالنَّقْلِ<sup>(١)</sup> .

فَيَحْصُلُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْحَالَاتِ الَّتِي تَعْرُضُ فِي الْوَقْفِ سَبْعُ حَالَاتٍ<sup>(٢)</sup> : السُّكُونُ وَهُوَ أَصْلُ الْوَقْفِ ، وَالْإِبْدَالُ وَهُوَ أَنْ تُبَدِّلَ مِنَ التَّنْوِينِ مَدًّا ، وَالْحَذْفُ كَحَذْفِ يَاءِ الْمَنْقُوصِ عَلَى حَسْبِ مَا تَقْدِمَ مِنَ التَّفْصِيلِ ، وَالرَّوْمُ ، وَالإِشْمَامُ ، وَالتَّضْعِيفُ ، وَالنَّقْلُ ، فَهَذِهِ سَبْعَةُ أَحْوَالٍ .

وَيَنْبَغِي أَنْ نُنْبِهَ فِي آخِرِ الْوَقْفِ عَلَى نُونِ التَّأْكِيدِ الْخَفِيفَةِ وَنُونِ (إِذْنٌ) ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْفِي عَلَيْهِمَا بِالْأَلْفِ لِشَبَهِهِمَا بِالْتَّنْوِينِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْمَنْصُوبِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَرْكُهُمَا نُونًا سَاكِنَةً وَيَقْفِي عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup> .

(١) الْهَمْزَةِ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا بِالنَّقْلِ ، فَفِي حُكْمِهَا بَعْضُ اخْتِلَافِ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْحَرُوفِ ، فَيَجُوزُ النَّقْلُ فِي الْمَهْمُوزِ وَإِنْ أَدِي النَّقْلَ إِلَى بَنَاءِ لَا نَظِيرٍ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، فَيُقَالُ : (هَذَا الرُّدُءُ) ، كَمَا يَجُوزُ فِي الْمَهْمُوزِ نَقْلُ حِرْكَةِ الْهَمْزَةِ – عَنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهَا – إِذَا كَانَتْ فَحْشَةً إِلَى السَاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَهَا ، فَيُقَالُ : (رَأَيْتُ الرُّدُءَ) . يَنْظَرُ : الْمَفْصِلُ ٣٣٩ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٩/٧٣ ، وَالْمَقْرُبُ ٢/٢٦ ، وَابْنُ عَصْفُور٢/٤٣٣ ، وَابْنُ عَقِيل٢/٥١٣ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيبِ ٢/٣٤٢ ، وَالْمَعْنَى ٦/٢١٢ ، وَ٦/٢١٣ .

(٢) فِي الأَصْلِ : "حَالَاتٍ" تَحْرِيفٌ .

(٣) قَيلُ نُونِ التَّأْكِيدِ الْخَفِيفَةِ لَا خَلَافٌ فِي أَنَّهُ يَوْقَفُ عَلَيْهَا بِإِبْدَالِ نُونِهَا أَلْفًا إِذَا افْتَحَ مَا قَبْلَهَا ، وَأَمَّا (إِذْنٌ) فَاخْتَلَفُوا فِيهَا : فَمِنْهُمْ الْجَمْهُورُ إِبْدَالُ نُونِهَا فِي الْوَقْفِ أَلْفًا ، وَذَهْبُ الْمِيزَدِ وَابْنُ عَصْفُورِ وَالْمَازَنِيِّ إِلَى الْوَقْفِ عَلَيْهَا بِالنُّونِ ؛ لِأَنَّهَا حِرْكَةٌ بَعْنَزَلَةٍ (أَنْ) . وَبَنَاءً عَلَى ذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي رِسْمِهَا ، فَقَيلُ : تُرْسَمُ بِالْأَلْفِ ، وَعَلَيْهِ رِسْمُ الْمَصْحَفِ ، وَقَيلُ : تُرْسَمُ بِالنُّونِ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْمِيزَدُ وَابْنُ عَصْفُورُ وَالْمَازَنِيُّ ، وَقَيلُ : إِنْ أُلْغِيَتْ رُسْمُتُ بِالْأَلْفِ لِضَعْفِهَا ، وَإِنْ أُعْمِلَتْ رُسْمُتُ بِالنُّونِ لِقَوْتَهَا ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْفَرَاءُ ، وَقَيلُ : إِنْ وُصِّلَتْ فِي الْكَلَامِ كَتَبَتْ بِالنُّونِ وَعَلَى أَنْ تَعْمَلْ أَوْ لَمْ تَعْمَلْ ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهَا رُسْمُتُ بِالْأَلْفِ ، وَهَذَا رَأْيُ الْمَالَقِيِّ . يَنْظَرُ : الْكِتَابُ ١/١٣ ، وَالْمَفْصِلُ ٣٤٣ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٩/٨٨ ، وَشَرْحُ الشَّافِعِيَّةِ ٢/٢٧٩ وَ ٢/٢٨٠ ، وَرَصْفُ الْمَبَانِيِّ ١٥٥ وَ ١٥٦ ، وَاللُّسَانُ (أَذْنٌ) ٦/٥٢١ ، وَالْمَفْصِلُ ٣٤٣ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٢/٣٩٢ وَ ١/٣٩٣ ، وَالْجَنْيُ الدَّانِيُّ ٣٦٦ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيبِ ٢/٣٣٩ ، وَالْمَعْنَى ٦/٢٠٥ .

## بابُ السّتةِ الأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَةِ

وَسِتَّةُ بِالْوَاوِ رَفِعاً وَالْأَلْفُ  
فِي نَصْبِهَا وَالْيَاءِ جَرَّاً إِنْ تُضَفْ  
فُوكَ وَذُو أَخْ أَبْ هَنْ حَمُو  
وَأَحْرُفُ الْعِلَّةِ وَايْ تَنْظَمُ<sup>(١)</sup>

تَكَلَّمَ فِي هَذِينَ الْبَيْتَيْنِ عَلَى إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ ، وَعَلَى حُرُوفِ الْعِلَّةِ مَا هِيَ ، فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ ، فَذَكَرَ أَنَّهَا تُعْرَبُ بِالْوَاوِ رَفِعاً وَبِالْأَلْفِ نَصْبَاً وَبِالْيَاءِ جَرَّاً ، وَشَرَطَ فِي إِعْرَابِهَا هَذَا الإِعْرَابُ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً<sup>(٢)</sup> ، وَأَطْلَقَ الإِضَافَةَ فَدَخَلَ فِيهَا إِلَيْهَا إِلَيِ الظَّاهِرِ وَإِلَيِ الْمُضَمِّرِ<sup>(٣)</sup> ، وَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِثْنَاءِ إِضَافَتِهَا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ / فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ لَا تُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ ، وَإِنَّمَا تُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ الْمُقْدَرَةِ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ : إِنْ تُضَفِّ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ .

ثُمَّ شَرَعَ يُعَدِّهَا ، فَذَكَرَ : (فُوكَ) وَ (ذُو) وَ (أَخْ) وَ (أَبْ) وَ (هَنْ) وَ (حَمْ) ، فَهَذِهِ سَتَّةُ أَسْمَاءٍ ، هَكَذَا عَدَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوَيْنِ<sup>(٤)</sup> ، وَعَدَهَا سَبِيُّوْيَهُ وَجَمَاعَةٌ خَمْسَةٌ<sup>(٥)</sup> ، أَسَقَطُوا مِنْهَا (هَنْ) ؛ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّ الشَّهُورَ إِعْرَابَهُ إِعْرَابَ (يَدِ) فَتَحَرِّيَ الْحَرَكَاتُ عَلَى نُونِهِ كَمَا سَنَبَيْنَهُ<sup>(٦)</sup> ، وَرَأَوْا إِعْرَابَهُ بِالْحُرُوفِ

(١) في "م" لِوَحةٍ (٤٧) بـ.

(٢) وَاحْتَصَرَ (الْفَم) بِشَرْطٍ أَخْرَى لِيُعَرِّبُ هَذَا الإِعْرَابُ ، وَهُوَ : أَنْ تُحَذَّفَ مِنْهُ الْمِيمُ ، فَإِنْ بَقِيتُ أَعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ ، كَمَا احْتَصَرَ (ذُو) أَيْضًا بِشَرْطٍ لِيُعَرِّبُ هَذَا الإِعْرَابَ وَهُوَ : أَنْ تَكُونَ بَعْنَى : صَاحِبٌ . يَنْظَرُ : ابن القوَاسِ ١/٢٥٠ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ١/٢٦ ، وَالْأَرْشَافُ ١/٤١٨ ، وَشَرْحُ الشَّذُورِ ٤٠ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ٤١/٤٥ وَ٥٣ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ١/٦١ ، وَالْمَعْمَلِ ١/١٢٣ ، وَشَرْحُ الْأَشْوَنِيِّ ١/٦٨ .

(٣) يُسْتَشِّي مِنْ ذَلِكَ (ذُو) ، فَقَدْ احْتَلَفُوا فِيهَا ، فَأَكْثَرُ الْمُتَأْخِرِينَ عَلَى أَنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَى الْمُضَمِّرِ إِلَّا فِي الشِّعْرِ شَنُونَةً ، وَجَوَزَ ابن مَالِكَ وَالسَّيُوطِيُّ إِضَافَتِهَا إِلَى الْمُضَمِّرِ فِي الْاِتَّسَاعِ . يَنْظَرُ : الْأَصْوَلِ ١/٢٧ وَ٢٧/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْسُولِ ١/٥٣ وَ٢٥٤ ، وَابْنِ القوَاسِ ١/٢٥٤ ، وَاللِّسَانِ (ذُو) ١٥/٤٥٨ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ١/٥٤ وَ١١٨/١ ، وَالْمَعْمَلِ ٤/٢٨٤ وَ٤/٢٨٥ ، وَشَرْحُ الْأَشْوَنِيِّ ١/٧٣ . وَيَنْظَرُ كُلُّ ذَلِكَ صَفَحَةٍ ٣٢٠ .

(٤) مِنْهُمْ : سَبِيُّوْيَهُ وَالرَّمْخَشِرِيُّ وَابْنِ مَالِكٍ وَابْنِ يَعْيَشٍ وَابْنِ مَالِكٍ وَالرَّاضِيِّ وَغَيْرِهِمْ . يَنْظَرُ : الْكِتَابُ ٣/٣٦٠ ، وَالْمَفْسُولُ ١٦ ، وَالْمَفْسُولُ ١٥٩ ، وَشَرْحُ الْمَفْسُولِ ١/٥١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١/١٨١ وَ١٨٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ١/٢٧ وَالْبَسِيْطِ ١/١٨٩ وَاللِّسَانِ (ذُو) ١٥/٤٥٧ وَ٤٥٧/١٥ ، وَالْأَرْشَافُ ٤٠ ، وَشَرْحُ الشَّذُورِ ٤٠ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ٤٤/١ وَ٤٤/٤ ، وَالْمَعْمَلِ ١/١٩٣ .

(٥) لَمْ يَعْدَهَا سَبِيُّوْيَهُ خَمْسَةً ، بَلْ عَدَهَا سَتَّةً ، وَاللَّذَانِ عَدَاهَا خَمْسَةً هُمَا : الْفَرَاءُ وَأَبُو الْقَاسِمِ الرَّجَاجِيُّ ، وَتَابِعُهُمَا قَوْمٌ ، فَلَمْ يَعْدُوهُمَا (هَنْ) ؛ قَبْلَ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّ إِعْرَابَهَا بِالْحُرُوفِ قَلِيلٌ ، وَقَبْلَ أَنْكُرُوا إِعْرَابَهَا بِالْحُرُوفِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَقَلَّةُ هَذِهِ الْلُّغَةِ لَمْ يَطْلُعُوهُمَا عَلَيْهَا . يَنْظَرُ : الْحَمْلُ لِلرَّجَاجِيِّ ٣ وَ٤ ، وَشَرْحُ الْجَزَوِيَّةِ ١/٣٤٤ وَ١/١٨٩ وَ١/١٩٣ ، وَالْبَسِيْطِ ١/٤٥ وَ٤٥/١ ، وَشَرْحُ الشَّذُورِ ٤٢ وَ٤٣ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ٤٩/١ وَ٤٩/٤ ، وَالْمَعْمَلِ ١/١٢٣ وَ١/١٢٣ ، وَشَرْحُ الْأَشْوَنِيِّ ١/٦٩ .

(٦) يَنْظَرُ صَفَحَةَ ١٢٨ وَ١٢٩ .

قليلاً فلم يدعوه<sup>(١)</sup>.

## فوك<sup>(٢)</sup>

فاما (فوك) فاختلقو في أصله ، فقيل : أصله (فوه) ، فعينه واو ولا مه هاء بدليل قولهم : (أفواه) ، وزنه ( فعل ) بسكون العين<sup>(٣)</sup> ، وقيل : عينه ميم ولا مه واو ، فأصله : ( فمو ) بدليل تشتيته على ( فموان ) ، وقيل : عينه ميم ولا مه ياء ، سمع في تشتيته ( فميـان )<sup>(٤)</sup> ، وقيل عينه ميم ولا مه ميم ، سمع في الجمع ( أـفـمـاـم )<sup>(٥)</sup> .

ويضاف إلى الظاهر والمضرر ، وإذا أفرد عوضت من واوه ميم فيقال : ( فـمـ )<sup>(٦)</sup> ؛ لأنه لو لم يعرض عند الإفراد لبقي على حرف واحد<sup>(٧)</sup> ؛ لأن الواو تذهب عند

(١) وقيل : أنكروا إعرابه بالحروف ، فلم يذكروا في (هن) إلا لغة واحدة ، قال أبو علي الشطوبين في شرح المقدمة الجزولية ٣٤٤/١ : " الفراء لم يذكر في (هن) إلا لغة واحدة " ، وقال أبو حيان في الارتشاف ٤١٥/١ : " أنكر الفراء إعراب (هن) بالحروف ، وهو محجوج بنقل سيبويه والأخفش ذلك عن العرب " ، وقال ابن هشام في شرح شدور الذهب ٤٢ و ٤٣ : " من العرب من يعرب (هن) بالحروف حال الإضافة ، وهي لغة قليلة ، لفتها لم يطلع عليه الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي ، فادعى أن الأسماء العربية بالحروف خمسة لا ستة " ، وقال ابن عقيل في شرح الألفية ٤٩/١ : " أنكر الفراء حواز ثامة وإعرابه بالحروف ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ " ، وهذا الذي ذكره من حكاية سيبويه الإمام عن العرب ورد في الكتاب ٣٦٠/٣ حيث قال : " واعلم أن من العرب من يقول : هذا هـونـك ، ورأيت هـنـاك ، ومررت بـهـنـيك ، ويقول : هـنـونـ فيجريه مجرى الأب " .

(٢) جاء هذا العنوان في هامش الأصل .

(٣) هذا وزنه عند الخليل وسبويه ، بفتح الفاء وسكون العين ، وذهب الفراء إلى أن وزنه : ( فعل ) بضم الفاء وسكون العين . ينظر : سر الصناعة ٤١٢/١ ، والأمالي الشجرية ٣٦/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/١ ، وشرح الجزولية ٣٧٠/١ ، والبسيط ١٩١/١ و ١٩٥ ، والارتشاف ٤١٨/١ ، والمجمع ١٣١/١ ، وشرح الأشموني ٧٢/١ .

(٤) ينظر : ارشاف الضرب ٤١٨/١ .

(٥) اعترض ابن جني على ذلك في سر الصناعة ٤١٥/١ : " ..... فلم نسمع قوله : (أـفـمـ) ولا (رـجـلـ أـفـ) " .

(٦) وقد جاء إفراده مع عدم التعميض باليم كما في قول العجاج :

خالـطـ منـ سـلـمـيـ خـيـاشـيمـ وـفاـ

وخصّ البصريون بالضرورة ، وجوزه الأخفش والكتوفيون وابن مالك في الاختيار تغريباً على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته ، فألقى المضاف على حاله ، وقيل : هي لغة ، قال الأصمعي : قال بشر بن عمر : قلت لذى الرمة : أرأيت قوله : " خالـطـ منـ سـلـمـيـ خـيـاشـيمـ وـفاـ" ، قال : إنـاـ لـقـوـطاـ فيـ كـلـامـاـ : قـبـحـ اللـذـ ذـاـ ، فـاسـعـمـلـهاـ فيـ الإـفـرـادـ مـنـ غـيرـ عـوـضـ ، فـهيـ عـرـيـةـ وـلـكـهـانـادـرـةـ . يـنـظـرـ : إـصـلـاحـ الـنـطـقـ ٨٤ـ ، وـالـتـهـذـيبـ (ـذـاـ) ٤١ـ/ـ١٥ـ ، وـابـنـ الـقـواـسـ ٢٥٥ـ/ـ١ـ ، وـالـبـسـيـطـ ١٩٥ـ وـ ١٩٦ـ ، وـالـارـشـافـ ٤١ـ/ـ٤ـ ، وـشـرـحـ الـتـصـرـيـحـ ٦٢ـ/ـ١ـ ، وـالـمـعـ ١٣١ـ/ـ١ـ ، وـالـخـرـاثـةـ ١٦٢ـ/ـ٢ـ .

(٧) وذلك لأن أصله (فوه) فلامه هاء ، وألهاء مشبهة بحروف العلة لخلفها وقربها في المخرج من الألف ، فمحذفت كما يمحذف حرف العلة ، ففيت الواو التي هي عين الكلمة ، وعند لحاق التنوين بالكلمة تحذف الواو لالتقاء الساكنين ، فتبقى الكلمة على حرف واحد ، وذلك معدوم النظير ، فأبدلوا من الواو مينا . ينظر : سر الصناعة ٤١٥/١ ، وشرح المفصل ٥٣/١ .

لَحَاقِ التَّنْوينِ فَعَوَضُوا مِنْهُ الْمِيمَ لِتُشَبَّهَ مَعَ التَّنْوينِ ، فَإِذَا أُضِيفَ ذَهَبَتِ الْمِيمُ<sup>(١)</sup> ، فَأَمَّا  
قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

### ٢٣ - \* يُصْبِحُ ظَمَانَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُّ \*

فَشَادُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَيُرُوِي الْبَيْتُ "يُصْبِحُ" ، بِضمِّ الْيَاءِ وَصَادِ مُهْمَلَةٍ وَبَاءٍ  
مُوحَدَةٌ ، فَيَنْتَصِبُ "ظَمَانَ" عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ لَهَا ، وَيُرُوِي "يُصْبِحُ" - بِفتحِ الْيَاءِ  
الْأُولَى وَسُكُونُ الثَّانِيَةِ - مِنَ الصَّيَاحِ ، فَيَرْتَفِعُ "ظَمَانُ" عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدِأٌ التَّقْدِيرُ :  
يُصْبِحُ : أَنَا ظَمَانُ .

وَفِي (فَمٍ) إِذَا أَفْرَدَ لُغَاتٍ<sup>(٣)</sup> : ضَمُّ فَائِهٍ وَكَسْرُهَا وَفَتْحُهَا مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِّنَ  
الْحَرَكَاتِ الْثَّلَاثِ فِي مِيمِهِ ، وَجَعَلَ بَعْضَهُمْ حَرَكَةَ الْفَاءِ تَابِعَةً لِحَرَكَةِ الْمِيمِ ، وَقَدْ جَاءَ  
تَشْدِيدُ مِيمِهِ فِي الشِّعْرِ<sup>(٤)</sup> .

(١) هذا رأى الفارسي وابن عصفور ومن تبعهما ، فقد منعوا إثبات ميم (فم) عند الإضافة إلا في الشعر ، أما ابن مالك وأبو حيأن  
ومعظم النحوين فقد أجازوا ذلك في الاختيار ، فقد ورد في الحديث : "خَلُوفُ فِيمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ"  
ـ رواه ابن ماجه في سنته ٥٢٥/١ - ينظر : المسائل العسكرية ١٧٣ ، والأمالي الشجرية ٤٠/٢ ، والتسهيل ٩ ، والبسيط  
١٩٥/١ ، والارتفاع ٤١٨/١ ، والعيني ١٣٩/١ ، وشرح التصریح ٦٤/١ ، والممع ١٣١/١ ، والخزانة ٢٦٦/٢ .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٥٩ ، وهو من قصيدة طويلة يधج بها رؤبة أبو العباس السفاح ، والبيت الذي  
يسقه هو :

كَالْحَوْتِ لَا يُرُوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهُ

ويلهمه : أي يتلعنه ، وظمآن : أي عطشان . ويروي الشاهد بكلمة : "عطشان" بدلاً من "ظمآن" . ينظر : الحيوان ٢٦٥/٣ ،  
والمسائل العسكرية ١٧٣ ، والمخصوص ١٣٦/١ ، والمقرب ٢١٦/١ ، وشرح الجزویة ٣٦٣/٩ ، والتسهيل ٩ ، وابن القوساوس  
٢٥٥/١ ، وشفاء العليل ١٢٣/١ ، والعیني ١٣٩/١ ، وشرح التصریح ٦٤/١ ، و٢/٢ ، والممع ١٣١/١ ، وشرح الأشمونی  
٧٣/١ ، والخزانة ٢٦٦/٢ ، والدرر اللوامع ١١٤/١ .

(٣) قيل إنَّ فيه إذا أفرد عشر لغاتٍ ، وقيل هي أكثر من ذلك . ينظر : إصلاح المنطق ٨٤ ، وشرح الجزویة ٣٧٩/١ ، والتسهيل ٩ ،  
واللسان (فوه) ٥٢٧/١٣ ، والارتفاع ٤١٧/١ و٤١٨ ، وشفاء العليل ١٢٢/١ ، والممع ١٢٩/١ ، وشرح الأشمونی ٦٩/١ ،  
وحاشية الصبان ٦٩/١ .

(٤) اختلف النحاة في تشديد ميم (فم) ، فقال بعضهم إنَّها لغة لبعض العرب ، وذكر ابن الشجري وابن السكيت وابن جنى أنها  
ضرورة في الشعر ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَا لِيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فَمِهِ      حَتَّى يَعُودَ الْمُلْكُ فِي أَصْطَمِهِ

يروي بفتح الفاء وضمها . ينظر : إصلاح المنطق ٨٤ ، والصحاح (فم) ٤١٥/١ ، وسر الصناعة ٢٠٠٤/٥ ، والأمالي الشجرية  
٣٥/٢ ، وشرح المفصل ٣٣/١٠ ، وشرح الكافية ٢٧٩/١ ، واللسان (فوه) ٥٢٦/١٣ ، والخزانة ٢٨٢/٢ .

ذو (١)

وأَمَّا (ذو) فَلَا تُضافُ إِلَى مُضْمِنِهِ إِلَّا فِي الشُّذُوذِ (٢)، وَهُوَ مُخْتَصٌ بِذَلِكَ عَنِ  
سَائِرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ كَمَا اخْتَصَّ بِأَنَّهُ لَا يُفَرَّدُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤْدِي إِلَى بَقَائِهِ عَلَى حَرْفٍ  
وَاحِدٍ، وَلَمْ يُعُوضُوا مِنْ وَاوِهِ مِمَّا عِنْدَ الْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُوقَفٌ عَلَى السَّمَاعِ،  
بـ /٣٧  
وَقَدْ سُمِّعَ فِي (فُوك) وَلَمْ يُسْمِعَ فِي (ذُو) فَأَلْزَمُوهَا الإِضَافَةَ، وَهِيَ بِمَعْنَى:  
صَاحِبٌ، وَقَدْ وَضَعْتُهَا الْعَرَبُ لِيُتوَصَّلَ بِهَا إِلَى الْوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، وَأَصْلُهَا  
(ذَوِي) عَلَى (فَعَلْ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ، فَعَيْنُهَا وَاوْ وَلَامُهَا يَاءٌ (٣).

أخ (٤)

وَأَمَّا (أَخْ) فَهُوَ مِنَ الْأَخْوَةِ بِالنَّسَبِ (٥) أَوْ بِالصَّدَاقَةِ، وَالْأَكْثَرُ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنَ  
الصَّدَاقَةِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (إِخْوَانٍ)، وَإِذَا كَانَ مِنَ الْقَرَابَةِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (إِخْوَةٍ) (٦)،  
وَقَدْ اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ حَبِيبُ بْنُ أَوْسٍ (٧) فِي قَوْلِهِ:

#### ٤- ذُو الْوُدُّ عِنْدِي وَذُو الْقُرْبَى بِمَنْزِلَةِ إِخْوَتِي أُسْوَةٌ عِنْدِي وَإِخْوَانِي (٨)

(١) جاء هذا العنوان في هامش الأصل.

(٢) ينظر : صفحة ١٢٢ هامش رقم (٣)، وصفحة ٣٢٠ هامش رقم (٢).

(٣) اختلف الحجاج في (ذو)، فذهب سيبويه إلى أن لامها ياء حملًا على الأغلب لكون العين واواً؛ لأن العين إذا كانت واواً، فالأشغل أن اللام ياء؛ لأن باب : لَوَيْتُ أَكْثَرَ مِنْ بَابٍ : قُوَّةٌ، فأصلها : (ذَوِي)، وزونها : (فَعَلْ) بفتح العين، وقال الفراء إن وزنها (فَعَلْ) بتسكن العين، وذهب الخليل إلى أن لامها واو؛ لأن حذف الواو أكتر، فأصلها : (ذُو)، وزونها : (ذَوْوٌ) بتسكن العين، وقال ابن كيسان إنها تحتمل الوزنين جيداً. وقيل المذوف في قولنا : (ذومالٌ) لام الكلمة، وقيل عين الكلمة. ينظر : الكتاب ٣/٢٦٢ و ٢٦٣ ، والصحاح (ذا) ٢٥٥١/٦ ، والأمالي الشجرية (ذا) ٤٣/٢ ، ونتائج الفكر ١٠ ، وشرح المجزوية ١/٣٧١ ، وابن القروان ٢٥٧/١ ، وشرح الكافية ١/٢٨ ، والبسيط ١/١٩١ ، واللسان (ذو) ٤٥٨/١٥ ، والمجمع ١/١٣٢ و ١٣١ ، وشرح الأشنوني ١/٧١.

(٤) جاء هذا العنوان في هامش الأصل.

(٥) في الأصل "بالنسبة" تحريف.

(٦) قال ابن منظور إن (الأخ) يُجمَعُ عَلَى إِخْوَانٍ وَإِخْوَةٍ، وَأَنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ قَالُوا : الْإِخْوَةُ فِي النَّسَبِ، وَالْإِخْوَانُ فِي الصَّدَاقَةِ،  
وَهَذَا عِنْدَهُ غُلْطٌ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿إِنَّمَا الْمُنْتَنَى إِخْرَجَكُم﴾ وَلَمْ يَعْنِ النَّسَبُ، وَقَالَ : ﴿أَدَيْتُ إِخْرَاجَكُم﴾ وَهَذَا فِي النَّسَبِ.  
يُنظر : اللسان (أَخَا) ١٤/١٩ وَمَا بَعْدَهَا.

(٧) هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام، أحد أمراء البيان، له تصانيف منها : "فحول الشعراء" و "ديوان الحماسة"  
و "الوحشيات"، توفي سنة (٢٣١ هـ). تنظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٢٤٨/٨ ، ووفيات الأعيان ١١/٢ ، وشذرات  
الذهب ٧٢/٢.

(٨) ديوان أبي تمام ٣٣٤/٣ يابدال كلمة "عِنْدِي" بـ "مِنِي".

وزنه ( فعل ) بفتح العين <sup>(١)</sup> ، ولا مهـ وـ اوـ .

۱۰۲

وَأَمَّا (أَبُّ) فَيُطْلِقُ عَلَى الْأَبِ الْمُبَاشِرِ، وَعَلَى الْجَدِّ وَإِنْ عَلَا، وَعَلَى الْأُمِّ إِذَا  
ثُبِّتَ مَعَ الْأَبِ تَغْلِيْبًا، وَعَلَى الْحَالَةِ أَيْضًا مَعَ الْأَبِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، وَعَلَى ذَلِكَ  
حُمَّلَ<sup>(٣)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَرَسَقَ أَبُوهِنَّ عَلَى الْعَرْشِ﴾<sup>(٤)</sup>، وَوَزْنُهُ (فَعَلْ) بِفَتْحِ  
الْعَيْنِ<sup>(٥)</sup>، وَلَامْهُ وَاوْ .

## هـن<sup>(٦)</sup>

وأَمَّا (هُنَّ) فَالْمَرْادُ بِهِ : الْفَرْجُ ، وَقِيلَ : كُلُّ شَيْءٍ مُسْتَقْبِحٌ ، وَوَزْنُهُ (فَعَلْ) بفتح العين<sup>(٧)</sup> ، ولامه واو .

(Λ) 

وَأَمَّا (حَمْ) فَالمرادُ بِهِ : أَقَارِبُ الرَّوْجِ ، وَأَمَّا أَقَارِبُ الزَّوْجَةِ فَهُمُ الْأَخْتَانُ ،  
وَيُطْلُقُ الْأَصْهَارُ عَلَى الْجَمِيعِ <sup>(٩)</sup> ، وَوَزْنُهُ (فَعَلْ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ <sup>(١٠)</sup> ، وَلَامُهُ

(١) هذا قول البصريين ، وقال الفراء وزنه : ( فَعْل ) بالفتح والإسكان . ينظر : اللسان ( أحا ) ١٩/١٤ ، والارتفاع ( ٤١٨/١ ) والهمزة ( ١٣١/١ ) ، وشرح الأشموني .

(٢) جاء هذا العنوان في هامش الأصل .

(٣) قال المفسرون إن في المراد بقوله : (أبويه ) قوله : الأول : المراد أبوه وأمه وعلى هذا القول قيل : إنَّ أَمَهُ كَانَتْ لَا تَزَالْ عَلَى قِدِ الْحَيَاةِ وَقِيلَ : إِنَّهَا كَانَتْ قَدْ مَاتَتْ فَأَفْسَدَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِلَّهِ مَا حَتَّى سَجَدَتْ لَهُ ، وَالثَّانِي : أَنَّ الْمَادَ أَبُوهُ وَخَالِهُ ؛ لِأَنَّ أَمَهُ كَانَتْ قَدْ

(٤) سورة يوسف ، من آية ( ١٠٠ ) .

(٥) وزن (أَبْ) و (أَخْ) و (حَمْ) و (هَنْ) عند البصريين ( فعل ) يفتح العين ، و عند الفراء ( فعل ) بسكون العين . ينظر :  
الاشتاف / ١٨٤ ، والهمع / ١٣١ ، و شـ الأشموني / ٧٢ .

(٦) جاء هذا العنوان في هامش الأصل :

٧) ينظر هامش رقم (٥).

(٨) جاء هذا العنوان في هامش الأصل .

(٩) اختلفوا في معنى الأسماء والأختان ، فقيل : إنَّ الأسماء هم أقارب الزوج وأقارب الزوجة ، وقيل : الأسماء أقارب الزوجة ، والأختان أقارب الزوج ، وقيل : العكس ، وهذا الذي ذكره المؤلف هو رأي الأصمسي حيث قال : الأسماء من قِبَل الزوج ، والأختان من قِبَل المرأة ، والمرء ينبعها من نظره .

۱۰) نظر هامش رقم (۹)

وَوْ<sup>(١)</sup>.

وَانْخَصَّتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مُفْرِدٌ يَعْرَبُ بِالْحُرُوفِ غَيْرُهَا، وَبِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَعْرِبَاتِ بِالْحُرُوفِ مَا يَسْتُوْفِي الإِعْرَابَ بِالْحُرُوفِ الْثَلَاثَةِ غَيْرِهَا، وَبِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلِمَاتِ كَلِمَةٌ يَخْتَلِفُ حَالُهَا فِي الإِضَافَةِ وَالْإِفْرَادِ غَيْرِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تُعْرَبُ عِنْدَ الإِضَافَةِ بِالْحُرُوفِ<sup>(٢)</sup> ، وَعِنْدَ الْإِفْرَادِ بِالْحَرَكَاتِ .

وَلِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ فِي الإِعْرَابِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ :

حَالٌ تُعْرَبُ فِيهَا بِالْحَرَكَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَهِيَ إِذَا أَفْرَدَتْ ، وَحَالٌ تُعْرَبُ فِيهَا بِالْحَرَكَاتِ الْمَقْدَرَةِ ، وَهِيَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ فِي أَنَّ الْمَضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ / مُعَرَّبٌ<sup>(٣)</sup> ، وَحَالٌ تُعْرَبُ فِيهَا بِالْحُرُوفِ ، وَهِيَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَشَرَطُوا فِي إِعْرَابِهَا بِالْحُرُوفِ أَلَا تَكُونَ مُصَغَّرَةً وَلَا مَجْمُوَّةً ، وَلَا مُضَافَةً إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَلَا مُفْرَدةً<sup>(٤)</sup> . فَأَمَّا الشَّرْطُانُ الْآخِيرَانِ فَظَاهِرَانِ ، وَأَمَّا الْأُولَانِ فَاشْتَرَاطُهُمَا غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّ الْفَاظَتَانِ عِنْدَ التَّصْغِيرِ وَالْجَمْعِ قَدْ تَغَيَّرَتْ عَنْ لَفْظِ الْإِفْرَادِ الَّذِي يَأْتِي فِيهِ الإِعْرَابُ بِالْحُرُوفِ .

وَفِي إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ مَذَاهِبٌ : فَالْمَذَهَبُ الَّذِي دَرَجَ عَلَيْهِ النَّاسُ أَنَّهَا مُعْرِبَةٌ بِالْحُرُوفِ ، فَالْوَاوُ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، وَالْأَلْفُ عَلَامَةُ النَّصْبِ ، وَالْيَاءُ عَلَامَةُ الْجَرِّ<sup>(٥)</sup> ، وَقِيلَ هِيَ مُعْرِبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ الْمَقْدَرَةِ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ ، فَيُقْدَرُ فِي الْوَاوِ ضَمَّةً ، وَفِي

(١) اخْتَلَفَ فِي لَامِهِ فَقِيلَ : هِيَ وَاوْ كـ (أَبِ) وَ (أَخِ) لِقولِهِمْ فِي الشَّتَّى : (حَمَوانَ) ، وَقِيلَ : هِيَ يَاءٌ مِنَ الْحِمَايَةِ ؛ لَأَنَّ أَحْمَاءَ الْمَرْأَةِ يَحْمُونَهَا ، وَأَكْثَرُ النَّحْوِينَ يَرَوُنَ الرَّأْيَ الْأُولَى . يَنْظُرُ : الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ٣٦/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٥٢/١ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٢٥٧/١ ، وَالْأَرْتَشَافُ ٤١٨/١ ، وَالْجَمْعُ ١٣٢/١ ، وَشَرْحُ الْأَشْوَنِيِّ ١/٧٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : "بِالْحَرَكَةِ" سَهُو .

(٣) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْمَذَاهِبِ الْمُخْتَلَفَةِ فِي الْمَضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي هَامِشِ صَفْحَةِ ٩٧ . وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ مُعْرِبُ بِالْحَرَكَاتِ الْمَقْدَرَةِ رَفِعاً وَنَصِباً وَجَرَأً هُوَ قَوْلُ الْجَمَهُورِ . يَنْظُرُ : الْحَصَائِصُ ٣٥٦/٢ ، وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ٣/٤ وَ ٤ ، وَنَتَائِجُ الْفَكْرِ ١١٠ وَ ٢٤٤ وَ ٢٤٣ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٣٢/٣ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٢٢١/١ وَ ٢٥٠ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ٩٩٩/٢ وَمَا بَعْدُهَا ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٣٥/١ ، وَالْأَرْتَشَافُ ٣٥/٢ وَمَا بَعْدُهَا .

(٤) يَرِيدُ بِالْإِفْرَادِ الَّذِي هُوَ عَكْسُ الْإِضَافَةِ ، وَلَيْسَ الَّذِي هُوَ عَكْسُ الشَّتَّى وَالْجَمْعِ .

(٥) هَذَا مَذَهَبُ قَطْرَبِ وَالزَّيَادِيِّ وَالرَّجَاحِيِّ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَهَشَامَ بْنَ مَعَاوِيَةَ الْقَرِيرِ مِنَ الْكَوَافِرِ . يَنْظُرُ : الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ٤٠/٢ ، وَالْإِنْصَافُ ١٧/١ وَمَا بَعْدُهَا ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٥٢/١ ، وَشَرْحُ الْجَزْوَلِيَّةِ ٣٤٨/١ وَمَا بَعْدُهَا ، وَابْنُ عَصْفُورِ ١١٩/١ وَمَا بَعْدُهَا ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٢٥١/١ وَمَا بَعْدُهَا ، وَالْبَسِطُ ١٩٠/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢٧/١ ، وَالْأَرْتَشَافُ ٤١٥/١ وَ ٤١٦ .

الألف فتحة ، وفي الياء كسرة ، و قالوا هذا هومذهب سيبويه والمحققين <sup>(١)</sup> ، وبافي المذاهب <sup>(٢)</sup> واهية لا نطول بذكرها .

ويجوز في : (أبُوكَ) و (أخُوكَ) و (حَمُوكَ) و (هَنُوكَ) أن تُعرَب إِعْرَابَ المقصور ، لكنه في (هَنُوكَ) نادر <sup>(٣)</sup> ، وعلى هذه اللغة قولُ الشاعر <sup>(٤)</sup> :

٢٥ - إنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا      قَدْ بَلَّغَا فِي الْجَدْ غَايَاتِهَا

وأن تُعرَب إِعْرَابَ المقصوص <sup>(٥)</sup> ، والمراد أن تُعرَب كـ (يَدٍ) و (دَمٍ) ، فتقولُ :

(١) هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، وصححه أبو حيان وغيره من المؤخرين . ينظر : الأمالي الشجرية ٤٠/٢ ، والإنصاف ١٧/١ وما بعدها ، وشرح المفصل ٥٢/١ ، وابن عصفور ١١٩/١ وما بعدها ، والارشاف ٤١٥/١ و ٤١٦ ، وتذكرة النهاة ٧١٤ ، والمجمع ١٢٣/١ وما بعدها .

(٢) هذان المذهبان من جملة اثني عشر مذهبًا ، يرجع لها في : الأمالي الشجرية ٤٠/٢ ، وأسرار العربية ٤٣ و ٤٤ والإنصاف ١٧/١ وما بعدها ، ونتائج الفكر ٩٨ وما بعدها ، وشرح المفصل ٥٢/١ ، وشرح الجزوئية ٣٤٨/١ وما بعدها ، وابن عصفور ١١٩/١ وما بعدها ، وابن القواس ٢٥١/١ وما بعدها ، وشرح الكافية ٢٧/١ ، والبسيط ١٩٠/١ و ١٩٣ ، والارشاف ٤١٥/١ و ٤١٦ ، وتذكرة النهاة ٧١٤ ، وابن عقيل ٤٤/١ ، وشفاء العليل ١٢٢/١ ، والمجمع ١٢٣/١ وما بعدها ، وشرح الأشموني ٧٤/١ .

(٣) ذكر النهاة جواز إِعْرَاب : (أبُوكَ) و (أخُوكَ) و (حَمُوها) إِعْرَابَ المقصور ، ولم يذكروا هذه اللغة في (هَنُوكَ) . ومعنى إِعْرَابَها إِعْرَابَ المقصور : إِلَامَهَا الْأَلْفَ ، وتقدير حرَّكاتِ الإِعْرَابِ عَلَيْهَا فِي الرُّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِ ، وَقَدْ نَسَبَ الْكَسَائِيَّ هَذِهِ اللُّغَةِ إِلَى بْنِ الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَزَيْدٍ وَخَثْعَمٍ وَهَمْدَانٍ ، وَنَسَبَهَا أَبُو الْحَطَابِ لِكَتَانَةَ ، وَنَسَبَهَا بَعْضُهُمْ لِبْنِ الْعَنْبَرِ وَبْنِ الْمَحْيَمِ وَبَطْوَنَ مِنْ رِبِيعَةَ ، وَأَنَّكَرَهُ الْمَبْرَدُ مُطْلَقاً ، وَهُوَ مَرْدُودٌ بِنَقْلِ الْأَئْمَةِ أَبِي زَيْدٍ وَأَبِي الْحَسَنِ وَالْكَسَائِيَّ ، وَيَشَهُدُ لِذَلِكَ مَا ثَبَّتَ فِي صَحِيحِ الْبَخارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ ؟ فَانْطَلَقَ أَبْنَى مُسَعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ أَبْنَى عَفَرَاءَ حَتَّى بَرَدَ فَقَالَ لَهُ : أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ ؟ قَالَ أَبْنَى عَلِيَّةَ قَالَ سَلِيمٌ : هَكَذَا قَالَ أَنَسُ ، وَهُوَ وَاضِعٌ وَهُوَ مَا رُوِيَ بِلِفْظِهِ لَا بَعْنَاهُ ، وَهُذَا يُؤَيِّدُ مَا رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حِنْفَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ : " لَا وَلُورَمَاهُ بَأَبَا قَبِيسٍ " حِيثُ لَمْ يَقُلْ بَأَبِي قَبِيسٍ . ينظر : معاني الأخفش ١١٣/١ و ٤٠٨/٢ ، وصحيح البخاري - كتاب المغازي ، باب قتل أبي جهل - ٦/٥ ، وأمالي السهيلي ١١٤ ، وشرح المفصل ٥٣/١ ، وشرح الشذور ٤٦ ، وابن عقيل ٥٠/٥٢ و ٥٠/٥١ ، والعيني ١٣٨/١ ، وشرح الأشموني ٧١ و ٧٠/١ .

(٤) البيان من الرِّجز ، قيل : لروبة بن العجاج وهو في ديوانه ١٦٨ ، وقيل لأبي التجم العجلاني وهو في ديوانه ٢٢٧ . وقد ورد الشاهد في : أسرار العربية ٤٦ ، والإنصاف ٧٨/١ ، وأمالي السهيلي ١١٤ ، وإعراب الحديث ٢٤٣ ، وشرح المفصل ٥٣/١ ، وابن عصفور ١٥١/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٤ ، وابن القواس ٢٥٧/١ ، وشرح الكافية ١٧٧٢/٢ ، وشرح الشذور ٤٨ ، وأوضاع المسالك ٤٦/١ ، وابن عقيل ٥١/٥١ ، والعيني ١٣٣/١ ، وشرح التصريح ٦٥/٦٥ ، والمجمع ١٢٨ و ١٣٤ ، والخزانة ٣٣٧/٣ ، والدرر اللوامع ١٠٧/١ .

(٥) إِعْرَابَها إِعْرَابَ المقصوص معناه أَنْ تُحَذَّفَ لَامَهُ ، وَيُعرَبُ بِالْحَرَّاكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى عَيْنِ الْكَلْمَةِ . وَقَبْلَ إِنْ تَقْصُصَ فِي : (أَبٌ) وَ(أَخٌ) وَ(حَمٌ) نادر . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٣/١ ، وابن عقيل ٥٠/٥٢ ، وشرح التصريح ٦٤/٦٤ ، وشرح الأشموني ٧١ و ٦٩/١ .

( جاءني أبك ) بضم من غير واو ، و ( رأيت أبك ) بفتحة من غير ألف ، و ( مررت بأبك ) بكسرة من غير ياء ، وكذلك في الثلاثة الباقية ، وهو في ( هن ) الوجه المشهور <sup>(١)</sup> . وأن تعرب بالحروف ، وهي اللغة الشهيرة كما تقدم <sup>(٢)</sup> ، فهذه ثلاث لغات في هذه الأربعة <sup>(٣)</sup> ، ويزيد ( أخ ) <sup>(٤)</sup> بأنه يعرب إعراب ( فخ ) ، فيجري الإعراب على خائه مُشَدَّدة ، ويزيد ( حم ) <sup>(٥)</sup> بأنه يعرب إعراب ( دلو ) ، فيجري الإعراب على واوه كما يجري على واو ( دلو ) .

ثم ذكر في عجز البيت الثاني حروف العلة ، فذكر أنها تنظم في ( واي ) ، فذكر الواو / والألف والياء ، وناسب ذكرها في هذا الموضع بأنه ذكر الأسماء التي تعرب بحروف العلة ، فناسب أن يذكر حروف العلة .

واعلم أن هذا الذي ذكره هو حروف المد واللين ، وأما المهمزة فهي حرف علة <sup>(٦)</sup> لا حرف مد ولين ، فحصل من هذا أن حروف العلة أربعة : المهمزة والواو

(١) في ( هن ) لغتان هما : الإعراب بالحروف ، وهي لغة قليلة ، والإعراب بالحركات - أي : النقص - وهو الوجه المشهور ، وهناك لغة ثلاثة زادها ابن مالك وأبو حيان والسيوطى وهي تشديد التون ، وذكر المصنف لغة رابعة وهي إعراب المقصور وقال إنها نادرة . ينظر : التسهيل ٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٣/١ ، واللسان ( هن ) ٣٦٥/١٥ ، والارتفاع ٤١٧/١ ، وأوضح المسالك ٤٤/١ ، وشفاء العليل ١١٨/١ ، وشرح التصريح ٦٤ و ٦٢ ، والمعنى ١٢٨/١ ، وشرح الأشموني ٧١/١ .

(٢) ينظر صفحة ١٢٧ .

(٣) ذكر النحاة ثلاث لغات في ( هن ) كما سبقت الإشارة في هامش رقم (١) ، وذكر المصنف فيه لغة رابعة وهي القصر ، وأما ( أخ ) و ( حم ) فسيأتي ذكر اللغات التي فيها في هامش رقم (٤) و (٥) ، وأما ( أب ) بالإضافة إلى اللغات الثلاث التي ذكرها المصنف فيها وهي : الإعراب بالحروف والنقص والقصر ، هناك لغة رابعة وهي التشديد . ينظر : الأمالي الشجرية ٣٦٢/٢ ، وشرح الجزولية ٣٧٦/١ ، والتسهيل ٩ ، والارتفاع ٤١٧/١ ، والمعنى ١٢٨/١ ، وشرح الأشموني ٧١/١ .

(٤) في ( أخ ) خمس لغات هي : الإعراب بالحروف ، والنقص ، والقصر ، والتشديد فقد حكى أبو زيد : " جاءني أخوك " ، و ( أخو ) ياسكان الخاء . ينظر : الأمالي الشجرية ٣٦٢/٢ ، وشرح الجزولية ٣٧٦/١ و ٣٧٧ ، والتسهيل ٩ ، والارتفاع ٤١٧/١ ، وشفاء العليل ١١٩ ، والمعنى ١٢٩/١ ، وشرح الأشموني ٧١/١ ، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٦٥/١ .

(٥) ذكر في ( حم ) ست لغات هي : الإعراب بالحروف ، والنقص ، والقصر ، وأن يكون من باب ( دلو ) ، وأن يكون من باب ( خباء ) ، وأن يكون من باب ( رشا ) . ينظر : الأمالي الشجرية ٣٧٢/٢ ، وشرح الجزولية ٣٧٥/١ ، والتسهيل ٨ ، والبسيط ١٩٦/١ ، واللسان ( حما ) ١٩٧/٤ ، والارتفاع ٤١٧/١ ، وشرح الأشموني ٧١/١ ، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٦٥/١ .

(٦) اختلف النحاة في المهمزة ، فقيل : هي حرف صحيح ، وقيل : هي حرف علة ، وقيل : شبّه بحرف العلة . قال أبو حيان في ارتفاع الضرب ١١/١ : " المهمزة حرف صحيح ، وقال الفارسي : حرف علة ، وقيل شبّه بحرف العلة " . ينظر : كتاب العين ٦٤ ، والتهذيب ٤٨/١ ، والرعاية لمكي بن أبي طالب ١٠١ و ١٠٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤١٥/٢ ، وشرح الجزولية ٥٣٧/٢ ، وكنز المعاني شرح حرز الأماني ٦٤٧ و ٦٥٤ ، والتسهيل ٣٢٠ ، وشرح الشافية ٣٣/١ ، والارتفاع ١١/١ .

والألفُ والياءُ ، وحُرُوفَ المَدِّ واللَّيْنِ ثَلَاثَةٌ : الْوَاءُ وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ ، هَكَذَا ذَكَرَ الشَّاطِيُّ<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ<sup>(٢)</sup> ، وَهِيَ طَرِيقَةُ التَّصْرِيفِيِّينَ .

وَأَمَّا أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فَإِنَّهُمْ لَا يُدْخِلُونَ الْهَمْزَةَ فِي حُرُوفِ الْعِلْمَةِ<sup>(٣)</sup> ؛ إِذَا مَهْمُوزَ الْآخِرِ عِنْدَهُمْ يَعْرَبُ إِعْرَابَ الصَّحِيحِ كَـ (كَسَاءُ ) وَ (رَدَاءُ ) ، فَلَذِلِكَ أَسْقَطَ الْهَمْزَةَ مِنْ حُرُوفِ الْعِلْمَةِ هُنَّا . وَأَهْلُ التَّصْرِيفِ إِنَّمَا يَقُولُونَ لِلْهَمْزَةِ حَرْفُ عِلْمَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَصَرَّفُونَ فِيهَا بِالْإِعْلَالِ فَيُسْهِلُونَهَا وَيُدْلِلُونَ مِنْهَا . وَقَدْ أَشَارَ إِلَى حُرُوفِ الْعِلْمَةِ الْثَّلَاثَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِقَوْلِهِ : " وَأَحْرَفُ الْعِلْمَةِ وَايْ تُظْمُ " .

(١) هو القاسم بن فيرة بن خلف الرعيبي، أبو محمد الشاطبي، إمام القراء، كان ضريراً وعالماً بالحديث والتفسير واللغة. توفي سنة (٥٩٠ هـ). ومن آثاره: "حرز الأماني" وهي قصيدة في القراءات تعرف بالشاطبية. تنظر ترجمته في: نكت الهميان وطبقات الشافعية ٢٩٧/٤، وغاية النهاية ٢٠/٢، وشذرات الذهب ٣٠١/٤.

(٢) ذكر الشاطبي ذلك في "حرز الأماني ووجه التهاني" وهي قصيدة في القراءات المسماة بالشاطبية ص ١٨٠، وذلك عند ذكره لمخارج الحروف. ومن قال إن هذه الحروف الأربع حروف علة كذلك: الأزهري والفارسي ومكي بن أبي طالب والجزولي وابن مالك. ينظر: التهذيب ٤٨/١ و ٥١، والرعاية لمكي بن أبي طالب ١٠٣، وشرح الجزوئية ٥٣٧/٢، وكنت المعاني شرح الأماني ٦٤٧، والتسهيل ٣٢٠، والارتفاع ١١/١.

(٣) ينظر: سر الصناعة ١٧/١ و ٦٢، وشرح الملحقة للحريري ٣٨، والمفصل ٣٧٤، وأسرار العربية ٣٥، وشرح المفصل ٥٤/١٠، والممتع ٥٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٢١٣/١، والارتفاع ١١/١، والنكت الحسان ٢٨٣، وابن عقيل ٨٤/١، والممتع ١٧٨/١ و ٢٩٨/٦.

## بَابُ الْمَنْقُوصِ

وَنَصْبُهُ عَلَى الْفَصِيحِ أَظْهِرَ رُفْعًا وَجَرًًا وَهُوَ اسْمٌ تَسْكُنُ فَإِنْ تُشَدَّدْ كَالصَّحِيحِ يَجْرِيٌ <small>(١)</small>	إِعْرَابَ مَنْقُوصٍ كَقَاضٍ قَدْرٍ وَتَسْقُطُ الْيَاءُ إِذَا يَنَوْنَ آخِرَهُ الْيَاءُ بِإِثْرِ الْكَسْرِ
--	---

ذكر في هذا الباب المنقوص فذكر أنه يقدر فيه الإعراب رفعاً وجراً<sup>(٢)</sup> ومثله بـ (قاض) ، وإلى ذلك أشار بقوله : "إعراب منقوص كقاض قدر" ، أراد بالإعراب هنا الرفع والجر بدليل قوله في عجز البيت أن النصب فيه يظهر ، وإلى ذلك أشار بقوله : "ونصبه على الفصيح أظهر" ، وقال : "على الفصيح لينبه على غير الفصيح ، وهو تقدير الحركة في النصب كتقديرها في الرفع والجر ، وهي لغة واردة في النظم والنشر<sup>(٣)</sup> ، قال النابغة الذبياني<sup>(٤)</sup> :

**٢٦- ردت عليه أقصاصيه ولبده / ضرب الوليدة بالمسحة في الناد<sup>(٥)</sup>**

(١) في "م" لوعة (٤٧ / ب).

(٢) وقد جاء المرفوع والمحروم على الأصل من إظهار الإعراب فيه ، وذلك في الضرورة حملًا على المتصوب ، فأما المرفوع ف منه قول الشاعر :

لعمرك ما تذرني متى الموت جائي

ولكن أقضى مدة العمر عاجل

وأما المحروم ف منه قول الشاعر :

ما إن رأيت ولا أرى في مديتي كجواري يلعن في الصحراء

ينظر : شرح الملحقة للحريري ٣٩ ، وابن القواص ٢٤٦/١ ، والارتفاع ٤٢٤/١ ، والهمع ١٨٣/١ ، وشرح الأشموني ١٠٠/١ .

(٣) قيل : إن هذا جائز في ضرورة الشعر ، وهو من أحسن هذه الضرورات ، وأجازه أبوحاتم السجستاني في الاختيار ، وقال إنها لغة

فصيحة بدليل قراءة جعفر الصادق في سورة المائدة ٨٩ : ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهَلِيكُمْ﴾ بسكون الياء . ينظر : المحتسب

٢١٧/١ ، وابن القواص ٢٤٧/١ ، والارتفاع ٤٢٣/١ و ٤٢٤ ، والهمع ١٨٢/١ ، وشرح الأشموني ١٠٠/١ ، وحاشية الشيخ

ياسين على شرح التصريح ٩٠/١ ، والخزانة ٣٧٥/٤ ، وحاشية الصبان ١٠١/١ .

(٤) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، توفي سنة (١٨) قبل المحرقة . تنظر ترجمته في :

طبقات ابن سلام ١٥ ، والشعر والشعراء ١٥٧/١ ، وشرح السيوطي ٧٨/١ - ٨٠ ، والخزانة ٢٨٧/١ .

(٥) هذا البيت للنابغة الذبياني في معلقته ، ويروى بروايتين : الأولى : "ردت" بالبناء للمعلوم ، وهي رواية المصنف ، وعلى هذه

الرواية يكون فيه شاهد ، والثانية : "ردت" بالبناء للمجهول ، ولا شاهد فيه ؛ لأن كلمة "أقصاصيه" تكون حينئذ مرفوعة لا

منصوبة . و (الأقصاصي) : الأطراف وما بعد منه ، و (لبده) : أقصى الزتاب بعضه بعض ، و (الوليدة) : الأمة أو الخادمة ،

(المسحة) : المحرقة التي من حديد ، و (الناد) هو الموضع الذي التراب . وهو على تقدير حذف مضاف أي : ضرب الوليدة

بالمسحة في موضع الناد . وقد ورد الشاهد في : ديوان النابغة ٢٢ ، وشرح المفضليات ٤٨٥ ، وشرح القصائد المشهورات

١٥٩/٢ ، وشرح القصائد العشر ٥١٥ ، وخزانة الأدب ٧٦/٢ .

فـ "أَقَاصِيه" مفعول بـ "رَدَتْ" ، وقد قُدِّرَ فِي النَّصْبِ ، وجاء في التَّشِيرِ قَوْلُهُمْ :  
"أَعْطَيْتُ الْقَوْسَ بَارِيَهَا" (١) ، فَقُدِّرَ النَّصْبُ فِي (بارِيَهَا) .

ثُمَّ ذَكَرَ فِي صَدْرِ الْبَيْتِ الثَّانِي أَنَّ يَاءَ الْمَنْقُوصِ تَسْقُطُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ  
إِذَا نُونٌ ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَالْتَّنْوينُ سَاكِنٌ ، فَتُحْذَفُ لِالتَّقَاءِ السَاكِنَيْنِ ، وَشَرْطُ التَّنْوينِ  
لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يَكُنْ مُنْوَنًا كـ (القَاضِي) لَمْ تَسْقُطِ الْيَاءُ ؛ إِذَا لَمْ تَلَقَ سَاكِنًا ، وَقَالَ : " فِي  
الرَّفْعِ وَالْجَرِّ " تَحْرِزاً مِنَ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ فِي مُتَحَرِّكَةٍ ، فَلَا مَانِعَ مِنْ اجْتِمَاعِهَا  
مَعَ التَّنْوينِ فَيُبَيَّنُ مَعَهَا ، فَتَقُولُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ : (جَاءَنِي قَاضٍ) وَ (مَرَرْتُ بِقَاضٍ) ،  
فَتَسْقُطُ الْيَاءُ لِأَجْلِ التَّنْوينِ ، وَتَقُولُ فِي النَّصْبِ : (رَأَيْتُ قَاضِيًّا) . إِلَّا أَنَّ الْمَنْقُوصَ  
إِنْ كَانَ مُنْصَرِفًا ، فَالْتَّنْوينُ فِيهِ تَنْوينُ التَّمْكُنِ ، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، فَالْتَّنْوينُ فِيهِ  
تَنْوينٌ عَوْضٌ ، فَيُبَيَّنُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ، وَلَا يُبَيَّنُ فِي النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ قَدْ عَادَتْ ،  
وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى تَنْوينِ الْعَوْضِ عِنْدَ أَقْسَامِ التَّنْوينِ ، وَذَكَرْنَا مَذَهَبَ يُونِسَ  
فِيهِ ، وَأَنَّهُ يُظْهِرُ الْفَتْحَةَ فِي الْجَرِّ فِي غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ (٢) .

ثُمَّ قَالَ : " وَهُوَ اسْمٌ تَسْكُنُ آخِرُهُ الْيَاءُ " ، فَقَوْلُهُ : " وَهُوَ عَائِدٌ إِلَى الْمَنْقُوصِ ،  
فَفَسَرَهُ بِأَنَّهُ اسْمٌ تَسْكُنُ الْيَاءُ إِثْرَ الْكَسْرِ فِي آخِرِهِ ، فـ "آخِرُهُ" مَنْصُوبٌ عَلَى  
الظَّرْفِيَّةِ ، وَقَوْلُهُ : " رُفَعاً وَجَرَاً" مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ تَقْدِيرِهِ : فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ،  
وَقَوْلُهُ : " إِعْرَابٌ مَنْقُوصٌ" مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ (٣) بـ "قَدْرٍ" ، فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ :  
قَدْرٌ إِعْرَابٌ مَنْقُوصٌ .

وَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْمَنْقُوصِ ، نَبَهَ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ إِذَا وَقَعَتْ مُشَدَّدَةً فِي آخِرِ

(١) من أمثال العرب ، وقيل إنَّ أول من نطق به هو الخطيبية ، ومعناه : استعن على عملك بمن يحسن ، وهو من قول القائل :

يَا بَارِيَ الْقَوْسَ بَرِيَا لَسْتَ تُحْكَمُمُ لا تَظْلِمِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيَهَا

وقد ورد هذا المثل في : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٠٤ ، وجمهرة الأمثال ٩ و ٧٦ ، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال ٢٩٨ ،  
وجمجم الأمثال ١٩/٢ ، والمستقصي ٢٤٧/١ ، وفي هذه المصادر روایته : "أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيَهَا" ، ولم أحد روایته كما  
ذكره المصنف .

(٢) ينظر صفحة ١١٠ و ١١١ .

(٣) في الأصل "المفعول" تحرير .

الاسمُ أعرَبَتْ إعرَابَ الصَّحِيحِ ، ولوْ كَانَتْ بَعْدَ كَسْرَةً كَوْلَكَ : (هذا كرسٍيٌّ)  
و (رأيتُ كرسٍيًّا) و (مررتُ بِكُرسٍيٍّ) ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : "وَإِنْ  
تُشَدِّدْ كَالصَّحِيحِ يَجْرِي" يُرِيدُ : إِنْ / تُشَدِّدْ آخِرَ الاسمِ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ ، فَإِنَّهُ  
يَجْرِي كَالصَّحِيحِ فِي الإِعْرَابِ كَمَا مَثَلْنَا ، فَ"يَجْرِي" هُو جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَ"كَالصَّحِيحِ"  
مُتَعَلِّقٌ بِهِ التَّقْدِيرُ : إِنْ تُشَدِّدْ يَجْرِي كَالصَّحِيحِ ، وَالْوَاوُ المُشَدَّدَةُ كَالْيَاءُ مِثْلُ  
(عَدُوٌّ) .

وَمِمَّا يَعْرِبُ إعرَابَ الصَّحِيحِ : كُلُّ اسْمٍ آخِرُهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ قَبْلَهُمَا سَاكِنٌ ، سَوَاءٌ  
كَانَ حَرْفًا صَحِيقًا أَوْ حَرْفًا عَلَّةً كَقَوْلِهِ : (ظَبَّيٌّ) وَ (آيٌّ) وَ (دَلْوٌ) ، وَكَذَلِكَ  
مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ كَ (خَبْءٌ<sup>(١)</sup>) وَ (كَسَاءٌ) .

(١) الخَبْءُ : هو كُلُّ شَيْءٍ غَايَبٌ مُسْتَورٌ . يَنْظَرُ : اللسان (جأ) ٦٢/١ .

## باب المقصور

هذا الباب ذكر فيه إعراب المقصور من الأسماء، وهو كل اسم آخره ألف ك (العصا) و (الفتى)، وإنما سمي مقصوراً لأنّه قصر آخره على حالة واحدة في الظاهر، أو لأنّه حبس عن الحركة الظاهرة، تقول : قصرته عن الشيء، أي : حبسته عنه .

قوله :

**مَقْصُورُهُمْ مَا آخِرًا مِنْهُ أَلْفٌ اعْرِبْهُ تَقْدِيرًا وَكَالْبُشْرَى عُرِفَ<sup>(١)</sup>**

ذكر في هذا البيت أن المقصور من الأسماء هو ما آخر منه ألف، فـ "ألف" مبتدأ، و "آخر" ظرف في موضع خبر المبتدأ، والخبر صلة "ما"، و "ما" وصلتها خبر المبتدأ الذي هو "مقصورهم"، والضمير في "مقصورهم" راجع إلى النحوين، فتقدير الكلام : المقصور عند النحوين هو الذي في آخره ألف.

ثم ذكر في عجز البيت أن المقصور يعرب بالتقدير، وإلى ذلك أشار بقوله : "اعربه تقديراً" ، فالضمير في "اعربه" عائد إلى المقصور، وأطلق التقدير لتعبر حالة الرفع والنصب والجر، ومثله بـ "البشرى" فتقول : (هذه البشرى) فتقدر في الألف ضمة، و (سمعت البشرى) فتقدر في الألف فتحة، و (سررت بالبشرى) فتقدر في الألف كسرة، وإنما قدره<sup>(٢)</sup> فيها<sup>(٣)</sup> كلها خفيتها وثقلتها لأن الألف لا تقبل الحركة أصلاً، فاستوى في ذلك الخفيف والثقيل.

وسوء في المقصور أن يكون بالألف زائدة على الكلمة ك (بشرى)

(١) في "م" لوحه (٤٧ / ب).

(٢) أي : قدر الإعراب.

(٣) في الأصل "فيه" تحريف.

و (سَكْرَى) و (ذَكْرَى) مِمَّا آخِرُهُ الْفُ تَأْنِيْثُ ، / أَوْ (أَرْطَى)<sup>(١)</sup> وَهُوَ شَجَرٌ  
أَوْ (مَعْزَى)<sup>(٢)</sup> مِمَّا آخِرُهُ الْفُ إِلَحَاقٌ ، أَوْ (الْفَتَّى) و (الرَّحَى)<sup>(٣)</sup> و (الْمُعَطَّى)  
مِمَّا آخِرُهُ الْفُ هِيَ مِنْ نَفْسِ الْكَلْمَةِ ، فَإِنْ مَدَّتِ الْأَلْفُ كَ (الْحَمَرَاءِ)  
و (الصَّحَرَاءِ) خَرَجَ عَنْ بَابِ الْمَقْصُورِ ، وَأَعْرَبَ إِعْرَابَ الصَّحِيحِ ، وَقُولُهُ : "عُرْفٌ"  
فِي آخرِ الْبَيْتِ ، هُوَ مِبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلَهُ ، يُرِيدُ : وَكَ (الْبُشَرَى) وَمَا أَشْبَهَهُ  
عُرْفَ الْمَقْصُورِ .

(١) (الأَرْطَى) : هو شجر ينت في الرمل تُدَبِّغُ به الجلود ، وهو ملحق بالألف في آخره بوزن جعفر ، والذي يدل على زيادة الألف فيه قوله : "أَدِيمٌ مَارُوطٌ" إذا دُبِغَ بالأَرْطَى ، فسقوط الألف في (ماروط) دليل على زيادتها ، وحُكْمِي : "أَدِيمٌ مَوْطِي"  
فـ (أَرْطَى) على هذا : أَفْعَلَ ، والألف في آخره منقلبة عن ياء لقولهم : "مَرْطِي" كـ (مرمي) ، وليس في كثرة (ماروط) ،  
فـ (ماروط) أفسى في اللغة من (مرطى) ، وكلاهما حائز . وما يدل على أن الألف في قول من قال : "مَارُوط" زائدة  
لإلحاق لا للتأنيث تنوينها ، ولحاق الماء بها في قوله : "أَرْطَاهَا وَاحِدَةً" ، ولو كانت الألف للتأنيث لما حاز تنوينها ولا  
لحاق علم التأنيث لها لثلاث تجتمع في الاسم علامتنا تأنيث . ينظر : الكتاب ٢١١/٣ ، وسر الصناعة ٦٩١/٢ و ٦٩٢ ، والمنصف  
٣٥/١ وما بعدها ، وشرح المفصل ١٤٧/٩ ، واللسان (رطا) ٣٢٥/١٤ .

(٢) (مَعْزَى) ملحق بالألف في آخره بوزن (درهم) ، وما يدل على زيادة الألف فيه أنهم يقولون في معناه : (معز) و (معزز)  
و (معيز) ، فتدھب الألف في الاشتقاء ، وما يدل على أن الألف فيه زائدة لإلحاق لا للتأنيث تنوينه وأنه مذکور . ينظر : الكتاب  
٢١١/٣ ، وسر الصناعة ٦٩١/٢ و ٦٩٢ ، والمنصف ٣٥/١ وما بعدها ، وشرح المفصل ١٤٧/٩ .

(٣) يجوز أن تكتب بالألف وبالباء أي : (رحى) و (رحأ) ؛ لأنه يقال : رَحَوتُ الرَّحَاءِ ، ورَحَيْتُ بِهَا ، ورَحَيْتُ أَكْرَ . ينظر :  
اللسان (رحأ) ٣١٢/١٤ .

## بَابُ التَّشِيَّةِ

أَصْلُ التَّشِيَّةِ مَا خُوذُ مِنْ : ثَيَّتُ الشَّيْءَ - بِالْتَّشِيدِ - تَشِيَّةً إِذَا ضَاعَفَتْهُ ، وَمَوْقِعُهَا فِي الْكَلَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : تَشِيَّةٌ لِفَظٌ دُونَ مَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ثَمَرَ اِرْجِعِ الْبَصَرَ كَمَنِ﴾<sup>(١)</sup> فَالْلَّفْظُ لِفَظُ تَشِيَّةٍ ، وَالْمَعْنَى غَيْرُ تَشِيَّةٍ<sup>(٢)</sup> ؛ لَأَنَّ الْبَصَرَ لَا يَكُلُّ مِنْ كَرَّتَيْنِ بَلْ مِنْ كَرَّاتٍ يَتَابَعُ إِلَى أَنْ يَكُلَّ<sup>(٣)</sup> . وَتَشِيَّةٌ مَعْنَى دُونَ لِفَظٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(٤)</sup> ، فَالْلَّفْظُ لَيْسَ تَشِيَّةً ، وَالْمَعْنَى تَشِيَّةً ؛ لَأَنَّ الْمَرَادَ : قَلَبَكُمَا<sup>(٥)</sup> ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ تَكْرُهُ الْجَمْعَ بَيْنَ تَشِيَّتَيْنِ ، فَيَحِيُّونَ بِلِفَظِ الْجَمْعِ مَعَ ضَمِيرِ التَّشِيَّةِ ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الضَّمِيرُ الدَّالُ عَلَى التَّشِيَّةِ ، إِنَّ لِفَظَهُ مُفْرَدٌ وَالْمَعْنَى تَشِيَّةٌ ، وَتَشِيَّةٌ لِفَظًا وَمَعْنَى ، وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَالَّذِي أَرَاهُ فِي حَدَّهَا أَنَّ نَقُولَ : التَّشِيَّةُ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ هِيَ التَّعْبِيرُ عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّهِدِينِ فِي حَقِيقَتِهِمَا دُونَ عَيْنِهِمَا بِأَحَدٍ لِفَظَيْنِ مُتَّهِدِينِ ، بِشَرْطِ الْإِفْرَادِ وَالْإِعْرَابِ وَالتَّنْكِيرِ ، مَنْوِيٌّ عَطْفُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ بِالْوَاوِ عَلَى الْمَذْكُورِ ، مُلْحَقاً فِي آخِرِهِ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ يَتَبعُهُمَا نُونٌ .

فَقُلْنَا : " دُونَ عَيْنِهِمَا " ؛ لَأَنَّ الْمُتَفَقَّ حَقِيقَةً وَعَيْنَا لَيْسَ بِاَثْنَيْنِ ، وَإِنَّمَا هُوَ ذَاتٌ وَاحِدَةٌ ، فَتَسْتَحِيلُ التَّشِيَّةُ فِيهِ ، فَمُرَادُهُمْ بِالْتَّحَادِ<sup>(٦)</sup> الْمَعْنَى فِي التَّشِيَّةِ : أَنْ يَكُونَا مِنْ

(١) سورة الملك ، من آية (٤) .

(٢) المراد بالتشية هنا التكثير . ينظر : التفسير الكبير ١٦/٥٩ ، وشرح التسهيل ١/٦٣ ، والبحر المحيط ٨/٢٩٨ ، والارشاف ١/٢٧٠ . والمعنى ١/١٣٤ .

(٣) في الأصل : " يَكْتُر " تحريف .

(٤) سورة التحرير ، من آية (٤) .

(٥) ما في الجسد منه شيء واحد ، إذا ضمت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه : الأولى : الجمع وهو الأكثر وذلك مثل الآية السواردة ، والثاني : التشية على الأصل كقولك : (ما أحسن رأسهما) و (أسلم قلبيهما) ، والثالث : الإفراد نحو قولك : (ما أحسن رأسهما) و (أسلم قلبيهما) . ينظر : الأمالي الشجرية ١/١١ ، والتفسير الكبير ١٦/٤٤ ، وشرح المفصل ٤/١٥٥ و ١٥٦ ، وابن القوايس ١/٢٧١ ، وشرح الكافية ٢/١٧٦ ، والبحر المحيط ٨/٢٩١ .

(٦) في الأصل " باجتاج " تصحيف .

جنسٍ واحدٍ ، فالحقيقة مُتَحِدةٌ / والعين مُخْتَلِفٌ كـ (محمد بن عمر) و (محمد ابن خالد) .

وقولنا : " بأحد لفظين مُتَحَدِّين " ؛ لأنَّ التَّشَيَّةَ إِنَّمَا هِيَ لفظان ذُكرَ أَحَدُهُمَا وَأَخْتُصَرَ الْآخَرُ ، فَلَوْ كَانَ لفظاً وَاحِداً يُعْطِي التَّشَيَّةَ بِحُكْمِ الْأَصْلِ ، لَكَانَ مِمَّا هُوَ مُتَشَيَّعٌ مَعْنَى لِفْظاً ، وَلَيْسَ مُرَادَنَا ، وَقَدْ شَرَطْنَا اتِّحَادَ الْفَظَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا لَمْ تَجُزْ تَشْتِيهِمَا إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّغْلِيبِ ، وَسَبَبَتِ الْكَلَامُ فِيهِ <sup>(١)</sup> .

وقلنا : " بشرط الإفراد " تَحرُزاً مِنَ التَّرْكِيبِ ، وَ " الإِعْرَابُ " تَحرُزاً مِنَ الْمُبْنِيِّ ، وَ " التَّنْكِيرُ " تَحرُزاً مِنَ الْمَعْرِفَ ، وَ شَرَطْنَا التَّنْكِيرَ ؛ لِأَنَّ الْمَتَّنَى لَابْدُ أَنْ يَنْكِرَ فِي حَالِ التَّشَيَّةِ وَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً ، وَ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تُدْخِلُ الْأَلْفَ وَ الْلَّامَ عَلَى الْعَلَمِ إِذَا ثَبَيْتَهُ ، فَتَقُولُ : ( الزَّيْدَانِ ) <sup>(٢)</sup> .

وقلنا : " منْوِي عَطْفَ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ بِالْوَاوِ عَلَى الْمَذْكُورِ " ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّشَيَّةِ الْعَطْفُ ، فَإِذَا قُلْتَ ( الزَّيْدَانِ ) فَالْأَصْلُ : زَيْدٌ وَزَيْدٌ ، فَحُذِفَ الْمَعْطُوفُ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ اخْتِصاراً ، وَأُبْقِيَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ، وَجُعِلَتِ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ فِي آخِرِهِ تَبَيَّهَا عَلَى ذَلِكَ ، وَالْوَاوُ فِي التَّشَيَّةِ عَاطِفَةً لِلْفَظِ الْمَخْدُوفِ عَلَى الْفَظِ الْمَبْقَى ، وَعِنْ الْمَخْدُوفِ عَبَرَنَا بـ " الْمَسْكُوتِ عَنْهُ " ، وَعِنِ الْمَبْقَى عَبَرَنَا بـ " الْمَذْكُورِ " .

وقولنا : " مُلْحَقاً فِي آخِرِهِ " إِلَى آخِرِ الْحَدِّ ، نَعْنِي : مُلْحَقاً فِي آخِرِ الْفَظِ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ .

فَهَذَا الْحَدُّ جَامِعٌ لِأَحْوَالِ التَّشَيَّةِ وَشُرُوطِهَا الْخَمْسَةُ وَهِيَ : الإِفْرَادُ ، وَالْإِعْرَابُ ، وَالتَّنْكِيرُ حَالَ التَّشَيَّةِ ، وَاتِّحَادُ الْفَظِ ، وَاتِّحَادُ الْمَعْنَى ، وَأَمَّا شَرْطُ الْأَسِيَّةِ فَمُسْتَغْنِي

(١) ينظر صفحة ١٣٩ .

(٢) لا يشَّى العلم باقياً على علميته ، بل يُقدَّر تكبيره ، والأجود إذا ثُبِّي أن يُحلَّى بِالْأَلْفِ وَالْلَّامِ عَوْضًا عَمَّا سُلِّبَ مِنْهُ مِنْ تَعْرِيفِ الْعِلْمِ ، وَقَوْلُ : هُنَاكَ مَنْ لَا يَدْخُلُهَا عَلَيْهِ وَيُقْيِهُ عَلَى حَالِهِ فَيَقُولُ : زَيْدَانُ ، وَقَالَ أَبُو حِيَانَ إِنَّ هَذَا قَوْلُ غَيْرَ صَحِيحٍ ، وَكَلَامُ الْعَرَبِ عَلَى خَلَافَهِ . يَنْظَرُ : شَرْحُ المَفْصِلِ ٤٧/١ ، وَالْأَرْشَافِ ١/٢٥٤ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٦٧/١ وَ ٧١ ، وَالْمُمْعَنِ ١/١٤١ وَ ١٤٢ .

عَنْهُ بِالْتَّنْكِيرِ ؛ لَأَنَّ التَّنْكِيرَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الاسمِ .

فَأَمَّا إِلَّا فِرَادُ ، فَإِنَّ الْعَرَبَ مَنَعَتْ مِنْ تَشْيَةِ الْمَرْكَبِ ، سَوَاءً كَانَ تَرْكِيبَ مَرْجِحٍ أَوْ تَرْكِيبَ جُمْلَةٍ<sup>(١)</sup> : كَ (مَعْدِيَ كَرْبَ) وَ (بَرَقَ نَحْرُهُ ) ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَتَوَصَّلَ إِلَى التَّعْرِيفِ بِأَنَّهُمَا اثْنَانِ قُلْتَ : (جَاءَنِي مَعْدِيَ كَرْبَ وَمَعْدِيَ كَرْبَ) ، / وَكَذَلِكَ تَقُولُ : (جَاءَنِي بَرَقَ نَحْرُهُ وَبَرَقَ نَحْرُهُ ) ، أَوْ تَقُولُ : (جَاءَنِي ذَا بَرَقَ نَحْرُهُ ) أَيْ : جَاءَنِي صَاحِبَا هَذَا الاسمِ .

وَأَمَّا الْمَفْرَدُ الْمُسْتَوْفِي لِشُرُوطِ التَّشْيَةِ ، فَالْعُدُولُ فِيهِ عَنِ التَّشْيَةِ إِلَى الْعَطْفِ الصَّرِيعِ عُدُولٌ عَنِ فَصِيحَةِ الْكَلَامِ<sup>(٢)</sup> ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٣)</sup> :

٢٧ - إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلُهَا      فُقدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ  
وَإِنَّمَا هَذَا اضْطِرَارٌ مِنَ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup> ، أَوْ إِظْهَارٌ لِتَعْظِيمِ الْمَذْكُورَيْنِ .

(١) المركب تركيباً إسنادياً لا يُشَيَّع اتفاقاً، وإنما يتوصل إلى تشيته بالعطف أو بإضافته إلى (ذوا)، وأمّا المركب تركيباً مرجحاً فاختلفوا فيه: فالبصريون منعوا تشيته، وقالوا: يتوصل إلى التعريف بأنهما اثنان بالعطف فتقول: ( جاءني معدي كرب ومعدي كرب ) أو بإضافته إلى (ذوا)، وجوز الكوفيون تشيته. ينظر: ابن عصفور ١٣٨/١، وشرح التسهيل ٧٧/١، وشرح الكافية ١٨٦/٢، والارتفاع ٢٥٣/١، وشرح التصريح ٦٧، والمعنى ١٤٠/١ و ١٤١ .

(٢) أصل التشية العطف، وإنما عدل عنه للاختصار والإيجاز، فلا يجوز الرجوع إليه إلا في ضرورة الشعر، وقد يحيى العطف في النثر شذوذًا، أما إذا أريده التكثير فيجوز العطف من غير شذوذ ولا ضرورة. ينظر: الأمالي الشجرية ١٠/١ و ١١، وأسرار العربية ٤٧، وشرح المخولة ٣٠٩/١ و ٣١٠، والمقرب ٤٠/٢، وشرح التسهيل ٦٨/١، وابن القواس ٢٧١/١، وشرح الكافية ١٧٣/٢، والارتفاع ٢٥٤/١، والمعنى ١٤٥/١ .

(٣) الشاهد للفرزدق في ديوانه ١٦١/١، والكامل ٣٠٣/١، والمقرب ٤٢/٢، وابن عصفور ١٣٦/١، وشرح التسهيل ٦٩/١، والمغني ٤٦٥، وشرح التصريح ١٣٨/٢، والمعنى ٢٢٦/٥، وقد ورد الشرط الثاني برواية أخرى وهي: "للتَّنَسُّقِيَّةِ مَنْ قَدِمَ وَمَنْ حَمَدَ". يريد الشاعر: محمد بن الحاجاج بن يوسف ومحمد بن يوسف، وقد ماتا في جمعة، فقال الحاجاج لما بلغه موتهما: "إِنَّا لِهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ" ، محمد ومحمد في يوم واحد". ينظر: الكامل ٣٠٣/١ .

(٤) هذا ما ذكره التحويون، وخالفهم ابن عصفور ولم يعد هذا من الضرورة، حيث قال: "إِنْ اتَّفَقَا فِي الْلَفْظِ وَالْمَعْنَى ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَا عَلَمَيْنِ بِأَقِيقَتِهِمَا أَوْ لَا يَكُونَا ، فَإِنْ كَانَا عَلَمَيْنِ بِأَقِيقَتِهِمَا عَلَمَيْتُهُمَا فَالْعَطْفُ وَلَا يَجُوزُ التَّشْيَةُ ؛ لَأَنَّ الْاسْمَ لَا يُشَيَّعُ إِلَّا بَعْدِ تَنْكِيرِهِ . قال الفرزدق:

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ بَعْدَهَا فُقدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ

يريد: محمد بن الحاجاج ومحمداً أخيه، ومنه قول الحاجاج لما بلغه موتهما: "إِنَّا لِهِ مَحَمُودٌ وَمَحَمُودٌ فِي يَوْمٍ . وإن لم يكونا علماً بـاقين على علميهما، فالتشية ولا يجوز العطف إلا في ضرورة الشعر نحو قوله:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلٍ ضَنْكٍ ..... ..... .....

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/١، والمقرب ٤٢/٢، والارتفاع ٢٥٣/١ و ٢٥٤ .

وَأَمَّا الإِعْرَابُ ، فَإِنَّ الْعَرَبَ لَا تُشَنِّي مَا كَانَ مَبْنِيًّا <sup>(١)</sup> ، وَأَمَّا (اللَّذَانِ) وَ (الثَّانِ) فَلَيْسَا بِتَشْنِيَةِ حَقِيقَةً <sup>(٢)</sup> ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ جَرَتْ فِي كُلِّ مُشَنَّىٰ عَلَىٰ أَنْ تَرَكَهُ عَلَىٰ حَالِهِ .

وَأَمَّا التَّنْكِيرُ ، فَإِنَّ الْعَرَبَ لَا تُشَنِّي الْاسْمَ إِلَّا وَهُوَ مُنْكَرٌ ، فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَوْتَ تَنْكِيرَهُ ، فَإِذَا ثَنَتْهُ عَرَفَتْهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ <sup>(٣)</sup> كَـ (الزَّيْدَانِ) وَ (الْعُمَرَانِ) .

وَأَمَّا اتِّحَادُ اللفظينِ ، فَإِنَّ الْعَرَبَ لَا تُشَنِّي مَا كَانَ مُخْتَلِفَ الْفَظْ كَـ (زَيْد) وَ (عَمْرُو) وَإِنْ اتَّحَدَ مَعَهُمَا ، وَمَا جَاءَ مِنْ تَشْنِيَةِ ذَلِكَ فَهُوَ عَلَىٰ وَجْهِ التَّغْلِيبِ ، كَقَوْلِهِمْ : (الْعُمَرَانِ) يُرِيدُونَ : أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، غَلَبُوا اسْمَ (عَمَرَ) لِإِفْرَادِهِ عَلَى اسْمِ (أَبِي بَكْرٍ) إِذْ هُوَ لِفَظَانِ ، فَكَانُوهُمْ سَمَّوْا أَبَا بَكْرٍ عُمَرَ لِكَثْرَةِ الْمَلَازِمَ بَيْنَهُمَا ، فَقَالُوا : (الْعُمَرَانِ) ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ : (الْعُمَرَانِ) : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ، فَإِنَّ هَذَا الْفَظَ قَدْ سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ قَبْلَ زَمَانِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ <sup>(٤)</sup> ، قَالُوا لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الدَّارِ <sup>(٥)</sup> : " نَسْأَلُ مِنْكَ سِيرَةَ الْعُمَرَيْنِ " <sup>(٦)</sup> يُرِيدُونَ : أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلِهِمْ : (الْقَمَرَانِ) لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، غَلَبُوا اسْمَ الْقَمَرِ عَلَى اسْمِ الشَّمْسِ ؛ لِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ وَالشَّمْسُ مُؤْنَثٌ ، وَمِنْ التَّغْلِيبِ قَوْلُهُ تَعَالَى :

(١) مثل : أسماء الشرط والاستفهام وأسماء الأفعال . ينظر : ابن عصفور ١٣٧ و ١٣٨ ، والمقرب ٤٢/٢ ، والارتفاع ٢٥٢/١ ، والجمع ١٤٠/١ .

(٢) ينظر : صفحة ٤٠ .

(٣) ينظر : صفحة ١٣٧ هامش رقم (٢) .

(٤) قال الفراء : أخبرني معاذ الهراء قال : " لَقِيلٌ : سيرة العمررين قبل أن يولد عمر بن عبد العزيز " ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا قَالُوا لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ " نَسْأَلُكَ سِيرَةَ الْعُمَرَيْنِ " . ينظر : إصلاح النطق ٤٠٢ ، والمحخص ١٣/٢٢٧ ، وتهذيب إصلاح النطق ٢/٣٦٦ ، والأمالي الشجرية ١/١٤ ، والمعنى ٩٠٠ .

(٥) وَذَلِكَ عِنْدَمَا حُوْصِرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي دَارِهِ بِالْمَدِينَةِ ، ثُمَّ ضَيَّقُوا عَلَيْهِ ، وَاسْتَمْرَ الْحَصَارُ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ حَتَّىٰ كَانَ آخِرُ ذَلِكَ أَنْ قُتِلَ شَهِيدًا صَبِيحةً عِيدِ الْأَضْحَى مِنْ سَنَةِ (٣٥ هـ) . ينظر : تاريخ الطبراني ٤/٣٦٥ ، والكامل لابن الأثير ٢/٢٠٦ و ٦/٢٠٥ و ٦/٢٠٦ و ٧/١٧٦ ، وتاريخ ابن خلدون ٢/١٤٢ .

(٦) لم أجده هذا القول للعرب بهذه الرواية ، وإنما ورد برواية أخرى وهي : " نَسْأَلُكَ سِيرَةَ الْعُمَرَيْنِ " وَذَلِكَ في : إصلاح النطق ٤٠٢ ، والمحخص ١٣/٢٢٧ ، وتهذيب إصلاح النطق ٢/٣٦٦ ، والأمالي الشجرية ١/١٤ .

﴿ يَالَّيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَسْقَنَ ﴾<sup>(١)</sup> أراد : المشرق والمغارِب ، / وغلبَ  
المشرق لأنَّهُ أَنُورُ الجهتينِ إِذْ مِنْهُ تَطْلُعُ الشَّمْسُ ، وألفاظ التَّغْلِيبِ كثيرةً تُعلَمُ مِنْ  
كُتبِ اللُّغَةِ<sup>(٢)</sup> .

وأَمَّا اتِّحادُ المعنى فَهَذَا شَرْطٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، ذَهَبَ الْجَمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشَنِّي إِلَّا مَا  
كَانَ مُتَحَدَّدَ الْمَعْنَى ، وَمَنْعُوا تَشْنِيَةً مَا كَانَ مُخْتَلَفَ الْمَعْنَى كَالْأَلْفَاظِ الْمُشَتَّرَكَةِ بَيْنَ  
حَقِيقَتَيْنِ مُخْتَلَفَتَيْنِ<sup>(٣)</sup> ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ وَمِنْهُمْ<sup>(٤)</sup> ابْنُ مَالِكٍ<sup>(٥)</sup> تَشْنِيَةً مَا اخْتَلَفَ  
مَعْنَاهُ كَقَوْلِ الْحَرِيرِيِّ<sup>(٦)</sup> :

## ٢٨- جادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ عِيْنُهُ فَانْشَى بِلَا عَيْنَيْنِ

أَرَادَ بِالْعَيْنَيْنِ : الْعَيْنَ الْجَارِحَةَ وَعَيْنَ الْذَّهَبِ .

وإِذَا نَظَرْتَ فِي الْأَلْفَاظِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّشْنِيَةِ ، فَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ : مُخْتَلَفُ الْلَّفْظِ  
وَالْمَعْنَى كَـ (الْفَرَسِ) وَ (الْإِنْسَانِ) ، مُتَقْرِّبُ الْلَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَـ (زَيْدِ) وَ (زَيْدِ) ،

(١) سورة الزخرف ، من آية (٣٨) .

(٢) ألفاظ التغليب كثيرة ، وهي مسموعة تحفظ ولا يُقاسُ عليها ، وقد يُغلبُ الأشرف أو الأشرف أو المذكر . ينظر : إصلاح المنطق ٤٠٠ وما بعدها ، والمحخص ٢٢٧/١٣ وما بعدها ، وتهذيب إصلاح المنطق ٣١٢/٢ وما بعدها ، والأمالي الشجرية ١٤/١ ، وشرح التسهيل ٥٩/١ ، والارتفاع ٢٥٥/١ ، والمغني ٩٠٠ وما بعدها ، واطبع ١٣٦/١ و ١٤٣ .

(٣) اختلف النحويون في تثنية ما كان مختلف المعنى كالمشتركة اللغطي والماهِر ، فذهب الجمهور إلى منع ذلك ، وصحح بعضهم الجواز ،  
ومنهم : أبو بكر بن الأنباري وابن مالك لوروده في كلام العرب حيث قالوا : " خفة الظهر أحد اليَسَارِيْنِ " و " الْلَّبْنُ أَحَدُ  
اللَّحْمِيْنِ " و " الْحَمْيَةُ إِحْدَى الْمِيْتِيْنِ " ، وذهب ابن عصفور إلى جواز التثنية إن اتفقا في المعنى الموجب للتثنية نحو : (الأحرار) للحُمْمِ  
واللَّخْمِ ، و (الأصفرين) للذهب والزعفران ، وإلا فالمنع . ينظر : الأمالي ٥٦/٢ ، والمحخص ٢٢٣/١٣ ، وابن عصفور ١٣٦/١ ،  
وشرح الكافية الشافية ١٧٩٢/٤ ، وشرح التسهيل ٥٩/١ ، وابن القواس ٢٧٢/١ ، وشرح الكافية ١٧٢/٢ ، والارتفاع ١٧٢/٢ ،  
وشرح التصريح ٦٧/١ ، والمعنى ١٤٣/١ و ١٤٤ .

(٤) هذه الكلمة غير واضحة في الأصل ، وقد أثبتتُ ما يتسق به الكلام .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٥٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٩٢/٤ .

(٦) الشاهد في مقامات الحريري بشرح الشرishi ٤٣٧/١ ، في المقامة العاشرة ، وهي المسماة بالرَّحِبَة ، وهو بهذه النسبة في شرح  
المجزوية ٢٦٨/١ ، والبسيط ٢٤٧/١ ، والارتفاع ٢٥٥/١ ، ولحنَه الشلوبيين وأبو حيان ، ونسبةُ السيوطي إلى المعرَّي في همَع  
المواعِم ١٤٣/١ ولحنَه فيه ، قال الشنقيطي في الدرر اللوامع ١٢٦/١ : " الْبَيْتُ لَيْسَ لِلْمَعْرِيِّ بَلْ هُوَ لِلْحَرِيرِيِّ ، أَوْرَدَهُ فِي مَقَامَتِه  
العاشرة . عَلَى أَنْ تَلْحِينَهُ لَيْسَ بِجَيدٍ ، وَيَكْفِيُ فِي ذَلِكَ أَنْ ابْنَ الْخَشَابَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَعْتَامِلَهُ عَلَيْهِ ، وَالْمَسَأَةُ إِذَا وَرَدَ  
فِيهَا خَلَافٌ وَلَوْ ضَعِيفًا لَا يَسْوَغُ فِيهَا مَعْرَاضٌ " .

مُخْتَلِفُ الْفَظُ مُتَّحِدُ الْمَعْنَى كـ (زَيْدٌ) و (عَمْرٌو)، مُتَّحِدُ الْفَظُ مُخْتَلِفُ الْمَعْنَى كـ (الْعَيْنُ لِلْجَارِحَةِ) و (عَيْنُ الْمَاءِ) وَغَيْرُهُمَا مِنْ مَذْلُولَاتِهَا<sup>(١)</sup>، فَالْقَسْمُ الثَّانِي يُشَنِّي بِالْتَّفَاقِ، وَالْقَسْمُ الْأُولُ لَا يُشَنِّي بِالْتَّفَاقِ، وَالْقَسْمُ الثَّالِثُ لَا يُشَنِّي إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ التَّغْلِيبِ، وَالْقَسْمُ الرَّابِعُ مُخْتَلِفُ فِيهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي الْكَلَامِ الْفَاظُ اسْتَوَفَتْ شُرُوطَ التَّشِينِ وَلَمْ تُشَنْ لِمَانِعٍ مِنَعْ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ : (كُلُّ) و (بَعْضُ) و (أَجْمَعُ) و (أَكْتَعُ) و (أَبْصَعُ) و (أَبْتَعُ) لِلتَّأكِيدِ، وَأَسْمَاءُ الْأَجَنَاسِ الَّتِي لَا يُرَادُ بِهَا الْأَنْوَاعُ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهَا الْأَنْوَاعُ ثُنِيتُ كـ (الْتَّمَرِ) إِذَا أُرِيدَ بِهِ (الصَّيْحَانِيُّ)<sup>(٣)</sup> و (الْبَرْنَيُّ)<sup>(٤)</sup>، فَتَقُولُ : (تَمَرَانِ) بِحَسْبِ اخْتِلَافِ الْأَنْوَاعِ، وَأَمَّا إِذَا أَرَدَتْ بِهِ مُجْرِدَ حَقِيقَةَ التَّمَرِ فَلَا تُشَنِّي إِذْ هُوَ حَقِيقَةً وَاحِدَةً، فَلَا يَتَصَوَّرُ كَوْنُهَا اثْنَيْنِ فَتُشَنِّي، وَمِنْ ذَلِكَ أَسْمَاءُ الْعُقُودِ مِنَ الْعَدَدِ، لَا يُشَنِّي مِنْهَا مَا يُوجَدُ فِي الْأَعْدَادِ لِفَظُ يُسْتَغْنِي بِهِ عَنْ تَشِينِهَا كـ (الْثَّلَاثَةِ)، فَإِنْ (السَّتَّةِ) تُغْنِي عَنْ تَشِينِهَا، وَكـ (الْأَرْبَعَةِ) / فَإِنْ (الثَّمَانِيَّةِ) تُغْنِي عَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ أَغْنَى عَنْ تَشِينِهَا (الْخَمْسَةِ) (الْعَشَرَةِ)، وَعَنْ تَشِينِهَا (الْعَشَرَةِ) (الْعَشَرُونِ)، وَكَذَلِكَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِنْ عَقُودِ الْعَدَدِ<sup>(٥)</sup>، فَأَمَّا (الْمَائَةِ) و (الْأَلْفِ) فَيُشَنِّيانِ؛ إِذْ لَيْسَ ثَمَّ عَدْدٌ يُغْنِي عَنْ تَشِينِهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَتَقُولُ : (الْمِائَانِ) و (الْأَلْفَانِ)، وَعَلَى هَذَا حُكْمُ الْجَمْعِ فِي

(١) ينظر : الصَّاحِي ١١٤ ، وَفَقِهُ الْلُّغَةِ لِلشَّعَالِي ٢٤٦ ، وَالزَّهْرَ ٣٧٢/١ وَمَا بَعْدَهَا.

(٢) ينظر : الْكِتَابُ ٣٩٣/٣ ، وَشَرْحُ الْجَزَوِيَّةِ ٣٠٠/١ وَمَا بَعْدَهَا ، وَابْنُ عَصْفُور١٣٧/١ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْمَقْرَبُ ٤٣/٢ ، وَالْأَرْشَافُ ٢٥٢/١ ، وَالْمُلْمَعُ ١٣٩/١ وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) التَّمَرُ الصَّيْحَانِيُّ هُوَ : ضَرَبٌ مِنْ غَمِّ الْمَدِينَةِ الْمُتُورَةِ ، وَهُوَ أَسْوَدُ صَلْبُ الْمُضَطَّعَةِ . يَنظُرُ : الْلُّسَانُ (صَيْحٌ) ٥٢٢/٢ ، وَالْمُخَرَّةُ ٤٨٥/٤ .

(٤) التَّمَرُ الْبَرْنَيُّ وَالْبَرْنَيُّ هُوَ : ضَرَبٌ مِنْ التَّمَرِ أَصْفَرُ مَدُورٌ مِنْ أَجْوَدِ التَّمَرِ ، قَالَ أَبُو حِنْفَةَ : أَصْلُهُ فَارَسِيٌّ إِنَّمَا هُوَ (بَارَنِيُّ) : فـ (الْبَارِ) : الْمَحْلُلُ ، و (نِيُّ) : تَعْظِيمٌ وَمِبالغَةٌ ، فَمَعْنَاهُ : حَمْلٌ مَبْارِكٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّحْلَةَ الْبَرْنَيَّةَ تَلْقَطُ أَبْدًا حَتَّى لَا يَقْسِي عَلَيْهَا شَيْءٌ لِعَظَمِ بُرْكَتِهَا . يَنظُرُ : الْمُحَصَّنُ ١٣٣/١١ ، وَالْلُّسَانُ (بَرَنٌ) ٤٩/١٣ .

(٥) أَسْمَاءُ الْعَدَدِ لَا تُشَنِّي وَلَا تُجْمِعُ ، خَلِافًا لِلْأَخْفَشِ ، غَيْرِ (الْمَائَةِ) و (الْأَلْفِ) ، وَاسْتَدَلَّ الْأَخْفَشُ عَلَى مَا أَجَازَهُ بِقُولِ الشَّاعِرِ :

لَهَا عَنْدَ عَالٍ فَوْقَ سَبْعِينِ دَائِمٍ ... ... ...

وَقُولُ الْفَرِزَدِقُ :

وَكَيْفَ أَخْفَفَ النَّاسَ وَاللهُ قَابِضٌ على النَّاسِ وَالسَّبْعِينِ في رَاحَةِ الْيَدِ

أَرَادَا بِالسَّبْعِينِ : سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَسَبْعَ أَرْضِينَ ، وَأَجِبَّ بِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ . يَنظُرُ : الْأَرْشَافُ ٢٥٣/١ ، وَالْمُلْمَعُ ١٤٤/١ .

### أسماء العَدَدِ .

وممّا لا يُشَنِّي : الألفاظُ النَّكَرَةُ المُوضُوعَةُ لِلاستغراقِ ، وهي الْتِي لا تأتي إلَّا بَعْدَ نَفِيِّ وَمَا جَرَى مَجْرَى النَّفِيِّ<sup>(١)</sup> كـ (أَحَدٌ) وـ (دِيَارٌ)<sup>(٢)</sup> وـ (أَرْمٌ)<sup>(٣)</sup> وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا<sup>(٤)</sup> ، وهي الفَاظُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، تَقُولُ : (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ) وـ (مَا فِي الْمَنْزِلِ دِيَارٌ) وـ (مَا فِي الرَّبِيعِ أَرْمٌ) ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى : أَحَدٌ .

والقاعدةُ في جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ ممّا لا يُشَنِّي : إلَّا يَكُونَ لِتَشْتِيهِ فَائِدَةٌ ، إِذَ الْمَفْرُدُ يَدْلُلُ عَلَى مَا تَدْلُلُ عَلَيْهِ التَّشْتِيهُ ، إِمَّا لِكَوْنِهِ عَامًا كـ (كُلُّ) وـ (أَحَدٌ) ، أَوْ لِكَوْنِهِ جُزْءًا كـ (بَعْضٌ) ، أَوْ لِكَوْنِهِ غَيْرِ مُعْنَى لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ جَعْلُهُ اثْنَيْنِ كَالجِنِّيِّ الْمُرَادُ بِهِ مُجَرَّدُ الْحَقِيقَةِ ، أَوْ كَوْنِهِ لَهُ لَفْظٌ يُعْنِي عَنْ تَشْتِيهِ كَمَا مَثَلَنَاهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ .

وَأَمَّا مَنْعُهُمْ مِنْ تَشْتِيهِ الْمَثَنَى وَالْجَمْعِ<sup>(٥)</sup> ؛ فَلَا نَهُوَ يُؤْدِي إِلَى أَنْ تَجْتَمِعَ فِيهِ عَلَامَتَا إِعْرَابٍ ، عَلَامَةُ الْإِعْرَابِ الَّتِي فِي الْأَصْلِ ، وَعَلَامَةُ الْإِعْرَابِ الَّتِي فِي التَّشْتِيهِ الطَّارِئَةِ .

وَاعْلَمُ أَنَّ التَّشْتِيهَ مُعْرِبةً عِنْدَ الْجَمْهُورِ ، وَذَهَبَ الزَّجاجُ<sup>(٦)</sup> إِلَى أَنَّهَا مُبْنِيَّةٌ

(١) لَمْ تُنَّ الأَسْمَاءُ المُخْتَصَّةُ بِالنَّفِيِّ ؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ لِلْعُومَ ، وَالتَّشِيهُ تَخْرُجُهَا عَمَّا وُضِعَتْ لَهُ مِنَ الْعُومَ . يَنْظُرْ : ابْنُ عَصْفُور١/١٣٨ ، وَالْمُبْعِدُ ١٤٥/١ .

(٢) (ما بِالْدَارِ دِيَارٌ) أي : ما بِهَا أَحَدٌ ، أَصْلُهُ : دِيَارٌ (فِيَال) مِنْ : دَارَ بَدُورُ ، فَادْعُمُ ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّفِيِّ . يَنْظُرْ : الْلُّسَانُ (دور٢/٢٩٨ ، وَخَزَانَة٣/٢٩٥) .

(٣) (ما بِالْدَارِ أَرْمٌ) أي : ما بِهَا أَحَدٌ ، وَهُوَ مَثَلٌ : حَدِيرٌ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّفِيِّ . يَنْظُرْ : الْلُّسَانُ (أَرْم٢/١٢ ، وَخَزَانَة٣/٢٩٧) .

(٤) ذَكَرَ الرَّضِيُّ تِسْعَ عَشَرَةَ كَلِمَاتٍ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالنَّفِيِّ غَيْرَ هَذِهِ الْثَّلَاثَةِ الَّتِي أُورِدَهَا الْمَصْنَفُ ، وَقَدْ شَرَحَ الْبَغْدَادِيُّ مَعْنَى جَمِيعِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي خَرَاتِهِ . يَنْظُرْ : شَرَحُ الْكَافِيٍّ ٢/٤٧ ، وَخَزَانَةُ الْأَدْبِ ٣/٢٩٥ - ٢٩٩ . وَيَنْظُرْ كَذَلِكَ : التَّسْهِيلُ ١١٩ ، وَشَرَحُ التَّسْهِيلِ ٢/٤٠٥ .

(٥) لَا يَجُوزُ تَشِيهُ الْمَشِى وَالْجَمْعِ السَّالِمِ وَالْمَكْسُرِ الْمَتَاهِى وَالْمَغْرِبِيِّ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَالْمَسْمَى الْجَمْعِ وَالْمَسْمَى الْجَمْعِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ أَوْ نَادِرِ الْكَلَامِ . يَنْظُرْ : الْكِتَابُ ٣/٣٩٣ ، وَشَرَحُ الْجَزَوِيَّةِ ١/٣٠٠ ، وَابْنُ عَصْفُور١/١٣٨ ، وَالْأَرْشَافُ ١/٢٥٢ .

(٦) هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِّيِّ بْنُ سَهْلٍ ، أَبُو اسْحَاقِ الزَّجاجِ ، عَالِمٌ بِالنَّحْوِ وَالْلُّغَةِ ، كَانَ يَخْرُطُ الزَّجاجَ ثُمَّ مَالَ إِلَى النَّحْوِ ، وَهُوَ تَلَمِيذُ الْمَرْدَ ، وَتَوَفَّى سَنَةً (٣١١ هـ) ، وَمِنْ آثارِهِ : "الاشْتِقَاقُ" وَ "خَلْقُ الْإِنْسَانِ" وَ "فَعْلَتْ وَأَفْعَلَتْ" . تَنْظُرُ تَرْجِمَتِهِ فِي : الْفَهْرَسِ ٩٠ ، وَتَارِيخِ بَغْدَاد٦/٨٩ ، وَنَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ ١٨٣ ، وَإِنْبَاهِ الرَّوَاةِ ١٩٤/١ ، وَمَعْجمِ الْأَدْبَاءِ ١/١٣٠ ، وَالْوَاقِيِّ بِالْوَفِيَّاتِ ٥/٣٤٧ .

لتضمنها واو العطف<sup>(١)</sup> ، ولا التفات لهاً القول ولا اعتبار به . وقد اختلفوا في كيفية إعرابها ، فالمشهور الدائر على ألسنة المعربين أنها معربة بالألف رفعاً ، وبالباء نصباً وجراً<sup>(٢)</sup> ، حملوا نصبيها على جرها ولم يحملوه على رفعها ؛ لأن الفضلة لا تتحمل إلا على الفضلة ، وكان الداعي لحمل النصب على الجر أن الألف التي كان النصب يستحقها / جعلوها للرفع ، إذ لو رفعوها بالواو التي تناسب الضمة ، لاتتبس بجمع المذكر السالم ، فإن قيل : فلم لم يعطوا الواو للثنية ، ويجعلوا الألف في رفع المذكر السالم ؟ فالجواب : أن الواو ثقيلة ، والثنية تجري في المذكر والمؤنث والعاقل وغير العاقل ، فشققت لكثرة مدلولاتها ، فلم يريدوا أن يزيدوها ثقلاً بالواو مع<sup>(٣)</sup> احتياجها للخففة إذ هي كثيرة الدور على الألسنة<sup>(٤)</sup> .

وذهب جماعة إلى إعرابها بالحركات المقدرة في الألف والباء ، ونسبوا هذا القول إلى سيبويه<sup>(٥)</sup> ، وقيل هي معربة بالحركات المقدرة في الحرف الذي قبل الألف والباء كالدال من (الزيدين)<sup>(٦)</sup> ، ولهم في إعرابها أقوال غير

(١) الجمهور على أن الثنية والجمع معربان ، وخالفهم الرجاج فذهب إلى أنهما مبنيان . ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٥ ، والإنصاف ٣٣/١ وما بعدها ، وابن القواص ١/٢٧١ ، وشرح الكافية ٢/١٧٣ وما بعدها ، والارتفاع ١/٢٦٤ ، وشرح التصريح ١/٦٦ واطمئن ١/٤١ .

(٢) أي أن الشيء معرب بالحروف ، وإلى ذلك ذهب قطرب والفراء والريادي والرجاج والراجحي وابن مالك وطائفة من المتأخرین . ينظر : الإيضاح في علل النحو ١٣٠ وما بعدها ، وسر الصناعة ٦٩٥/٢ وما بعدها ، والإنصاف ٣٣/١ ، وأسرار العربية ٥٢/١ وما بعدها ، وشرح المفصل ٤/١٤٠ ، وشرح التسهيل ١/٧٥ ، وشرح الكافية ١/٣٠ ، والارتفاع ١/٢٦٤ ، وابن عقيل ١/٥٨ ، واطمئن ١/٤١ .

(٣) في الأصل : " ومع " (الواو) زائدة فحذفها .

(٤) ينظر : الكتاب ١/١٧١ ، والإيضاح في علل النحو ١٢٤ وما بعدها ، وأسرار العربية ٤٨ وما بعدها ، وشرح المفصل ٤/١٣٨ ، وابن القواص ١/٢٧٣ ، وشرح الكافية ١/٢٩ .

(٥) أصحاب هذا الرأي يذهبون إلى أن الألف والباء في المشى هي حروف الإعراب مثل حرف الدال في (زيد) ، والحركات مقدرة عليها ، وإلى هذا ذهب الخليل وسيبويه وابن كيسان وابن السراج والأعلم والسهيلي وأبى حيان . ينظر : الكتاب ١/١٧١ ، والإنصاف ٣٨٥/٣ ، والإيضاح في علل النحو ١٣٠ وما بعدها ، وسر الصناعة ٦٩٥/٢ وما بعدها ، وأسرار العربية ٥١ وما بعدها ، والإنصاف ٣٣/١ ، ونتائج الفكر ١٠٧ ، وشرح المفصل ٤/١٣٩ ، وشرح التسهيل ١/٧٤ ، وشرح الكافية ١/٣٠ ، والارتفاع ١/٢٦٤ ، وابن عقيل ١/٥٨ ، واطمئن ١/٤١ ، وشرح الأشموني ١/٨٨ .

(٦) هذا رأي الأخشن والميرد والمازني ، فقد قالوا إن الحروف دلائل الإعراب ، والحركات مقدرة على ما قبل هذه الحروف . ينظر : المقتضب ٢/١٥٢ و ١٥٣ ، والإيضاح في علل النحو ١٣٠ ، وسر الصناعة ٦٩٥/٢ وما بعدها ، وأسرار العربية ٥١ وما بعدها ، والإنصاف ٣٣/١ ، وشرح المفصل ٤/١٣٩ ، وشرح التسهيل ١/٧٥ ، وابن القواص ١/٢٧٦ ، وشرح الكافية ١/٣٠ ، والارتفاع ١/٢٦٤ ، واطمئن ١/٤١ .

هذا<sup>(١)</sup> لا يسعها هذا المختصر ، إذ هي كثيرة كالشيء الذي لا يمر على الخواطير ، وقد جاء إعرابها إعراب المقصور ، قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا      قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتِهَا [ ٢٥ ]

فقوله : " غاياتها " مفعول بـ " بلغاً " ، والفتحة مقدرة في الألف ، وأهل هذه<sup>(٣)</sup> اللغة يجعلون الألف في الثنائي في كل حال<sup>(٤)</sup> .

وأما نون الثنائية ، فقيل : هي عوض من الحركة والتنوين<sup>(٥)</sup> ، فلها جهتان فبكونها عوضاً من التنوين تسقط في الإضافة ، وقيل : هي عوض من التنوين فقط<sup>(٦)</sup> ، وقيل : من الحركة فقط<sup>(٧)</sup> ، وقيل : عند الإضافة عوض من التنوين ، ومع الألف واللام

(١) يرجع لهذه الأقوال في : سر الصناعة ٦٩٥/١ وما بعدها ، والإنصاف ٣٣/١ وما بعدها ، وأسرار العربية ٥٢ ، والمقرب ٤٨/١ ، وشرح التسهيل ٧٤/١ ، وابن القواس ٢٧٦/١ ، وشرح الكافية ٣٠/١ ، والارتفاع ٢٥٦/١ و ٢٦٤ ، والمجمع ١٦٢ و ١٦١/١ .

(٢) ورد هذا الشاهد صفحة ١٢٨ .

(٣) في الأصل : " هذا " ، والصواب ما أثبته .

(٤) لروم المثنى الألف في الرفع والنصب والجر لغة معروفة عُرِيت لكتانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهيجان وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزيد وختعم وهمدان وفرارة وعدرة ، وخرج عليها قوله تعالى : ﴿إِنْ هَذَا لِسَاحِرٍ﴾ - سورة طه ، آية (٦٣) - في قراءة نافع وابن عامر وحزمة والكسائي وهي بشديد النسون في (إن) ، وبالألف في (هذا) ، وكذلك قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : " لا وتران في ليلة " ، وأنكر المبرد ذلك وهو محجوج بنقل الأئمة . ينظر : معاني القراء ١٨٤/٢ ، ومعاني الأخفش ٤٠٨/٢ ، والنواذر ٥٨ و ١٦٤ ، وسنن الترمذى ( أبواب الوتر ) ٢٩٣/١ ، وسنن النسائي ( باب نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الوترتين في ليلة ) ٢٣٠/٣ ، والسورة ٤١٩ ، وسر الصناعة ٤٠٤/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٩٩/٢ ، والإنصاف ٣٦/١ ، وأسرار العربية ٤٦ ، وابن عصفور ١٥١/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٨/١ ، وشرح التسهيل ٦٢/١ و ٦٣ ، وشرح الكافية ١٧٢/٢ ، والارتفاع ٢٥٧/١ ، وشرح الشدور ٤٧ ، وابن عقيل ٥٨/١ ، والعيين ١٣٨/١ و ١٨٦ ، والمجمع ١٢٣/١ ، والخزانة ٣٣٦/٣ .

(٥) هذا رأي سيبويه والمبرد ، وعليه ابن ولاد وأبو علي وابن طاهر والجزولي . ينظر : الكتاب ١٨/١ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، وسر الصناعة ٤٤٩/٢ وما بعدها ، وأسرار العربية ٥٤ ، ونتائج الفكر ١٠٨ ، وشرح المفصل ١٤٠/٤ و ١٤٦ ، وشرح التسهيل ٧٥/١ ، وابن القواس ٢٧٤/١ ، وشرح الكافية ٣١/١ ، والارتفاع ٢٦٤/١ ، والمجمع ١٦٣/١ و ١٦٤ .

(٦) ذهب إلى هذا ابن كيسان . ينظر : سر الصناعة ٤٤٩/٢ وما بعدها ، وشرح التسهيل ٧٥/١ ، والارتفاع ٢٦٤/١ ، والمجمع ١٦٣ و ١٦٤ ، وابن كيسان النحوي ٢٧٢ .

(٧) قيل إن هذا هو رأي الرجاج . ينظر : شرح التسهيل ٧٥/١ ، والارتفاع ٢٦٤/١ ، والمجمع ١٦٣ و ١٦٤ .

عِوضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ<sup>(١)</sup> ، وَفِيهَا أَقُولُّ غَيْرُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> .

وَكُسِرَتْ هَذِهِ النُّونُ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَقِيلَ فَرْقاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ نُونِ  
الجَمْعِ ، وَقَدْ نَدَرَ فَتْحُهَا<sup>(٣)</sup> ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

## ٢٩ - أَعْشَقُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبَيَانًا

(١) هذا رأي سيبويه كما ذكره الرّاضي حيث قال في شرح الكافية ٣١/١ : "ذهب سيبويه إلى أنها بدل من الحركة والتثنين .... ثم أنه رجح حاسب الحركة مع اللام، أي : جعلها عوضاً منها بعدما كانت عوضاً منها، ثبتت معها ثبات الحركة، ورجح حاسب التثنين مع الإضافة فحُذف منها حذف التثنين" ، وهذا لا يتعارض مع الرأي الأول الذي نسبه النحاة إلى سيبويه والذي قال به في كتابه ١٨/١ : "وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما مُنِع من الحركة والتثنين" إنما هو توضيح له وتفصيل . ينظر كذلك شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١ .

(٢) من هذه الأقوال : قول الفراء بأنها فارقة بين رفع المثنى ونصب الواحد حال الوقف ، ثم حُمل سائر التثنية والجمع على ذلك ، وقول ثعلب بأنها بدل من تثنين في المثنى بناءً على أن المثنى كان في الأصل مفرداً مكرراً ، وقول ابن حني بأنها عوض من الحركة والتثنين فيما وُجِدَا في مفرده ، ومن الحركة فقط فيما لا تثنين في مفرده ، ومن التثنين فقط فيما لا حركة في مفرده ، وغير عوض فيما خلا منهما ، وقول ابن مالك بأنها لرفع توهّم الإضافة في نحو : (رأيت بنين كرماء) والإفراد في نحو : (هذا) ، وقول أبي حيان بأنها التثنين نفسه حُرُك للخلص من التقاء الساكين . ينظر : سر الصناعة ٤٤٩/٢ وما بعدها ، وأسرار العربية ٥٤ ، وشرح المفصل ٤/١٤٦ ، وشرح التسهيل ٧٥/١ ، وشرح الكافية ٣١/١ ، والارتفاع ٢٦٤/١ ، والجمل ٢٦٥ ، والمجمع ١٦٣ و ١٦٤ .

(٣) أجاز الكسائي والفراء فتح نون المثنى مع الياء ؛ لأنها لغة ، قال الكسائي : هي لغة لبني أسد ، وقيل إن الفتح لا يجوز مع الألف ، وأجاز ذلك بعضهم وقال إن هذه اللغة التي حكها الكسائي والفراء لا تختص بالياء بل تكون مع الألف أيضاً ، حكى ذلك الشيباني وغيره ، وحُكِي عن العرب الضَّمَّ في نون المثنى وقال ابن حني إنه من الشذوذ بحيث لا يقال عليه . ينظر : معاني الفراء ٤٢٣/٢ ، وسر الصناعة ٤٨٨/٢ و ٤٨٩ ، وأسرار العربية ٥٥ و ٥٦ ، وشرح المفصل ١٤١/٤ ، والقرب ٤٧/٢ ، وابن عصفور ١٥٠/١ ، وشرح الكافية ١٧٢/٢ ، والارتفاع ٢٥٦/١ ، وأوضاع المسالك ٦٣/١ ، وابن عقيل ٦٩/١ و ٧١ ، وشرح التصريح ١٦٤/١ ، والمجمع ٧٨/١ ، وشرح الأشموني ٩٠/١ .

(٤) اختلف في نسبة هذين البيتين من الرجز فقيل : مما لرؤبة بن العجاج ، وقيل : مما لرجل من ضبة ، قال العيني : "قيل : إن قائله لا يُعرف ، وهو غير صحيح ، وقيل : قائله هو رؤبة بن العجاج وهو أيضاً غير صحيح ، وال الصحيح ما قاله أبو زيد : أنشدني المفضل لرجل من ضبة" . ويرى بكلمة "أعرف" مكان "أعشق" ، كما يرى : "أعرف منها الأنف" . و (ظبيانا) - بفتح الطاء وسكون الباء - : اسم رجل وليس تشية ظبي . وقد ورد الشاهد في : ملحق ديوان رؤبة ١٨٧ ، والسوادر ١٥ ، وسر الصناعة ٤٨٩/٢ و ٧٠٥ ، وشرح المفصل ٤/١٤٣ ، وابن عصفور ١٥٠/١ ، وابن القوايس ٢٧٤/١ ، وشرح الكافية ١٧٢/٢ ، وأوضاع المسالك ٦٤/١ ، وابن عقيل ٦٤/١ و ٧١ ، والعيني ١٨٤/١ ، وشرح التصريح ٧٨/١ ، والمجمع ١٦٥/١ ، والارتفاع ٦٠ ، والخزانة ٣٣٦/٣ . وقد طعن ابن عصفور في هذا البيت وقال إن قائله لا يُعرف ، كما ذكر ابن هشام وابن عقيل أنه قد قيل فيه إنه مصنوع ، وشبهه هذا القول أن الراجز قد جاء بالمعنى بالألف في حالة النصب في قوله : "العينانا" و "ظبيانا" ثم جاء به بالياء في قوله : "منخرين" فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد ، وقد رد الأستاذ محمد محى الدين عبد الحميد على هذه الشبهة بأن أبا زيد هو الذي روى هذه الآيات ونسبها لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت ، ثم إن روایته للبيت بالألف في "منخرين" فتسقط الشبهة . ينظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٧٢/١ .

فَفَتَحَ النُّونَ مِنْ (عَيَّانَا) وَ (ظَبَيَّانَا) ، وَأَعْرَبَ إِعْرَابَ الْمَقْصُورِ فِيهِمَا ، وَجَاءَ بـ (الْمُنْخَرِينَ) عَلَى الْأَصْلِ مِنَ الْإِعْرَابِ بِالْيَاءِ وَكَسْرِ النُّونِ ، قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ<sup>(١)</sup> : لَا يُعْرَفُ قَائِلٌ هَذَا الْبَيْتِ<sup>(٢)</sup> ، أَرَادَ بِذَلِكَ الطَّعْنَ / فِيهِ .

٤٣

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي حُكْمِ الْاسْمِ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُشْنِيَهُ ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ فِيهِ تاءُ التَّأْنِيَثِ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ تاءُ التَّأْنِيَثِ الْحَقِّتَ فِيهِ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ ، فَتَقُولُ : (أَمْرَاتِانِ) فَلَا تَحْذِفُ تاءَ التَّأْنِيَثِ ، وَقَدْ شَذَّ حَذْفُهَا<sup>(٣)</sup> ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

### ٣٠ - كَانَ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلَّلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَّا حَنْظَلٍ

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد الأشيلي ، أبو الحسن المعروف بابن عصفور ، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره ، توفي سنة ٦٦٩ هـ ، ومن آثاره : "المقرب" و "الممعن" و "شرح جمل الزجاجي" ، و "شرح الحماسة" وغيرها . تنظر ترجمته في : إشارة التعين ، وفوات الوفيات ٣٥٧ ، وبغية الوعاة ١٠٩/٣ ، وروضات الجنات ٥/٢٨٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٠ ، والمقرب ٢/٤٧ .

(٣) لم تُحذف تاءُ التَّأْنِيَثِ عند الشِّيَّةِ إِلَّا فِي مُوضِعَيْنِ شَذِّيْنَ عَنِ الْقِيَاسِ وَهُمَا : (خُصْيَيْهِ) وَ (أَلْيَيْهِ) ، فَقَدْ قَالُوا فِي تَشْتِيمِهِمَا (خُصْيَيْنِ) وَ (أَلْيَيْنِ) ، وَهُذَا شَاذٌ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولُوا : (خُصْيَيْنِ) وَ (أَلْيَيْنِ) ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ حُذِفَتْ تاءُ التَّأْنِيَثِ شَذْوَذًا فِي صُرُورَةِ النَّشْعَرِ ، وَقَيْلٌ : إِنَّ شَنِيَّةَ (خُصْيَيْهِ) وَ (أَلْيَيْهِ) عَلَى (خُصْيَيْنِ) وَ (أَلْيَيْنِ) لَيْسَ شَاذًا ، وَإِنَّمَا هُمَا لِفَظَانِ مُؤْتَنَانِ فِي الْمَفْرَدِ ، فَإِذَا شَوَّهُمَا ذَكَرُوهُ وَأَنْثَوْهُ ، وَقَيْلٌ : إِنَّ (خُصْيَيْنِ) وَ (أَلْيَيْنِ) لِفَظَانِ وَضُعْفًا عَلَى التَّشِيَّةِ ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مُفَرَّدَاهُمَا وَهُمَا : (خُصْيَيْهِ) وَ (أَلْيَيْهِ) فِي التَّقْدِيرِ وَلَيْسَا (خُصْيَيْهِ) وَ (أَلْيَيْهِ) ، أَمَّا مَثَّيَّ (خُصْيَيْهِ) وَ (أَلْيَيْهِ) فَهُوَ (خُصْيَيْتَانِ) وَ (أَلْيَيْتَانِ) ، وَقَيْلٌ بَلْ (خُصْيَيْهِ) وَ (أَلْيَيْهِ) مُسْتَعْمَلَانِ فِي الْمَفْرَدِ ، وَهُمَا لِغَةٌ فِي (خُصْيَيْهِ) وَ (أَلْيَيْهِ) ، وَقَالَ الْمَرْدَ إِنَّ (خُصْيَيْتَانِ) مَثَّيَّ (خُصْيَيْهِ) ، وَ (خُصْيَيْنِ) مَثَّيَّ (أَلْيَيْهِ) ، وَ (أَلْيَيْنِ) مَثَّيَّ (أَلْيَيْهِ) ، وَقَالَ أَبُو عُمَرُ الشِّيَّانِيُّ : (الْخُصْيَيْتَانِ) : الْيَيْضَانُ ، وَ (الْخُصْيَيْانِ) : الْجَلْدَتَانُ اللَّتَانِ فِيهِمَا الْيَيْضَانُ . يَنْظَرُ : إِصْلَاحُ الْمَنْطَقَ ١١٦ ، وَالتَّكْمِيلَةُ لِأَبِي عَلَى ٣٤٩/٢ ، وَالْمَقْتَضَى ٤١/٣ ، وَالْأَمْلَى الشَّجَرِيَّةُ ٢٠/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلَ ٤/٤٣ ، وَشَرْحُ الْجَزَوِيَّةِ ٥٤٥/٢ ، وَابْنُ عَصْفُور١/١٤٠ ، وَالْمَقْرَب٢/٤٥ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيل١/٩١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢/١٧٦ ، وَاللَّسَانُ (خُصَا) ١٤/٢٢٩ وَ ٢٣٠ ، وَالْأَرْتَشَاف١/٥٧ ، وَالْهَمْع١/١٤٦ ، وَالْخَزَانَة٢/٣٥٩ وَ ٣٦٧ .

(٤) اخْتَلَفَ الرَّوَاةُ فِي نَسْبَةِ هَذِيْنِ الْبَيْتَيْنِ ، فَنُسْبَاً : لِخَطَامِ الْمَحَاشِيِّ وَجَنْدُلَ بْنِ الْمَشْنَى وَلِسَلْمَى الْهَذَلِيَّةِ وَلِشَمَاءِ الْهَذَلِيَّةِ ، وَهُمَا بِهَذِهِ النَّسْبَةِ فِي الْمَصَادِرِ التَّالِيَةِ : الْكِتَاب٢/٥٦٩ وَ ٦٢٤ ، وَفَصِيحُ ثَلْبٍ ٨٥ ، وَالْتَّكْمِيلَةُ لِأَبِي عَلَى ٣٤٩/٢ ، وَشَرْحُ آيَاتِ سَيِّدِيِّهِ لِلصَّرَافِيِّ ٣٦١/٢ ، وَالْمَنْصَفِ ١٣١/٢ ، وَشَرْحُ الْمَرْزُوقِيِّ ١٨٤٧ ، وَالْمَحْصُص١٣/١٩٦ وَ ٩٨/١٦ وَ ٨٩/١٧ وَ ١٠٠ ، وَتَهْذِيبِ إِصْلَاحِ الْمَنْطَقِ ٤٣١/١ ، وَالْمَفْصِلِ ١٨٦ ، وَالْأَمْلَى الشَّجَرِيَّةِ ٢٠/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٤/١٤٤ وَ ٤٥/٢ ، وَابْنُ عَصْفُور١/١٤٠ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ١٧٦/٢ ، وَاللَّسَانُ (خُصَا) ٤٥٨ وَ ٤٨٥/٤ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٢٧٠/٢ ، وَالْهَمْع٤/٧٤ ، وَالْخَزَانَة٣/٣١٤ وَ ٣٦٠ وَ ٣٦٧ . وَفِي إِصْلَاحِ الْمَنْطَقِ ١١٦ : يُقَالُ : خُصْيَيْهِ وَ خُصْيَيْنِ ، قَالَ أَبُو عَيْدَةَ : يُقَالُ خُصْيَيْهِ ، وَلَمْ أَسْمَهَا بِكَسْرِ الْخَاءِ . وَظَرْفُ الْعَجُوزِ : هُوَ الْجَرَابُ الَّذِي تَجْعَلُ فِيهِ خَبِرَهَا .

فإن لم يكن في الاسم تاءً تأنيث ، فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو معتلاً ، فإن كان صحيحاً لحقته العلامة والنون من غير تغير كـ (الزيدين) ، وإن كان معتلاً ، فإن كان مقصوراً ثلاثة ردت الألف إلى أصلها<sup>(١)</sup> ، فتقول في (الفتي) : (فتیان) بالياء ، وفي (العصا) : (عصوان) بالواو<sup>(٢)</sup> ، وإن كان أزيد من ثلاثة قلبت الألف ياءً على كل حال<sup>(٣)</sup> ، فتقول : (اعلیان) في الرفع ، و (اعلیین) في النصب والجر ، وشد قولهم : (مذروان)<sup>(٤)</sup> ، فإنه أزيد من ثلاثة وقد جاء بالواو ، ولم يثبت له مفرد ، فهو موضوع على التشنية بالواو منبهة على الأصل<sup>(٥)</sup> . وإن كان منقوصاً كـ (عم) و (قاض) فثبتت الياء في التشنية مفتوحة ، وتتحقق<sup>(٦)</sup> العلامة بعدها : فتقول : (عمیان) و (قاضیان) ، وما آخره واو أو ياء قبلهما ساكن كـ (دلو) و (ظی) و (عدو) و (کرسی) وما أشبه ذلك فكالصحيح .

(١) وإن كانت الألف ثلاثة مجهلة الأصل ردت إلى الياء فيما سُمعت فيه الإملاء ، فتقول في تشنية : (بلي) إذا سميت بها : (بیان) ، وإن لم تُتم قلبت واوا فتقول في تشنية : (على) إذا سميت بها : (علوان) . ينظر : الكتاب ٣٨٨/٣ ، وشرح المخولة ٥٥٢/٢ ، والمقرب ٤٥/٢ ، وشرح التسهيل ٩٧/١ ، وشرح الكافية ١٧٤/٢ ، وأوضاع المسالك ٢٩٩/٤ ، وابن عقيل ٤٤٣/٢ .

(٢) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكسائي إلى أن المقصور الثلاثي إذا كان مضموم الفاء أو مكسورها يشترى بالياء سواء كان من ذات الياء أو من ذات الواو نحو : (علا) و (غنى) قياساً على ما نذر كقول بعض العرب : (رضي) و (رضیان) . ينظر : التكلمة لأبي علي الفارسي ٢٢٢/٢ ، والمفصل ١٨٤ ، وشرح المفصل ١٤٨/٤ ، وشرح التسهيل ٩٢/١ ، وابن القواس ٢٧٧/١ ، وشرح الكافية ١٧٤/٢ ، والارتفاع ٢٦٠/١ ، والمعنى ١٤٨/١ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فيرون أن الاسم المقصور إذا كانت ألفه خامسة فتصادعاً تُحذف في التشنية نحو : (زعرى) و (قعرى) . ينظر : الإنصال ٧٥٤/٢ ، وشرح المفصل ١٤٩/٤ ، وابن عصفور ١٤٢/١ ، وشرح التسهيل ٩٥/١ ، وشرح الكافية ١٧٤/٢ ، والارتفاع ٢٦٠/١ .

(٤) المذروان : بما طرفا الآلية ، والقوس ، وجاني الرأس ، وقيل : بما طرفا كل شيء . ينظر : الصاحاج (ذرا) ٢٣٤٦/٦ ، واللسان (ذرا) ٢٨٥/١٤ ، والارتفاع ٢٦٠/١ ، والمعنى ١٣٥/١ ، وشرح الأشموني ٤/١١١ .

(٥) التشنية على ضربين : أحدهما : أن يلحق الاسم فيها حرف التشنية ، ويكون في تقدير الانفعال ، والآخر : أن يصاغ الاسم على التشنية ، فلا يقدر فيه انفعال الواحد ، ومن ذلك : (مذروان) وقول العرب : "عقلته بشاین" ، فهما مبنيان على التشنية ، ولا يفردان . ووجه شلود (مذروان) أنه لو أفرد لوجب أن يقال في تشنية : (مذریان) ؛ لأنه كان سيقدر مفرده قبل التشنية بـ : (مذری) مثل : (معزى) ، ولكن لما لم يستعمل مفرده قيل : (مذروان) بالواو . وحكي أبو عبيد عن أبي عمرو : (مذری) مفرداً ، وحكي عن أبي عبيدة : (مذری) و (مذریان) على القياس . ينظر : الكتاب ٣٩٢/٣ ، والمقتضب ١٦١/٢ ، والتكلمة لأبي علي الفارسي ٢٢٢/٢ ، وسر الصناعة ٧٠٩/٢ ، والنصف ١٣٢/٢ ، والصاحبي ٤٢٧ ، والمفصل ١٨٥ ، وشرح المفصل ٤/٤ ، وابن عصفور ١٤١/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٨٤/٤ ، وشرح الكافية ٢٩/١ و ١٧٤/٢ ، واللسان (ذرا) ٢٨٥/١٤ ، والارتفاع ٢٦٠/١ ، وشرح الأشموني ١١١/٤ و ١١٤ .

(٦) في الأصل : "وتحلق" تحريف .

وَمَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ آخْرِهِ فَلَا تَرْدُهُ فِي التَّشْيَةِ ، فَتَقُولُ : (عِدَّتَانِ) وَ (هَبَّتَانِ) ، الْأَصْلُ : (وَعْدَةٌ) وَ (وَهْبَةٌ) ، فَإِنْ كَانَ الْحَذْفُ مِنْ آخْرِهِ ، فَإِنْ عُوْضَ مِنْهُ كَ (ابْنٍ) ، فَإِنَّ الْأَلْفَ عَوْضٌ مِنَ الْوَاءِ فِي آخْرِهِ ، فَلَا تَرْدُهُ فِي التَّشْيَةِ فَتَقُولُ : (ابْنَانِ) ، وَإِنْ لَمْ يَعْوَضْ مِنْهُ ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يُحْذَفَ قِيَاسًاً أَوْ غَيْرَ قِيَاسٍ ، فَإِنْ حُذِفَ قِيَاسًاً كِيَاءَ الْمَنْقُوشِ مَعَ التَّتْوِينِ - فَإِنَّهَا تُحْذَفُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ قِيَاسًاً - فَهُوَ يُرْدَ ، وَإِنْ حُذِفَ بِغَيْرِ قِيَاسٍ فَلَا يَخْلُو أَنْ يُرْدَ فِي الإِضَافَةِ أَوْ لَا ، فَإِنْ رُدَ فِي الإِضَافَةِ رُدَ فِي التَّشْيَةِ كَ (أَخِّ) وَ (أَبِ) وَ (حَمَّ) وَ (هَنِّ) ، فَتَقُولُ : (أَخْوَانِ) وَ (أَبْوَانِ) وَ (حَمْوَانِ) وَ (هَنْوَانِ) ، وَأَمَّا : (فُوكَ) وَ (ذُو مَالِ) ، / فَلَا يُرْدَ الْمَحْذُوفُ مِنْهُمَا فِي التَّشْيَةِ كَمَا لَمْ يُرْدَ فِي الإِضَافَةِ ، تَقُولُ : (فَمَانِ) <sup>(١)</sup> وَ (ذَوَانِ) ، وَقَدْ نَدَرَ عَدْمُ الرُّدِّ فِي (أَبِ) وَإِخْوَتِهِ <sup>(٢)</sup> ، قَالَ الفَرِزَدقُ :

### ٣١- لَا يَنَالُ الْكَأسَ إِلَّا أَنْ يُفَدَّى بِالْأَبِيْنِ <sup>(٣)</sup>

يُرْدُ : بِالْأَبَوَيْنِ ، فَلَمْ يُرْدَ الْوَاءِ .

فَإِنْ لَمْ يُرْدَ الْمَحْذُوفُ فِي الإِضَافَةِ كِيَاءً (يَدِ) وَ (دَمِ) لَمْ تَرْدُهُ فِي التَّشْيَةِ ،

(١) يُقال في تشيية (فم) : (فَمَانِ) فَلَا تَرْدَ اللَّامُ فِي التَّشْيَةِ كَمَا لَمْ تَرْدَ فِي الإِضَافَةِ ، وَإِنَّمَا يَعْوَضُ مِنَ الْوَاءِ مِمَّا يَعْوَضُ مِنْهَا فِي الْإِفَرَادِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جُمِعَ بَيْنَ الْمَيْمَ وَالْوَاءِ فَقَالُوا : (فَمَوَانِ) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الفَرِزَدقِ :

هُمَا نَفَثَا فِي فِي مِنْ فَمَوِيْهِمَا      عَلَى النَّابِعِ الْعَوَيِّ أَشَدَّ رِجَامِ

فَقِيلَ : إِنَّ هَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مَا اعْتَقَبَ فِيهِ عَلَى الْلَّامِ الْوَاءُ وَالْهَاءُ فَلِيْسَ بِضَرُورَةٍ ، وَقِيلَ : إِنَّ قَوْلَهُمْ (فَمَوَانِ) وَ (فَمَانِ) لَيْسَ بِشَازٍ وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى لِغَةِ الْقُصْرِ فِيهَا . يَنْظَرُ : الْكِتَابُ ٣٦٥/٣ ، وَالْمَقْتَضَبُ ٣٥٤/١ ، وَبِجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٢٥١ ، وَالْمَسَائِلِ الْخَلِيلِيَّاتِ ٣٤٦ ، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٤١٧/١ وَ ٤٨٥/٢ ، وَالْإِنْصَافُ ١٥٨/٣ ، وَشِرْحُ الْجَزُولِيَّةِ ٥٤٧/٢ ، وَالْإِرْشَافُ ٢٦٠/١ ، وَالْمَلْمَعُ ١٥٠/١ ، وَشِرْحُ الْأَشْوَنِيِّ ١١٩/٤ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٦٩/٢ ، وَشِرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ١١٥ .

(٢) وَقِيلَ إِنَّ عَدْمَ رَدِ الْمَحْذُوفِ إِلَى (أَبِ) وَإِخْوَتِهِ عِنْدَ التَّشْيَةِ هُوَ عَلَى لِغَةِ التَّرَامِ النَّفْصِ فِيهَا فِي الْإِفَرَادِ وَالْإِضَافَةِ ، فَمَنْ قَالَ : (أَبِكَ) وَ (أَحْكُمَ) وَ (حَمْكَ) وَ (هَنْكَ) ، قَالَ فِي التَّشْيَةِ : (أَبَانِ) وَ (أَخَانِ) وَ (حَمَانِ) وَ (هَنَانِ) رَفَعًا ، وَ (أَبِينِ) وَ (أَخَينِ) وَ (حَمَينِ) وَ (هَنَينِ) نَصْبًا وَجَرًا . يَنْظَرُ : بِجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٢٥٢ ، وَالصَّحَاجُ (أَبَا) ٢٢٦٠/٦ ، وَشِرْحُ الْمَفْصِلِ ١٥٣/٤ ، وَاللُّسَانُ (أَبِي) ٦/١٤ ، وَالْإِرْشَافُ ٢٥٩/١ ، وَشِرْحُ التَّصْرِيفِ ٦٥/١ ، وَالْمَلْمَعُ ١٤٩/١ .

(٣) وَرَدَ الشَّاهِدُ فِي الْلُّسَانِ (أَبِي) ١٤/٧ كَالآتِي :

لَا يَنْوُقُ الْيَوْمَ كَأسًا      أَوْ يُفَدَّى بِالْأَبِيْنِ

وَقَدْ نَسَبَهُ أَبُونَ مَنْظُورٍ إِلَى الْفَرِزَدقِ وَلَيْسَ فِي دِيْوانِهِ .

قالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿بِكُلِّ يَدٍ لَا مُبْسُطَانٌ﴾ <sup>(١)</sup> ، وَقَدْ نَدَرَ الرَّدُّ <sup>(٢)</sup> ، قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٣)</sup> :

٣٢ - يَدِيَانِ بِيَضَاوَانِ عِنْدَ مُنْجَمٍ  
قَدْ يَمْنَعُنَكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَ  
بِالضَّادِ الْمُعَجَّمِ ، وَ (الضَّهَدُ ) : الْقَهْرُ ، وَجَاءَ أَيْضًا فِي ( دَمٍ ) :

٣٣ - فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرِ ذُبْحَنَا  
جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ <sup>(٤)</sup>

فَرَدَ الْيَاءَ ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ لَامَ ( دَمٍ ) وَأَوْ <sup>(٥)</sup> ، وَلَا خَلَافٌ أَنَّ لَامَ ( يَدٍ ) يَاءٌ ، وَأَنَّ وَزْنَهُ ( فَعْلٌ ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ <sup>(٦)</sup> لِكِنَّهُ حُرَّكَتْ عَيْنَهُ عِنْدَ حَذْفِ لَامِهِ ، وَبَقَيَ عِنْدَ رَدِّ

(١) سورة المائدة ، من آية (٦٤) .

(٢) وَقِيلَ إِنَّ رَدَ الْمَذْدُوفَ عِنْدَ تَشْتِيهِ ( يَدٍ ) وَ ( دَمٍ ) وَخُوْهَمَا مَا لَا تُرَدْ لَامَهُ عِنْدَ الإِضَافَةِ لِيُسْ بَنَادِرُ وَلَا شَاذُ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى لِغَةِ الْقُصْرِ فِيهِمَا . فَيَقُولُونَ : ( بَدَا ) وَ ( دَمَا ) مَقْصُورَةُ كَـ ( رَحَى ) ، فَتَكُونُ تَشْتِيهِمَا عَلَى هَذِهِ الْلِغَةِ : ( يَدِيَانِ ) وَ ( دَمَيَانِ ) كَـ ( رَحِيَانِ ) . يَنْظَرُ : بِجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٢٥٠ وَ ٢٥١ ، وَ الصَّاحَاجُ ( دَمَا ) ٢٣٤٠/٦ وَ ( يَدَا ) ٢٥٤٠/٦ ، وَ شَرْحُ الْمَفْصِلِ ٤/١٥٢ ، وَ شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢/١٧٥ ، وَ الْلِسَانُ ( دَمِيَ ) ٢٦٩/١٤ ، وَ الْأَرْتَشَافُ ١/٢٦٩ ، وَ الْأَطْمَعُ ١/١٥٠ ، وَ الْخَزَانَةُ ٣/٣٤٧ .

(٣) لَمْ أَعْثُرْ عَلَى قَائِلِ هَذَا الْبَيْتِ ، وَقَدْ تَعْدَدَتْ رِوَايَاتُهُ ، وَ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ حَاءَتْ كَلْمَةُ ( مُحَلَّمٌ ) مَكَانٌ ( مُنَجَّمٌ ) إِلَّا فِي الصَّاحَاجِ فَقَدْ اسْتَبَدَلَتْ بِـ ( مُحَرَّقٌ ) ، وَقَدْ وَرَدَ الشَّطْرُ الْأَوَّلُ مِنَ الْبَيْتِ فِي : الْمَفْصِلِ ١٨٥ ، وَ شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢/١٧٥ ، وَ شَرْحُ الْأَشْنُونِيِّ ٤/١١٩ . وَجَاءَ الشَّاهِدُ كَمَا ذُكِرَتِ الْمَصْنَفُ - مَا عَادَتْ كَلْمَةُ " مُحَلَّمٌ " فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ - فِي : الْمَصْفِ ٦٤/١ وَ ١٤٨/٢ ، وَ شَرْحُ شَوَّاهِدِ الشَّافِيَةِ ١١٣ . وَحَاءَتْ رِوَايَةُ الشَّطْرِ الْثَّانِي : " أَنْ تُذَلَّ وَتُقْهَرَا " فِي بِجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٢٥٠ ، وَ الْأَمْالِيِّ الشَّجَرِيَّةِ ٢/٣٥٢ ، وَ " قَدْ يَنْعَانُكَ مِنْهُمَا أَنْ تَهْضُمَا " فِي الصَّاحَاجِ ( يَدَا ) ٦/٢٥٤٠ ، وَ " قَدْ يَنْعَانُكَ مِنْهُمَا أَنْ تَهْضُمَا " فِي الْلِسَانِ ( يَدِيَانِ ) ١٥/٤٢٠ . وَ ( مُحَلَّمٌ ) : يَقَالُ إِنَّهُ مِنْ مُلُوكِ الْيَمَنِ .

(٤) اخْتَلَفَ الرِّوَايَةُ فِي نَسْبَةِ هَذَا الشَّاهِدِ ، فَقِيلَ إِنَّهُ لِلْمَتَّقِبِ الْعَدِيِّ ، وَلِيُسْ فِي دِيْوَانِهِ ، وَقِيلَ : لِعَلِيِّ بْنِ بَدَأَ السَّلَمِيِّ ، وَقِيلَ : لِمَرْدَاسِ بْنِ عُمَرَ ، وَقِيلَ لِسَحِيمِ بْنِ وَثَيْلٍ . وَقَدْ أَرَادَ بِالْخَبْرِ الْيَقِينَ : مَا اشْتَهِرَ عِنْدَ الْعَرَبِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَمْتَرِجُ دَمَ التَّبَاغْضِينِ ، وَقَدْ وَرَدَ الشَّاهِدُ فِي : الْوَحْشِيَّاتِ ٨٥ ، وَ الْمَقْتَضِبِ ١/١٥٣ وَ ٢٦٦ ، وَ بِجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٢٥١ ، وَ التَّهْذِيبِ ( دَمِيَ ) ١٤٨/٢ ، وَ الْمَصْفِ ٢١٧/١٤ وَ ٢٣٤٠/٦ ، وَ الصَّاحَاجِ ( دَمَا ) ٩٢/٦ وَ ١٦٨/١٥ ، وَ الْمَفْصِلِ ١٨٦ ، وَ الْأَمْالِيِّ الشَّجَرِيَّةِ ٣٤٤/٢ وَ ٣٤٩/٣ ، وَ الْإِنْصَافِ ٣٥٧/١ وَ ١٥٢/٤ ، وَ شَرْحُ الْجَزَوِيَّةِ ٥٤٢/٢ وَ ٤٤/٢ ، وَ الْمَقْرَبِ ١٤٠/١ ، وَابْنِ عَصْفُورِ ١٤٠/١ وَ شَرْحُ الْكَافِيَةِ ١٢٩/١ وَ ١٧٥/٢ ، وَ الْلِسَانِ ( أَسْخَا ) ١٤/٢١ وَ ( دَمِيَ ) ١٤/٢٦٨ ، وَ الْعَيْنِي ١/١٩٢ ، وَ شَرْحُ الْأَشْنُونِيِّ ٤/١١٩ ، وَ الْخَزَانَةُ ١/٣٤٩ وَ ٣٤٩/٣ ، وَ شَرْحُ شَوَّاهِدِ الشَّافِيَةِ ١١٢ .

(٥) اخْتَلَفَ الْلَّغَوِيُّونَ فِي كَوْنِ لَامَ ( دَمٍ ) يَاءً أَوْ وَاءً ، فَقَالُ قَوْمٌ مِنْهُمْ الْجَوْهِرِيُّ إِنَّ ( الدَّمَ ) مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ بَدِيلٌ قَوْلُهُمْ : ( دَمَوَانِ ) ، وَقَالَ آخَرُوْنَ بَلْ هُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ بَدِيلٌ قَوْلُهُمْ فِي تَشْتِيهِ : ( دَمَيَانِ ) ؛ وَلَأَنَّهُ يُقَالُ : ( دَمِيَتْ يَدُهُ ) ، وَمِنْ هُؤُلَاءِ سَيِّبُوهُ وَالْمَبْرُدُ . يَرْجِعُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى : الْكِتَابِ ٣٥٨/٣ وَ ٤٥١ ، وَ الْمَقْتَضِبِ ٣٦٦/١ ، وَ التَّهْذِيبِ ( دَمِيَ ) ١٤/٢١٦ ، وَ الصَّاحَاجِ ( دَمَا ) ٦/٢٣٤٠ وَ ١٦٨/١٥ ، وَ الْمَحْصُصِ ١٤٨/١٥ ، وَ الْأَمْالِيِّ الشَّجَرِيَّةِ ٣٤/٢ وَ ٣٥٧/١ ، وَ الْإِنْصَافِ ٣٥٧/١ وَ ١٧٥/٢ ، وَ شَرْحُ الْكَافِيَةِ ١٧٥/٢ وَ الْلِسَانِ ( دَمِيَ ) ١٤/٢٦٨ ، وَ الْخَزَانَةُ ٣/٣٤٩ وَ ٣٥٢ .

(٦) يَنْظَرُ : بِجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٢٥٠ ، وَ الْمَسَائِلِ الْحَلِيَّاتِ ٧ ، وَ الْمَصْفِ ١٤٨/٢ وَ ٢٥٣٩/٦ ، وَ شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢/١٧٥ وَ الْخَزَانَةُ ٣/٣٥٠ .

لامِه بالتشيّة عَلَى ذَلِكَ ، والمشهورُ أَنَّ وْزَنَ (دَم) : (فَعْل) بِسُكُونِ الْعَيْنِ<sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكٌ كـ (نَبَأ) لِلْحَبَرِ وـ (أَجَاءَ) بِالْجَيْمِ : لِأَحَدِ جَبَلَى طَيْئٍ<sup>(٢)</sup> ، أَثَبَتَ الْهَمْزَةَ وَقُلْتَ : (نَبَان) وـ (أَجَانِ) ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ كـ (دَفَءٌ)<sup>(٣)</sup> جَمِيعُ مَا يُنْتَفِعُ بِهِ مِنَ الْإِبْلِ كَاللَّيْنَ وَالْوَبَرِ وَغَيْرِهِمَا ، فَلَكَ أَنْ تُثْبِتَ الْهَمْزَةَ فَتَقُولُ : (دَفَانِ) ، وَلَكَ أَنْ تَحْذِفَ الْهَمْزَةَ وَتَقُولَ حَرَكَتَهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا فَتَقُولُ : (دَفَانِ) بِفَتْحِ الْفَاءِ ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا وَاوًّا أَوْ يَاءً ، فَلَا يَحْلُو أَنْ تَكُونَا أَصْلِيَّتَيْنِ أَوْ زَائِدَتَيْنِ ، فَإِنْ كَانَتَا<sup>(٤)</sup> أَصْلِيَّتَيْنِ كـ (شَيْءٍ) وـ (ضَوْءٍ) أَلْحَقْتَ الْعَلَامَةَ فَقُلْتَ : (شَيْئَانِ) وـ (ضَوْءَانِ) مِنْ غَيْرِ تَغَيِّيرٍ ، وَإِنْ كَانَتَا<sup>(٥)</sup> زَائِدَتَيْنِ فَلَكَ أَنْ تُلْحِقَ الْعَلَامَةَ وَلَا تَغَيِّرَ ، فَتَقُولَ فِي مُثْلِ (نَبَيءِ)<sup>(٦)</sup> [وـ]<sup>(٧)</sup> (وُضُوءٌ) : (نَبَيَّانِ) وـ (وُضُوءَانِ) بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ ، وَلَكَ أَنْ تُبَدِّلَ الْهَمْزَةَ مَعَ الْيَاءِ يَاءً وَمَعَ الْوَاوِ وَاوًّا ، وَتُدْعِمَ إِحْدَاهُمَا<sup>(٨)</sup> فِي الْأُخْرَى : (نَبَيَّانِ) وـ (وُضُوءَانِ)

(١) هذا رأي سيبويه ، فهو يرى أنَّ أصل (دَمِ) : (دَمِيُّ) على (فَعْل) بِسُكُونِ الْعَيْنِ ؛ لأنَّه يُجمع على (دِمَاءِ) وـ (دُمِيُّ) مثلـ (ظَيْئِي) وـ (ظِيَاءِ) وـ (ظِيَيِّ) ، وأمَّا المبرد فيرى أنَّ أصلهـ (دَمِيُّ) على (فَعْل) بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ ؛ والدليل على ذلكـ تشييـة على (دَمِيَانِ) بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ ، وَقُلْبُ بعـض العـرب لـامـهـ الـفـاءـ فـالـحـقـوهـ بـيـنـاتـ (رـحـيـ) ؛ وـلـانـهـ يـقـالـ : (دـمـيـتـ يـدـهـ) ، وـأـمـا الجـوهـريـ فيـرىـ كـذـلـكـ أـنـ عـيـنهـ مـتـحـرـكـةـ ، وـلـكـهـ عـنـهـ وـاوـيـ فأـصـلـهـ : (دـمـوـ) . يـنظـرـ فـيـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ الـكـابـ ٣٥٨/٣ وـ ٤٥١ـ ، وـمـجـالـسـ الـعـلـمـاءـ ٢٥١ـ ، وـالـتـهـذـيـبـ (دـمـيـ) ١٤/٢١٦ـ ، وـالـمـنـصـفـ ٢٤٨/٢ـ ، وـالـصـاحـاحـ (دـمـاـ) ٦/٢٣٤٠ـ ، وـالـأـمـالـيـ الشـجـرـيـةـ ٣٤/٢ـ ، وـشـرـحـ الـكـافـيـةـ ٢٧٥/٢ـ ، وـالـلـسـانـ (دـمـيـ) ١٤/٢٦٨ـ ، وـالـخـرـانـةـ ٣٥٠/٣ـ .

(٢) (أَجَاءَ) عَلَىـ : (فَعْل) بِالْتَّحْرِيكِ ، يُذَكَّرُ وَيُؤْتَىـ ، وَهُوَ أَحَدُ جَبَلَى طَيْئِيـ وَالْآخَرـ : سَلْمَىـ ، يُقَالُ لَهُـماـ : جَبَلاـ طَيْئِيـ وَيُنْسَبُ إِلَيْهِمَا الْأَجْتِيَّوْنِـ . يـنظـرـ إـصـلـاحـ الـمـطـقـ ٣٩٩ـ ، وـالـمـحـصـ ١٣/٢٢٦ـ ، وـمـعـجمـ الـبـلـدانـ ١/٩٤ـ ، وـالـلـسـانـ (أَجَاءَ) ٢٣/١ـ .

(٣) "الدَّفَءُ" عند العـربـ : نـتـاجـ الـإـبـلـ وـأـبـانـهـ وـمـاـ يـنـتـفـعـ بـهـ مـنـهــ . يـنظـرـ الصـاحـاحـ (دـفـاـ) ٥٠/١ـ ، وـالـلـسـانـ (دـفـاـ) ٧٧/١ـ .

(٤) فـيـ الأـصـلـ : "كـانـاـ" تـحـرـيفـ .

(٥) فـيـ الأـصـلـ : "كـانـاـ" تـحـرـيفـ .

(٦) "النَّبَيءُ" : هو المـخـبـرـ عـنـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ ، يـجـوزـ فـيـ تـحـقـيقـ الـهـمـزـةـ وـتـخـفـيـفـهـاـ ، قـالـ اـبـنـ أـبـيـ الرـبـيعـ : "نـبـيءـ بـالـهـمـزـ وـبـغـيرـ هـمـزـ ، فـإـذـاـ كـانـ بـالـهـمـزـ فـهـوـ مـنـ (أـنـبـأـ عـنـ اللـهـ) إـذـاـ أـخـبـرـ عـنـهـ ، فـهـوـ بـعـنـيـ مـنـبـأـ عـنـزـلـةـ سـمـيـعـ ... وـمـنـ قـالـ : النـبـيءـ بـلـاـ هـمـزـ ، فـهـوـ مـحـفـفـ مـنـ النـبـيءـ بـالـهـمـزـ ؛ لـأـنـ الـهـمـزـ إـذـاـ وـقـعـ بـعـدـ يـاءـ زـائـدـةـ لـلـمـدـ فـإـنـهـ تـقـلـبـ يـاءـ ، لـاـ يـجـوزـ غـيرـ ذـلـكـ ... وـذـكـرـ بـعـضـ الـكـوـفـيـنـ أـنـ يـكـنـ أـنـ يـكـونـ مـنـ (الـنـبـوـةـ) وـهـوـ الـارـتـاقـ ؛ لـأـنـ النـبـيـ قـدـ رـفـعـ اللـهـ عـلـىـ الـخـلـقـ . وـهـذـاـ القـوـلـ صـحـيـحـ مـنـ جـهـةـ الـاشـتـقـاقـ وـالـمعـنىـ ، إـلـاـ أـنـ سـعـنـاهـمـ يـقـولـونـ : "تـبـأـ مـسـيـلـةـ الـكـذـابـ" بـالـهـمـزـ ، وـلـوـ كـانـ مـنـ (الـنـبـوـةـ) لـقـالـواـ : (تـبـيـ) بـالـيـاءـ ... فـقـدـ صـحـ مـاـ ذـكـرـهـ أـنـ (الـنـبـيءـ) بـغـيرـ هـمـزـ مـحـفـفـ مـنـ (الـنـبـيءـ) بـالـهـمـزـ" . يـنظـرـ الـبـسيـطـ ٥٥٢/١ـ ، وـيـنـظـرـ كـذـلـكــ إـصـلـاحـ الـمـطـقـ ١٥٨ـ ، وـالـاشـتـقـاقـ ٤٦٢ـ ، وـالـلـسـانـ (نـبـأـ) ١٦٢/١ـ .

(٧) زـيـادـةـ يـلـشـمـ بـهـاـ الـكـلـامـ .

(٨) فـيـ الأـصـلـ : "أـحـدـهـماـ" وـالـصـوـابـ مـاـ أـثـبـتـ لـيـجـرـيـ الـكـلـامـ عـلـىـ نـمـطـ وـاحـدـ .

## بِتَسْدِيدِ الْوَاءِ وَالْيَاءِ .

/ ٤٤ / فإنَّ كَانَ مَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ أَلْفُ ، فَهَذَا هُوَ الْقُسْمُ الَّذِي يَتَكَلَّمُ أَهْلُ الْمُخْتَصَرَاتِ عَلَيْهِ ، فَتَقُولُ : الْهَمْزَةُ فِي هَذَا الْقُسْمِ : إِمَّا أَصْلِيَّةً مَحْضَةً ، أَوْ زَائِدَةً مَحْضَةً ، أَوْ بَدْلٌ مِنْ أَصْلٍ ، أَوْ زَائِدَةً لِلإِلْحَاقِ بِأَصْلٍ .

فَالْأَصْلِيَّةُ تَبْقَى هَمْزَةً عَلَى أَصْلِهَا كَـ (قُرَاءٌ) <sup>(١)</sup> ، وَنَدَرَ إِبْدَالُهَا وَأَوْاً <sup>(٢)</sup> ، وَالزَّائِدَةُ تُبَدَّلُ وَأَوْاً ، وَنَدَرَ إِثْبَاتُهَا هَمْزَةً <sup>(٣)</sup> ، وَالْمُبَدَّلُ مِنْ أَصْلٍ كَـ (كِسَاءٌ) وَ (رِدَاءٌ) فِيهَا وَجُوهٌ : إِبْقاؤُهَا هَمْزَةً اعْتِباً بِأَصْلِهَا ، وَإِبْدَالُهَا وَأَوْاً حَمْلًا عَلَى الزَّائِدَةِ الْمَحْضَةِ سَوَاءٌ كَانَ أَصْلُهَا وَأَوْاً أَوْ يَاءً ، وَإِبْدَالُهَا يَاءً مُطْلَقاً <sup>(٤)</sup> ، وَفَرَقَ ابْنُ النَّحْوِيَّةَ <sup>(٥)</sup> فَقَالَ : تُبَدَّلُ مَا أَصْلُهَا وَأَوْ وَأَوْاً ، وَمَا أَصْلُهَا يَاءً يَاءً ، وَلَمْ يَنْسِبْ هَذَا لِأَحَدٍ ، وَلَا يَبْيَنَ

(١) (الْقُرَاءُ ) - بضم القاف - : هو الناسك أو كثير القراءة أو جمع قارئ . ينظر : ابن القواص ١/ ٢٨٢ ، واللسان (قراء) ١٣٠ .

(٢) الأعرف بقاوئها همزة ، وقد ورد قبلها واواً حيث سمع : (فُرَوان) و (وضوان) في تشية : (فُرَاءٌ) و (وضاءٌ) ، وقد جوز الفارسي قلبها واواً قياساً على التسب . وخطأ التحويون في ذلك . ينظر : التكلمة لأبي علي الفارسي ٢/ ٢٢٤ و ٢٢٧ ، والمفصل ١٨٥ ، وشرح المفصل ٤/ ١٥١ ، وشرح الجزوية ٢/ ٥٥٣ ، والمقرب ٢/ ٤٦ ، وابن عصفور ١/ ١٤٣ ، وشرح الكافية ٢/ ١٧٥ ، والارتفاع ١/ ٢٥٨ ، والهمع ١/ ١٤٨ ، وشرح الأشموني ٤/ ١١٣ و ١١٤ .

(٣) الهمزة الزائدة نحو : (حراء) تقلب عند التشية واواً فيقال : (حروان) ، وقد ورد إقرار الهمزة كما ورد قلبها ياء ، فقد حكمى أبو حاتم السجستاني وأبو بكر الأنباري إقرارها همزة عند العرب فيقولون : (حراءان) ، وحكمى المبرد عن المازني قلبها ياءً وقيل هي لغة لفظارة فيقولون : (حراءيان) وقام على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم . ينظر : الكتاب ٣/ ٣٩١ ، والتكلمة لأبي علي الفارسي ٢/ ٢٢٦ ، والمفصل ١٨٥ ، وشرح المفصل ٤/ ١٥١ ، والمقرب ٢/ ٤٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٨٣ ، وشرح الكافية ٢/ ١٧٤ ، والارتفاع ١/ ٢٥٩ ، وابن عقيل ٢/ ٤٤ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٥ ، والهمع ١/ ١٤٨ ، وشرح الأشموني ٤/ ١١٢ و ١١٤ .

(٤) الهمزة المبدلة من أصل يجوز فيها عند التشية وجهان : الأول : الإقرار وهو الأول والأكثر لتشبيهها بالأصلية فيقال في تشية : (كِسَاءٌ) و (رِدَاءٌ) : (كِسَاءَانِ) و (رِدَاءَانِ) ، والثاني : قلبها واواً لنقصها عن الأصلية ، فيقال : (كِسَاءَانِ) و (رِدَاءَانِ) وأما قلب هذه الهمزة ياءً فقد حكمى أبو زيد أنها لغة لبني فرارة ، فيقولون : (كِسَاءَانِ) و (رِدَاءَانِ) ، ولا يُقاس عليها عند الجمهور خلافاً للكسائي . ينظر : الكتاب ٣/ ٣٩١ و ٣٩٢ ، والمقتضب ٣/ ٣٩ و ٨٧ ، وشرح المفصل ٤/ ١٥١ ، وشرح الجزوية ٢/ ٥٥٩ و ٥٦٠ ، وابن عصفور ١/ ١٤٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٨٣ ، وابن القواص ١/ ٢٨٢ ، وشرح الكافية ٢/ ١٧٥ ، والارتفاع ١/ ٢٥٨ ، وأوضاع المسالك ٤/ ٣٠١ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٥ ، والهمع ١/ ١٤٨ ، وشرح الأشموني ٤/ ١١٣ و ١١٤ .

(٥) هو محمد بن يعقوب بن إيلاس ، بدر الدين المعروف بابن التحوية . عالم بالعربية من أهل دمشق ، توفي سنة (٧١٨ هـ) ، ومن آثاره : " شرح ألفية بن معط " و " شرح الكافية في التحوى " و " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " . تنظر ترجمته في : طبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢٨٧ ، والدرر الكامنة ٤٠/ ٦ ، وبغية الوعاة ١١٧ ، وكشف الظنون ١/ ١٥٥ . ولم أحد قوله هذا في كتابه (شرح الكافية) ، ولعله في بعض كتبه الأخرى .

أَنْهُ مِنْ رَأْيِهِ .

وَالزَّائِدَةُ لِلإِلْحَاقِ كَـ (عَلِبَاءِ) إِنْ شَئْتَ أَبْتَهَا هَمْزَةً ، وَإِنْ شَئْتَ قَلَبَتَهَا وَاوًا ، وَإِنْ شَئْتَ قَلَبَتَهَا ياءً وَهُوَ نَادِرٌ<sup>(١)</sup> ، وَمَعْنَى الإِلْحَاقِ : أَنَّ الاسمَ يَكُونُ عَلَى وَزْنٍ ، فَتَرِيدُ أَنْ تُلْحِقَهُ بِوَزْنِ اسْمٍ آخَرَ أَكْثَرَ مِنْهُ حُرُوفًا ، فَتَزِيدُ فِيهِ حَتَّى يَسْتَوِيَا ، فَـ (عَلِبَاءِ) - وَهُوَ عَصَبٌ فِي الْعُنْقِ - كَانَ أَصْلُهُ (عَلِبَاءِ) عَلَى وَزْنٍ (ذَفْرِيٍّ) ، فَأَرَادُوا أَنْ يُلْحِقُوهُ بـ (قِرْطَاسِ) ، فَزَادُوا فِيهِ ياءً ، ثُمَّ قَلَبُوهَا هَمْزَةً ؛ لِوُقُوعِهَا بَعْدَ الْأَلْفِ ، فَصَارَ (عَلِبَاءِ) عَلَى وَزْنِ (قِرْطَاسِ)<sup>(٢)</sup> .

تَنْبِيَهٌ : إِذَا سَمِيتَ بِالثَّنِينَيْ كـ (الْزَّيْدَيْنِ) ، فَلَكَ أَنْ تُعْرِبَهُ إِعْرَابَ التَّثْنِيَةِ<sup>(٣)</sup> ، وَلَكَ أَنْ تُعْرِبَهُ بِالْمُحَرَّكَاتِ فِي النُّونِ ، وَتَلَزِمُ الْأَلْفَ قَبْلَهَا فَيَصِيرُ كـ (سَكْرَانِ) إِذَا سَمِيتَ بِهِ<sup>(٤)</sup> ، فَتَمْنَعُهُ الصَّرْفُ بِالْعُلْمِيَّةِ وَزِيادةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ .

وَقَدْ أَعْرَبَتْ إِعْرَابَ التَّثْنِيَةِ أَسْمَاءً لِيَسَتْ بِتَثْنِيَةِ حَقِيقَةٍ وَإِنْ فُهِمَ مِنْهَا التَّثْنِيَةُ ، فَمِنْ ذَلِكَ : (هَذَانِ) فِي الإِشَارَاتِ ، وَ (اللَّذَانِ) فِي الْمُوْصُلَاتِ ، وَلَوْ كَانَتْ تَثْنِيَةً حَقِيقَةً لَقِيلَ فِيهِمَا : (هَذِيَانِ) وَ (اللَّذِيَانِ) كَمَا يُقَالُ : (مُوسَيَانِ) / وَ (قَاضِيَانِ) ، فَلَمَّا كُمْ يَكُونَا كَذَلِكَ ، دَلَّ عَلَى أَنَّ (هَذَانِ) لَيْسَ بِتَثْنِيَةِ (هَذَا) حَقِيقَةً ، وَأَنَّ (اللَّذَانِ) لَيْسَ بِتَثْنِيَةِ (الَّذِي) حَقِيقَةً<sup>(٥)</sup> ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا : (اثْنَانِ) وَ (اثْنَتَانِ) ٤٤ ب

(١) مَا هَمْزَتْهُ زَائِدَةُ لِلإِلْحَاقِ نَحْوَ : (عَلِبَاءِ) يَجُوزُ فِيهِ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ الْقَلْبُ وَاوًا وَالْإِقْرَارُ ، وَذَهَبَ أَكْثَرُ النَّحْوَيْنِ إِلَى أَنَّ الْقَلْبَ أُولِيًّا ، وَخَالِفُهُمْ سَيِّدُهُمْ وَالْأَخْفَشُ وَتَعْبُهُمَا الْجَزُولِيُّ ، فَقَالُوا إِنَّ الْإِقْرَارَ أَحْسَنُ ، إِلَّا أَنَّ سَيِّدَهُمْ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ قَلْبَ الْهَمْزَةِ الرَّائِدَةِ لِلإِلْحَاقِ وَاوًا عِنْدَ التَّثْنِيَةِ أَكْثَرُهُمْ فِي الْهَمْزَةِ الْمُنْقَلَبَةِ عَنِ الْأَصْلِ ، مَعَ اشْتِراكِهِمَا فِي الْقَلْمَةِ . وَأَمَّا قَلْبُ الْهَمْزَةِ الرَّائِدَةِ لِلإِلْحَاقِ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ ياءً فَقِيلَ إِنَّهُ لِغَةٌ لَبَعْضِ بَنِي فَزَارَةٍ . يَنْظَرُ : الْكِتَابُ ٣٩١/٣ وَ ٣٩٢ ، وَالْمَفْصِلُ ١٨٥ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ١٥١/٤ ، وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ ٥٥٧/٢ ، وَابْنُ عَصْفُورِ ١٤٣/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ١٧٨٣/٤ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٢٨٣/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ١٧٥/٢ ، وَالْأَرْتَشَافِ ٢٥٨/١ ، وَأَوْضَعُ الْمَسَالِكِ ٣٠١/٤ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٢٩٦/٢ .

(٢) يَنْظَرُ : شَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ ٥٥٧/٢ ، وَابْنُ الْقَوَاسِ ٢٨٣/١ ، ٢٩٦/٢ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٢٩٦/٢ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١١٣/٤ .

(٣) وَهَذَا هُوَ الْأَقِيسُ وَالْأَجْوَدُ ، وَهِيَ الْلُّغَةُ الْفَصْحَى . يَنْظَرُ : ابْنُ الْقَوَاسِ ٢٧٦/١ ، ١٧٠/١ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٧٩/١ ، وَأَثْرَ التَّسْمِيَّةِ فِي بَنْيَةِ الْكَلْمَةِ وَمَوْضِعِ إِعْرَابِهَا ١٠٥ .

(٤) وَذَلِكَ بِشَرْطٍ أَنْ يَجْلِزُ عَدْدُ حُرُوفِ الْكَلْمَةِ سَبْعَةً ، فَنَحْوُ (مُسْتَعْبَانِ) لَا يَجْعَلُ النُّونَ فِي مَعْتَقَبِ الْإِعْرَابِ . يَنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَّةِ ١٤٠/٢ ، وَأَثْرَ التَّسْمِيَّةِ فِي بَنْيَةِ الْكَلْمَةِ وَمَوْضِعِ إِعْرَابِهَا ١٠٥ .

(٥) يَنْظَرُ : صَفَحةٌ ٤٠ .

إِذْ لَا وَاحِدٌ لَهُمَا مِنْ لَفْظِهِمَا<sup>(١)</sup> ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا : (كِلا) و (كِلْتَا) ، وَفِيهِمَا  
ثَلَاثُ لُغَاتٍ<sup>(٢)</sup> :

**اللُّغَةُ الْمُشْهُورَةُ** : أَنَّهُمَا إِذَا أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ أَعْرِبَا إِعْرَابَ الْمَقْصُورِ ، وَإِنْ أُضِيفَا إِلَى  
مُضْمِرٍ أَعْرِبَا إِعْرَابَ الْمَشَنِيِّ .

**اللُّغَةُ الثَّانِيَةُ** : إِعْرَابُهُمَا إِعْرَابَ الْمَقْصُورِ مَعَ الظَّاهِرِ وَالْمَضْمِرِ .

**اللُّغَةُ الثَّالِثَةُ** : إِعْرَابُهُمَا إِعْرَابَ الْمَشَنِيِّ مَعَ الظَّاهِرِ وَالْمَضْمِرِ .

وَقُلْنَا إِنَّهُمَا لَيْسَا بِتَشْيَيْةٍ حَقِيقَةً ، إِذْ لَا مُفْرَدٌ لَهُمَا<sup>(٣)</sup> ، وَقَدْ ثَبَّتَ إِعادَةُ ضَمِيرِ الْمَفْرَدِ  
عَلَيْهِمَا بِحَسْبِ الْلَّفْظِ ، وَضَمِيرِ التَّشْيَيْةِ بِحَسْبِ الْمَعْنَى ، قَالَ تَعَالَى : ﴿كُلْنَا الْجِنَّاتِنَا آتَتْ  
أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْ شَيْئاً﴾<sup>(٤)</sup> فَالضَّمِيرُ فِي (آتَتْ) وَ(أَكْلَهَا)<sup>(٥)</sup> وَ(لَمْ تَظْلِمْ)  
ضَمِيرُ مُفْرَدٍ رَاجِعٌ إِلَى لَفْظِ (كِلْتَا) ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : ﴿وَعَجَّرَنَا خَلَالَهُمَا نَهَراً﴾<sup>(٦)</sup>

(١) (اثنان) و (اثنتان) قيل : هما مِمَّا أُخْرِقَ بِالْمَشَنِيِّ وَلَيْسَ بِمُشَنِّيِّ حَقِيقَةٍ ؛ لأنَّهُ لَيْسَ لَهُ مُفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهِ ، وَقِيلُوا : هُمَا مُشَيَّانِ حَقِيقَةٍ ،  
وَالْمُفْرَدُ : "أَنَّ" . ينظر : شرح التسهيل ٦٧/١ ، وابن القواص ٢٧٣/١ ، وشرح الكافية ٢٩/١ ، والارتفاع ٢٥٥/١ ، والهمج  
١٣٥/١ ، وشرح الأشموني ٧٦/١ .

(٢) (كِلا) و (كِلْتَا) في إعرابهما ثلَاثُ لُغَاتٍ : الأولى : وهي المشهورة ، إعرابهما إعراب المشنِيِّ عند إضافتهما إلى المضمر ، وإعراب الْمَقْصُورِ  
عند إضافتهما إلى الاسم الظاهر ، وهذا مذهب البصريين ولا يحيطون بغيره ، والثانية : إعرابهما عند الإضافة إلى الاسم الظاهر والمضمر إعراب  
المشَنِيِّ ، وهذه لغة لبعض العرب حكاماً الْكَسَائِيِّ والفراء وابن دريد وغيرهم ، وعراها الفراء إلى كَتَانَة ، والثالثة : إعرابهما إعراب الْمَقْصُورِ  
عَلَيْهِمَا بِحَسْبِ الْلَّفْظِ ، وهذا مذهب حكاماً الْكَسَائِيِّ والفراء وابن دريد وغيرهم ، وعراها الفراء إلى كَتَانَة ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلِ ٦٧/١ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ  
١٨٤/٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَّةِ ٣٢/١ ، وَالْإِرْتَشَافِ ٢٥٧/١ ، وَشَرَحَ التَّصْرِيبِ ٦٨/١ ، وَالْهَمْجِ ١٣٦/١ ، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيِّ ١/٧٧ .

(٣) هذا رأي البصريين ، فهُمْ يَرَوُنُ أَنَّ (كِلا) و (كِلْتَا) مُفْرَدانِ لَفْظًا مُشَيَّانِ مَعْنَى ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الضَّمِيرَ تَارَةً يُرَدُّ إِلَيْهِمَا مُفْرَداً  
حَمَلاً عَلَى الْلَّفْظِ ، وَتَارَةً يُرَدُّ إِلَيْهِمَا مَشَنِيًّا حَمَلاً عَلَى الْمَعْنَى ، وَالْأَلْفُ فِيهِمَا كَالْأَلْفِ فِي (عَصَمًا) وَ(رَحَمًا) ، وَهُمَا لَيْسَا بِمَا حُدُودُهُمْ  
مِنْ (كُلَّ) ؛ لأنَّهَا لِلإِلْحَاطَةِ ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَرَوُنُ أَنَّهُمَا مُشَيَّانِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، فَشَيَّتُهُمَا حَقِيقَةً ، وَأَصْلَهُمَا : (كُلَّ) ، فَكُسِّرَتِ  
الْكَافُ ، وَخُفِّقَتِ الْلَامُ ، وَزِيَّدَتِ الْأَلْفُ لِلتَّشْيَيْةِ وَالْتَّاءِ لِلتَّأْنِيَّةِ ، وَالْأَلْفُ فِيهِمَا كَالْأَلْفِ فِي : (الرِّيدَانِ) ، وَلِزْمُ حَذْفِ نُونِ  
الْتَّشْيَيْةِ مِنْهُمَا لِلزِّوْدِهِمَا إِلَاضَافَةٍ ، وَقَالُوا إِنَّ ذَلِكَ مَقْيِسٌ وَمَسْمُوعٌ مِنَ الْعَرَبِ . ينظر : معاني الفراء ١٤٢ و ١٤٣ ، والمقتضب  
٢٤١/٣ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ وَمَا بَعْدُهَا ، وأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٢٨٦ وَمَا بَعْدُهَا ، وَشَرَحُ الْمَفْصِلِ ٥٤/١ ، وَشَرَحُ الْكَافِيَّةِ ٢٩/٢ و ٣٢ ،  
وَالْإِرْتَشَافِ ٢٥٧/١ ، وَشَرَحُ الْمَقْدِمَةِ الْمَحْسُبَةِ ٤١٠/٢ ، وَشَرَحُ التَّصْرِيبِ ٦٨/١ ، وَالْهَمْجِ ١٣٦/١ و ١٣٧ ، وَالْحَزَانَةِ ٦٣/١ .

(٤) سورة الْكَهْفُ ، مِنْ آيَةِ (٣٣) .

(٥) فِي الْأَصْلِ "أَكْلَهُمْ" تَحْرِيفٌ .

(٦) سورة الْكَهْفُ ، مِنْ آيَةِ (٣٣) .

فَجِيءَ بِضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ بِحَسْبِ الْمَعْنَى .

وَوَجْهُ إِعْرَابِهِمَا إِعْرَابُ الْمَشَنِيِّ مَعَ الْمَضْمِنِ وَإِعْرَابُ الْمَقْصُورِ مَعَ الظَّاهِرِ ، أَنَّ  
إِعْرَابَ التَّثْنِيَةِ فَرْعٌ لِأَنَّهُ بِالْحُرُوفِ ، وَالضَّمِيرُ فَرْعٌ عَنِ الظَّاهِرِ ، فَجَعَلَ الْفَرْعُ مَعَ  
الْفَرْعِ . وَقَدْ أَطَلَنَا الْبَسْطَ فِي التَّثْنِيَةِ ، فَلَنْرُجِعَ إِلَى مَضْمُونِ الْأَرْجُوزَةِ :

## بَابُ الْمَثَنِي

ثُنْ بُنُونْ عَوْضَ التَّنْوِينِ  
وَقَبْلَهَا الْأَلْفُ بِالْتَّعْيِينِ  
للرَّفْعِ كَ (الزَّيْدَانِ إِلْفَا عَمْرُو)  
وَنَصْبُهَا بِالْيَاءِ مِثْلُ الْجَرِ<sup>(١)</sup>

نبَّهَ في هذينِ البيتينِ على أنَّ النُّونَ في التَّشِيَّةِ عَوْضٌ عَنِ التَّنْوِينِ، وإليه أشارَ بقوله : "ثُنْ بُنُونْ عَوْضَ التَّنْوِينِ" ، ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ تَكُونُ فِي التَّشِيَّةِ مُعْيِنَةً لِلرَّفْعِ ، وإليه أشارَ بقوله : "وَقَبْلَهَا الْأَلْفُ بِالْتَّعْيِينِ لِلرَّفْعِ" ، فـ "لِلرَّفْعِ" مُتعلِّقٌ بـ "التَّعْيِينِ" ، وَاهَاءُ فِي "قَبْلَهَا" عَائِدٌ إِلَى النُّونِ ، ثُمَّ مَثَلَ رَفْعَ التَّشِيَّةِ / بالْأَلْفِ بِقَوْلِه : "الزَّيْدَانِ إِلْفَا عَمْرُو" ، وَهُمَا مَثَالَانِ ؛ الْأَوَّلُ : مَثَالٌ لِلتَّشِيَّةِ مُجْرِدَةٌ عَنِ الإِضَافَةِ ، وَالثَّانِي : مَثَالٌ لِلتَّشِيَّةِ فِي حَالِ الإِضَافَةِ ، نَبَّهَ بِذَلِكَ عَلَى مَا قَالَهُ مِنْ أَنَّ النُّونَ عَوْضٌ مِنَ التَّنْوِينِ ، فَإِذَا أُضِيفَ سَقَطَ النُّونُ كَمَا يَسْقُطُ التَّنْوِينُ . وَالْأَوَّلُ مِنَ الْمَثَالَيْنِ مُبْتَدِأٌ ، وَالآخَرُ خَبَرٌ ، وـ "إِلْفَا عَمْرُو" : تَشِيَّةً (إِلْفِ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ ، أَيْ : صَاحِبُهُ الَّذِي يَأْلَفُهُ .

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ التَّشِيَّةَ تُنْصَبُ وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ ، وإليه أشارَ بقوله : "وَنَصْبُهَا بِالْيَاءِ مِثْلُ الْجَرِ" ، وَنَبَّهَ بِقَوْلِه : "مِثْلُ الْجَرِ" عَلَى أَنَّ النَّصْبَ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَرِ ؛ لِأَنَّ المَشَبِهَ فَرْعُ ، وَالْمَشَبِهُ بِهِ أَصْلٌ . وَلَمْ يُمْثِلِ النَّصْبَ وَالْجَرِ كَمَا مَثَلَ الرَّفْعَ ، فَتَقُولُ فِي تَشِيَّتِهِمَا : (رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ) ، وـ (مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ) .

(١) فِي "م" لِوْحَةٍ (٤٧) بـ .